٤١٥

م ٠ ز
٥٠٧٠

المهمات المفيدة في شرح الفريدة ، لابن زكرى ، محمد بن عبد الرحمن - ١١٤٤ هـ ٠ بخط أحمد بن محمد بن ابراهيم الرباطى سنة ١٣١٤هـ
٢٣١ ق مختلفة المسطرة ٥ر٢٢×٥ر٣٥سم
نسخة جيدة ، خطها مغربى ، طبع مكتبة الجلال السيوطى : ٢٦٥ دار الكتب المصرية ٢ : ١٦٧
١ - النحو ، اللغة العربية أ - المؤلف ب - الناسخ جـ - تاريخ النسخ د - شرح الفريدة للسيوطى ٠

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله على نعمة الإيمان والإسلام، والشكر له على أن استعملني في بعض أوقات عمري في تعريب ما كان [illegible] الحلال والحرام،
وتفسير ما أوتيت بتفهمه من مطلوب الأحكام، [illegible] ولو ما قل من [illegible] الأوقات ومتتابع الأعوام، [illegible]
[illegible] الله جل جلاله
سبحانه وتعالى على أن وجه وجهتي للشكر فيما يعين على ذلك ويسهل الوصول إليه وقواعد [illegible] الآلات التي هي وسائل لتلك
المسائل العظام، فإن الوسائل بحسب مقاصدها وبذلك حظ للعلوم [illegible] التعبير [illegible] جهلت قدر
النعمة حيث استعملتها في خلاف ما هو المقصود منها والمراد [illegible] للمنتسب في اللغة
وما [illegible] في لا تسقط بذلك الأوهام، ولما [illegible] ذلك [illegible] أن أتلو أشياء منها على تقييد ليكون
تنبيها على باب [illegible] في شيء من [illegible] الخطاب والخروج من [illegible] إلى الكلام، ورجاء أن ينفعك بذلك أحد من أبناء جنسي
[illegible] عنه ذلك [illegible] فمن ذلك أن أتكلف للتدبير استعارة كتب [illegible]
فيها [illegible] المجلس [illegible] لأن بعضها يبين [illegible] وجه للمتكلم [illegible] والاهتمام
ومن ذلك أني أفرغ [illegible] الأوقات وآخر [illegible] يتعلق بغوامض المشكلات ولا تنبني عليه [illegible]
ولا عملية سوى أن [illegible] الكلام فيها [illegible] باستقامة الأنظار وسلامة الأفهام، ومن ذلك أني أقدم الاشتغال بما ذكر
على [illegible] الأدبية [illegible] البحث عنها في استنباط التعاليل
واستخراج الترجيحات التي ليس لها ثمرات [illegible] ومن ذلك أني مع كوني لا أبالي [illegible]
ذلك [illegible] لغات فيما بينهن [illegible] وتركت تلك الأمثال
التي [illegible] والنزاع، ومن ذلك أن أعرض نفسي بذلك التدبير [illegible] سالمة من التكليف به [illegible]
ذلك [illegible] التقرير [illegible] على الخطير [illegible]
ما يريد ذكره في المجلس [illegible]
بالتدريج والتدرج [illegible] الأفهام [illegible]
[illegible] ومن ذلك أني إذا قرأت مسائل الفقه [illegible] أبواب العبادات [illegible]
[illegible] المجلس [illegible] على تلك الأحكام [illegible] على الدنيا [illegible] من غير مبالات
ولا احتشام، حتى كان التكلف بذلك غير [illegible] للطلبة [illegible] للعوام، [illegible]
[illegible] وآداب قضاء الحاجة والأكل والشرب واللباس وغير ذلك [illegible] غير محافظ على العمل بها
بل ولا على تعهدها واستدامة عملها [illegible]
بنفسه العمل حتى يحصل له الثبات والدوام، ومن ذلك أني إذا [illegible] أحد من أهل الرياسة والجاه أو من له قدم في معالم
العلم أبذل المجهود في تحسين التقرير [illegible] عنده المنزلة والإعظام، [illegible]
[illegible]
في هاذه المواهر وأمثالها [illegible] والشقاء، وتيقنوا أن الموت
نازل عن قرب [illegible] وما اجمعه من الحطام، فيا [illegible] التدارك [illegible] العلم النافع الذي [illegible]
معه خشية الله [illegible] في الإقدام والإحجام، [illegible] على عيوب النفس [illegible]

الخ

[illegible] الزهو [illegible] والمنتظم، ويعرف به المرء حاله وما هو عليه [illegible]
واعتقاد الكمال الذي لا تطلب معه التوبة ولا يرى معه عتب ولا ملام، وإذا عرف المرء حال نفسه بعث ذلك على [illegible]
الخوف [illegible] والتحرز عن [illegible] النفس [illegible] العلم [illegible] وهاذا [illegible]
[illegible] الكلام، والصلاة والسلام على من هو الواسطة لنا في جميع أنواع الإنعام سيدنا ونبينا ومولانا
محمد الخاتم [illegible]، وإنا لنتشفع بجاهه ونتوسل بجنابه أن يكون [illegible]
كما كان الواسطة في منة الإيمان والإسلام، صلى الله عليه وسلم وعلى جميع النبيين والمرسلين والملائكة والآل
والصحابة الكرام، وبعد فهذا تقييد نافع بحول الله تعالى قصدت به حل [illegible] الإمام العلامة [illegible]
الشيخ جمال الدين [illegible] رضي الله عنه ونفعنا به في الدارين آمين [illegible]
[illegible]
[illegible]
عبد الله سيدي محمد [illegible] أدام الله النفع بعلومه [illegible]
[illegible]
[illegible] العربية [illegible]

أقول بعد الحمد والسلام — على النبي أفصح الأنام

[illegible]

[illegible]

من الاقتصار البا على المتفق من مرتبة المؤلف احسن ما في التشريح اختيار المعين لذلك الغرض مع انه من المطالب الاكيدة فانه اذا اريد
ان المؤلف في من التفنن فان المشهور بالتفلع بقواعد ذلك الفن وتحقيق مسائله مع معرفته بالتفنن ولا فانه كان ذالك
التاليف بالاعتماد على الاعتناء بقراءته ولا فما على المنشا غل بتحصيله ولا كان كم لذلم يبق من ابوه فان قيل من ارجاء هاذا مع انه ثم
المتكلم كلاهما اعم من العلم قلت ذلك غالب ولا يعقد يكون العلم في بعض المقامات اعم منه بل يكون الفقير غير معهم
للتعريف اصلا كقراءة من يدى البلد اذا ولعل الشيخ لما تولى شرح كتابه بنفسه وذكره الذي او المشرح الكتب به و اشار
بقوله بعد الحمد والسلام الى انه المطابقة لحمل التكلم وتراكيبه بعد ان يحمد ويتكلم بما يدل على حمد الله والسلام على نبيه صلى الله عليه
وليات في تعبير المتكلم بنعيم الجملة المعيدة لذلك لانها انشاوية لا تقبح لحكايتها بالقول ومن هذا اعترض على الخلاصة واحتيج لها
عند ارجعه بل لا انشاوية لا حكاية متعلقة في جانب القول لا انشاء معنى ثابتا من حيثية اخرى فانه وان لم يدل عليه اللفظ
مطابقة دل عليه التزاما لان الذي حكاه وهو متحصل لمن اراد به محكوم عليه بما يقتضيه من حكم ثناء وحمد ابهم حامد او دما بهو دام
اذا كان على الكيفية المذكورة وافاده بالكون وما اضيف اليه ان اخذ في هاذا التاليف كان على الوجه المشروع ترغيبا الى الديانة والتقرب
في قراءته واعتقاد حصول الاجر منه اذا كان ما شرع على الوجه الشرعي معلوما بالنجح وحسن العاقبة واقتصاره رحمه الله على ذكر السلام احسن
فيما اشتهر في كثير من التاليف كالخلاصة من الاقتصار على ذكر الصلاة لان شهرة اتباع السلام للصلاة تغني يرد ذلك عنه الخصوص والعموم يقتضي ارادة
الصلاة عند ارادة السلام فيكون في الكلام حذف مشروع الواو لدليل واضح بخلاف العكس والبرء اصالة الشروع وجهة التابع جار لاستغناء عن
الثاني ليس كالاستغناء عن الاول وعبر بالنبي دون الرسول كما في الخلاصة لانه شاع في التعبير بالرسول عنه الشارعية مكروها و نه
اعترض هاذا العلماء على الخلاصة وقال لا يدعى الملك تغنيه الكراهة عنه هو بعين بيان فيه تعظيم لما عنده بعض الشيوخ
وتغنيه حرمة النداء بيا محمد بذلك حتى اجاز يا محمد الشفاعة و اشار بقوله ابتع الانام الرضى له صلى الله عليه وسلم انا ابتع ونلق
بالقضاء به اذ قريش واستظعن في بني سعد واختار وصحبه صلى الله عليه وسلم بهاذه الصفة في هاذا المقام تنبيها على مدح
العلم المرتبط به لان الفصاحة من انواع الصفات التي يمدح بها افضل الخلق صلى الله عليه وسلم ومن ذلك علم النحو المراد التاليف فيه اذ به يتميز
عن ضعف التاليف ولا انام هنا بمعنى الناس ويطلق على الانس والجن ويطلق على جميع الحيوان ثم صرح بمدح من النحو الذي اراد التاليف فيه
وادعى انه افضل ما يعتني به الطالب واستدل على ذلك بافتقار العلوم كلها اليه فقال النحو خير ما به المرء عني وفيه ان الثابت للنحو كونه
من افضل ما يعتنى به لا انه افضل كل ما يعتنى به وجوابه ان ما واقعة على العلوم بقرينة اقامة اسم التفضيل المحمول على النحو الزاهي
علم فانه انما يقال لما هو بعضه وقد يعني انه افضل العلوم التي يعتنى بها فان قيل تقتلونا لان الواجب العيني من العلوم افضل منه قلت
هو الكبير الذي ذلك الواجب العيني والمعين عليه والمسهل لحصوله فهو حقيق بان يقدم في الاعتناء به وان لم يكن ذلك لذاته بل لينتهي به
اليه لا عنده توجه الخطاب بشيء من الواجبات مع جهل ما يصححه وضيق الوقت عن تحصيل الوسيلة و بالجملة فاهمية تقديم الوسيلة
من الواجبات بل ذلك هو معنى كونها وسيلة فقوله خير ما به المرء عني معناه باعتبار التقديم والمسارعة للتحصيل لا باعتبار الرتبة
الشرف والشدية لاحتياج فتنبيه له للعلم فحسبما حجبها لجل عليه والله اعلم قوله المرء مبتدا وعني خبره و الجملة صلة ما وانه كان
المجرور بالباء المتعلقة بعني وفي قوله اذ ليس علم عنه حقا يغتني تصحيح له عن الا ظنية وحال لعابة هاذا العلم وفرضه
وهو انه لا يستغنى عنه على بهم جميع العلوم و وجه ما ذكره من عدم استغناء العلوم عنه كلها اما التفسير والحديث فلا يجوز لاحد
ان يتكلم فيهما حتى يكون مليا بالعربية وقد قال مالك رضي الله عنه لو قدرت من الفقه في غاية ومن العلم في نهاية رجع ذلك
الى الطير كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا سبيل اليهما ولا الى الرسوخ فيهما لا بمعرفة اللسان العربي
فيه ازل الله كتابه ونهج لعباده احكامه وهاذا ما اشار اليه ابو حيان رحمه الله بقوله

يقولوا علينا حصرها ونكابه	وقد قصرت اعمارنا وعلومنا
هو النحو فاحذر من جهول يكابره	وفي كلها خير ولا كن اصلها
فما اطلب ربي انت عالم به	به يعرف القران والسنة التي

وقد نص الكثير في تفسيره على ان من شروط المفسر ان يكون عارفا بالنحو قال لان المعنى يتغير ويختلف باختلاف الاعراب
فكيف بعدم اعتباره وقال ابن الصلاح ينبغي للمحدث ان لا يروي حديثه بقراءة لحان وروي عن ابي داوود السجستاني قال سمعت
يقول لا صحو الا انفق مما اخاف على طالب العلم اذا لم يعرف النحو ان يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم من كذب علي

فليتبوا

فليتبوا مقعده من النار لانه لم يكن يلحن فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه وقال ابن الصلاح يحق على طالب الحديث
ان يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرتهما واخرج البيهقي في شعب الايمان عن شعبة قال اذا
كان المحدث لا يعرف النحو فهو كالحمار يكون على راسه مخلاة ليس فيها شعير وقد نظم بعضهم هاذا الاثر فقال
مثل الطالب الحديث ولا يعرف نحوا ولا له الة التي كالحمار قد علقت ليس فيها من شعير براسه مخلاته واما الكلام
فلتوقف كثير منه على النقل من الكتاب والسنة ومن هنا ظن من اعتمد فيه على مجرد الانظار العقلية ولم يعول على
الادلة السمعية واخرج البيهقي في شعب الايمان من طريق الواقدي عن الزناد عن ابيه قال ما تزندق من تزندق بالمشرق
الا جهلا بكلام العرب وعجمة قلوبهم واخرج البخاري في تاريخه عن الحسن قال انما اهلكتهم العجمة واخرج ابن عساكر في مناقب
الشافعي من طريق حرملة قال سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول ما جهل الناس ولا اختلفوا الا لتركهم لسان العرب
وميلهم الى لسان ارسطاطاليس واما الفقه فما احتياجه الى النحو كالامر المقلد في عدة ابواب كالاقرار والطلاق وغير هي
و للمجتهد في كل باب لان النحو من جملة شروطه لا جتهاد المطلق قاله في الشرح قلت و ايضا فان الرواة والمؤلفين فيه
باللسان العربي فلا تفهم معانيها الا به واما اصول الفقه فمن جملة ما يستمد منه العربية كما قال ابن الحاجب لان ادلة
من الكتاب والسنة عربية واما علم البيان فاحتياجه اليه جلي وفي الجملة فما تتوقف فيه معاني التراكيب ومعرفة
كيفية ارتباط اجزاء الكلام على النحو فلا يتم فيه من حصل له منه اذ حكم و به يتبين انه لا يستغنى عنه علم من العلوم
ومن هنا استحق التقديم على جميعها حتى المنطق الذي هو خديم العلوم ايضا كما قال الامام سيدي ابو حامد الغزالي
رضي الله عنه ،، اركب جواد النحو ثم ليكن ،، منك على المنطق الكتاب ،، ثم تعلمه وتقوم به ،، للعلم لا منهاج ،،
وقال الشاج ابو امكنتم

وما تعول الا من بالتقديم	وان تسل عن رتب العلوم
وبادر النحو بلا تعريف	فاعلم بان المستفاد ربوتي
بالنحو واحذر ان عنه لا	ابدا الاقام والاشتغال
تقوم منه القوم ولا بها	حتى ترى تحقيقه مليا

و الكلام في تفنية المبادي شهير طويل والله اعلم

وهاذه العبد فيه موقوف اصول ونبع طلاب ثبوت

لا اشارة لعبارة المترجم عنه اركان الكتب مقدرة و لا يقوم مع ذلك لا بتداء بالحمد وتابعه لما تقرر انه لم يات بالجملة الخبر
و الفاء في التكلم للتكتة التي سبق بيانها او لموجود حكما لان الشرب وجوده منزلة الحاضر على حد قد قامت الصلاة اي قرب
قيامها وهاذا النحو الذي اختاره العارفين في قول الامام هاذا باب علم ما الكلم من العربية او لموجود ذهنا وذلك كاف
في رجوع الاشارة اليه فانه يشار الى المعنى وان كان غير محسوس بتنزيله منزلته او لا معنى لكلمة الاشارة او لا بل وضعت
و الذي لبيانها عند وقعة الحاجة والبرهان المشار اليه وهاذا النحو الذي اختاره السيرافي في عبارة الامام رحمه الله وخطاه الفارسي
بان خلو هاذه عن معنى الاشارة الموجب لبنائها يقتضي اعرابها و اجاب ابو الفتح بان الشيء اذا سلب وصفه ما كان يبقى
عليه حكم كموة التسوية فانها سلب عنها معنى الاستعمال ومع ذلك بقيت على صدارتها الا كثر وهاذه التوجيهات
لا تجري ان قلنا بتقديم الخطبة والعينية نسبة الى العين ان قلنا ان التين عبارة عن مجموع الشكل او الى العينية ان قلنا
ان الكل التركيب وقد اختلف في ذلك العروضيون والنسبة الى المثنى كالنسبة للمفرد فقوله فيه نعت لالفية والمجرور فيه
للنحو والكرمية مجازية سواء جعل الاشارة لعبارة المترجم عنه او للمعاني الذي هنية لان اللفظ معنون والمحمول
اتساع اللفظ وشموله للمكون وغيره وقوله ارتعت نعت ثاني وقوله مفعوله والاضافة الخبر يقتضي العموم وهو
صحيح في مقام البلاغة ولا دعا كما هنا ولتخلف ما يفي بالنسبة لما حوته منزلة المعدوم لذلك والاصل في اطلاقه ما يتعين
القاعدة وهي قضية كلية ذات حكم كلي مشتمل على جميع جزئيات موضوعها لتعرف احكامها منه كقولنا الفاعل مرفوع
و ذلك بان يوضع الجزئي الذي اريد معرفة حكمه ويجعل عليه موضوع القاعدة ثم يؤتى بالقاعدة فينتج المراد كقولنا زيد
من جاء زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فانه ينتج زيد مرفوع و عليه القياس وقوله علفه على حوت وان سنادها مجاز اذ الناظم
لذلك مؤلفها رحمه الله تعالى هاذه نية مؤلفها لا غير ذلك من الاغراض الفاسدة وهاذا التاكيد على الاقبال عليها بالاعتناء

بما جاء به والحق مستفاد من تقديم المعمول **ما بفنة العبد ابن مالك لكونها واعية المسالك**
وتجمعها من الاصول ما غفلت عنه وضبط من كان اهمل

يعني في ما بقية الربع على انه وصف واخر البيت والنصب على الحال لانها تخصصت باسم من الصفات ثم وجه الى عمرو وبين الامور التي جاء فيها بقوله لكونها واعية المسالك اي الكون المسلوكة للتحصيل وتلك من وجهين احدهما ان القواعد والابواب فيها مثبتة في مظانها وذلك مسهل للعثور عليها عند طلبها والخلاصة وان اشتملت على هذا الوصف لانه غير تام فيه من ابواب العوامل فيها مختلطة والتي جمعها في كتاب يخصها وكذا الابنية وكذا المبنيات مع كثير من المسائل وان كان وضعها لا يخلو عن مناسبة ما **و** ثانيهما ان عبارة هذه الالفية اوضح في الغالب من عبارة الخلاصة وان كانت فيها ابيات معقدة يحتاج في تخريجها الى وجوه متعسفة **و** يكفي في هذا عدم اعتماده في شروحه المسائل على الامثلة وسلوك طريق التوضيح بها وكان الصواب ان يقول لكونها اوضح مسالك من الخلاصة لا مطلق الوضوح غير منفك عنها والا فظاهر التعبير تكذيب لقولها تغرب الاقصى بلفظ موجز **قوله** وتجمعها عطف على كونها والمصدر مضاف لفاعله وما خلت مفعوله ومجرور عن ابانة للعلة ومن الاصول بيان لما وقعت عليه ما قدم عليه للضرورة وهذا وجه ثان لتفضيلها على الخلاصة بمعنى انها اجمع منها للقواعد واشمل للفوائد والزوائد مما لا يستغني طالب النحو عنه **قال** في الشرح فقد جاء في هذه الالفية ابن مالك في ستمائة بيت وزدت اربعمائة بيت فيها من القواعد والفوائد والزوائد ما لا يستغني طالب النحو عنه **قوله** وضبط من ثلاث اهملت وجه ثالث لتفضيلها اي فيها تقييد مسائل اطلقت مع انها في نفس الامر مقيدة بقيود مهملة ادلة صحة ما ادعاه في الشرح والتنبيه على ذلك في الشرح احسن من السكوت عنه ففيه قيل في قول ابن مالك ما بقية العبد ابن معطي انها دعوى بلا دليل عليها والاولى عندي مثل هذا امدح الكتاب بما فيه من الاوصاف الحسان من غير تعريض بتآليف الغير من غير تعريج بالفاظ زينتها وتقصان ما فيها لما يتضمنه ذلك من الانكسار خاطر بها وتألم قلوبهم ان لو كانوا احياء ويلفهم ذلك على ان تنقيص اعمال البشر تنقيص له في الحقيقة ومن ذلك وصف تأليفه بقلة الجمع وتعقيد العبارة وما خرج الى خبر له بانه يتعرض عليه في العلم وتقصان الفهم او قلة التنبه وضعف العقل او عدم التمكن من التعبير عن المقاصد ونحو ذلك مما يكره الانسان من صعبه او ينسب اليه ومن المقولة فيه ذلك لا يبعد قوله فيه بل يتركها جملة به فيه **فان قيل** الذي في الترجيح التفضيل في صفات الشرف وهو محرج في اشتراك المادح والممدوح فيها والامر في ذلك **قلت** الحكم على المفضول بالمفضولية يتعرض صفة بعبارات بعض صفات الكمال وهو مكروه للمؤلف وهذا اذا ابتليت فيه على ان حرصه على تعجيبهم في ارتكاب ذلك في مقام ثناء الانسان على تأليفه عرف الوضع في هذه التعبير وما يسمى رياء والعجب وشبههما لا يسلم من ذلك في مثل هذا الا من له حكمة واسع من المعرفة فلا ينبغي اذن لا مثالنا الواقعين مع نفوسهم الفقراء الى حفظهم ان يقتدوا بمن صدر منه ذلك من الاكابر فانهم على بصيرة من امرهم بحسن نواياهم والاعمال بالنيات والمقام مقام الاقتداء وما يخرج في هذا المسلك ونتاكه في توصية الطالب عليه التحرز في مقام الاعتراض وبيان الصواب من الكلام الغالب فيه عن الهل التغيير من مجاوزة الحد وعدم الاقتصار على القدر اليسير لتحصيله فقد يقع من ذلك في كلام الائمة المتأخرين بمن لهم غرض لا جامع الا الاقتصار على القدر الكافي وتقبيح كلامهم بعيد ذلك ومن هذا قال ابن ابي محشي ما يذكر في تعريف الرواة ما يقع كثيرا في بعض الشيوخ في رده على غيره بقوله نظر في كلامه او في كلامه قصور او ضعف وشبهه رحمه الله يعني ابن عرفة كثيرا ما يقع له ذلك ويستغفر ويراه من نحو تعريف الرواة قال ان المقول فيه ذلك نحو نفسه ليبان امر علم بعد به **قلت** وهذا اذا قصد بيان الحق من غير ان يكون هناك غرض في تنقيص العلماء باظهار خطائهم وقليل ما يتعرى ذلك مما يحذر الحذر من خدع النفس وتعيين احما بهذه الوصية ابالك اعني واسمعي يا جارة وفي مقنع المحتاج لابن غازي قال الولي الصالح سيدي محمد بن محمد بن علي بن عمر بن محمد الحراوي الزواوي رحمه الله تعالى ورضي عنه ونفعنا به بمنه وكرمه في كتابه الاسلوب الغريب في التعلق بالحبيب واياك بالغ من الاعتراض فانه من الامراض والتحفظ بالاعراض لاجل الاعتراض وقال بكر له اعتراضه وله الذي قال الشاطبي في كتابه المسمى بالاعتداد والافادات لما نوى شيخنا الاستاذ الكبير العلم الخطير ابو عبد الله البخاري سالت الله ان يرتبه في المنام حيوا صبي بوديته الشيخ

لنا.

بما الحالة التي انا فيها من طلب العلم بملازمة في تلك الليلة رايت كاني ادخل عليه في داره التي يسكن فيها فقلت له يا سيدي اوصني فقال لي لا تعترض على احد والله اعلم

ترتيبه الرجوع على صنعته مقدمات ثم كتب سبعة

بقول الله رتب هذه الالفية ترتيبا بديعا مبتكرا من نيات بقول سيبويه الدولة بسبق ناسخ على منوال هذه فيه كتب الاصول فجعلها مشتملة على مقدمات وسبعة كتب فالمقدمات في تعريف الكلام والكلمة واقسامها والكلم والجملة والمعرب والمبني والمفرد وغيره والنكرة والمعرفة واقسامها والمقدمات جمع مقدمة بكسر الدال من قدم اللازم بمعنى تقدم وبفتحها وهو اقبح وهي اما مقدمة علم او مقدمة كتاب فمقدمة العلم اسم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله ومقدمة الكتاب اسم لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباطه بها وانتفاع بها فيه فبينهما تباين لا من قبيل المتأولين المعاني ومسمى الثانية الا بالعلاقة نعم بين مقدمة العلم وبين الالفاظ مقدمة الكتاب او دون مقدمة العلم عموم وخصوص مطلق مد لولات مقدمة الكتاب او مقدمة الكتاب عم مطلقا اذا عرفت هذا الفرق فان يقع ان ينسب للعلم وللكتاب لانما يتوقف عليه الشروع وترتبط بالمقاصد وينتفع بها فيها وبيان ذلك ان هذه الامور التي هي مقدمات كثيرا ما يعبر بها في مسائل الفروع فتكلم فيه تارة يثبتها او ينفيها او يمنع عنها كقولهم في الاستثناء فان كان الكلام تاما موجبا وفي التمييز ينصب عن تمام الكلام وفي الحال يفصلة اي واردة بعد تمام الكلام والمبتدا اسم او بمنزلته ولا يتقدم الخبر اذا كان فعلا ولا داخلة على معنى الحرف ويقع الخبر مفردا وجملة ويعرب اسم لا اذا كان مضافا او شبهه ويبنى اذا كان مفردا ويجوز في اسم الزمان المضاف للجملة الاعراب والبناء ويحذف ما في المضاف من شرح ظاهر اذا كان منونا او مفردا اذا كان غير منون ويجر المضاف اليه بالشرط ان ينوى وبما يتضح ان لم ينوى ولا يقع المبتدا ان يكون معرفة وفي الخبر ان يكون نكرة وفي نعت المضاف بالمطابقة للمعرفة ويتخصص بالاضافة للنكرة ولا يعطف على الضمير المتصل المرفوع او المخفوض الا بشرط كذا ولا يرخم منقوص ولا يرخم الحال والمنادى الا اذا كان علما ويحكى العلم بعد من ولا ينعت اسم الاشارة الا بما فيه ال ويجوز النعت باسم الاشارة لشبهه بالمشتق ويبني الموصول بجملة اشتهر بها ويعرب ويبنت به لتاويله بالمشتق ويجر به ولا تنعت اي الا بمعرف بال او موصول او اشارة ولا يبنى ما فيه ال الا كذا بهذه الاحكام واشباهها تتوقف على معرفة هذه الحقائق فيجب تحصيلها قبل الشروع فيها ومباديها يتحقق كونها مقدمة علم ووجه ارتباطها بالمقاصد والانتفاع بها فيها بين والبد يتحقق كونها دون انها مقدمة كتاب والمقدمة لا تختص معرفة العلم بالحد والموضوع والمبادئ بل هي اسم لما يتوقف الشروع على بصيرة كاملة كما قالوا يستدرج بقية المبادئ ومن قبلها تصور المسائل التي يذكر دورانها واستمدادها في العلم ويحتاج الى الحكم بها في ابوابه لهذه المقدمات وكاقسام الحكم العقلي بالنسبة لعلم الكلام وكمباحث الالفاظ بالنسبة لعلم المنطق وما يبين لك كون هذه مقدمات لهذه العلوم توقف هذه العلوم عليها في ذلك واحتياجها اليها حيثما وجدت وبان تآليف دل عليها وانما تتميز مقدمة الكتاب عن مقدمة العلم فيما يتوقف عليه تآليف مخصوص لا العلم من حيث هو كمقدمة مختصر الشيخ خليل ومقدمة القاموس ونحوهما مما يبين به اصطلاح الكتاب وما يبين لك ابتذال المقدمات لا في معرفة العلوم انما مبادئها والعلم مستمد من مباديه والمستمد لا يوجد بدون معرفة المستمد منه والكتاب الاول من الكتب السبعة في العمد وهي المرفوعات وما يتبعها ومنصوبات النواسخ والثاني في الفضلات وهي المنصوبات والثالث في المجرورات وما يلي عليها من الجزم وما يتبعها من الكلام على ادوات التعليق غير الجازمة وما تم البيان بقية حروف المعاني والرابع في العوامل في هذه الانواع وهي العمل وما الحق به وختم بالاشتغال لانه مرجع لانها وتنازعها فيها والخامس في التوابع لهذه الانواع وهذه الكتب الخمسة في النحو والسادس في الابنية والسابع في تغييرات الكلم الافرادية كالزيادة والحذف والابدال والنقل والادغام وختم بالوقف وما يتعلق به من طائفة الخط وعقد الكتب بهم لا يستعقب التاخير في الوضع والذكر المقدمات وجاءت ثم في محلها لما بين الوسائل والمقاصد من التباين والتباعد بحسب المراتب **وقوله** مقدمات ثم كتب سبعة ان جعل خبر المبتدا مقدرا وهو الالفية الخ عليه انه ليس المراد الاخبار عنها ولا الحكم وانما سيق الكلام لبيان ترتيب وشرح كيفيته بما يحدث عنه والمحكوم عليه وان جعل خبرا ثانيا لقوله ترتيبها الخ عليه ان الترتيب ليس نفس المقدمات والكتب السبعة وانما هو صفة لها والخبر يجب ان يكون عين المبتدا معروفا **والجواب** انه يقع الاول والمعنى هو من حيث ترتيبها وباعتباره مقدمات اي لا من حيث ذاتها ويقع الثالث لتقدير الخبر به محض المبتدا والمقصود بالذات من الخبر العطف بثم المفيد للترتيب وذلك الكلام اذا لم يفد امر زائد على مجرد اثبات الشيء الذي او نفيه عنه مثل الكلام الذي يعبر عن الغرض الخاص والمقصود من الكلام فاذا قلت جاء زيد ثم عمر بعده يجي ازيد مهملة حتى كانه معلوم ان الحكم زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتراخي ولو قلت ما جاءني زيد ثم عمرو كان نفيا لمجي عمرو بعد مجي ازيد مع اثباته او حتى انما جاءا معا

والمقدمة جمع مقدمة ...

بالغرض اثبات مجيء عمرو بعد ...

اوجاء عمرو فيلزم دخوله منتظما به وفي جعل الكتب السبعة مناسبة للجنة ماخوذ من حديث ابن حبان وغيره ان الله من حجب النيران ما بين السموات سبعا والايام سبعا والطواف سبعا الحديث قال رضي الله عنه واستعين الله وما المتزم مقاصد النحو ومختصر المختتم

سال الله تعالى ان ييسر له توفيته ما التزم في هذا الالفية من وضوح الدلالة على القارى وجميع ما يحتاج اليه الطالب من الاصول والقواعد وضبط المرسلات بيان فيه وفي ما الى عمرو واعظم البراهين تبرئة من الدعوى واظهار العجز والبافه والاشارة الى انه افتقر كله على الوصول لذلك الا باعانة الله تعالى وتيسيره والا فمع الخذلان فلا يتقدم الانسان بريقه ويزل بكره ثم به وفي اجاد القايل

اذا لم يكن عون من الله للفتى * فاول ما يجني عليه اجتهاده

واذا لم يعنك الله فيما تريده * فليس لمخلوق اليه سبيل * وان هو لم يرشدك في كل مسلك * ضللت ولو ان السماء دليل

ونبه بذلك على ان التزامه لما ذكر ليس اعتمادا على مجرد ما عنده من العلوم وانما هو على محض ما لديه من الادراكات والعموم بل العزة الكبرى عنده توجيه الله تعالى واياه وافراده وارادة النفع للكمال وهذه متعلقة للتعميم اي وجميع من يتعاطاها ومختصر حسن المختتم حسن الخاتمة وذلك بالموت على الايمان والتعفيف ان سوا الخاتمة العامل والحسنها على ترتيب اهل الاعمال من الحكمية العايدة ان يغلب على القلب عند سكرات الموت والظهور اهوال الدهشة الى الشك واما المجرد فيقتضي الروح في حالة المجرد او الشك فيكون ذلك حجابا بينه وبين الله ابدا وذلك يقتضي البعد الدائم والعذاب المخلد والثانية وهو دونها ان يغلب على القلب حب امر من امور الدنيا وشهوة من شهواتها وينتقل ذلك في قلبه وبيت تتوقف حتى لا يبقى في تلك الحالة متسع لغيره فيتبع فيقبض روحه في تلك الحالة فيكون ذلك امسك راسه الى الدنيا وطرد ما وجهه اليه ومهما انصرف الوجه عن الله حصل الحجاب ومتى حصل الحجاب حصل العذاب اذ نار الله الموقدة لا تاخذ الا المحجوبين عن الله تعالى ولا بد ان يخرج من النار من في قلبه مثقال حبة من الايمان ولو بعد الاماد السنين فانه في الاحياء جميع الخاتمة اذا ما بينا الا وهو الخفيف بان يستولي ويغلب حتى قال بعضهم الخوف ثلاثة خوف الطاعة ان لا تقبل وخوف المعصية ان لا تغفر وخوف المعرفة ان تسلب وقال المحققون بل الخوف واحد بالحقيقة وهو خوف الخاتمة وكل خوف دونه خليل ذلك انفعاه وذكر الخسران اخر من يخرج من النار رجل يقال له هناد عذب الف عام ينادي يا حنان يا منان فيبكي الحسن وقال يا ليتني كنت هنادا فتعجبوا منه فقال ويحكم اليس يوما يخرج ولا يهمهم حسن الخاتمة التي يحسن اختتام الالفية بما ذكر الا انه لا انتهاء الشيخ ابن ما نوى المتكلم فيه لا ندا خرما تعبه لا سماع حاله حسنا تلقي بالقبول وجبر ما وقع فيه سهو من التقصير ولا كان على العكس اما ولا كان حسن الاختتام بهذا المعنى داخلا تحت قوله وما التزم لان من جملة ما التزمه ميها وضوح المسالك التي بها تكون فصاحة الكلام وبلاغته واما انه باعتبار حسن الخاتمة بالمعنى الاول فهو لا يعد من الامور التي يتاكد عليه لا يخلو منه مقام الرعاء فطلبه في الطلب عند لا منتاره وعبر بالمضارع لافادته الحال على الاستمرار المناسب للمقام ولم يجب التجدد والتعدد ولا استمرار في كل من متعلقاته تتسبب فيمضي في قوله وما التزم فيها ما دام وقت التاليف وقوله من النفع وحسن المختتم مدة العمر ولم يجنح لتقديم المعمول لان المعلوم ان هذه الامور التي طلبها لا تكون الا من الله تعالى لم يقدم وقال والله اجل الكمال المعمول بتقديم حسن المختتم وان كان في هذا الاهم بحسب الذات نظرا الى الا ماقبله بهو الاهم بحسب المقام والله تعالى اعلم بالصواب

الكلام وما يتالف منه كلامنا لفظ مفيد كاستقم

فقدم الكلام لانه المقصود بالذات اذ به يقع التفاهم والتخاطب وغيره كالمبتدا والباعث وسيلة اليه معرفة كيفية ترتيبه وتمييز صحيحه من سقيمه وخرج بما جعله جنسا فيه فما يطلق عليه الكلام لغة وهو الخط والاشارة العلمية وما يفهم من حال الشيء والتكليم وحديث النفس وامثلتها مشهورة والعرب تعبر الا خبير فقد لا بارزا لا ولم عدم في الثلاثة ما يخرج التي تتضمن في ذهنك لتردد بها على خطك مثلا التكليم لقصد الابراز والمعنى الذي تتصوره في نفسك من غير ان تريد اعلام الغير به حديث نفس واحترز بقيد التعريف بالقول والكلمة لانه جنس قريب فتتناول الكلمة فانه يطلق على المهمل والمستعمل لا يرجع لا اختيار بل الكلمة جنس لكلم وامثل الجمع ثلاثة فيلزم الاكثر كلامنا الا ما وجدت فيه الثلاث وليس كذلك والقول يطلق على القليل والكثير وان كان يتقول في التعريف المذكور باسم الجمع كالنفراء وخرج بما جعله فصلا الساد من قائما يطلق عليه الكلام لغة وهو الكلمة الغير التامة المركب عليه كالمفرد والمركب لاسناد في المسمى به والمزجي والاضافي وما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا على الاصح وهو الذي نقل ابن مالك في شرح التسهيل عن سيبويه وغيره خلافا للشيخ ابي حيان واستدلاله صبا على كلاميته بانه خبر وكل خبر كلام مردود بان الخبر الكبرى اخص من موضوعها فلا تنتج كلاميته بدليل ملة العلة والصغة فيقدح حواشي كلاميتها والاشتراك كونهما خبر بتقيير وخرج بالمفيد الثلاثة ما يفيد من الثاني وفي معناه على الاصح ايضا خلافا لما فيه ابو حيان واستنكره الشيخ الزمي

كلامنا

ان الكلمة في قال الامام ابن هشام هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية وهو لا ظاهر بمعنى المقول يطلق على القليل والكثير وان كان

كلامنا ومن تامل وجد ان ارباب هذا الاصطلاح انما وضعوا لفظ كلام العرب بوحي احكام من اعانهم يتكلم به كذا لا كما به افصح الله كثيرا له انما بعد من النائم ومن في معناه لا يسمى عندهم كلاما ثم التصريح بالقصد الذي زاده على الالفية مبنى على ان حسن السكوت الماخوذ في تعريف المفيد لا يستلزم القصد وهو الذي انتفاه القصد في الشرح ولذلك اعترض على ابن هشام بان تعريفه طارد على الصادر من النائم ثم قال لا جواب عنه الا ما ذكره الشاطبي في الاعتذار عن ابن مالك حيث اشترط القصد في التسهيل ولم يشترطه في الالفية لانه قد يكون في حالة تعنيفه حكاه ما زال حالة تعنيفه التسهيل قال ولا يخرج هذا فقد يكون المجتهد تكرارا وفيه نظر وادعى هذا الراي التميمي على المغني وهو الماخوذ من قول المغني الكلام هو القول المفيد بالقصد من اختيار الطابع لاستلزام ومن ثم اعترض تعريف المغني بان قوله بالقصد مستدرك لان الصادر من النائم خرج بقيد الافادة فلو قال النائم زيد قائم مثلا ومن ذلك فلو فيه ما العادة الا لتحصل من اخبار وانما حصلت من مشاهدة القرائن ومن هذا الراي صاحب التصريح وهو الظاهر لان حسن السكوت ان كان من جهة المتكلم كما في قول مصنفه حسن افتقاره على ما ذكر فتم ان اريد ان المتكلم نفسه يرى ذلك لا افتقار حسنا ويعتقده كذلك ما نسلك ان هذا فرع القصد وان اريد ان السامع يعده حسنا فالسامع انما يتخيل من التراكيب ما افاده معنى يحسن وان كان من جهة السامع كما في اخر معناه حسن الا تكتفيا باسم ولا اعتقاد على ما فهم منه كما قال المواخذ لا يقبل الا مستكثرا الريب ومن اخره هنا لا ينقطع الافتقار لعدم اعتداده على ما سمع وان كان منهما على ما هو الحق فلا اولي ويرد على تعريف الكلام ذلك لو بد هو الكلام المعجم وتوهم خروجه من اطابقة الكلام المفيد كما قال محشر النحاة فاسد لا نوله كلامنا محدود لا دخل له في التعريف وحسن ان يجعل قول ابن مالك كاستقم مثيرا الى جبالة ومن اخرجه بما ابو اسحاق يجمع على هذا المحسن والله اعلم

واحده كلمة والقول عم خرج عن الجنس نحو الخط والاشارة وخرج بالفصل المركب وهو ما دل جزؤه على جزء معناه كعبد الله وضرب زيد غير مسمى بهما ولا يعترض عليه بالتثنية والجمع واسماء النسب والمضارع فيجب بيان الصادق عليه تعريف المركب لا المفرد فيكون كلمتين وهو باطل لان الكلمات وهم نشاء من قصور النظر واعتبار الحاد لا اعراب فانما يقتضي ان يتبع ذلك كلمتان طارت من شدة الامتزاج كالكلمة الواحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة لعدم استقلال الحروف المتطرفة في الكلم المذكورة نعم يرد كما في اخر الماضي فانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الفعل على حروفه والوزن جزء الكلمة اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا بينا والحركات مما يتلفظ به فهي اذا كلمة مركبة من جزئين يدل كل منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا الفقر وفر ضارب ومضروب ولا يجاب ان يريد هنا ان الوزن الطارئ كلمة طارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعيناه في الكلمة المنفردة بما لا اعتراض فيه وارد لان ايضاح تعريف المركب ما دل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للاخر والاجزاء في الكلم المذكورة مسموعان معا هما في اخر رحمه الله ويجاب بان المراد من الجزء في تعريف المركب خصوص المادي ولا يعتبر الصوري كما في الكلم المذكورة والمادي هو الذي ينطق به قبل الجزء عند الاطلاق ولا يرد على ضميمه مخالفة الخبر للمبتدا في التذكير والتانيث لا وجوب تطابقهما فيهما اذ من غير كما قال الرضي ما اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجامد فيجوز هذا الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة والقراءات كلام يجعل القول لا ان الطه المصدر فيعتبر باطه واسعه التنبيه على اطلاق الكلمة على الكلام لانه مجاز لغوي فيه ذكر من وضيفة اللغويين لا النحويين ولهذا قال ابو حيان في قول الخلاصة وكلمة بها كلام قد يؤم هذا ذكرا قصر بالنسبة الى علم النحو وقال ابن مالك نفسه في شرح التسهيل اطلاق الكلمة على كلا انه اقسام الكلام حقيقي مستعمل عرف النحاة وهو الذي يتعرض له ومجازي مهمل عرفهم وهو اطلاق الكلمة على الكلام فلا يتعرض له بوجه ومجازي مستعمل وهو اطلاقها على احد جزئي العلم المضاف فيجوز ترك التعرض له والتعرض له اجود لما فيه من زيادة البيان بهم بعض على قوله فلا يتعرض له بوجه

بالجر والتنوين والندا وال * ومسند للاسم تمييز حصل

فعل ولا مهم اسم والسبع * بغير ماض وسم بالفعلية

اجاد في البيتين اربع مسائل الاولى انقسام الكلمة المترجمة باسم الى اسم وفعل وحرف ومعنى انقسام الكلم الترجمة بانه المترجمة تحت مجموعه واليه رد ابن هشام قول الخلاصة واسم وفعل ثم حرف الكلم واحده كلمة وفيه ما فيه فليوقف

عليه في حواشيه او الثانية بيان انحصارها في هذه الثلاثة وعدم خروجها عنها وحاصله انه يفهم منه ان الكلمة اما ان تدل على معنى
في نفسها او على معنى لا في نفسها الثاني الحرف و الاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل فهذه
قسمة دائرة بين النفي والاثبات فهي حاصرة و الثالثة بيان تعريف كل من الاقسام الثلاثة لانه ذكر في بيان الحكم جنسه الذي يشاركه
فيه غيره وفصله الذي يمتاز به عن ذلك الغير وهذا محصول التعريف والرابعة ان كلا من الاسم والفعل والحرف يقع احد ركني الاسناد
فيكون كل منهما عمدة بخلاف الحرف فهو فضلة ابدا والرابط معنى الاسم والفعل مقصود لذاته ومعنى الحرف لغيره لانه نسبة وواسطة بين
شيئين وهذا الحصر ثم وجه تسميته بالفضلة وان اقتصر الشرح على الفضلة لان العمدية في الاول وغيره لازمة للكلام سم
والفضلة التي تقابلها غير مختصة بالحرف والباء الجارة للضمير المنفصل وبه والعنوان الكلمة اذا دلت على معنى بها والزمنة
باحد الازمنة الثلاثة فهي الفعل قال اشرف في قول الحاجبية في الاسم والفعل ما دل على معنى في نفسه الجار والمجرور صفة
لمعنى والضمير المضاف اليه يعود على ما الذي هو واقعة على الكلمة فالمعنى كل من الاسم والفعل كلمة دلت على معنى في
تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى كائن في غير تلك الكلمة ثم قد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف
بال وقد يكون جملة نحو هل زيد قائم وما زيد قائما والمراد بكون الفعل يدل بالوضع الاول على معنى في نفسه وعلى زمان معين
من الازمنة الثلاثة يكون ذلك المعنى واقعا فيه فيكون الكون والمكون مع لو لم يكن واحد بالوضع الاول يخرج عن تعريف
الفعل المصدر لان دلالته على الزمان بالازوم العقلي و نحو الصباح والمساء والقيلولة لان الزمان الذي دلت عليه ليس احد الازمنة
الثلاثة وكذا نحو شلي السموت وقيام الساعة لان الزمان وان كان معينا فليس بدلالة اللفظ عليه وضعا وكذا اسم الفاعل والمفعول
عند اعمالهما في الحال والاستقبال لان دلالتهما العارضة لا مدلولهما وضعا وكذا اسماء الافعال لان ذلك ليس فيها بالوضع الاول
بل بوضع ثان ويدخل في التعريف الفعل المضارع ان قلنا انه حقيقة في الحال وكذا ان قلنا بالاشتراك بينه وبين الاستقبال لان
اللفظ المشترك موضوع لكل واحد من معنييه معينا و بينهما فيه كذلك والتبادر ذلك على السامع لا يخل بذلك ونظرا الى ان
الافعال الانشائية لا تجردها عن الزمان عارض لها بعروض الانشاء او لا يرد خروجها لعله الماضي والمستقبل والحال اذا اريد
به الفعل الزمني و الزيادة والحال لانها ليست موضوعة لحدث الكائن في زمان معين لكل ماض ومستقبل وحال من الزمان
او في المكان نحو مثلا في الارض وقرية فقوله فقد دلت بتعبير بجيران تكون زائدة للضرورة لوجوب تجرد فعل الشرط وقع كما هو
مقرر في محله وقوله فعل خبر لمبتدا محذوف مقترن بالفاء حذفها ضرورة كما في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ا ولا يخفى من
ذلك حذف المبتدا معها قوله والا فهي اسم اي وان لا تقترن باحد الازمنة مع دلالتها على معنى في نفسها فان قلت
تقدم له في طالعة الفصل ان مجملا في رجوع الضمير لثانيهما بل رجوعه للاول في الدليل على رجوعه للثاني قلنا قوله والتي
بغير ها حرف يحكم فيه على ما الضمير فيه او لها بالحرفية فان قلت نجد بعض الاسماء تضمن معنى الحرف كالكاف
الاسمية والحرفية وكذا عن وعلى وكذا الخبرية ورب التي للتكثير فيه تعريف الاسم والحرف بها طردا وعكسا قلنا
ذكر السيد في رسالته الحرفية ان بين الابتداء والابتداء فرقا بينهما وبين الابتداء ان الابتداء المفهوم من من غير مقصود في نفسه
ولا محكوم لذاته بل لانه نسبة وحالة بين المتعلق والمتعلق اليه ولذلك لا يمكنك ان تخبر عنه في هذه الحالة لعدم استقلاله
بالمفهومية فانت مستغنول من حيث انه ذالة لتعريف حال الكائن غير قادر والحالة هذه ان تستغل به لذاته ولا ان
تلتفت الى احواله كالناظر الى المرآة ليشاهد ما فيها من الصورة بحيث يرى المرآة تبعا ولا يقدر على ان تلتفت الى احوالها في
تلك الحالة لاشتغاله بمشاهدة الصورة فيها والمفهوم من لفظ الابتداء مقصود لنفسه ومحكوم لذاته فيمكنك الاخبار
عنه لاستقلاله بالمفهومية فانت مستغنول من حيث ذاته مشتغل به ملتفت الى احواله كالناظر للمرآة فقط الى تلك
احوالها اذا نظر فيها فظهر لك ان معنى الحرف حادث على معنى دون لفظ الابتداء ومعنى الاسم على العكس وقس على ذلك ما تقدم
من الامثلة وغيرها قوله والتي بغيرها حرف حذف منه صلة الموصول لدليل والتي دلت على معنى بغيرها بقرينة ما قبله
وقرينة المقابلة ثم ان علاقة المعنى التي دلت على معنى لا في نفسها ثم ان اسماء الشرط والاستفهام ونحوها من الاسماء المتضمنة
لمعنى الحرف فيقال انها تدل على معنى في غيرها كما انها تدل على معنى في نفسها بخلاف نحو كم الذي تدل فيه على التضمن الذي اشتملت
فيه وبذلك كانت اسماء وعلى الربط الذي بين الشرط والجزاء وبذلك كانت متضمنة معنى الحرف وفيه نظر لانه يصدق عليها
انها تدل على معنى في نفسها و نحو الجواب بالاشارة سيبويه من ان نحو الاسماء المتضمنة معنى الحروف على ضربين كان زمانه البعض

مجلس

فليست الدلالة عليه بالوضع الاول ولو قيل في تعريف الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لكان اوضح ولا يصدق حد تعريف الحرف
بالنعت فيقال انه دال على المعنى في منعوته كما هو صوابه لان ذلك تعريف له بما هو المقصود منه ولا يقصد دال على الموصوف بمعنى
العالم فقوله جاءني زيد العالم ذو العلم ولذلك قالوا في تعريف الوصف ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وانما ذكر
المنعوت قبله ليتعين ذات المعنى الوصف بحسبه ولغيره في المقام مباحث لا يحتمل ذكرها هذا المختصر راجع ما كتبناه
على قول الشرح في بحث البناء من المعاني التي من حقها ان تؤدى بالحرف قال الاسم يتميز بالجر والاسناد اليه وبالتعريف والتنكير
يعني ان الاسم يتميز عن قسيميه الفعل والحرف بهذه العلامات الاربع فكل كلمة وجد فيها شيء من هذه الاربع فهي اسم ولا يلزم
من انتفائها عن بعض الكلمات انتفاء الاسمية لان العلامة يلزم من وجودها ولا يلزم عكسها ولذلك لا يصح جعلها حدا لان الحد يجب طرده
وعكسه فمن قال الاسم ما يقبل الحركات غير صحيح و يجب الا يرد نحو كيف وزيد واين حيث انه يقال انها اسماء مع عدم قبولها لذلك
وانما صح ايرادها على الشرح لانه التزم انعكاس العلامة حيث قال ويعرف الحرف بان لا يحسن فيه شيء من العلامات التي
جعلها انتفاء تلك العلامات علامة للحرفية المستلزمة نفي الاسمية والفعلية وفي مقالة قول الخلاصة سواهما الحرف اذ معناه
سوى قابل علامات الاسم والفعل وعلامة الاسمية فكما في نفس الامر الاسم الذي لا تقبل علامة لا تقبل ولانه او
علامة الاسمية تناول انه مستقرة فلا تنتفي حرفيتها لذلك وتعين الاسمية لان الاسماء هي الاصل فكان الاخلاء عن التردد
اولى وايضا جنسه قابل للتنوين كغيره انتهى العلامة الاولى الجر والمراد به الكسرة التي يحدثها العامل في آخر الكلمة سواء كان ذلك
العامل حرفا او مضافا وبهذا احسن من قول الشرح ضيح يحدثها عامل الجر سواء كان حرفا او اضافة او تبعية لانه من توقف الشيء
على نفسه و الجريان على ضعيفين وهذا ان العامل في المضاف اليه الاضافة وفي التابع التبعية والتحقيق ان العامل في المضاف
اليه المضاف و عامل التابع هو عامل المتبوع ولا حاجة الى قول الشارح فهو ما يشبهها بحيث الكسرة لا دخل لها فيما ينوب عنها
التثنية والجمع لانها لا يختص بها المبتدئ تبين لانه يرى صورتها في الفعل لا يقال على قياسه وكذا الكسرة بل هي على ...
و لم يذكر التي لم يكن واحد الاجل خروج ذلك وفيه احداث العامل وعامل الجر او ضعيفه لا تحصر معرفته على المبتدئ العلامة الثانية
الاسناد اليه وحقيقته ان تنسب الى الكلمة ما تحصل به الفائدة ان شئت قلت هو نسبة شيء الى شيء على وجه الاستقلال فخرج
النسبة التقييدية كالتي بين المضاف والنعت والمنعوت ولا يفيد غيره كالتي بين الفعل ومعموله وبهذه العلامة تعرف اسمية الضمير
في نحو ضربت فان قلت انما جعل الاسناد له علامة للاسم لا اختصاصه به واذا كان كذلك عارض شبه الحرف الموجب لبناء الضمير
كالتشبيه في ذا ومن والا ظرفية في ايان لا يلي قلت موجب البناء في الضمير المذكور منتف وهو الشبه الوضعي والمعنوي
فان الضمير متضمن لمعاني حروف التكلم والخطاب والغيبة التي يجب اثباتها مع ان الضمائر لا يتصور فيها بوجه فلم يعتبر المعارض على
موجب بنائه و قد يعول له والاسناد اللفظي لغيره فانه لا يختص الاسم فلا يصح جعله علامة له اذ يكون الكلمة مسندا مشترك
بين الاسم والفعل وانما الخاص بالاسم كونه مسندا اليه وبهذا كان احسن من قول الخليفة ومسندا لانه ان جعل الاسم مجعولا على
حقيقته والمعنى يتميز الاسم بالمسند الحكم به كزيد قام وقام زيد فزيد في المثالين مسند اليه تعرف اسميته قلنا
انه مبني على ان المسند هو المحكوم به وهو وان كان المشهور فلا نعتمد على مشهور الاصطلاح لا يحسن مقام الاطلاع
فيه على ذلك لا تبطل المسند عن الاسم ومعارفته لو ان كان بمعنى المقدر فلا جعل قوله للاسم متعلقا به كان لم يذكر موضوع
المسألة وهو المميز بهذه العلامات وان كان متعلقا بالا ستقرار على انه الخبر او يجعل بناء على جواز تقديم معمول الصفة
على الموصوف اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا كان مخلفا وقد تقدم انه لا يخبر الاسم فان قيل هذه حطتنا اعتماد على التعريف
والمعنى اسناد اليه قلنا يرد بان الاعتماد على التوقيف لا يجري مقام التعريف انتهى العلامة الثالثة التعريف
بجميع انواعه مختص بالاسم كالتنكير لا نهاية عوارض المعاني الا بواديه وقوله فان الا فعال نكرات تسامح او خلاف التحقيق
والتعبير بالتعريف اعم واشمل من قول الخلاصة وال وما فيه زايدة فيه علامة غيرها العلامة الرابعة النداء اي كون
الكلمة منادى اي مطلوبا اقباله بدلولها ومقروء فان قيل اذا كان خطابا للاسماء مكنيه او جبرا لا جل البناء وهل
قلنا موجب البناء فيها يظهر اشتغاله الان من حيث وقع النداء اللازم له ما دام منادى الا ان الجملة التي نابت عنها
الحرف اقتضاء اشتغالها لا زمان تبع تركيب الباب اذ لا يرى بين المذكورة والمقدرة في ترتيب شبه على ان بعض الحروف
قد تكون الجملة التي تعتقد اليها لا زمة التقدير بحرف النداء ومن ثم تركب الكلام من الاسم والحرف في بابه لانه صوري

وقول من قال الافعال نكرات
تسامح

بانه صوري مع كما ابداه ذكر من انه شبه الضمير الشبيه بالحرف اذ لا حاجة الى اعتبار الواسطة نعم تعتبر في تعرية المرجع
جملة الكلم بعارض النداء في صورة المعربة المجردة او عارض في صورة التكثير والاضافة على انه يحسن ان يقال على ابهم محل بالمراد الجبير
لغوته لا ان النداء ماطلوا ولا ترتب عليه شبه الضمير الذي هو موجب البناء في بعض احواله والله تعالى اعلم

و الفعل ماض بالسيوطي ... وسواه الذي يسكن كعم كعم
و الامر ما يفهم منه الطلب ... مع قبول ياء من خاطب

ذكر في البيتين ما يتاز كل من انواع الفعل الثلاثة على اضرابه وفي ضمنه معرفة ما يتاز به الجميع ان معرفة الاخص تستلزم معرفة
الاعم فبين ان المضارع يتاز بقبول السين التي للتنفيس اي تخصيص زمن الفعل في معناه سوف و بقبول لم التي ثلاثة لا تدخل الا عليها
على الماضي عند المعطوف عليه بقوله كقوله
ولم كعابا النت لتلبيه ... و مفهومات لتلبيه

فادر جزأ لا يلحق الا ... ويمتاز الماضي بقبول تاء التانيث الساكنة اصالة كعم نعم عسى واما المتحركة فخاصة بالاسم كقائمة
والتحريك كما للتاء التي لا يعبر عنها لانه لا يقرون زيادة التقييد بذلك للقاعدة على تانيث الفاعل لتخرج تاء انت وربت وثمت
بهم ذالك من تعبيره باللاتي ويمتاز الامر وبه دلالته على الطلب مع قبوله لا لتطاريات المخاطبة به فيخرج نحو تعرفي لا تفعلي الاول
و نحو الا انفعال الثاني وابهم قوله ما يفهم منه ان نحو لتعرفي يا هند ليس بفعل امر لان الطلب ليس مفهوما من الفعل نفسه
بل من اللام الداخلة عليه وهو امر في المراد من الخلاصة ان اوبهم واحسن منه لتعبيره بالطلب فلا يرد عليه ما
اورده على الناظم من انه عرف الامر بما لا دلالة على الامر بفعل الدور وان اجيب بان المعرف بعمل الامر لا مصطلح وبه ولهذا وان
حوفي التعريف اللغوي وهو طلب الفعل واللجملة والمعنى غير ان في قوله والفعل معطوف على الاسم في البيت قبله فهو معمول
بالسين متعلق به وما ظرف بدل بعض من المعلق اي اي مغرا منه وما ضي معطوف على ما ظرف في نصبه للتخيير كقوله
ولو ان واشين باليمامة داره ... و مشبه الثلاث ما هي هوى كهه ثمتو معل وشتان ووا

نبه فيه على ان ما اشار به الانواع الثلاثة في الدلالة على معانيها وان كان ذلك بواسطة دلالة عليها اذا لم يقبل علاماتها التي يتاز
بها فهو اسم فعل وهو معنى قوله ما هي هوى فيها نائبة و الاشارة راجعة الى علامات الانواع الثلاثة اي حال كون ما هوى
هذه العلامات اي ما قبلها في الفعل الماضي المنوي ان وقع صدر الجملة الحالية جاز ربطها بالضمير او بالواو او بهما وبعكسه الابدال
مثال ما دل على معنى فعل الامر ولم يقبل ياء المخاطبة صه بمعنى اسكت ومثال ما دل على معنى الفعل الماضي ولم يقبل التاء
المذكورة شتان بمعنى افترق ومثال ما دل على معنى الفعل المضارع ولم يقبل السين ولا لم وا بمعنى اتعجب وتم بهذا البيت بيان
معاهيم العلامات التي اغفلها في الخلاصة وسلم بذلك من التحكم الذي اورد عليه في قوله والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم اعم
قال في النكت لا معنى ان يجعل قوله هو اسم على ما يعم اسم الفعل والمصدر نحو ضربا زيدا وبذلك بقول ان الناظم اطلق محل اجاب
التقييد وحاصله ان الكلام في المراد وحمله على خصوص اسم الفعل بقرينة الملازمة التي بين الشرط والجزاء ولا يرد النقض هنا
على المق اذ ليس في عبارته ما يقتضي الحصر بان الحرف كلمة ... و ما حوى ثلاثة فصاعدا الكلم ... الكلم اسم جنس وضعا جمعي استعمالا
بالاستعمال هو الذي فعل ثلاث فصاعدا او به يندفع التدافع بين كونه اسم الجنس المجمع الماهية وبين كونه جمعا وهذا هو
الصحيح من اقوال الثلاثة ثانيها انه جمع قاله ... انه اسم جمع ويعرق بينه وبين واحدة بالتاء وهي معرفة كنبق ونبقة تبيينه
وبين الكلام عموم وخصوص من وجه فالكلم اعم من جهة انه لا تعتبر فيه الافادة فيصدق الكلام على المفيد وغيره والكلام اخص من هذه
الجهة واعم من جهة انه لا يعتبر ما صدقه الثلاث فيصدق الكلام على المركب من كلمتين ما اكثر والكلم اخص من هذه الجهة فيجتمعان
في نحو قد افلح المؤمنون وينفرد الكلام في نحو قام زيد والكلم في نحو ان قام زيد ومما هو من الكلمة الثالثة انه لا فرق بين ان تكون من جنس
واحد او جنسين او ثلاثة فلا يرد عليه ما اورد على الناظم في قوله واسم وفعل ثم حرف الكلم وانكر ما يبرأ التوضيح لبيان مفهوم
الكلم مع انه ليس من الالفاظ الاصطلاحية عندهم كالكلام والكلمة والقول اذ لم يستعملوه في غير هذا الفرق في التعبير به في غيره
مع انهم اشتروا في تعبيره على معناه اللغوي ويمكن ان يوجه بانه لما كان مما تركب الكلام والكلمة في العادة انهما مكتنفة لا تنفك
مبينين امعناه لئلا يلبس المقصود كما فعل كثير من الائمة في مثاله ذكر الحمد حيث تعرضوا فيه لبيان معنى المدح واقسامه مع انه
ليس مقصودا اليه في ذلك المقام لئلا يلتبس بالمقصود ... والجملة اسمية وما النزم ... اسمية فعلية كبرية ... وذات وجهين ساوية
وما تكون جملة صغرى ... وجملة ضربها كبرى ... اجادة بها معنى الجمل

ويبان

وبيان انقسامها بثلاثة اعتبارات الى ثلاثة اقسام والى قسمين غيرهما والمعنون الجملة هو ما حوى كلمتين فجملة مبتدا
محذوف الخبر او خبر مبتدا محذوف اي هذه الجملة المعنون **قوله** وفيه ما التزم هو كذلك في النسخة التي بايدينا وهو والله اعلم جواب عن
سؤال مقدر وهو ان يقال ليس الحد جامعا للجملة من حيث هي جملة والجزء بالجملة باعتبار الفاعل والمفعول والحال والتمييز ونحوها **وحاصل الجواب**
ان جميع ذلك قيود خارجة عن ماهية الجملة غير معتبرة فيها بشاهد ثبوته دونها في نحو قام زيد وزيد قائم وهو معنى ما التزم
فمانعيته ان المعنون تلك القيود غير ملتزمة في ماهية الجملة فلا تعتبر في ماهيتها **وبعد كتبي هذا** تبين انه بالحاء
مهملة فيكون بمعنى وجود العائد وجملة لا يلزم ويعرف ذلك بين شاهد بين الكلام وعلى هذا المعنى هو اللائق الراجح
والله اعلم وهذا التعريف باسم الكل لصدقه بكل كلمتين متضمنتين بمفعول والجملة اسم اسناد متمم ولهم من ذلك وهو
محصور في النوع الجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان
وكان زيد قائما وظننته قائما فيجمع فعلا وفاعلا على حقيقة مع عدم التنبيه الا ان الجملة المعربة باعتباره كان صدرها اسما كزيد قائم
فيسمى بها اسمية وان كان فعلا كقام زيد سميت فعلية وان كان ظرفا نحو اعندك زيد او جارا ومجرورا نحو افي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا
بالظرف والجار والمجرور لا عتمادهما على المبتدا لا باستقرار المقدر ولا مبتدا مخبرا عنهما سميت ظرفية والمراد بالصدر الذي
انقسمت الجملة باعتباره المسند والمسند اليه ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فجملة ما قام زيد فعلية ولعل زيدا اخوك اسمية
وكذا ما تقدم عليهما من المعمولات فنحو فريقا كذبتم فعلية ونحو زيدا عمرو ضاربه اسمية وتنقسم الجملة ايضا باعتبار ذاتي
ذات وجه وذات وجهين فالاولى التي يجب لها الاسمية او الفعلية بكل اعتبار نحو زيد ابوه قائم فهي اسمية باعتبار صدرها
وباعتبار عجزها وكظننت زيدا يقوم ابوه فعلية بالاعتبارين والثانية هي التي يحكم عليها بالاسمية باعتبار وبالفعلية
بآخر نحو زيد يقوم ابوه فهي اسمية باعتبار الصدر فعلية باعتبار العجز وكظننت زيدا ابوه قائم عكسها وبهذا التقرير
تعلم ان هذا التقسيم ليس لمطلق الجملة وانما هو لخصوص الكبرى بلوازمه عدة لها للمبعض المغني كان اوجه والله اعلم وتنقسم
ايضا الجملة باعتبار ذاتها الى صغرى وكبرى فالاولى هي المبنية على المبتدا كقام ابوه من زيد قام ابوه وابوه قائم من زيد ابوه قائم
والثانية هي الجملة التي في ضمنها جملة اخرى كزيد قام ابوه وزيد ابوه قائم وظننت زيدا يقوم ابوه

المعرب والمبني

تقدم وجه كونهما والمعربة من المقدمات ولنزده وضوحا فنقول لما كان كثير من الاحكام التركيبية التي تذكر في تراجم الابواب
تتوقف معرفتها على معرفة الاعراب والبناء والتعريف والتنكير كتفصيلهم في الاسم الا ان يكون مضافا او شبيها به
او لا فيعرب في النداء ... ان يكون مفردا او غير مبني او لا يعرب وفي مشبه اذ بين ان يكون مضافا الى الجملة المعرب صدرها
فيترجح اعرابه على البناء او المبني فيترجح بناؤه على اعرابه وفي ذلك مسألة بيان مما ابرح او النصب او الخفض او
الجزم لا معرفة النوع ثانية عن معرفة الجنس فهي الاحكام تتوقف على معرفة الاعراب والبناء وبيان ان لا تعرف الا ان
وان الحال والتمييز لا يكونان الا نكرتين وان الحال اذا وردت معرفة وجب تاويلها بالنكرة وان الاصل فيه التعريف كالمبتدا
لا يكون نكرة في الغالب الا مع مسوغ وان المضاف يتعرف بالمضاف اليه ان كان معرفة ويتخصص به ان كان نكرة فيهمزة الا لحاق
وشبهها تتوقف على معرفة التعريف والتنكير جعلوا باب المعرب والمبني وباب المعرفة والنكرة مقدمتين للشروع في
الاحكام التركيبية ولما كان يفتقر الاحكام المذكورة في ترتيب المعرفة والنكرة يتوقف على معرفة الاعراب والبناء التقسيم
الضمير المتصل والمنفصل بحسب مواقع الاعراب والحكم على المفردات بالبناء قدم المعرفة الاولى على الثانية والله تعالى اعلم

قال و الاسم ما بنيه لشبه الحرف ... في وضع والاستعمال والتعريف
و في افتقار جلاه ان اصلا ... ولعقد وكونه مهملا

وغيره اعرب افاد بهذا الكلام فوائد **الاولى** ان الاسم ينقسم الى معرب ومبني **والثانية** انه مقدم في المبني
لقوله وغيره اعرب **والثالثة** ان الاصل فيه الاعراب وانه انما يخرج عنه لاصل لعلة تقتضي خروجه عنه فهم ذلك من قوله لشبه الحرف
والرابعة انه لا سبب لبناء الاسم الا شبهه الحرف وهذا هو الذي جرى به ابن مالك في كتابه وتقلد جماعة عن ظاهر كلام
سيبويه **وذكر** ابن الحاجب انه الصحيح ومذهب الحذاق من النحويين **واطن** ما زاد المخالف على ما ذكر الشيخ ابو اسحاق
الشاطبي في شرحه الاولى موقع الفعل ومضارعته وكثرة موانع العرب والاضافة الى مبني والتركيب والتخلص من

والخروج عن النظائر وكثرة الاستعمال جدا اول اسماء الافعال وبيانه ان فيها شبه الحرف والثاني باب حذام وهو
مشبه نزال ومشبه الشبيه مشبه من حل محله والثالث نحو على مبنى عند ثبت الشبه عن الفداء وبيانه انه شبيه
بالحرف في تقيير ... لغير مكتفى به والرابع باب حذام ايضا عند ... وقد عرفت ما حله والخامس ...
... والسادس نحو لا رجل وخمسة عشر ... انهما متضمنان لمعنى الحرف والسابع اي
الموصولة وبيانه ان شبهها به والثامن ... معنى التعجب الذي وضعت له
والفائدة الخامسة بيان انواع الشبه المعتبرة وهي ستة اولها الشبه الوضعي وضابطه ان يكون الاسم موضوعا على
حرف واحد او حرفين ...

[illegible]

[illegible]

بيه المؤنث بقوله وهو بعث وبرى مع ملتزم مبا للضمير ما برى على السكون ولم يذكر ضميره اما هين يبنى على الضم في بابه لانه كما بانا واخراجه
له هنا من المبني على السكون لا يفيد انه مبني على الضم عنده لاحتمال ان يقول ببنائه على الفتح البقعه وهو ملاحظ مرضيه وعليه
مبهم الشراح كما بانا وفي المسئلة خلاف قال الشنواني من النحاة من يقول ان الماضي يبنى على الفتح مما اذا تجرد من ضمير الرفع
المتحرك والواو وعلى الضم اذا اسند الى الواو وعلى السكون اذا اسند لضمير الرفع المتحرك ومنهم من ذهب الى انه مبني على الفتح دائما
كصاحب الاجرومية ومنهم من قال يبنى على الفتح تارة وعلى السكون اخرى كابن هشام في شرح الشذور وهو الثاني هو المانع
من قوله في التوضيح وما ضربت ونحوه فالسكون عارض وجيء كراهية توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
وكذلك ضمة البناء عارضة لمناسبة الواو ومن قوله في انواع البناء ولتلغي ان الكسر والضم لم يدخلا في الفعل

وهو او نائبه في الامر ... نحو اضرب اضربا اضربوا اضربي

الباب الثاني ما لزم البناء على السكون او نائبه وفيه نوع واحد وهو فعل الامر فانه يبنى على ما يجزم به مضارعه نحو اضرب
مبني على السكون لان مضارعه يجزم به ونحو اخش على حذف آخره لان مضارعه يجزم به و يشكل على هذا ما الجماعة نحو
اخشين واستعين من المركب بالنون فان مضارعه يجزم بحذف آخره وهو مبني على الفتح وجوابه ان مضارع استعين
فيستعين مقرون بالنون كما ان مضارع اضربن لم يعرب بل هو مبني متصلا بالنون الثقيلة

والجزء افتح بما في حذف جرا ... ومن الثالث غير عدا ... وفي بضعة عشر والزيادة
مركبا حالا وظرفا عددا ... والزم البناء ان اضيفا ... لجملة او في ان تعربا
وجاز ان تعرب وان وقع ... من قبل معرب ما اعراب رجح

الباب الثالث ما لزم البناء على الفتح وهو سبعة انواع الماضي المجرد تقدم ذكره تقريبا وضربه وعليه نبه بقوله والجزء
الفتح بما في حذف جرا اي البناء ظرفية ومتعلق جرا محذوف دل عليه وهو بعث انتقدم والمعنى جرد من ضمير الرفع المتحرك
اذ لم يتقدم له ذكر غيره وظاهره ان نحو ضربوا مبني على الفتح المقدر وقد تقدم ما فيه واشار بقوله وفي الثالث الى النوع
الرابع ما ابتنوهم من كون بناء عدا ونحو عزا وشبهها على السكون والمعنى ان الفتح في الباب المذكور كما يكون كاهل البكرة
والخاطب والمتى وعزا ولعل نحو حرف العلة والفتح ما قبله قلب الفا بعد سكونه والنوع الثالث المضارع الذي باشرته نون
التوكيد واليه اشار بقوله وفي بضعة عشر الثالث ما ركب من الاسماء الظرفية فان جاز بيتا بيت واحد بيننا لبيت هما معا مجرد
الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما فيه من معنى الفعل لانه في معنى مجاوز وعلى ذلك نبه بقوله والزيادة
حالا معطوف على الظرف و مركبا حالا وعا لا بدل او بيان الرابع ما ركب تركيب المزج من الظروف زمانية كانت او مكانية
كقولهم فلان يأتينا صباح مساء او لاصباحا ومساء اي كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان فقد التضمين
قال الشاعر ومن لا يصرف الواشين عنه صباح مساء يبغوه خبالا ومنه قولهم سهلت الهمزة بين بين اي
بينها وبين حرف حركتها فحذف المضاف والعاطف وركب الظرفان قال الشاعر نحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين بينا
اي بين هؤلاء وبين هؤلاء الخامس ما ركب تركيب المزج من الاعداد نحو احد عشر واحدى عشرة الى تسعة عشر وتسع عشرة
تقول جاءني احد عشر واحدى عشرة ومررت باحد عشر ببناء الجزءين على الفتح وكذا الباقي الا اثني عشر واثنتي عشرة
فان الجزء الاول منها معرب اعراب المثنى والقول ان حركة الجزء الاول بنيوية لا بناء اذ محل البناء كالاعراب اخر
الكلمة كذا قيل والظاهر ان هذا لا يأتي هنا والظاهر ان هذا لان الكلام الجزءين نحو احد عشر يدل على
معنى غير معنى الاخر ينسم ببناء ذلك فيما يسمى به من المزج فقد صرح الكلمتين بالتسمية كلمة وعلى هذين التوعين
نبه بقوله وظرفا عددا بحذف العاطف السادس من الزمان المبهم المضاف لجملة والمراد بالمبهم ما لا يدل على وقت بعينه كالحين
والوقت فاذا اضيف الى الجملة جاز اعرابه وبناؤه ويترجح البناء اذا كانت الجملة المضاف لها فعلية فعلها مبني كقوله

على حين عاتبت المشيب على الصبا روي بالفتح على البناء وبالخفض على الاعراب والاول ارجح للتناسب

وترجح الاعراب اذا كانت الجملة فعلية فعلها معرب نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم قرأ نافع بالفتح على البناء وغيره
من السبعة بالرفع على الاعراب وتقوى الرجح والبصريون يوجبونه ويجعلون الفتحة في قراءة نافع اعرابا مثلها في هذا يوم
التبيين والتزموا لاجل ذلك ان تكون الاشارة ليست لليوم وان لزم كون الشيء الخبر بالشيء نفسه او جملة اسمية كقوله

على حين الشراط غير دان جرى ما الفتح على البناء والكسر ارجح وعلى الاعراب ولا يجيز البصريون على النوع نبه
بقوله والزم في المبهم ان اضيف لجملة فهو مجرور عطفا على مدخول البناء الظرفية ولا بنائه قوله وجاز ان تعربه لان المراد انه
لا يمتنع جواز غيره وفيهم من قوله وان وضح من قبل معرب انه اذا وقع قبل مبني كان البناء ارجح ولكا هو كان الجملة اذا كانت اسمية
مبتدؤها مبني يترجح البناء وليس كذلك قال الاعرج عطفا على ما اختلف فيه الفريقان او ان الاسمية سواء كان صدرها معربا
او مبنيا في الفعل نحو جئتك يوم انت امير اذ لا يدل على الاعراب محلا بعدها نكر كيف لم يلتفت البصريون الى بنائه فلم يجوزوا
فيه البناء وكذا الكوفيون لا يلتفتون اليه في الترجيح فقول الالفية وقبل فعل معرب او مبتدا اعرب احسن منه ويكن ان يجاب
بان معلوما من قبل فعل معرب انه اذا كان قبل مبني لا يترجح اعرابه دائما بل يحط فيه على ما مر السابع المبهم المضاف لمبني
سواء كان زمانا او غيره والمراد بالمبهم ما لا يتضح معناه الا بما يضاف اليه كمثل ودون وبين وهذا النوع اذا اضيف لمبني جاز
ان يكتسب من بنائه ومن قوله ومن خزي يومئذ بالوجهين ومن البناء انه لحق مثل ما انكم تنطقون في قراءة غير نافع وقول
الشاعر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات ارقال لم لم يغير حين بان غيره
تلقيه حرا معيفا غيره وعلى هذا النوع نبه بقوله او في بناء عطفا على جملة وقوله تعربهما معمول له على علة
لا لاذا مجزوم وهو راجع للمبهم عنه تنبيه قال ابن قاسم عن قول الناظم وما الذي معنى كلام الظاهر ان اضافة اسم الزمان
الى الجمل محضة فيفيد التعريف هو وجهه ان الاضافة في المعنى لمصدر ماخوذ مما يصلح اخذه منه في الجملة مضاف الى
ما اشتملت عليه الجملة من معرفة او غيرها وبهذا الموضع ما يسبك فيه العامل دون سابك فمعنى هذا يوم ينفع
الصادقين هذا يوم نفع الصدق ومعنى على حين عاتبت المشيب على حين عتاب المشيب وعليه القياس ويه يعلم
ما في قول صاحب البسيط ان الاضافة المذكورة لا تفيد التعريف لان الجمل نكرات والمضاف للمنكر مضاف للجملة يقال
فيه ما قيل في المضاف للجملة وان كانت الجملة محذوفة كقوله وانتم حينئذ تنظرون ويومئذ يفرح المؤمنون والظاهر
ان المبرد المنون كغيره في البيت المتقدم والمقدر المنسبك من ان وان ومدخولهما ومثل ما فيه قبله او كما هي

وهو او نائبه وهو اسم لا نافية للجنس مفردا او مثنى تعاور ذكيرا و عطفا ... لا فيه والنصب ورفعه عوا

الباب الرابع ما لزم الفتح او نائبه في البناء
والكسرة وذلك اسم لا النافية للجنس اذا كان مفردا غير مضاف ولا شبيه به فيبنى على الفتح في مسئلتين اذا كان مفردا
اي غير مثنى ولا مجموع او جمع تكسير نحو لا رجل ولا رجال ومن المفرد اسم الجنس واسم الجمع نحو لا تمر ولا قوم ويبنى
على الياء في مسئلتين اذا كان مثنى او مجموعا جمع مذكر سالما نحو لا رجلين ولا مسلمين وقد يبنى على الالف نيابة عن الفتحة
على لغة بني الحارث كقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة ويبنى على الفتح او الكسر اذا كان جمعا بالالف والتاء ويروى
بالوجهين قول الشاعر ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب والى هذا اشار بقوله
وهو او نائبه وهو اسم لا نافية للجنس وما عطف عليه معطوف على ما على الجر المتقدم او مبتدا
والخبر محذوف ملتزم والجملة عطف على جملة وهو نعتا وفي الخبر المخبر عنه باسم لا عائد على ما يفهم من الكلام اذ المراد
الفتح ونائبه بيتلزم تبشيرا والتزامهما على الاحتمال الثاني كذلك والمعنى والمراد الفتح او نائبه في بعض المبني
او والفتح ونائبه ملتزمان في بعض الاسماء ثم عينه وهو اسم لا او لو قال وهو ومبنوي عنه في اسم لا لتنكيرها
التعبير لكان وفي كذا اسم لا على التفصيل المتقدم تابعه من نعت او بيان عنه من اجاز في النكرات
وبدل منكر ومعطوف كررت معه لا بشروط ثلاثة ان يكون المنعوت مفردا والنعت كذلك ولا فاصل بينهما نحو لا رجل
ظريف في الدار ووجهه ان معنى الاول استغراق المستفرغ بتضمن معنى من فجه اي الاسم من حيث تفسير به من حيث
ذاته فلتسب البناء مدخلة فيه ولموجبه تسلط عليه وهذا هو العارض بين صيغة الاسم ولا والمنادى حيث امتنع
البناء في الثانية لان المراد لا يتوجه اليه ولا تتوقف صحته عليه وانما يترتب لا يتضح ما يراد ندائه او تحقيقه
ملم يكن له حظ من مقتضى البناء وحالت صفته الى على الغالب وهو زمن البناء فيما ذكر التفصيل مراعاة لمحل اسم لا والفتحة في
حركة البناء العارض نحو من اعتبار في التابع لمشابهتها لحركة الاعراب في العروض فهذا اورد عليه ان العامل في التابع
هو العامل في المتبوع ولا غير عاملة في النكرة اجيب بما ذكره الرضي ان الحركة لما كانت تعرض بعروض لا وتزول بزوالها

طرت لا كان عاملة محرزته لها وعمرو زيد ذكر ابن جني الرفع مراعاة لمحل اسم لا لانها موضع رفع بالابتداء ان
من جهة اللفظ والعمل لا من جهة المعنى حتى يكون حرف النفي جزءا من المبتدا لا نسلم انه على الخبر كان الغفية المحولة
الموضوع بل هو هنا مشتمل على الخبر وتابعه لم يكلفوا ان هذا اذا اشار بقوله او نكرة وهذا اذا لم المفرد عند العرم في النفي
اراد ان نفي لا مشتمل على ابراد عين قولها باعتبار انطباقه بالخبر به يتنازع الحدوث على الخبر باعتبار تعلقه بالاسم
وتكامل نحو لا رجل فيه نجد النفي لا يراد ارتبا باعتبار كونه في النفي ان لا للكون فيه على اربع فكان نحو ليس رجل في الدار
ومن تنبه به الشيخ عيسى العمر بما عترض في النحاة بانه للتاكيد وقال انه للتاكيد المحكوم عليه قال
الشيخ ابن ... مختصر التسعة وهو المعنى وما ذكر من جهة اللفظ والمعنى ولا والتابع لمكان ما به
واعتبر بالمنتصر الى تكرر في الحكم مما اذا لم تتكرر فانه يمتنع البناء على الفتح وتبعيين الوجهان لا خرا وهذا في
ما اذا فقد شيء من الشروط الثلاثة في التابع ... لما مغيرة محكومة على محل اسم لا وانه العاملو المعمول محذوف
يجوز على لا اسم المفرد وحده من الثلاثة للدلالة لا شتراك لا ابراد في لا اسم المقتضية لا شتراكه
في التابع بل فتنظر ... او ارفع فتستغاد الشروط الثلاثة من الحكم ولو قال وهو اسم لا مفرد او بالحكم بمعرفتها
لكان اوضح والله سبحانه وتعالى اعلم ، والكسر كسيبويه المختتم ، وامس او حال الامر او حذام ، اوصف انثى ،

الباب الخامس ما لزم البناء على الكسر وهو خمسة انواع الاول العلم المختوم بويه كسيبويه وعمرويه ونفطويه الثاني امس
اذا اريد به معين وهو اليوم الذي يليه يومك فانه لغة الحجاز يبنى على الكسر مطلقا نحو ذهب امس بما فيه واعتكفت امس
وعجبت من امس قال الشاعر اليوم اعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه امس فان نكر نحو جئت امسا وكذا اذا دخل
نحو كان امس او اضيف نحو مضى امسنا بخيرا وصغر او جمع كقوله مرت بنا اول من اموس تميس فينا ميسة العروس
وعلة بنائه تضمن معنى حرف التعريف فانه اسم جنس اريد به معين وقاعدة ما كان كذلك ان يعرف بال قال الرضي وانما هي صباح
ومساء وشبههما من الظروف اذا اريد بهما معين لان التعريف الذي هو معنى اللام ليس بظاهر فيهما بدون قرينة ظهوره في امس
لانك اذا قلت كلمته صباحا ومساء وقصدت به صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين ذلك بخلاف امس فانه لغيبته امس
قال واما سحر فانه مشكل سواء قلنا ببنائه او بترك صرفه لانه مخالف لا خواته من صباح ومساء وضحى معينة اذ هو معرفة
منونة أ ... وهو معرب ، والثاني غدا اذا قصد به اليوم الذي يلي يومك كما بني امس لتضمنه اللام الموجود في باب التعجب
والتعريف على المعنى وجوده وذلك لان التعريف يرجع الى الوجود وجوده ذهني وكذا التعريف بخلاف امس فانه قد مضى
وان كان منبيا في حال التكلم منتصر فيه بكون ابين هو الثالث ما كان على وزن فعال وهو اسم فعل بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل الرابع
ما كان على وزن فعال علما لمونث كحذام وقطام في لغة الحجازيين بنوه لمشابهته لنزال وزنا وعدلا ومعرفة الخامس ما كان
على فعال وهو سب للمونث ولا يستعمل الا في النداء نحو يا خباث ويا لكاع وقوله الكسر محكوم على ما على الحرد او مبتدا او خبر
محذوف والجملة محكومة على جملة وهو بنيت وهذه متعلق المختتم لم ... بويه وهو تتميم ولو قال ملتزم يمتنع
لتغيير وقوله او بعد امس تعالى وكذا قوله او علم او سب الانثى ، ثم ضم الحرد حيث نوى اضافة لمعنى
من الظروف مثل قبل اول وبعد والجهات غير وعل وان تحذف خبر الطة ، واتبع لا ماض او بالرفع بما
كاذا مضاف لكل ذكرا ، وصدر اي او سواها نكرا ، الباب السادس ما لزم البناء على الضم وهو اربعة انواع احدها
ما انقطع عن الاضافة لفظا من الظروف المبهمة ، والمسموع من ذلك قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام وخلف ووراء
واسفل ودون واول ومن عل ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال فان او انما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه
لشابهتها الحروف احتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت هذا الاحتياج حاصل مع وجود المضاف اليه فلم لم تبن
معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها قلت لا لظهور الاضافة فيه ترجح جانب اسميته لا
ختصاصها بالاسماء اشهر المراد منه وفيه ان الاحتياج للمبرد لا يقتضي البناء ولذلك اشتركة في انا بتغاران يكون بجملة
كما سبق قالصواب ان بناءها انما هو لشابهتها بحروف الجواب في المراد الاستغناء بها كما بعدها مع ما فيها من الجمود
والافتقار وعلى هذا النوع نبه بقوله ثم ضم الحرد حيث نوى الخ ... واسناده نوى للبناء للمفعول والضمير ما الواقعة على الظروف
مجازي وبعد محكوم على نوى محذوف العاطف ويشبه التنازع في قوله اضافة بناء على ان من اجاز التنازع في التوسع

كالفارسي

كالفارسي بنا على الاول وعلى الضمير للثاني ثم حذف لكونه فضلة والمعنى حيث نوى اضافته وبعدها من الظروف لفظا لا انه
لا ما يرد عليه ذكر مضمر الاضافة ولفظا بعد الحكم بانها منوية مجيء الكلام تقدم الوجوب والعكس وجهه مع ذلك كان مالك
التنبيه على اشتراط عدم نية الاضافة من جهة اللفظ ولو قال حيث اضافة من الظروف معا لفظا اذ كل قبل اول
وتعم نية الاضافة مخصيص بعدها بالعلة ومع قوله كما لخلاصة والجهات نكرة يعلم من قول الرضي المتقدم ولا يقاس عليها
ما بمعناها نحو يمين وشمال وقد ... مفهوم قوله نوى ونوله لفظا ان الاضافة ونيته او وجدت كلك ما نها تعرب ونحو من ذلك
في قوله كما اذا اضيف كل ذكرا وقوله او سواها نكرا ولها صورة رابعة تعرب فيها وهي ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه
فيكون كالمصرح به المذكور وقد قرئ لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض على نية معنى المضاف اليه دون لفظه وبالجر
والتنوين لعدم النية بالكلية وبالجر غير تنوين لنيته لفظا ومعنى ما لا هو الاول ان اربعة تعرب في ثلاثة وتبنى في
واحدة وفي الاضافة في الاعراب سلامة فما ورد على قول الاعمية نصبا مع اعربه فحفظ ايضا فيما تقدم في الاولية
فان قلت اولى من التكلف الذي جنته عليه ان يكون قوله اضافة معمول نوى ولفظا تمييزا ومنصوبا على نزع الخافض
ومخرج الاسمية بحسب حسب والعياد الداخلة عليه في النفي تدخل على حسب ونحوه قلت يصير المعنى الحد الضم
في الظروف التي نويت اضافتها لفظا لا معنى وهذه الصورة لا ثبوت لها وقد رد هم للمم رضي الله عنه على صاحب اتيها
في الشرح وجعلها حكمها الاعراب ونحوه وكذا اذا حذف المضاف اليه ونوى لفظه دون معناه فانه ايضا يكون معربا
في القراءة ونوى لفظه ومعناه لما ... فان قلت نجعل قوله بعدها مجعول راجعا لنوى ان حيث نويت اضافته لا
فيها حرج بحاسبه او وبقدر بالكلية قلت اشكال التكلف بحاله والله اعلم النوع الثاني ما الحق بقبل وبعد من قولهم
قبضت عشرة لا غير وليس غير واليه اشار بقوله غير وقد صيغة سلامته مما يرد على صنيع الاعمية فانه يوهم ان غير
هي الاصل في ذلك والظروف ملحقة بها مع ان الامر بالعكس كما في كلام ابن هشام ، وقال ابن الحاجب من الظروف ما قطع عن
الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراه لا غير وليس غير وانما الحقت بالظروف لمشابهتها لها في الابهام وحذف المضاف اليه معها
بعد كما خالفه فيه ابن هشام وقال لا يجوز ذلك لا مع ليس واما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب
فاما انهم قاسوا لا على ليس او قالوا ذلك سهوا من شرك المسئلة والصواب الجواز لما انشده ابن مالك في باب القسم
من شرح التسهيل جوابا به تنجوا اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسئل
وثالثها اوجه لا اربعة النوع الثالث ما الحق بقبل وبعد من علو وهذا اذا اريد به معين كقوله
اخذت الشيء من العلو من اسفل الدار والشيء في العلو من علو من فوق الدار قال الشاعر
ولقد سددت عليك كل ثنية ، واتيت نحو بني كليب من عل
فبنوا من قبل وبعد في البناء على الضم ونواصبه ايضا في الاعراب اذا نكرت واريد بها علو مجهول كقول امرئ القيس
كجلمود صخر حطه السيل من عل ان ومكان عال وتخالفهما ايضا في امرين احدهما انها لا يصرح معها بالمضاف اليه خلافا
لما ذكره الجوهري والثاني انها لا تستعمل الا مجرورة بمن وقوله لما اذا اضيف كل ذكرا يقتضي ان تنصب معه سلامة مما اورد على
قول الاعمية واعربوا نصبا من تناوله لها وانتظامه في قوله حال التنكير وعلى هذا بين النوع نبه بقوله غير وعل
وتقوله كما اذا اضيف كل ذكرا وقوله او سواها نكرا لا لان مقتضاه ان غير حال ذكر المضاف اليه او نيته معربة مع انها تبنى
حال الاضافة لشدة ابهامها وتجاب بان معنى تنكيرها قطعها عن الاضافة لفظا ومعنى تعريفها انه في صورة المعرفة
وفي قوله كما اذا اضيف كل ذكرا تسامح باطلاق المضاف على المضاف اليه وكان من حقه ان يذكر في هذا الباب حسب كما
ذكرها ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما النوع الرابع ما الحق بقبل وبعد من اي الموصولة ولها احوال اربعة تعرب في ثلاثة
وهي ما اذا ذكر المضاف اليه وصدر الصلة او حذفا معا او حذف المضاف اليه وذكر صدر الصلة وتبنى على الضم في الرابعة
وهي عكس الثالثة نحو ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وقول الشاعر فسلم على ايهم افضل قال وبناؤها في الحالة
الرابعة على راي سيبويه والجمهور وعلله بشدة افتقارها الى ذلك المحذوف قال وهو منتقض بوجود هذه العلة
في الحالة الثانية بل هو ذلك لا تقدم حذف المضاف اليه وحذف الصدر وقد غلطه الزجاج سيبويه في قوله ببنائها
وقال الجرمي خرجت من الخندق بعني خندق البصرة لم اسمع احدا يقول اضرب ايهم افضل كلهم ينصب

رد على قول الشيخ ولعله ... اذا معنى ... بحكومة على الاسم ... الحاشية ... هو

والمسموع من ذلك كما قال الرضي قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام وخلف ووراء واسفل ودون واول ومن عل ولا يقاس عليها ما بمعناها

ولا يفهم هو في شرح التسهيل للبدر الدماميني بعد حكاية تغليط الزجاج وغيره من حكى أن سيبويه قال يعتذر عن ذلك لئلا
يحدث عن أخواتها يحذف أحد جزئي [illegible] كان ذلك محل البناء لا أخواتها مغيرة وما تغيير أنا [illegible] التغيير يأنس بالتغيير وقال
الرضي إذا حذف صدر صلتها بنيت كأخواتها الموصولة وذلك أن شيئا إذا دار أخواته لعارض كان شديد النزوع إلى البناء
بأدنى سبب يرجع إليه ولا يخفى ضعف هذا بل الاعتراض هو وقال الشيخ يس في حواشي التصريح أما بنيت إذا أضيفت
وحذف صدر صلتها لأنه لما حذف وهو مرفوع ولا يحسن حذفه مع الإدخالها من النقص بأن زالت عن بنيتها عادت إلى أصلها و
مقتضى القياس فيها من البناء ودفع المعارض فإن هذا خلاصة ما ذكره أبو حيان وهو عن كثير في شروح الشروح والحواشي لا يدفع
تخصيص البناء بهذه الحالة وهو المقصود ثم قال والوجه أن يقال إن البناء في هذه الحالة كالمنقطعة عن الإضافة لفظا ونية
مع قيام موجب البناء وهو الافتقار إلى الجملة أما الأول فلأن ما هو مضاف إليه لفظا نزل الضمير منزلة العدم لكون ما بعده مبتدأ غير
طالب للوصل به وأما نية فلأنه لا ينوى الثاني الحاصل عنه وجوده والمضاف إليه هنا موجود هو قلت اعتبار وجود المضاف
إليه يمنع تنزيلها منزلة المنقطعة ودعوى قيامه مقام العدم لا دليل عليه والمسوغ لحذف صدرها [illegible] إنما
هو طول المعنى [illegible] بدليل حذفه مع المضاف إليه وقال في حواشي التصريح نقلا عن الشهاب إذا ظهر المضاف
إليه ظهر الاحتياج وإذا لم يظهر خفي ولا احتياج الظاهر أنه تأثير له في الخبر قلت احتياج المضاف للمضاف إليه معارض
لسبب البناء فكيف يجعل مقويا والذي يظهر والله أعلم في توجيه مذهب الإمام أن تعلم أن أيا المذكورة فيها ما يقتضي
البناء وهو الافتقار اللازم للجملة كأخواتها وما يقتضي الإعراب وهو لزوم الإضافة لفظا أو نية واختير الإعراب في
صورتي [illegible] ليكون الإعراب دليلا على تقدير الإضافة ونيتها لكون الإضافة على خلاف الأصل [illegible] على بقية استعمالاتها
كما بيناه في حواشي التصريح مدلولا عليه بظهور أثرها كما التزموا ذكر ما يدل على [illegible] اسميتها وبنيت في صورة الإضافة
وحذف الصدر لأنها لو أعربت لم يكن الافتقار بعدم ظهور المفتقر إليه أعني الجملة وعدم أثره وهو البناء ما ظهر أثره
يدل عليه وكون البناء بعد الحذف غير طارئ لا يكون دليلا فيقال هو الذي يدل على المحذوف فتكون الجملة كالمذكورة وعلى
دليل الافتقار مع تسليم أنها موصولة وهو متنازع فيه فلو أعربت لأمكن إنكار موصوليتها وافتقارها بالذات وكذلك
لما أشبهت حركة البناء حركة الإعراب في أيهم أشد وأمكن أن يدعى فيه أنها إعراب ذهب يونس إلى أنها استفهامية
مبتدأ وأشد خبره والجملة في محل نصب [illegible] ولما ورد عليه في المغني بأن التعليق لا يكون إلا في أفعال القلوب قال
الدماميني في هذا الرد نظر لأن يونس لم يسلم اختصاص التعليق بأفعال القلوب بل هو عنده جائز في غيرها وما
يدلك على هذا أمر التصريح في [illegible] على أيهم أفضل وجه [illegible] أن أي مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا تقطع
نعت ما استدل به على موصوليتها وافتقارها فإن قيل يلزم [illegible] هذا بناؤها في أيهم قائم قلت في هذه
الصورة أولى يفتقر إلى ما يدل الإضافة والموصولة لا كالثانية لا ما يدل عليه غير البناء وهو [illegible] التركيب ولذا قال
في التصريح وغير الموصولة لا تبنى ولا تصلح هنا ما استدل بالبناء وبعدم الفائدة من جهة المعنى بخلاف الأولى فليس
لما يدل عليه [illegible] أثره لذلك ولما لم يحتج إلى الدلالة عليه في أيهم قائم [illegible] الدلالة على الثاني ولم يكتف
بالدليل المعنوي لأن المعنى الظاهر منه ولقوة النزاع في المستدل عليه وأعربت في صورة التصريح بالمضاف إليه والصدر
لأنه لما ظهر الإضافة والصلة معا [illegible] ولم يكن إظهار أثرهما معا لتعارضهما ورجحت الإضافة بالافتقار [illegible]
[illegible] أثرها لذلك والدلالة على ما هو أقوى وأكد أهم من ملاحظة هذا الترجيح في بقية الصور وإن كان [illegible]
فإن قلت الدلالة محتاج إليها في الصورة الأخيرة لخفاء الموصولية بإمكان ادعاء أنها استفهامية والجملة خبرها قلت
المقصود إنما هو ثبوت كونها موصولة في نفس الأمر وإذا ثبت ذلك في الصورة الرابعة قلنا به في الصورة الثالثة لعدم
المانع وللدليل المعنوي وبالجملة فثبوت كونها موصولة في بعض الصور يكفي في رد النزاع فلا يحتاج لتقوية الدليل
في باقيها فهذا توجيه عدم معارضة الإضافة لسبب البناء في صورته ومعارضتها له في بقية الصور وأن هذا التفصيل
[illegible] بقوله وإن يحذف ضمير الصلة مع قوله وصدرها [illegible] مجرورة عطفا على قوله فيه نوى إضافة وتحرز بالشرطين
من إذا ذكر الصدر فإنها تعرب كما صرح به في قوله وصدرا [illegible] عطفا على نائب فاعل ذكر وشمل الكلام ذكر المضاف إليه
نحو أيهم هو قائم وحذفه نحو أيا هو قائم فهاتان صورتان مع صورة البناء التي هي منطوق قوله وأربعة [illegible]

كلام

كلام أولا وفي أنها يبنى [illegible] البناء وفي [illegible] الباقية نحو أيا قائم [illegible] حكمها من تغيير [illegible] الجزم بعدم [illegible]
[illegible] عبارته بل هو مطلق [illegible] والإيهام يحذف صدر الصلة وذهب الخضراوي وكل [illegible] إلى
إعرابها في جميع الصور وقال الشيخ في الشرح وهو المختار عندي لأنها تخرجه على التعليق والحكاية هو
قلت التخريج الأول مذهب يونس والثاني رأي الخليل قال إن معمول لننزعن محذوف والتقدير لننزعن من كل شيعة الذي
يقال فيهم أيهم أشد وكل من مذهبهما ضعيف فقوله فسلم على أيهم أفضل لأن حرف الجر لا يعلق ولا يجوز حذف المجرور
ودخول الجار على معمول صلته وللعنان فيه بحث [illegible] جوابه في حواشي التوضيح والأشباه [illegible]
بقوله [illegible] في إعرابه فيقرأ اتبع بصيغة المضارع أي اتبع أنا أو بصيغة الأمر لا [illegible] الشارح إلى
صورة البناء المتقدمة والله أعلم

[illegible]

الباب السابع ما لزم البناء على الضم أو نائبه وهو الألف والواو ونحوه وذلك المفرد المعرف والمراد بالمفرد
ما ليس مضافا ولا شبيها به والمراد بالمعرف ما أريد به معين سواء كان تعريفه سابقا على النداء نحو يا زيد أو طارئا بالنداء
بسبب القصد والإقبال نحو يا رجل لمعين [illegible] تعريف [illegible] فإن قيل فيه اجتماع معرفين على معرف
واحد قلت رأى المحققين جواز إزالة [illegible] من غير تقدير تنكير لزيادة البيان [illegible]
[illegible] والمحظور إنما هو كون المعرف الثاني [illegible]
زيادة البيان لما يحتاج إليه في النداء [illegible]
[illegible] النداء لا يقصد به التعريف بل طلب [illegible] ثم قد يكون ذلك الطلب [illegible]
المتكلم أمر واحد بعينه وإن لم يعرف باسمه ولا [illegible] حينئذ بالإشارة الحسية [illegible]
في باب المعرفة والنكرة [illegible] باعتبار التعريف في اسم الإشارة [illegible]
[illegible] من أن النداء لا يقصد به التعريف [illegible] النكرة المبهمة [illegible]
أحدها أن يكون مفردا أي غير مثنى ولا مجموع نحو يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة الثانية أن يكون جمع تكسير نحو
يا جبال أوبي معه والطير [illegible] نحو يا زيدان ويا رجلان وعلى الواو إن كان جمع مذكر سالم نحو يا زيدون
ويا مسلمون [illegible] المراد بالنائب [illegible] السابق [illegible] المذكور في الحقيقة
[illegible] ضميره [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] فإن قيل [illegible] قلت [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] سيبويه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]

[illegible]

ويبقى على ابن هشام ما يبنى على غير الكسر وهو كثير

ثم انه في نيته ان يفعل او وجه ادار المقام بطل ان ذا فيه خرج من مشابهة الفعل الفعلية للبناء فوله فما يبعد او هو وهو يعمل او مال الفعل وبنى على ابن هشام ما يبنى على غير الكسر وهو نحو على ان من يقول بنائه ما بالفتحة فيه فانه على الكسرة

وغير مختص كهو وأنا ... وجه منه ومن بناء الاسما
من الاشارة واسماء الفعل ... والشرط والضمير او في الوصل

اي ومن المبني ما ان يختص بحركة ولا سكون وهو نحو على الحروف ولا سماء الغير المتمكنة فاما الحروف فمنها ما بني على السكون كهل وعلى الفتح كثم وعلى الكسر كجير بمعنى نعم وعلى الضم كمنذ في لغة من جر بها واما الاسماء الغير المتمكنة ففيها انواع
احدها اسماء الاشارة فالمبني منها على السكون ذا وذي وعلى الفتح ثم وعلى الكسر هؤلاء وعلى الضم هؤلاء في لغة حكاها قطرب الثاني اسماء الافعال فالمبني منها على السكون صه ومه وعلى الفتح امين وعلى الكسر ايه وعلى الضم حيث في لغة
الثالث والرابع اسماء الشرط والاستفهام فالمبني منها على السكون من وما وعلى الفتح ايان وايان وليس فيهما ما يبنى على كسر ولا ضم الخامس المضمرات فالمبني منها على السكون ياء المتكلم وياء المخاطبة والف الاثنين وواو الجمع وعلى الفتح تاء المخاطب ونحوه والتاء وعلى الكسر تاء المخاطبة وعلى الضم تاء المتكلم ونحن السادس الموصولات فالمبني منها على السكون الذي والتي ومن وما وال وعلى الفتح الذين وعلى الكسر الالاء في لغة الالى بمعنى الذين وعلى الضم ذات بمعنى التي في لغة طيء هكذا ذكره الموضح الشرح ونقل المتن عليه بين وما ذكره في الذين من انه مبني على الفتح ذكره ابن هشام في شرح الشذور وهو مشكل من اوجه احدها ان محل البناء في الكلمة هو ان يكون هو محل الاعراب ولو اعرب الذين لكان اعرابه بالحروف بعد الزال كما وقع في لغة هذيل فيلزم ما بعد الزال محل البناء فيتعين انه مبني على سكون الياء ثانيها انه سمع اعرابه في لغة هذيل بالحروف وذلك يبطل كونه مبنيا على فتح النون لان القاعدة ان المعرب بالحروف مبني عليها والمعرب بالحركات مبني عليها اذ لم يوجد مقتض للاختلاف وهو السكون ثالثها انه اذا كان مبنيا على الفتح لم يبق دليل لغة هذيل على الاعراب لانه اذا كان محل البناء هو النون فانقلاب الياء واوا حالة الرفع لا يعين الاعراب لان البناء هو ما يدوم واخر الكلمة حالة واحدة وهو هاهنا مع الانقلاب فلا يكون الانقلاب لاجل العامل مع ان الاية انما فيها لتلك اللغة استدلوا به على الاعراب رابعها انه يلزم على بنائه ذلك ان يقال في بنوتين والذيين والثنيين انها مبنية على الكسر لانها صيغ مرتجلة عند المحققين وبعض كلامهم كالاعرب وقد نقل الشيخ بعض صوابه التصريح عن بعض شيوخه انه من يجعل بناء المثنى من اسماء الاشارة يلزمه حالة واحدة وهو الالف فالزوذ لكان البناء لزوم الكلمة حالة واحدة واما القائل بالاعراب فيرى انقلاب الالف ياء لا للتغيير لعامل فهو بعضهم يرى انه مبني مع الانقلاب ويزعم ان التغيير المذكور عند العامل لا به وهو مستبعد انهم وذكر العصام في شرح الكافية ان القائلين بالبناء اعتذروا بان انقلاب الالف ياء في الجر والنصب انما هو لوضعها كذلك لا لاجل العامل خامسها ان البناء على الفتح لا يكون على ما فيه بما مر ذكره على القول بانه اسم جمع اذ هو صيغة مرتجلة اما على القول بانه جمع حقيقي فلا اذ ليس اخر الكلمة هو النون فكلها وكونه اسم جمع خلاف ما صححه ابن مالك في شرح التسهيل من انه جمع وما يرد على كونه جمعا يأتي بيان دفعه ان شاء الله تعالى في باب الموصول

فصل

رفع ونصب اجعلن اعرابا ... لاسم وفعل نحو لن أهابا

الاعراب جنس تحته اربعة انواع وهي الرفع والنصب والجر والجزم وهذه الانواع الاربعة باعتبار الاشتراك والاختصاص على اربعة اقسام نوعان مشتركان بين الاسماء والافعال وهما المعبر عنهما في المتن بالرفع والنصب ونوع مختص بالاسماء وهو الجر لامتناع دخول عامله على الفعل ونوع مختص بالافعال وهو الجزم لامتناع دخول عامله على الاسم وقيل في توجيه ذلك انما اختص الفعل بالجزم لانه لو دخل الاسم لادى وجود ما يعدم بعض وجوده فيه عما لو كان غالب الاسماء منونة انه قد يلتقي ساكنان فيلزم حذف احدهما ولما اختص الفعل بالجزم في الكلام ليكون له شيئا يختص به في مقابلة ما اختص به الجر ويكون من باب العبارة عن اللعب من تعريف اختصاص الاسم بالجر على اختصاص الفعل بالجزم وان كان ضعيفا وجه ان التنوين انما يثبت مع الحركة وهي تحذف للجازم فلا تجتمع الساكنان والتعريج معلوم منه سواء جعلت الكاف للتعليل او للتشبيه اذ وجه الشبه في المشبه به اقوى وهو به اولى وهو الاصل وقيل في التوجيه غير هذا فلا حاجة الى التطويل به واعلم ان الغالب في الاعراب ان يكون بالحركات وقد يكون بالحروف

فيقال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وعلى هذا فاسم الاشارة مبني على الفتح وذهب ابن الحاجب الى ان القاب البناء اعني الضم والكسر والفتح لا تطلق على وجه ما يقال لا رجل انه مفتوح ولا يقال زيد مضموم قال الرضي والذي يغلب على الظن ان المتقدمين لم يطلقوا القاب الاعراب الا على الحركات الحقيقية والمتأخرون اطلقوا اسماءها على الحروف لقيامها مقام الحركات مجازا وكذلك اطلقوا بعض الحركات مقام بعض فاطلقوا اسم المنوب عنه على النائب مجازا ومثله الواو السمين في خلق السمين وفي احد من النائب ان الاول منصوب والثاني مجرور النائب عنها ذلك يطلق على الحروف القائمة مقام البناء اسماء تلك الحروف مجازا فيقال لا رجلين انه مفتوح وكذا في لا مسلمات ونحوه مكسور ويقال يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا هذا والتمييز بين القاب حركات البناء وحركات الاعراب وسكونهما في اصطلاح البصريين مشهور ومنافيهم تغريبه على السامع واما الكوفيون فيجعلون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس فلا يفرقون بينهما وقد يخرج من هذا الاعتراض على الناظم في قوله وكم ابو حيث في الضم فانه اعترضه بان بناء اسم لا المفرد لا يكون على الفتح دائما والثاني النوع كما تبعه ما ذكر ليس منصوص البناء على الضم بل لا بد ان يبنى على ما ينصب به والثالث هو المبنى على ما يرفع به فافهمه

حركات

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر ... كسرا وسكن اذ ما لم يزر
وغير ذا ينوب ... علامات الاعراب منها اصول ومنها فروع فالاصول اربعة الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للخفض والسكون للجزم والفروع عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو في جمع المذكر السالم وفي الاسماء الخمسة والالف في المثنى والنون في الافعال الخمسة واربعة تنوب عن الفتحة وهي الالف في الاسماء الستة والياء في التثنية والجمع والكسرة في الجمع بالالف والتاء وحذف النون في الافعال الخمسة واثنان ينوبان عن الكسرة وهي الفتحة فيما لا ينصرف والياء في التثنية والجمع وواحد ينوب عن السكون وهو الحذف والى الاصل اشار بالبيت والى النائب بقوله وغير ذا ينوب قال ابن قاسم كان القياس ان يقول لرفع بالضمة ويقال بالفتحة ويجر بالكسرة لان الضم والفتح والكسر للبناء ولكنهم اطلقوا ذلك على سبيل التوسع قال الدماميني وفيه نظر اذ لا خفاء ان الحركات ثلاثة ضمة وفتحة وكسرة وانما الكلام في صحة اطلاق القاب المعربات على القاب الحركات ولهذا يقول بعضهم مرفوع ومضموم اما الاول فلطلبه الكلام ثم واما الثاني فلانه يصح من حيث اللغة ان يسمى ما وجد فيه الضم مضموما وكذا الباقي ويقال في نحو جئت انه مضموم لذلك ولم يقل فيه انه مرفوع لا حقيقة ولا مجازا ثم انه قد دل على ذلك الاعراب والعدد وذلك منتف في حيث وقد فرق في ارض الضم فانه قال الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وصرحوا سواء كانت حركات المبني كقولك حيث بني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه تحرك بالضم في حال الرفع او هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل انه تحرك بالضم انتهى تنبيه قال ابن هشام في قول الناظم فارفع بضم تساهل الا على ان الاعراب لفظي لان الضمة عليه نفس الاعراب وقولهم ارفع به اما ان يلزم عليه كون الشيء علامة لنفسه او يكون فيه اعرابان الرفع والضم وكذا هو نقله في النكت واقره والصواب انه يجيء على ان الاعراب لفظي ايضا ومعناه اجعل الضمة علامة للرفع مثلا ان امارة عليه ودليلا له لانها اخص منه والاخص يستلزم الاعم ويجتمعان وجودا فلا يلزم واحد من الامرين اللذين ذكرهما والله تعالى اعلم

فارفع بواو وانصبن بالالف ... واجرر بياء ما من الاسما اصف
من ذاك ذو ان صحبة ابانا ... والفم حيث الميم منه بانا
اب اخ حم كذاك وهن ... والنقص في هذا الاخير احسن
وفي اب وتالييه يندر ... وقصرها من نقصهن اشهر

يعني الاعراب على سبيل النيابة في سبعة ابواب الاول الاسماء الستة فانها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء وهي الاب والاخ والحم والهن والفم بلا ميم وذو بمعنى صاحب قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا اسهل المذاهب وابعدها عن التكلف قال المرادي لكنه مستلزم لخروج عن الاصل اذ الاصل ان يكون بالحركات ولعدم النظير اذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الاسماء وليس في ما على حرف واحد لا الاعراب ولا يوجد ذلك في المعربات الا شذوذا قلت تم هذا اجرية بعد ان لا يرادات ومن قول الرضي انما اعربت بالحروف توطية لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحتاجون الى اعرابهما لا يستبعاد المرد بالحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب

لثقله وضعف الحركات لانه اقوى منها من حيث ان كل حرف منها كحركتين او اكثر فهم ان يشبه المثنى والمجموع مع كونهما
فرعين للمفرد بالاعراب لانه اقوى واختار والد الزالك هذه الاسماء المشابهة للمثنى باستلزام كل واحد اثنا اذ لا اخ
للاخ ولا اب لابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتظهر المشابهة وخصوا هذه الاسماء دون الاسماء المردفة
المشابهة للمثنى لان لكل بعضها وعين الاخر حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات ما استوا فواتح كلمة اجتلاب حروف اجنبية
مع ان اللام في اربعة منها كانت مجلوبة للاعراب منه لكونها محذوفة قبل فيما سبق في اذا كانوا مجلوبة للاعراب
وكذا الواو في جيد لانها كانت مبدلة منه الميم في لا يراد ولم تزد الطيبة لان الاعراب هو ما نرجع الواو والثاني بالتوجيه الذي
ذكره والثالث بقوله ان لكل بعضها [illegible] علي قول ابن الحاجب ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة
ومن عينها في الباقي لان دليل الاعراب لا يكون من نسخ الكلمة المحذوف ويلزم من جعل الاعراب من نسخ الكلمة لغرض تخفيف منتهى
فيتنشئ علامة يصلح للاعراب من نسخها كما انتشي المثنى على ما يصلح للاعراب من نسخهما اعني علامة التثنية والجمع اذ هو من نسخ
المثنى والمجموع ثم رتبه بقوله والنقص حيز ذا على ان الاكثر فيه النقص وهو حذف لام الكلمة واشغال الحركات الاعرابية
على عينها كقوله صلى الله عليه وسلم من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا وقد نبه بقوله وقل لا على مجي النقص
بقلة في الاخ والحم والاب كقوله بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم
واشار بقوله دون قصر الى مجي القصر فيها وانه ليس بقليل كقوله ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها
وقولهم مكره اخاك لا بطل وحقيقته التزام الالف في جميع الاحوال من رفع ونصب وخفض والاعراب بحركة مقدرة عليه **وقوله**
وذا عقد على ابان والحمة هلا فحرز من الصابية مان اعرابه بالحروف مشار لا يشترط **وقوله** ان تقدم داخلها اجع للنعم
فحرز به مما اذا ذكرت فيه مانه يعرب بالحركات عليها كقوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح
المسك **وقوله** وكلها ان تقع اشار به الى انه يشترط في اعراب هذه الاسماء بالحروف ان تكون مضافة لا مجردة عن الاضافة
وان تكون اضافتها لغير ياء المتكلم وان تكون مفردة مكبرة فخرج بالاول ما اذا افردت عن الاضافة فانها تعرب بالحركات الظاهرة
نحو له اخ ان له ابا وبنات لاخ وخرج بالثاني ما اذا كانت اضافتها لياء المتكلم فانها تعرب بالحركات المقدرة نحو فقلت لا املك الا نفسي واخي وخرج بالثالث ما اذا ثنيت او جمعت فانها تعرب اعراب المثنى والمجموع وبالرابع ما اذا صغرت فانها تعرب
بالحركات الظاهرة وهذا ان الاخيران زادهما على الخلاصة وترك استبعادهما مقام نقصه بقوله الاسماء مفردة مكبرة يحكم لها
بالاعراب المذكور في تلك الحالة وبكل هذا ذاوجه الاخر اسقاط ابن الحاجب لهما وتعريجه بهذه الاسماء الستة يغني عن الاحتراز
عن تثنيتها وجمعها وبتوجه على صنيعه سؤالان **احدهما** انه ذكر ثلاثة اوجه للاعراب بالحروف والنقص والقصر انتهى
بالشروط عقبه مختص بمرجعه ابا والباسي **ثانيهما** ان الشرطين الاولين لا يتبع اعتبارهما كذلك في الزوجين لما ولا
لا تحصيل الحاصل وجواب الاول ان الاعراب السابق لما كان هو الذكر فقرا والمترجم له والمسوق الكلام لاجله وغيره مذكور تبعا
لنقر التنبيه على انه المراد ومثله يجاب عن الخلاصة ايرادا وجواب الاول برادفيه افرد تبيانه بالاشارة المجردة عن لواحق البعد
وذلك يقتضي رجوعها الى الاقرب مذكور وهو القصر وبزاد في الجواب عنه ان امثلته قرينة على منقصوده والثاني وارد وكذا في الخلاصة
واشار بقوله ومحمر الاعراب مقدر الى ان تعدد الاسماء بالحروف ليس متفقا عليه بل اختلف في اعرابها على عشرة مذاهب اقواها اعرابها
مذهبان ما ذكره اولا من الاعراب بالحروف وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين في احد قوليه
وجرى عليه الناظم ومذهب سيبويه وجمهور البصريين وهو انها معربة بحركة مقدرة في الحروف اتبع فيها ما قبل الاخر فاذا
قلت قام ابو زيد فاصله قام ابو زيد اتبعت حركة الباء لحركة الواو ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رايت
ابا زيد فاصله ابو زيد تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وقيل اتبعت الباء للواو في حركتها فحركت بحركة جديدة فقيل
وهذا اولى لتتوافق حالة النصب مع حالتي الرفع والخفض **قال الدماميني فان قلت** حركة الباء عارضة فلا تستحق
الحركة الاعرابية مرجحة لغلبة الواو والياء **قلت** حركة الباء في الاصل غير عارضة لبناء الكلمة عليها غير انهم قدروا حذفها ولاتيان بحركة
الاتباع ليجري الباب على سنن واحد فمن عاملت هذه الحركة مع عروضها معاملة الاصلية ولو حكمت فيها جهة العروض من حيث
الاتباع وجهة الاصالة من جهة نيابتها عن الحركة الاصلية واذا قلت مررت بابي زيد فاصله بابو زيد ثم كسرت الباء اتباعا
للراء ثم استثقلت كسرة الواو فحذفت ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها **قال الدماميني** ولا خفاء بان هذا

التنوين

التنوين من التكلف بما يوجب زيادة التغير لغير داع اليه **قال ابن مالك** ومذهب سيبويه هو الصحيح **قال** الشيخ والشرح
وكذا رجحه ابن الناظم وعلله بان فيه ثلاثة تقليلا بمعنى التي سبق نقلها والزيادة التصحيح اشار بقوله وبحمر الاقوال علمت الجواب
لا وجه الثلاثة وعرفت ما قال الدماميني وتقرير مذهب سيبويه **وقال الرضي** بعد تقريره ولا عتراض عليه انه كيف خالفت
الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها بعود لام الكلمة في الاضافة وما الغرض من ردها اذ لم يكن لاجل الاعراب بالحروف
ايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب اقل قليل وايضا يستبعد ان الحرف ما يستعد من الحركات في الظاهر مع انه تحمل الجهد في كونها
اعلاما على المعاني انتهى

بالالف ارفع وانصبوا جرر بيا ... اثنين واثنتين مع ماثنيا
وان تقف لفظ كلتا وكلا ... والفريقين بعد فتح ماثلا

شرع الان في الالف والياء عن الضمة والكسرة وذلك في المثنى وهو كل اسم دل على اثنين بزيادة في اخره صالح للتجريد وعطف
مثله عليه وكذا ما الحق به وهو اثنا واثنتان مطلقا سواء اضيفا ام لا وسواء كانت اضافتهما للظاهر او للمضمر وكلتا وكلا بشرط
اضافتهما للمضمر فان اضيفا الظاهر بعد الالف واعربا بالحركات مقدرة عليها كالمقصور وهذه اللغة الفصحى وهي من اعطاء المثنى
بالحركات لا طلب ان تنوه للظاهر والفرع للفرع وورا هاتين لغتان اعرابه بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة واعرابه بالحركات مطلقا
مطلقا وهي لغة بلحارث وما دخله التغليب وهو ما لا يصلح للتجريد لا العطف مثله عليه كالقمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر
قال ابن هشام في شرح اللمحة والدليل على ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى وهو ظاهر قوله
في التوضيح حد ما وضع لاثنين اغنى عن المتعاطفين ولعل ابن مالك رد ذلك في الخلاصة فلم يذكر نحو القمرين في الملحقات

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب ... سالم جمع لمذكر تخيرا
من علم او صفة المذكر ... في العاقل مثال او تزيد عم
ليست كاشر ولا سكرانا ... ولا صبور وجريح باسم

معرب جمع المذكر السالم ضربان اسم وصفة **فالاول** يشترط له خمسة شروط ان يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التانيث ومن التركيب
فخرجت النكرة وما عدا العلم من المعارف والمونث كزينب وغير العاقل كواشق والمختوم بالتاء كحمزة والمركب بانواعه فيشترط الزيادة
عن الجماعة المسالة افرادها به تجمع في مطابقة اليه نحو جاء ذو بيرق نحو الاعلام فانه يستغنى بجمع جربه الا على الثاني كما علم
والثاني يشترط له اربعة شروط ان يكون لمذكر عاقل خاليا من تاء التانيث يقبلها عند قصد معناها او يدل على التفضيل فخرجت صفة
المونث كحائض وغير العاقل كسابق والمختومة كنسابة وما يشترك فيه المذكر والمونث كجريح وصبور فلا يجمع هذا الجمع لانه وضع
على الاشتراك فلا يختص بواحد الا بقرينة خارجة عن جوهر الكلمة فعوملت معاملة جريح وما كان من باب افعل فعلاء كاحمر وحمراء
لانهم ارادوا الفرق بين افعل التفضيل وبين تلك المواد والوصف الذي يقصد به تفضيل **قال الجاربردي** وخص اسم التفضيل بهذا الجمع
لانه اكثر مصحوبا بالتصحيح اجوز وما كان من باب فعلان فعلى كسكران وسكرى لان زيادته تشبيهتان بالف التانيث في نحو حمراء اذ هما
في بناء يختص المذكر كما ان زيادة حمراء في بناء يختص المونث ولا تلحق التاء واحدة منهما فكما لا يقال حمراة لا يقال سكرانة ولا يشترط اشتراك العقل
والتذكير والخلو من التاء بعض لم يتخلف التاء اتيانها بعين لان الارض والسماء لما توجه اليهما خطاب الله تعالى نزلتا منزلة العاقل وتاب
ان يعتبر المذكر العاقل لانه الكل معنا ومثله بعاشر رايتهم لي ساجدين لما كان توجه الشيء بل بموضوع ما شانه ان يجمع من العقلاء مقدما
ومن نحو التسهيل على ان المشبه بالعاقل يعامل معاملته ويجمع هذا الجمع

والحق العشرون والسنونا ... وبابه ذو بوبه الا هلونا
اولو وعالمون عليونا ... وارضون شذ عاشرونا

نبه به على ما الحق بجمع المذكر السالم وهو اربعة انواع **احدها** اسماء جموع وهي العشرة العقود من العشرين الى التسعين ولو لو
بمعنى اصحاب وعالمون على ما اختاره ابن مالك فيه قال انه مختص بالعقلاء وعالم عام في العاقل وغيره فلا يكون جمعا له لا نلزم كون
المفرد اوسع دلالة من الجمع ولهذا ابى سيبويه ان يجعل العرب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب يخص البادين
وقيل انه جمع على حقيقة الجمع واختلف في تفسير عالم الذي جمع هذا الجمع فمذهب الاخفش الى انه اصناف العقلاء وغيرهم فانه يقال
عالم الملائكة وعالم الانس وعالم الجن وعالم النبات فمثلا فليس على هذا اسما لمجموع ما سوى الله فلا يكون له افراد بل اجزاء فيمتنع
جمعه وذهب ابو عبيد الى انه اصناف العقلاء فقط وينبغي ان تعلم انه ملحق بالجمع في اعرابه حتى على القول الجمعية لانه اسم جنس

لانه اسم جنس وليس بعلم ولا صفة وقد نبه على مثل هذا المرادي **وثانيها** بنوع تكسير تغير فيها بناء المفرد تغيير الرابعة

في جمع المذكر السالم وهو المعبر عنه بباب سنين وظابطه كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوضت عنها هاء التانيث ولم يكسر تكسيرا يعرب به

بالحركات نحو عضة وعضين وعزة وعزين وثبة وثبين **وثالثها** بنوع تصحيح لم تستوف الشروط وهو اهلون ووابلون

بعليين واصعبتين وكذلك عالم على القول الصحيح

عن ذلك لكونه مختصا غير مقيس كما هو بين

ورابعها ما سمي به من هذا الجمع كعليين قال ابن جني وهو علم على الكتب الذي تكتب فيه الحسنات

بحيث للمبالغة **وقال ابن عباس** هو الجنة

والله اعلم ووجه شذوذ ارضين انه جمع جمع سنين مع انه لم يحذف منه حرف

انقبل الشاعر وفيه رد على الكوفيين بانه لم يثبت

بنا الذي هو ما ان كم ربابه والعانسون ومنا المرد والشيب

ولا حجة لهم فيه لشذوذه واعلم ان مطلق الشذوذ

نحو سنين واوب وعالين وعليين واهلين

كنحو الوارثون واوب وعليين وعالين واهلين

علامة هاء التانيث ... وقد رام الشيخ

وشذ خبره او ضميره على معنى ما ذكر والسنون مبتدا محذوف الخبر أي شاذ ثم قال **وما قبل** عقد باب سنين على الشاذ فجعله منه

وقد جعله في التسهيل شاذا **فاشراب** انه مع شيئا عن ان يبلغ مبلغ العبارة **قال المكودي**

وتخصيص الشذوذ بما سوى عشرين وبابه

عقد ما يجري عشرين عليه

قال الاخ على عبارة الحاجبية عليون اسم

فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا

اليه كرسوع ان كان عليون غير علم

فيما ذكر من بابه بدلالته على الذات والذات فيه نكرة معلومة مقصودة التعيين ... العلمية بالاعم والتعريف

التي من قبلنا ... **وما ج** بالغير ... العلمية ...

منع حرف ... اسم ... بالعجمة وزيادة الالف والنون ... والتركيب ... العلمية ...

واحدة ... العلتان المعتبرتان ... العلمية والوصف ...

وقولهم ان التانيث في نحو زينب معنوي ... التانيث ... ابن ... الى اللفظ

... **قال الرضي** ... بين الوصفية والعلمية ... العلمية ...

الخصوص ... العموم والخصوص ... العالم وكل عالم ...

وكلاهما ... اراد بالاطلاق العموم ... الوصف ... العموم ... المراد ...

ان يكون الاسم وضع ... التبعيض ... ذلك ...

الوضع ... الخصوص ...

... العلمية ... العلمية ...

... العلمية ... العلمية ... واحدة ... واحد ...

... معنى الوصف ... العلمية ...

... • ... •

وابطال ... بالمدح والذم ... معنى الوصف ... الجمع والعلمية ...

... الوصف ... العلمية ... **فإن قلت** ...

... معنى الوصف **قلت** ... العلم تخصيص المسمى به ... معنى ...

... الوصف ... **قلت** الوصف ...

... الجنسية ... العلم ...

... العالم ... جنسية ...

... الجنسية ... العلمية ...

... الكلام ... الحقيقة ...

... العلمية ... تبعيته ... **و** ...

بالمدح والذم ... العلمية

... الوضع ... **و في مراتب النكت** ...

... الوصف ... العلمية ...

... الوصفية والتانيث ... العلمية ...

... الوصفية ... **لا يقال** ...

... بالالف والتاء ... اللغة العجمية **لانا نقول** ...

... العلمية ... واحدة ... اللغات ...

... اللغة ... واحدة ...

... اللغة ... الجمع المذكور ... التنكير ... التسمية ...

... التسمية ...

... الجمع المذكور ... التانيث ...

... التانيث ... علامة الجمع المؤنث **قال الرضي** ... مؤنث ...

... علامة تانيث ... التانيث ... مؤنث ...

... كما في قوله تعالى **ازكى أثبيل أنجالها** ...

البعنة

البعنة ... الشرح ... والتنكير ... المذكر السالم ...

... الجمع السالم ...

قلت ... التنكير ... الجمع ...

... التوجيه ...

و ... الجمع ... العلمية ...

... للتنكير ... الجمع ...

... ابن الحاجب ... التنكير ...

... للتنكير ... والواو ... مسلمات ومسلمون ... الجمع المذكر

... الخلاصة ... الجمع المذكور ...

... المساجد

... الخلاصة ...

... **فإن قلت** ... **قلت** ...

... احدهما ...

... النحويين ...

... الجمع ...

ابن الحاجب ...

...

و ... ولبعضهم

... كقول الشاعر ... تنبيك ...

... الاستثناء ... اذا اضيف ...

... العلمية ...

... **قلت** ... الشرح ...

...

... التنكير ...

... الجر ...

إعرابها ...

...

... **وكذلك** ...

...

وبفعل الوصف بالاطلاق ألف ٠ أنثى وزنه مثل الجمع عرف

هو فيما على فعل وما ٠ أشبه ولم يكن علما

... **اقبح وزنه عند الاكثر ... ركب ... مركبا**

...

...

...

...

...

لعله

لعل المراد ... الجمع ...

... الجمع ...

[illegible]

لعلة واحدة لا ان الثانية في ضمن الاولى غير مستقلة بالسببية الظاهر ... واحد ومعنى منتهى الجموع الجمع الذي لا نظير له ...

[illegible]

ارفع الثلاثي بالتاء بالذكر فلا تصرف ...

[illegible]

نحو ضحى وعشية وعتمة ومساء وبكرة معينات [illegible] تصغير [illegible] يكون بالللم

والاضافة [illegible] [illegible]

[illegible]

النوع الرابع [illegible]

[illegible]

ووزن مفعل ومفعال من عشر [illegible] موحدا ما بين [illegible]

المسئلة الثانية [illegible] الواحد الى الاربعة باتفاق [illegible] من العشرة على

[illegible]

وعلما بعلم مركبا او اظهر فاعلا او مفعولا به
وبم معيبا او في علم اثر فعلان اذ نسخ التزم

يمنع العوامل العلمية في ستة انواع اولها تعلق التركيب [illegible]

[illegible]

على معلوم لم يشم [illegible]

واما العلمية [illegible]

[illegible]

والجنس مخصوص [illegible] **قلت** علم الاضافة [illegible]

[illegible] **قلت** [illegible]

[illegible]

[illegible] **فان قلت** [illegible]

[illegible]

[illegible] والله اعلم [illegible]

عن العمل عن على العموم شرفه من الصواب اذ لا يقال النفي اطه ما على واعمل حيان قلت نحو وزم ثبت انما منع مع العلمية
وذلك نحو عمر واجرا اليسير فان الاعشى قبالة القلاصة منه التي مل اجم ما ملك قال الرضي لما سمعنا غير منصرف مع كما
بان حال العلمية غير منقول عن فعل الجنس بل هما معدولان عن ما علوا لما امتنع ... ذكر المنع الا بن نب
على علة واحدة وما يرى عدله اولان لعلّ وبعد التعجب ومعنى وهو تحقيق العلمية اذ لو قيل عام لتوهم انه صفة شم
ما وقع من توت مع الشرك بين ان يكون علم تحقيقا لعموم او علم جنس كقولهم جاء بعلي وعلى ملا بعد وهو غرب **النوع الثالث**
فعال المختص بالنداء اذا سمي به فيمتنع صرفه للعلمية والعدل قال ابن مالك وهو احق بالمنع من عمر لان عدله محقق وعدل عمر
مقدر ومنعه مذهب سيبويه وذهب الاخفش وتبعه ابن السيد الى صرفه وقال الرضي معناه ذهب النحاة الى ان فعال
وفعل المختص بالنداء معدولان وزعموا عليه انك اذا سميت بهما فيمتنع للعدل مع التعريف اتفاقا للعلمية والعدول كما مر عنه
في تميم وهذا الذي قالوه لو ثبت لهم ان يمنعه معدولان لم يثبت ودونه خرط القتاد وقال قبل هذا فعل وفعال المختص
بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو حكم فانه لم يكن ذا معرفة ليس بل كان ذا الحكم لم يختلط بالنداء بل بما وما هما لسا لغة
في شيوع الاستعمال كما ساوى هلم في الاستعمال لاهل الحجاز بخلاف باب دون باب وانا لا ارى نقطة بعض الاسماء المشتركة
في معنى من بحرف التعرف دليلا على ان الاخر معدول من الشايع هو واشتهر المسئلة في باب اسماء الاجعال **النوع الرابع** في
اذا اريد به سحر يوم بعينه كما في المزوبغيرا ايضا لما اذا كان ظرفا وما اذا كان مجرورا او لا ظرفية وهذا الثالث مع بيه من يجعله
كذا لك وهو مستلزم لمكان ان المعين المستعمل غير ظرف يجب تعريفه بال او الاضافة مخرج بالاول المبهم فانه ينصرف اتفاقا
نحو نجيناهم بسحر وبالثاني نحو كان السحر سحر ليلتنا وبالثالث نحو جئتك يوم الجمعة السحر او سحرا ومن هذا التعريف
تعلم انه لا يرد ما اورد الدماميني في شرح التسهيل على عبارة الخلاصة التي هي كعبارة الشرح من اشتراط التعيين لكم
ظرفا لانه قد يراد به التعيين ويجب بال او الاضافة وما ان كان غير ظرف وجوازا ان كان ظرفا هو وما ذكرناه الحكم منع
صرفه هو المشهور والمانع له العدل عن الالف واللام لانه اسم جنس ولا ظرف به معين لا بد فيه من التعريف
والعلة الثانية العلمية واستشكلت بانها لا تجامع العدل عن اللام قال الشهاب جوابه ان علمية كالرتبة جعوة لانه
اسم جنس معرفة ثم استعملت في كل سحر بعينه ... العدل ثم جعل علما لدها العدل كان قبل العلمية وصيغة بعد نكرة
مثلها ملازم **قلت** تحرير المسئلة ان تعلم ان الحرف بال العهدية كثيرا ما تتم على الغلبة نحو النجم والصعق والمعرفة
كالعلم لكنها وهذا كله انما يحتاج اليه اذا كانت العلمية محققة وقد صرح الرضي بانها معرفة ذكرها لك في منع
منع الصرف واعادها في مبحث الظروف ان ذكرت المحافظة على القاعدة الممهدة ان العلة الواحدة لا تستقل بالمنع
وقد تقدم ان معنى التعريف في سحر غير موجود ان ابا مشكلوان الصواب انه شاذ في الغنية لا خواته وهم اهل بيت
من داراد النحاة مذهب صدر الافاضل انه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف وذهب ابن الطراوة الى انه مبني
لا لتضمنه معنى الحرف بل لعدم التصرف ان التنكر وهو علة ضعيفة وذهب السهيلي الى انه معرب واذا حذف تنوينه لنية
الاضافة وذهب الشلوبين الصغير الى انه معرب ايضا وانما حذف تنوينه لنية ال وعلى هذين القولين الاخيرين هو معرب مثل
المنوع **النوع الخامس** فعال علما للمؤنث عند بني تميم وينبغي ان تعلم ان فعال على اربعة اقسام اسم فعل كنزال وبدادا
وعلم لمصدر كجمار للمجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان بالاتفاق والثالث باب ... الدن
يكتفى ابالمشابهة بالوزن لما ارد نحو سحاب وجهام وكلام فانها معربة مطلقا ان المعدول عنه ان فيشان ومجازمعه ولا في التعلمي
عن اسمه والمجرة والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة كحذام وقطام وعلمه للجازبين بنانه كلها لمشابهته لنزال في الوزن والعدل
التعريف والتنبيه اعتذر ابن قتيبة ... اكثرهم على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل والتعريف فقد وافقهم العدل
تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء يجيء للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذوات الراء معربة غير منصرفة للتانيث
والعلمية وبعضهم يقول للعدل والعلمية فقد واحده العدل مع عدم الحاجة اليه لكون اللسان اذ هو مرتان ما قدر فيه العدل العرض
ولا اولا المبرد والثاني مذهب سيبويه ورجح الاول بان التانيث محقق فلا حاجة معه الى تقدير العدل كما تقدم في نحو واشكل
اشكان بان الغالب في الاعلام ان تكون منقولة وانه جعلت معدولة عن فاعلة المنقولة من الصفة وايضا فيه اجراء الباب
على نسق واحد كما تقدم والتي ازيد مخطاه سلك مسالك العدل وعلم انه جار على راي سيبويه ويجوز نقله على غير العلم

وكلام

وكلام وصاف ولكاع وتعولها الترخيم اذا سمي به مذكر ما فانه لا يجتنب منعه بل يجوز للعلمية والنقل عن مؤنث وهم زعموا انه لما كان
مؤنثا لا يراد تذكيره لما عل عنه ملحا زال العدل ان التانيث برد وتعرب ايضا من نحو زاء فانه علم جنس للعصل من نحو بجمار فانه ولكان
علما مؤنثا لا يجار مع علم التربان لمكان الاشتراكيل لا على الاعيان وبه تعلم ان عبارته احسن من عبارة الخلاصة واطلق في قوله ان
الزم ومن علمه ان ذلك عند بعضهم منعه ونبغ امره وعلم بالخفض عطفا على الوصف لا على اخر انه غير وصف وقوله كمل صيغة لعلم لا
لعلم على نكرة وذلك هو السوغ لنصب مؤكدا على الحال منه وتحمل ان يكون حالا من الضمير المستقر في الجار والمجرور والكاف متعلقة على
الاول وتمثلة اراد ظاهر معطوفة على الحال بتقدير ربكونه بالقيم وضم ههنا من الواو على حد بنا ولا وهم ما يلبس وهو نحو عطفها على الصفة
اذ لا يستفاد في تقييدة بمعلوم كذا حملة او حصول النداء ومعنيا اسم فاعل حال من شيء بانه معرفة بنحو جملة اسم معمول
الصفة موصوف بالمعنى تبعا وشبه مبتدا او التزم خبره ذا فيه مقدم والاشارة لمنع الصرف والجار والمجرور متعلق بالتزم ويجاب
بدارين علم والله تعالى اعلم
ووصف معلاه لذي معلانع ○ ومفرده يعادله منبع ○

هذا وقيلة موانع الصرف ولا يجب ان يكون وضع معطوفا على الف وقوله ويمنع الصرف بالكاف الف الا على بعد لان المانع منه متعدد
لا الوصف بشرط كونه في فعلان حين اجمعان بالرفع على انه معطوف على الف ووصف بالخفض على انه عطف على الكاف وحذف تنوينه
للضرورة وتكون الواو عطفت على معمول عاملين والخاطان انه لا يخلو من تعسفه وعلى مقابل المشهور لانه جعل المانع وان يجاب غياه الاكثر
الالف والنون لا الوصف وتحرير المسئلة ان تعلم ان الالف والنون انما يؤثران منع الصرف لشابهتهما الف التانيث الممدودة
كما قال الاخر من جهة امتناع دخول التاء عليهما معا وبعيران ونهادة الجهة ضبطه الالف والنون عن التاثير ويجابهما نحو ايضا
من وجوه اخر لا يؤثر انه كنسلاو الفرق ويفا والعلم وكون الاول نحو سكران في بناء نحو المذكر كما ان الاول نحو حمراء في بناء نحو المؤنث
ومن هنا يعلم ما في كلام التوضيح حيث اعتبر هذا في الشبه الذي عليه التاثير وقد اغفله محشيه وكون المؤنث في نحو سكران
صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك فهذه الاوجه الثلاثة ثابتة في نحو عمران وعثمان وغضبان ومع ذلك ...
مراتب وشابهاته بشرائط بوجهين اخرين لا يعيران بدون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا وزيادة زايدين تمراء مطلقا
وكون الاول في الاول في الوضعي الباقيات انه اجتمع الوجهان في نومار وغرمان مع انه بعجابهان لكن من هذا الاول على الامتناع
من لحاق التاء **وقال البر** دجعة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلب الهمزة الياء في صنعاوي اي في صنعاء ونهراء
عند النسب اليها ويضعفه ان لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يجيء بانها بدل منها والقياس في النسب صنعاوي يجيء او
لتمرا وما بدلوا النون من الواو شذوذا المناسبة التي بينهما ولذلك ادغموا النون في الواو وجرأهم على هذا الابدال مع بعد الاولى
الا تحميته والرقية تحيا زور فيا فرزيادة النون من غيران تبدل من حرف بزيادة تامع كونها مبدلة من حرف يناسبها اولى **شم**
تحرا تبافهم على ان تاثير الالف والنون لا جل مشابهة الف التانيث اختلفوا افعال لا يكون لحتاج الى سبب اخر ولا يلزم بنفسيهما
مطلع شيئين كالالف لنقصان الشبه عن المشبه به وذلك السبب الاخر اما العلمية كعمران واما الوصفية كسكران وذهب
بعضهم الى انهما كالالف غير محتاجة الى سبب اخر والعلمية والوصفية شرط تاثيرهما اذ بهما يمتنع لحاق التاء وهذا الذي
ارتضاه في المغنى ونسبه للبيوبين ومقالا في الباب التصغير لما ان امر التشبه بين الجمهور والعرب شهابا العالم نوع
امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا امر الكوفيين واما البصريون فمذهبهم
ان المانع الزيادة المشبهة بالف التانيث وبهذا قال الجرجاني فينبغي ان تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وانما شرطت
العلمية او الصفة لان الشبه لا يتقوم الا بهما واحدهما ويلزم الكوفيين ان يتصرف احرف غير علم من انه اجابوا بان المعتبر لحاقه
انما هو زيادتان باعتبارهما في ان لا اهم عن علة ان ان تحفظ حركة تحرون موقوفا عن التعليل بشابهة الف التانيث من جهة
الا ما اعتبره البوبيون هذا وهم ان ما اعتبره البوبيون وان كان متجها كما قال الاول الشبه لا يتقوم اذ المشبه به متحقق
في سكران يتقوم وجه الشبه بشيء او قد وجد هنا ما يقويه ولا يرد عثمان لان المراد الزيادة المعينة ووجه الاختصاص ما ذكره الكوفيون
لا انه يمنع ذلك ان استعمال الذي هو على الزام وليس لذا ان يتكلم مذهب البوبيين باقوال نحو عثمان اذا انكرت العلمية عندهم
وان لم تنكر سيما بعد شرطه في تحقق الشبه اذ بعد لحاق التاء وقد نص الرضي على ان ما زالت علميته يصرف سواء كان سيا او
شرطا وقد اورد الدماميني التصريح المشهور وتعرض بنه فعلا ما للاخلى مما في الشرح غفيني ويشترطه في الوصف المذكور ان
يكون لم يعمل وقيل الشرط انتفاء فعلانة وهو معنى ما في الشرح كالاخرى ومن هنا تعلم ان اجوبة وجرد دمطل كما في الرضي

[illegible]

والعلم الممزوج أو ذا الالف ... ونحو معدي أو العجما امنع ...

[illegible]

وامنع مونثا بغير الها انتفى ... مزيد ثلاث او كجور او سقر

او اطه مذكرا ان بقى ... هذا وكجمل فمنعه اجتنى

وان الفعل والبلاد والعلم ... على التي مفرده كما رسم

[illegible]

[illegible]

والوزن خص الفعل او فيه غلبا ... على او وصف التا ابى

لا عار فغير لازم ... ذا التصغير ...

يلغ كاحمد واصيل ... واجر هذا علة فعلا

[illegible]

والبه

ومنع ذلك الزمخشري والمنع اجود وهو معتبر قوله وان مفرد هذا أي ومنعه معتبر لم يعلم باحد الا الاجادة اي الحكم بالعجمة وزاد
على الخلاصة بالبيت الاخير ومعناه ان اسماء القبائل والبلاد والكلمات يعتبر صرفها وعدمه على المعنى الذي يريد المتكلم بها من
تذكير وتانيث فان اريد باسم القبيلة معنى الاب كتميم او الحي كقريش او باسم البلد المكان كبدر او باسم الكلمة اللفظ نحو كتبت زيدا
فلاجل ذلك اجادتها اذا اللفظ صرفت وان اريد باسم القبيلة الام كباهلة او القبيلة كمجوس او باسم البلد البقعة كعمان او باسم
الكلمة الكلمة نحو كتبت زيد فلا جادها وانما يرجع هذا الى اختيار المتكلم من سمع من كلامهم بالوجهين كثمود وفي ثبير وكذا اما جهلت
كيفية استعمالهم له واما ما سلكوا فيه طريقا معينا من الصرف وعدمه فلا يجاوز فيه كقريش ثقيفا وحنينا ومعدا وكلب من
الصرف وجذام وعمان وبغداد ايضا بالتيسير فيه بسبب كلام زائد على العلمية اما ما فيه ذلك فلا كلام في منع صرفه كباهلة
وتغلب وبغداد وخراسان وقد يقولون الاب ما القبيلة مستعمل القوم فقال وهم ومن بني الاكرمين اذا الشعراء وبعض نزيت
كقيس بنت عيلان وقد يقولون اسم الاب بالحي فيصرفونه بالاب كباهلة ابن اعصر باهلة ام اه وقد يقولون ما اسلم الاسم الا
مع حرفه بغير مضاف مونث نحو جاءت تميم بنت مرة او ما دخرته كذبت ثمود المرسلين يكون بني ثمود ويجوز ان يكون القوم لانه
بالحي وتانيث المستعمل وبلده بالقبيلة مصروفا وبالمذكر والمونث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولامنع فيه واما قولهم
فوان ثمود فان جعل اسما للحي كان على حذف مضاف اي سورة هود منصرف وان جعل اسما للسورة لم ينصرف كما وجرور الا كثير
في اسماء الكلم الحكاية نحو ان يتعب وترجع وضرب فعل ماض وان اعربت فلك الوجهان باعتبار المعنى السابق هذا مختصر ما
في التسهيل والكافية لابن الحاجب لا كما ذكره من ان تانيث وتذكير موقوف على تانيث وبلده بالقبيلة فيه انه اسم لها فلا حاجة للتأويل
ثم اذا اريد تذكيرها اولت بالاب وان جعلا من البنات والتنبيه فيصرف وكذا ما عكسه عليه

والعجمي الوضع والتعريف مع — زاد على ثلاثة في المنع

والموانع ايضا العجمة مع العلمية وذلك بشرطين احدهما ان تكون علميته ثابتة في لسان العجم فلو كان من اسم جنس عندهم وحكم
به ابن الحاجب غير التسهيل وارتضاه ابن الحاجب وهو صريح قول المتن والخلاصة والعجمي الوضع والتعريف وذهب الشلوبين واما
عصفور الى ان ذلك غير لازم وانما الشرط ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كان
واسماعيل والاكثر او جاءت الحجر بلسانه اذ لم يستعمل به فانه عيسى مجرد ما نفى ان تكون علوما ولا يعرف متكلم فيه
انه نكرة في كلامهم والقول الثاني ما عزاه ابو حيان للجمهور ونصر الزار رتقاه لان وما في ترجمة العجمة الاسم نقلتا الى اللسان
فيه تفوه كلام العرب ووقع في كلامهم بعينه ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهو مناسبة للعلم و
لاظهار ما استعمل جاز ان يمنع ما يعارض ايضا غير الشرط رعاية لحكم العجمة حين امكن منع الكسر على ما هو عادة ومن
الاسم بعد ذلك فلا بلسان تصرفات كلامهم على ما يمتنع وقد يوجد فيه فيما يخرجه الطاري من الحكم وعليه فيقبل الالف والياء
النسب وياء التصغير ويجمع ما يستقل منه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها كما في نيسان في ادرا... وادا لم يقع العجمي
في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذا لا مانع فيقبل الشرط ايضا مع الجمع من سائر التصرفات كالجام والغزير فيصير
كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه سبب آخر مع العلمية غير العجمة
منع الصرف كزنجبيل والا صرف كلجام هو **الثاني** ان يزيد على ثلاثة احرف كابراهيم فان كان ثلاثيا صرف سواء تحرك ثانيه
كشتر او لا كنوح وقيل يمنع المتحرك اقامة للحركة مقام الحرف الرابع والا رجح الاول لان العجمي يجيء كونه ثلاثيا سكن وسطه او تحرك
شابه كلام العرب وصار كانه خارج عن مراض كلام العجم لا اكثر كلامهم على الطول بالرباعي لا وزان الخفيفة في كلام العرب
فقال الرضي والزمخشري اجازة الثلاثي الساكن الوسط الصرف والمنع مع ترجيح الصرف وليس شيء لانه لم يسمع نحو لوط غير مصروف
في شيء من الكلام والزجاج نحتم منع ماه وجور ولولا العجمة لكان مصروفا وعند نحو هند يجوز صرفه وتركه وذهب عن ان تانيث الشيء
على ضرب اما يكونه شرطا كما زيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي واما بكونه سببا كما في العدل في ثلاث والعجمة في ماه وجور في
القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الوسط نحو لوط غير منصرف في فصيح او غير فصيح هو وانشار المحقق الى
رد قول المخالف بقوله في المختصر لكنه يرهم رجوع ابطال قوله والتعريف وقد علمت ما فيه

وتعرف العجمة بالنقل وان — يخرج عن وزن به الاسم اتزن — وان يلي لا ابتداء النون را — والدال زايا او رباعيا عرا
عن الذلاقة وما ذا اتبعا — والدال او ما ذاد وجيم قبعا نبه به على طرق معرفة كون الاسم اعجميا وهي اربعة اولها النقل

عن

عن ابنية **الثاني** ان يخالف اوزان الاسماء العربية كابريسم للحرير **الثالث** ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب
كالدال بعد الشين او في كلمة نحو زجسروا الا بعد الدال او في كلمة نحو مهندز وكالجيم والقاف من غير فاصل نحو جق وقج والطاد
والجيم نحو الصولجان فكان من صح الساز ان يغير مسئلة القاف والجيم بعدم الفاصل وان فصيحه يوهم مساواة اكثر لمسئلة
الصاد والجيم في الاصطلاح وكذا الكاف والجيم نحو اسكرجة **الرابع** ان يعرى من حروف الذلاقة وهو رباعي او خماسي وحروف
الذلاقة تجمعها قولك مر بنفل سميت بذلك لان الذلاقة اذا لسانه وهو طرف اللسان فما رباعي كعسجد والخماسي كاسفرجل فلو
وجدت فيه حروف الذلاقة لا يتعين ان يكون عربيا بل يحتمل قوله في عبارته معبرا لمعلوم على النهاية على الا كما يوهم
اراد لا محتوم لا ابتداء في المعكوس مع ان كون الراء بعد الدال علامة للعجمة انما يعرف لا نثر كما سبق وربما يا بالنصب
خبر ليكون محذوفة مع اسمها ويجمع فيه الامع علم انه في علم كان الثامنة وذلك اشارة للرباعي والخماسي في ابنية وهو
الخماسي بانه يعرف في ابنية وجمعاء العشر محكوم على خروج من عكس الناظم على النظر به وتعرف ايضا باجتماع ما ذكر في الكلمة
في الكلمة الواحدة لا في الجملة في كلام اسمية ويجمع فيه لا اشتغال على راي من يجيزه والظهر منه ان يقرا فيما قبله والطاء وما
عطف عليه منصوب على المفعول به ان وتعرف بان يجم العلم ما ذكر والله تعالى اعلم

والعلم الالحاق ذات قصر — في علم وذا اشتمال الاسم

ومن الموانع ايضا الف الالحاق المقصورة مع العلمية نحو ارطى مسمى به وقيدنا بالمقصورة احترازا من الممدودة فانه لا تمنع والمقصورة شبيهة بالف التانيث المقصورة من وجهين احدهما ان كلا منهما زائدة ليست مبدلة
من شيء والممدودة مبدلة من ياء ملحقا بقرطاس اصله علباي فالهمزة بدل من الياء الثاني ان تمنع في مثل ملحق بالف التانيث كما يمنع بالعلمية فانه على مثال سكرى فلذلك اجد
بالصفة وكذا ذكر في حكاية فانه ملحق **الثاني** ان تمنع في مثل وتلحق لفظها التغيير على الخلاف قال الشيخ ابو اسحاق الممدودة خارجة بقوله العلمية الالف لا تلحق
حقيقة الا على غير النعلية قال وابن مثلها اذ قوله وبالف التانيث مطلقا كما قدمنا وكثيرا ومنع على احتمال ويدعو في
الخلاصة زيادة ما يدرك وهو الشبيه على ان الف الالحاق لا تلحق الا الاسم ولا تلحق في علم الا منصرف لا التعريف ما
يعين تكلما دون والعلم ونكافها اثر اشيعا ما ويشهد لهذا الاستغراء ومثل الالف الالحاق في المنع مع الكلية الف التكثير نحو
قبعثرى ودرجها في الف الالحاق متوسعها اذ ليس في الاسماء سداسي الاصول حتى تلحق ما حقيقة الالحاق ان تبنى من
ذوات الثلاثة مثلا كلمة على بناء يكون رباعي الاصول فتجعل كل حرف مقابل حرف فتبنى اصول الثلاثة فتاتي بحرف زائد مقابل
الرابع من الرباعي الاصول يسمى ذلك الحرف حرف الالحاق ونعرف الف الالحاق من الف التانيث بجواز الشرب ولحاق التاء فيما
مع فيه ذلك فالفه للالحاق وما لا فهي للتانيث وقد جاء في كلام العرب بعض الالفاظ منونا وغير منون في حال الجنسية فالف
في حال الشرب للالحاق وفي حال تركه للتانيث وقرئ بالوجهين في ارسلنا رسلنا تترى

وما به التعريف مانع صرفا — سكرا الامانه وزنه العد

نبه به على مسئلتين احداهما ان ما كان امتناعه من الصرف موقوفا على العلمية يصرف اذا انكر لزوال التعريف المؤثر وذلك
الانواع السبعة التي يعتبر فيها التعريف العلم المركب والمختوم بالالف والنون الزائدين والموازن للفعل والمختوم بالف الالحاق
والمونث بغير الالف والاعجمي والمعدول تقول رب معدي كرب وعمران واحمد لقيتهم وكذا البواقي **والثانية** ان ما لم يتوقف منعه
على اعتبار العلمية يبقى بعد تنكيره على امتناعه وذلك الانواع الخمسة المتقدمة اسما فيه الف التانيث يبقى كما فيه وانما
الوصف المختوم بالالف والنون والموازن للفعل والمعدول وكان الوصفية تزول عند ذهاب التسمية واحمر اسما ان جمع كما فيه
الجمع وانما الجمع المتناهي فبغير تقدم وجه ذلك فيه **ويعدم المنع ان صغر كما — مونث ما منع به ان اكملا**
اعلم ان التصغير يخل ببعض اسباب منع الصرف كالعدل ووزن الفعل فانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك
الوزن في عمر العدل اذ العدل الى فعل وكذا الجمع لا تصغير يزول بالتصغير لرجوعه الى الواحد كمسيجد في مساجد مسيجد
ولو سميت بالجمع ثم صغرته انصرف ايضا وان العلامة الجمع وزنه المتناهي واذا صغرت سراويل علما للالة المعروفة
لم ينصرف لان التصغير لا يزيل التانيث المعنوي ولا التصغير وزن الفعل ايضا اذا لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل نحو جريح
في درج مثل كان او لم زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله كما في تصغير احمد وزجسرو وسيكر وتغلب فانه على وزن مضارع

بكر واما الالف والنون فان بقاء التصغير يقتضي منع الصرف كسكيران وعثيمان وان انقلبت الالف ياء كما تقرر في سلطان
سليطين انصرف لانه بعد هذا التصغير يخرج عن الوزن الاسم وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن موجود وروم
ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة هذا تفصيل المسالة وكلام المصنف لا يعطيه اذ لم يستثن الا المركب
والتكثير بقوله وامنع به ان الا ان التصغير اذ يكن بسببه مانع الصرف فان كان في الاسم قبله علة وحط به عنها
علة اخرى يمنع صرفه كتخاصم وتقارب مسمى بهما فليس فيه غير العلمية فان صغرته قلت تخيصم وتقيرب فيجيء وزن الفعل
مع العلمية لانه في مثل تبيطر فيمنع من الصرف وقد علمت ان المنع ليس بنفس التصغير بل عنده بعينه لا كان في الاول
موقوفا عليه نسب المنع ذلك اليه وكما يتجدد المنع بسبب التصغير يمتنع بحصر جوازه به فيحرم هذا اذ امتنع تحت منعه
لاضعفت العلة التي كانت تقاوم احد السببين زالت بالتصغير زيادة فان اريد ادراج هذا في كلامه اول قوله امنع به بايجاب
المنع وذلك كان هذا اذا جاء صلا غير واجب وهذا اذا لم يكن حاصلا بالكلية ولا يبعد قوله ان الكلام يتناول السببان حاله
في هذه قبل التصغير ان حقيقة العلة لما قاومت احدهما كما سبق صار كانه غير موجود والله اعلم

وما سوى النصب فاقض ۞ بالياء لكسر انمن بعد ما ۞

تكميل في هذا البيت على حكم المنقوص من الجمع لا فقط ما جاء انه يجري في الرفع والجر مجرى قاض في حذف الياء وتقدير الاعراب
عليها وفي النصب يجري مجرى مساجد في اثباتها وظهور الفتحة فيها مع منعه من التنوين نحو هؤلاء غواش والجر وليال بسير وايامها
ليالي وهذا معتبر في الخاص وذا الاشتمال منه كالجوار ۞ ربعا وجوار احره كسا ۞
وتكلم فيه ايضا على حكم المنقوص فقال لا ينصرف وهو غير جمع كاعيم من غير العلم وبعيل من العلم ما خرج انما كذلك ايضا
وهذا معتبر في الخاص ۞ وما يكون منه منقوصا ففي ۞ اعرابه نهج جوار يقتفي ۞ اما الجمع المتقدم بلا نزاع في ذلك
حكم اعرابه وعليه وحكم فيه الخلاف واما غير الجمع فان كان غير علم فلا خلاف فيه ايضا وان كان علما فما ذكر فيه هو راي
الخليل وسيبويه وابي عمرو وخالفه في ذلك يونس وابو زيد وعيسى بن عمرو والكسائي فانهم يثبتون الياء ساكنة
ويجعلونه مثل جوار واستشهدوا بقوله ۞ قد عجبت مني ومن يعيليا ۞ وهو عند الا وليس ضرورة كقوله سماء الاله فوق سبع
سمائيا ۞ فقوله وما سوى النصب يشمل المرفوع والمجرور وسواء كان جمعا او غيره وقوله فنون ان احدى الشرطين
لاجل التعويض واستصحب شرط التنكير لا ول من الصحيح مما عليه وذلك انه اختلف في هذا التنوين فقال الزجاج
للعوض فالياء بسبب الاعلال وهو الاستثقال الظاهر غير مفيد لا الاعلال على منع الصرف لا بسبب منع الصرف
وهو مشابهة غير ظاهرة من الاسم والفعل فلما اعل الاسم خرج عن وزن منتهى الجموع فانصرف وقد اختير بان الياء المحذوفة
في حكم الثابتة بدليل كسر الراء في جاء جوار وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء وقد منع الصرف مقدم على الاعلال
لا يظهر جوار بالتنوين ثم جوار يحذف الحركة ثم جوار يحذف الحركة ثم جوار ثم قط بتعويض التنوين عن الحركة وقد اعترض
بانه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجوار بحركة الفتحة والقول بانها نقلت بنيابتها عن
الكسرة لا يخرج فيه ويلزم ابطاله بقبل جاء الجوار ومررت بالجوار لان منع الصرف موجب للثقل والتكلف
ما لالف واللام وقال سيبويه والخليل التنوين عوض من الياء فمنهم من يقول ان منع الصرف مقدم فالاصل جواري ثم
حذفت الحركة للاستثقال ثم الياء للاستثقال الياء في اخر غير المنصرف وعوض التنوين ليكف طمع الياء في الرجوع ويرد
عليه ما ورد على المبرد وقال السيرافي قال سيبويه ان الاصل جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف فحذف
الياء للساكنين وبقيت صيغة الجمع لا فرق ما حذفت تقديرا لان المحذوف لا لاعلال كالثابت ثم حذف تنوين الصرف
وخاف رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل فعوض التنوين من الياء بخلاف احوى واشقى فانهما لم يعلا
لا عوضا طراحوي واشقى فالتنوين فيه منع الصرف وابدل من التنوين لان المحذوف فيه الهمزة جعلت له الوضع بالالف
اخف منه بالتنوين هكذا ذكره الاخفش ومن قوله معلوما ان للياء ان تستثقل وحاذفا بها وربما يفهم منه ان منع الصرف مقدم
على الاعلال لانه يقتضي ان لا تنوين مع الياء وقد ينبغي لها لسوى المنصوب من المنصوب فانه لا ينون كما سبق والله اعلم

۞ ولاضطرار او تناسب ۞ والمنع في غير ضرورة ابي ۞

ان اجود ما يستثنى المنع من الصرف لضرورة الشعر كقوله ۞ اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ۞ هو المسك ما كررته يتضوع ۞

ولا

ولا يستثنى وذلك افعل التفضيل لا ما للكوفيين فانهم اجازوا منعه للضرورة بناء على ان منع تنوينه لا جل من معه كالمضاف ولا ينون ما هو كالمضاف
وورد نظيره في الكلام في الضرورة من ذلك قول ابي الفيض ۞ لا ابالي الهم بالاسل الاجلي ۞ بعجم وما ان اصبح منك بامثل ۞ قال الدماميني ينبغي ان
يحمل كلامهم في هذه المسالة على ان المقصد يجوز له ان يجعل غير المنون كالمنون باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون ذلك التنوين للتعويض لمنافاته لوجود
العلتين وانما هو شوح ورد وبعده ايضا للتناسب نحو سلاسلا واغلالا وسعيرا وذهب قوم منهم ابو العباس احمد بن يحيى الى انه يمنع صرف المنصرف
في الاختيار والضرورة وذهب الجمهور الى المنع ولو في الضرورة لانه خروج عن الاصل بخلاف صرف غير المنصرف وذهب الكوفيون والاخفش والفارسي الى جوازه الا
واختاره الناظم وهو الصحيح كقوله ۞ فما كان حصن ولا حابس ۞ يفوقان مرداس في مجمع ۞ والله تعالى اعلم

۞ واجعل لنحو يفعلان النونا ۞ رفعا وتدعين وتسالونا ۞ وحذفها للجزم والنصب سمه ۞ كلم تكوني لترومي مظلمه ۞

اشار بهذا الى الباب السادس من ابواب النيابة وهو الامثلة وذكر ان نونها في الرفع اذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز فيها ثلاثة اوجه والامثلة الخمسة
هي كل فعل مضارع اتصلت به الف الاثنين كيفعلان وتفعلان او واو الجمع كيفعلون وتفعلون او ياء المؤنثة المخاطبة كتفعلين نحو الف المثنى او واو
جمع ليس منه نحو زيد وعمرو يقومان وزيد وعمرو وخالد يقومون وبه يعلم ما في قول المصنف او واو جمع وحكم هذه الافعال في الاعراب انها ترفع بالنون وعليه
نبه بقوله ورفع فعل الموصول بالنون يعقوله ورفع محل مبتدا وبالنون خبره وقبله اطلق الياء المضمر صفة لفعل او المحكي بدل من الواو وكما في الفعل
والف الاثنين حال وجه مصعوان بكون على نزع الخافض لانه بالف الاثنين وبياء المؤنث او بالواو وواو الجمع معطوف على الف الاثنين وينصب
ويجزم بحذف النون وهو معنى قوله واحذف ناصبا ومجزوما بحذف مفعول احذف لدلالة ما سبق عليه وكذا جمع الحال عنه ما تقدم من حذف النون حال
كون الفعل ناصبا ومجزوما وضعف على مجزوم لحذف الحركة على لغة ربيعة مثال الرفع فيها عينان تجريان الذين يؤمنون بالغيب فالكما اذا تاويون ومثال النصب
والجزم فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وقوله وللوقاية معطوف على الخبر ان احذف ما حل النصب والجزم وما حل نون الوقاية نحو اتحاجوني اتاوي تاعبدني ويامر
ان المحذوف نون الرفع هو راي سيبويه ومختار ابن مالك ويدل له انه عهد حذفها للناصب والجازم وتجرد التخفيف كقوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي
شعرك بالعنبر والمسك الذكي ولنون التوكيد نحو لتبلون وابطال الادغام حذفها لا يخرج الى حذف النون الباقية عند الناصب والجازم ولو كانت
المحذوفة هي نون الوقاية لوجب حذف الباقية اذا جاء ناصب او جازم وايضا ليس في حذفها الا تغيير واحد ولو كانت المحذوفة هي نون الوقاية
اجتمع تغييران الحذف وكسر نون الجمع وذهب اكثر المتاخرين الى ان المحذوف نون الوقاية لانها بعد خطر التكرار والاستثقال ولان نون الرفع انما تعامل
حذفت بغير مؤثر لا ابطا لعاملا على علامة الاعراب اولى فلما ومن ذلك اما الاول فلان نون الرفع وان سبقت لكلام مكانه لا حقيقة لان نون
الوقاية ثابتة مع الافعال الثلاثة ونون الرفع مختصة بالمضارع نكفي ما قالوا في توجيهه ذلك لان الادغام في باب حييان اجتمع المثلين كما اختار
بانه مختص بالماضي ونون الرفع في الثانية منعوا عدا مطال الاستثقال ونون الرفع وان سبقت في منوية كما في لتبلون بلا التقاء بناء مؤثر لا ثالث
واما تكون المحافظة على علامة الاعراب اولى لو كان الاعراب لتمييز المعاني فيقال ان المحافظة على ما يتميز او معنويا اولى وقد سبق ان اعراب المضارع
نحو لام لحكمة وهو مشابهة للاسم في الحركات والسكنات وعدد الحروف على الصحيح واما المعنى فمعتبر بدونه واشار بقوله ومكن وادغم الى انه
نحو رفع حذف النون وجهان اخران وهما اثباتهما مع التفكيك ومع الادغام وقرا نافع تاموروني وابن عامر تامرونني والباقون بالادغام

۞ والفعل ان يختم بواو او الف ۞ والياء معتلا به الجزم حذف ۞

نبه به على ما فاته الشرح على الباب السابع من ابواب النيابة وهو الفعل المعتل الاخر وهو ما ختم بواو كيدعو وبالف كيخشى او بياء كيرمي
فانه يجزم بحذف الاخر نيابة عن السكون هذا راي ابن السراج فانه يقول بعدم تقدير الحركة في الفعل المعتل قال لان الاعراب في الفعل فرع فاذا وجد فيه
فلا يتكلف تقديره وجعل الجازم هنا كالدواء المسهل اذا وجد فضلة ازالها وان لم يجد اخذ من قوى البدن فاذا دخل على المعتل لم يجد ما
اخذه فاخذ من نفس الكلمة وذهب سيبويه والجمهور الى تقدير الاعراب في المعتل وهو الصحيح لان العلة المقتضية لاعراب المضارع ثابتة لفعله كالصحيح
فيقدر عليها معلولها فان لم يلفظ به فقد يحتاج اذا دخل الجازم حذفت له الحركة المقدرة فلما حذفها وانما صارت صورة الجزم كصورة المرفوع في المعتل
اراد وان يوفروا بينهما بحذف الحرف في المعتل تبعا لحذف الحركة فالحذف عندهم عند الجازم لا به ومن الناس من جوز حذف المعتل لما غير جزم في هذا
لا ذكر قوله لا تبخسا بغير فيه الاعراب والفعل قرينة على حمله على المذهب الا من بين الشرح به في نكت والله اعلم

۞ والحركات كلها تقدر ۞ في بناء للياء وما يفعل ۞ والفعل المدغم والمحكي ثم ۞ منقول بكسر منقوص وضم ۞
۞ والفتح بعد واو ياء مقدر ۞ سكون ما للساكنين كسر ۞ والهمزات ابدل الياء وسوي ۞ ما قبله فهم شذوذ قد روي ۞

تعرض في هذه الابيات لبيان ما يقدر فيه الاعراب وذلك اربعة انواع اولها ما تقدر فيه الحركات كلها وذلك خمسة اشياء الاول المضاف الى ياء
المتكلم نحو اصلي ان نعيمي وافي والكسرة الموجودة فيه في الجر للمناسبة بدليل ثبوتها في الرفع والنصب وهو معنى قوله قبل الياء الثاني
المضارع وحذف النعيم بسبب الساكنين ضرورة كما في النسخ التي بايدينا او لوفقد الياء لا غنا عن ذلك الثالث المقصور كالفتى الثالث المضارع المؤكد
المدغم وهو مراده بالفعل يؤتى ما بعده والمراد جميع الحركات فيه الفتحة والضمة الرابع الحرف الساكن للادغام نحو وقرئ الناس شهر رمضان
ادغم الخامس المحكي نحو من زيدا بالحركات الثلاثة في حكاية قول القائل جاء زيد ورايت زيدا ومررت بزيد على راي الحجازيين والثاني يسرا ما يقدر
في الرفع الحكاية لا عراب حالة النصب والخفض النوع الثاني ما تقدر فيه حركتان وهما الفتحة والكسرة وذلك المنقوص المجزوم كدعو الداعي

[illegible]

التنكير والتعريف

معارف الاسم ضمير بعلم فذو إشارة ... فموصول ... وأعرفها ... وغيرها نكرة ...

سلك في بيان المعرفة والنكرة ... وهو ذكر أنواع المعرفة والحكم على ما سواها بأنه نكرة ... كما ذكره الشرح ...

[illegible]

بالالف او من اخواته بعنى قبل اسناد العمل وشبهه الى المسند اليه وان تاتى لعكامه بل يدرن تقدمه وجود اعلى النسبة التي يدل عليها العمل لان الكلام [illegible]
على النسبة ضرورة وجهة اجابوا في الشافي المشهور في حقيقته الاسناد **وقال الرضي** في المنسوب الى القوم من قولك الا زيدا كما ان نسبة العمل
عجلان على زيد ورابته على ما ذكرنا لا لم تحترز العادة بانه اذا كان العمل منسوبا الى شي في جزء او في اجزاء كل واحد منها بفعل الاعراب اي
اي الاول منهما بما يتخفف الجوا اذ وضع منسوبا اليه مثل ذلك الموضع وما يقوم اجزاء المنسوب اليه فان استحق الحركات الذي اليه وينبغي ان يستحق
التبعية كالتوابع الخمسة والا نعت على الاستثناء هو منعه على قوله ورابته على ما ذكرنا وقوله وينبغي فانه عين المسالة ولكنا تسمع هذه القاعدة
في نظائر هذا التركيب والا نوم وجهها وهذا قيمنا **فان قلت** الحكم بالاخوة المشتركة في العمل والعنى ينبغي نحو المعنى الذي يقع فيه التشريك
فان تعمل الحكم بدون ما يكره فيه التشريك فمع **قلت** كنت استشكل هذه القاعدة بهذا ثم تبين ان الحكم انما ينتفي وجود ما يكره
فيه التشريك لا تقومه بدليل زيد وعمرو وخالد فيعلم كذا **فان قلت** الحكم هنا مشترك في معنى الابتدائية **قلت** الابتدائية ليست من المعاني
المحطة حتى يكون منعا التشريك منوجها لها بل هي او عدم ان التجرد عن العوامل اللفظية لاسناد كما هو معلوم في محله واما المقصود بالذات التشريك
في الحكم وبه يفسرو المعنى في قولهم من الحروف ما يشرك لفظا ومعنى وبه يفهم الجواب ابتداء لا ابطال ان التشريك في معنى كون الاول مسندا اليه واذا عرفت
هذا فلنا في مسالتنا كذلك فان الحكم فيها موجود وفيه وقع التشريك **فان قلت** بين الضمير والنفس على هذه جلا ان المراد المبتدا النفس
عليه اشتركت في الحكم الذي هو الخبر والمتعدد في النفس بعد الخبر المحكوم به المبتدا وليس لا مراد ما تشترك فيه سوى النكرة على المبتدا اولذلك منعوا
هذا الا بعرض كونه عليه **قلت** انما ابيت بالمثال المتقدم لتستفهمه ان الحكم لا تتوقف معقوليته على تقدم المشترك فيه بل يقع
مع تاخره لفظا ومعنى كالمثال او معنى وان تقدم لفظا كالمسالة ولم ارد التسوية من كل وجه وهذا الاشكال لا يلزم وان لم نقل في صيغة الحكم على
لا خلاف **وجوابه** ان التشريك انما يقتضي صحة الامور المشتركة على المشترك فيه اذا كان اصلها وانواعها او جزئيات او صفات واما اذا كانت
اجزاء كما هنا حسب ما تقتضيه الجمعية فانما يقتضي التشريك اجتماع تلك الامور في المشترك فيه كما تقول السنة ثلاثة واثنان وواحد يتشرح
ومن ضج ان القاعدة عامة في كل مقام ولم يخصها بظاهر التركيب التكلم فيه بمغرد او بمركب وجهها الحكم سابق على الاسناد حتى في
قولك قام زيد وعمرو وخالد فلا تعتبر التكرر على ظواهر الصور غافلا عن اللطائف المعاني وفايق العلم ولكنهم ابطلا ان الاشتراك يكون في المبتدا او هو
في الحقيقة في الانتساب اليه وبهذا الاشكال وبهذا ان الحكم في قولنا زيد وعمرو وخالد فيعلم الحكم في جانب المسند اليه وفي قولنا ابن القلاقة
كذا وكذا في جانب المسند وتحقق كل منهما مع تحقق النسبة والسابق عليها انما هو ذات الاطراف اما من حيث كونها مسندا او مسندا اليه فتارة
فمعا والتشريك الذي يقتضيه الحكم ليس في مدلول الخبر الا براي او مدلول المبتدا كذلك بل في مدلول الخبر المنسوب ومدلول المبتدا المنسوب اليه
صرح الرضي في توجيه المسئلة لان المسند اليه وان تاخر لفظا معنى متقدم وجودا لان الكلام انما يتم بعد النسبة انما يقع باعتبار ذوات الاطراف
ومدلولا لها لا مرادية وليس الكلام فيها ولا يجب اعتبار تقدم النسبة ويشكل الحكم وكنت اردت ان اؤخر هذا الى مبحث الاستثناء او الحكم
وارتكب هنا ذكره لمجيئ تعليله وانطلاقه على الشبكة فاضرار الا فعال التابع للفاعل زيد وعمرو وخالد المقصود ان يتسبب القيام لجميع مذكورة
لكن بغير مسند اليه ما لا يراد التنقية مع حكمه عنه كذلك قبل الاسناد او اطار ان ينتسب اليه لا ان انا طارئ كذلك بعد الاسناد وهذا فا
يدرك مراجعة الوجدان ولا ينازع ان التشريك انما هو في النسبة ومن حكم حيث تعلقها به لان الحكم السابق على النسبة لا تشريك معه اذ ذاك
وانما الوجه لينبني عليه التشريك فهو كالالة التي يتخطى بها التي تتصور عن تصوره لكن التي ... وقس على المثال غيره **فان قلت** الا ما اذا فقد ←
في المثال ونظائره مشتركة في مفهوم العامل قبل الاسناد **قلت** الثابت قبل الاسناد الاشتراك لا التشريك والكلام في الثاني لا في الاول
على ان الاول ايضا لا يلزم تقدمه على الحكم لتحققه في الاشياء كبعث جنة وفيلط ورد ادهاكذا حتى التفاوت دع عنك ما قيل او يقال **وقوله**
ونحو تقدير على وعشر على وجملة النداء المحكية تنزل منزل مفرد مظاهر اليه نحو **وفي قوله** يليه وقوله واجعل اشكال الا انما يمنع الكمال الخبر بان
الكاتب لنزوله منزلة معارف التعريف فيسر الاسم ولا يستجاد اعتبار مفرده وغيرهما ذكرنا ان بين رضي بعلم بجزء اشارة ومنادى وموصول والموصوف
وجوابه ان هذه المعطوفات الثلاثة محذوفة للقرينة تكميلا ما قبله من قول القطر وهو ان العشرون الوجه ان قوله ثم لجي لا تلو يسع صفات
وجملة يليه في النكرة حال من ذي الاشارة وما عطف عليه واما رد الضمير باعتبار ما ذكر تسليط العامل على المعمول المخصوص هو السوغ لمجيئه
نكرة او الموصوف المفرد ان اسم موصول واللام في لنفي متعلقة بمطابقة ان الا مطابقة ومشاركين وما الرد على ابن كيسان بانه لم يتم بمجيئه الا ستعمل
فان التعريف حيث ابتغا نحو من عندك متمنيا زيد وما عداك انكر استعمل انما ذلك وانما يطابق السؤال **ورده** الجمهور بان تعريف الجواب هي
لازم اذ يجب ان يطابق الاول الحاصل في نحو جاء و في الثاني او منهم ولا طالب التنكير حتى يخرج عنه دليل وما ذكرنا فاسد من ان السؤال عن شي وهما
نكرتان موجب تنكيرها فاهم مقام معرفة في ذلك الشرح **قلت** وفي الاستقبال وردته تلك **اسماء الاول** على انه في كلام السائل المسئول عنه
على معين بل على مبهم محتمل للطريقة البدل وهذا معنى النكرة ولا يسال عن التعيين ومن هنا فرض الفروق بانها من الفاظ العموم هو **وقوله** والجواب
يطابق السؤال فكله فانه لا معنى لتطابقها في التعريف والتنكير لان السائل جاهل المسئول عنه عنده مبهم بلا تكرار له لا الشارة الى تعيينه حتى
يعبر عنه بالمعرفة والمجيب عالم معين المسئول عنه نحو يتكلم بما في الجنس محبب في مراد العاقل في ما يعبره وبرامج خصوص ما اقتضاه
السؤال واما الثاني فانه يوهم تسليم الدعوى منها احب بالمعرفة ونحو نقول الحجة فيما احتج به على فرض تسليم المسالة الا جابان الا بالمعرفة ولا
الى

ان لا يحتاج في اجرائه نكرة وابطاله الاشتات تعمرا واسناد واري شيء بمعادلة الا يعكس الا علا نكون من وما واتعتبر موضع ما يقيل او نكرة لا به
ومبرر لها او موضعها موضع ما يقبلها فالصواب نسبيهما بما تسار وشي في نكو الا في الوضع والثاني للعارض هو تكنفهما معنى الاستفهام ومرتبة
على هذا الا رماس واي بنفسهما كلما فالقيم عليها والتكبير بانه معنى شيء في اصل الوضع

وصح التوحيد في ضمير ۞ نكرة او واجب التنكير ۞

هذا ابيان الحالات ما انفطالت ان الاكلام المتقدم في على القيم من المعارف وان المصنف انه لا يمر في ذلك بين ان يكون عائدا على معرفة او نكرة ولا يمر في العائد
على نكرة بين ان يكون معادها غير واجب التنكير او واجبه وهذا راي الجمهور وقيل ضمير النكرة نكرة وقيل ان عاد على كلي واجب التنكير كالحال والتمييز
فهو نكرة والا فمعرفة والظاهر ما اشار اليه الرضي من انه اذا عاد الى نكرة مختصة بالحكم فهو معرفة نحو جاءني رجل فاكرمته فالمراد الرجل الجائي دون غيره مما
الا جال فهو في كل اللام في جاءني رجل فقوليت الرجل **فان قلت** الرجل المختص بذلك الحكم غير معين فيه ابن جاء التعريف للقيم فان القيم ان
يكون مساويا لمعاده **قلت** لا يلزم من استواء المدلول عدم اختلاف دلالته بالتعريف والتنكير فان المعرفة هو ما يشار به الى المعين من حيث تعيينه ←
والنكرة ما يشار به الى المعين من حيث تعيينه كما تقدم تحقيقه وان عاد الى نكرة غير مختصة نحو رب رجل وفوا رجل فام ابوه ونحو زيد رجلا ونحو
ونحو رجلا وبالها فصة ورب رجل واخيه فهو نكرة وعلى هذا فلو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجز لان القيم فيه معرفة في جميع الا نكرة المختصة
وانما الحكم فيها بانه على اصل وضعه في التعريف من ذكر لانه محتمل جيء بذكر المفسر قبله او بعده متصلا به فهو كالفاظ الذي يكتسب التعريف
من الظاهر اليه **قوله** او واجب التنكير عطف على صفة مقدرة اي في ضمير اسم جائز التنكير او واجبه وبذلك تحصل المقابلة بين معاطفي او ۞

ومعنى الغيبة والحضور رسم ۞ بضمر ۞ لما سرد انواع المعرفة شرع في تعريف كل منها وما يتعلق به وبدا بالضمير لما مر وهو اسم لما وضع لمخاطب
والغائب والحاضر يشمل المتكلم والمخاطب ومحصل كلامه ان ما ابهم الغيبة والحضور فانه يرسم بالضمير ويعبر عنه في العرف به وفيه مناقشة من اربعة
اوجه **احدها** انه صادق على الحروف التي تبعها الطارئ واو والياء والكاف والياء في مثل ابن مالك في غيبة او حضور احسن منه لتحرزه عما ذكر **ثانيها**
انه شامل للغرض من اسم زيد ضرب ونحوه لك بان زيدا فعل كذا او قولك في غائب زيد قام لان معناه تبعهم ما ذكره وان لم يوضع له ما
ابهام الشيء في الموضع لم يتحرز ابن هشام عما وضع للمتكلم والمخاطب وكانه اراد به شرح قول ابن مالك فما لذي غيبة مبتكرة اللام متعلقة بكون
خاص وارد الكلام على اسم الاشارة دون العبارة **ثالثه** ان الواو تقتضي ان القيم ما يعم الغيبة والحضور معا فيتحصى ابن مالك باو وفيه **رابعها**
ان تدرجه يعم اسم الاشارة **وجوابه** على الاول والثالث بان قوله فيه دلالة للغائب والمخاطب وما للمتكلم وبعضها للغائب يرشد الى المراد وبدلالة
على ان القيم للمتصف بهذه المعاني لا للنفسها وان منه ما هو للغائب ومنه ما هو للمتكلم ومنه ما هو للمخاطب وعن الثاني بان تقع كلامه الا
في القيم بدلالة على ان الاسماء الظاهرة مقابلة له وانها ليست منه فيكون ذلك قرينة تخصيص الا بهام بالوضع وعن الرابع بان اراد اسم الاشارة
بقرينة الا انه يبين المراد **۞ وذو اتصال منه ما لم ۞ يقع في الابتدا او تلو الا ۞** ان القيم العرف باسمي ينقسم الى متصل ومنفصل والمتصل
منه هو ما لا يقع موضعه في الابتداء ولا تاليا الا لانه على المتصل عن المنفصل لانه مقابله فهو ما يقع وموضعه في الابتداء او بعد الا ولا يمر على عليه نحو
الا جاور نا الا كي تبارا ۞ لانه ضرورة والشبه عليه غير ضروري ونحو من قوله وتلو الا ان المصنع هو وموضعه بعدها متصلا بها الا وقوع
بعدها مطلقا نحو قوله تعالى الا كانوا به يستهزئون الا وكما كتب معلوم فعبارته كعبارة ابن مالك اجود من قول ابن هشام ولا يقع بعد الا لانه
لا يلزم من نفي الا خص نفي الاعم ويجوز ان يقع تلو لا بالنصب عطفا على محل المجرور اي لا يقع في الابتداء ولا يقع تلو الا ولا بالخفض اي يقع في الموضع التالي
الا **فان قلت** قوله وتلو لا حشو مستغنى عنه الا بقوله لم يقع في الابتداء اي في الافتتاح لخروج منه المنفصل نفسه ان المرفوع والمنصوب
لا كلاما يحتج به النحو **قلت** هذا مبني على ان قوله لم يقع في الابتداء معناه لا يحتج به التحو وعليه حمله في الشرح حيث قال
لا يقع وموضعه في اول الكلام ويعد هذه العبارة ابن هشام وليس ذلك بتعبير فيما لا يمكن ان يكون معناها ما لا يقع وموضعه مبتدا
فلا يخرج منه الا النعت المرفوع وتكلف في ما بعد المحكوم على انه احب على التعيين المتقدم له بانه اشير بالمحكوم الا ان القيم المتصل لا
يستغني عن مباشرة العامل اذا هو متوقف كالجزء منه فلا يقع قبل العامل في اول الكلام ولا بعده منفصلا عنه فيكون المحكوم لا
يخرج حال التصرف له لم يجز به عربي او الله تعالى اعلم **۞ كذاك فت فتى كلا ۞ ونون نسوة وواو العقلا ۞**
۞ لغائب ومخاطب عرف ۞ وبالانثى هو هي وكذا اربع ۞

القيم المتصل المرفوع ينقسم بحسب مواقع الاعراب الى ثلاثة اقسام احدها ما يختص بمحل الرفع وهو خمسة التاء والنون والواو والالف والياء
المخاطبة وهذه هو المراد الى هنا ومرمه لانه اول ما ابتدا بوضعه لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على المنفصل لانه اخصر واثار التاء
لمناسبة الضمة حركة الفاعل ومضمر التكلم بعد ان الغيبة في موضع التكلم ثم المخاطب ثم الغائب وضم المخاطب بمنا وجمعا وكسروا المخاطبة
ومنا ولم يعكس الا ان المذكر اولى برعاية التخفيف وما ذاكر في الرفع وما بعدها نحو الصحيح خلافا للمازني في قوله انها حروف علامات وواحد
الا ضمير الياء وكون المخاطب احسن من قول ابن مالك لغائب وغيره لشموله غير المراد وان خص بالحاضر فيها هنا وجم وافراد
الاشارة في قوله وكذا اربع رجوعها للضماير الخمسة للتنكير وبلبها ذكر من يسر اسم الفاعل والخاء كلامه ثلاث مراتب لا يدل ان هذه الخمسة
ضماير متصلة تتصل به عقب الفعل والكناية ان الفرد ولا نحو الواو مشتركة بين المتكلم والمخاطب مذكر ومؤنث ومن حيث هي مفردة مختصة

وضموا تاء المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل لخ

بالتكلم ومن حيث معربة مختصة بالمخاطب المذكر ومن حيث هو مكسورة مختصة بالمخاطب المؤنث مفعوله ونون نسوة أنعم فإنه بالخفض من الفعل القصد

وإن الانه ولا شكلو الكوم في حال ويكون النصر الثلاثة ضمن لا واو تبع فإنه بالرفع على الابتداء من حيث الفعل الثلاثة ويكون الاول ضمنه والثانية

ان هذه القسمة مختصة بمحل الرفع ، **ونا للمتكلم مفردا ، لكل اعراب ،** القسم الثالث من الضمائر لا يختص بموضع من مواضع الاعراب بل يصلح للمحال الثلاثة

وهو كلمة نا خاصة وهو المراد هنا وابهم كلامه انها مختصة بالمتكلم وانها مشتركة بين محال الاعراب نحو ربنا اننا سمعنا ومنهم لا اختصاص نحو الفعل

الاخذ للمتكلم لبعضنا دون غيرها اذ لا تاخذ له لا نا ويعم هذا المعنيين قول ابن مالك ناصح للرفع بتقريب المستتر اليه على الخبر الفعلي كنا ونحاله في

حاشية التوضيح واعتراضه هيأة على الاختصار ودود بناء التوضيح ، **وها للغائب ، وللخطاب الكاف جر وانصب ،**

القسم الثالث ما هو مشترك بين محل النصب والجر وهو ثلاثة ياء المتكلم نحو ربي اكرمني وسكت عنها هنا لاخذ ذلك من كلامه لانه مسلك نوه

الوقاية وكاف الخطاب نحو ما ودعك ربك وهاء الغائب نحو فقال له صاحبه وهو يحاوره وهنا التنبيه عليها جهة الكلام وهاهنا اشكال

وجوابه ان ذلك في حاشيتنا على التوضيح وهاء الغائب مبتدأ والغائب خبر وكذا والخطاب الكاف وأفاد بقوله جر وانصب حكما اذ هو اشتراكهما

...

وإلحق للغائب الاثني جيدا ، ... نا ... تثنية والجمع في ... تم ذلك شيئا ،

...

وتدوا لتعطابنية للرفع انا ، وانت وهو والفروع تجتنى ،

...

ومثال

وقال ان كنت ... مرة التعليل ... في ... ، والتسهيل ...

...

... وابلغ ... ارجوه للاخير العتمي ،

...

... ونستتر ... والنفي ... استثنا ... والتعجب ... وانفعل التفضيل ... ،

...

بانه ما الامنة واستثنا عطف على المحكوم والمحكوم عليه معا وليس المعطوف الكلام الذي فيه الكلام هل هو محكوم على ما قبله او على ما تلك
عليه ما قبله لا جل التثنية وضمير التثنية التشطير الفاعل على ما قبله وما قبله ثم يجي الكلام في قوله وفصل الاستثناء والتعجب عطف على الاستثناء والعطف
التفضيل فالجرفيه الكلام والله تعالى اعلم **وان تجي منفصلا ان امكنا** **وصل** اشار به الى القاعدة المشهورة وهي انه متى تاتى ان يتصل لا يعدل
عنه الى ان ينفصل الا في المنفصل خوفا المنطوقا اذا امكن ان يوتى به متصلا وجب العدول الى غيره [illegible]
لئلا الانفصال **وها هنا اشكال** وهو ان سيبويه اجاز في نحو قوله تعالى [illegible] يكون متصلا وان يكون منفصلا [illegible]
الامام لعدم القاعدة لانه ينتفي [illegible] الانفصال مع امكان الاتصال فاما ان تخرم القاعدة واما ان يكون [illegible] **وجوابه** والله اعلم
تخصيص القاعدة بالبارز [illegible] الغير البارز [illegible]
القاعدة [illegible] باب الحمل على [illegible]
الى التسوية [illegible] القاعدة المذكورة كقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت ❊ اياهم الارض في دهر الدهارير ❊

[illegible]

نحو اما اذا الكلام الشريف لغرض [illegible] واما اذا كان لغيره كالاهتمام [illegible] التقديم [illegible]
[illegible] وانه مقدم عليه [illegible] وذلك [illegible] **وتلو انما** [illegible]
بالنصب خبر لكان محذوفة مع اسمها حذفت لدلالة الشرطية عليها وحذف اسمها لدلالة السياق [illegible]
[illegible] ان يكون تاليا لالا كقوله

❊ بك او بي استعان مليا اما ❊ انا او انت ما ابتغى المستعين ❊

ووجهه ان اما غير عاملة فيه **واو مع** [illegible] كقوله

❊ فالية لا نبك احد واغيرة ❊ تكون واياها به مثلا بعدي ❊

ووجهه انها غير عاملة فيه **فلنت** [illegible] غير عاملة [illegible] غير عاملة [illegible]
[illegible]
دون **وجوابه** والله اعلم ان [illegible]
[illegible] **والعارضة** [illegible] كقوله

❊ ان وجدت الصديق حقا لا ❊ [illegible] ❊

ووجهه انها غير عاملة وهذا المسايل مزيدة على الخلاصة **وصل في رتبة فروابعه او دونه**
[illegible]
[illegible]
[illegible]

عليه في الخلاصة وكلامه فيها في المسألة انه تحرير **فإن تقدم لا تفصل اجز** او اذا اجتمع ضميران وتقدم الاخص [illegible] منها كقوله الكلم بل
لنسبته لا خرجه وضمير المخاطب بالنسبة للغائب لم يتعين الاتصال بل يجوز مع الانفصال نحو الدرهم اعطيتكه واعطيتك اياه وجواز الوجهين مقيد
في غير مسألة كان بما اذا لم يكن الاول مرفوعا **وفي كان وخال الفصل نحو** فيما يندرج تحت قوله فإن تقدم الاخص [illegible] اذا كان عامل الضمير عاملا
في ضمير قبله **اخترا** [illegible] من باب اعطيت نحو سلنيه وسلني اياه ومن باب ظننت نحو خلتنيه وخلتني اياه او من باب كنت
نحو كنته وكنت اياه فجميع [illegible] الثلاثة الوجهان كما هو نص الكلام المتقدم [illegible] جواز الوجهين في مسألة كان لا يتعين بان يكون اسمها
ضميرا ونبه هنا على انه يترجح الفصل في باب كان وظن [illegible] سيبويه وعلل بانه خبر [illegible] عليه لكن الفصل اوجبا
يترجح [illegible] واعترض في شرح الكافية بانه يقتضي جواز الانفصال [illegible] كان متصلا **واجيب** بانه وجب انفصاله لزيد والعامل
ومباشرته له **وذهب** الرماني وابن الطراوة ونحوهما ابن مالك الى انه لا يرجح ميه الوصل لانه [illegible] ذهب [illegible] التسهيل ميم اجمع الفصل
في باب ظن والوصل في باب كان ورجحه ابن مالك في التسهيل [illegible] بان الضمير خلتنيه [illegible] عن الفعل منصوب [illegible] في كتبه فانه لم يجئ لا
مرفوع والمرفوع نحو [illegible] الفعل [illegible] الفعل مباشرته وايضا فان الوارد عن العرب الانفصال بدليل [illegible] كرا كثرها كلا و[illegible]
وجهين **احدهما** انه يوهم استواء الوجهين في مسألة سلنيه وليس كذلك فان فيه ثلاثة مذاهب ارجحية الوصل وهو مذهب ابن مالك والثاني
وهو مذهب سيبويه ورجح جنيته وهو رأي الشلوبين **ثانيهما** انه يوهم وجوب الفصل في باب كان وظن وكونه قوله نحو اسم تفصيل
حذف هنا انه ان الضمير [illegible] المعنى المراد الذي هو الاختيار من الوصل لان الفصل هو اللائق بالخبر والكلام له ليس في [illegible]
وان كان هو المراد **ويجاب عن الثاني** بانه لم يقل يلزم [illegible] الفعل [illegible] قوله فإن تقدم الاخص [illegible] الكلية الموجبة
[illegible] مما تقدم فيه الاخص غير زمنيه الوجهان اذ هذا نص العموم من جملة [illegible] كذلك في مقام التعليم ولا يعترض على هذا
بان الشرطية المصورة بان مطلقة لان ذلك معتبر [illegible] العموم [illegible] الفاري وغيرهم من اربعة في محكوم الفقهي [illegible]
هذا مع ان الكبارة [illegible] الوجهين [illegible] دخلت [illegible] ادا نوى معنى كلما **وقوله** وفي كان وخال الفصل نحو على
هاذا الفرع موته [illegible] السالبة القابلة بنحوها يتقدم فيه الاخص لا [illegible] ولا [illegible] الموجبة المتقدمة **فان قلت**
نحمله تخصيط للعموم المتقدم [illegible] المعنى كلما يتقدم فيه الاخص غير زمنيه الوجهان ما لم يكن في باب كان وظن **قلت**
الكلام المتقدم نفسه تخصيص للقاعدة المتقدمة وكانه قال لا يجيء [illegible] امكن المتصل لا اذا اجتمع ضميران وتقدم الاخص منهما وح ماذا التخصيص
في قوله وفي كان [illegible] انه تخصيص للقاعدة [illegible] ايضا [illegible] المعنى لا يجيء المنفصل اذا امكن المتصل الا اذا تقدم الاخص من
ضميرين فانه يجوز الوجهان الا في باب كان وظن فانه يتعين الانفصال وهو عند الشافعي [illegible] مسألة كان وظن بانه ما تقدم فيه الاخص [illegible]
انه تخصيص للتخصيص لا [illegible] لا يجيء الا اذا تقدم الاخص ما لم يكن [illegible] الباب [illegible] الكد بالواو [illegible] انه عطف على
التعميم [illegible] تخصيط **لا يقال** [illegible] يكفيه [illegible] قوله نحو اسم تفضيل
تقدم او مصدر [illegible] اسم المعمول منصوص [illegible] بذلك اشارة الى ارجحيته عنده **واجيب** [illegible] اذا ثبت ان معنى قوله الفصل
نحو ما سبق [illegible] له بل ارجحية الفصل [illegible] الوصل [illegible] **وبالاولى** [illegible]
لا استواء بل ترجيح الوصل بل ربما يستشكل [illegible] تجويز الفصل [illegible] ان ذلك لا يختص [illegible]
بل في اخواتها اذ المراد في باب كان بقرينة قوله وكذلك [illegible] ابن مالك في شرح الكافية
وهو المذكور في الحاجبية وجزم ابن حيان في شرح التسهيل [illegible] بان ذلك خاص [illegible] وان الفصل متعين في اخواتها واما
قولهم ليسني وليسك [illegible] لا يكون [illegible] متعين واجب كما
يجب مع لا [illegible] التعبير الجامع **لو الشرك في الغايب ان يغرما** **من جعله اومالعادة استلزما**
ان شرط جواز الاتيان بضمير الغيبة في الكلام ان يتقدم ما يرجع اليه او ما يستلزم ذلك المرجع **ووجه ذلك** انه وضع معرفة لا بنفسه
بل بسبب ما يعود عليه واحترز بالغائب من ضمير التكلم والمخاطب فان المشاهدة تغني [illegible] ضمير الغيبة [illegible]
[illegible] لا يتقدم [illegible] ثم المفسر المتقدم قد يكون متقدما لفظا وقد يكون متقدما معنى **فالمتقدم لفظا** ان يذكر المفسر قبل
الضمير [illegible] **والمتقدم المعنوي**
ان لا يكون المفسر متقدما [illegible] غير الضمير [illegible] العامل [illegible]
[illegible] زيد [illegible] الابتداء [illegible]
درهم زيدا [illegible] او متضمنا نحو [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
تعلى ولا [illegible] **ذكر الميراث** [illegible]
تواريت بالحجاب [illegible] ليلة القدر [illegible] شهر رمضان [illegible]
رمضان

رمضان [illegible] الزراري [illegible] قوله تعالى [illegible] ذكر الراية مع ذكر الفهم دليل على ان المراد [illegible] وكذا [illegible]
في قوله [illegible] **اذا شهر هذا** [illegible] الثلاثة [illegible] المتقدم المعنى [illegible] قوله ان يتقدم مرجعه وما يقوم مقام المعنى
[illegible] قوله او ما العادة [illegible] راجعة للمرجع [illegible] سياق الكلام [illegible]
[illegible] تقدم المرجع او وجود ما يستلزمه ولو لم يثبت له التقدم **واعلم** ان الضمير
[illegible] بعد ذكر [illegible] الشامل [illegible] بعد ذكر المكلفات الشامل للمكلفات
[illegible] **اما اذا تقدمه** [illegible] احد منه [illegible] نحو جاءني زيد وعمرو واكرمته اي [illegible]
[illegible] بعد [illegible] نحو جاءني عالم وجاهل [illegible] ذكر بعض ما تقدمه [illegible]
[illegible] نحو والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها ان المكنوزات [illegible] الذهب والفضة [illegible]
[illegible] نحو عندي درهم ونصفه ان نصف درهم [illegible] عليه [illegible]
[illegible] وكذا المكلفات [illegible]
والفضة مع ذكر يكنزون [illegible] نصف الدرهم [illegible] الدرهم [illegible]
على الخلاصة [illegible] **وفي تنازع ونحو اخرا** **وميزانه الزمن قد جرا**
وربه عبدا ومن انقلا **جاعل مقدم قد نقلا**

اعلم ان الشرك في المسألة ان يتقدم المرجع لفظا او معنى [illegible] الحاجب [illegible] عنى اللفظي والمعنوي [illegible] الشرك
دون الحكمي [illegible] **مخصوصة** [illegible] اعتبر فيها الشرك [illegible]
[illegible] ضمير الغيبة [illegible] **وتوفي** مسألة التنازع اذا [illegible] الضمير [illegible]
[illegible] على المعنى كقوله **جزى ربه عني عدي بن حاتم** [illegible] **لغير جميل من خليلي مهمل**
قال الرضي وتأخير المفسر في باب التنازع [illegible] انه يفيد [illegible] تأخير المفسر لفظا ومعنى [illegible]
[illegible] التفسير [illegible] زيدا [illegible] المفسر [illegible] التنازع [illegible]
[illegible] التفسير [illegible]
[illegible] المعمول [illegible]
[illegible] **قلت** في المسألة ثلاثة مذاهب مذهب البصريين ومذهب الكسائي وهو حذف الفاعل
[illegible] ومذهب الفراء [illegible]
[illegible] مذهب البصريين [illegible] ومذهب الكسائي [illegible] حذف
[illegible] المحذورات الثلاثة [illegible]
[illegible] حذف الفاعل [illegible]
في باب التنازع [illegible] ضعيف [illegible] حذف المبتدأ والخبر [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] بالكلية [illegible] حذف
الجملة المركبة من الفعل والفاعل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
في غاية [illegible] تأخير المفسر [illegible] في حكم المتقدم وهو معنى
كون المتقدم [illegible]
[illegible] تأخير المفسر [illegible]
[illegible]
[illegible] **المسألة** الثانية ان يكون الضمير [illegible] **الثالثة**
ان [illegible] المفسر [illegible] **ربه** [illegible] نحو [illegible] **وربه** عطبا [illegible]
[illegible] التمييز [illegible]
[illegible] **الخامسة** ان يكون متصلا [illegible]
[illegible] المسألة [illegible]

ولا خشيوا رجنيو ار جالك و ابرد لورود ... النكح كثير اخر فما عطاه اصحابه مسرورا ادى اليه الكرا عما بجاع
ويجي الكبير في التركيب الشارح و احب بان اكثر ما جاء من ذلك في النكح منزول كالب التنزيل جاء الفصل فيه بجملة ...
[illegible]

المسئلة السادسة ... فقوله ...

[illegible]

جا بهم ومعمول كان ضمير محذوف يعود على ضمير المجرور العامل فوله وانما اشترط التعريف فيما بعده كما قبله [illegible]

ذلك [illegible] وذكر الرضي انه يشترط [illegible]

[illegible]

فال الرضي [illegible]

[illegible] وغير المجرد [illegible] قال يكفيه [illegible]

[illegible]

[illegible] احداهما [illegible]

[illegible]

بعلم [illegible] وفي قال الدماميني [illegible]

[illegible] قال الدماميني [illegible]

قلت [illegible] قال ابن قاسم [illegible]

[illegible] قال الغنى [illegible]

[illegible] قلت [illegible]

[illegible] ونحو ذا [illegible] وقال الرضي [illegible]

[illegible]

الجمل [illegible] بالعوامل في ذلك قال الشيخ مسئلة [illegible]

من اجتلاب نون الوقاية [illegible] وذلك ان الياء المذكورة اذا كانت في محل نصب [illegible]

في محل خفض [illegible] ان شاء الله تعالى

نون الوقاية اختيارا التزم . من قبل يا النفس مع الفعل

يعني انه يلتزم الاتيان بنون الوقاية في الاختيار قبل ياء المتكلم المنصوبة بالفعل [illegible]

نحو اكرمني ويكرمني واكرمني وانه لا بد [illegible]

ثلاثة الزم ما عدا زيد ليتني . بكلة التي يجوز [illegible]

ولا بد ايضا من [illegible]

[illegible]

[illegible] واعلم [illegible]

[illegible] وفي عطف [illegible] ولبت [illegible] ورجح [illegible]

[illegible] البيت [illegible]

[illegible] ولعل [illegible] وقال الرضي [illegible]

ان يزاد القسم لينه ومن [illegible] الجزولي بانه قال لو ان حمي من الزيادة لم تكتب على ما قاله الاهم **ولتمحلاته** قال الدماميني زعم سيبويه
ان عدم الخالف للذي من الفوزات وليس كذلك لزيادة ناصح من له بالتخفيف ولا يجوز ان يكون الاسم مواد به لدو النون للوقاية ان [illegible]
والنون الناجى ابدا لتصون الاخر الحركة وانما يبان لوحظ ابدا الياء التى تجر عليه سيبويه **واسم فاعل من سيما** له الا ان يمنع يجي النون
الوقاية مع ياء المتكلم المتصلة باسم الفاعل حملا على الفعل ثم تارة تلحقه مع كونه ناصبا كقوله ولبس الموافيني ليه فخاب له له
وتارة مع كونه خافضا كقوله امسلمني الى قومي شراحي له وكذا الفياس ان لا النون [illegible] امسلمني بتخفيفها **و**
قال هشام في امسلمني انما هذا اكثر من نون الوقاية وكسرها لتقاء الساكنين واجاز على ذلك زيد ضاربني والياء عنده منصوبة كما
مجرورة وردة وليس الموافيني انها تتم الشرع الوقاية من مسئلة اسم الفاعل زاده على الخلاصة وزادت الخلاصة عليه بمثله
مثل ومن يعتبر حسب الا ان بيان الاشارة اليه [illegible] واحدا والحكم واحد **تنبيه** سمع لحاقها ايضا مع افعل التفضيل كما في التسهيل
واستدل له ابن مالك بقوله عليه الصلاة والسلام غير الدجال اخوفني عليكم **قال الدماميني** وفيه ثلاثة اسيلة احدها اخوف
فانه يقتضي ان غير الدجال صاحب خوف [illegible] والثاني ان المبني للفاعل ان المعنى ان غير الدجال مخوف منه والثالث في ايلاء افعل
انما يفاد ان يضيفه الياء لا تتبادر لك والثالث في لحاق النون وجواب هذه الاخيرات افعل هذا اشبه به في التعجب **وجواب** الاول ان افعل
اما خائف او خبيث او اخاف والجيم فكان اما خيف بمعنى المعنى ولا يكون [illegible] باب اشغل من ذات النحيين بكون الاول اخوف مخوفات ثم
حذف المضاف وبقيت النون الرابع السؤال الثالث واما خاف معناه يكون من صدق المعانى باستراحه به الزوائد مثل شعر شاعر ومنه مائت
ويجب عنه جاب بالاطراد في الحذف شيئا يضمر في هذه التي اخوف من خوف غيره واصل الحديث خوف غير الدجال اخوف خوفي ثم حذف
الخوف ثم حذف الخوف وخلفه غير والياء مقام غير الدجال اخوف واما اخاف معناه الاول غير الدجال اخوف خيفا ثم حذف
المضاف ومن تقرير هذا الجواب يظهر تحرير الجواب **الثالث الجواب عن السؤال** الاول تقرير على الاوجه الثلاثة انه لا يرى [illegible] واما على
الوجه الثالث فيحتاج الى تقدير مضاف مرتين وهو كلام حسن يحتاج اليه الفاية في تنزيل لفظ الحديث على معناه وان الدجال من غير الدجال
اخوف من الدجال الا ان غير الدجال هو المتحرى عنه والمقصود الاهم الذي جيء بالكلام لاجله مع ان مستندا اليه مبتدا ابه ومن سائر الصحابة
عنه وتطهير التعيينه ما علموا من صدق صلى الله عليه وسلم على من تمتع ايات ليحذروه فقال الراوي فهو يا رسول الله فقال الائمة المضلون وفي رواية
الاثمة المضلين [illegible] كانه قيل من تعني بهم وعنه الذي ان الدجال العلماء السوء وهاذ الذين الدجال غاية في الاضلال فجعل الخوف منهم على الائمة اشد
من الخوف منه لا ان الناس الى المساعدة في الاعمال ايسر منهم الى التابعة في الامر وليا بعث العلم المخبر بالحالة ومعاصيه الكراييهم
بل من الله اذ لا يستحي الجاهل على الرغبة في الدنيا الا باستغراء العالم ليقتطع علمه بسبب فيجئ عباد الله تعالى على معاصيه [illegible]
مع ذلك تنبيه وزجره وتزهده الى ذلك عن الله بعلمه ويخيل اليه انه خير من كثير من عباده [illegible] ثم يلك [illegible]
الدنيا [illegible] السلامة والحديث خرجه الامام احمد في مسنده بسند جيد والله تعالى اعلم **العلم**

ضع — **العلم العين المسمى** له **من غير قيد** اي النافي المعارف العلم وهو الاسم الذي يعين مسماه تعيينا مطلقا اي من غير قيد ابو علي فخرج
لبعض [illegible] التعيين النكرات وفي زوجها اشكال اذ هي موضوعة للحقيقة الذهنية من حيث هي بانفيه الحضور واذ الكلي العلم كالنساء
عليه مبني على سائر المعارف بمجرد الوضع غاية الامر ان المسمى لمرجوبات تشتق منيع الكلات العلم عليه لوجود ما هو له **واجيب**
عنه بان الفرق في ارباب الموضوعة من ان التعيين حاصل في مسمى النكرة كالموجبة الا انه غير مقصود في الاول ومقصود في الثاني انكر بحمد
في ذلك في حاشيتنا وخرج بالشيئات التمييز غير العلم من المعارف فان تعريفها لسبباتها منيرا ما يعينه لحقيقة كالمعرب بالادات ا و
معنوية كالمتكلم والخطاب في المفردات هذا بيان لحد التعريف واما عكسه فقد اورد عليه العلم المشترك من الفوائد ان يراد في التعريف فيه
بوضعه كما فعل ابن الحاجب حيث قال العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد والكل من ما ينحل من ذلك في حاشيتنا هذا التعريف
شامل للعلم الشخصي والجنسي وتخصيص التحقيق بنوع العلم الذي جعلناه تعريفا ان ما لك فانه لا يشاول الجنسي لانه عنده نكرة كما في
وانكر في المسئلة في حاشيتنا **لزوم العدما** هذا تعميم في مسمى العلم والمعنى ان المسميات التي توضع لها الاعلام للاحتياج الى
تمييزها هم كما بين له ويحتاج الى الحديث عنه على سبيل التعيين فلا تختص الاعلام بحيش من انسان بل توضع لمن اراد غيره كما حقه ودلل
ويعم [illegible] وراشد وكل ما فيه العموم بالوجه كان فاصلة لا له فعوبه التنبيه فيه ومثله لزوم الله ما بين المسمى
ولما كان اسم الفاعل يجوز فيه ان يكون بالالام مع ظهوره لفعله بالبرعية تاكد ذلك مع تعريفه فان البدل على نية تكرار العامل
بان يتناول على طريقة توهم اللام في البدل منه لهاذا الغرض واللام متعلقة بغير الا على طريق البدلية هو يوضع وتوهم بني الله
بل الايراد لكان اوضح **وان يكون قد عنا بالجنس جرا** له **لهاذا في المعنى كما فريكرا** له
لوعي بيان التعريف مكان المراد لكان احسن واسم يكون على التعيين العموم من اسم الفاعل فان يكون التعيين الذي يفيده العلم
ذهنيا فهو علم جنس ومعنى كون التعيين ذهنيا ان التعيين عارض للمسمى والمسمى نفسه في علم الجنس من المعاني الذهنية لانما
الجزئيات الخارجية واذا كان الموضوع له ذهنيا لزم كون عارضه كذلك وهاذا لم يجد في علم الجنس فعين لمسماه وانه معارف للذا
في المعنى

وهو ان كثيرا من يشعر للتعيين من الشاذ بروفرها ايضه وهو اسم الجنس النكرة بدون احسنها واسلمها ما ذكره ابن حاجب وارتضاه
السبكي وهو ان علم الجنس وضع بتمييز الحقيقة الذهنية عن غيرها بحال العناية مع قطع النظر كما تقدم الا الاحاد والجزئيات ولا شك انه اذا
قطع النظر عنها ولم تلاحظ الا الحقيقة التي لا تعدد فيها انقطع الابهام وحصل التعيين واسم الجنس النكرة موضوع لها باعتبار وضوعها على
الاحاد والجزئيات ولا شك انه اذا لوحظت الاحاد جاء التعدد والابهام وانقطع التعيين وذهب الافراد وتبعهم ابن مالك الانصوص
لبطلانه واما في المعنى فراد في للنكرة واجراء احكام المعرفة عليه من كون الاختيار الواضع والتحكم في حاشيتنا **قوله** ويرتبط
اي كالمعرفة بخريبته وقوله في مقابله في المعنى كما نكرا اي اربت عليه احكاما بتقسيم الحافظة وضوء الا عليه ويتبع من العود اذا
انطبقت للحلية علة اخرى كالتانيث في اسامة ويبعث بالمعرفة وينعت به وانتفاء الحال منه من غير مسوغ نحو اسامة اجراء ثعالة
وهذا اسامة مقبلا **قوله** وفي المعنى كما نكرا اي انه في المعنى كالاسم النكرة انه شائع في امته لا يختص به واحد دون الاخر وهذا ا
في الظاهر منافر لما قدم من انه معين لمسماه ذهنا **وجواب** انه لا يلزم من المشابهة المساواة بمفرد العبارة كون النوعين
التخيير الحرف بالنظر للعهد الذهني وهو في المعنى كالنكرة اشار الى ان بينهما تباينا وفرقا **نعم** يشكل ما قرر ابن المكا
بحثه من انه شائع لانه اذ لذ بينافى التعيين فكيف **وجواب** بان المراد بالمعنى الاستعمال ان معنى العلم ما عني به وضعا واستعمالا
وهو اعم من الموضوع له ومعنى المشابهة في الاستعمال ان علم الجنس يطلق تارة على الحقيقة وتارة على الفرد المشتمل عليها فكان كالنكرة
في مطلق هذين الاستعمالين لا في كيفيته فلا يلزم من ذلك تنكيره لان الاستعمال فلان الاستعمال اذا النكرة تستعمل في الحقيقة من حيث هي بالتعيين ذهني
ولا خارج وفي الفرد الخارج على طريق العموم والبدل وهو عدم التعيين فيهما في الحقيقة من حيث تعيينها ذهنا وفي الفرد الخارج من حيث وجود
الحقيقة المعينة ذهنا فيه وشيوع في امته من حيث صلاحية وجود تلك الحقيقة في افراد متعددة خارجا فلا الاستعمال انما عنده بلا
يستعمل في الفرد الخارجي الا من حيث الحقيقة المعينة ذهنا فيه **او خارجا في التشخيص** اي وان يكن تعيين العلم لمسماه باعتبار الخارج
فهو علم الشخص بحذف المبتدا والظاهر ومعنى كون التعيين خارجيا ان يكون الموضوع له الذي هو معروض التعيين من الجزئيات المحققة
في الخارج كزيد وكاسماء القبائل والبلدان ومنها اشكال حررت جوابه في الحاشية قال الناقة في الشرح ومن اسماء البلغاء عن اسماء
الكتب فان ضبط هو واورد على القول بانها من الاعلام الشخصية تعدد المسمى بها في الواقع باعتبار تعدد نسخ الكتاب **واجاب**
شيخنا العلامة محيي الدين الكافيجي بان التشخيص انه لا يعتبر في تشخص الكتاب خصوصية محيط يكون المسمى به واحدا فان الرسم
مغير ومحسوس هو الكلام المؤلف المخصوص الذي صدر من مؤلفه على الترتيب الذي وضعه وهو شيء واحد في الواقع وان تعددت المحال المكتوب فيها
قال ونظيره بانه وضع الاسم لعين ما تشخص المؤلف ثم وضع لما تشخص منه ووضعا شخصيا لا فاد بينهما الاتحاد تاكيدا كقولك جاء زيد
زيد واما الاسماء الموضوعة للعلوم كالفقه والاصول والنحو والطب فهي اسماء اجناس لا اعلام اجناس فانها تقبل الالف واللام ولهذا
صار بالغلبة في العلم بالغلبة بتغيير بانه اذا كان معربا بالالف وبالاضافة ذكره السبكي هو **قلت** ما ذكره الكافيجي اعترضه العيني
بانه لا يمكن ان شركة علم الشخص التعيين في الخارج ثم تارة يكون ذلك التعيين باعتبار نفس شخص المسمى كزيد وتارة باعتبار محله
كاسم الكتاب بناء على انه لا ينافي التعيين في الخارج بتعيين محله وهو مؤلفه ضرورة انه لا يوجد الا بمحل فلا تعيينا
لا يوجد محله فكيف لا يعتبر في تشخص الكتاب خصوصية المحل وان اراد ان مسمى الكتاب اللفظ المؤلف المخصوص المرتب مع قطع النظر
عن مؤلفه او عن لفظ من زيد او غيره فمعهم اذا او واحد بالنوع كالانسان فيكون العلم الموضوع له اسم جنس لم وهو ما قاله غيره
فان وراد الكافيجي انه لا يشترك تعيين محل الشخص في الوقوم والكتابة لا محل العلم الزمان به بل ليل قوله الذي صدر عن مؤلفه باعتبار خصو
صية محل العلم وبدليل قوله وان تعددت المحال المكتوب فيها فانه تصريح بان الذي لا يحتمل خصوصيته هو محل الكتابة ولا المحل
الذي وضع الجواب عن اعتراضه انما اعترض بتعدد نسخ الكتاب وايضا فلو ان اراد هو معنى ما قبله ونحو لو مع قطع النظر عن مؤلفه فيه
علمت منعه **ثم** فرض في كلام الكافيجي ان المؤلف للكتاب فلا يتشخص باعيانه ومن يتشخص بعضه دون البعض و
تشرفه صحة تسميته له على تلفظه جميعه بل التعبير الخارج من خصوصية مؤلفه غير مفكر وايضا الضارة على خصوص القائم من المؤلف يلزم
عدم الا صلاة على ما قاله العادي وغيره وليس كذلك ويلزم على قياسه ان القران اسم لخصوص اللفظ الوارد من لسان جبريل عليه
الصلاة والسلام واما ما يقرؤه زيد وعمرو مثلا ليس بقران لانه متلبسا جبريل عليه ضرورة ان الاعراض لا تتشخص بمحالها فتتعدد بتعددها
بتعددها ومن نبه على هذا المعنى في التلويح فقال القران الذي عبارة عن هذا المؤلف المخصوص الذي لا يختلف باختلاف المتلفظين
به للقطع بان ما نقرؤه كل واحد منا هو القران ولو كان عبارة عن الشخص القائم بلسان جبريل لكان هذا امثاله لا عينه
وكذا الكلام في كل كتاب او شعر ينسب الى احد بانه اسم لذلك المؤلف المخصوص سواء قراه زيد او عمرو او غيرهما او العلوم من هذا
القبيل ما يخص مثلا عبارة عن النسب المخصوصة سواء علمها زيد او عمرو فالمعنى في جميع ذلك الوحدة في غير الخارج وكذلك كلام
العيني انه اذا لم يتشخص النحو عن مؤلفه وعن يقرؤه يتخصص ومن علت ما فيه من عدم الاكراه وقوله في الجواب الثاني انه وضع لما
تشخص منه ان اراد ان الناسخ وضعه لنسخته اشكل انه لا يطلق على ذلك المنسوخ بوضع المؤلف وليس كذلك فانه لو سمى

وقيل انه هل يطلق هذا الاسم على ما نسخ من نسختك بوضعك وتحرك لفظا نعم وان اراد ان المؤلف وضعه للمنسوخ من نسخته وضعا ثانيا
بمعنى غير محتاج اليه وما دليل عليه والمسمى بما نكتبه من الشاكير واحد من كل وجه وكذلك الاسم والوضع وانما تتعدد اللفظ منها بتعدد الامثلة
وانا ابطلنا ما يطلق عليه اللفظ لا يتغير بكونه متعددا او متحدا في محل فانه لو قيل المؤلف هل يطلق اسم كتابك على ما نسخه فلان وكان فيه
نسخ فانه او مثل ما حققه فلان وكان من حيث انه لفظا نعم بل علمنا ان الموضوع له انما هو كالذي **وقال المحقق الحفيد** اسماء العلوم كاسماء
الكتب اعلام اجناس عند التحقيق وضعت لانواع اعراض تتعدد بتعدد المحل كالشجاع يتحد في زيد وعمرو وقد يجعل اعلاما اشخاصا باعتبار المتعدد
باعتبار المحل بعد وعمرو واحد واحدا وارتقال العباد ونحوه لا بل التمام **قلت** قد تقرر ان علم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية والمعنى
الكلي بقطع النظر عن الافراد وما نحكم به ان اسماء الكتب مثلا ليس موضوعا للحقيقة الذهنية ومعنى كلي وانه لا يتحقق الا في الافراد الموجودة
بل ما هو موضوع لا لمعنى اللفظ الذي يقرر بالعمل من حين يلقى الذي يقرر بالعمل من زيد والذي يقرر بالعمل من عمرو ونحوهما كما باذا ذات لا ريب او اللفظ
الذي اذا كان الناس يعهد اللفظ الذي قرر منك هو بعين الموضوع له لفظ الذي انه مندرج تحت مفهوم كلي ولذلك المفهوم الكلي وضع لفظ الذي ويقرر لك
لا يراجعه الوجدان في الاستعمال وانك لا تجد لفظ الذي مستعملا في المعنى الذهني والمفهوم الكلي في اخبار او انشاء والاحكام التي تلحقه والاخبار
التي تنسب اليه انما هي ثابتة للموجود بالعمل لا المتعقل الذهني كالجهر والسر والترتيل والتطهير والسماع والاستماع ووجوب القراءة ونحوها مثلا
وبالجملة فالمتلو والمحرك والمقروء والمحبوك والمسموع ليس المعنى الذهني ونحوها من الصفات اللازمة له التي بها تتعلق الاحكام فيلزم من كونه علم
انه لا يستعمل الماهية الذهنية بالكلية وانما استعمل الافراد كما نقول ان كان استعماله في تلك الافراد من حيث اشتمالها على المعنى الذهني
ومكاتبتها اياه مع الغاء الخصوصية والتشخص ليكون حقيقة على ما ارتضاه المحلي ونحوه في علم الجنس فالاشكال بحاله لا في الحديث ليس على
المعنى الذهني والحكم ليس واحد ان ذهنيا على ما ارتضاه الاخير من كونه مجازا باعتبار الخصوصية واثباته من حيث الخصوصية والتشخص لزم ان تكون تلك
الاستعمالات كلها مجازات لا حقائق ولا ان تتوقف على القرائن ويجاب بانه علم ان ليس علم جنس لان اهل الاصول لا يعتبرون الافراد انتشكله
المختلفة منع بانه تشخص التشخص لا يوجد واحتاج الى التكلف توجيه المسئلة **قال المحلي** وانما هو الفرد مع تشخصه بالذكر او طالب ليعتني
مع ضبطه كثرته كما لا يعني باسم الكلام **قال قلت** فقال العباد في عبارته تاويل لان معنى هذا ان التشخص الحقيقي لا يتم لاننا لا نتوجه
معرفة حقيقته لا سيما الاشارة ونحوها مكذا القرائن لا يقبل الحد لانه لا تكن معرفة حقيقته لا باستقراء وله الرد الى ونقال هو هذا الكلمات بهذا
الترتيب وثانيهما ان يكون اصطلاحا على تسمية مثل هذه المؤلف الذي يتعدد بتعدد اعمال التشخيص ويعلم انه لا يقبل الحد لا لامتناع معرفة حقيقته
لا بالاشارة اليه **قلت** اذا كان معنى ذهنيا وليس تشخيصا حقيقة وتسميته له تشخيصا ولذلك لا يحده وكيف يشكل مع ذلك تحديده والدعاء
الى الشاء بل نبغي ان يكون موضوعا لخصوص التشخص الحقيقي الخارج بلسانه حين يكون فقوله الكا الجواب عن هذا قال اذا كان متشخصا يلزم ان يكون نامه
بعين زيد وعمر وغيره من افراد منه ان تشخصه منحصر في ذلك الفرد المخصوص وقال العلامة في كلام المحلي تنبيه على ان المعنى بالافراد المعنى الخارجي
التشخص لا يعم كل شخص في تشخص كالشمس وهو ما يظهر من ما هنا وقول العباد فيه انه ينبغي ان يكون المراد بالخارج في قوله المعنى
الخارجي نفس الامر لا ما ارادوه الاعيان ولا ذاك يكون ذلك المعنى التشخص اعتباريا لانه مركب من الماهية والتشخص الذي هو اعتباري كالكلية وحمله
والمركب من الاعتباري يكون الاعتباري ولا يكون خارجيا بمعنى ما يراد من الاعيان **اقول عليه** هو اشارة الى ان اللفظ الذي
هو المعرف المخصوص لا وجود له في الخارج بمعنى الاعيان وقد تقرر ان الموجودات اربع العيني والذهني والعبارة وهو بذلك الكلام تحو منزلة اللفظ الذي
يكون التشخص به الصورة المطابقة للجسم بمعنى انه لو تحققت لكانت ذلك الشيء ثم الوجود في العبارة ثم في الكتابة والراجح ان اللفظ الذي
يقرر من الناس ليس موجودا من الثالث والرابع وقولهم في العبارة معناه ان المدلول عليه بها له وجود فيه كما
في الدلالة واما العبارة نفسها فهي موجودة في الخارج وانما يجد في الحس بمعنى حصول الهواء المتموج الى الصماخ ثم استدل على ذلك بما
يقرر جليه ومنه ابطال الحروف انواع مختلفة بالماهية وقد تختلف انواعها كلها بعوارض مختلفة بالنوع كالياء الساكنة التي يتلفظ بها زيد الآن
وغيرها في ان اخر يتلفظ بها عمرو مختلفا لانه مركب من الماهية والتشخص الا اعتبار مفهوم وبه يتم ما تقرر وفي شرح الرسالة الوضعية للعلامة
العصام في مبحث الوضع العلم اسماء الكتب ليست فاذ فيه اذ الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات المخصوصة لا تتعدد الا بتعدد
التلفظ وذلك التعدد ترفيه مسلسل ما يعتبره ارباب العربية لانهم يجعلونه وضع الفوح والفتاوى ضمنا تشخيصا لانهم عيا بجعل الموضوع له امرا
متعينا لا متعددا فاسم الكتاب موضوع لامر واحد يحكوك بخصوصه لا يكون موضوعا بالوضع العام **قلت** بينا ما هو هذه اللفظ
الذي هو واحد بعينه من التعدد او مبهم او هو كلها دال عليه وعلى غيره وقد عرفت بطلان الجميع فكما تقول ما قال المراد لا ولا
يلزم في التعيين التعدد لان الاعتبار ترفيه مسلسل قلنا انما يكون التعدد كذلك عند اتحاد الموصوف فيكون التعدد لا بد من اد العرض
اما عند تعدده فهو تعدد حسي لا مسلسل لا نهاية له ولا ذهب التشخص الخارجي لانه لا يعقل الا مع الاعتبار خصوص المتكلم وفي بعض شروح الرسالة
الوضعية يكون بيان ذلك الموضع فيه ان الاوضاع الواقعة في اصل اللغة ومثل تلك الاوضاع الواقعة في اسماء الكتب انما هو في مولاه
مستغرقه ما كانت في اللغة العربية يعبا به ولا نظر اليه من اعلام الاجناس وهم **قلت** هذا الكلام لا يعبا به لانه وضع الاسامي
والاعلام غير مختص باهل اللغة وايضا فيلزمنا فيه ما نسبوا للمحل الذي وضعه من ذي بيان بعلاقة ومنه اسماء السور والايات
والتعابد

والنطيرا المنسوبة للشعراء الست وغيرهم مما ذاع من هذا **قال علم** ان الكلام في الا شطار من الا شكال ان اسماء الكتب موضوعة لمجل الالفاظ تتعدد
بالصفات المعتبرة فيه وضعا عاما على قياس ما ارتضاه السيد وغيره من المحققين المتاخرين في العلم وقد تقرر في محله فعلى التعريف وظاهر ان يكون
من المسميات المتعددة فهو مشترك ظاهرا لفظا والوضع لفظا لا له ولكن فيما ما يخص وعينه ومثله ان يتصور الواضع امورا مخصوصة
باعتبار مشترك بينها بعضها او غير ما ذكرنا وخرج غيرها ويضع اللفظ بازاء تلك الخصوصيات دفعة واحدة كما عبر بقلة انما
لكل متكلم واحد وليعتبر في عرفه مع غيره **قال قلت** بينهما فرق وهو ان خصوصية كل متكلم معتبرة في الموضوع له وبذلك كان الموضوع
له معينا واللفظ معرفة بخلاف خصوصية المتلفظ بلفظ الذي مثلا فانها ليست معتبرة في الموضوع له اذ ليس الذي يعود ذلك اللفظ
من حيث صدوره من زيد بخصوصه ومن عمرو بخصوصه بل من حيث انه لفظ من الفاظ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كما اشترنا اليه **قلت**
نعم انه انما يصير كذلك ليتميز عن غيره من الكلام الذي ليس باسم ولا يطلق الذي الا كما ليس الا من اول الحافة الى اخر الناس ولا يختص
لا بتلفظ متلفظ مخصوص بل وغيره من الذوات في عموما صدر من حيث صدوره منه وما يصدر من زيد مثلا من حيث صدوره منه وقد
وقولنا من حيث صدوره منه لا يقصد به لفظ الوضع عاما كما ان لفظ انا موضوع لزيد المتكلم من حيث خصوصه لا يجتمع ذلك به
فيلتزم ان خصوصية المتلفظ معتبرة في نيلة الموضوع له ولا خرجته وسيتبينه ان لفظ القرآن مثلا موضوع للكلمات الحاضرة في العلم الا
كما سبق ولا يتناول ذلك الا مع الاعتبار خصوصية المتلفظ ولا طلاق المسمى ذهنيا لا في الخارج يحيل محله وتعينه موقوف على ذلك
لازم له غاية لان ارادة الواضع لا يتعلق الا بارادة الخاصة حال الوضع بل لا يدركها وذلك غير مانع من اعتبار خصوصيتها كما في وضع انا لكل
متكلم بالابهام واذا كان الموضوع له ما ذكرنا تتوقف صحة الوضع على تلفظ المؤلف به املاء يبينه ان التسمية كثيرا ما تقع من تاليد
الكتاب بل العلماء العلم في علم وما ذكره السيد في بعض ورعاية الفرد المشترك في بناء العلمية اذ ليس هو الموضوع له كما سبق
بل ظاهر المرضوع له وقد تمسك لم يبناه التعيين في غير العلم وما يوجد في مسميات الاعلام من عدم التعدد غير لازم وليس في ظاهر العلم
ما يمنع او من رعاية جميع المتشخصات في وضعه لا ينافي اشتراك المسميات في امر ما كما هو ثابت مع تعدد الاسامي بعد ذلك في الفرق
في اسماء الكتب واما اسماء العلوم فما ذكره في الشرح عن السكوت فيه غير صحيح وما في التحقيق انها اعلام جنسية ووجود الرجه لا يورد على الجنسية
لانها لا يوجد مقارنته للوضع لم رايت بعض المحققين اعترضه بمثل هذا وفي شرح المحلي بان اصول الفقه لقب لذلك العلم المخصوص لما قال وفي
الترائع ها هنا بحث شريف وهو ان هذه الاسماء الموضوعة للعلوم كالفقه والاصول والنحو والطب هل هي مما طرا علما بالغلبة او هي من
المنقولات العرفية لعدم الوضع احتمالان فان قال التاني فقربان العلم بالغلبة يتغير اعلاما اذا كان معرفا باللام كالعقبة او بالاضافة
كابن عمر ونحوه في الوجه لم يفد الا الشاب لا وبكان يجوز تفرا وكما هم منه معاني الخاصة **بل نقل** انما موضوعة لما مع الشكر كما هم ورواية
دوانه لا ربع لم اذا ثبت انها منقولة فهي اسماء اجناس لا اعلام اجناس لوجهين احدهما انها تقبل الالف واللام وان كانت اعلاما
لما قبلتها والثاني انه قد ثبت ذلك في دالة اذ ليست بعلم بل نكرة وهذه مثلة فما علمه العبادي في كلا الوجهين المذكورين ليس العلمية بالنكرة
لا يفيد **وقال السيد** لفظ اصول الفقه اعلام لا اجناس على اصول الفقه كلي بشاء والافراد متعددة اذ القائم منه بزيد غير القائم بعمرو
شخصا وان اتحد معلومهما ولما امتنع الى ان هذا اللفظ يعني بعضا في جملة علما للعلم المخصوص على ما هو عرف اللغة للاسم جنس له هو
قال قلت كما زعمت به القرائن بانه اسماء اجناس يريد بها يجد بذرها وتعريفها الذي يجب عليه العموم فان علم الجنس جزء وان كان
موضوعا للماهية لا انه وضع لها من حيث تشخصها الذهني ومع منهم الكثير من ادها وهو بهذا الاعتبار ليست من المعاني الكلية وانما
ولهذا اشكل الحد على الا من العلامة ابن علي سيبي الحسن اليوسي رحمه الله فيه لانه على تبع الجوامع حين سلم انها اعلام اجناس ويقتضي
عليه عن قوله اصول الفقه ولابد اللقبية وهاهنا بحث لا نمن تعرض لجار عن هو عن المعرفة غير انه لا يقتضي بذلك الكتاب وهذا
العلم وهو انه لما يقرر الكثير ان الجزئيات لا تحد ولا يبرهن عليها ومعلوم ان لا صول وغيره من الفنون جزئيات لانها اعلام على انواع معينة
بكيف استقام تحريرها **قال قيل** في الفنون انواع ومطلق العلم كالانسان والبرهان الجزئي وقد يجد **قلنا** لانسان ونحوه
اسم جنس موضوع لعموم كل هو ما ذكر على ان يتخلص للواحد فيه صدق الكلي على جزئياته ولو كان هذا التعريف على مسالة من
لا صورتها لا انه اصول الفقه وذلك باطل **قال قلت** انا لا يصدق صدق الكلي على جزئياته فيصدق صدق الكل على اجزائه كالبدن
على اعضائه والبر مثلا الجميع **قلت** نعم لو كان اسم جنس لكنه علم والعلم لا يقبل التعريف بيرهن فيه انه كالجنس واخر كالجنس كله كالجنس ولذلك
انما تجاوزوا في العمومات الكلية ولا الاعلام الموضوعة على صور شخصية خارجا او ذهنيا لا يتصور فيه من حيث هو عموم ولا يتناول اذلم
عرفت لتكون مقصودة التعريف غيرها اذا الحد انما حد الكلي والخارج خلاف الذهني والشيء لا يعرف بما يليه **قال قلت** ان الجزئي لا
يحد بل يرسم تذكرة فيه كما اذا قيل جبريل هو ملك ينزل بالوحي وحاتم هو رجل جواد وكرم **قلت** ذلك لو لم يقولوا ان تعريف
العلم يكون حدا حقيقيا اذا اخذت فيه احوال الموضوع على ان تعريف الجزئي لا معنى له مطلقا ولو كان اسما لا يحد بجميع لفظ الجزئي
بل يرسم كما ذكره اصلا وهو بهذا الاعتبار ليس جزئيا ولا كليا بل يطلق على العموم اللفظ كما اذا اللفظ جبريل او يراد ما هو حيث
هو ملك المسمى بهذا اللفظ هو من هذا الجنس وهذا الكلام في الكلي لو عرف كونه شخصا كان ما يذكر في قبيل الا ولا ما لا التعريف وقد علم ان

منوال صالح

اذ اطلقنا اذ اطلقنا لا نسلم هذا الجواز الشامل فليس الثلاثة وضعا له واذ الكان تحريها قيل **قلت** فلتلزم كونه العرض اسما ونتج كونه

جزئيا وستر الشيخ انه لو كان جزئيا لزم اذا بانى بعينه لما صرح علماء العصر انه يتناول المسائل علو الزوال اذا الجزئي لا يقبل التعدد وهذا

يتعدد **قلت** هذا شبهة تخيل ذلك وجوابه ان اسم العلم موضوع لمسائل ونحو اعرضت اولا وعينت بموضع لا اسم باز اني وما تعدد

غير خارج عنها ولا يخرج في التعيين كما يتعدد عن ذات الفعل المسمى من بدن شخص وكلام ونحو وعلم وغير ذلك هو المراد منه وبه يفهم ما في

قول العصب الذي نقله العبادي وان انهم من ان ابطال الماهية التي تتميز اجزاؤها لم يتجدد بدونها بيان ذلك الاجزاء باعتبار البطون ومثل ذلك

جاري الجزئي ومثله التعريف **قلت** فرضهم ان يجعل الله جوابه مخلص من هذا الذي التحويل نحوا ان اجمل التعاريف

التي يذكرون للعلوم الكلية وهو الماهية قبل تشخصها ووضع العلم لها وذلك ان ما يراد وضع العلم له ان كان موجودا خارجيا وهو

وان كان معدوما ذهنيا وحقيقة لها اجزاء ذاتيات لم تتميز عارض اللفظ له فلا يدرى تعريفه وشيء اولا ليتاتى تشخصه وتميزه عن سائر

الشيئات الذهنية المصحح لوضع العلم له وقد يوضع له بما يذكرونه من التعاريف شرح لما يراد جعله موضوع العلم ومسماه لا الموضوع بعد

الوضع والتسمية فليس ذلك من تعريفها الجزئي **قلت** ارباب التاليف الذين يذكرون تعاريف العلوم انما ذكروها بعد استقرار

وضع الاعلام لها وح فليس لا وكما ذكرت **قلت** اما هم يقرضون ذلك اولا العلم بذاتيات الماهيات ثم العلم بان تلك الاعلام وضعت

لتلك الماهيات من حيث تميزها عن غيرها ولا يكون غير ذلك وتلك التي يذكرونها يريدون بها تعريف تلك الماهيات للجاهل بها لتتميز عنده

لا العلماء عليها وبعضهم كونها موضوعة لها وتعريفهم لذكر تلك الاسماء اعني الاطلاع على التعاريف بمنزلة احضار زيادة للجاهل

جزء تعدد لتتميز على المعنى بوجوهه وما يبين ذلك ان المتعلم المبتدي لا يفهم لها معنى قبل الوقوف على التعريف وشرحه له

وامثاله التي فيه ونظيم هذا امر الاسماء لها ذا باب علم الكلم والحديث فانما وضع كلمة الاشارة اولا غير مشير بها الى شيء

عن معهود حاجة الى الذي المشار اليه بالوقوف عليه او لا قبل الوقوف على المشار اليه لا يفهم منها شيئا ولا يعرف منها وانما يدرك

في ثلاث احواله بعد الوقوف على المشار اليه فافهم والله الموفق **اما بمرتجلا او منقولا او مما اسندا**

يعني ان احوال العلم ينقسم الى الجنسي والشخصي على مقولة تعلق اما شاكرا اوا ما كبيرا الامر خصوص النفس التي اخذ وهو الشخصي نحويا

لغة ايضا الجنسي قد البرد فيه كما سامة والمركب الزجري كسام ابرص لكبار الوزغ قال الدميري هو بتشديد الياء قال اهل اللغة وهو

معرفة الا انه علم جنس وهو اسماء جعلوا امرا وعجز فيه وجعلوا احدهما اسما تنبيها على الشيخ كخمسة عشر او الثلاثة ان تعرب الاول

الثالث ويكون الثالث مفتوحا لكونه لا ينصرف ولا يثنى ولا يجمع بالسين المهملة والشاة بينهما العدو والحادوا الى المهملين

للعر شان وهو ذكر العمارين بحكاية صوته قال ابن سيدة ولذلك لم يجمع ولو اعرب للوصف فيقال ربسان حراب كان مضافا وساب

حران كان مركبا مثنى فيه لا انه ذكره منزلة الى الشهر لانه ليس علما كما رايت والمركب لاحظ فيه كثير كلام عربية وبيات او بروا

الحارث والاسناد مضمر كما ذكره او هالط المسائل رجل ان العلم ينقسم الى قسمين مفرد وهو ما عرى عن الاضافة ومزج واسنا

الجملة ومركب وهو ما يوجد له ثم المركب تحته ثلاثة اقسام المركب الاسنادي وهو المنقول عن الجملة وبيانه في كلامه حكمه والمركب

المزجي وهو كل كلمتين جعلت احداهما بالاخرى حتى صارت جميعا كلمة كقيبويه بنى على الكسر ولا يعرب اعرابا ما لا ينصرف

كبعلبك وآخره بالاول يلحق في التضعيف لا ان يكون منه كمعد يكرب فمسكن المركب لاحظ في حكمه ان يكون لا يعرب ما لا ينصرف

العامل الاخر منه لا الاول تحوير ولا الثالث بالاضافة اذا اعربت بعد ان صنيع المقام امور **او ثما** ان عقد المزجي ونبه على المفرد

بلا وينبغي ان الكلام منها فسمه ومن حيث هو كذلك لان من حيث انه من مزجا اواضافيا او اسناديا وليس كذلك انما هو قسمة لمن حيث تعلقه

التركيب اما من حيث خصوص الا من حيث وما بينهما بكلمة الثلاثة قسم للاخير منقسم المفرد شيء واحد هو المركب وتحت المركب ثلاثة

اقسام متقابلة بحالها تقسيمان المنقسم في كلامه مختلف والاقسام كذلك والتي جعلها تقسيما واحدا لازم ما لزمه ونحو ما بينا

في الشرح مثلا او ينقسم على الشخصي الاربعة اقسام مفرد ومزج وذو اضافة وذو اسناد وجيب ح من مراده والتزمه اسهل عندنا

تكلف الجزاء عن المتن لا كما ان تقدم ما يدخل تحت مقسم منه المركب كلامها اخص منه وقد بينت له انه قسيم للمفرد وكل

ما ثبت للاعم يثبت للاخص منه قسمة للمفرد من حيث وصف التركيب الذي تضمنه وعلى ذلك فالتعبير بالمزج والمضاف والمسند له

هي بعد ذلك متقابلة باعتبار جهة الخصوص الزائدة على مطلق وصف التركيب وتكون حا اولا والى عاطفة لدخولها على المعرد بلابد

ما تضمنه من التركيب واو الثانية ايضا عاطفة لدخولها على المفرد بذلك الاعتبار وعلى مدخول الاولى باعتبار جهة الخصوص لانه

به قسيم مدخول الاولى لا قسيم المفرد مع الشيء والصناعة عاطفة لشيء على شيء واحد في المعنى والتقرير عاطفة لشيء على

شيء وكذا او الثالثة ولو تتبعناه في شرح كلامه لا عترضناه ايضا بلزوم عدم اقتصار التقسيم بعلم الشخصي مع قوله الجنس

وينقسم علم الشخصي ما فيه **تنبيه** انه لم يرتب الاقسام الثلاثة على حسب ما تضمنه وهو ان يقدم الاسنادي ثم المزجي كما فعل في

مسالكه ووجه ذلك على ما ظهر لي ان المركب الاسنادي اقرب الى المفرد الذي هو الاصل من جهة انه لا يجب اما يكفي جزاه دائما بل قد يكون

ثانيهما مستترا كقوله **ايتيت اخواله بني يزيد** وكثيرا ما يكون احدهما ضميرا متصلا متنزلا منزلة الجزء مما قبله فينزل العلمية ومعلوم ان في

ص

٢٠

رح وهو العمل وتبا اكرم لك بالعلمية واذا صرح بجزيه مسلوكا لا نالظاهر لم يجب ان يكون لكل منهما اعراب مستقل على يليه المزجي للجر وجه به داليا

وملزم على الاضافة بانه ليس لكل كلمة اعراب يخصها والاضافة كلمتان متغايرتان تارا بمكان منهما مستقل بالاعراب شائك انه جانبه الشيء على علم المزج

والاضافة التي اعتبر به اربابك في المزج واشارله بالامثلة في الاضافة رابعها ان العلم ليس هو المسند وحده كما توهم عبارته لا

بنا المسند من حيث وصفه بالاسناد يستلزم المسند اليه لا انه ليس الكلام في ذلك بل في كون المسند اليه لا جزء العلم والاخرى في

سنه **وجاب** عن هذا بان حكم عليه بالتركيب الذي هو التعبير بالمركب كما سبق من كلامه لا في حكم ليس المراد

اسم او الكنية ما للاب او ام صدر او للمدح والذم لقب

اسم وما عطف عليه اخبار لمبتدا مقدر يعود على العلم اي ينقسم باعتبار دلالة او ثلاثة اقسام اسم وهو الغالب ولا حظ لذلك فيه وهو

ما لم يصدر باب او ام ولم يشعر بمدح ولا ذم والتحقيق انه ما وضعه الابوان او احدهما او ما يقوم مقامهما للمولود يوم سابعه لما سوف

وكنية وهو كذلك الا انه صدر بابن او ام كله بذلك لكن من حيث هو كذلك فلا بد ان يكون وضع للمولود يوم سابعه ولقبا وهو ما اشعر

برفع مسماه ووضعه كذي العابدين او بضعته وذمه كانف الناقة ومن حيث هو كذلك فلا بد ان يكون مصدرا بالاب او الام او موضوعا يوم

السابع كما للاول فيما وضع يوم السابع او بعده بالاب او الام وكالاول في اللقب بما اشعر به ولذلك جعل كل قسم من الثلاثة العموم الوجهي

فيه مختلفة بالاعتبار فلذلك صرح بتقييد الحيثية المرادة فيها كان كذلك تجتمع ان البركات واب الحراد او وضع يوم السابع والاسم والكنية

في ابي زيد اذا سمي به وهو والقلب في طاهر والكنية واللقب في ابي الخير موضوع في السابع ولا تنفرد ذهبي به يعلم ان او في المنزلة الحلو

بنقل وبالاعراب المتقدم تعلم انه اقسام للعلم لا للشخص منه ومن حرج الشيخ بجر في حاشيته التوضيح بيانه في الجنس فلا بدلنا لكي

من ضيع المؤلف والذي قوله الكنية زايدة اذ لا معنى لها في مقام ذكر الاقسام وبالكاف متعلقة بصدر وصدر صلة لا مقدرة وهو خبر لمبتدا

مقدر يعود على الكنية وقوله للمدح صلة ايضا لا مقدرة خبر يعود على اللقب فاباد بذلك ما يات او ما لك في تعريفه

وغالبا لا يسبق الاسم وما ابدا اهتما بلا الف

في يسبق ضمير مستتر يعود على ارجح مذكور وهو اللقب والعنوان اللقب والاسم اذا اجتمعا فالغالب في ترتيبهما ان يقدم الاسم ووجه ذلك

بتوجيهات ردت والذي يظهر ان علته وكثيرا ورابعين كون اللقب متاخرا وضعا وكونه مشعر ابمعنى النعت فلا يلزم في تاخير اللقب عن الكنية

لعدم تحقق تاخره عنها وضعا اذ هما معا متاخران عن الاسم ولا يلزم تاخير الكنية عن الاسم لعدم اشعارها بمعنى النعت والكنية التي فيها اشعار

برفع مثلا كان الخير ان اريد منها ما يراد من الكنية فحكمها وهو التعظيم فلا ترتيب وان اريد منها ما يراد من اللقب فحكمه وهو المدح بمعنى النعت

لا على ما التنا خير وان اريد اما بالتاخير ايضا لا رفعا معنى اللقب يوجب التاخير وقصد معنى الكنية يمنع جواز الاولين وهذا ما وافا

لا محذور في ذكره بخلاف الواجب والذي نبه المسئلة في حاشيتنا ومفهوم قوله الاسم ان الكنية لا ترتيب بينهما وبين غيرها وهو كذلك وهي نكتة

على الخلاصة في قوله واخرن ذا ان سواه صحبا سواء يعود بالاسم والكنية على ما في بعض الشيخ وزاد عليه ما لشيء على ان هذا الحكم غالب

لا واجب التشديد وغير الغالب قوله **ابلغ هذيلا وابلغ من يبلغها عني حديثا وبعض القول تكذيب**

بان ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا ببطن شريان يعوي حوله الذيب

ومن اجتماعه في قوله **انا ابن مزيقيا عمرو وجدي ابوه منذر ماء السماء**

وضمير ابدا للاسم واللقب المتقدم ذكرهما وما واقعة على التركيب هذه عبارتها المجرور بلا فلا مع اختلاف المتعلق كقوله

ام هو على وجه الله علقم اي في الاول متعلق بالصف والمقررة بابدا او العنوان اللقب وهو الاسم غالبا على ما قبله اي الاخص به

التركيب الذي اجتمع فيه الاسم واللقب مفردين عن الاضافة كسعيد كرز وما ذكره من تحتم الاضافة هو مذهب جمهور البصريين وجوز الكوفيون

الاتباع على البدلية وعطف البيان والقطع للرفع والنصب وجوز بقوله بلا الف الا اذا كان الاسم مصدرا بالالف فانه لا تجوز اضافته نحو الحارث كرز

وفيه شكيك على الخلاصة واجيب بانه نزع في باب الاضافة منها انه لا يجوز اقتران المضاف بال الا في صور مخصوصة ليست هذه منها

ومفهوم ابدا انهما اذا ركبا كعبد الله زين العابدين او احدهما كعبد الله كرز او زيد زين العابدين لا تتحتم الاضافة هذا اما في حكمه

والمعنى انه لا يجوز بل يتعين الاتباع على البدلية او البيان او القطع وكلام ابن مالك لا يخرج بالعموم والله تعالى اعلم

ومنه منقول ذو ارتجال كسعاد وادد وبلا استعمال وما بلا او باضافة غلب

واسكنه ان ومن ينقسم العلم ايضا الى منقول وهو ما تقدم له استعمال قبل العلمية في غيرها كما يرمانه في الاعلام مصدرا دون تقليدا لشدة في

تعبيره على قول من جعلها بوحيان اخوهما انه ما جهل اصله بل يدرها استعمله النكرات ام لم او اليه اشار الشيخ بقوله بجمهور الصواب

ان يعبر على هذا بجمهور الوضع لا بجمهور الاصل بمنع ثبوته الا انه غير معلوم على التعيين وشان بما انه ما لم يتقدم له استعمال قبل العلمية

في غيرها واليه اشار بقوله وبلا استعمال فان في الصحاح وارتجال الخطبة والشعر ابتداؤهما من غير تهيئة بمعنى كون العلم مرتجلا انه ابتدئ

بالتسمية به من غير ان يكون مسبوقا باستعماله في غير علم وقال الرضي هو من قولهم ارتجل الخطبة اذا اخترعها من غير روية او ارتجل الماء اذا جعله في

رجله كانه تركه انه ينبغي ان يعمل هو ومن على رجله بل بشيء فيه ولم يتعرض را فيه بل جعله على حاله تلك فايد هو ذكر ذلك هذا التعلم

وحذف الساكن في وجب حال نداء أو إضافة وقل

[illegible]

كأن نعائم في جبل والنقل

[illegible]

[illegible]

على الخلاصة

وما به سُمّي من ذي عمل أو مستغن أو متبع أو من جمل

رُخّم ... وغيره حُكي وانتقص وانتقض

[illegible]

[illegible]

وإن يعط سكن ما الهمز أولى البعض فيه ضعيف

[illegible]

اسم إشارة

بذا لمفرد مذكر أشر

[illegible]

بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصر

[illegible]

وذان تان للمثنى المرتفع

وفي سواه ذين تين اذكر تطع

[illegible]

وبأولى أشر لجمع مطلقا والمد أولى

[illegible]

إلى الأبواب

[illegible]

لدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام أو معه

[illegible]

واللام إن قدمت ها ممتنعه

[illegible]

وبهنا أو ههنا أشر إلى داني المكان

[illegible]

الموصول

[illegible]

اللام ثم وضم عليه

[illegible]

عهدية معهود ذو حضر في الحس او في العلم او في الذكر

وغيرها جنسية ان خلعا كل مجازا او حقيقة وهي وغيرها عرفت الماهية

وغير العهدية جنسية وهي على ثلاثة اقسام التي تخلفها كل

الجمع موضوع للاحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرير الواحد بالعطف واسم الجمع موضوع لمجموع الاحاد دالا دلالة المفرد على جملة اجزاء مسماه واذا [illegible]

[illegible]

[illegible] الموصولات المشتركة ستة **ومن وما وال تساوي ما ذكر** [illegible]

[illegible]

[illegible] **من لعالم وشبهه وما** [illegible]

[illegible]

الثانية [illegible] **الثالثة** [illegible]

[illegible]

وسوى العالم ما

وشرع عالم ومصحوبه وما [illegible]

[illegible]

[illegible] **وان تلخ ذا** [illegible]

[illegible]

[illegible] **وعليه بيت الكتاب**

[illegible]

[illegible]

وقوله

[illegible] **قوله** [illegible] **واي** [illegible]

وهو مع من ما [illegible]

[illegible]

او بجملة معهودة المعنى خبرية وشبهها من ظرف او حرف جر
مع عائد مطابق الموصول او خبر المعمول شرط بالجمل

هذا بيان لانواع الصلة وشروطها والمعنى انه يشترط في الجملة وشبهها والشبه ثلاثة اشياء الظرف والجار والمجرور والصفة الصريحة بالنسبة لال
فاما الجملة فيشترط فيها ان تكون خبرية اي محتملة للصدق والكذب [illegible] وان يكون معناها معهودا اي يتقدم علم المخاطب به في اعتقاد المتكلم قبل
ذكر الموصول وانما اشترط في الصلة [illegible] ان تكون جملة او شبهها لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرف بكونه
محكوما عليه بحكم معلوم الحصول والحكم على الشيء لا يستفاد الا من الجمل او شبهها واشترط في الجملة ان تكون معهودة ليتعرف بها الموصول واشترط
ان تكون خبرية [illegible] علم المخاطب [illegible] على التعلق به [illegible] العهدية [illegible] ذلك لانه لا وجود لمعناها
قبل التعلق به [illegible] والظرف والجار والمجرور يشترط فيهما ان يكونا تامين [illegible] متعلقين بمحذوف [illegible]
او بكون لا ان المتعلق [illegible] ان يكون خاصا [illegible] وحينئذ كان هو الصلة [illegible] ويشترك في الكون ان يكون مكانيا او زمانيا
لا يقع الوصل به اذ المقصود من الصلة تعريف الموصول ونسبة الزمان الى سائر الازمنة على حد سواء بل لو قلت الذي اليوم الخميس [illegible]
معرفة الموصول اذ لا يكون [illegible] [illegible] يوم الخميس [illegible] [illegible]
ذلك نعم اذا كان الموصول واقعا على المعنى جاز نحو [illegible] الذي اليوم الخميس [illegible] [illegible]
اليوم [illegible] **قوله** مع عائد [illegible] متعلقات قوله [illegible] [illegible] بعموم الجملة والظرف وعائد لانه
لا تحصل به ربطة الرابط محتاجة له [illegible] قوله ولا [illegible] والعائد اذا الصلة [illegible] مطابق الموصول في افراد
وتذكير وفروعهما [illegible] اشتراك المطابقة [illegible] المشترك [illegible] رعاية اللفظ ورعاية المعنى [illegible]
ومنهم من [illegible] المطابقة [illegible] [illegible]
قوله وخالف الوصف [illegible] شبه الجملة [illegible] ولهذا اعترض قول الخلاصة وصفة صريحة [illegible]
يوهم انه قسم ثالث ليس من شبه الجملة [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] المفرد [illegible] [illegible] [illegible]
والضرب [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] صورة [illegible]
ولو بمعنى [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] بالوصف ما هو مؤول
به [illegible] [illegible] [illegible] موصولة [illegible]
والتحقيق [illegible] [illegible] [illegible] المشبهة ليست كذلك [illegible]
[illegible] **قوله** او خبر المعمول [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] المرضي [illegible]
الضرورة [illegible] **قال الشيخ ابو اسحاق** الشاطبي رحمه الله وهذا مذهب [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]

وما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل
[illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
تنبيه قال الدماميني [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
الذي [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] مثل قوله
ما انت بالحكم الترضى حكومته [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] **قلت** المبرد [illegible] [illegible]
ذلك [illegible] [illegible] [illegible]
قوله

قوله [illegible] شروط الصلة [illegible] [illegible] كقوله
من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد
وكذا [illegible] قوله تمى ابن [illegible] مجرم بعيشة ذات دعد
ولا تحذف عائدها [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] **واحذفه من سائرها ان يخل مجرا بها** [illegible] [illegible]
محذوف [illegible] [illegible] [illegible]
ومثاله [illegible] [illegible] [illegible]
او كان منتصبا بفعل او وصف [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]

ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر

[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
او جر بوصف عملا [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] **او جر الموصول او ما وصفا بحرف جر** [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] **او مبتدا اما عكسا**
خال عن النفي وكان مفردا خبره وطال او طال عنه عدا

اذا كان العائد مبتدأ جاز حذفه بشروط [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
وكان [illegible] **قوله** [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]

فصل موصولنا الحرفي ما أن وأن **صلته بفعل** [illegible]

ان اخلف الموصول الحرفي ما [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
وذا الاول والوصل بفعل [illegible] الموصولات الحرفية [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible]

كما هو على موضع المانع بالجزم بنزول الشرطية ... [illegible] ... التركيب ... [illegible]

بالمراد وبادوات الشرط ... [illegible] ... **واستشكل شيخنا**

[illegible]

شيخنا العلامة المحقق ابو عبد الله سيدي محمد ... [illegible]

[illegible]

قال ابن هشام [illegible]

[illegible]

لا مبنيا وذلك انه اذا حكي العلم ... على الحالة التي ذكر عليها ... [illegible]

زيدا ومررت بزيد ... لغة الحجازيين واما بنو تميم ... [illegible]

أحدها انه حكاية ... [illegible]

والثاني ... [illegible] **والثالث** ... [illegible]

والرابع ... [illegible]

تنبيه **قال الشيخ** ... [illegible]

قلت ... [illegible]

[illegible]

والعلم المتبع لا يحكى سوى ... [illegible]

[illegible]

الكتاب ذو الثمانية وهي المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

المبتدأ والخبر

[illegible]

وحكم ما لا ونحتا كالخبر

وقبله لا ذات لا كرا ونه

وكثيرا ما اوجب التماما باستغنى

وامنع زمانا خبرا عن الجثة

٤٠

أما إذا عرف

وههنا إشكال

قلت

قلت

قلت

قلت

فالأول

الثاني

الثالث

الرابع

الخامس

السادس

السابع

الثامن

التاسع

قال الدماميني

قلت

قال ابن الحاجب

قال الرضي [illegible] وانا الراد [illegible]

[illegible]

وجه التشريع [illegible]

[illegible] الثالث عشر [illegible]

[illegible] وذا رأيت [illegible]

[illegible]

رابع عشر [illegible] الخامس عشر [illegible]

[illegible] السادس عشر [illegible]

[illegible] السابع عشر [illegible] الثامن عشر [illegible]

[illegible] قال الرضي [illegible] التاسع عشر [illegible]

[illegible]

العشرون [illegible]

[illegible] قال الرضي [illegible]

[illegible]

الثاني [illegible]

[illegible]

الثالث [illegible] الرابع [illegible]

قال الرضي [illegible]

[illegible]

[illegible] زيد العجز [illegible]

[illegible] واما رابع [illegible]

[illegible] او بالتفريع [illegible]

[illegible]

[illegible]

و بعد لولا التزموا حذف الخبر ۩ ومن يمينه بما يدري أي ۩
وواو مع ومسم فرانسيج ۩ والحرف ... ۩

[illegible]

اسم محكي او خبر محذوف والجملة محكية بقول محذوف [illegible]

[illegible] وما ذكره في صلو مامضى بيد على الخلاصة ثم ان

مبتدا ان عاقبت اسم عسى ◊ او زعما هو وتلبيه الخبر

عن تلوه وهكذا ما تخبر ◊ لا او لا اقدا القيد

او او ... في لا خبر

قال في التسهيل [illegible]

[illegible]

والذي ومع ان يخبر ◊ ببعض مبتدا او ... بلا قيد

وهو الذي ... ◊ وغير ذي ... وسكنه

عائدها ضمير غائب خلفه ◊ لاسم في اعرابه

تنبيه [illegible]

[illegible]

والشرط ترد ... ◊ ... لا خبر والعدد عن

او لا بعد ... ◊ ان عاد ... على ...

[illegible]

لا ستفهام والشرط لا يجري في هذا الباب [illegible]

[illegible]

هذه المسئلة وبيد على الخلاصة ثم بالذي بعض في ... ◊ بحاغ منه وطها ... بشد

[illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

ان شاء الله تعالى ... هذا الشكل ... على الخلاصة

نحو زيد جاء خير لمبتدا ◊ تنفي الشرط كالذي وردا

... محكوم ماوطها مستقبلا

[illegible]

وما يكون او يجعل قبلا ◊ شرطية بربط او بوصد او

بقصد المنع مجاز الدولم ◊ بقصد الموصول او ... بدا

معربة ... ◊ ما ... على ... الموصولات قال في التسهيل وهو ان

[illegible]

[illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

قوله [illegible] جوابه [illegible]

كان وأخواتها ارفع بكان المبتدا اسما وانصب خبره

[illegible]

وكان بات ظل أضحى وأمسى صار ليس أصبحا

أفعال هذا الباب التي عليها ثلاثة عشر [illegible] قوله [illegible]

فتئ وانفك وزال برحا

أن تبعا أو شبهه نفيا لا رتفعا

القسم الثالث [illegible]

[illegible]

ودام بتلوما [illegible]

[illegible]

وذا إذ تنعت بقية التوهات ارتفع وغير ليس الوصف ما امتنع

[illegible]

قلت [illegible]

[illegible]

قال الدماميني [illegible] قال ابن هشام [illegible]

[illegible]

قال ابن هشام [illegible] قال الدماميني [illegible]

[illegible]

[illegible] قلت [illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible] وكان زائدة [illegible]

[illegible] ومنها [illegible]

[illegible] قال ابو حيان [illegible]

[illegible] قال الدماميني [illegible]

[illegible]

او لا القسم [illegible] مع طرما بالنا في عنه اخبرا [illegible]

[illegible] ووسطوا اخبارها [illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible]

[illegible] قال ابن هشام [illegible] قلت [illegible]

والقول ان يقول ونعوا الناصح من الباء زائدة معمول كان اسم منه كمله الترضيح والتسهيل سواء كان من باب كان او من باب ظن كقوله

دعاني اخي والخيل بيني وبينه ... فلما دعاني لم يجدني بقعدد

قوله لا عكسا على ليس باستثناء ... وزاد الباء في خبر لا كقوله ... وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة ... بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وما على تقديره ... بعد علما ذكر زيادة الباء والجملة حال ... [illegible]

[illegible] ... قال في الشرح

[illegible]

وبعد ما النفي والوصل لا ... زاد ان وقبل لا تكار جلا

[illegible]

وهذا معنى قوله وان لذو النصب وثالثها ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم اهملت كقوله ... وما كرام ولا بنين اذا ... وهذا معنى قوله

ومعمول ... معمول عكسا على ذو النصب ... [illegible]

كقوله ... ورابعها ان لا تزاد بعدها ان فان زيدت بطل عملها كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب ... [illegible]

[illegible] ... وخامسها ان لا ... [illegible]

[illegible]

والجواب

افعال الشروع لا تلزم الا الحال وهو ينافي الاستقبال [illegible] اى افعال الباب باعتبار معناها ثلاثة ما وضع للدلالة على قرب الخبر وهو
كاد وكرب واوشك وهلهل وما وضع للدلالة على رجائه وهو ثلاثة عسى وحرى واخلولق وما وضع للدلالة على الشروع فيه وهو ما اشار اليه
بقوله **كانشأ السائق** [illegible] **طفق كذا جعلت واخذت وعلق** [illegible]

[illegible]

واستعملوا مضارعا لاوشكا [illegible] **وكاد لا غير** [illegible]

[illegible]

بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد [illegible] **غنى بان يفعل عن ثان فقد**

[illegible]

وجردن عسى او ارفع مضمرا [illegible] **بها اذا اسم قبلها قد ذكرا**

هذا تفريع على [illegible]

[illegible]

سوى

سوى ذلك [illegible]

[illegible]

والفتح والكسر اجز في السين من [illegible]

إن وأخواتها

لان ان ليت لكن لعل **كان عكس ما لكان من عمل**

[illegible]

ورد بان المشهور ان الجملة الطلبية لا تقع خبرا و لذلك اولوا ان الذي ... انه عسى طلبا و في الكشاف لا تكون مجيبة من الشعلة لا انه
مذموم فالصحيح التأخير الجمل ان الطلبية معنى الخبرية فلا تجوز نحو اللهم اني اسألك رضاك ومعنوك الحديث اللهم اني اعوذ بك من المغرم والمأثم وكرة في
الحديث معروفة ولا تجوز ان يعتك ولا انك كالك ... ان الطلبي يقبل التأكيد ... كما تؤكد النسبة الخبرية
... الذي وقع متعلقه مصدر بقبيل التأكيد **وقال الرضي** اما الجملة الطلبية فلا ... خبر الاول كما في خبر المبتدا
وان كان فيلها ... **قلت** هذا ما اشكل على ما ... تحقيقه في باب المبتدا ان الجملة الطلبية لا تقع خبرا للمبتدا وان ما ظاهره ذلك ... ولا ...
في نحو اللهم اني اسألك الخيرة ... مبني على راي الذي جوز في باب المبتدا ... جملة طلبية واما على التحقيق المتقدم
فاما على التحقيق المتقدم ... ان تكون ... المبتدا والخبر ... المستفيضة وفي ذلك اشكال اخر وهو ان النسبة
في نحو اللهم اني اسألك رضاك ... حتى يتصور انكارها والشك
فيها ... الكلام خبرا ... تعالى ... عن احتياج
للتأكيد ... ان الطلب ... اراد به معنى التحقيق والتثبيت ... ويبين ذلك معنى ان وان
اراد به دفع الشك عن النسبة ... خارجية وان اراد ... متعلق الطلب وهو الذي تدل عليه عبارته
فان ليست للتأكيد بل التأكيد للنسبة التي بين اسمها وخبرها **والجواب** والله تعالى اعلم ان الدعاء ... لاظهار الرغبة
والتذلل ... الله تعالى ... الذي يحتاج اليك ... لانه اذا كان ... الاظهار ... كذلك
منصود بالذات ... هذا ... الجملة الخبرية ... ذلك على انه ايضا
... على الطلب ... مثل الدعاء ... لا انه ...
الاظهار الفاقة وحصول الكمال في الدعاء ... الذي ... الظهار الفاقة وهو المراد
... انه ... الاظهار ... هذا المعنى ... خبرا باعتباره ونحو هذا
... الطالب ... وهذا الاجل في الدعاء
... المعرفة ... ذلك
... التوجه وهو ... الدعاء كناية ... الكناية ... اللازم والملزوم ولا ...
ان ... الطالب ...
... ان لا ... التكرار ... المخاطب ... منه ... كما في الاخراج
... **قال الشيخ عبد القاهر** ... ان ... الذي كان ... انه
يكون ... **فرع** ... الجواب
... الاستخراج ... اربعة المعمول الفاعل
والمجرور والظرف ... وجمهور ... التقديم ...
... ما يظهرونه ... الكتب ... الاختيار ...
... الظاهر ... الخبر ...
... الاسناد ... التقديم ...
او الشك ...
... والله تعالى اعلم ... الخبر ...
... الخبر **ونحو ... الخبر** ...
... الخبر ...
... المبتدا والخبر ...
... الخبر ...
... ذلك ...
...
... **ووجه الحصول ... ما ...** ...
...
... فيه ... وهو ... **ما** ... **ما** ...
السامع

السامع وقيل يجب في البيت متعلق باعني والجملة اعتراضية كما في قوله
ما كان ... **ما** ... **ما**
وسيعرض فوله ما لاكم فانه لا يجوز ان ... زيدا الكل وهو كذلك باتفاق ... التوكيد المامور به على سبيل الجواز
... ذلك كقوله في الخبر ... على الخلاصة **ويجوزوا عن الدليل الحذف ما ... للاسم كذا الخبر**
الحذف معجم ... الحذف ... الكلام ... ضمير الشان او غيره ...
... **ما** ... **ما** ... **ما**
وانه ... ضمير الشان ...
ما فلو كنت ضبيا عرفت ... **ما** ولكن زنجي عظيم المشافر **ما**
... ضمير الشان ...
ضمير الشان ... **وقال ...** في شرح ... الكلام ... ضمير الشان
... الحذف ... الخبر ...
...
الشاعر **ما** ... **ما** ... **ما**
ان ...
ما ان محلا وان مرتحلا **ما** وان في السفر اذ مضوا مهلا **ما**
وكانه ... الخلاصة **تنبيه** ها هنا مسألة ...
... الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ...
...
... **ما** ... **ما** ... **ما**
وان كانت النكرة موصوفة ... **ما** ... **ما** ... بالاحسان **ما**
ومنه حذف الخبر ...
والمترتبة عنه ...
...
وجه المسألة الاولى ان الكلام ... ضمير الشان ...
... الجملة ... بالتركيب ...
...
... الشان ... الجملة ...
الرافع او غيره **ووجه** المسألة الثانية ان الكلام ... ازالة ... الشك في نسبته او الانكار
... للمخاطب ... او الانكار ...
... المحكوم عليه ...
كما ... التسهيل ... رضي الله عنه
... **ما** ... **ما** ... **ما**
والثاني كقوله ... **ما** ... **ما**
...
وانت اذا تأملت ...
... **ووجه** المسألة الثالثة ان المحكوم به ... للمخاطب ...
...
...
... والله تعالى اعلم
ما ... **ما** ... **ما** ...
...
... وقال الشاعر ...

والحال نحو ولقد ان جاء زيد وانا ابا وضرلال اختيار كما زيد ذا انفذ بالله مستكفي ابالحج و الجله وهذا البطر (روايه) على القام

اوحالا ‹ في الابتدا اكسرا او في الصله ‹ او حكيت بالقول انه ‹

او صله او قبل لام علقا ‹ وضمن امرا ثم بعد يقتفى ‹

لمرء ان الكلام حالات وجوب الكسر ووجوب الفتح وجواز الامرين ولكل مواضع تخص بمواضع الكسر على ما ذكره الناظم سبعة **اولها** ان تقع في ابتداء الكلام حقيقة نحو انا انزلناه في ليلة القدر او حكما نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم لا المفتوحة مع معمول بها مبتدأ ليس بكلام في **ثانيها** ان تقع جواب القسم اذا لم يذكر بعد القسم ولا لام الجواب نحو والله ان زيدا قائم او ذكرها نحو حلفت بالله ان زيدا لقائم او ذكر اللام دون الفعل نحو يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين واما الحكم فيجوز فيه الوجهان وفي بينة هذا التفصيل كلام لا في بصريين فيه ما هنا والموجب للكسر هنا لان جواب القسم لا يكون الا جملة اذ هو الكلام والقسم تركيد له **ثالثها** ان تكون محكية بالقول نحو قال الله اني معكم لا ان القول لا تحكي به الا الجمل او المفردات التي في معناها كشعر او خطبة والمصدر المسبوك من المفتوحة ليس كذلك ومفهومه انه اذا وقعت بعد القول ولم تحك فانها لم تكن نحو اخصك بالقول انك فاضل اي لانك **رابعها** ان تقع صدر جملة حالية سواء اقترنت بالواو ام لا نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون ونحو وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام ومن العرب المتوالي جمع مجلس ما للكتاب الا ضيار ونحو العرب ما للاستماع ان تكون في الوقع دون المؤول **خامسها** ان تقع في صدر صلة الموصول نحو وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة لا تكون الا جملة ولا تكون مع ما بعدها في تاويل الفرد لان الواقعة في حكم الصلة نحو جاء الذي انه فاضل وبذا يعلم حصر دخالها صلة بعد ما قال الدماميني في الحولية الكبرى ان الموصوف بها مثل الموصول في وجوب الكسر والحمل انقى وكذا احمل اكثرهم لا في كتاب الشواهد ما نحو مخصص فيرسم به القسم في ما ان معا انجم ما ان البيح برحمتي ومات ابا على لما احتاج الى ذلك بمثال اية تنقطع الكلام وليس من الصلة ان تنقطع عن الموصول **مثلا** في يوجد طيبا ذكره وهو منقطع عما قبله بمثال البيت انتظام كما نقطاع ان لا ترى ان الشرك جوصد به بعضهم وكذا في الصلة ان بمثال مررت برجل ان زيدا خيرا منه بمثال هذا الاستعمال في هذه الاستعمال في شعر منهم او في كلام فصيح بمثل لا احتياج الى هذا مثال انتقال يوجبه بمثال بل الانتقال يتعيبه مثاله ان تنقطع مما بعدها عما قبلها قلنا بمثل ذلك بشيء مررت برجل ان ابا زيد خير منه مثاله لا يتبرأ تنقطع بمثال يتم هو مشيع لذلك وانه واللام بمنزلته واصح ومن حكى اصحابنا ان بعضهم قرأ ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير لانفسهم وتاولوه على انه اجرى ان مجرى اللام من حيث اجتماعها في باب القسم قلت لم يجز في هذه الجملة فيمثال بل لا تحسبن فيه لا تراه بسم به اجاز حسبت ان زيد خير منك وحسبتنا مازيد قائما فلنا لم جاز كذلك مررت برجل ما زيد خير منه وجاء الرجل زيد خير منه ولا نظر فيه بمثال اليسر لا من لا انقطاع ما الا اذا كانت مسبوقة بالياء وداخلة عليه ما ملكه حكمهم قلت ومقتضية ما ذكره ابو علي ان لا يوصل بالجملة المصدرة بان ولا يوصف بها ولم يتجه له ما علل به لا مشاع مثاله انتهى كلام الدماميني قلت ليس فيه ذا وجه ظاهر يتجه له الحصر كما قال لان لا مشاع الذي اشار له لا مانع بقطع بين الشيء متجه ولم في ذلك وجه فوري بما ما له يسم به ما اراد نكره وكذا لما القالة لعدم مهم النكتة التي معها والفصيحة التي اشار اليها ضرب ان كل كلام صحيحا والمشهور اعلى في الجملة الصدرية بل لا صلة للموصول وهو من الحفظ الموضع فيكون لا ورا و لا غرابة فيه ووقع عليه لا تنباه ولا لهباه والنكتة توحد اهلها في الموصول ان وضعه كما قال الاخوان بطلعة المتكلم على ما يشعر ان المخاطب يريد بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول مجاملا يتخلله دليلا على ايتاء الدال فانه نبه ان الصلة ينبغي ان تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم التي تقتضيه الصلة ينبغي ان يكون بحضور المتكلم في السامع انه يعلم حصوله للموصول هم والتركيب للصلة بان ينبغي ان يكون مقررا منكرا عند المخاطب معلوما عنده نقيضه او مشكوكا فيه والشك من مناسبات العلم **جاز قلنا** لا اشكال بحاله ولكن في الفرع لا ينبغي فيه لا الجملة الفعلية اذا وقعت صلة وجب ان تكون الصلة جواب كما في الخبر وغيره لا هي لانه انشائية **قلت** اشار لا مانع بغيره اراد استيناف لا الى انه الصلة بالصلة معارضة لرواية ما قبلها اذ القائل سلم ابهامه واستحكام النقص بعامل العرابيح في بلاد على حقيقتها على الاداء ومن العرب وانياته من الكنوز الكبير العظيم ثم بين كثرته بقوله لتنوء فحل الى العصبة اولى القوة لا لا تجعلن لا الجماعة القوية مما بالك بالكنوز لا يستغل الجار معا تيه لا من ذكره وتحتمل ان تكون ما موصوفة بصفة مقدرة اي شيئا عظيما اوكثيرا بغريبة ما بعده على حد ان نقر لا انصاف ضعيفا **صار قلت** اذا اريد بالموصول الجنس واجعل فيه طلبه في الايهام كما قال ابن مالك بل الكون معلومة قبل ذكر الموصول بما اسناده من تصدرها بان والموصول لا بد من هذا التفاوت لا يتم فيها ما ذكرنا وهي عوم لا مثال فيه انك شوله مررت برجل انك ضربته ليس يتكر ان يكون ضرب رجلا او شك في ذلك **قلت** اذا ما نفت النكرة في معنى التركيب لا لك منه معنى لا استيناف نا لا معنى للتخصيص بشيء غير ثابت في اعتقاد المخاطب اذا قلت رايت انسانا ضربته والمخاطب يعلم ثبوت ضاربيته مع زوج مع جلوس وان لم يعلم ذلك لا انسان بعينه عنه كون مفهومه متعدد ابطا له ما اذا كان لا بد من ثبوت ضاربيته لا حد فانه لا يعلم التخصيص وبو حضر ان التخصيص كالتعريف فهو معنى التوضيح منها لا الا التخصيص بلغ درجة التعريف مكما ان التعريف لا يكون الا بمعروف فكذلك التخصيص لان التعريف لا يكون الا بمعروف ثابت لغيره من حيث ثبوته له والتخصيص لا يكون الا بمعروف في نفسه فيكون الصفة كالصلة لا بد من تقوم العلم به وما ذكره في صحة الوصفية لا بد من زيادة عليه في صحة الموصولية وهي كونه معروفا من حيث ثبوته لغير متعلقه

انه

انه اذا كان الشيء الضابط لغيره وصدر لم يشاركه غيره ولم يباحثه في موصوفه من تلك الحيثية عبر عن الغير بالنكرة وجملة لا الا والمعروف صفة ومفهوم قال الدماميني في باب الموصول والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو معنى التعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص لا ترى انك في تخصص النكرة بوصف لا يشاركه فيه شيء اذ مع انه لا تصير بذلك معرفة كما اذا رايت اليوم رجلا سلم عليك اليوم وحده قائلا كل الاحد وكذا اذا اعتبر الاعتبار الخلق السماوات والارض وما بينهما لا الا ابطال الشاهد في مثله اعني ان تكون ضربته لجملة الصلة وبهذا يفهم ان الجملة المصدرة بان لا تقع صفة كما قال ابو علي لا يتصف ذلك باحال لا من المقصود بالذات منها بيان الهيئة ومعنى الوصفية فيها عارض **سادس المواضع** ان تقع قبل اللام علقت عاملا قبلها عن العمل نحو والله يعلم انك لرسوله لانها الوجوب جعل الفعل في تحكيه العامل لا ان القصر هو الكلام لا نها اولا ان اخذت لفظها مقومة على انه رتبة مثل ظننت ان زيدا لقائم لا زيد قائما لها كما ليست ضميمة باعتبار محلها لا لفظ لو لم تتبع في موضعها العارض **سابعها** ان تقع خبرا عن اسم عين نحو ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة وهذا الاخير مما يرد على الخلاصة في قوله في الابتدا اما لو ان ان واقعة في الابتداء او حكيت عطف على متعلق الحال وكذا تبع وما لا حالا من فاعل تبع وما يعود عطف عليه

وافتح في موضع رفع الفعل او ‹ نصب او الجر بحرف ولو لو ‹

لولا وحتى لا لابتدا اما ‹ رد بعد حقا وكذا الاجرما ‹

مواضع وجوب الفتح على ما ذكره الناظم رحمه الله تعالى تسعة **اولاها** ان تقع في موضع رفع بالفعل اما فاعلا نحو او لم يكفهم انا انزلنا او نائبه نحو قل اوحي الي انه استمع واحترز بذكر الفعل عن المرفوعة بالاسم نحو زيد انه فاضل فانها واجبة الكسر كما سبق وبهذا التقييد وان تقع في اخوات هذا فرعي في اخوات المرفوعة بالابتداء نحو ومن اياته انك ترى الارض خاشعة فانه واجبة الفتح وفي اخوات المرفوعة بالوصف نحو اعجبك انك ضربت زيدا **ثانيها** ان تقع في موضع نصب نحو ولا تخافون انكم اشركتم بالله وكان الصواب ان يقول ان تقع مفعولا غير قائلة احترازا من نحو ظننت زيدا انه قائم ومن المحكية **ثالثها** ان تقع في موضع جر اما بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق او بالاضافة نحو مثل ما انكم تنطقون **رابعها** ان تقع بعد لو الشرطية نحو ولو انهم صبروا ومنه قولهم لا افعله ما ان حراء مكانه والصواب انها هنا للابتداء على ما ذهب اليه الفعل اذ التقدير ثبت ما ذكرت ما ثبت ان زيدا قائم وان حراء مكانه **خامسها** ان تقع بعد لولا نحو فلولا انه كان من المسبحين واختلف في اعراب المقالة المنسبك منها مذهب سيبويه اكثر البصريين الى انه مبتدأ محذوف الخبر قال ابن هشام ولا يحتاج الى خبر لاشتمال صلته على المسند والمسند اليه ومذهب الكوفيين والمبرد والزجاج انه فاعل بفعل محذوف اي لولا ثبت ونحو ذلك ان الصواب عدم عد هذا موضعا مستقلا على لا مثال الثلاثة **سادسها** ان تقع بعد لولا نحو فلولا انه كان من المسبحين والصواب في اعرابه انه مبتدأ محذوف الخبر فالصواب ايضا عدم عد هذا **سابعها** ان تقع بعد حتى غير الابتدائية وهي العاطفة والجارة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل فانها ان جعلت حتى عاطفة فهي في موضع نصب او جارة فهي في موضع جر مع علمه وان جعلت منصوبة بالعطف على العمومية وعلى الثلاثة مجرورة بالجر ومنه تقدم هذا ان الوضعين ما الصواب عدم عد هذا وتحرز بقوله لا الابتدائية فانها واجبة الكسر نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه **ثامنها** ان تقع بعد اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم بمعنى حقا نحو اما انك فاضل ما علم انه تقع بعد حقا على الحقيقة كما في التوضيح مفهوم ان المراد بحقا هو ما وصريح لا اما كما في التسهيل نصب على الظرفية غير مفتوح وان مبتدأ مؤخر ما الصواب عدم عدها وتحرز بقوله رد بعد ما ما التي للاستفتاح فان الكسر بعدها واجب **تاسعها** ان تقع بعد لا جرم نحو لا جرم ان النار فيما ذكرنا بعد لا جرم بمعنى وجب وان ما على ما ذكره الصواب عدم عده قوله ولا جرم اي لا جرم تذكرهما ناظم والنحو حال من المعمول في قوله لا في لا الا بتداء عاطفة على مقدر اي التي لغير الابتداء ورد بعد حال من اما **واولت مبتدا بمصدر** ناب الجار على غير انه والشرطية اذ عوض منهما الجملة الطلبية اي صيرورة مختصة من المعنى انه يجب ان يحل المصدر محلها ومن معمولها في مواضع وجوب الفتح ومفهومه انه في غير ذلك لا يجب تاويلها بالمصدر وهو كذلك لا كما في مواضع وجوب الكسر يجب عدم التاويل وفي مواضع جواز الوجهين يجوز التاويل وعدمه باعتبارين **ومع ما يكفي في ذي لا شيء** في الشارة الى المفتوحة مبتدا مؤخر ومع خبر مقدم ولا شيء نعت لمحذوف اي الفعل لا شيء والحق انه الحلف في ان المفتوحة بمثل انه فرع المكسورة وهو المشهور لان الكلام مع المكسورة تام غير مفتقر الى شيء وبالفتح مفتقر لجهة البلكة بخلاف المفتوحة فيهما وايضا المفتوحة تصير مكسورة بالحذف والمكسورة لا تصير مفتوحة الا بزيادة نحو علمت ان زيدا قائم ان زيدا قائم والمكسورة قبل المفتوحة هي الاصل لا ترجع الجملة معها في تاويل المفرد والمفرد اصل للمركب وقيل هي اصلان

وجوزوا بعد اذا الفجائية ‹ جزا اولا وبعد فا لجزا وما ‹

وقسم لا لام بعد تذكر ‹ مواضع جواز الوجهين على ما ذكره الناظم خمسة اولها ان تقع بعد اذا الفجائية كقوله

وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا ‹ اذا انه عبد القفا واللهازم ‹

روي بالكسر على ان الكلام تام وبالفتح على التاويل بمصدر مبتدأ حذف خبره اي فاذا العبودية حاصلة له **ثانيها** ان تقع بعد فاء الجزاء نحو قوله من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم فقرئ بالكسر على التمام وبالفتح على التاويل بمصدر مبتدأ وخبره مع تقدير الخبر لا اخر الخبر والاصل انه مبتدأ او خبر لمحذوف الخبر والتقدير اي حاصل **ثالثها** ان تقع بعد فعل قسم ليس بعدها اللام بجواز التسمية بتكلم اذا

انه

جسرت بهلة كما قال ... رابعها

[illegible]

خامسها

[illegible]

و اللام احيانا خبر لكن تكي

لا النفي والشرط وفعل كولي ... ومع قد يليها وبالفعل جلي

ولا اسم اذا اخر معمول الخبر ... وسط

[illegible]

[illegible]

وخففت فقل الاعمال بان ... واللام الزم مهملا اذا تبن

واولها الناسخ ذا التنوين ... في غالب ولم يطرد تبين

[illegible]

وخففت فجاز الاعمال بان ... في مفرد لم يغير الشان عن

وتلك خبرها مطلقا وقد ... يفصل الغير الطلب نحو ما

بقد غالبا بعد او نفي او ... تنفيس او لو رب او تنكير حكما

[illegible]

ولا تدخل اللام على خبر ان المفتوحة الا بشروط

[illegible]

[illegible]

لا اعاملة عمل انّ

لا كـ إنّ في النكرات او ثنى نصبا بها عمّ ولم ينفصل

[illegible]

ولا تعمل ... ولم يبن ... مابني

[illegible]

وبعد لا لنفي الجنس ... ولا تجز ... إلا

[illegible]

كظن واخواتها

ينصب بفعل القلب جزءي ابتدا أعني رأى خال علمت وجدا

ظن حسبت وزعمت مع عدّ حجا درى وجعل اللذ كاعتقد

اطر واجعل ... اتخذا وهب جاء ... اتخذا

[illegible]

اربعة

[illegible]

من حولها كـكان او مستنبعا وانّ والمحوّل ... عنهما

[illegible]

وسبق هب ... لا بتدا والثاني ... عمدا

[illegible]

وهب تعلم جامدان واجعلا لغير ماض ماله

[illegible]

وما خلا ذين الخ جاز إلغاء لا في ابتدا وفي اخر دون ...

[illegible]

قوله وما اخلا ذكره فالخ لما تاملته وجدت فيه زوائد وسماجة ذكرت على الزوائد والوجدان فما بان فقوله فيه فقلت ما اجاد اذ لكل
ما اخلا ذكره فيه استثناء وجعل الاستثناء لا يعلم الا بتحمل تركها المحدودة ما جمع ان تكون ما تركهما والنع جوابها لذلك ولا سيما وخلاف
لا ستر عليه نحو الكلام المشتمل على المستثنى منه وقد نصوا على ان جملة الصلة لا يجوز ان يكون مستقلة لكلام فجملها فان قلت
معنى هذا لا يجوز ان يكون كلما على الخ وجاءني من على زيدا قلت نعم ووجه ذلك استبعاد الامتناع ان الاستثناء مع وجود الكلام
المستثنى منه اذ لا اخراج باعتبار الحكم وقولك جاءني وليس بكلام ولا بمعنى حتى يفيد الاستثناء واخبر مع قولك جاءني الناس
عن زيدا وجاءني من على كذا عن زيد اتركه البون بينهما وكذلك كلما عن الخ وكلما شئت عن الخ وايضا جملة عن وخلا ظاهر
منهما على قول ابن احدهما انها مستانفة وغاية انها حالية وجملة الصلة لا يتأتى فيها ذلك فان قلت تحمل ما ومن ذكر من موصوفين
لجملتين خلا وعدا قلت كلما اعتبر في جملة الصلة معتبر في جملة الصفة كما يأتي في نقل ابن هشام وغيره في باب النعت لان جملة الطابق
يعرف العلم بالخبر ولا وجه لشرط المخبر ومعنى الصفة يعتبر يعرف العلم به لا وجه لشرط لا معنى كما تقدم وايضا جملة الصفة لها
محل بحسب موصوفها وجملة الاستثناء ليست كذلك فان قلت لا نسلم امتناع الشرطية لجود المعلوم انه يتوقف يجب الاصل
وبذا اجابوا في وقوعها صلة لما المصدرية مع انها لا تدخل على جامد قلت ذلك توجيه لشيء واقع ومما يعاب عليه غيره ولا نص
انه لمجرد ولا ثبت انه ما دخل عليه اهل الشروط وهو ان والكيف يجر فان قلت ذكر ابن الخباز في النهاية
ان شيخه قال في قوله الا كل شيء ما خلا الله باطل ان جملة خلا صفة لشيء وان منع ان يكون ذلك استثناء وتكون
عنده ما زائدة لا ان المصدر المؤول لا يوصف به قلت فهو على قوله وانه منع ان يكون ذلك استثناء تجوز كما هو لنا
ذكرناه ولما قال في التسهيل وقد يوصف المستثنى منه فكرا او منكرا او معرفا بالجنسية بليس ولا يكون قال الدماميني المراد المستثنى
منه ما يجب ان يستثنى منه لعلم بان الاستثناء والوصف لا يجتمعان معا هو ما انه ما ادعى تلك حيث تنبه لمعنى الكلية
ومعلوم ان الصلة كالصفة بل هي الحقيقة صفة معنى وقد قالوا ان الموصول وضع ليكون وصلة الى وصف المعارف بالجمل ثم اولى
من الصفة الاصطلاحية في ذلك لا المقصود منها اخص من الصفة الاصطلاحية فان قلت قد جاء في الكلام الفصيح وقوع الموصول
سوى الاستثنائية نحو جاء الذي سواك وبذلك استدل على ظرفيتها ورد على عدم امتناع الوصل بها بدل على الاستثناء قلت
لا نسلم ان هذه سوى الاستثنائية وان قال بذلك كثير من النحويين وان العلم المستثنى منه في هذا الكلام ويؤيد قال الرضي
سوى في الاصل صفة للظرف مكان نحو مكانا سوى ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه ويتكلم التكلم معنى الوصف الذي هو
الاستواء مطلق سوى بمعنى مكانا واقيم مقامه في افادة معنى البدل واستعمل بمعنى البدل في الاستثناء وهو عند البصريين لازم
النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف ولم يدع صفة الظرف اذ حذفت موصوفاتها انتصب منصب على كونه ظرفا في الاصل
ولما ليس فيه الا معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة نحو جاء الذي سواك بل هو قد صار في ذلك والدليل
على انه لا يجب ان يكون المراد والدليل على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة الا ان ولا وقوعه صلة الا دليل الظرفية في الاصل فان
قلت فيه الاستثناء في جاء الذي سواك ان اخراج الغائب كالمراد منه ليكون ذكره قلت لا يلزم من ضمه ان تكون سوى للاستثناء على ما عرفته الا
صفة محضة بل نفى ان يكون الاستثناء اصطلاحي وقد قال الدماميني عند قول التسهيل السابق وقد يريد ما على ان لا يعد
كلامه النوع منه بل الاستثناء والوصفية لا يجتمعان ولا يجوز انك اذا قلت ما اتتني امرأة ليست فلانة فحمل ما اتتني امرأة موصوفة بانها
ليست فلانة ومجموعه ان امراة موصوفة بذلك اتتني وهو نقيض الاستثناء وذلك ان النفي انما ينصب على الصفة ويفهم عن انتفاء الصفة
ثابتا للموصوف المذكور كما في قولك ما اتاني رجل صالح انتهى وكذا نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم فان غير فيه صفة مع افادة الكلام
عدم اندراج المغضوب عليهم فيه نعم وكذا ايضا اذا قيل جاء الذي هو سواك او هو غيرك او الاجنبي ايهم غير جاء هلاو الذي جاز في غير
مخبر وسوى في ذلك ليستا للاستثناء المعروف نعم وان عبر في ذلك الاستثناء معنى فان قلت مقتضى البعض ان الاستثناء
المعروف نعم ولا فصل من حيث المعنى اعتراف جاء الذي سواك وجاء الناس سواك قلت اما نحو غير المغضوب عليهم
ونحو فاستخرج منها ما لم نعلم ما الواقع فيه الخروج لا الاخراج الذي هو وضع الاصطلاح نحو جاء الذي سواك الواقع فيه الكلام الا الاستثناء الاصطلاحي
كما المصدر في التعاريف يخرج لما دخل في العموم كالا منادى فيه ما فيه ومضاف فيه نحو ما لا تعرف عليه الا لا احتراز من الكلام الا
حترازا من العموم وامكن الفراغ به اولا لانه ليست كلمات ليست فلانة ما المقصود الفكر لا نوع الصفة التقصير نعتا له من نوع عنها انه يتأثر بفلانة وقد يعرف ذلك اخراج فلانة
فكلام لا صفة صورة ان القصر بالكلابي في لا اخراج فان قلت لا هذه ان لا ايكا الذين يسلم امتناع الاكرم عن زيدا وكلما على الخ ولا يتم
لا انما اذ كان مستغنى العنصر كما اشتق تم ما تقدم الحكم فامتنع ذلك على الاطلاق ولم ارده وانما فهمت الذي هو يعمل الاستثناء كما
هو صريح الترجيح وتجوزات يتأتى ذلك على ان عن ليست للاستثناء بل هما مستقرة متعلقا بمعنى جاوز بدلالة الاضافة بعد ذلك
ويكون الاستثناء خلا زماما ومعنويا وما موصولتان او نكرتان موصوفتان كما قيل اكرم من جاوز زيدا او قد بقيا الا اكرم من خلا زيدا او كلما
خلا لانه قليل الشرعية على التقديران خلا الا صلا لازم نحو خلا المكان من زيد وقد يجعل متعديا بنفسه على ان الاستثناء معنى جاوز كما تم ابو حيان لذا
وخلاف ذم واما في الاستثناء فليس بقليل لانهم التزموا فيه ذلك التقدير فان قلت من ابن جاء ذلك البرودة والسماجة في تركيب الترجمة

ان يكون من هذا القبيل فلت من جعل احداهما فاعلة الحضرة خلا وعدم الصور ولو في ذلك من قولك اكرم من عدا زيدا واكرم من خلا عمرا والثانية ان
المتبادر من كونهم ذكروها وتعلم من امثال الباب والحكم لما تجعله في العوارض الا تيان بصيغة الاستثناء مفيد لا اجنبي وهذه نعم المواهب
الشرح الخلاصة ما تمام التكلم على صيغة الاستثناء هذا مع ان جعلها مبتدأ او الخبر او موضع في حروف العامة للنصب وقد ومتم ما فيه
وجعلها معمولة لا الخ معنى الى الحال انما يجر الباء في فعلا وكلام ان الغاية تعلقا ليستا زائدة لمناسبة معنا بما لعموم ما وهذا وان كان
كما في الارى التيسير فقد اتى من ابو حزم وتلك ما مستند عجيبة فيوم قد نجد نعلم اتم لتعلم او لم تجد تحريفا في الدماميني وبحر علاقة الكلام
بحرا البحر المتراد قوله جاءني انت لنقص محذوف ان الغاية جاء زيد او لا عاقبة على تقديرا في التاني والتوسع او متعلق بوجود المبني
للمعلوم او نائب فيما عمله ضمير الاسناد **ويلزم التعليق قبل نفي ما** **وان ولا وما جرى مستفهما**
ولام الابتداء او لعل او **لا يمين من مالك والقسم**
ما على يلزم ضمير ما المذكور في قوله وما خلا ذكره التعليق مفعول له يلزم ما خلا ذكر التعليق في المواضع التي تذكر مع الحكم فيكون المعمول
ضميرا مستترا او التعليق ابطال العمل لفظا لا محلا او نسبه موجب ولذلك عبر باللزوم والسبب هو ما اعتراضه ما له الصدر بين العامل ومطلوبه وهو
ما النافية نحو علمت ما المجيء ان ولا النافيتان نحو وتظنون ان لبثتم الا قليلا وقوله
بعد محمد ما وقت ايا ما **ادري الموت لا يحول الموت عاريه**
ولام الابتداء ولا بد من ان تكون اداة احرجوا الجملة لتعلم عنه نحو لنعلم اي الحزبين احصى او لا نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما
توعدون ولام الابتداء نحو ولقد علموا لمن اشتراه ما له من خلاق وعد الفارسي من المعلقات وقال ابو حيان لعل نحو وما يدريك لعله يزكى في
الجامع بحضر ذلك بدرر ولا الدسم كقوله ولقد علمت لتاتين منيتي وانتشكل ذلك والتحرير في حاشيتنا وعدها من المعلقات
ابن مالك وقال ابو حيان لم يذكرها اكثر اصحابنا وكذا عد ابن مالك ايضا من المعلقات لو كقوله
لقد علم الاقوام لو ان حاتما **اراد ثراء المال كان له وفر**
وهو لعله يريد انه على الخلاصة **وجوزوا الفاعل والمعمول** **مع اتحاد معنى اسم موصول**
والحذف ذا ابدا بالعلم **وبعض مفردات مع عدم**
الفاعل من اي المفعول يتأتى الاحال يتنازعان فاعل المخاطب في المتعدي اتحادهما لكلام الا نحو ظننت زيدا او شرابه زيد انفسه ما ان الانفس لغير زيد بعين المعنى لا المقام ولا تنازع التعظيم بعد لو اتى بينهن بعض المستقر ولا ضاربك بعضهما ولا تخالفا لكان لا تنافيهما في
كون كلام معناها في اشتغالا منفصلا مع انحاد المعنى ثنافي الفاعل يعدون المكان بلزوم الاحازة الانحاد مع انفصال اللغظ دون انفصاله ونحوه
افعال القلوب عن غيرها بجواز اتحادها مع انشافها في انظار المعمولين منها ليس المنصوب لا ولا الحقيقة بل مضمون الجملة كما يجاز
انتفائها لنكات لنبئ لبساء في الحقيقة فاعلا ومفعولا به فقوله وجوزوا الفاعل والمعمول فاعلا ومفعولا ومفعولا ومحكوما ومعنى امر موصول
حكمه من الفاعل والمفعول ان ما ذكره كلام احر ليس ضمير اتصالا ومع اتحادهما متصلين لتجوزوا ان مع اتحادهما مضمرا في افعال القلوب ايضا
بدليل الجياف نحو كلا ان الانسان ليطغى ان راه استغنى وقول الشاعر فقد كنت احسبني كالغنى واجد وفيه ذلك في التسهيل بالظرفية
احترازا من رهب وتعلم مما بيان هيك محسنا ولا تعلمك صنعة كذا قال ابو حيان قال الدماميني وفي هبك محسنا نظر وما الحقه الا مصحبا
من كلامهم هو وقد نعم اعتراضهم دلالة قوله والحقوا به بفعل القلب في ذلك نحو من ما ذكر رايت الحلم اي ما استعمل منه لنحو قوله تعالى
اني اراني اعصر خمرا ورايتي كقول عائشة رضي الله عنها لقد رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام الا الاسودان التمر
والماء ويجتمل ان تكون الرؤية فيه علمية وقال ابن مالك ان ذلك في البصرية شاذ ومنه قول عنترة
فلقد اراني للرماح دريئة **من عن يميني تارة وشمالي**
وحكى الحر ابن عصفور وعن مستتر ذلك عاز لا حقيقة وجاز ذلك فيهما لما علق وجه لا تما اضافة في اصل الوضع وجوز بعوله مفردا
اذا كان احدهما ظاهرا او بعوله موصولا فما اذا كان احدهما متصلا فان الجواز لا يتغير باذ كر بل يعم سائر الافعال كقولك ومكان
من حيث انه يتغير الجواز في افعال القلوب بما اذا لم يعم الفاعل على ان نصره المعمول نحو زيدا اظن فان فما لم يتم في افعال القلوب
كثيرها لا نه مع الانحاد الذي هو خلاف الاصل مع احتياج العامل لنفسه واعادة وجه مشتركة بين معنو وعلم وان كانت منزوجة
افعال الباب اشارة الى الحلم المذكور وهذه المسالة مفعلة في الخلاصة **لواحد كرأيت كعلم** **عرف** اذا كانت بمعنى
انتم تعرفت لواحد تقول عرفت زيدا بعينه انتم ذكرته وكذلك اذا كانت علم بمعنى عرف نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون
شيئا وكذلك بغية افعال الباب اذا كانت لغير العلم والظن واسكو على الظن وعلم لا لكن الا الافعال القلبية وعلم ان لا يعمل العلمية
مولد لواحد معلوم ولكن مبتدأ موخر اولا ثم عكسها بان مبتدأ تقسيم لكن يمكنه ضرورة وقيح ان يكون كذا في المسالة على ان ادوات
بصيغة الاستثناء تقسيم لا يكون سكونه لبناء والتشبيه في قوله كعلم عرف التسوية لواحد واختير العلم للدوم بعنوا المعرفة
لان الظاهر يقع ما ذرو ما بعد **ولا تضيره في الحلم** رد امتداد او لا تيسير خبره في الحلم حال من رد الا ان الا جواز مجيء

الماء من البحر ويجوز ان يتعلق هنا في المسألة قبله ما ظاهره متصرية بقرينة السياق ومن تحرينه للاخبار الاتية السابقة وقول الظالم

اراهم رفقتي حتى اذا ما ۞ تجافى الليل وانخزل انخزالا ۞

اي الشمرذي العطية بجامع ما بينهما من الادراك بالحس الباطن

۞ وحذف معمول او انبئ بلا قرينة حكي ومعها حصلا ۞

حذف احد المعمولين في هذا الباب بلا دليل يمتنع اتفاقا لانه لا طريق الى معرفته وحذفهما معا بدونه ممتنع على الراجح وحذف احدهما لدليل جائز عند الجمهور نحو ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم خيرا لهم فحذف الاول بقرينة اللفظ وكقول الشاعر ۞ ولقد نزلت فلا تظني غيره ۞ مني بمنزلة المحب المكرم ۞

بحذف الثاني اي لا تظني غيره واقعا مني بقرينة ولقد نزلت وحذفهما معا لدليل جائز اتفاقا نحو اين شركائي الذين كنتم تزعمون

اي تزعمونهم شركائي وقوله ۞ باي كتاب ام باية سنة ۞ ترى حبهم عارا علي وتحسب ۞

اي تحسبه عارا علي قوله وحذف معمول مفعول مبتدا او ثاني عطفه على معمول وبلا قرينة حال من المبتدا وحكي مصدر بمعنى اسم المفعول

خبر وحصل منبر للمعمول من التحليل نائبه ضمير الحذف ومعها متعلق به والضمير للقرينة

مسألة: تحكي بقول او مرادف الجمل

قوله بقول او بمعنا الفعل متعلق بتحكي نحو يحبني قولك ان زيدا فاضل والمراد به وبعد ما اشتق منه كالماضي نحو قال انما اصحابوا الفعل والمضارع نحو يقولون ربنا امنا والامر نحو قولوا امنا واسم الفاعل نحو والقائلين لاخوانهم هلم الينا واسم المفعول كقوله

۞ تنبا اهوا الجود حتى عصيتهم ۞ ومنزل ليهم لا زكي مال في نجوم ۞

واسم المصدر نحو مقالك الله ربنا اقرار بالربوبية والقول باب ما على تحكي ومهم من الطاقة انه لا يتم هو ما نشا اية والحكاية لا كي لا تتوقع النشأة للحكي حال الحكاية **تنبيه** قال الرضي المقصود من الجملة الواقعة بعد القول ان اريد الحكاية بها عين جملة الكلام لا مجرد المعنى مع حيث هو الحكاية الجملة جاز وقوعها موقع الفاعل لا يكون لا مجرد نحو قيل زيد قائم اي قيل هذا اللفظ ومن حيث اعادة المعنى الذي هو لا حال جاز تغيير الجملة بشرط وجاء الجملة المعنى بالمعنى الذي هو لا على لانه ربما يتعسر اداء اللفظ المنقول بعينه من غير اللفظ بلفظه مجرد او تغيير الجملة في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كما ان تقول وكذا غيره من لا يتعسر عليه ذلك لا كن مع تغيير الجملة يجب ان لا يحل الشرطي ان الجملة اجزاء الجزء الجملة يجري على اعرابها عين المحكية باعتبار الباكهة مثل بعضا اذا تقول حكاية عن قال زيد قائم قال فلان قام زيد ولهذا في الكتاب العزيز يحكي عن الامم المختلفة الالسنة بالسن العرب وتقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو انت تخيل الاعتبار والعبارة الجمل الحكاية ماه زيدا وعمرا حال الحكاية غائبان وعنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وان اكثر استعمالهم وقد نص ابن هشام في باب الحكاية من التوضيح والمغني في الشرح ايضا على جواز الحكاية بالمعنى وقال لذلك بان اذا قال زيد عمرو منطلق فلك ان تقول في حكايته قال زيد منطلق عمرو **وفي هذا الكلام** هو ان المتكلم لا يلزمه ان لا يتم ولا تبدو ما قبله ولا يجوز لا تقدم تقديم مع تقريبه بالمقام الذي يليق به زيد قائم غير الذي يليق به قائم زيد ومن ثم قال الرضي ان المقام الذي يليق بكونه المسند معلا غير الذي يليق بسبب كونه وصحابه فالمراد على المعنى بقصد على المعنى منه من اجل التعبير الذي يلتفت اليه كثيرا وهو لا يهم ان الحكم عنه هو الذي يدل المعنى الذي بلا دالا على كونه قائما وما مر ان الجملة المحكية تحكي على الصواب الذي تستحقه على وجه تنبيه الحاكي على الخطأ الذي صدر من المحكي عنه فيقول في قول من قال زيد قائم عمرو بالجر قال زيد قائم عمرو لاكنه يحتاج احتراز اعرابه للكذب وقيل فيحكي على حالته في الاحتراز المذكور ثم يكرره يقول المسألة ما اذا قال زيد عمرو جواد ما انه يجوز ان يقال في حكايته ذلك وان يقال قال زيد عمرو جبان الكلب او عمرو مهزول الفصيل او عمرو كثير الرماد عناية ما فيه ان الثانية بكل من الكناية ابلغ لا نها كدعوى الشيء ببينة مع ان الا ظهر مشتمل على اطلاقات بلغية لكونه جملة اسمية والمفرد منه ان يقال في حكاية قوله عمرو جبان الكلب مهزول الفصيل غاية ما فيه ان المراد بكل مختلفة وذلك مما يهل فيه **قلت** ومنه ما في الحكاية عن زكرياء في البقرة ان يكون لي غلام وقد بلغني الكبر وامرأتي عاقر وفي مريم وكانت امرأتي عاقرا وقد بلغت من الكبر عتيا والمحكي عنه واحد **قلت** لا استبعاد ولا ذنب بيان **احدهما** من جهته وهو كونه ما جاء كلامين كان كذلك يستحيل منه في العادة ان يلدوه **ثانيهما** من جهة ان امرأته وهو عقم ما جاء من عقم مستفاد لكن تستبعد ولادتها وان امكن الخلف منهما معا المرتب عليه لا استبعاد الاستبعاد لا الاستحالة وهما سببان لا مضطاء كل واحد منهما للاستبعاد فلا يتعلق الغرض بتقديم احدهما وتاخيرا لا خوص ادركه الكبر فقد بلغ من اجله الانتهاء نحو العلم والفهم في غالب العادة ما الحيلة مرتبطان مشتاربات وقوله وقد بلغني الكبر وامرأتي عاقر من الحال المتداخلة لا المترادفة لان جملتها متعددة ثم تكررا والعقم يجيء في المعنية ولا اجتماع المراد واما هنا فهو كذلك من قرينة تحصيل الاستبعاد بسببه من غير ان يكون في الكلام ما صادقه الا ما دل وان جملتها مثل اخلة كانت الكانية فيرا في لا ولي سعيهم لا اجتماع المقصود ويكون من جملة في الجملة ما بعده مطابقا من غيره انه من اللوعية محضرية وهذا هو الاعلى بالمقام لما فيه من لا غنا بالجمع بجمعها الذي يكون لا استبعاد ويعرض لا جل المستبعد فقال في مريم وامرأتي

[illegible]

الجواب الأول [illegible]

[illegible]

الجواب الثاني [illegible]

[illegible]

الجواب الثالث [illegible]

[illegible] قلت [illegible]

[illegible]

[illegible] وضر ككف لسليم [illegible]

[illegible]

إذا ما جرت شاو بروا بنا عكمه تقول هزيز الريح مرت بأثأب

[illegible]

وأصل القول لدى بعض ... أن تلا استفهاما أو ... بفصل بظرف أو كظرف أو عمل

والأكثر ربطه بالماضي وكونه مضارع المخاطب

[illegible]

أجهالا تقول بني لؤي لعمر أبيك أم متجاهلينا

[illegible]

[illegible]

للثان والثالث وذي ما أتى حذف والنداء الراشي على

[illegible]

إذ لا دليل يحذف الأول أو ما بعده فكذا الجلل أو ا

[illegible]

الفاعل الفاعل الذي فرغ العامل له لكونه قام به أو حصل له

[illegible]

والتزموا تأخيره وذكره وإن خلا ما المظهر استتره

[illegible]

والحذف مع عامله والمضمر والعمدة التوكيد لا تنكر

[illegible]

وجر ذا بالباء وما ومن وشاع زائدا بالباء في كفى

[illegible]

وفعله إن يك ما علم ذا من علم التثنية وجمع جردا

[illegible]

ويحذف العامل حيث عرفا والحذف منه في مواضع وفا

[illegible]

وموجب منها سوا أضمرا متصلا

[illegible]

وأخرن ما أجوبا بإنما كذا بالا في الأتم وقيل لا إذ نعده ما وقع

[illegible]

النائب عن الفاعل

ويحذف الفاعل عن مقرفيه فيلبس ما كان له المحل به

[illegible]

والحذف للخوف وللإبهام والوزن والتعظيم وللإعظام

والعلم والجهل وللاختصار والسجع والوفاق وللإيثار

[illegible]

[illegible]

او التعجب ويعمل وصلا بالحرف واللام ومن حسن تلا ۞ اي التزم التأخير للمعمول به في صور [illegible] ان يكون او مع
طلب ... انك ما ... وعلة ذلك خوف التباس المفتوحة بالمكسورة وهذا مع التعجب والتشكيك به او بالمخرج
التي بعض لعل ... والنام يلتفتوا لا لما فيه انك ما ... لان المصدر يتفاوت على الفتح والكسر اذا التعليل المعهود
مستعملا في ... اللام المفرد او في الكسر ... ستيناف ... يكون الجملة جوابا لسؤال مقدر ومستعملا ... مع ... او حيث
عنا انا ... التاخير هنا معتبر ما اذا لم ... انما انك ما ... **وعبارة** التسهيل يجب تاخير
منصوب الفعل ... **قال الدماميني** مقتضاه ان ان الثانية الوضع وهو الناصبة يجب تاخيرها ... بجوز ان ...
كرهت ان ... الكلام فيه هو **قلت** الكلام هو ما اقتضاه التسهيل اذ لا موجب للتاخير فيما ذكر وعليه بعض ...
ان كان ان يكون ... **ومنها** ان يكون معمول فعل مجزوم نحو لم اضرب زيدا ووجوب التاخير في هذه اذا هو بالنسبة للتقديم
على الجازم ... **ومنها** ان يكون معمول فعل تعجب نحو ما احسن زيدا وهذه مستفادة من قوله ...
ومنها ان يكون معمول فعل وقع ذلك الفعل صلة لحرف نحو من البر ان تكف لسانك وذلك لانه لا يفصل
ومنها ان يكون معمول فعل مدخول لام الابتداء او القسم ... نحو ليرضى زيد عمرا ... على
... وهو ... لنا ... والله لا ... زيدا لان اللام ... لها الصدر ...
زيدا ووجوب التاخير في هذه اذا هو بالنسبة الى الفعل وحده ويجوز التقديم على فعل ...
... على ان ... مثل ... نحو زيد ... عمرو مطلقا ... وهو الظاهر ... اذا ...
... نحو ... يجوز ... عمرا ... زيد ... ضربه ... التزام ...
... الشرطية المختصة بها اذا اقترنت بفعل ... لا تعمل الشرطية ...
... العامل فيه ... فعل ... الشديد ... او الخفيفة ...
... ان يكون ... في الظاهر ... **قوله** معمول مجزوم عطف على ...
... عطف على مجزوم ... مجزوم والعبارة على ... فعل تعجب ومعمول عطف على مجزوم وجملة وصلا
... ان المراد الموصول الحرفي ... العبارة صادقة على الصور الباقية ... عطف على وصلا واللام
... ما ذكر من ... التقديم والتاخير ... في الخلاصة **ومنه يجوز جوابا او**
ذا الخبر لا ذا بعض ممارا او ۞ لا خلاف في جواز حذف المعمول لانه فضلة وقد يعرض له ما يوجب ذكره ... نيابته عن
الفاعل ... ومنه كونه محصورا نحو انما ضربت زيدا وما ضربت الا زيدا ... الشرح ...
... نعم ... مع المحصور ... انما ... في الحذف ... دليل ...
... الكلام ... المتعجب منه ... ومنه ان يكون جوابا كقولك زيدا
... ومنه ان يكون ... نحو زيد ضربته وذا بعض ... حذفه
... في باب المبتدا وهذا ... على الخلاصة **قوله** لا جوابا عطف على ... وحذفه يجوز
... جوابا ... ذا ... **ولا طريق عامل على بعض ... يغير حرف ولا ... وحيا**
... ومن يكون واجبا كالمثله ۞ اذا تعدد المعمول به ... كما في باب كسا واعلم ...
... والفاعل في ... مقدم على الاخير ... لانه ...
... الدرهم ... كما في باب ... على
... زيدا ... نحو ... زيدا ...
... بغير حرف ... على الخلاصة ...
... الدرهم ... تاخير ...
... زيدا ... امكان ...
... التزم ... والتزم ...
... زيدا ... زيدا ... درهما ...
قال الشرح بعد ... هذه الامثلة ...
والتزم ... والناصب ... المعمول به ... الخلاصة ... حذف المعمول ...
... العلم ... العطية ... لكونه ...
... زيد ... حذف الناصب ... تغير ...
... ۞ **ومنه ما ينصب تحذيرا اذا كرر او يعطف او اياك كذا** ۞

يعزى به في العطف والتكرار او غير ذاك جائز الاضمار ۞ وربك المقر ضمير او الوبا حذرا لا للخطاب ما حقق
اي المعمول به ... ناصبه وجوبا ما ينصب ... على التحذير ... وما ... على التحذير ...
بالاسم ... على التحذير وعلة النصب ... كونه مفعولا ... التحذير او يكون النصب بلازم الاضمار ...
منه ... الفعل ... التزام ... العامل ... التحذير ... نحو ...
والعطف عليه نحو ناقة الله ... لقيام التكرار والعطف مقام العامل ... جواز ... مع التكرير
وقال ... الاضمار ... التسهيل ... في هذا الباب ...
... العطف ... واجب ... العطف ... التكرير ...
او ... الثالث ان يكون التحذير باياك ... نحو اياك والشر ...
۞ **وما اياك والشر ... ان الشر ... للشريحات** ۞ ... ولم يكرر نحو اياك ...
في التحذير ... العامل ...
او ... التحذير ...
...
الضمير المنفصل ...
المحذر ...
المحذر ... التركيب والتحذير باياك ...
او ... **قوله** كالمغرى به ... المعمول ... العطف نحو ...
التجزئة والتكرار نحو ... المحذر به والمغرى به ...
ولذلك ...
ان غير ... بالمذكور ... العطف والتكرير ... العامل ...
... ايضا ... المغرى به بدون العطف والتكرير ...
مطلقا ... **وما بعد غيره ذاك ... ومن تكرر مستبدا ...** ... قوله ... المغرى ...
... ضمير ... المتكلم ...
...
... الخطاب ... عمر رضي الله عنه ...
... في الخلاصة ... والمغرى به
في الخلاصة ...
۞ **ومنه ما لا اختصاص ينتصب** ۞ **تعزيرا اعني نسيم به يوجب** ۞
۞ **وذاك ان يعد معرفا** ۞ **لا ... المتكلم واسم بال** ۞
۞ **او باضافة نحو معشر ...** ۞ **وكالنداء ... عرى** ۞
منه ... وما ... مؤخر ... المعمول ... حذف عامله ... متعلقة به ... المتكلم به
الاختصاص ... المنصوب ... المتكلم عليه ... مبتدا ... خبره ... معمول مقدم ... المراد ...
... مخصوص ... يوجب كونه معمولا ... الحذف ...
... الاختصاص ... التسهيل ... المتكلم ...
... الاختصاص ... مقام اسم ... معمول ...
... بالالف واللام ... الاختصاص ... المنصوب على ...
الاختصاص ...
... الاختصاص ...
... الله عنه ...
... الاختصاص ...
تكون ... المحذوف ... المخصوص ... مبتدا ... الخبر محذوف و
... المخصوص ... الاختصاص ...
... المعمول المنصوب ... الاختصاص ...
... الاختصاص ...

وبلدا مسموا من قول الخلاصة بالابن جبر يا ... على ما ذكر [illegible] منصوبة على الاختصاص بعد [illegible] الا اذا كان الاختصاص
لمن تكلم ان المتكلم كما سبق بانه ليس بمنادى ... [illegible] ... بعد ضمير الغائب وهذا [illegible] الضمير اذا تقدم
على المنادى [illegible] للمخاطب و[illegible] قوله واسم عطف على ... [illegible] بالنكرة [illegible]
المنادى [illegible] ان المنادى لا يكون كذلك قوله [illegible] عطف على الكون عليه الصلاة والسلام [illegible]
وهذا [illegible] على الخلاصة قوله [illegible] الاختصاص [illegible] صورة النداء [illegible] المراد [illegible] ضمير المتكلم
[illegible] المخاطب وانما [illegible] باب النداء [illegible] الاختصاص [illegible] اذ المنادى [illegible]
[illegible] والتشبيه [illegible] مبنية على الضم [illegible] ووضعها [illegible] بالواجب الضم [illegible]
هذا الحكم [illegible] المعرف بالاضافة [illegible] النداء **قال ابن الحاجب** المعرف باللام [illegible] المنادى [illegible]
[illegible] المنادى [illegible] ان يكون [illegible] على المنادى [illegible] المعرفة [illegible]
قال [illegible] **قال الرضي** [illegible]
[illegible] **قال الشيخ يس** [illegible] ابن الحاجب [illegible]
على النداء [illegible] ابن الحاجب [illegible]
في المعرف باللام المنادى لا يكون كذلك هو **قلت** قال الرضي [illegible]
[illegible] حرف النداء [illegible]
[illegible] بالنداء [illegible]
[illegible] على الخلاصة [illegible]
[illegible] حرف النداء [illegible]

ومنه ما نودي والمقرر ادعوا الثاني

[illegible] سيبويه [illegible]
[illegible] حرف النداء عليه [illegible] حرف النداء [illegible]
[illegible] المنادى [illegible]
[illegible]
[illegible] **حروف تذكر ان الغريب وكذا الهمزة ويا**
للبعيد او شبهه ايا هيا **ووا للمندوب** [illegible]
الاشارة [illegible] اسم الله تعالى [illegible] الغريب [illegible]
[illegible] بكاء حمامات لهن هدير [illegible]
[illegible] البعيد [illegible] الخلاصة [illegible]
انها للغريب [illegible] مالك [illegible] الغريب [illegible]
[illegible] الغريب [illegible] العرب [illegible]
[illegible] للبعيد [illegible]
[illegible] الغريب [illegible]
[illegible] الزمخشري [illegible]
[illegible] ابن المنير رحمه الله [illegible]
[illegible] **قلت** [illegible]
[illegible] العبد [illegible]
[illegible]
[illegible] الغريب [illegible]
[illegible] ابن الحاجب [illegible] الغريب والبعيد [illegible]
[illegible] البعيد [illegible]
الغريب [illegible] البعيد [illegible] الغريب [illegible]
[illegible] الغريب والبعيد [illegible]
[illegible] الغريب [illegible]
البعيد [illegible] الغريب [illegible] البعيد [illegible]

الغريب

الغريب ولا يستعملون الا في هذه المواضع التي [illegible] قال الشيخ [illegible] سيبويه [illegible]
[illegible] الغريب [illegible]
اسكان نعمان [illegible] بالغ في ربيع قلبي [illegible]
[illegible] الغريب [illegible] **[illegible]**
[illegible]
[illegible] النداء [illegible] المنادى [illegible]
[illegible] **وانا** [illegible] **وهذا** [illegible]
ومما بني من المفرد المنادى [illegible] النكرة غير المقصودة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] كقوله
[illegible] جرير ولا كعب [illegible] تواضع
[illegible] النكرة [illegible] المقصودة [illegible]
[illegible] النداء [illegible]

وجاز حذف الحرف الا ما يندب والمستغاث [illegible] والاشارة او اسم الجنس او [illegible]

ان جاز حذف حرف النداء مع المنادى [illegible]
[illegible] المستغاث [illegible]
[illegible] المنادى [illegible]
[illegible]
[illegible] النداء [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] اسم الجنس [illegible]
[illegible] اسم الجنس [illegible]
[illegible] المنادى [illegible]
[illegible] النداء [illegible]
واسم الجنس [illegible] الجمهور [illegible] الحذف [illegible]
[illegible] **وقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم** [illegible]
[illegible] اسم الجنس [illegible]
[illegible] الخلاصة [illegible] اسم [illegible] الحذف [illegible]
[illegible] **[illegible]** **وفي جواز الحذف للمنادى**
[illegible] [illegible]
[illegible] المنادى [illegible]
[illegible] النداء [illegible]
[illegible] المنادى [illegible]
قلت [illegible]
[illegible] المنادى [illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

وهكذا اللهم والميم بدل ... من يا فجمع في اختيار يحتظل

[illegible]

وكالنداء المندوب والمنكر لا ... ينتدب والميم لا ما وصلا

[illegible]

بالنداء وان ما قبله غير مقصود به وما اصرح في الخلاصة ... المعرفة ... عليه ... جواب الشرط ... المراد ... المنادى ...

وأيها الضم وأتل ما وصف بذي ... ال رافعا وبالمشار والذي

[illegible]

وضم وافتح من أزيد بن علي ... واضمم ان لم يلي العلم ما ولي

[illegible]

في نحو سعد سعد الاوس ينتصب ... نصبا

وافتح او اضمم اولا والمنتبي ... عموم في الوصف واسم الجنس

[illegible]

ما حذف وبعد أربعة وخمسة عشر بالقصة ومنع الأكثر الكوفيين ترخيم المركب المزجي إذا كان ذا إعراب ومنع ابو حيان ترخيمه مطلقا وقال إنه لم يجئ في كلام العرب وإنما قاله من قال بالقياس ومنع الأكثر ترخيم المركب العددي وهذا معنى عجز البيت

وإن نويت بعد حذف ما حذف ** فالباقي استعمل بما فيه ألف

في الترخيم لغتان أحدهما أن ينوي المحذوف ويترك لذلك ما بقي على ما كان عليه من حركة وسكون وعدم إبدال فيقال يا جعف بالفتح وبالمنص بالضم وبالحار بالكسر وبا هرق بالسكون وبا ثمو لأن ما قبل الآخر صار آخرا لفظا أي بعد حذف المحذوف لغير علة موجبة فجعل نسيا منسيا ولا بد في الترخيم لعلة ... مستعملة ... في الكلمة التي هي ... ما في ... العلة الموجبة ... وإن كان ... لكنه ليس ... كما هو الكثير ويستفاد ذلك ... الخلاصة ... المحذوف ... معتمرا ... أحدهما أن يكون ما قبل المحذوف ... المسألة الثانية ... ما قبل ... لا يرخم ... المحذوف ... مثل ...

... المسألة الثانية أن يكون قبل الآخر حرف ... ذهب ذلك السبب بالترخيم ...

على أنه يرد ما حذف له ... وأعلم ... على الغلط ... المحذوف ... في ذلك ... مسألة في التسهيل وابن الحاجب ... قال الدماميني وهو ... من أهل اللغة ... ابن الحاجب ...

في عدم استثناء الخلاصة للثانية منصوصا ولا ... المحذوف مبتدأ والثانية ... الأسباب ... وتبلغ به خبرا

واجعله إن لم تنو محذوفا كما ** لو كان بالآخر وضعا تمما

المسألة الثانية في الترخيم ألا ينوى المحذوف بل يجعل نسيا منسيا فيجعل الباقي بعد المحذوف كأنه التمم للكلمة في أصل وضعها ... بالضم في الجميع ... ضمة ... المحذوف ... أي ما بقي وما ... المحذوف ...

والتزم الأول حيث ... أي التزم الوجه الأول ... يلزم ... في التصحيح مع أنه ... وغير ... ابن الأنباري ... وذهب ... المازني ... المبرد ... ابن ... كثير ... الخلاصة ... ابن عصفور ... المعرب أو ... على المبني ... المراد ... المحذوف

كمسلمة في التاء حيث ... لا تشارك ... نية المحذوف بمعنى أن ... إذا ... في التاء ... المحذوف ... بالجرمية ... الخلاصة أنه لا يلتفت ... التاء ... والجمع بالمفرد ... الكوفيين ترخيم ... المفرد ... إذا كان ... ترخيم ... وقال أبو حيان إنه لا يلزم في ترخيم ... على لغة من ينتظر ... في التاء ... وكلام الخلاصة في التاء أنه لا ... والعلم ... الخلاصة على عدم اعتبار ... العلم حيث ... وجوز الوجهين في كمسلمه ... وهو ... عليه كلام ... الغالب

ومنع ترخيم ... ومستغاث ومدلول النداء ... وجه ... المنادى ... بالنسبة للمندوب والمستغاث ووجهه في ... النداء ... في ... النداء ... مستغاث ...

ولاضطرار رخموا دون ندا ** ... في ... النداء في نحو الضرورة كقوله

أما ابن حارث إن النعمان ... ** أو امترحه ... الناس من علموا

... الخلاصة ... ولاضطرار ... النداء ... ال

... هذا الشرح ... أنه على ما يليق ...

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

المفعول المطلق

[illegible]

[illegible]

كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند

[illegible]

كذاك ذو التشبيه

[illegible]

[illegible]

وحذف عامل المؤكد

[illegible]

وبعض … كويله وويحه ليس كذا

… كذا إذا انت …

[illegible]

الكربلاوانت فسترشد ما وقد يكون لغائب في حكم حاضر كقوله وقد بلغك عن شخص بلغ الأسواء وقد عاد كالشيء قد أنه منزلة الحاضر جبرئيل
كبشر وكلام التسهيل يقتضي أنه لو قلت وقد عاد الشيء بالغيبة لم يكن الحذف واجبا لأنه لم ينزل منزلة الحاضر **وانتجمل** الخ به
لا نواع التي يحتملها كلام متكلم أما الطلب نحو فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء أو خبر كقوله

لا جهدن فإما درء واقعة ... تخشى وإما بلوغ السؤل والأمل

قال الاخوند في هذا القسم أن تذكر جملة طلبية أو خبرية تتقدم مصدرا يطلب منه بيان الأغراض وما ذكرت العوامل والأغراض بالبدال
مصادر منصوبة على أنها مفعولة مطلقة عقب تلك الجملة وجب حذف أفعالها وذلك أن تلك الأغراض تفصيل لذلك العامل المتقدم
فيجب أن يقوم ما تقرر لذلك المصدر أعني الجملة المتقدمة مقام ما يقتضي تلك الأغراض أفعالها الناصبة لها بلا حاجة لذكر ذلك الفعل
بعد استغناء أفعالها فبلغها ما التزم فيها مثل المصدر مقام ما يقتضي موجب الحذف فهو لم تقل شدوا الوثاق بل ما تقرر شد الوثاق
والمطلوب شد الوثاق مثلا واستوفاق أو من أو فداء فيحصل الله هذا المطلوب بقوله فإما منا بعد وإما فداء وعليه القياس

أو مؤكد لجملة فيل اول ما أي وكذا المؤكد للجملة وهو عندهم ضربان مؤكد لنفسه وهو ما لحقت عليه جملة لا تحتمل
معناه لا يجب لا يكون لها احتمال زوال بالعارض نحو على ألف درهم اعترافا ومؤكد لغيره وهو ما يأتي بعد جملة تحتمل المقصود وغيره فيتعين
بالمصدر نطاق المقصود نحو زيد ابني حقا فالجملة محتملة لثبوت مضمونها في الواقع وعدم ذلك والمصدر عينها نصا في الأول **قال الاخير**
والمصدر في هذا الحقيقة مؤكد لنفسه ولا يليس بغيره كما يعني التأكيد لطريقة الثابت بلا تكرره وإذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يكون
ثم قال إن معنى هذا المصدر ثم عليه الجملة السابقة فيجب لا احتمال فيه لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الأخبار لا تحتمل العدم
وأما الكذب فليس من مدلول اللفظ بل نقيضه مدلوله وأما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب أن الكذب مدلول اللفظ
كالصدق بل المعنى أنه يحتمل الكذب من حيث العقل بمعنى أنه لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ثم قالوا إنما قيل لمثل هذا المصدر مؤكد لغيره مع أن
المعنى السابق دال عليه نطقا لأنه إنما تؤكد بمثل هذا التأكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر وغلبة ذهنه
كذب مدلولها فكأنك أكدت باللفظ النص اللفظ المحتمل لذلك المعنى ولنقيضه فلذلك قيل فيه مؤكد لغيره وأما المؤكد لنفسه فلا يرد
لمثل هذا الغرض انتهى كلام الخلاصة أن يبين معنى على ما ذكر لنا أنه يحتمل الحقيقة والمجاز والمصدر يرفع احتمال
المجاز وإنه مبني على مذهب المتقدمين وهم قد لهم يقبل الواقع صفة لجملة أن المصدر المؤكد لا يكون على تلك الجملة ولا يتوسطه بين جزئيها
وهذا زيادة على الخلاصة لا يقال بعم ذلك من تسميتها إياه مؤكدا لأنا نقول إنه كان مؤكدا أيضا من التأكيد الذي هو من التوابع حتى يلزم تقديم
من حيث كونه مؤكدا وقد نص أعلى جواز تقديم المصدر المؤكد على عامله **قال ابو اسحاق** عند قوله في باب الحال ولكنه بلزوم
هذا الحكم ليس ثابتا للمؤكدة لعاملها التي قدمها بل هو زيادة عليه لا نه ليس فيه بل نفرد عبارة التنزيل زيادة على ما في التسهيل
والأصح منع تقديمه أي المصدر المؤكد لنفسه ولغيره لا نه لا تدل على امتناع التوسط وقد اعترضه الدماميني بذلك وعلة الحكم
معلق أي لزوم حذف العامل ووجوب تأخير المصدر كون الجملة المتقدمة دالة على العامل ولا يجتاز ذلك لا يعوزنا محالا وتكون كالنائبة
عنه القائمة مقامه **قال الاخير** وأنا لا أرى بأسا بأن يكون الجملة بالنسبة عاملة فيه في الحقيقة لا ما ذكر معنى الفعل كما
ذكر فلا يتقدم المصدر عليها لضعف العامل ولا يكون إذا من هذا الباب

كذاك ذو التشبيه ما لحرف له ... امر بجملة مشتمله

لاسم بمعناه وصاحب و... لا لعمل يبلج اوجا به ثم

مبتدأ أو خبر والإشارة لالتزام إضمار العامل ومعنى ذو التشبيه الدال على إرادة التشبيه أي تشبيه غيره به مع مشبه به والمسألة
مسة شروط **أولها** أن يكون المصدر المشبه به مشعرا بمعناه وتجدد لا يخرج ما يكون بمعناه ومصدره نحو فإذا له ذكاء ذكاء
الحكماء وله علم علم الفقهاء وله هدى هدى العلماء لأنها ليست بمعنى الفعل كما كان له صوت بمعنى يصوت فلم يجز أن يكون الناصب
المحذوف **ثانيها** أن يكون بعد جملة احتراز من نحو فإذا صوته صوت حمار فالرفع لا غير **ثالثها** أن تكون الجملة مشتملة على اسم
بمعناه احتراز من نحو فإذا في الدار زيد يصوت صوت حمار **رابعها** أن تكون مشتملة على صاحبه أي فاعله احترازا من نحو فإذا
فيها صوت صوت حمار فلا يكرمه الرفع ووجه النصب على ضعفه أنه إذا قيل فيها صوت يفهم علم أن هناك مصوتا لاستحالة وجود
الصوت من غير فاعل فكأن ذكر صاحبها أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل احترازا من نحو فإذا هو مصوت صوت حمار
فإنه لا حاجة فيه لإضمار **وما زاد التسهيل الشروط** فقولهم مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى والأكثر النصب
على أن هذا المصدر منصوب بفعل مقدر تدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه ولذلك وجب الحذف ولا بطل عمل
صوت حمار أي لا تصويت فيه لا معنى لأن الاسم مقام المصدر كأنه أعطى عطاء وتكلم كلاما **قال الدماميني** **قال الشارح** إنما العمل
صوت هو العامل لأنه لم يرد به بقولهم له صوت أنه يعالج الصوت ويخرجه عن هذه الصفة بل أريد به ما يسمع والصوت ليس هو
المقرر به والعمل والواقع بالأمر العمل وإنما أراد به الناشئ عن التصويت قال الدماميني قلت هذا مخالف لسيبويه
نقل

الأخير ما أنه قال وظاهر كلام سيبويه أن المنصوب منصوب بقوله صوت لا بفعل مقدر قالوا إنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت ومعالجة
وأما دعوى الشارح أن المصدر لا يعمل إلا إذا بمعنى أن والفعل أو بدلا من الفعل فيحمله بعض عن الشيخ **قلت** كون المصدر هو العامل
خلاف ما ارتضاه الأخير ونقله عن سيبويه ونص وظاهر مذهب سيبويه أن المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر قال
سيبويه وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني أن هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل معا بمعنى يصوت
لا نها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد وجد في الجملة ما دل على زمان ذلك المصدر الحادث أي الحال الماضية وهم
لعلة ورد في ما الثناء ما لمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقد قيل إن العامل المصدر المنصوب الاسم الذي في أول الجملة المتقدمة
لأن المعنى ما ذاك تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله إذا لم يكن معمولا مطلقا كما في باب المصدر وهو كما يقولون عجبت من ضرب ضرب
الأمير أي من أن تضرب ضرب الأمير وفي هذا نظر لأن المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل إلا إذا صح تقديره بأن والفعل منه ويصح لو قلت
فإذا له أن يصوت صراخ الثكلى فإنه لم صراخ حاصل لا معنى له أن يعمل فيه وقوع الفعل منه لا ينتج وليس كذلك بوقوع الفعل فلا
له صراخ فإنه فهم لحصول الفعل على هذا ذكر الغزالي الأخيرين لا يكون من هذا الباب لأن عامله ظاهر انتهى **بأن قلت** المرادي يقول
القضية هي نصرهم بقوله مشعر بمعنى لا حاجة فيكيف قال **قلت** لكل من قوله بقوله أو بفعله أو وصف شرط معتبر وشرط المثل
كم نهى الحمار فيجيء بحمله أو الفعل كما في كلام الاخير وقول بعض عن قول الخلاصة بقوله لا نرضى إرادة الحدوث ولهذا قدر الناصب في ذا
له صوت صوت حمار فيه أن المصدر هنا أراد به الحدوث وهذا أول شروط المسألة كما تقدم وما توهمه هو غير ما ذكره الشارح وراده
الدماميني وقول الدماميني أن دعوى الشارح منوعة بناء على ما في التسهيل من أن شرط إعماله إلا بما يصلح لإيجاب
نحوه بنفسه عنه نعم قال ابن هشام في المغني إلا شرط الحال المصدر أن يحل الفعل إنما هو لعمله في المعمول به أما غيره كالمعمول لأجله
وهو ظاهر وعليه فتشكل المسألة **والرفع في غيرها** أي في غير الأخير فيصح لو قلت لا مبني على أن فيه لا زم في المسألة
وهو حمل المصدر الأول والمطرد ونصر أن تحله البدل والمانع ويحتج الفعل برفوع الفعل مرفوع ولو جاب إضمار الذي ذكره وهو قوله
معنى له أن يجعل **بأن قيل** المراد أنه له صوتا حاضرا حالة لا متقطعا ماضيا **قلت** تقدم عند قوله وردت كما ذكر الذي
أنه أهمل أن المعنى لا يستلزم الانقطاع أو يحل المصدر أول أو الطارئ ويكون معها حالا لا مستقبلا حتى ينتفي عدم الفعل المذكور
بأن قلت أحد في كلام المقرر أيضا سماحة وأن لم يوجد الموجب الذي قاله الاخير لعلة ذلك من جهة أن إذا الفجائية أيضا كما
قال الدماميني لا تجب الابتداء أو أن الشدة المفترضة أولا الكسرة **قلت** ما قاله معترض كما في محله على أنك لو سلمته لا يجب
بما أجاب به الدماميني عن نحو أن ضرب زيد أخاه شئت امتناع أن تقول من أن الفعل الذي هو بمعنى لا يلزم من جهة النحو نحو بذلك
الغير ولهذا العول البحث امتناع كون المصدر عاملا في المسألة أنه حيث فعل التشبيه وكان صوت حمار الواقع مفعولا مطلقا مشبها
به لزم أن لا يكون هو غير المفعول المطلق في الحقيقة لأن ما على المشبه غير ما على المشبه به لأنه لا يلزم أنك إذا قلت فإذا هو يصوت
صوت حمار لم يكن صوت الحمار غير فعل ما على يصوت وقد تقدم أن المفعول المطلق هو الذي يفعل الفاعل الذي هو كذا الفعل وإن على
ما لزم أن يكون المقرر فإذا هو يصوت صوتا مثل صوت حمار **بأن قلت** فهذا التشبيه البليغ فلا يكون الكلام على التقدير
قلت التشبيه البليغ ليس مبنيا على ادعاء تناسي التشبيه ولا على استعارة فلا يرد كما أراد بهم التشبيه وتقديره
فيه غاية الأمر أنه حيث حذف منه ركنان **أو** أحدهما كان أبلغ فإنما جيء به لكونه لا يلزم في تقدير ما ذكر والكلام في مسألة
زيد أسد **نعم** تقول التقدير المذكور لا يتأتى مع المقدر لأن التشبيه البليغ باستلزام الأداة نحو الرجل فيه التشبيه به
على المشبه وجعل المشبه فيه غير المشبه به حيث المبالغة ولا يجوز غيره متعلقا مع جعل المشبه معمولا للمشبه فإنهم قوله
اسم حال من ذو وما لحدوث متعلق به وله إلى معناه متعلق بالحدوث واللام حالية ومشتمله نعت **جملة** ولكن في لا اسم نعت
على صاحب عطف على اسم وله لا يبلج عطف على بمعناه نعت لا اسم والعمل متعلق بيبلج ومر كلام الخلاصة الشروط إلا الخامس
عادته فقوله أو جابه لا عطف على ذلك أي ذو التشبيه نصبه في كلامهم بعامل لازم الحذف أو جاء به لا بتعلق ورب بما ذاك
صوت صوت حمار بالرفع وهذا أو بدل على الخلاصة

المفعول له

ينصب مفعولا له المصدر قد ... علل معنى في زمان الحدث

ومع عامل لا فرق من ... ما زاد شرط اتحاد

المصدر نائب فاعل ينصب ومفعولا له حال منه والشرط لتعليل كم أن مصدرا لأن قد لو لم يصح لا وصف ومعنى العلة يتقبل
فقد التعليل به لخلاف الذات فإنه لا يتعقل كونها علة من حيث إنه ذات لأن الذوات من حيث هي ذوات متماثلة فلا يكون بعض
منفيا لحكم دون البعض لا إذا لا اختصاص بعض من كون ذلك المعنى فيه العلة **بأن قلت** هذا يقتضي عدم التعليل بمن الحي
بالدلالة ومن حرصا بن مرعى خبرة لا رحمة لها ثم ومثله لم ما في الأرض جميعا **قلت** إذا تأملت لم يخف عليك أن المعنى
تحليل الأنام منها وتخييرهم لكلها وانتفاعهم بها وهو ذلك بإيجاد المعنى وكذا الأنعام النافية وقولهم إذا أعجبت المعرفة

[illegible]

قوله [illegible]

احدهما [illegible] ثانيهما [illegible]

[illegible]

[illegible] قلت [illegible]

قال في جمع الجوامع [illegible]

قال المحلي [illegible]

واجب [illegible]

[illegible]

لكان بقعة كمكان وناحية واسماء الجهات الست بخلاف داخل وخارج وبالصوجوف وكذا هو ما نهاه وان لم تعرف معانيها الا بالإضافة لا كونها احتاجت
ما اذ لا تصلح لكل بقعة **الثاني** المشتق كمقعد ومجلس ومرمى **قال في التسهيل** ملحق بالظرف فيما سأل عن مدة الله او مشارك له في [illegible]
وساعات ان دل على قرب او بعد نحو هو مني منزلة الشغاف ومناط الثريا [illegible] هذا النوع وان كان فيه الفاء له
المذكور [illegible] انما هو [illegible] وذلك لانه لا يكون [illegible] معناها عليه عن معنى [illegible] وانما ينصب [illegible]
في المادة لا يرتفع اشكال [illegible] لعدم [illegible] على الخلاصة وهو اعتراض [illegible] وما اجاب به [illegible]
من انه مستثنى من اعتبار الاطراد ليس [illegible] لا يدخل [illegible] بعكسها **قال الدماميني** والظاهر ان هذا من قبيل المختص بعد
كلام كلام ابن الحاجب [illegible] وهو صحيح على [illegible] المفيد له على المبهم وهو عندي مشكل لانه ان [illegible] التخصيص [illegible]
[illegible] النوع لا والموصوف [illegible] مبهم مع لا [illegible] دون [illegible] العارضة [illegible]
من اسماء الجهات وغيرها [illegible] الاعتبار [illegible] الجهات [illegible] على المكان المختص [illegible]
[illegible] الخلاصة وما صيغ من الفعل [illegible] على امثلة المبهم [illegible]
وجعله [illegible] الواقع حالا لا يمنع [illegible] مع جعلها نكرة موصوفة [illegible] التبادر **قوله** وفيه انه نصبه على الظرفية المبهم
من الكلام [illegible] للفعل الناصب له في مادته [illegible] الخلاصة [illegible] اذ لا يخرج عنها لا
المصدر **واجاب** [illegible] بان المصدر [illegible] بالاولوية **ويجاب** عن المتن بان المراد [illegible] الثالث
والثالث اسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد وغلوة **قال الجوهري** الميل من الارض [illegible] والفرسخ ثلاثة اميال والبريد اربعة
فراسخ والغلوة [illegible] **الرابع** ما جرى مجرى ما هو للمكان [illegible]
احدها صفة المكان نحو [illegible] **الثاني** [illegible] مكان [illegible] الجلوس [illegible]
ان مكان [illegible] والمراد بالاطراد ان لا يختص [illegible] المشتق **قال الشارح** ومما [illegible]
الجلوس [illegible] الجبل ناحية تواز به [illegible] **قوله**
[illegible]
[illegible] **تنبيه** ذكر [illegible] انه [illegible] قوله صلى الله عليه وسلم سبحان الله عدد خلقه ورضى نفسه وزنة
عرشه ومداد كلماته [illegible] بان الكلمات الاربع منصوبة على الظرفية [illegible] زنة عرشه وكذا [illegible]
[illegible] **بما اعترض عليه الغلاموي** بان تلك الكلمات ليست من الزمان ولا من المكان
[illegible] **ثم رد عليهم** بنصوص الائمة [illegible]
[illegible] زنة الجبل ووزن [illegible]
على الحديث في [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] زنة الجبل [illegible] مكان [illegible]
[illegible] الزمان وخلفه [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] **وبالجملة** [illegible]
[illegible] التعريف [illegible] الحديث [illegible] الحديث [illegible]
[illegible] الحديث [illegible] سبحان الله تسبيحا مثل
عدد خلقه ومثل زنة عرشه ومثل مداد كلماته [illegible] الموصوف وخلفه صفته [illegible] المضاف وخلفه المضاف اليه
[illegible] **قال في التوضيح** وكذا [illegible] المضاف ولذا ان
[illegible] **وفي [illegible]** [illegible] مداد كلماته [illegible]
في الكثرة بعيار كيل او وزن او عدد [illegible] الكلام لا [illegible] الكيل والوزن
[illegible] **قلت** [illegible] سبحان الله تسبيحا من
[illegible] سبحان الله تسبيحا [illegible] **مثل**
كلمات الله تعالى لا [illegible] **ولذا**

ان لا تقدر مثل بل تقول سبحان الله تسبيحا كثيرا ثم حذف المصدر النوعي وناب عنه عدده او سبحان الله تسبيحا لا يماثله [illegible]
المصدر النوعي وناب عنه مصدر [illegible] النوعية بالاضافة وسبحان الله تسبيحا [illegible] ثم حذف المصدر النوعي وناب عنه مصدر [illegible]
[illegible] وسبحان الله تسبيحا [illegible] زنة عرشه ومداد كلماته باعتبار [illegible]
[illegible] النحاة [illegible] بالصواب [illegible] الاربعة التي في المتن كلها في الخلاصة [illegible] والرابع [illegible]
عن مكانا مصدر **ومثله [illegible] الظرف [illegible] وغيره وما [illegible] في ظرف**
كل من اسماء الزمان والمكان قسمان متصرف وغير متصرف **فالمتصرف** [illegible] الظرفية [illegible]
مبتدا او خبرا او مضافا اليه [illegible] الزمان [illegible] المكان **وغير المتصرف** [illegible] الظرفية [illegible]
عنها اصلا [illegible] الخصوص [illegible]
[illegible] الظرفية [illegible]
[illegible] الظرفية [illegible]
[illegible]
[illegible] **ومنه سوى لدى الجمهور [illegible]**
وابدل [illegible] مكسورا [illegible] في مثل [illegible]
[illegible] الجمهور [illegible]
[illegible] الظرفية [illegible]
[illegible] اسماء الزمان والمكان [illegible]
[illegible] الظرفية [illegible]
[illegible] **قال الرضي**
[illegible] الظرفية [illegible]
[illegible] الجمهور [illegible]
[illegible] الظرفية [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible]
صد لها **ومنه عند [illegible] في [illegible]**
[illegible]
[illegible] **وفي التسهيل [illegible]** [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] عند طلوع الشمس
[illegible] ولم يجي [illegible]
مبتدا او خبرا [illegible] الظرفية [illegible] قال في الشرح [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] **احدهما** [illegible]
[illegible] **ثانيهما** [illegible]
[illegible]
[illegible] **[illegible] الظرفية**
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الحرف والاسم فيقول بعضهم إنما قال في التسهيل ولا غاية زمان أو مكان ولم يقل للابتداء لأنها اسم لا حرف فيه نظر فهي ملازمة لمبدإ
الغايات وقوله في نوعي الأزمنة أي الأزمنة الزمانية والمكانية نحو القعود لدى الحرمة ولا تضاف نحو الصبر لدى الحرمة ولا
وحيث ولدن زيد وهذا حيث لا تقع للجملة ولا تضاف للزمان لأنه لا يضاف للجملة وكذلك المكان لا يضاف كما في الأرض فليرد
وقوله أي أضيفا إلى المفرد كما سبق وللجملة الاسمية كقوله وتذكر نعماه لدن أنت يافع والفعلية كقوله لدن شب حتى شاب سود الذوائب
وقال ابن الدهان لا تضاف للجملة أصلا وأما نحو قوله لدن شب فمؤول لدن أن شب ونحو ذلك قال الدماميني وهذا قال فيه لدن
شب لا أن الشعر جرم لدن أن كانت **وسع في غدوة من بعد لدن فانتصب** أي سمع في غدوة بعد لدن النصب فقيل إنه على التمييز لأنها
التشبيه ولأن زمان مبهم فيفسر أو لأن الزمان بغدوة وقال الآخر على التمييز وقيل على التشبيه بالمفعول به وعلى هذا فالأفراد غير مضافة
وجرها بالإضافة محضة إذا كان بعدها هذا الاسم وقال الرماني غدوة خبر لكان محذوفة مع اسمها وعليه فهي باقية
بإضافتها على ما عهد لها من الإضافة والمنقول للأقوال كلها في الخلاصة وتكون البناء فيها على الأربع بعضهم
والعطف على غدوة حين وانتصب ومن قبيل بالجر لا نصب
هذا النوع من أنواع الكلمة على التسهيل في أرجحها وجوز الأخفش جر ما عطف على من بعد نصب غدوة ولم يجيء
والنصب أيضا في أبي سعيد فيه وعنه نصبه بعيد قال في شرحها النصب بعيد من القياس لأنه لم يرد نصب غدوة بعدها
وقال أبو حيان الذي اختاره أنه لا يجوز في المعطوف إلا النصب لأن غدوة عند من نصب ليس في محل جر لا سيما على مذهب من نصب بكان
مقدرة ولا يلزم أن يكون لدن النصب بعدها لأنه غير غدوة وهو غير معربة فيها لأنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام والإسراء إنما
يتبع نصبها لغير غدوة وما شاكلها بالتبعية وهو كذا هو ولذا ارتضاه ابن هشام فقوله حتما معمول انتصب على أنه نعت لمصدر لا يجيء
ومعمول نصب محذوف أي فقوله وهذا كما قاله عنه ولذا لم يذكر على الخلاصة **ومعه مع لوقت لا جتماع أو**
مكان وجرها بمن حكوا أمثال لوقت لا جتماع جئتك مع صلاة العصر ولمكانه دار زيد مع دار عمرو ومثال جرها بمن
ذهبت من معه حكاه سيبويه وقرئ هذا ذكر من معي وهو كثير بها في نحو جاء معه ليل اسميتها **قال ابن مالك** وكل منها
أن تبنى لشبهها بالحرف في الجمود المحض وملازمة وجه واحد من الاستعمال لأنها أعربت في أكثر اللغات لمشابهتها عنده ووقوعها
خبرا وصلة وحالا وذلك على حضور على وجوب نحو جاء مع العصر أو نجيء ومعه وجاء زيد وبكر معا وهذا معنى قوله
وضم وافتح هي لا يقع ومعنى قوله أي ساكنا على البناء هذا منع انظر منع من البناء بالكلية بل سكنت في بعض
اللغات للبناء وهي لغة ربيعة وغنم قال الأخفش بعضهم هي على هذه اللغة حرف جر إذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية ولا كونه
موضوعة وضع الحرف والحق أنها على الأسماء الثلاثية المحذوفة اللام قال وهذا القول يرجع إلى الشهير **قلت** العراقي أنه شقي
لمعنى حرف المصاحبة لدلالته على الاجتماع بنفس الكلمة وحقها أن تبنى وإنما أعربت في أكثر اللغات لمشابهتها عندما نحو
ولتغليبة إضافتها لعكس ولا المنفردة في معنى الظرفية بمعنى جاء معا كلاهما مع صاحبه غاية أنه لا تقدم لها الكلمة إلا أن
ما انفك له ولشأنها كلام في مبحث المعرب والمبني من حاشيتنا تتبع واجعلها قوله ساكنا حال من بها على أنها مبنية على تقدير
متعلقة به فيها على ما الناصبة المقدرة **ومصدر ينوب عن مكان** **وشاع هذا الحكم في الزمان**
قد علمت أن قوله فيها وما جرى مجراه بالمراد مصدر بإذا حذف الموصوف وخلفته صفته أو المضاف وخلفه المضاف إليه
وهي صورة الدماميني وهو مما أشكل ولا نكر بمن أن يكون أعاد خصوص مسألة الإضافة للتنبيه على الرد على المكان
والأماكن والعوض بينها أن الزمان مشارك للحدث في دلالة الفعل على كل منها بالتضمن فلذا كثرت نيابة المصدر عن الزمان
نحو جئتك صلاة العصر وقدوم الحاج ولا نقول صلاة العصر وقدوم الحاج بمكان أي مكان الفعل لا بد عليه التزاما وفي
ذلك نيابة المصدر عنه والله تعالى أعلم وسوغ الابتداء به قوله مصدر الصفة المنوية أي مصدر مقام إليه بقرينة ينوب
ما نه فرع أن الحط غير ذلك قدامهم **الظروف المبنية**
ومن الظرف مالزم بعد مبهم أضيف أو ما تلفظ للماضي إذ ورجح المستقبل إذا ومعه وحتى لا
من ذلك غير معلوم وإذ مبتدأ مؤخر وغير حال من إذ وما عطف عليه وبعد عطف على غير ومبهم بيان لما أضيفا صفة له تبنى به الرقوله
في مبحث المعرب والمبني والإضمار المبهم إلى أضيفا والجملة أولى بما ذكرها فقوله أو ما نكر عطف على أضيف وما صفة تبنى بها لي
قوله في ذلك المبحث أيضا ثم تم الحرف فيما ليس إضافة لعلها ففيه من الظروف مثل قبل أول ونحو الجهات غير وعلى قوله للماضي
حال من إذ لأنه اسم للزمان الماضي لا متعلق بلزم أو إذ ما عطف عليه يمنع من ذلك ورود ليل اسميتها الشرط ولا إضافة وأصله
ما يأتي والمستقبل فقيل نعم كقوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها وقال الجمهور لا والمستقبل فيه لا يبقى من منزلته الماضي لتحققه
وقوعه قال الزمخشري وقد يجيء لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم فإن يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول
حرف التنفيس عليه وقد عمل في إذ فيلزم أن تكون بمعنى إذا المشروط لهذا قال المشروح المستقبل أي رجح الفراغ في ذلك

قوله

قوله لم يلي إلا حال من إذ وحيث هو لا التي للمستقبل كما في تيسيرهم بمعنى على هذا غير ملازمة للأزمنة وبعدا رأى الزجاج ولا خبر وإن مالك
واحتاروا إذ مثال مجيئها للمفعول به نحو إذا جعل الذي كفروا ومعمولا واذكروا إذ كنتم قليلا فكثركم إلا ذكروا إذ لم تقف وبدلا واذكر
في الكتاب مريم إذ انتبذت وإذ أحاطه إذا تنزل **وقال الجمهور** لا تكون لا كلاما أو مضافا إليها اسم زمان نحو يومئذ وحينئذ وأنها
في نحو واذكروا إذ كنتم قليلا ظرف لمحذوف أي واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلا وفي نحو إذ انتبذت ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف أي
إذ كرقصة مريم إذ انتبذت **قال في المغني** ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في نحو واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء
مبنية وبإزمان واضف الجملة والجزء ربما حذف بنيت للوضع على حرفين ولافتقارها إلى الجملة لتمام معناها لأنها لازمة للإضافة
إلى الجملة أبدا ولا يوجد من إضافة الجملة أنه لا بد من الاسمية نحو واذكروا إذ أنتم والفعلية نحو واذكروا إذ كنتم قليلا **قال والنحو**
وقد يحذف أحد جزئي الجملة فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا
أي إذ ذاك كذلك **قوله** مبنية حال أخرى أو الظاهر أن قوله بإزمان متعلق بمحذوف أي أخصصها بإزمان ولا تجر إلا للجملة
ويعمم الإضافة بمحذوف أي أضفها والجزء مبتدأ أي جزء الجملة ورب أحذفه خبره **أو كلها ينوبه معوضا** كل منصوب بالمقدر نائب
فاعل حذف أي قد يحذف الجملة كلها فيعوض عنها التنوين فتقول يومئذ بإذ من حذفها وترتب عليه وبعد أن تسكن بناء الاسمية عكس ما
توهمه الخلاصة وقد اعترضها بذلك الشاطبي وأجاب بأن عبارته على إضمار المصدر وإن بعضها ليان بالتنوين تعوض عن الإضافة
وتكسر الذال لالتقاء الساكنين نحو وأنتم حينئذ تنظرون أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم وقوله معوضا حال من التنوين لعموم وقوله
سم بصيغة اسم المفعول **ولا يليه اسم يليه ماضي** إذا أضيف إلى الجملة الاسمية جاز أن يكون خبرها اسما وفعلا مضارعا
قال في التسهيل ويقبح أن يليه اسم بعده فعل ماض نحو ولابن الحاجب إنما قبح إذ زيد قام لأنه إذا ريد الاسمية
فليفعل إذ زيد قائم إذ هو لا داعي الجزاء والفعلية فليفعل إذ قام زيد **جاءك قبل** إذ لا اسمية والتشبيه على التقدير **قلنا** المقتضيا و
من إذ **جاءك قبل** يلزم مثله في إذا زيد يقوم فيكون مستقبحا ولا قائل به **قلنا** يقوم معبر لا خبر يليه للمقدر أولا وإنما الجملة الاسمية
فعلية لا اسمية **جاءك قبل** يلزم من جواز إضافته إلى الجملة الاسمية أن يستقبح ذلك **قلنا** يقوم على هذا إلا بقصد به المستقبل من الحال
المحكية بحال مجيئه لمعنى مقصود لا يستفاد دون إذ ولهذا حسن إذ زيد يقوم لأن الفعل معها لمعنى لا تفيده إذا لا يعرف أعرضه الضرب لا
مثلا إذ يقوم زيد محل لذكر مقصود به القيام لا استقبالا وحكاية الحال المستقبل لم تثبت في كلامهم كما ثبتت حكاية الحال الماضي
الكبرى **قوله** يلزم من جواز إضافتها إلى الجملة الاسمية عند الطيبي بذلك وهو الكثيرون ولا خبر والحاصل إذ أعمر الموحد والجمهور
داخلة على يقوم وعند غيرهم ليست داخلة عليه **قال الآخر** ولا تخلص لا يعارضها المذهب عن استقباح مثل هذا المعنى إذا زيد يقوم
والحق أنه أيضا قبيح مثله **قلت** إذا اعتبرنا استفادة المقوم إذ لا استقبال في إذا زيد قبيح إذ قام زيد وإذا يقوم زيد
ولما كنت استشكل هذا المحل عند وريه **والزهراوي** في توجيه المسألة أن إذ وإذا لما كانا للزمان الماضي المبهم
والمستقبل المبهم التزموا إضافتهما إلى ما يعين المراد منهما ويميز المقصود بما أضلت جئتك إذ قام زيد فكأنك قلت وقت
قيام زيد فيه ما عين الوقت بذلك كما يعرف مدلول الموصول بصلته ولما كانت إضافة اسم الزمان إلى الجملة معيرة للتعريف على
التصحيح هذا مع مقتضى الترتيب الطبيعي في التعبير حيث قيل الوقت بالنسبة إلى القيام المتغير بالنسبة إلى زيد الذي هو المتغير
عن الغير وفي دلالة الماضي ليطابق التعبير المعبر عنه لا المتأخر كما في إذ يقول الصاحب لا تحزن لتقرر حكاية الحال الماضية أحضر
لذلك لما والتعجب وإذ زيد قائم بقوم وإذ زيد قام بالعطف بغير الفعل من المتغير والعين شاك لك ولتلك كثيرة لكن لا أحضار بقوته
لا الاسناد في معلوم يحتاج فيه لذلك ولو قلت إذ زيد قام أن الفعل المذكور الموضع في مخالفة الترتيب الطبيعي لغير داع ومرغم
لحجة الذوق السليم عند عرضه عليه أما التبيا حكاية الحال مع التعبير بالماضي فواضح وأما التبيان ما هية التعريبة فلا
أن ما يطلق الجملة يجب أن يكون معلوما في نفسه ليوضح به الوقت المبهم وإذا كان كذلك فلا حاجة للتعريبة نعم قد يقصد
تعريبة أحضاره عند قصد ما أبهم وقس على هذا أمثلة إذا لأن ما يرد وضع الماضي موضع المستقبل غير ما يرد العكس
وقد تبين أن **الثابت للمسألة** المتكلم فيها **التعيين والتعريف** يوهم المنع بالمطابق للخلاصة في الجملة صحيح لأن المراد بها ما أضيف
إليه أي ما تقع فيه الإضافة وإن لم يجئ بما يرد عليه اعتراض الشاطبي قوله يليه في محل رفع صفة لا اسم وماض فاعل
وعللت حيث وقبل كرما الفاعل ضمير إذ أي أفادت التعليل وجاءت للدلالة عليه نحو ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم
أنكم في العذاب مشتركون ثم قيل إنها حرف كاللام وقيل اسم والتعليل مستفاد من قوة الكلام قوله حيث حال من الفاعل والمحكي
بقيل عللت **وللمفاجأة تجيء بلى** الكلام متعلقة بتجيء معطوف على عللت أي وردت للمفاجأة بالفتح للوزن نص
على ذلك سيبويه **قال في المغني** وهي الواقعة بعد بينا وبينما كقوله فبينما العسر إذ دارت مياسير وهل هي ظرف
مكان أو زمان أو حرف بمعنى المفاجأة أو حرف مؤكد أي زائد أقوال اختار بعضهم والى ذلك أشار بقوله تجيء بلى والمفاجأة
أي زد كما ذكر مع شلها نجم وعلم إليه وعلى إليها وبلى صفة جملة **ظرف للاستقبال واكره إذا** **ولما فيه ذا واذا** الظرف

هنا انتهت المقابلة الرابعة من العربية بحمد الله

خبرا، ذا ويستفاد في انعام الكون البنية المترجم لها ويجوز ان يكون خبرا ذا امر داك نعلم به اذ ويجوز الرفع بالنصب على الحال او ارفع
على الخبرية لمحذوف وعبارة المحرر في اذا قولهم انها كرم لا يستقبل من الزمان وعبارة المغني تكون كرما للمستقبل هو كقول ابن
الجوامع ترد كرما للمستقبل ورد عليهم انتظاذ لك ان المستقبل لكون هو محله وليس كذلك واول الدماميني عبارة المغني بان المراد
انها كرم لتحرك المستقبل فانه يعني ان مدخول اللام الظاهر ليس هو موضوعا في التحقيق بل موضوع معذور ولما كان الحدث لا يرجد بلا
لا مستقبل حقيقة جعل الخبر المستتر لوضعا خلفا عن مضاف محذوف وهو مشكل كما قال الشمني واشار هو عدم التزام ان مدخول
اللام هو المكون بل هو لول المكرم واللام متعلقة بكون لما فيه من معنى الوضع وعلى هذا التاويل الثاني لا يجوز استعمالها
للماضي والحال اذ قيل انها كرم لها لانها ليست موضوعة لها ولا يلزم الاشتراك والتعيين ان استعمالها في المستقبل حقيقة
وفي غيره مجاز لان القاعدة عند الاصوليين ان اللفظ الذي هو حقيقة في معنى اذا احتمل ان يكون في غيره حقيقة او مجازا فالمجاز
اولى وان قال يعرف ما يعرف به المجاز تبادر غيره الى الفهم لولا القرينة والواضح ان التبادر اذا عند الاطلاق هو الاستقبال
ولا يسبق الى الفهم سواه يعرف ذلك بمراجعة الوجدان عند تتبع التراكيب ولا يسبق الى الذهن حملها على الماضي والحال الا لقرينة ودليل
وهذا اشار المجاز على ان لا ينزلون اذا كرم للماضي والحال انما الواقع في عبارتهم تجيء للماضي كما في المغني ونزيد تجيء للماضي
والحال كما في جمع الجوامع ونحو هذا انهم كلهم ذكروا انه يجوز التعبير بالذكر فيه التاويل الثاني رعيا للوضع الذي على الثابت
للمجاز وانما يلزم الاشتراك لو عبر بالمسمى عن الماضي والحال عبارة التسهيل اذا الوقت المستقبل ويتكلم عليه الدماميني
مبني ولا يبان فيها التاويلان معا بل يتعين فيها الثاني اذا اورد هذه العبارة المترجم خارجة عن تلك العبارات كلها ولا يجيبها
واحد من التاويلين على الكلام منه والظاهر انه على تقدير مضاف اي زمان الاستقبال او زمن في عبارة التسهيل مرادف
والشرط عكسها على الاستقبال هو دالة عليه لتكفي العنوان وقال زوجها عن اهاد الطابع المذكور بان تستعمل الماضي او الحال او غيرها الا
ضمنه بدون ارادة الشركة بين جميعها للماضي قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه تولوا [illegible]
وكذا او اذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها فان ذلك فيها اخبار بقضية مضت فتكون اذ للماضي واولها في الزركشي الحيثي فاول
مشكلة وهاهنا اشكال وهو ان استعمالها وما في معناها كما في الماضي مشكل لان المقصود منها الدلالة على ما هو شرط عند
المتكلم وقت التكلم فحوان جاءنا الامس فاجئ عند المتكلم شرط لان في الاكرام ويفهم منه عدم وجوده لان لا معنى للشرط الذي
كما قال الاخر ولا يوجد ما هو موجود ثابت وقولهم القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه معناه في المستقبل يعني
الشرط في توقف حصول الاكرام في المستقبل على حصول المجيء فيه والاولى للحصول لا المتوقف لثبوته لا واذا كان كذلك
فلا يتصور في مدخولها وما في معناها والمرتب عليه الا الاستقبال وانما استعمالها في الماضي لدلالتها على استلزام الثاني
لا ستلزام الاول وذلك ينفي شرطية الاول والثاني الا انه كان معتبرا عند المتكلم في الثاني على جهة الشرطية فهي تدل على ما كان
شرطا سوا ابقي اعتبار شرطيته ام لا وهذا انما يفيد استقباله عند انعقاده بالشرطية لا ان وجدان الشرطية في فعل الحد
لا دلالة لها عليه وانما تدل على ما كان معتبرا فيه فيها في قضية يمكن ان لو لما كان شرطا وغيرها لما هو شرط الان وهذا اوفق
واصح فلذا ساغ استعمال ان في الماضي دون غيرها والجواب والله تعالى اعلم انه كما ساغ استعمال ان في الماضي لذلك الوجه
ساغ استعمال غيرها فيه لوجه اخر كقصد الحكاية نحو كان زيد اذا رآى اعطاه عكسه واذا جاء بقي اعطاه بني يستعمل
لان الان لما كان شرطا مستقبلا بقصد الحكاية لا لما هو شرط الان لا يقال اذا هنا مجرد الوقت خارجة عن الشرطية لانا نقول
كثيرا ما يقصد المتكلم بذلك الشرطية والتوقف كما اذا كان زيد لا يحصل منه التعظيم والاعطاء الا عند الرؤية والمجيء فكانا
معتبرين عند الانعقاد حكاية حاله على جهة الشرطية فيهما ثم كان الجميع اذ ذاك مستقبلا وعند الحكاية صار
ماضيا واستعمال ان في الماضي نص عليه الاخرون وجعلها للحال قوله تعالى والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى قال في المغني
لا فيها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم لانه انشاء لا اخبار عن قسم ثان لان قسم الله سبحانه قديم ولا لكون محذوف
هو حال من الليل والنجم لان الاستقبال والحال متنافيان واذا بطل هذان الوجهان تعين انه كما مر ها عن ان المراد به الحال
انتهى والصحيح انه لا يجوز التعلق بافعل لانشائه لان القديم لا زمان له لا حالا ولا غيره بل هو سابق على الزمان وانه لا يمتنع
التعلق بكائن مع بناء اذا على الاستقبال بدليل صحة مجيء الحال المقدرة بلا تنافي انتهى كلام المغني واعترضه الشمني بانه
ان اراد القسم الحقيقي فمجاز وان اراد التعبير بالكلام النفسي صفة واحدة ليست منقسمة الى اقسام الكلام التي منها
القسم لا عند حدوث المتعلقات قال ويمكن ان يجاب بانه اراد اللفظي ويراد بما ليس بكائن لا ما الاول الوجود او النفسي
وهو قديم في حد ذاته ومع قطع النظر عن صيرورته قسما عند حدوث التعلق الشرعي في كلام المغني انها تجيء للحال وانما
لانه قد يجيء لها لا اذا كانت بعد القسم كما ردها بالعدم وهو التحقيق وقول المحلى في الاية فان الغشيان مقارن لليل
فظاهره الاستدلال على مجيئها للحال وهو مشكل لان ما ذكره انما ينتج الحال بالمعنى اللا صطلاحي وهو تابع كلام الازمنة الثلاثة

الحال

لا الحال الفاعل الماضي ولا الاستقبال المراد هنا وقد استشكل عبارته بعض القضاة بان دعوى ان الليل المعطوف يجمع كونه مجرد
مردود بان حقيقة في المغني من ان القسم الشرعي القديم في حد ذاته لا زمان له ولا يجوز انه من معنى الحال الا صطلاحي وان اراد ها
ابن الحاجب وقدره الليل ما صادف غشيانه لان القسم الاول بالليل حال هو لوقت غشيانه لاكرامه يلزم ذلك
ان اراد الحال المحققة لا المقدرة لكن كما تقرر في المغني في الحي بعد هذا الحال جواز التعلق بافعل لانشائه وفي رد المغ
على ما بلد وان يتعقبه الشمني بما اجاب عنه كما تقدم ولم يعترضه الدماميني لان وجهه انه مشترك الالزام للزوم مثله
في المغني نحو وجعل احدهما انه لا قديم الا الذات العلية وصفاته الجليلة السنية واما الالفاظ التركيبية المدلول عليها بالمعاني
الزائدية فحادثة منها بقديم اذ التركيب لا يجامع القدم والنسب كلها اعتبارات وعني بها اعتبارات لا وجود لها في الخارج
ومن ذلك النسبة الاسنادية في القسم فان قلت فقد صرح الشهاب القاضي بان المعاني المدلول عليها بالجملة الواقعة متعلقا بعبارات
للكلام القديم وصرح غيره بانقسامها الى الحادث والقديم قلت انما يجب الانقسام المذكور الدلول التي هي ادلته واداة
بعضهم لعدم التركيب فيه جعل الحكايات ولا فشاءات قديمة بعدم ردها للكلام الذاتي والمسالة مبنية على ابن الحاجب
ان الكلام هو النسبة وقد اعترض المحققون بانها متاخرة عن التشبيه ولا يبطل ذلك في الحادث قال الامام ابن عرفة
رحمه الله هذا ان قلنا ان النسبة موجودة في الخارج فان قلنا بمذهب الاشاعرة انها معدومة فكذلك لان الكلام النفسي موجود
في الاعيان ولا شيء من النسب بموجود في الاعيان فلا شيء من الكلام النفسي بنسبة انتهى ولظهور هذا وعدم خفائه على
مثل ابن الحاجب رحمه الله قال الشيخ ابو العباس ابن زكري رحمه الله تعالى تلك المشهور عبارته على حذف مضاف
اي الكلام ذو نسبة فان قيل انما قال في المغني لا يجوز التعلق بافعل لانشائه فكلامه انما هو في المدلول الذي هي
الفعل وجعله قديما لما تقدم عن الشمني قلت لا انشاء في عوارض النسب دون المعاني التي هي ادلة فان قيل قوله
لانشائه وكلامه في الدال لا يتوقف منع التعلق عليه وانما لا يجوز التعلق بالفعل لدلالته على المعنى القديم قلت
يلزم عليه ان لا يجوز تعلق شيء بفعل مدلوله دال على معنى قديم في كلامه تعالى نحو اذ قلنا للملائكة وهو خلاف الواقع
على ان تعلق المعمولات بالافعال لا ينحصر في نفسها ولا باعتبار مجرد معانيها بل باعتبار انتسابها على ان الفعل نفسه يدل
على النسبة كما هي به غير واحد وثانيها ان الكلام القديم انما يتعلق بالازمان في الازل قال السعد في شرح
المقاصد لعدم الزمان اذ ذاك وينقض بذلك مقتضى الا بحسب التعلقات وحدوث الازمنة وتحقيق هذا ان القول
بان الازلي هو لول المعنى عسير جدا وكذا القول بان التعلق بالتوقيت انما هو المعنى الحادث دون المعنى القديم وهذا
الكلام هو الذي وعد ذلك بذكره في صدر المبحث والظاهر وبالجملة ما سبق هناك نحو ما فيه بالصواب ان القديم يتصف
بكونه مع الزمان عند ثبوت الزمان لا بوجوده فيه ويمكن ان يقال في مسالتنا ان المراد من الكون تقييد الوجود
بخصوص ذلك الوقت بل ان المراد من القسم مصاحب كما هو مصاحب لغيره ومتقدم على الجميع وتكون الكاف للمثلية
واعتبرت مصاحبته لخصوص ذلك الوقت لظهور الاية المجيء فيه بذهاب ضوء النهار وخلفه ظلام الليل في الازمان
فان ذلك من ايات الكلام قال تعالى واية لهم الليل نسلخ منه النهار والظاهر هذا الترجيح في الاية قول
السعد اذا فيها لمجرد الوقت بدل من الليل وهو مسبوق به وقد حكاه الرضي واعترض وجعل احدهما مرتبة
ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني انه نعت لا يتصف بالوقت بل بالليل ونحوه مطلقا قلت جواب الاول
انه لما ظهر المانع من جعلها ظرفا لا مع التكلف فلا محذور في جعلها لغير الظرفية وان كان قليلا وجواب الثاني انه لا مانع
من ان يكون المقصود بالذات هو القسم بوقت الغشيان لانه محل الحكمة المسوقة للقسم كما سبق واختار
الرضي ان اذا متعلقة بمضاف مقدر اي وعظمة الليل اذا يغشى وفيه ان الغالب القسم بالشيء العظيم لحكمته
لا بنفس عظمته لان الحكمة مجيئه للقسم بالشيء اذ لا يقسم لا بعظيم وفيما بعد خروجها عن الظرفية وقد تقدم الاشارة اليه
على الجملة وانكر المغني وان من ساقطة للعمل ولو مقدرا والناصب الشرط اذ او
نائب الفاعل ضمير اذا واذا مبتصور كان والكلام متعلقة به وقوله للفعل يجوز اذ هو مضافة الجملة بامرها
والغالب ان يكون الفعل بعدها مذكورا وقد يكون مقدرا خلافا للاخفش والكوفيين في قولهم انها داخلة على

لا نسبية والسماء مبتدأ وإن كنت موجهة من اشتراط صحابا في الجملة الفعلية من جهة المعنى فانكر الكلام على قول التلميذ وكونه
أي أن وإذا التعليق أو بغيرها في الاستقبال كان كل من الشرط والجملة فعلية استقبالية والناصب الشرط معمول مقدم على إذا أو إذا
أي الحالة أي محققه هم أي اعتمروا فإن الصحيح أن رأيهم اعتمر بتمر لا تنبر كما قال الكفاة وهذا بحث من أوجه
مبتدأ فعبروا ذلك أن يقولوا إن العامل الشرط وهم المحققون لا يقولوا بإضافته لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف كما في المغني ومن
يقول بإضافته يقول إن الناصب جوابها وهم الجمهور وفي التنزيل زيادة على هذا رد قول الجمهور بتقريب معمول لما إن الزمن
الذي هما جزآ الابتداء المعبر بالمحو والكلام في هذه المسألة طويل صعب و **المقتضي** منه ما عند الأخفش وهو أن
إذا إذا تضمنت معنى الشرط حقيقة بأن شك في وقوعها نحو إذا جئتني فأنت مكرم والمتكلم شاك في مجيء المخاطب
فهي بمعنى متى والعامل شرطها وهي غير مضافة له والوقت مبهم كما في متى وإن لم تضمن نحو إذا غربت الشمس جئتك
أي آتيك وقت غروب الشمس فالعامل الفعل الذي في الجزاء وإن لم يكن **جزاء على الحقيقة** وما بعدها فكيف ومعنى أن
الدال على الوقت هو على نوعه الأول وهذا الخرم إذا أتى الشعر والجملتان معا مرتبتان ترتيب الشرط والجزاء وإن
لم يكن شرط وجزاء بين لفظ... هذا الترتيب على أن مضمون الجملة الأولى الثانية لمضمون الأولى لا بناء على لا بشرط أو لا بشرط الخ
من جانب المفتقر على كون الشرط هو العامل يجيء في الجواب في بعض المواضع بعدها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كان والبناء والكلام
نحو إذا جئتني فإنك مكرم أو فإنك لمكرم لا يتم لا سيما وهو إذا المفاجأة لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي
هو ربط معنى ماذكر ومعنى التضمن لمعنى الشرط ما سبق من إرادة اللزوم وكذا الاستدلال بقوله تعالى إذا
مات لسوف أخرج حيا فإن الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف أخرج وقت الموت لا المعطوف مع واو
العطف محذوف التقوية أي إذا أمات وحيث رسيا أبعث كما قال تعالى إذا أمتنا وكنا ترابا ذلك رجع بعيد
وكذا الاستدلال بنحو إذا جئتني اليوم أكرمتك غدا لأن إذا هنا بمعنى متى والعامل شرطها أو المعنى إذا أتيح
جئتني اليوم كان سببا لإكرامي لك غدا وهي في هذه الحالة مضافة لشرطها وبذلك تخصص الوقت الذي تك
عليه إذ لا تخصيص إلا بالوصفية أو الإضافة والوصفية باطلة لعدم الرابط وأيضا فإن الصفة لا تعمل في الموصوف
وقال ابن الحاجب فخصصت بذكر الفعل بعدها كما تقول جئتك زمانا طلعت فيه الشمس قال الأخفش لو كان بمجرد ذكر الفعل
بعدها يخصص لتخصصت متى في متى قام زيد وأما قلناه في الجملة فيه صفة
أو المفاجأة فتختص بالجملة الاسمية **أو زمان أو مكان كم جاء** على خلاف فيه كم كذا لا استقبال ولا حال من مفعول بالجملة
وقيل حاءت أكثر في المكان أو للزمان وهي مختصة بالجملة الاسمية ولا تحتاج لجواب والعامل فيها الخبر
وبرجعه قولهم خرجت فإذا أن زيدا بالباب بكسر إن لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وزعم الشلوبين أن العامل في معنى
الكلام الوجه إن العامل فيها الخبر إن كانت مكانية والمبتدأ إن كانت زمانية أي الحاج **ويلزمه الفاء ولا تليها** **بعد ولا قبل ولا يلزم غير بعد**
الفاء داخلة عليها والعامل محذوف أي تلزمها أي إذا الفجائية الفاء داخلة عليها ثم قال المازني هي زائدة للتوكيد
وقال الزجاج هي عاطفة لجملة إذا على الجملة التي قبلها وقيل ما على ما قيل ونسب غيره أي أنها مختصة بالجمل الاسمية
وقال قوم تجوز دخولها على الجملة الفعلية المقرونة بقد وتقدم توجيهه عن المغني
ومنها ما هو **إعرابه كغيره الخفض ومنه** لا يقال لا خبر مضاف إلى معنى الان ووقت
هاء خبر والمرتفع مبتدأ والمراد المخالف بنائه وإعرابه وغيره إعرابه وهو كما قال في التسهيل بوقت هو توجيهه
أو بعضه وظرفية غالبة لا لازمة مثال الأول أفعل ذلك بعد إذ زيد إذا شاد البيت وثالث الثاني لا ضيعه الله على
من يستغنى أن ومثال خروجه عن الظرفية قوله عليه الصلاة والسلام لما سمع وجبة هذا حجر رمي به في النار منذ
سبعين خريفا فهو يهوي في النار الآن حين انتهى إلى قعرها قال ابن مالك الآن مبتدأ وحين انتهى خبره وهو مبني عند الجمهور
لتضمنه معنى الإشارة إذ معناها هذا الوقت قال الأخفش وفيه نظر إذ يتبع ذلك إعلام أو متضمنة معنى الإشارة
أي الحرفية وقال أبو علي لتضمنه معنى حرف التعريف واللام الظاهرة زائدة إذ نزلك اللام المعرفة أن تدخل على الأسماء
المتمكنة ولا يسمع بجر منها وصححه ابن مالك بأن تضمين اسم معنى حرف اختصارا ينافي أن يزاد فيه ما لا يعتد
به

به هذا مع كون الزبيدي المتقدم عبارة مكية إذا كان إياه **وقال السيرافي** لشبه الحرف بلزومه في أول الوضع مرصعا
وإعرابه وبعده في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الأسماء نكرة في أول الوضع نكرة ثم تتعرف ثم تتنكر لا
تبقى على حال واحد مطالع يتوهم فيه بنزع اللام منها به الحرف لأن الحرف لا يتوهم فيها الشيء وأشار الأخوان في الزمان
مبني ورد عليه لا سماء التي لزمتها اللام وأنه لو كانت مخالفة اسم لسائر الأسماء موجبة لبنائه لوجب بناء كل
اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره وقال في التسهيل لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد قال الشارح لأنه لا يثنى ولا
يجمع ولا يصغر قال ابن حيان وهو مردود بلزوم بناء كل اسم كذلك وذهب بعضهم إلى أنه معرب ويحتمله إعرابه على الظرفية
واستدل بقوله كأنهما ملآن لم يتغيرا أراد من الآن بحذف نون من وكسر نون الآن لم يظهر عليه **قال ابن**
مالك وفي الاستدلال بهذا ضعف لاحتمال أن تكون الكسرة بنائية ويكون في بناء الآن لغتان الفتح والكسر
لا أن الفتح أكثر وأشهر **قال الدماميني** وفيه نظر إذ الشيء وجهه كذا هو **أمس لما يومك ذا لا مبانا**
نكرت أو عرفته لم يبني **أمس** مبتدأ ولما يومك ذا الخبر أي هو اسم لما يليه يومك ومنه أرجح
لا يجامع قولك فيأن نكرت في العراب أنه اسم لكل يوم قبل يوم أو قال الأخفش كل يوم متقدم على يوم ذلك معرب اسمه
والجواب أن هذا التفسير ظهر إنما هو في المبني الذي الكلام فيه بحسب قوله فإن نكرت أي أردت به يوما مبهما
لا ما يليه يومك أو عرفته أي تعريفا ظاهرا بال الظاهرة أو الإضافة الوجه هذا معناه ولا بالمبني معرفا لا كيفية
أداة ظاهرة والفاعل في لم يكن ما يلي الشكل معرب اتفاقا والتعريف العرضي معرب أيضا اتفاقا والتعريف يعني
أداة ظاهرة فإن كان كم ما بني اتفاقا نحو جئتك أمس ولا معه تلك لغات **لغة الحجازيين** بناؤه على الكسر
لتضمنه معنى اللام بشرط أنه مع فهو عند المتكلم تفضيلا للتعريف الراجع إلى الموجود على تعريفها المقرر وجوده لكن
لا التعريف يرجع الموجود وموجود عنده ذهني مكرا لتعريفه بخلاف أمس فإنه مقرر لديه وجوده وإن كان منتقلا
عند المتكلم **و لغة** بعض التميميين إعرابه في حالة الرفع إعراب ما لا ينصرف للعلمية المقدرة والتأنيث باعتبار
المدة أو العطف عن الزمان **ولغة** بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقا بالرفع والنصب والجر وهذا أحد ما عزا الأخ
والدماميني وبين أنه بكسر النون وهذا الشعر تحريف الحال التي لا ينبغي فيه ولا فيما قبل ولا واستشهد بالتمثيل
والتعريف الفرعي حكم فيه بالتشبيه البناء بالاسم **حيث مكانه وأضف للجملة** **وقل إن يجرح عن ما أدى**
بهم ورد كما لسماع الترجمة أنها مبنية ومن تعقد بها معرفة إذ بناؤها على الضم إما بناؤها ما يليها لمخالفتها الحد يدوم
لا مبينا إلى الجملة وأما كونه على الضم فلمشابهتها الكون المنقطعة عن الإضافة لأنها منقطعة عن الإضافة الحقيقية
التي هي الإضافة للمفرد وهي موضوعة للمكان وقد ترد للزمان كقوله **للفتى عقل يعيش به** **حيث تهدي ساقه قدمه**
ومن هو إضافة في الجملة إنها تضاف للفعلية والاسمية لكن في الفعلية أكثر كما في المغني ونيرت إضافتها للمفرد كقوله
ببيض المواضي حيث لي العمائم وأنكر منه عدم إضافتها لفظا بأن تضاف إلى الجملة محذوفة كقوله
إذا ريدة من حيث ما نفحت له أتاه برياها خليل يواصله والدهر لا مورد المخالفة للأخطاء إلا لازمة لكلوا لأخفش
والمعنى ومن حيث حماد إضافة هذه الحالة **عوض لوقت قابل قد عم** **وقط للماضي وقيل زمان**
من الكون المبنية أيضا عوض وهو لوقت قابل يعني مستقبل العمر ما طوي وهو المستقبل عام بيعوا ستغرقا للمستقبل
وقيل يحتمل الضم كقوله **بلم لم أر على عوض كثرها الكلا** وقد يطلق إلى الماضي يقال لا أفعله عوض العاقبة
أي دهر الراجح فيه معرب وبني لتضمنه معنى لا استغراقا وبنا إما على الضم كقبل وعلى الفتح للتخفيف أو الكسر
على أصل التقاء الساكنين ومن الكون المبنية أيضا قط وهي لاستغراق الماضي وبنيت لتضمنها معنى لا استغراقا وبناؤ
ها على الضم كقبل ولا تستعمل عوض وقط لا بعد النفي وربما استعملتا دون النفي قوله عوض لوقت قد علمت إعرابه
من نظائره وكذا أما بعد وقبيل فمعرب معلوم بلاما والف أن ما بأمل عبارة على عوض وقط
كيف ذو مستفهم على الخبر **والحال فيما قد أتى لها استقر** كما قدمه لها هنا بلحاظ قوله كما
انحل الكون ومن وروده كذلك ما سمع به وقال ابن مالك إن علان كيف كفر إذ ليست زمانا ولا مكانا ولا كنها لما كانت

تعبير بغير لك على ان هال يكون انسا الا على الاحوال العامة بسبب كثرة انها في تاريخ تاويل المجاز او الجرور واسم الكلام يكلفه عليه
مجازا قال في المغني ونحوه سيبويه والاتباع على انه يقال في المركب انت اصحيح ام سقيم بالرفع ولا يجوز النصب
من المنصوب المشهور اليه اشار بقوله لا لما استقر والغالب ان تكون استعمالا حقيقة نحو كيف زيد او مجازا نحو كيف
تكون قاله خرج مخرج التعجب ويستفهم بها عن الخبر فيقع خبرا قبل ما لا يستغني نحو كيف انت وكيف كنت وكيف ظننت زيدا
وكيف اعلمته فرسك ان ثاني مفعولي ظن وثالث مفعولات اعلم خبران في الاصل قاله في المغني ويستفهم بها عن الحال
فيقع حالا قبل ما يستغني نحو كيف جاء زيد اي على اي حالة جاء زيد وقوله كيف سيرا او جملة نزيد بهم التاخير وستعمل
ابدا اسما معمولا لكان وعن متعلقه بنوا لحال يقصد على الخبر وكثيرا ما لا نائب ما علق تردد بالباء المعمول الا عليه ان
كونها منصوب عليه لا كما استقر لك النحو عن كلامه بل الاول لا يقوم المنصوب على التوسع
وجه المناسبة بينه وبين الظرف بين وفائدة عقد لها ابا بالنحاة وقد عقد ابن السراج بابا في كتابه لا اصول
ثم تشعرا في مصدر وظرف ... منونا ما عمرو الا مع في ... ونصبوا وهو مفعول به ... لا مع حرف عاملا وشبهه
او كان او ما الثلاث عديا ... فيلا او اكثير ونصب رضيا
اي تنصب في المصدر المتوسع فيه نصب المفعول به نحو الكرم اكرمته زيدا ذكره ابو حيان وتنصب في
الظرف المتوسع فيه نصب المفعول به مجازا ويسوغ في اضماره بغير في نحو اليوم سرته وقوله
ويوما شهدناه سليما وعامرا ... بقوله منون نعت للظرف وهذه من الاول الدلالة الثاني عليه وقوله ما عمرو
الا انما الظرف خبرا عن عمرو ولا يجوز ذلك في المنصوب على الظرف بل اذا اخرجوه التوسع قال الدماميني
وهنا سؤال لابن الحاجب ان يقال ما حاجة التوسع في المفعول به مع حسن ان كان حيثما اما جيته وجوابه ان
الظرف في الاستعمال الاكثر كانت بالتوسع اجدر وايضا التوسع فيها قرنت بما لم يثبت في غيرها من العمل
والتوريم الثاني ان يقال اذا نصب مع التوسع على المفعول به فكيف تشعرناه وسليما وعامرا بالفعل لانه
لا يتعدى عامل الى اكثر من معمولين من جنس واحد لا بالتبعية وجوابه ان التوسع في ذلك من جهة اللفظ واما
من جهة المعنى فهو مفعول فيه قال الرضي وقد اتفقوا على انه يصح التوسع في الظرف وغير متوسع سواء واعلم
انه يجوز في الظرف حالة التوسع لا حاجة ولا اسناد اليه كقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقولهم سير عليه
يوما ان ويهم من الهاء في الظرف انه لا يوصف بغير الزمان ونحو ذلك وقبله وهو مفعول به حقيقة وفيه
ان ذلك وجهة اللفظ وكذا ذكرنا من شروط التوسع التوسع في الظرف واشار الى بعضها بقوله لا مع حرف عاملا
عطف على مضمر او بتقدير الواو الى لا مع شبهه اي شبيه الحرف ونحو لا نيت الجامد لانه لا يتعدى في المفعول به
والمتوسع فيه شبيه به ويشترط ايضا ان لا يكون العامل كان او اخواتها حذرا من كثرة المجاز لان المارية
وتعبت تشبيها بالفعل المتعدي وهذا هو الذي يقتضيه النظم كما قال الدماميني وقال ابن عصفور يجوز ان يتسع
مع الفعل الناقص ونقله الخضراوي عن النحاة الاولين وصححه في اللوامع وبشرط ايضا ان لا يكون العامل متعديا الى ثلاثة
لانه يستلزم تشبيها دون مشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى اربعة وقيل يجوز وهو رأي سيبويه والجمهور
لان تعدي الفعل للظرف انما هو بمعنى ولو لا انه غير معتبر به لم يجز في فعل ونحوه فلذا لا يقتضي معمولا فلو او
كان عطفا على حرف فهو مدخول الشرط اي ولا مع كان وكذا ما بعده فيا وبتقدير الواو والثلاث منعلق بتعدي الذي
للمفعول وقيل ويشترط ايضا ان لا يكون العامل متعديا لاثنين اذ ليس لنا فعل يتعدى الى ثلاثة بالتوسع لا حالة
لان باب اعلم وارى متعدي بالنقل بهمزة ولا يحمل عليه وصحح ابن عصفور هذا القول وقيل يجوز ذلك في المتعدي
لاثنين وهو مختار ابن مالك وينسب الى المبرد وزعم ابن عصفور انه قول اكثر النحاة وقوله قيلا او اكثر يعني الله
قيل لا مع ما الاكثر عدد والمسوغ للابتداء بحجة لا كالة المنوية الا وبعض النحاة وما شرحنا به النظم
هو ظاهر ما قال الحضري والنواوي انه يجوز في الظرف متوسع فيه فنزل ذلك في جنب يوم الجمعة كان في الاصل في جنب
يوم الجمعة متوسع فيه بحذف الجار فيا الا وكذا المفعول له نحو في الحقيقة مفعول له متوسع فيه نحو ما
الكلام

اللام مفعولا له اما ان مفسيرا في المفعول له فحا عملا وذلك سير مع الضوء الى المعنية لكلامنا ثم سال كيف فرق لكن وحذف الجار
ليس بقياس في المفعول له لا يقال في وردت زيدا ورثت بزيد زيدا وأجاب بانه لما توقف شرائطه المفعول فيه والمفعول المطلق
قياسا كما كان قياسا في الا نعام اذا كان ان وان وذلك لقوة الدلالة في الباب على الحذف وقال ابن الحاجب ان الظرف لا يجوز
ان يكون مفعولا معه اذ هو لا يكون الا ظرف زمان او مكان فينصرف نحو خرجت هذا اليوم ولكن هذا هنا حذف اتساعا بدليل جعله وقوله
ان اصابع بل مكر الليل والنهار وياسارق الليلة ليس مفعولا فيه ولا شبيه والمضاف اليه الظرف لا يكون الا مفعولا به
مفعولا به قلنا على ما ظننا ان ينبغي المفعول فيه هو مفعول به لا يجب نصبه على المفعول به يلي بالاضافة نحو ضارب زيد هكذا
نصدر الى سارق الليلة انتهى

المفعول معه

ينصب تالي الواو مفعولا معه ... في نحو سيري والطريق مسرعه عرفه بانه اسم فضلة تال الواو بمعنى مع تالية لجملة
ذات فعل واسم فيه معنى الفعل وحروفه اما الفضلية فعلت بكونه كلاما في الفضلات ويخرج عن ذلك نحو عمرو وقوله اشترك زيد وعمرو
ويخرج من تالي الواو تال نفس مع واما كون الواو بمعنى مع فيستبعد ذكر قوله مفعولا معه ويخرج نحو رايت زيدا وعمرا قبله او بعده وكون
الواو تالية للجملة يستلزمه كونه فضلة اذ لا يكون مع ذلك من اجزاء الكلام الذي لا يكون الا جملة وكون الجملة ذات فعل نحو قوله
فيا بعلة جمع قوله ينصب اذ ذكر الحكم مع التعريف ولا ضرر فيه ومفعولا حال من نائب فاعل ينصب وشبهه متعلق ينصب وما ذكره من ان
العامل فيه هو الفعل وشبهه هو الصحيح وفيه اقوال اخر مردودة وفهم من قوله شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله فلا يجوز والخشبة
استوى الماء ولا على مصاحبه الواو على الصحيح وهذا الكلام عن ابن الحاجب يشترطه فيه ان يكون فاعلا كما ان اما اذا الشرط فيه بلا وجه للمنع
اذ انما ذكر الصاحب نحو زيدا وعمرا رايته وقد يشرك في السعة المشهورة ارجح المضي ولو مجازا ... وكون هذا الشرط ما جازا
ان شركه في الحكم نصب الاسم على انه مفعول معه ان يكون عطفا للحكم على ما قبله وهذا مذهب ابن جني والاخفش والسيرافي والفارسي
والشلوبين وابن الطائع وابن عصفور بل نقل ابن ابان ذكر لا يتابع عليه فلا يجوز جلس زيد وعمرو والسارية ولا ضحك زيد وطلوع الشمس
من ما قاله لا بطل الواو في الحكم وهذا الذي قال ابن مالك انكره ابن جني وتعويل الانكار عليه بدليل قولهم استوى الماء والخشبة
وما زلت اسير والنيل انت اعلم ومالك انا مع مالك كيف زيدا ومالك محكوم في الحكم لا ومفعول معه في المعنى لا يجوز ان
يكون مبتدأ محذوف الخبر لان المثال لا يخبر عنه باعلم واجيب بان هذه المسائل ونحوه قال الرضي استوى ليس بمعنى استقام
وهو كاطم ولا بمعنى ارتفع كما توهم المستدل بل بمعنى تساوى وهو المعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي طلع الماء الى الخشبة
بلغت الخشبة ارتفع من الماء والخشبة هاهنا منتهى الى ما بعده فهو ارتفاع الماء وليس زيادة فاولنا خبر ان لا ينزل
ان السير استعير لجريان النيل لما امكن ان يتجه منه السير كقوله تعالى وله يسجد من في السماوات والارض طوعا وكرها وكقوله بالنعت و
ولا صاحب لا يجوز النصب في قولهم انت اعلم ومالك لا تكون نصرته مطابقة المخاطب في العلم بماله والتقدير لا حاجة انت اعلم
بحال مالك مالك ومالك ثم حذف بحذف مفعول اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين
مثل كل رجل وضيعته اي مالك ومالك معروفان والمعنى لا ادخل بينك وبين مالك ولا اتيتك بما يتعلق بما كلام مالك
اعلم بما يعلمه انتهى قال الدماميني وانه يلزم ان لا مرايا ليس نحو المعنى لا استعارة السير لجري بل استعارة صحيحة بدون
هذا لا مرايا انتهى قلت ما قاله ظاهر في استعارة السير لجري لا استعارة السير لجري النيل لا اراه هنا ولذا انه لو قيل
جرى النيل لما لتعبير بالجري لكان مجازا لجريان النهر كما في التلخيص وغيره بما سار في الجري الى النهر كالنيل لما كان يجري خلاف الاصل
والحقيقة بعون استعارة السير لما احتيج لما يوجبه ويلزم في ان يكون لعلك المسير مستعملا في حقيقته ومجازه بلا
نسبة المعطوف عليه والمعطوف وان هذا الجواب اشار الماتن بقوله ولو مجازا يعني ان الحكم المشترك في تعجب البعض
معه ليس خصوص الحقيقي بل يعم الحقيقي والمجازي قلت اذا اعتبر المجاز من باب المجاز متسع مبني على علاقة ما يجمع وذلك
مثال غير ما اعتبر واعتد من قولهم مات زيد وطلوع الشمس وضحك زيد وطلوع وجلس زيد والسارية فيما المشترك
بموت زيد لا غرض ولا اخر كان الضوء فذهب بذهابه كما انه متزايد هذا المعنى مع لا اعتراف بطلوع كقول جرير يرثي
عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ... الشمس كاسفة ليست بطالعة ... تبكي عليك نجوم الليل والقمرا ... اي ليست بكاسفة
اي ساترة نجوم الليل والقمر ضوءها او كان الزمان انقرضا ... ونحو ما اذا ابرد لعلوك الرياح علا ثروا
وينسب الضحك للطلوع الشمس بضحك زيد بغرض اخرى او انه مبتدأ او ينسب الجلوس بمعنى الاستقرار والسكون

وذهابا ... لامكنة ... او اليه كما يتسبب لما ضرورة لا يتعدى كما قال ... [illegible]

والمختوم المثال ... التي هي ... والمعاملة ... [illegible]

[illegible]

المستثنى

[illegible]

لا يوجد بينهما وهذا النقض لا يلزم وايضا بعشرة في التركيب الاول [illegible] تلك العدة ولا تعيين الاستثناء واحد الخ و
تسعة في التركيب الثاني لا [illegible] العلماء [illegible] وهو [illegible] التوزيع به الاشكال انما يلزم ذلك لو كان
الحكم منسوبا الى المستثنى منه [illegible] مع المستثنى [illegible] جاء القوم الا زيدا [illegible]
القوم الا زيدا [illegible] المعنى القوم الخارج منهم
زيد جاء في [illegible] قال الدماميني [illegible]
الا خارج من [illegible] الشامل [illegible] وهذا انما [illegible] المستثنى [illegible] حكم المستثنى منه ولا
بالشبه [illegible] المستثنى [illegible] المستثنى منه [illegible] حكم [illegible] وذهب [illegible] البوعب
[illegible] الا [illegible] الاستثناء
من [illegible] وبالعكس [illegible] الاستثناء
[illegible] الاستثناء [illegible] الكسائي [illegible] قلت [illegible]
[illegible] المستثنى منه في جاء القوم الا زيدا وما كان مثله [illegible]
استثناء مخصص [illegible] بالتخصيص [illegible] الاستثناء
[illegible] المستثنى منه ولا [illegible] جاء القوم وما كان مثله [illegible]
وقوله على عشرة [illegible] المستثنى منه [illegible] ذلك
[illegible] المستثنى منه [illegible]
[illegible] الشرع [illegible]
[illegible] الاستثناء
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] على
المسالة [illegible] المتكلم على المستثنى [illegible]
في [illegible]
المتكلم [illegible] المستثنى منه [illegible] المستثنى منه [illegible]
[illegible] الاستثناء [illegible] يتكلم
[illegible] الاستثناء [illegible] المستثنى [illegible] الاستثناء [illegible]
[illegible] المستثنى منه [illegible] علم الله [illegible]
[illegible] زيدا [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] المستثنى [illegible]
[illegible] المستثنى [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] عليه الصلاة والسلام [illegible]
[illegible] رضي الله عنها ام المومنين [illegible]
[illegible] المستثنى منه [illegible]
[illegible]

[illegible] المستثنى [illegible] الاستثناء [illegible]
[illegible] المستثنى منه [illegible] ان يجيء [illegible]
[illegible] الجمهور [illegible]
[illegible] المستثنى منه [illegible]
[illegible] المستثنى [illegible]
[illegible] الاستثناء [illegible] المستثنى [illegible]
[illegible] المستثنى [illegible]
[illegible] الاستثناء [illegible] الاستثناء [illegible]
[illegible] الاستثناء [illegible]
[illegible] وسبعة صدر الكلام والعدد [illegible]
[illegible] المستثنى [illegible] صدر الكلام [illegible]
المستثنى [illegible] اما الثالثة [illegible]
[illegible] المستثنى منه [illegible] صدر الكلام [illegible] جاء القوم [illegible]
[illegible] صدر الكلام [illegible]
المستثنى منه [illegible] المستثنى منه [illegible]
[illegible] قال الدماميني قال الشارح [illegible]
[illegible]
[illegible] المستثنى [illegible]
[illegible]
[illegible] واما المسالة الثانية [illegible]
[illegible] الاستثناء [illegible]
[illegible]
[illegible] المستثنى [illegible]
[illegible] المستثنى [illegible]
[illegible] فان استدل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
و الخ [illegible] لتلوهما [illegible] المستثنى [illegible]
[illegible] المستثنى منه [illegible] المستثنى منه [illegible] الاستثناء [illegible]
[illegible] المستثنى منه [illegible] المستثنى [illegible]
[illegible]
[illegible]
وقال ابن الحاجب الاستثناء [illegible] احدها [illegible] والثاني [illegible]

فما جاءني من احد الا زيدا الا عمرا ... يجب تبع الاسم [illegible] لا ينتج [illegible] او

ان تكرر لا لتوكيد فما على تفريغ المتكلم وما على توكيد الاول [illegible] ذلك بان تكرر ولو في التكرير حالتان الاولى ان تكرر للتاكيد فيحتمل الثاني الا

تذكر وهو معنى العاطف ويكون ذلك في باب العطف والبدل [illegible] قوله [illegible] لا تمر بهم الا الفتى الا العلا

وان تكرر لا لتوكيد فمع تفريغ التأثير بالعامل دع في واحد مما بالا استثني

الحالة الثانية ان تكرر لا للتوكيد بل لافادة التاسيس وهذه الحالة فيها حالتان احداهما ان يفرغ العامل لواحد منها والحكم

نصب تبع المستثنيات الا واحدا منها فانه يعطى حكم المستثنى نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا خالدا والارجح واحد الاعلى العاملية وتنصب ما

سواه وهذا معنى قوله وليس عن نصب سواه مغني والحالة الثانية ان يكون الكلام تاما وفي هذه الحالة حالتان اما احداهما ان

تتاخر المستثنيات عن المستثنى منه والحكم فيها كالحكم في التي قبلها نحو ما قام القوم الا زيد الا عمرا الا خالدا والراجح واحد التبعية

ونصب غيره وهو معنى قوله ... وتنصب ما على تكرير [illegible] ولا على العطف على مقدار [illegible] بما وعت شرك [illegible]

[illegible] والشاعر انه اذا اجتمع شرطان وعطف الثاني بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الاول قال ابن عقيل

[illegible] عن العطف وان عطف الثاني بلا وما الجواب [illegible] محذوف لدلالة عليه [illegible] اجتمع هنا الاول فقوله نصب

ثم جواب احد الشرطين ... الجامع كونه جملة اسمية [illegible] وهو وجوابه جواب الاول والخبر المضاف اليه نصب يعود

على المستثنيات المعمومة وتكرير الا ... المسالة الاولى وليس عن نصب سواه مغني وفي الثانية وانصب لتاخير

في وجوب نصب غير واحد واحد معمول لعين ان لا نصب واحدا النصب المتعلم وهو الواجب ... من الحكم السابق

[illegible] بقوله فما جعل له الراحج بالبناء للمفعول ... ونصب كلها مقدما رضى

الحالة الثانية من الثانية ان تتقدم المستثنيات على المستثنى منه نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا خالدا القوم والحكم فيها

وجوب نصب الجميع فقوله وتنصب كلها مبتدا ومقدما حال من كلها وجملة رضي خبر ولا يليها نعت ما قبل لا يلي الا نعت ما قبلها

وهذا لان التخبير وان علم ذلك لا ... الصفة والموصوف كالشي الواحد فلا يفصل بينهما ... قال في التسهيل

وكل ما اوهم ذلك فحال او صفة بدل محذوف ... الا زيد خير منه فجملة زيد خير منه حال والثاني نحو ما مررت برجل

الا قائم فقائم صفة لنائب موصوف محذوف ... الا رجل قائم ... صفة البدل ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها

وعكسه قال الشرح ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها ولا فيما بعدها فيما قبلها ... ما ضرب الا زيد عمرا ... الا ناظر

[margin: نحو ما قام الا زيد يكون مستثنى ...]

[illegible] الاستثناء وحكم الجملة المستانفة ... وعبارة التسهيل ... لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا

... يكون مستثنى او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد ... الا زيد ... او تابعا للمستثنى

منه والمسالة تحتاج الى تحرير ... وعكسه مبتدا محذوف الخبر ...

ويعرب التي بعدها مضارع والماضي ان يعدها اي ويعرب الا والاسماء متعلقان ... مضارع ماض ... الالها

في التي مضارع ... انه يجوز ان يلي الا الفعل مضارع سواء تقدمها فعل او لا ويكون الثاني اما خبرا

نحو ما زيد الا يقوم او حالا نحو ما جاء زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني رجل الا يتبسم ... العمل مضارعا مناسبة

الا الاسم وقد علمت ... انه مؤول بالاسم ... التوزيع ... على العمل ... ماهر

مشفقا على الوجه ... الا الاسم ... بالالفاظ ... والماضي ... على مضارع ... مشاركة

له في ... فيعرب ما بعد الا محلا على محذوف يدل عليه ما قبله الا ...

الماضي ... قد ... ماضيا نحو قوله عليه الصلاة والسلام ما ايس الشيطان من ابن ادم الا اتاه

من قبل النساء ... غير النساء ... ما ... على ... من جهة النساء ... كالحال او مضارعا

نحو قوله تعالى وما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزءون ... الداخ ... الا كان مقرونا بقد او ان لم يتقدمها فعل كما في التسهيل

نحو ما زيد الا قد قام وان تقدم ... في هذه الحالة ... بالواو نحو ما زرته الا وقد زارني كما قال الدماميني وهذه

المسائل مزيدة على الخلاصة لا زيادة الشيخ على ما فيها من حكم المستثنيات المتعددة باعتبار المعنى المقصود

واستثن مجرورا بغير وسوى وليعربا كما بالا سوا من ادوات الاستثناء غير وسوى ويستثنى بهما اسم مجرور

بالاضافة

بالاضافة اليه ويعرب غير بما يستحقه المستثنى بالا في ذلك الكلام فيجب نصبها في الكلام الموجب التام نحو قام القوم غير زيد وسوى القوم

ويجوز الاتباع في التام الغير الموجب نحو ما قام القوم غير زيد وسواه بالاتباع او بالنصب ... التكرير المنقطع

نحو ما ... غير ... وسواه ... السابق نحو ما جاءني غير زيد وسواه ... التوزيع ما يستحقه العامل

المتكلم ... نحو ما قام غير زيد وسواه بالرفع وما رايت غيره وسواه بالنصب ... قوله مجرورا

محذوف ... متعلقة بالا ... العامل ... غير وسوى مجرور الكلام ... والمجرور صفة

... بالفتح ... المبتدا والمشبه به ... حالة كونهما مستويين ...

المراد به ... التشبيه المساواة ... بلا يكون ليس نصب حتى من ادوات الاستثناء ليس ولا يكون والمستثنى بهما واجب

النصب على انه خبرهما واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من كلية الكلام السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق

نحو قام القوم لا يكون زيدا او ليس زيدا فقوله نصب مبتدا ... الشرطية ... المستثنى وجملة حتى خبره ...

متعلقة بنصب ... بادلة مقررة اذا خلا عدا او اجر بهما

ويعدما انصب واجرر نزرا وذان فعلان اذا لم يجرا مبتدا وخبره ... راجعة الى نصب المستثنى بهما ...

... قوله او اجرر بها ... على ... نصب بها ... قام القوم خلا ... وعدا زيدا ...

ليس ولا يكون او خلا وعدا زيد ... والحرفية ... اذا لم تتقدم عليهما ما المصدرية

فان تقدمت وجب النصب ... قوله تعالى ... ونحو ... ما عدا ... وهو معنى قوله وبعد ما انصب

والجر ... المصدرية ... الجار ... المستثنى بها ... والموضع ...

وذان فعلان ... اذا لم يجرا ... اذا جرا فانهما حرفا جر

[margin: وهل هما اذا خلا وعدا متعلقان او لا قولان]

وكخلا حاشا ولا تصحب ما وقيل حاشا وحشا فاحفظهما مبتدا وخبره ... المستثنى بها ...

ومنها ثلاث لغات ... ولا يعرب ... الثانية ... ان هذه اللغات ...

وليس كذلك ... الثالثة ... قال الدماميني ... الثانية قليلا كقوله

حاشا ابي ثوبان ان به ... ضنا عن الملحاة والشتم

... ما حاشا ... مبتدا ...

... رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا قال ...

... الاستثناء ... كان المراد ...

... حاشا ... عليه الصلاة والسلام ... اسامة احب الناس الي

ما حاشا فاطمة ولا غيرها ... المشددة ... ومن يجعلها ... واسما كثيرا ...

[margin: آخا]

... حاشا ... منه ... صفة فعلا ... استثناء ...

استثنيته ... وقول النابغة ولا احاشي من الاقوام من احد ... واسما ...

... الثلاث ... قوله ...

المبرد ... حاشا لله بالاضافة ... قراءة ...

... قال ...

وفي منقطع كغير عن لا نصب وانصب ... متصل بلا ... على

... على الاستثناء المنقطع ... المنقطع ...

... قوله ...

قال الدماميني ... الاستثناء ...

... المتصل ... قال ... عليه وسلم ...

... الكلام ...

هذا الكلام ... الجملة الاسمية الواقعة ... الاستثناء

المنقطع ... الجملة المستثناة ... عليه ابن هشام ...

بما على ان ... لا تنقطع ... ولا مجرورة ... لا تنقطع عن الاضافة ... انها لا تقطع الا

لا زمع طلبنا كقوله عليه الصلاة والسلام انا افصح من نطق بالضاد بيد انى من قريش واسترضعت في بنى سعد وفي البديع انها الكرية
بعض ... على انه بعض غير على حد قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وبخوه قوله
عليه الصلاة والسلام نحن الاخرون السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا ... استعملت غير مضافة الى ان وطننا كما في
الرواية المشهورة ... على ان ... بيد ان ... اوتوا الكتاب ... اميبت به
الى المبتدا والخبر ... نادرة ... غير مستعمل ... الفاء ... ما ... الاختلاف
في المصرية ... المراد من كلام ... مسئلة ... الاستعمال غيره الاستثناء ... عنه ... فيما ...
غير ... ولا ... غير ... معينا ... ولا ... بشرط ... ذكرا ... وان
يبع الاستثناء في الوصف ... ومثل ... ذو ... الجنسية
لا ... مبتدا ... متعلقة ... غيرها ... متصلة ... الاستثناء ... اسم
غير معرف ... مغايرة ما ... الموصوف ... نكرة ... غير ... كما تعمل
... معرفة ... غير المغضوب عليهم ولا الضالين ... الموصوف ... الذين ...
مبهم ... فقوله ... على غير ... الاعراب ... على صورة ...
... احدهما ان يكون الموصوف منكرا ... على ذلك ... الوصف ... وثانيهما ان يكون مذكورا
... الموصوف ... الاعراب ... ان يكون ...
... وهذا معنى قوله بشرط ذكرها وصفة ...
استثناء نحو عندي درهم ... الا ... غير ... درهم
غير جر ... قال في المغني ... ان ... بمعنى ... الاستثناء ...
... من ... الاستثناء ... قال ابن الحاجب ...
اجلو ... ووافقه في المغني ... ابن الحاجب ... الصفة ... الاستثناء ... الشاذ قوله
وكلاهما ... الا الفرقدان ... فقال ... بجواز وقوع الاصفة مع ... الاستثناء مثال
... الا زيد ... وعليه اكثر المتأخرين ... لو كان فيهما الهة الا الله
... الا الوصف ... لا يجوز ... الاستثناء ... الشرك ... والعموم ... لو وغيرها ...
... مع النفي الذي
... الاستثناء ... ان يكون جماعة
... الجمعية ... لكنهم ... الاستثناء ... ذلك ... الا ... صفة ... اداة الاستثناء وذلك
انه لا ... الاستثناء ... الصفة جاءني رجل الا زيد ... غيره ... في المغني من
... الوصف مخصوص ... عدم اشتراك هذا الشرط لانه
... الاستثناء ... المعدود ... عشرة ... الاستثناء منه درهم ... انظ
قلت قال الشمني المشكل ... الدرهم كاملا ... ستة ... الوصف
مؤكدا لا مخصصا ... ابن الحاجب كون الجمع المنكر غير محصور ... اشتراط ... الاستثناء
... قوله ... الجملة ... الحكاية ...
بالنعت الجملة مع ... الخاص ... النكرة المحضة ... بال ... الجنسية لانه نكرة معنى كقوله
... ولقد امر على اللئيم يسبني ... الاستثناء وما بعدها
... الا صوت ... وحذف ما سوى غير ... الا ...
... لا سوى ... الاستثناء ... غير ... ان يكون ... غير ... الا ... تكون
غير ... ليس غير ... وحذف ... غير مبتدا ... الا على غير
... المنادى ... خبر ... ليس ... ان ... اشتهر على السنة
العرب ... لا غير ... بعد ... وحاصله ان ... جواز ذلك
... في شرح التسهيل ... ابن ... المتقدم ... فقط لا غير ... قلت
الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال ... قوله وصف جنس ... الخبر ...

ما بان

ما بان ... الجملة لا ما يستغنى عنه ... لم ... الخبر يجوز ... في حال ... النعت والتمييز
في ... المفعول ... فلا حاجة ... الهيئة التي هو عليها ... التمييز ... ل
المؤكدة ... الخلاصة ... اورد عليه ... الا ... في باب المفعول ... حاشيتنا ... تمييز
... غير ما تكلفه الشروح ... الخلاصة ... ابن هشام ... المكانة
... مرضع ... في حال غير ... كذا ... هذا ... قلت هذه ... ولا
كان ... الرافع عليه لا ... التعريف ... اعتبارها ... والاشتغال والتفريع ... كثير او لازم ... في
مؤكدة ... الحال ... مشتقة لانها صفة لصاحبها ... غير لازمة ... التعريف ... البناء
... منتقلة ... الماخوذ ... الكلام ...
ذلك ... المراد منه التمييز وانما يحتاج الى التمييز ... تارة ... يجيئ ...
... مؤكدة لعاملها نحو ويوم ابعث حيا ... الارض كلهم جميعا ...
العموم ... جملة ... قوله ... والنعت ... الاشتغال والتعريف والخبر باعتبار
... المحال ... لانه ... تذكيرها ... اللزوم ... متعلقة ...
... الحال ... مؤكدة ... كقوله ... الانسان ضعيفا ...
... والاشتغال ... الوصف ... الطوع ...
... او مفاعلة ...
لا اشتغال ... مبتدا وخبرا ... الحال ... مواضع احدها ان تكون موصوفة ...
هذه ... الموطئة ... الحال ... الحقيقة الصفة ثانيها ان تكون على ... كقوله ...
... ومنه ... التشبيه ... كرا ... بان ... و ... الا ...
... المنصوب ... ثالثها ان تدل
على ... رابعها ان تدل على ترتيب ... خامسها
ان تدل على ... سادسها ان تدل على ...
... سابعها ان تدل على نوعية ... ثامنها ان تدل على تشبيه ...
... مسئلة ... الطرف ... ابن هشام ... امثلة
... تاسعها ان تدل على المفاعلة ... مسئلة العدد ...
... مسئلة الترتيب ... ابن هشام
... مسئلة ... التشبيه ... والترتيب ... الخلاصة ...
... التاويل ... المشتق ... ابن ...
... التحقيق ... مسئلة ... التاويل ...
... الحال ... مواضع ... وانما
لا ... المشتق ... ابن هشام ... التاويل ... ابن الحاجب ...
... الجمهور انه لا ... التاويل بالمشتق قلت ... الحال
... الخبر ... الحال ...
... الخبر ... الحال ...
... واسم ... الحال ...
... باعتبار ... الحال ...
... حالة كونه ... الحال ...
بالنسبة ... حال كونه ... فان قلت ... ابن هشام ...
قلت ... ما ذكره ... التاويل ...
وغيرها ... التاويل ... المشتق ...
لا ... في مسئلة ... الجمع ...

... المثل قوله عدلني ...
... من المقطر ... جبلة ... خيرا ... العصا ...

[illegible] متعلقة بيتبع و[illegible] المضاف له الحال [illegible]

[illegible] على التأويل [illegible] أو من المضاف [illegible] الحال مبتدأ أو الخبر محذوف [illegible]

[illegible] الشرح [illegible] كلام الخلاصة [illegible] التفصيل [illegible]

وما أتى من مصدر [illegible] ... بالوصف أو من مضاف يجتلى

ولا [illegible] ... أنت [illegible] كما وصف [illegible]

[illegible] ... وكونها ليست بحال الآخر [illegible]

ورد في كلامهم مجيء المصدر حالا [illegible] صبرا وأتيته ركضا وطلع زيد بغتة وهو كثير [illegible]

[illegible] على التأويل [illegible] على المفعولية المطلقة [illegible]

[illegible] ذلك على موضوع المسئلة وهو مجيء المصدر حالا [illegible]

[illegible] ثلاثة أنواع [illegible]

[illegible] الثالث [illegible]

[illegible] في المسائل الثلاث وخروجها عن موضوع المسئلة [illegible]

ولا تعرف [illegible] ... من علم أو مضاف أو عدد

[illegible] الحال التنكير [illegible] التعريف [illegible]

[illegible] قال ابن الحاجب [illegible] المعرفة [illegible]

[illegible] التعريف [illegible] النكرة [illegible]

[illegible] ابن الحاجب [illegible] النكرة [illegible]

[illegible]

ومثل هذا [illegible] جاء القوم [illegible]

[illegible] قلت [illegible] الحال [illegible]

[illegible] الخلاصة [illegible]

ولم ينكر صاحب الحال [illegible] ... غالبا إلا بمسوغ ابتدا

لما كانت الحال [illegible] صاحبها [illegible] بالنكرة [illegible]

[illegible]

[illegible] مبتدأ أو في الإضافة رأوا

مضاف العامل [illegible] ... [illegible]

[illegible] الحال من الفاعل [illegible] المبتدأ [illegible]

[illegible] الحال [illegible] صاحبها [illegible]

[illegible] العامل [illegible]

[illegible]

وسبقه صاحبه [illegible] ... ما جر [illegible] منه [illegible]

[illegible] ... [illegible]

[illegible] الحال مع صاحبها ثلاث حالات [illegible]

[illegible] المجرور [illegible] بالإضافة [illegible]

[illegible]

مع اطالة كلمه لم يرد السكت كما جعله ان يتعمد اليه بتلك الواسكت من باب او لم يمنع من ذلك ان العامل الراجح لا يتقدم عليها
الترتيب بجملة اعوطا وذلك التزام تاخير الوضع وهذا مثير بما اذا لم يكن الواو زائدا لا وجود الا يدركا وجوده وذهبت جماعة
من النحاة الى تجويز التقديم على المجرور بالحرف استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وقول الشاعر
تسليت طرا عنكم بعد بينكم واشار في الخلاصة **واجاب** الجمهور عن الاية بان كافة حال من الكاف
في ارسلناك والتاء للمبالغة واشار في المعنى ولذا اقدمها [illegible] ان اقتصر ما يحمل [illegible] الا نحو [illegible]
والجملة لا تكون الا بمعنى غير صحة لصاحبه وقلة التقديم معترضة وبان الخلاصة ذكر وجوب التاخير مع المجرور
بالاضافة **الحالة الثالثة** ان يكون واجبة التقديم عليه وذلك اذا اضيف صاحبه للضمير ما بسبها نحو جاء منقادا
لحرو صاحبه ونحو معسر قوله ومن اجل خبر محذوف ان وصيغة صاحبه واجب وقوله ان الضمير ما يعني في العنبر الراد و
عبارة التسهيل وكاظافته الى ما يلابس الحال وكاظافة صاحب الحال وكذا الحب تقديمها ان اقترن صاحبها بالا نحو ما جاء
راكبا الا زيد لان الحصر فيه واجب التاخير وبان يمنع خلاف الكسائي ومن معه للحصر المقصر معها وقوله قبل بشع تعقيبه
وليس كذلك وقد نبه على الرد عليه على مثله في التسهيل كما قاله بان الا على ان او السلسلة لا تاخير عن [illegible] على
وان وانه قيل على انه متصل بالحال بكم معناه

وسبقها العامل جاز يسوى	جامدا وفي مانع وما سوى
معناه لا حرف معلا كلما	واسم اشارة وكحرف وتمنى
والمنهو ابدا وجيزا اعلا	اعملها الني يذرعه

للحال مع عاملها ايضا ثلاث حالات **احداها** وهو الاصل ان يجوز ان تتقدم عليه وان تتاخر عنه وذلك اذا كان العامل فعلا
متصرفا او صفة تشبهه غير متعدية بما نع من تقديم ما في حيزها نحو جاء زيد راكبا وزيد راكبا جاء وراكبا زيد عامله في
راكبا ومسرعا التقديم على جاء وان احلو وهذا معنى قوله وسبقها العامل جاز مبتدأ مضاف للفاعل الحال بما المعمول
وخبر **الحالة الثانية** ان يكون تقديمها عليه ممتنعا وذلك اذا كان العامل جامدا نحو ما احسن زيدا مقبلا وزيد امسى
وعمرو منطلقا اناما قيل اسم التفضيل المجرد غير ما بالعلامة المرعية فهو جامد بهذا الاعتبار وكذا العامل المحجوب
بمانع نحو لاضربن محتسبا او لاعتكفن طلبا لا ان لام الابتداء والقسم لا يتقدم ما في حيزها عليه وتقدم مزيده على الخلاصة
ونزل هنا نحو يعجبني اعتكاف اخيك طالبا ومن اخرى ما قبل الضمير واسم الفعل فيه ما يمنع من تقديم معموله
عليه وكذا ابط العامل المتضمن معنى الفعل دون حروفه ككان نحو كان زيدا ليث الضيعة طبا وليتها لداو لعل العمدة واسم الإيماء
واسم الاشارة نحو تلك بيوتهم خاوية بما ظلموا او التمني والجار والمجرور نحو في الدار جالسا زيد وليت فيها زيدا
مغنيا عندنا او في قوله معناه عوض الضمير على منزلها مطاوية وتبينت من اسم التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين
لا سيما يجوز العنبر نحو هذا البسر اطيب منه رطبا او مختلفتين نحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا فيجب توسطه بين الحالين
منتصرا او مبرد احال من فاعل اطيب وانفع ورطبا ومعانا حال من مجرور من والعامل في الضمير الفاعل في مجرور من
اسم التفضيل بمعناه العامل في الحالين وتوسط المتزاحمة الغالبة لا انها ملا بالحالية لا من غير ثابت مع الوجوب بان يقدم
احدى الحالين ان كان واجبا ان كان الخبر منه بمدح [illegible] بذا معتبرا الا انه لما كان التعبير بالا عتبار بين عدم
الوجوب اعقب بذكر الوجوب وتحلل معنى الى العدو ما اليه بمعموله وكان حقه ان يغير ذلك بما اذا كانت احدى
معطفة على الاخرى احترازا من نحو زيد راكبا احسن منه ماشيا فانه لا يجوز ومثله وارد على عبارة التسهيل بخلاف الخلاصة
وما على غاية ضبرا بعلو ابتاه للكونية وذكر اشارة الى الحالين والله تعالى اعلم واستثنى مسئلة نحو زيد مستغرا فيهم
اختيارا المذهب جمهور البصريين المانعين لها

وان ازال اسم مع كلا صلح	لجر باسم اخر لا يحتج
اوطاع قدم ما لحال اهتز	لكاسم او اجمل لخبر

لا يمتنع على الجرية اذا اجتمع اسم وكره غير صالح للجرية لتنظانه مع مبتدا تعين الاسم للجرية نحو هذا زيد راكب بعمك غير صالح للجرية
اذ لا يمنع

فقال ابن مالك وان المنقطع
يهتف وقوعه من الاوجه تدخيرا
وان يتوهم له

وبيا [illegible]
لدا او غيرها
[illegible]

لا يتبع زيد مهاب منتصرا اعتب للجرية ولا يجوز فيه الحالية اذ حالية تدل على استقلال ما قبله وهو غير مستقل فيما التي
ناهية الا يصح ذلك الكوف للجرية واشار بقوله في لا يتع ومذهب الكوفيين بانه يجوز حالية لا سم لا يبرز عنهم
جواز الاخبار بالنافي جرية وجرد منقلب منصوب على الحال ولا يقرون التعلق لا ان النصب في نحو زيد عندك في راس على
الخلاف واحتج المجيز انصب بقوله اما تخلي منها مان يحب اخالكم فكب الغلب ضم بكابله في رواية ونصب
مطاب النصب **واجاب البصريون** عن ذلك بان المعروف الرفع وليس سلم نصب ما لمجرد محذوف للقرينة انا منه ونحو ما الحال
في من ضمير الخبر المحذوف وان كان الكوفي تاما طالما للجرية مما يلزم نحو في الدار زيد قائما فيه قريب حالية لا يسم وان او زجمت
جزيته فما اذا امام في المشروع التفصيل ولا نلزم الحالية في نحو نحو في الدار زيد قائما فيها بل تترجح على الجرية **قال الرماني**
مستثنى لا يجوز ان يتقدم الكون على الخبر عنه او يتاخر كقوله تعالى واما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها وقوله فكان
عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها وقلنا بجواز الرفع لتوافق الاعشى في الجنة خالدون فيها وانهما في النار خالدان فيها
ونحو عند الانفس وذهب الكوفيون الى ايجاب الحالية في المسئلة ما لم لا كان الكون مصاحب للجرية ومتقدم والاول في الوضع ذلك كان تاما
او كالنافص **وقال البصريون** لا يسم خبر بحرف جر والظرف التام متعلق بالحال ويكون الكون او لا ومتعلقا بالخبر الواحد والثاني
تاكيد للاول والتاكيد غير عربي في كلامهم ومع هذا يلزم ما ذكروه قوله والحال معمول ومقدم باخر و لكان اسم متعلق به وما هي
ابدال مسئلة نحو زيد مستقرا في محمد المبنية على ضعفها بهذه المسئلة لا كثيرة

وعدد الحال لمفرد وعدد	واجعله للاقرب اذ لا مانع ظهر

عدد بمعنى او الحال مفعول له اي يجوز تعددها لا متعلقة بالخبر والنعت والنكرة متعلقة بمفرد وعدد ان شئت وصيغة لمحذوف ان هاهنا
مفرد او غير متعدد كقوله علي اذا ما جئت ليلى تجنبني زيارة بيت الله رجلان حافيا فتجاهل من ضمير المتكلم
المحذوف اي زيارة وعدد عطفا على ورد اي ولصاحب متعدد ثم ان اتحد لفظهما ومعناها ثنية او جمعت نحو ومسخر لكم الشمس
والقمر دائبين ولا يوجد تفريق عطفها نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا او تجعل الحال الاولى للثاني لا تفسير والثانية للاولى لا
لا تفصل واحدا لا سهل من تفصيلهما ان لا كثير **قال قوم من اهل الادب وابن السراج وابن عصفور** وابن اول
والثانية للثاني فيما على احسن وجهي المعنى والنشر وهذا لا كثير ما لم يكن تقليل المطول لعدم النشر ان يكون عند
اللفظ بغير المعنى وعليها هذا حيث لا ترينة ما يدل على الحال فيه وهو ما ذكرنا من ان سرا التزيل لا خلاف فيه تحمل
عليه عند التردد وان امن الحصر فذلك بلكه ان تعرض وتذكر ثنية ما ثبات ان قالوا ماشي نوحا معتقر قوله واجعله للاول
ونرى منه نحو رايت زيدا راكبا الحارس زيد اما اردت كون الحارس الفاعل وليتعاليا خلاما لرجمي في جرية زيدا
انا ما بعده تجزم كون الحارس لا واو والثاني واحترز بقوله اذ لا منع صرح نحو قوله عهدت سعاد ذات هوى معتر
فانه يجب منه جعل الاولى عهدت للثاني وانا سعيرة الثانية للاول

قوله رجلان الى ما شيا حافيا
اي غير متنعل وفي حميان

وقد يجي مركبا مؤكدا	لعامل او جملة ما انتفا
عامله او مقرر او الخبر	ظهر وفي التفريع حله انشر

تنقسم الحال ايضا باعتبار التبين الى ثلاثة الاول انه مقصودة بالذات وهو الاكثر وموطئة للمقصود بالذات نحو فتمثل لها بشرا سويا
كما تقدم وتنقسم باعتبار التاسيس والتاكيد الى قسمين مؤسسة وهي الاكثر وتسمى مبينة وهي ما لا انما مؤكدة لعاملها
سواء اوافقته في المعنى نحو وارسلناك للناس رسولا او في المعنى نحو ولى مدبرا او اما مؤكدة لمعنى جملة قبلها نحو زيد ابوك
عطوفا او بمشاركة ان يكون جرى الجملة اسمين معرفتين جامدين اذ لو كان احدهما مشتقا كانت الحال مؤكدة لعاملها ولو كا
الكلات مؤسسة ولا يمثل هذه الحال الثالثة لكن افرد وابتر عمرو على هذا بالشروط المذكورة ومن شيخها مؤكدة للجملة
ونزل دابر هشام ضربا ثالثا وهي المؤكدة لصاحبها ومنه موضع وفي عامل المؤكدة الجملة خلاف قيل هو المبتدا ذمها الى الزجاج ونحو
بسبب لا تدل على عليه اذ كان الخبر نحو انا زيد ابوك ونحوه ان ثبت في موضع وقيل مقدر بعد الجملة ونحو مذهب سيبويه واشار عليه في
الخلاصة تقريرا ان كان مبتدا الجملة متكلما نحو ولا احق لما يلزم عليه من تعرية معنى الجملة المتعلق بمعموله التعلق به
وعاطف مذراحق وعرفه لا احق النطق المتعلم وان كان غائبا جاز او ان وقيل الخبر مؤول بالمشتق ونحو الى الزجاج ما الاول والثاني

لانه قبل التسمية بجامع في غير انا هاهنا [illegible] الكلام ما ذكره [illegible] في نحو هذه [illegible]
وايضا وهذا معنى قوله بالمبتدا ان مبتدا الجملة عامله ان الحال المؤكد للجملة [illegible] على المبتدا [illegible] مبتدا او المبتدا خبره [illegible] مبتدا
خبره مقدر [illegible] ذلك [illegible] الحال المؤكدة [illegible] الشرح على عاملها [illegible]
[illegible] المؤكدة [illegible] الجملة [illegible]
مؤكدة [illegible] على المقامة

وموضع مفرد او شبيهه [illegible] كذا الجملة او ان ركب [illegible]

تنقسم الحال باعتبار [illegible]

[illegible]

[illegible]

عطفا على مميز ... [illegible] ... اذا كانت جوابا نحو ... [illegible]

... [illegible] ... قال الدماميني ... [illegible]

... [illegible] ... إِنَّا أَنْتُمْ ... [illegible] ... قَلِيلٌ ... [illegible]

... [illegible]

التمييز

اسم بمعنى من مبين نكره ⁂ ينصب تمييزا بما قد فسره

وعدد او كيل او وزن و ... ⁂ مساحة وكل ما ابهم ذا

قوله اسم جنس ... بمعنى من ... [illegible] ... اسم بمعنى ... [illegible]

... [illegible] ... وحكمه النصب وناصب المميز به ان كان تمييز مفرد ... [illegible]

... [illegible] ... في قول الخلاصة ينصب تمييزا بما قد فسره ... [illegible]

... [illegible] ... قال المرادي ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] ... قال الدماميني ... [illegible]

... [illegible] ... قال الدماميني ... [illegible]

... [illegible] ... من انواع ... المبهم ... التمييز ... العدد ... [illegible]

... [illegible] ... الوزن ... الكيل ... المساحة ... [illegible]

... [illegible] ... في قول الخلاصة:

وبعد ذي وشبهها اجرره اذا ⁂ ... [illegible]

... ان كان لا يغني عن الخفض ... [illegible] ... تمييز العدد ... [illegible]

الجر

الجر وذلك تمييز الثلاثة والعشرة وما بينهما ... [illegible] ... في الخلاصة ... [illegible]

... [illegible] ... التمييز ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] ... كما على ما بعد البيت ... [illegible]

... [illegible] ... واعترض ابو حيان ... [illegible]

... [illegible] ... وبعد ذي تعجب ... [illegible]

... [illegible] ... قال في الشرح ... [illegible]

او جر من ذا ان عددا ... كما على ... [illegible]

... [illegible] ... قال التصريح ... [illegible]

... [illegible] ... ومن قال ابن الحاجب ... [illegible]

... [illegible]

[illegible]

وعامل التمييز ... [illegible]

[illegible]

[illegible] ... ثلاثة ... [illegible]

[illegible]

ومائة ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

فإن قلت ... [illegible] ... قلت ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

ونعته يجوز بالوصفين ۩ ولا تميز واحدا واثنين

[illegible]

ولا بجمع كثرة ان امكنا ۩ ذو قلة وبطلان اعتنى

[illegible]

وعشرة مع ونها للمذكر ۩ بالتا وهي مؤنث منها عري

[illegible]

وان اردت مع هما ذكره الذكر ۩ وركبا احد قبل عشر

في العد احدى عشرة او اكبر ۩ شينا

[illegible]

وهكذا ثلاثة لآخر ۩ كالمفرد والعشر جرد في الذكر ۩ وصل بالتاء مؤنث نشر

[illegible]

في الذكر اثنا عشر اثنتا ۩ عشرة والعجز ابق غير تا

بني على الفتح سوى ثمان ۩ بمجزوء العجز مع ... سكان

[illegible]

[illegible]

وصغ واكبر وسط عن ال ۩ عشرة ما على وما علا

[illegible]

واضفه ان ترد به بعض الذا ۩ منه بنيته كثاني اثنين ذا

[illegible]

وان ترد جعل الاقل مثل ما ۩ فوق فكاسم فاعل احكما

[illegible]

وان اردت مثل ثاني اثنين ۩ وركبا فجئ بتركيبين

اوفاعلا اضفه للمركب ۩ او جئ بحادي عشرة النسب

[illegible]

وثانيها حذف عجز التركيب [illegible] ... واعراب الاول ... حالة الثلاثة [illegible]

حادي عشر وثاني عشر ... المتقدمة [illegible] بالتركيب ... وثالثها [illegible] على التركيب

[illegible] بالتركيب [illegible] ... حادي عشر ... التركيب [illegible]

واما ان جعلت حادي عشر ... حادي عشر احد عشر ... الاول [illegible] التركيب

[illegible] عن سبق ... هو الظاهر ... وعليه ملك [illegible]

اعراب الاول [illegible] ... عجز الاول ... التركيب [illegible] وهذا الوجه [illegible]

[illegible] حادي عشر [illegible] ... الجملة [illegible]

[illegible] حادي عشر [illegible]

وما على ... بالواو ... الثلاثة والتسعينا

هذا استعمال خامس [illegible] ... بالعقود [illegible] الثلاثة والعشرين

[illegible]

[illegible]

[illegible] العقود [illegible] **وارخ اول الشهر ... اخر ... بالباء ... علما**

[illegible] بالواو [illegible]

[illegible]

[illegible] **وقال ابن عصفور** [illegible] **قال الدماميني** [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

من كعشر ... ان تنصبهم ... واجر بعد الجر كم

[illegible] **قال الدماميني** [illegible]

[illegible]

[illegible] **قال الاخ** [illegible] واما الاستفهامية

[illegible] كتاب [illegible]

[illegible] **واعترض** عليه [illegible] الكشاف [illegible]

[illegible]

زيادة [illegible] **وبا اعراب التمييز** [illegible] الاستفهامية والخبرية [illegible]

[illegible] **قلت** [illegible]

[illegible]

[illegible] **فارع التوجيه** [illegible] **وقد قال** [illegible]

كعشرة او مائة وكم ... وانصب بمز ... كأين وكذا

[illegible]

[illegible] **احدها** [illegible] **وثانيها** [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

... المضارع

[illegible]

[illegible]

الاضمار ... صلة ... الاكثر

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

... والتي ... وبعد ... بتي

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وأو لإذا حتى أو بعد في موضع عطف على ... ان ينصب المضارع بان مقدرة وجوبا بعد أو ...

وبعد حتى واقصد المستقبلا واربع بها في حال أو مؤولا

نصب وفي التسهيل ... قال الدماميني وهو الوجه ...

وبإذن معزّ استقبلا موصلا أو بقسم فصلا

وهو جزاء أو جوابا أعملا بفيل دابا أو قبيل غالبا

لفصل السببية في احداهما والمعية في الاخرى الذي هو المراد منه **واجزم في الطلب ان تسقط الفا والجزاء** اي اذا اسقطت الفاء من المضارع
المذكور بعد الطلب وقصد مع اسقاطها معنى الجزاء بالمضارع لذلك الطلب جزم المضارع بشرط مقدر عند الجمهور وقيل غير ذلك وقصد معنى الجزاء
احتراز من مثل الطلب دون الشرط وهو ان الطلب قد يراد به الشرط لان المتكلم به يقتضي الوضوع له ولا عزمه بخلاف النهي فان المتكلم
به مقتضى عدم الوضوع معه واحترز بالشرط الاخير من مقصد معنى الجزاء فلا اذا لم يقصد الجزاء لم يجزم نحو ...
وتركيبها ما الجملة صفة محصصة للنكرة وبقصد معنى الجزاء تضمن المشابهة للشرط في شم التركيب ومعمول الجزم مجزوما
الطارع وفي بعض مع ولا دليل جوابا ان تسكن ولم للجزاء متعلقة بتسقط اي ان تسكت الفاء مقصد الجزاء **والنهي ضع ان**
قبل لا ان يختلف ما تجزم هذا يدل على انه اراد بالطلب ما سوى غير النهي النهي منصوب مجزوم بدل على معناه ما يعمل
اي اختبر النهي ضع ان قبل لا موضعه فان اختلف المعنى بذلك فلا جزم الطارع بعده وان جاز مع الاول نحو لا تدن من الاسد يأكلك
فانه لا يجوز ان لا تدن منه ياكلك والثاني نحو لا تدن من الاسد تسلم نحو ان لا تدن منه تسلم وانما اشترط هذا لتقصد معنى الجزاء
الصحيح للجزم **ولا وغير افعل جوابا جزم وفي جواب الرجا انصب بعد**
هذا محترز تعميم الطلب فيما مر بالمحض لغيره ان لا اذا كان بغير افعل الدال عليه باسم الفعل او بالكلام الخبري فان جوابه
لا ينصب بان الطلب في مسالة النصب كما سبق نسبه بالشرط ومحمول عليه ولما كان هذا غير محض التزم معه الجزم الذي هو الخبر
في قصد معنى الجزاء كقوله مكانك تحمدي او تستريحي ونحو قوله اتق الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل يثب قوله
ولا ومبتدا او منصوب مجزوم مصه مما بعده وغير افعل حال من لا اي جوابه مفعول الجزم والمعنى ولا غير افعل لا تنصب
محمولة المحض الجزم جوابه وتصب مبتدا سوغ ذلك التفصيل المراد معنى ان الطارع مقترن بالفاء في حال متعلقة بجوابه
وهذا راي البصريين الا انه الحق الترجي بالتمني وارتضاه ابن مالك وتبعه الناظم لقراءة حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السماوات
فاطلع وذهب البصريون الى انه ليس للرجاء جواب منصوب وتاولوا القراءة بما هو بعيد
وان على اسم خالص فعل عطف ... او واو او بثم وانصب واحذف ان
او ابقي ان هذا اربعة مواضع يجوز فيها اظهار ان واضمارها تقدم ان ابن مالك وغيره ما حذف فيه ان وابقي عملها الجزم
معه مفعول العطف وعلى والفاء متعلقان بعطف وما بعد الفاء معطوف عليه بالفاء كقوله لولا توقع معتر فارضيه
والواو كقوله ولبس عباءة وتقر عيني واو كقوله تعلو وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا وثم كقوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله
بمنزلة خالص وهو ما لم يرد به الفعل فخرج الفاعل بمعنى صفة ونحوه فان عطف على الوصف الاسم ليس خالصا ولا يجوز نصبه بان
لا يصح ان يخرج الفعل عن ذلك الاسم **وقال الدماميني** عند قول التسهيل على اسم صريح لا متوهم فخرج به لا اضمار كما تقدم ونحوه
به ابن اسحاق ومعاناة الخلاصة لا ومعاقبة **قال الرعيني** ... احترز ما هو غير خالص ... مقدر تقديرا
معتبرا ... الدماميني ... والمحترز لا وذكر الشارح واعترضه ابن هشام بان التابع ... بانه مما ...
... لا يكون ... هذه المسالة ... ليس على الاسم ... معنى الكلام ...
يعلمك بان هذا تخالف ما ... التعليل ... الضعفاء ... وهذا كله كما رايت مبني على
قولهم بتفسير المصدر ... وقد عرفت ما فيه ... ما قاله الشارح ... بان الحمل ... النعت
ان يجر ... النصب ... **قال ابن هشام** ويشكل عليه القراءة بالرفع في او يرسل
والجواب انه ... معطوف على اسم ... ان معنى العطف فيه ... بجملة ان وحي ...
به الله البشر ... الاستثناف وايضا ... **والرفع في** القراءة تخرجها على ما قال ابن مالك
في شرح التسهيل من حذف ان ورفع الفعل بعدها ... ضرورة ...
... هذا ... الحرف ... قوله تعالى افغير الله تامروني
اعبد ايها ... ان فيمن ... اوابقت منتصرا على ان

وحذف ان والنصب شذ في غير ما مر ومنها ما رانتبذ

حذف ان منتزاوان النصب عطف عليه ... متعلقة به كقولهم خذ اللص قبل يأخذك بنصب يأخذ وقوله
وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ ... والجميع ... على السماع ... لفعله ومنهم من ... ان حذفها

وربع

وربع الفعل ليس بشاذ وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل **وفي المغني** اذا رفع الفعل بعد اضمار ان بطل عملها ... ولا يتفاوت الشيء
بما ذهب اليه المغاربة وان ... مقتصر على السماع ... الشروط كما في بناء النصب **خاتمة**
اذن اذا ان بعد اذ اولتا وبين لو ونسم ... ذكر ان ان تزاد بعدها في ثلاثة مواضع **اولها** اذا كقوله
فلما ان جاء ... اذا ان كانت ... معاني ... **وثانيها** بعد لما التوقيتية نحو فلما ان جاء البشير وشرطه ... **وثالثها**
بين لو وفعل القسم ثم تارة يكون الفعل مذكورا كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم ... لكان لكم يوم من الشر مظلم
وتارة يكون محذوفا كقوله اما والله ان لو كنت حرا ... وما بالحر انت ولا العتيق ... وزيد عليه رابع وهو بين الكاف ومجرورها
كقوله كأن ظبية تعطو الى وارق السلم ... وكان استغنى لقول المغني وهو نادر وقال الدماميني انه شاذ ... نقيضه اصلا
من صنيع التسهيل ... ذلك وذكر ... وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك ... وكما تجر الباء ... الاسم ويعمل
... ان لا ... في سبيل الله ... ان لا ... والقطع مما يالفعل
كما في ... المتقدمة **وتجيء على التفسير في لفظ الجمل ... او لا ... وبعد نحي**
نابت التي فسر ان بالاعتبار ... والتفسير متعلق به ... ولا تكون تفسيرية الا بشروط **احدها** ان تتقدم جملة فلذلك
غلط من جعل منه واذ ... ان الحمد لله رب العالمين **وثانيها** ان تتاخر عنها جملة ... ان ذهب ... ان ... يابي
او ذكر حرف التفسير ... فلذلك ... الجملتين ... كان ... ان تكون ... معا
وثالثها ان يكون في الجملة السابقة معنى القول وهو معنى قوله في او لا ... القول **ورابعها** ان لا يكون فيها حروف القول
نحو ... فانه ... ليس المراد ... الكلام ... ليس المراد بالمشي
المشي المتعارف بل ... وهذا معنى قوله ولعله ... **ووقع** في الكشاف انه يجوز كونها مفسرة في قوله تعالى
ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم **قال في المغني** وانما جوزه على ان المفسر ... ما امرتني لا ... ومال الى ...
به ... وعلى هذا ... الا تكون ... القول ... **قال الدماميني** وظاهره ... ذلك لا ...
موضع ... كذلك ... اذا وضع موضع ... في حاشية الكشاف ...
... ربما ... او ... وعلى هذه النكتة ... ان تجعل ...
... مفسرة لا ... معمولا ... المذكور ... ان ... احدهما
... مستعملا ... يوجد ... والمسلك ... على الخلاف

الكتاب الثالث في المجرورات وما حمل عليها وهي المجرور ومتعلقاته

وجه الحاق ... انه لما ... الاسم بالجر ... الفعل ... في مقابلة ما ... الجزم

الجر بالحرف او الاضافة ... وارده على ... بالجوار ضعف

الجر للاسم اما بالحرف واما بالاضافة وقد تقدم الجر بغيرهما ... الجر بالتبعية ... العامل في التابع هو
العامل في المتبوع والجر بالمجاورة ... الكلام عليه وذكر ... مبني على قول ... الخارجة
هو الجارة للمضاف اليه والتحقيق وعن ... ان الجار له هو المضاف **الحروف**

من للابتدا ومعنى في ومع ومن بعض وللتبيين تقع

في ... ابتداء ... وقيل ... الغاية ... نحو ... الى المسجد الاقصى ...
ونحو ... المسجد ... الغاية ... ابتداء الغاية وانتهاء الغاية ... المسافة ... انتهاء النهاية ... الغاية
... كما قال ... الوضع ... ما لم ...
... الشراء ... مما ... مجازا ...
ما بعدها ... نحو ... العلم ...
... ولا ... يوم القيامة لا ريب فيه ... نحو ... النعامة ... التحقيق انما ...
... لا ... الزوم ... الزوم ...

وبعضهم بزيادة كقوله تعرّ ... بالكرم ... ايس مكاروى الزاد ابدا ... وبعض غير كقوله

... وتجى للتبيين ... ابتدا ... الذى

او بغطاء ... وتحتمل معانيها ...

الباء للالصاق والتعدية ... والسببية والاستعانة

ومثل مع ومن وعن وعلى ... وبدل ...

[illegible]

وعن للتعليل والتكثير ... وصفت الذم ...

[illegible]

على تكون اسما كعن ... وبعد الاستعلا ...

ومثل مع وعن ومن ... والباء ...

[illegible]

الله على ما هديكم ... وبعضهم ... وبعض الباء ... على ... وبعضهم كقوله

بكل ... على ... وحرف ... على ...

وعن تجاوزا ... استعمل بدلا ... او كعن والبا وبعد ...

[illegible]

وعن الكاف ... والتشبيه ... والكاف للتعليل ...

[illegible]

للاستعلا والظرفية ... والمصاحبة ... والتعليل ...

والعلة ... التعليل ... وعن ... وموضع الكاف ...

[illegible]

... من ابتداء ... وبعد ... للمصاحبة والبدل ...

والنص للعموم او مثل الى ... وعوض وعن والبا وعلى
وزيد في نفي وشبهه مجر ... نكرة واسما انت مجرورتين

فال الرضي [illegible] اا تكون لابتداء الغاية في المكان نحو من المسجد الحرام وفي الزمان نحو من اول يوم الجمعة الى الجمعة فالى او غيرهما نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو ... [illegible] لا تفعل الابتداء او لانتهاء بدون مسافة ولا تفعل المسافة غير الزمان والمكان والمعنوي
من عندي ... [illegible] ... واذا رجعت وجدت ... [illegible] ... الكتاب
كذا تعلم بمكان الكاتب والمكتوب اليه ... [illegible] ... المقصود بالذات تعيينهما ... [illegible]
وارادة اعلام المكتوب اليه ... [illegible]
ليعلم بذلك حامل الكتاب ... [illegible]
[illegible] ... والتبعيض نحو منهم من كلم الله ... [illegible] ... الداخلة على الا
التضاد ... [illegible] ... والتنصيص على العموم ...
[illegible]

[illegible]

ومذ ومنذ ولوقت ذا رجز ... كمن بماض وكفي بحاضر
واسمان ان تلاهما الجملة او ... رفع وجر بعد مكفوفا ابدا

هما مختصان بجر الوقت ثم اذا كان الوقت ماضيا فهما بمعنى من كقوله ... اقوين مذ حجج ومذ دهر ... وقوله ... وربع عفت آثاره منذ ازمان
وان كان الوقت حاضرا فهما بمعنى في نحو ما رايته مذ ا ومنذ يومنا ... [illegible] ... معدودا فهما بمعنى من والى معا كاسع
[illegible] نحو ما رايته مذ يومين ... [illegible] ... احدهما ان يليهما جملة فعلية نحو ما زلت مذ عقدت يداه ازاره
او اسمية نحو ما زلت ابغي المال مذ انا يافع ... والثاني ان يليهما اسم مرفوع نحو ما رايته مذ او منذ يومان وهما مبتدان
بمعنى الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا او اول المدة ان كان ماضيا ... [illegible] ... والاسم المرفوع خبرهما
[illegible] ... الغائب ... [illegible]
الوقت وكذا ضمير الغائب ... [illegible]
[illegible] ... الخلاصة ... [illegible] ... على حالة الحرفية المرفوع
[illegible]

٨٦

وبما ... [illegible] ... الجملة ... [illegible] ... الجملة ... [illegible]
[illegible] ... بالغرابة ... [illegible]

وزيد ما من وعن لم يكف ... والبا وفي الغالب رب الكاف كف

اي زاد ما بعد من وعن والباء ولا تكفهما عن العمل ... [illegible]
[illegible] ... ليس ربك ... [illegible] ... الجملة ... [illegible]
[illegible]
[illegible] ... والكاف ... [illegible]
... ربما اوفيت في علم ... [illegible]
... ربما ... [illegible] ... كما الناس مجروم عليه وجارم ... في رواية الجر ... [illegible]
وفي الغالب ... [illegible] ... الكاف ... [illegible] ... عن الغالب

واحذف رب بعد بل ... والواو والفا وبعد بل قل

اي حذفت رب وبقي عملها ... [illegible] ... بل بلد ملء الفجاج قتمه ... وبعد الواو كقوله ... وليل كموج البحر ارخى سدوله ... والفاء كقوله ... فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع ... وفي التسهيل ... [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

القسم ... [illegible]
[illegible] ... الجملة ... [illegible]
[illegible]
[illegible] ... كذا

الباء وهي الاصل واختصت بان ... يجوز معها ذكر فعل يقتضي

انما كانت الباء اصل حروف القسم ... [illegible] ... امور
احدها ما ذكر وهو انه يجوز معها ذكر فعل القسم ... [illegible]
[illegible]
[illegible]
وثالثها ان المقسم به معها يكون ظاهرا ومضمرا ... [illegible]
[illegible]

والتاء واختصت بلفظ الله ... واللام والواو بلا اشتباه
للظاهر مع ابن لفظ ... لعمر الكعبة ثم الكاف
ولايمن بزيم ادم امر ... [illegible]

[illegible] ... حروف القسم التاء وتختص بلفظ الجلالة ... [illegible]
[illegible] ... والرابع الواو ... [illegible]
[illegible]
[illegible] ... حروف القسم ... [illegible]
[illegible]

وهمزا ايمن ... [illegible]
[illegible]

[illegible] ... الجلالة ... [illegible] ... الكعبة ... [illegible]

[illegible] صلى الله عليه وسلم [illegible]

[illegible] **وجملة القسم ما قد ذكرا خبر غير تعجب** [illegible]

القسم أي جملة القسم السابقة هي المؤكدة بالكسر والجملة [illegible] هي الجواب [illegible] المؤكدة بالفتح [illegible]

[illegible]

[illegible]

قال الدماميني [illegible]

[illegible] **قال الدماميني** [illegible]

[illegible]

مسألة [illegible]

قال الدماميني [illegible]

[illegible]

وإن بدا [illegible]

[illegible]

قلت [illegible]

[illegible]

عليه ما انشاء نحو زيد [illegible] متعدد ابتداء الحكم ومختلفا باختلاف [illegible]

[illegible] واعلم انك اذا قلت زيد [illegible]

[illegible]

[illegible] قلت [illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible]

[illegible]

في لا يطلع لنا تكرم واما قوله ان المضمر نعت بالمعرفة في قوله انا وجريدك [illegible] عزوه لا يرمع
با حتمال ان الجنسية في قوله وما التعريف اخيرة او هي للعهدية جهة ان الحرتبة ان لا تعبر المضاف تعريفا او المفرد اخص من هذا
وهو انه لا تعبر اولا معتبر بالكلام تعريفا ولا تخصيصا وبذلك تكون للعهدية فلو قال وما التخصيص غيره صحة لكان اخص لا من نفي
الصلاحية لا فادة التخصيص يستلزم نفي الصلاحية لا فادة التعريف ولا يرد على ذلك ما استثناه من القسم الرابع منها [illegible]
ان لا فادته لا تكون [illegible] التخصيص منه بل لما هو اخص منه وهو التعريف اخص من مطلق التخصيص [illegible]
ولا تكون له وجه [illegible] [illegible] [illegible]
منها جميعا ان لا فادة لا تعبر التخصيص وقال الشرح انه اشار بقوله وما التعريف الا الى من اسم الفاعل والمفعول ومن الصفة
المشبهة وذلك ان [illegible] [illegible] الصفة المشبهة [illegible]
المشبهة وبهم من تخصيصها بنوا الجهة [illegible]

تنبيه

اضافة اسم المفعول [illegible]
اضافة غير محضة [illegible]
[illegible] والتخصيص
كان [illegible]

ومع هذا جاز بذا المضاف • دون سوال حيث جا باضافه
ان كان فيها او بشرا اوطل • بالثاني او مثل ابنه الجزء عمل

ومتعلقة بجاز [illegible] الاشارة [illegible]
[illegible]
[illegible]

اذا دخلت ال على الثاني او على ما اضيف اليه [illegible] الصفة [illegible] الموصوف
[illegible] التعريف [illegible]
كان مضافا لغير الموصوف [illegible] فان قلت [illegible]
في نحو الضارب راس الجاني [illegible] المشبهة [illegible] اسم الفاعل **قوله** [illegible]
ونائب [illegible] [illegible]
التي [illegible]

ثانيا الكسب او لا في القوا • بمعنى وهو كالبعض بعم

الكسب [illegible] المضاف [illegible] المضاف اليه [illegible]
[illegible]
[illegible]
يوم الجمعة [illegible] يوم [illegible]
[illegible] اليوم [illegible] اليوم [illegible]
الشرك [illegible]
[illegible]

ولا تضف اسم بمعنى يتحد • كتابع ولا تابع يتحد

[illegible]

هو الذي يتبوع اما يتعين او يتخصص بالمنسوب اليه ما الخصوص مثلا بنسب الى بلد او مذهب ونحو ذلك ليتميز عما عداه وكذا ينسب
الشخص الى الكاتب والطالب لطالب ونحو ذلك ليعرف معرفة تامة وليميز المنسوب اليه هو الذي يتبوع بالمنسوب فعلام زيد جاء على
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] فان قلت [illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

71

ومنها حسنات [illegible] ولا تعرف بعضها ولا [illegible] اولات ذا الاسم جنس بعض

[illegible]

[illegible]

امر يعني ان اجز ابه امس لا تفاهم بها مطابقة له صورة ولكا [illegible] حقيقة وهذا معنى قوله ما [illegible] على جهة العكس بالواو تامة

كما نص عليه [illegible] في الشرح [illegible] اذ لا تلزم [illegible] لا معنى له [illegible] الياء الجلامي

حيث هو اما باعتبار خصوص المعنى [illegible] فمعها تعمل [illegible] كانت موصولة [illegible] الا الى النوعية واستغنت

[illegible] كانت صفة ما للعكس في [illegible] عالم او عالم [illegible] المراد النعت

المعنوية [illegible] كانت [illegible] استفهامية [illegible] جازت الاضافة للنوعية والنكرة

[illegible]

[illegible]

و يجزم المضاف بالثلاثة لزا ... يخلفه في الحكم او جره اذا

... [illegible] بعد ما عطف ... واو [illegible] اذا الثالث حذف

... [illegible] ... [illegible]

ان يجزم المضاف يخلفه [illegible] المضاف اليه [illegible] وهو المراد بالحكم [illegible]

[illegible]

وما عطف عليه [illegible] النعت [illegible]

[illegible]

[illegible]

المضاف الى ياء المتكلم

[illegible] الياء اكسر [illegible] ... ذو علة والجمع والمثنى

ما بالياء والواو بل الياء ادغم ... والعكس [illegible]

واقلب [illegible] ... [illegible] مع [illegible]

[illegible]

وزد يا ووا بتعويض تا | بفتح او كسر او اجتماعا كذا

[illegible]

أيا أبتي لا زلت فينا فإنما | لنا أمل في العيش ما دمت عائشا

وتاء على السكون جوزا | بفتح او كسر وسواه ابرزا

[illegible]

وقيل لا سيما اذا في حي | هي ابني ومن والنزر بني

[illegible]

وأثبت الجر على المجاورة | في النعت والتوكيد بلا ناصر

وورد في عطف ومن يقدم | [illegible]

[illegible]

واعلم ان الجر بالمجاورة [illegible]

[illegible]

وما يليه

وما يليه في ذلك المخفوض [illegible]

[illegible]

الجوازم

بلا ولام الطلب الفعل اجزما | ولم ولما وان واذما حيثما

ايان اين وان مهما | انى متى ما ثم اذ ما اسما

[illegible]

أيان نؤمنك تأمن غيرنا واذا | لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا

[illegible]

ما بحمت اثر تاتها تشتجر بها | تجد غير نار عندها خير موقد

[illegible]

وان وتاليها لتعليق جزم | الشرط بالجزا او الجزاء ثم

مطلقا ماضيا او ذوي | تما المعولي [illegible] مستقبلي

[illegible]

والجزاء محذوف هذا مذهب جمهور البصريين وسياتي ان بعد الادوات لعاصر الكلام مولد وذا [illegible] مبتدا او الجواب
خبره ان [illegible] لترتب لعلته على فعل الشرط والتسمية بالجزاء او الجواب حقيقة اصطلاحية وما ابهم كلام من الجزاء
جملة فعلية نحو [illegible] جملة اسمية كما يأتي [illegible] مطلق الفعلين لا يكون
لفعلين لا [illegible] على النعت ونحو ان يقرا الشرط ماضيا [illegible] على المعمولية [illegible] نحتا المتوجبة
وهو مشروطه بالجملة المضارعان نحو ان تقم وانصروا الماضيان نحو ان عرفتم عرفنا والمختلفان نحو كان يريد [illegible]
ذلك ونحو يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له الحديث وهو على هذا الترتيب في القوة لما [illegible] كجمهور النحاة
[illegible] مطلوبها والثانية كقوله الثانية من التناسب [illegible] الخروج من [illegible] ضعفا [illegible]
[illegible] مع التاخير على الاخرى وبين الجواب تغريم [illegible] صورة المضارع احسن من عكسه الخلاصة فوله وليا ياتي
الشرط والجزاء حالة كونهما مستقبلين [illegible] نون المثنى للضرورة كقوله ٭ فمن يسأل الحياة منه العزم ٭ ورواه
الحياة اي العزمان وقوله ٭ كلانا اذ [illegible] فارمنا او قلما نحوها ٭ ان فارمنا او حال كونهما مستقبلين
[illegible] المعنى حذفت النون للاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقي المضاف بحاله بدون الشرط المتقدم على سبيل
الملة كقوله [illegible] خوف عليهم [illegible] عليهم ونبه بهذا على دفع ما يتوهم من قوله ماضيين وان معناه
ماضيين بحسب الصورة وان ادوات الشرط تقلب الماضي الى الاستقبال وتخلص المضارع له وانما لزم استقبال الفعل
[illegible] الادوات موضوعة لتعليق [illegible] على [illegible] الاستقبال لا [illegible] الفعل عما وضع له ويستعمل [illegible] منه مال الماضي
ومن استعمال الشرطية في الماضي على احد ثلاثة اوجه اما على ان يجوز التكلم وقوع الجزاء او لا وقوع فيه كقوله تعالى
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت واما على القطع بعدمه فيه نحو ان كنت قلته واما على القطع بوجوده نحو ان كان غنيا
[illegible] استعمال في الماضي على [illegible] انتهى وما ذهب اليه ابن الحاجب وغيره من التاويل [illegible] الشرط فالا
[illegible] ليس بلازم [illegible] ذلك [illegible] ثبوت الثابت [illegible] بايضاح المسالة في [illegible] اذا

٭ وبعد ماض جازم الجواب ثم ٭ وغيره ضرورة ٭ اذا وقع الشرط ماضيا والجواب مضارعا [illegible] الجواب بالجزم وعمر [illegible]
كقوله ٭ وان اتاه خليل يوم مسغبة ٭ يقول لا غائب مالي ولا حرم ٭ [illegible] الفعل على [illegible] او [illegible] الشرط
رفع المضارع [illegible] الناصب والجازم وهذا من خواص الجازم وجوابه انه [illegible] مذهب سيبويه انه على نية
التقديم والتاخير وجواب الشرط محذوف وعليه [illegible] الكوفيين والمبرد الى انه على تقدير الفاء وهو خبر مبتدا محذوف
والجملة جواب وعليه [illegible] الخ الاخرى [illegible] على التقديم والتاخير لا على حذف الفاء [illegible] لا ادات الشرط
فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل في الجواب وعليه [illegible] الادات لما ضعفت [illegible] المضارع كان مجزوما
الجازم فوله وغيره ضرورة معناه الرفع ضرورة بعد غير الماضي وهو المضارع كقوله ٭ يا اقرع بن حابس يا اقرع ٭ انك ان يصرع اخوك تصرع ٭
[illegible] نص على انه ضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه [illegible] الشيخ انتهى ووجه ذلك ان الاداة قوية بالتاثير
في لفظ الشرط وهذا [illegible] ابن [illegible] المسالة السابقة واختلف في تخريج هذه مذهب المبرد الى انه على حذف الفاء مطلقا
سيبويه [illegible] يكون على [illegible] الشرط [illegible] المضارع كانه [illegible] ولو ان يكون على التقديم والتاخير وجواب لا يكون
ولو ان يكون على حذف الفاء وجوز العكس ٭ ويلزم ٭ حيث اجابة ٭ [illegible] في الجزاء ان يكون معنى [illegible]
[illegible] بالشرط [illegible] معنى ما [illegible] جاز [illegible] صورة [illegible] ومنه الحديث [illegible] كانت هجرته
الى [illegible] ورسوله فهجرته الى الله ورسوله [illegible] السبب [illegible] السبب [illegible] الثواب العظيم
وعليه [illegible] محذوف او [illegible] الشرط [illegible] والثانية على [illegible] كانت هجرته [illegible] ابتغاء
رضا [illegible] حقيقة وعليه [illegible] الجواب هو المذكور [illegible] عبد الله [illegible] في شرح الحكم [illegible]
[illegible] الجملة [illegible] قلت [illegible] هذا [illegible] قلت [illegible] الله
اعلم [illegible] النصر الى الله ورسوله [illegible] الله [illegible] الحكم [illegible] بقوله [illegible]
[illegible] الى الله [illegible] فارق [illegible] فان قلت [illegible] المعنى

با

بالمرية [illegible] المعنى [illegible] توبيخا [illegible] الحديث قلت [illegible] استبعاد [illegible]
[illegible] في الحديث [illegible] على [illegible] ذلك لا يستلزم ثبوت ذلك [illegible] وهو معنى [illegible]
[illegible] جملة الجواب [illegible] فهجرته الى الله ورسوله حازت هجرته اليهما [illegible]
[illegible] معناه على [illegible] ضربته [illegible] ليس [illegible] اما [illegible]
ضربته زيد [illegible] يكون المراد في الحديث فهجرته [illegible] الكاملة [illegible] ذكر [illegible] الى الله ورسوله

٭ وبالفا [illegible] ٭ [illegible] شرطا او غير منجعل ٭ اذا بغير طلب [illegible] ٭

[illegible] الفاء على الجواب اذا لم يصلح جعله شرطا [illegible] معتبر في الشرط [illegible] فعلا غير مانع المعنى
[illegible] غير [illegible] او [illegible] ومن [illegible] ادات [illegible] الشروط [illegible] جعله شرطا وجب
[illegible] الفاء [illegible] بها او [illegible] الماضي [illegible]
منها وجب اقترانه بالفاء غير [illegible] المقصود وذلك كما اذا وقع جملة اسمية نحو ان [illegible]
على كل شيء قدير [illegible] الشروط [illegible] مبتدا او خبر [illegible] الجواب [illegible]
[illegible] لا العطف على [illegible] بجزم [illegible] الشرط [illegible]
كونه شرطا لا [illegible] الفاء [illegible] الخلاصة [illegible] انه اذا جعل شرطا لا [illegible] اقترانه بها
[illegible] انه يجوز اقترانه بها [illegible] الفاء [illegible] اذا [illegible] نحو ان [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] الجواب جملة اسمية غير طلبية احترازا من [illegible]
[illegible] احترازا من نحو ان قام زيد [illegible] احترازا من [illegible]
بالشرط [illegible] على [illegible] اذا [illegible] لا [illegible] على [illegible] انه [illegible]
عليه الشرط الرابع [illegible] الخلاصة الى الشروط بالمثال على [illegible]

٭ والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفا او الواو بتثليث قمن ٭
٭ [illegible] ٭ [illegible] الباء او الواو [illegible] ٭ [illegible] واجزم [illegible] ٭

الفعل المعطوف [illegible] الفعل [illegible] الجواب او [illegible] اذا [illegible] الفعل [illegible] بالواو او الفاء
[illegible] يجوز فيه اوجه ثلاثة جزمه بالعطف على [illegible] الجزاء [illegible] ونصبه [illegible]
[illegible] الجزاء [illegible] الرفع [illegible] الاستئناف [illegible]
الثلاثة في قوله تعالى وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر [illegible] قوله وان تخفوها وتوتوها الفقراء
فهو خير لكم ونكفر [illegible] الباء او الواو [illegible] منصوبا [illegible]
[illegible] انه [illegible] لعدم [illegible] الاستئناف قبل تمام الجزاء [illegible] الاستئناف [illegible]
[illegible] قوله [illegible]

٭ وجزم او نصب لفعل اثر فا ٭ او واو ان بالجملتين اكتنفا ٭
٭ [illegible] ٭ [illegible] الشرط بالجزا [illegible] ٭

ان يجوز جزم ما [illegible] كقوله [illegible] وجوابه كقوله تعالى [illegible]
في [illegible] ان [illegible] معا كقوله [illegible]
على انه جواب [illegible] اذا اجتمع الشرط والقسم استغني بجواب المتقدم منهما عن جواب المتاخر [illegible]
[illegible] على [illegible] هذا [illegible] الشرط [illegible] او [illegible]
ان [illegible] المبتدا [illegible] الشرط مقصود لذاته [illegible] القسم [illegible] جواب
[illegible] الشرط [illegible] جوابه حذف جواب [illegible] ضرورة وقوله [illegible]
[illegible] ٭ واحذف لدى اجتماع شرط وقسم ٭ جواب ما اخرت فهو ملتزم ٭
اذا [illegible] الشرط [illegible] بالعطف [illegible] الجواب [illegible] الشرط [illegible]
[illegible] ٭ [illegible] ٭ [illegible] ٭
وقيل غير [illegible] في امثلة تعليق [illegible] ان [illegible]

قال ابن هشام في الجوامع مسألة إذا تكررت الشروط مثل إن أكلت إن شربت وعند ذلك [illegible] زعم ابن [illegible] أنه سأل
[illegible] أما [illegible] عليه [illegible] بعضهم [illegible] إذا وقعت الشروط [illegible] الرازي وقيل [illegible] انعكاس الترتيب وقيل [illegible]
وقيل [illegible] الشرط كان [illegible] أنه يكون [illegible] جوابا في المعنى [illegible] الجانبين ويكون
ذلك جوابا [illegible] الثالث [illegible] بعد [illegible] هذا الكلام الدلالة
على الجواب [illegible] أن الكلام [illegible] إن المتكلم [illegible] الجواب وأما صاحب المذهب [illegible] جعل [illegible] جوابا للأخير
و[illegible] جواب الثاني على حذف الفاء [illegible] مخصوص بالضرورة [illegible] عليه الكلام وصاحب
الثالث جعل [illegible] جوابا [illegible] ذلك الشرط جوابا للشرط [illegible] جوابه لدلالة ما قبله
عليه وهذا أيضا [illegible] الثالث الواقع جوابا للأول [illegible] الأخير [illegible] الشرطين [illegible] الدلالة ما قبله
عليه [illegible] أنه جعل الدليل [illegible] أن مذهب [illegible] أو [illegible] بعضهم
[illegible] بعضهم [illegible] الثاني والثالث [illegible] ترتيب هذا الكلام [illegible] على ما قال [illegible]
[illegible] في المغني [illegible] التسهيل [illegible] الجواب للأول [illegible] دليل جواب الثاني [illegible]
[illegible] الشرطين [illegible] أردت أن [illegible] إن كان الله يريد أن يغويكم [illegible]
[illegible] شرطان [illegible] جواب [illegible] الشرطين [illegible] في المعنى للشرط [illegible] ويكون
[illegible] أردت أن [illegible] كان الله يريد أن يغويكم وأما [illegible] الجواب بعدهما [illegible]
[illegible] الشرط [illegible] كلام المغني وقال [illegible]
[illegible] مثل إن أكلت إن شربت [illegible]
[illegible] ابن الحاجب على ابن خلكان [illegible] قال ابن خلكان [illegible] الجواب [illegible]
[illegible] الدماميني [illegible] شرطان [illegible] الجواب [illegible]
[illegible] أن يجعل جوابا [illegible] عليه من اجتماع [illegible] وأما أن يجعل جوابا
[illegible] وأما أن يجعل جوابا للثالث
دون [illegible] أن يكون الثالث [illegible] جوابا للثاني [illegible] بالفاء [illegible]
[illegible] جوابا للأول [illegible] دليل جواب الثاني [illegible] شربت [illegible]
هذا الكلام [illegible] الدماميني [illegible] الجواب [illegible] مذهب الشافعي [illegible]
مذهب إمامه مالك [illegible] الشرطين [illegible] الترتيب [illegible] ذلك
[illegible] على حذف واو العطف كقوله [illegible] **قلت**
[illegible] المذهبين [illegible] أنه [illegible] جواب الأول [illegible]
الثاني [illegible] الجواب [illegible] الشرط
[illegible] الثالث [illegible] الدليل [illegible]
[illegible] الحذف [illegible] الثاني [illegible] العكس [illegible]
[illegible] الشرطين [illegible] الشرطان [illegible] تعليق الجواب على كل منهما بانفراده وذلك [illegible]
[illegible] الشرطين [illegible] هذا الموضع [illegible]
[illegible] الوجه [illegible] جوابه
دليل جواب الثاني [illegible] تعليق الجواب [illegible] الشرط وجوابه [illegible]
تعليق [illegible] أحدهما [illegible] الشرط وهذا المعنى [illegible] شرطه
[illegible] جوابه
على [illegible] انعكاس الترتيب [illegible] جوابه بالثاني [illegible]
والله أعلم

والله أعلم [illegible] الشرط [illegible] الجواب [illegible] والجواب الثاني [illegible]
[illegible]
[illegible] الشرط [illegible] على الجواب
[illegible] دليل الجواب [illegible] الجواب [illegible]
[illegible]
[illegible] الشرط الثاني [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] الشيخ [illegible] الشيخ
[illegible] الشيخ [illegible] الاشتراك [illegible] الشرط
الثاني [illegible] أهل اللغة [illegible] كلام العرب [illegible] عليه [illegible]
الشاعر [illegible] قال الشيخ [illegible]
[illegible]
[illegible] الشيخ [illegible]
[illegible]
[illegible] السبب [illegible]
[illegible] الحال
[illegible] العلم [illegible] كلام المغني
[illegible] المسألة [illegible] ابن هشام [illegible]
[illegible] الشرطين [illegible]
[illegible] الجواب [illegible]
على أن الجواب [illegible] معنى العكس

والشرط والجزاء مجزومان مع ❊ إن ولادات حذفنا بعدها شيء

[illegible] ابن حيان [illegible] بالضرورة [illegible]
[illegible] أدوات الشرط [illegible] الجزم

ولادات الشرط صدرها لازم ❊ تأخيرها لوحي جرى الام ليم

[illegible] أدوات الشرط لها صدر الكلام [illegible] الشرط [illegible] الجواب [illegible]
[illegible] العامل [illegible] أدوات [illegible]
[illegible]
[illegible] دليل الجواب [illegible]
[illegible] الجواب

ومطلقا نوعي للزمان ❊ تجيء أو لا عراك والمكان
وارفعها لازم مبتدا ❊ واخبر الشرط على ما اعتبرا
أو منتصب بمفعول به ❊ كذا كان [illegible]

أسماء الشرط مبنية [illegible]
[illegible] للزمان أو للمكان [illegible] للزمان [illegible]
[illegible] المفعولية [illegible]
[illegible] الشرطية [illegible] المكان [illegible] زمانا [illegible] مكانا [illegible]
[illegible] اسم الشرط [illegible] الشرط [illegible]
[illegible] الجواب [illegible]
[illegible] الجواب [illegible]

المعنى واليه اشار بقوله على ما اعتمد او اعلم انه اذا اتى الجواب كانت الجملة في نحو ان تاتني فانا اكرمك في محل جزم وجزم بالمقابل كما قال الدماميني ان كان الفعل الذي ليس معربا اذا كان له محل غير هذا بان مبتدا نحو بعض سوءا يجز به وبيان ايضا المنسوب ما
وقع على ضمير بعد نحو ان زيدا اكرمته اكرمه جب من بين ابتدا او انتصب على الاشتغال او مبني معمول نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله وهذا
كله ان لم يكن العامل جملة او مضارعا وان كانت في محل جر نحو زيدا يقم عمرو وهو ان الدم و لا يتقدم عليها العامل ... اهماها او الاسماء
ان اشتغال كالجواب اسماء الشروط يعني ان ابتداء لم يكن ... [illegible]
زيدا ابتدا او في نحو ان زيدا معمول به ومن اكرمته محلا لا جزاء به لا الاشتغال في نحو ان لا مبتدا ومن يدخلها بان لا يتقدم
منه لا بان لا يتقدم الجزئية وهذا ان البرهان لا يعقل في اسماء الشروط وهذا مقتضى الشكل ... [illegible]
يتعين اذا اطربها ومن قوله ان زيدا كان البرهان ابن نعمة زايدة على الخلاصة ━ مسئلة ━

لو حرف شرط في المضي ويقل ◦ ايلاؤه مستقبلا لكن قبل

الخلاصة في الشرطية عبارات تكلم لعليها ولنتكلم على عبارة امام الجماعة سيبويه رحمه الله قال انها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره
والذي عبر به في عبارة انها موضوعة للدلالة على تعليق امتناع الربط امتناع ووقوع غيره فالمراد متعلقة بجزم لما هو من معنى الوضع
المعهود ومثل هذه العبارة وليس مخرجا بعمومه لون الربط ما واقعة على الجواب ومعنى الدلالة على ما لا كل العبارة مبينه لا
امتناع الجواب وان امتناع امتناع الشرط ... [illegible] ولما اخبر التعليل امتناع ما كان سيقع في
لوقوع غيره بعموم وقوع ذلك الغير وهذا معنى قول التفتازاني انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول
وراجع وجه ذلك مع الشيخ اذا قيل لو لم تكن زيدا لم يعطك ... [illegible] تعليل امتناع الاكرام بامتناع المجيء اي
روح معناها وعليه مدار ما واحد ... [illegible] الالتزام على ... امتناع الثاني ولا
ولوقانت اعتبارا بثبوت ولا ... [illegible] شرك حتى يتوهم منه ان الشرك معلول له
الظاهر ان ... [illegible] المثال المقدم من التعليل المذكور او كون الاول اعتبار ومن عاشر الظاهر لوقوع
الثاني ... [illegible] وراجع ما تقدم في ... وقول الدماميني
في شرح التسهيل ... [illegible] المطابقة على ان وقوع الثاني كان سببا ... [illegible]
لك وجهه ... [illegible] الامام عن التحقيق ان لو لما ... [illegible] الماضي وان كنه كان في الماضي متوقعا ولا كنه كان
في الماضي متوقعا الوقوع غيره لا تحقيق ... امتناع ... العبارة على ظاهرها ولا انه يجب ان يكون الثاني متوقعا لا
... [illegible]
علة الثاني كما اذا قيل لو جاء زيد ... [illegible]
... [illegible]
لم تعلمه ... [illegible] لما كان سيقع والكلام ... [illegible]
لوقوع ... وهذا المعنى لا يتبع ... [illegible] على الوقوع ... [illegible] بما اذا دخلت على فعل الجواب ...
على ان التعريف ذلك على الزيد ... [illegible] لما كان سيقع لوقوع غيره ... [illegible]
ووقوع الثاني ... [illegible] امتناع لا امتناع وتحقيقه ما تقدم في عبارة التفتازاني ... ولا جادة التعليل لا الاستدلال
وبه يجاب عن اعتراض ابن الحاجب وبهذا يظهر لك ان الكلام في عبارة الامام لتعليل ... [illegible] عبارة سيبويه اشكال ونقص
... [illegible]
لا نهاية له ... [illegible]
ان لا ... الثاني ... [illegible]
... [illegible] دليل على انه لم يقع ... [illegible] كان سيقع
الثاني ... [illegible]
لا زمن ... [illegible] الوجود في بيع
... [illegible]
بالاستلزام

انتهى

استلزام وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه ... [illegible] ان قوله ما كان سيقع هو الشرط وهو نقيض
قوله في الجواب ... [illegible] والا فيقع ان ما واقعة على الجواب ... [illegible]
ان ... [illegible] على ان ما واقعة على الجواب ويستفاد امتناع الشرط من امتناعه ... [illegible] ابن الحاجب ان لا ... [illegible]
امتنع لامتناع الثاني ... [illegible]
... [illegible] عبارة الامام ناقصة الدلالة على عدم الوقوع ... [illegible] سيقع ... [illegible] الوضع
... [illegible] سيقع هو الجواب ... [illegible]
... [illegible]
لو حرف شرط في المضي ... [illegible] مع احتمال ... الشرطية
... [illegible] والله تعالى اعلم ... [illegible]
لو يسمعون كما سمعت كلامها ◦ خروا لعزة ركعا وسجودا اي لو سمعوا وهذا معنى قوله ... [illegible]
على الخلاصة ... [illegible] في الشرط في المستقبل قوله

ولو ان ليلى الاخيلية سلمت ◦ علي ودوني جندل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة او زقا ◦ اليها صدى من جانب القبر صائح

وانكار ابن الحاج في نقده على المقرب مجيء لو للتعليق في المستقبل مردود عليه

وهي في الاختصاص بالفعل كان ◦ لكن لو ان بها قد تقترن

ان هي ان لو مثل ان الشرطية في الاختصاص بالفعل فلا تدخل على غيره ... [illegible]
حتى تخرج البيض ... [illegible]
... [illegible]
على الفعل عليه ... [illegible]
وان عطفها على الفعل ... [illegible]

وان مضارع تلاها صرفا ◦ الى المضي نحو لو يفي كفى

هذه مسالة ... [illegible] زادها على الخلاصة ... [illegible]
ويكون ماضيا ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
المقدرة ... [illegible]
... [illegible]

... [illegible] اما كمهما يك من شيء وفا ◦ لتلو تلوها وجوبا الفا

اما ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]

وحذف ذي الفا قل في نثر اذا ◦ لم يك قول معها قد نبذا

... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]

ويغير العامل ... البناء لانه لا يحصل بينهما جملة تامة ... [illegible]
وبكثر حذف ... [illegible] ... ومعروف ان ذلك كثير في الشعر
قوله ... [illegible] ... تعالى ... [illegible]
استقلالا ... [illegible] ... الكريم

لولا امتناع لوجود ... [illegible] ... مبتدا جوابها ... [illegible]
او مثبت ... بالكلام ... [illegible] ... في التحضيض ... [illegible]
وبهما لوما ... [illegible] ... [illegible]

لولا ... [illegible] ... امتناع ... [illegible] ... الوجود ... [illegible]
وتلزم ... الدخول على المبتدا ... [illegible] ... معنا المبتدا
وزاد ... [illegible] ... الله عليكم ورحمته ... [illegible]
... [illegible] ... بالكلام ... [illegible] ... كقول ابن مقبل

لولا الحيا ولوما الدين عبتكما ... ببعض ما فيكما اذ عبتما عوري

وكان ... الشاعر ... [illegible] ... كقوله لولا رجال ... [illegible] ... واذا كان جوابها ... [illegible]
فلولا ... [illegible] ... وما ... لولا ... امتناع بالوجود ... [illegible] ... والتحضيض
وهو الطلب بحث وازعاج ... [illegible] ... على الفعل ... [illegible] ... معنى التوبيخ اذا وليها الماضي ... [illegible]
... [illegible] ... الطلب ... [illegible] ... ماذا ... [illegible]
لا تطلب ... [illegible] ... ابن الحاجب ... [illegible] ... معنى الطلب ... [illegible]
... [illegible] ... التحضيض ... [illegible] ... وازعاج ... [illegible]
على الطلب ... [illegible] ... والتحضيض ... [illegible]
... [illegible] ... المتكلم ... صيغة الطلب ... [illegible] ... التحضيض ... [illegible]
الطلب ... [illegible] ... الادوات المذكورة ... [illegible] ... على الطلب ... [illegible]
... [illegible] ... التحضيض ... [illegible] ... الاعجاب ... [illegible]
على الايجاب ... [illegible]
... [illegible] ... زيدا ... [illegible] ... تعليقه على ... [illegible]
... [illegible] ... التحضيض ... [illegible] ... التسهيل ... [illegible] ... بالفعل ... [illegible]
... [illegible] ... وظاهر انه ... [illegible] ... الثانية والجملة خبر اسمها
ويتقدم على ... [illegible] ... على ... [illegible]

الكلام على تبيين حروف المعاني

الهمزة ... [illegible] ... للاستفهام ... [illegible] ... بالا ... [illegible]
وابهم ... [illegible] ... ودخل النفي ... [illegible]

الهمزة ام ادوات الاستفهام ... [illegible] ... بالكلام ... [illegible] ... سواء ... [illegible] ... كقوله
فوالله ما ادري وان كنت داريا ... بسبع رمين الجمر ام بثمان ... اراد ابسبع او لا كقوله
طربت وما شوقا الى البيض اطرب ... ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب
ومنها انها ... [illegible] ... زيد ... [illegible] ... ادوات الاستفهام ... [illegible]
... [illegible] ... التصديق ... [illegible] ... التصور ... [illegible]
انها ... [illegible] ... العطف ... [illegible]
... [illegible] ... الجملة ... [illegible] ... ادوات الاستفهام ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]

... [illegible] ... على ... [illegible] ... لا ... [illegible]
... [illegible] ... وبعد ... [illegible] ... وهلا والا ... [illegible]
... [illegible] ... الابتداء ... [illegible]
... [illegible] ... وكذا ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] ... الكلام ... [illegible]
... [illegible]

... التحضيض ... [illegible] ... كذاك للتنبيه والاستفتاح

... [illegible] ... للعرض والتحضيض ... [illegible] ... التحضيض ... [illegible]
وتختص ... بالفعل نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم ... [illegible]
... [illegible] ... الجملتين ... [illegible] ... الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ... [illegible]
... [illegible] ... حرف استفتاح ... [illegible] ... التحقيق ... [illegible]
اذا دخلت على النفي ... [illegible] ... التحقيق ... [illegible]
... [illegible] ... الاثبات ... [illegible]
... [illegible] ... التنبيه ... [illegible] ... استفتاح ... [illegible]
... [illegible]

اما كالا وقبل ... [illegible] ... مفسرا ... [illegible]

اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم ... [illegible] ... التحضيض ... [illegible] ... استفتاح وتنبيه ... [illegible]
كقوله

اما والذي ... [illegible] ... الغيب ... [illegible] ... [illegible] ... بعزوهم ... [illegible]
لقد تركت ... [illegible] ... [illegible]

واي بفتح الهمزة وسكون الياء ... [illegible] ... مفسرا ... [illegible]
للتفسير الجملة كقوله ... وترميني بالطرف اي انت مذنب ...

اي لجواب واجل جير نعم ... بلى له بالنفي ... [illegible]

اي بكسر الهمزة وسكون الياء ... الجواب ... [illegible] ... نعم ... [illegible]
اذا ... [illegible] ... الاستفهام ... [illegible] ... الطلب ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] ... لا ... [illegible]
... [illegible] ... قال ... [illegible]
... [illegible] ... عليك الف درهم ... [illegible] ... نعم ... [illegible]
... [illegible] ... عليك الف ... [illegible]
... [illegible] ... ابن الحاجب ... [illegible] ... الجواب ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] ... عليك الف ... [illegible]
... [illegible] ... ونحو ... [illegible]

النفي اي على النفي وعلى العاطف وجملة في صفة عاطفا ثم الالف التي منها كـ ما جرى فصلا وانكار اثر تذكرا ...
والالف نوعان ما يقبل الحركة ويسمى همزة وما لا يقبلها ويمتنع الابتداء به لذلك ويسمى الحرف الهوائي والالف اللينة وهو
تارة تعد منها المطرفي التنوين نون النسوة ونون التوكيد نحو اضربنا ان وهذه واجبة وكذا تكون للمطرفين الهمزتين في نحو
انه رتعم وهذه جايزة ومنها الانكار نحو اعمرانيه لمن قال لقيت عمرا ومنها التذكر نحو رايت الرجلا اذا اردت ان تقول رايت
الرجل الذي كان معنا امس مثلا فنسيته عند نطقك بالرجل فمددت من الصوت لتتذكر ولا تقطع الكلام والصواب ان لا يعد هذان في معاني
الالف لان الاولى زايدة للاشباع والثانية مزيدة للتذكر وبقي للالف معان ذكرها في المغني والتحضيض وعرض صاح الزاد
للتنبيه وافتتاح بشرا وخبر وطاح مرخم صاحب اي يا صاح والغرض في العرض والتحضيض ان العرض طلب بلين ورفق
والتحضيض طلب بحث وازعاج وتختص هذه بالفعل نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وتارة للتنبيه
فتدل على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية نحو الا انهم هم السفهاء الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم قال
في المغني ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها قال وافادتها التحقيق من جهة تركيبها
من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق الا ترى الى قوله اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى وقوله
كما قال الدماميني ان الهمزة اذا اريد بها النفي عاد الاثبات بطريق اللزوم لانه يلزم من رفع النفي ثبوت نقيضه وهو الثبوت
فهو كدعوى الشيء ببينة وفيه تنبيه ان التنبيه معناها والاستفتاح محلها وهما يجتمعان ابدا فلا وجه لابي حيان في قوله
هي للاستفتاح سواء كان معه تنبيه ام لا. اما للفتح او بمعنى حقا رد بمعنى الا وتبيان تفعله. واما بفتح الهمزة وتخفيف
الميم تكون لمعان كالا اي لغير العرض والتحضيض مما سبق في الا فهي حرف استفتاح وتنبيه وتكثر قبل القسم كقوله. اما والذي لم يعلم
الغيب غيره. ويحيي العظام بعد وهي رميم. لقد كنت اختار القرى طاوي الحشا. محاذرة من ان يقال لئيم. واي بفتح
الهمزة وسكون الياء تكون حرفا معناها العبارة يعلم بها ان ما علقت بها بيان لاسم قبله نحو عندي عسجد اي ذهب وقد تجيء لتفسير الجملة كقوله
وترمينني بالطرف اي انت مذنب إي للجواب واجل جير نعم كذا بلى إذ قبل القسم اي بكسر الهمزة وسكون الياء
تاتي للجواب فتكون بمعنى نعم فهي حرف تصديق للخبر اذا جاءت بعد الخبر واعلام للمستخبر اذا جاءت بعد الاستفهام ووعد
للطالب اذا وقعت بعد الطلب فتجيء بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن ولا تقع الا قبل القسم نحو ويستنبئونك
احق هو قل إي وربي انه لحق وهذا معنى قوله اي قبل القسم واجل للجواب لكنها للتصديق الخبر خاصة فتقع بعد قام زيد وما
قام زيد وخالف جماعة فهي بمعنى نعم فتجيء لما تجيء له نعم وجير بكسر الراء على اصل التقاء الساكنين وبالفتح للتخفيف كامس
وابن وكيف حرف جواب بمعنى نعم كقوله. اذا تقول لا ابنة العجير. تصدق لا اذا تقول جير. ونعم بفتحتين فتكون للجواب ايضا
وتكون تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب قال الدماميني جاز في كيف انتم للقايل نعم لمن قال له اليس لي عليك الف
درهم يلزمه الالف مع ان نعم في جواب الاستفهام مقدرة لما سبقها من كلام موجبا او منفي والقايل اليس لي عليك الف انما وقع
في عبارته الاستفهام عن النفي فالمجيب له بنعم كانه قال ليس لك علي الف قلت اجاب عنه ابن الحاجب بان العرف غير كلمة
نعم في ايجاب نفي معه استفهام والعرف مقدم على اللغة باعتبار احكام الشرع ومستند العرف في اخراج نعم عن معناها الا صلوات
النفي الواقع بعد الاستفهام للتقرير فيكون موجبا من حيث المعنى وبلى حرف جواب لكنها تختص بالنفي وتفيد ابطاله
سواء كان مجردا نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى او مقرونا باستفهام حقيقيا كان نحو اليس زيد بقايم فتقول بلى او تو بيخيا
نحو ام يحسبون انا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى او تقريريا نحو الست بربكم قالوا بلى اجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى ولذلك
قال ابن عباس لو قالوا نعم لكفروا ووجهه ان نعم تصديق للمخبر بنفي او ايجاب ولذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال اليس لي
عليك الف فقال بلى لزمه وان قال نعم لم يلزمه وقال اخرون يلزمه وفيه بحث وجهه سوف وسين حرف تنفيس وذي
اضيق بزمن وتفعل انهم سوف وسين مبتدا او حرف تنفيس خبر مبتدا محذوف والجملة خبر اي كلاهما حرف تنفيس
ومعنى التنفيس التوسيع وذلك انهما تنقلان المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال
وزمن خبر اي السين اضيق من زمان سوف وسوف اوسع نظرا الى ان كثرة المبنى تغير كثرة المعنى والضمير المضاف اليه معلوم
مذكور اي جزءا يلي الفعل اي الفعل المضارع فلا يتقدمه معموله لسوف ومدخولها في الحقيقة ما بعد الفعل المنفي والمراد ان سوف تختص بجواز فصلها
عن مدخولها بالفعل الملغى كقوله. وما ادري وسوف اخال ادري. اقوم ال حصن ام نساء. قد حرف تحقيق وتقريب كذا حرف

توقّع وتقليل نزرا واثنا بذخل ما لم يبره. من خبر بي مثبت مجرد. وفصله منه بغير القسم يقع. قد مبتدا
وحرف تحقيق خبره نحو قد يعلم ما انتم عليه وتجي، للتقريب اي لتقريب الماضي من الحال نحو قد قام زيد وكذا تكون حرف توقع نحو
قد يقوم الغايب لمن يتوقع قدومه وتاتي للتقليل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل ومفعول خز مقدر في معانيها
وهو تنبيه وانما تدخل قد مثبتا من الفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من الناصب والجازم وحرف التنفيس ما احترز بقوله ما لم
يجد من الجامد نحو نعم وبيس وبالخبري من الانشاء والطلب لان معانيها لا تناسبها وبالمثبت من المنفي لمنافاة ذلك وبالمجرد
من انه حول لقد، معاذ كرتنله وفصله اي قد منه اي الفعل المدخول لها بغير القسم متعلق بفصل وجملة يقع خبر ولو
قال يقع مع الفعل فقد مع الفعل كالجزء فلا تفصل عنه بشيء، اللهم الا القسم كقوله اخالر قد والله اوطات عشى لي وفي
التسهيل ولا يفصل من احدهما اي الماضي والمضارع بغير قسم. **كل الشمول قد يبن بمفردات النكر والتعرف**
جمعا واجزا اتى بتعرف. كل مبتدا اقصد لفظه وللشمول الى لا استغراق متعلق بمعنى الذي هو خبر المبتدا اي نسب
ومفردات متعلق بالشمول والنكر بمعنى المنكر مضاف اليه اي تكون لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذايقة الموت ولاستغراق
افراد المعرف دالة كونه جمعا نحو وكلهم اتيه يوم القيامة فردا ولاستغراق اجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن
وكلما ظرفا لتكرار نصب. جوابه وما فيها قد وجب. اذا دخلت كل على ما احتاجت الى جملتين احداهما مرتبة
على الاخرى ويجب المضي في صدريهما نحو كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا ويقال في الثانية جواب وهو الناصب لكل
على الظرفية وهذا متفق عليه وجاءت فيها الظرفية من جهة ما فانها محتملة لان تكون حرفا مصدريا والجملة صلة له
فلا محل لها والاصل كل وقت رزق ثم عبر بمعنى المصدريا والفعل ثم انيب عن الزمان كما انيب عنه المصدر الصريح في نحو جيتك
خفوق النجم ومحتملة لان تكون اسما نكرة بمعنى وقت فلا يحتاج حينيذ الى تقدير وقت والجملة بعدها في موضع خفض على
الصفة فيحتاج الى تقدير عايد منها اي كل وقت رزقوا فيه قاله في المغني ولهذا الوجه مبعد وهو ادعاء حذف عايد
الصفة وجوبا حيث لم يرد مصرحا به في شيء من امثلة هذا التركيب قوله وكلما مبتدا وظرفا خبره واما تنعا لتكرار واقحمه
ولهذا الزم الفقهاء من قال كلما فعلت كذا فعلي كفارة يمين تتعدد الكفارة بتعدد الفعل وجوابه فاعل نصب
ومفعوله ضمير محذوف عايد على كلما وماضيان فاعل بفعل بعينه لو وجب اي وجب معه فعلان ماضيان وانما احتيج
اليهما الا ما المصدرية التوقيتية ثم [illegible] من حيث المعنى ولم تجعل شرطية لانها عامة بنفسها فلا تدخل عليها
اداة العموم ولانها للاتي والزمان على الاصح ووجه المضي ان الشيء في محل صلة ما المصدرية ان يكون ماضيا وبهذا
يظهر لك قوة الوجه الاول. **كلا بسيطة لردع زجر. وكالا حقا وابي للنضر.** كلا عند غير ثعلب بسيطة
وعنده مركبة من كاف التشبيه ولا النافية قال وانما شددت لامها لتقوية المعنى ولرفع توهم بقاء معنى الكلمتين
فالواو في حرف وقال الفراء ليست باسم ولا فعل ولا حرف وانما هي من حرف لا اسم، وفي لا فعال منوقع فيها هل هي
اسم او فعل التعارض [illegible] ولي فيما اصطلحوا عليه من حرف [illegible] الاشكال وهو ان معاني الحروف
نسبية غير مقصودة لذاتها بل التعريف حال الطرفين كما هو مقرر في محله وقد سبق منه طرف في مبحث الحرف واجمع ذلك
في ان زيدا قايم واوكد قيام زيد فانظر كيف تجد التوكيد في الاول مقصودا من حيث انه حالة للنسبة التي بين الطرفين
وفي الثانية لذاته من حيث انه مفهوم مستقل وكذا يا زيد وادعوا زيدا من غير الا انشاء تاملهما تجد الدعاء في الاول
مرادا من حيث انه حالة ينسك وفي المدعو لا من حيث ذاته وفي على العكس وبهذا يجاب عن اشكال اخر وهو انه
[illegible] نايبة عن الفعل كان واخواتها وادوات النداء والجزاء [illegible] ولم حكموا لبعضها بالحرفية
ولبعضها بالاسمية مع ان المراد منها واحد [illegible] وكلا بمعنى انته او ازجر كه بمعنى اكفف [illegible] الردع
في تراكيبها مرادا من حيث انه حالة في شيء لا من حيث ذاته ولذا لا تجيء [illegible] يكون مدخولا لها وان لم تجد
في القرءان الا متوسطة فهي في معنى المنقطعة عن ما بعدها بمعنى انها لا تقتضيه على انه من تتمتها ومعظم تعداها
وهذا ابدا علي انهم اجازوا الابتدا والوقف عليها ولا الابتداء بما بعدها والظاهر انها اسم فعل [illegible] فلا حاجة الى التكلف
الذي ادعوه في قراءة كلا سيكفرون بعبادتهم بالتنوين وهو انها فيها مصدر كلا اذا اعيا او من الكل وهو الثقل
منصوبة بفعل راي كلوا كلا او حملوا كلا او حرف ردع نون كما في سلاسلا فان ذلك خلاف الظاهر المتبادر **قوله**

بسيطة

بسيطة خبر كلا وحرف ردع خبر بعد خبر وزجر بيان او بدل ولا معنى لها عند الاكثرين سوى هذا ولذا اجازوا الوقف عليها
والابتداء بما بعدها واورد عليهم ان ذلك لا يظهر في نحو في اي صورة ما شاء ركبك كلا يوم يقوم الناس لرب العالمين ثم ان علينا
بيانه وان تكلفوا فيما فيه تعسفا ورد اجماعه ان معنى الزجر ليس مستمرا فيها فزادوا معنى ثانيا ثم اختلفوا في تعيينه
على ثلاثة اقوال احدها لابي حاتم ومتابعيه قالوا تكون بمعنى الا الاستفتاحية وهذا معنى قوله في النظم وثانيها
للكسائي ومتابعيه قالوا تكون بمعنى حقا وهو معنى قوله حقا وثالثها للنضر بن شميل ومن وافقه قالوا تكون حرف جواب
بمنزلة اي ونعم وحملوا عليه كلا والقمر فقالوا معناه اي والقمر وضعف في المغني قول الكسائي بانه لا يتاتى في نحو كلا ان كتاب
الابرار لان ان لا تفتح بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها وتكلم معه في ذلك الدماميني ورد في المغني ايضا مذهب النضر بانه
لا يتاتى في رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا وقول ابي حاتم عندي اولى
لانه اكثر اطرادا والى راي النضر اشار في التي بقوله وايي للنضر اي وكاي عند النضر بن شميل

لما وجود لوجود حرفا، فيما مضى وقال قوم ظرفا، وجملتين تقتضي والفاعل، جوابها وحذفها مستعمل.
اي معنى لما وجود لوجود اي الدالة على مصاحبة وجود جوابها لوجود تاليها وهي حرف عند الاكثرين وزعم ابن السراج
والفارسي وابن جني انها ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ قال في المغني وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة
الى الجملة وكلام المتن يحتمل الفعل وحرفا حال وكذا ظرفا اي وقال قوم هي لذلك حال كونها ظرفا وهي مختصة بالماضي على
الراي مقوله فيما مضى راجع لتقييد الوجود بالوجود غير مختص بالقول بالحرفية وتقتضي جملتين ثانيتهما مرتبة
على الاولى نحو لما جاءني اكرمته ويكون جوابها ماضيا نحو فلما نجيكم الى البر اعرضتم وجملة اسمية مقرونة باذا الفجايية
نحو فلما نجيهم الى البر اذا هم يشركون او بالفاء نحو فلما نجيهم الى البر فمنهم مقتصد ومضارعا نحو فلما ذهب عن ابراهيم
الروع وجاءته البشرى يجادلنا وقيل في اية الفاء ان الجواب محذوف اي انقسموا قسمين وفي اية المضارع ان الجواب
جاءته البشرى على زيادة الواو او محذوف اي اقبل يجادلنا والناصب لها على الظرفية جوابها ورده ابن خروف بجواز لما
اكرمتني امس اكرمتك اليوم اذ الواقع في اليوم لا يكون واقعا امس وتقدم في مبحث اذا جواب مثله ولا تعجب من قولنا تقتضي
جملتين وتسمية الثانية جوابا ان لما تدل على معنى الشرط ولا يغرنك قول التسهيل فيه معنى الشرط فقال النظر فيه الدماميني
بانا اذا قلنا لما جاء زيد جاء عمرو لم يقتض هذا اللفظ ان وجود الاول سبب لوجود الثاني بل ان الثاني وجد عند وجود
الاول وهل ذلك لتسببه عنه او بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك فهي دالة على مجرد الوقت عند القايل باسميتها
وعلى ارتباط احدى جملتين بالاخرى عند القايل بالحرفية قوله وجملتين مفعول مقدم والفاعل جوابها والجملة الجواب مبتدا ومستعمل خبره وقد تقدم
تمثيله **لطلب التصديق هل وما تلا، نفيا ولا اسما بعده فعل تلا.** هل مبتدا ولطلب التصديق خبر والتقديم للحصر
اي فلا تستعمل لطلب التصور وما نافية ونفي فاعل تلا والمفعول ضمير هل مقدر يعني انها مختصة بالدخول على الايجاب
فلا يقال زيد قام بخلاف الهمزة في الجميع وما ذكره من الامتناع في الاخير هو نص المغني وقيل المنع بالاختيار وهو ظاهر كلام
سيبويه وقال الرضي لا تدخل على الاسمية التي خبرها فعل الا على قبح ولنا في توجيه ذلك كلام في مبحث الاشتغال من الحاشية
نون التوكيد اكد بنونين شديدة وخفيفة امرا والمضارع الفي. جا طالبا او شرطا اما تاليا.
او مثبتا في قسم مستقبلا. وبعد ما ولم ولا ثم رجح. وعن اما واخيرا قبح. اكد فعل امر وبنونين متعلق به
وشديدة وخفيفة بدلا من نونين بدل مفصل من مجمل وقدم الشديدة لان التوكيد بها اقوى وامرا مفعول اكد وفهم
من اطلاقه انه يؤكد بهما من غير شرط ولا فيه خلاف الا في التعجب لانه امر صورة لا حقيقة على الحق فيه وشذ قوله
فاحر به بطول فقر واحريا والمضارع عطف على الامر وله حالات احداها ان يكون توكيده بهما كثيرا وذلك اذا جاء
طالبا فالفي نعت وجاء صلته وطالبا حال وذلك شامل لانواع الطلب السبعة فالامر والنهي كقوله
واياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا هكذا في الشرح وفيه نظر فان الامر في البيت بصيغة
افعل وقال ايضا ومن توكيد الدعاء قوله فانزلن سكينة علينا وفيه ما مر فيما قبله ومن توكيده بعد الاستفهام
افبعد كندة تمدحن قبيلا وبعد التمني فليتك يوم الملتقى ترينني. والحالة الثانية ان يكون توكيده بهما قريبا من
الواجب وذلك اذا وقع شرطا لان المؤكدة بما الزايدة نحو فاما ترين ومن تركه قوله فاما تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها

عطف على طلب وما معمول لا قصد لفظها وماعل لا ضمير المضارع والحالة الثالثة ان يكون توكيده بها واجبا وذلك
اذا كان جوابا للقسم وهو مثبت احترازا من النفي وعللوا عدم توكيده بانه فيه تكلف والغ يظهر انه انما امتنع
لان اصل النفي اذا تسلط على مقيد ان ينصرف الى القيد فلو اكد النفي لم ينتف معه اصل الفعل ولهذا قيل وما ربك
بظلام للعبيد معناه نفي ظلم وايضا ما نحن لانفي للتوكيد برمعه فينتقض الغرض ويشترط ايضا ان يكون مستقبلا احترازا
من الحال لانها تخلصان المضارع للاستقبال ويشترط ايضا ان لا يفصل بينه وبين لام القسم فاصل احترازا من نحو ولئن متم او قتلتم
لالى الله تحشرون وجاء في الخلاصة الشيء على هذا مثبتا عطف على طلبا وفي قسم ومستقبلا نعتان ومثاله وتالله
لاكيدن وهذا الترتيب على طريقة الترقي احسن من ترتيب التوضيح على التدلي لان اصل عدم وجوب التوكيد ومثل هذا يقال
في صنيع الخلاصة الحالة الرابعة ان يكون توكيدا بها قليلا في الجملة ولا علينا في تفاوت مراتب القلة وذلك اذا وقع بعد ما
الزائدة كقوله قليلا به ما يحمدنك وارث وبعد لم كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما اصله يعلمن وبعد لا النافية كقوله تعالى
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة هذا قول ابن جني وجماعة والجمهور يخصون ذلك بالضرورة ويؤولون
الاية فمنهم من قال لا ناهية والاصل لا تتعرضوا للفتنة ثم اقيم المسبب مقام السبب وعبر عن التعرض للفتنة بلفظ الكلام
نهيا على صفته عند التعرض ومن في منكم بيانية لا تبعيضية لئلا يختص التعرض بالظالم وغيره مع ان التعرض
للفتنة والدخول فيها مطلوب الانفكاك عن ظلم وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرض وجملة النهي معمولة لقول هو صفة
فتنة وفي الكشاف الفعل جواب الامر والتوكيد خارج عن القياس والتقدير ان اصابتكم لا تصيب الظالم خاصة ورده
في المغني بان الشرط انما يقدر من جنس الامر يعني المعنى ولا توكيد بعد غيره لما مراده وان الشرط كقوله من يثقف منهم
فليس بايب قوله يعد ما متعلق بفي جمع وغيره اما معطوف عليها واخيرا معمول افتح والضمير للفعل المؤكد بني لتركيبه
مع النون والتركيب مع الفعل ورد بان التركيب ليس من دواعي البناء وقيل صار اخره بالتركيب وسطا والوسط لا حظ له
في الاعراب ورد بانه لا حظ له ايضا في البناء والاولى ان اعرابه مشابهته الاسم وهي مفقودة في المتصل بالنون مع تنزيلها
منزلة جزئه وبني على الحركة دفعا لالتقاء الساكنين وكانت فتحة للتخفيف وقال الزجاج والسيرافي بني على السكون
لاصالته وحرك للساكنين ومنع صونا للفعل عن الكسر والفتحة ليست للبناء ورد برد الواو في قوموا والياء في يعراد الاعلب
عدم الاعتداد بالعارض قلت العارض هنا لازم فلا مرية الكذب رجوع علة الحذف اذ موضوع المسألة الموكد بنون بخلاف ان يرد
السلم لم يكن الذين كفروا وقد يمنعهم من المتن ان الساقط لا يؤكد واما قوله دامن سعدك ان رحمت متيما فمعناه انه للدعاء
واشكله فبل مضمر لين ماجانس وان تضمر حرفه ان لم يك الياء هذا تخصيص لعموم قوله اخره افتح والمعنى
ما لم يكن الاخير قبل مضمر وان كان محركه بما يجانس ذلك المضمر من ضم مع الواو وكسر مع الياء وفتح مع الالف وان قيل الوجه
الاستثناء راجع للالف لان اخره مفتوح قلت الفتح في المستثنى منه للبناء او للتخلص من السكونين كما مر وراجع الالف
ليس مبنيا على الفتح ولا على السكون المقدر ولا تعرض اعترض استثناء في الالف ثم تقول ان كان راجع الذي امرا نحو
قومن يا زيدون وقومن يا هند وقومان يا زيدان فهو مبني على حذف النون والحركة للمجانسة وان كان مضارعا نحو
هل تقومن وهل تقومان فهو معرب اما تعرب احكاما مثلنا ولفظا نحو واما ترين ولا تتبعان ولا جرم فيما ذكر بين
الصحيح والمعتل والضمير المفعول باشكل للاخر المؤكد الصادق بالمضارع والامر خلافا للتقييد الصريح بالمضارع ولو
اسقط كالخلاصة ذكر المضمر لم يدخل نحو هل تقومن الزيدون مما الذي فيه علامة ولين نعت مضمر وهو وصف مخصص
احترز به من المستتر ومن البارز نحو اخشون يا قوم واخشين يا هند كذا قيل وفيه ان اخر الفعل مع البارز حرك
بالمجانس فهو من المستثنى والذي صادق عليه ولا تخصصه بالساكن واصله لين ثم خفف ويجوز فيه بعد التخفيف
فتح اللام وكسر ما وفيما جانس متعلق باشكل والمضمر في جميع النصب بمضمر تقديره ازل وحذفه مفعول ازل ما
اي لاجل التقاء الساكنين على غير حده وهو كون اولهما مدا وثانيهما مدغما في كلمة واحدة كدابة فان ما هنا
كلمتان وقيل لا يتوقف حده على اتحاد الكلمة وعليه لما نقلت الكلمة مع الشرط واستطالت بالتركيب والضمة
تدل على الواو والكسرة على الياء حذفتا ما الخفيفة فامرها واضح قوله لا الالف عطف على المضمر ولم تحذف لئلا
يلتبس الاثنان بالواحد لا يقال يرفعه الكسر اذ الكسر انما يكون بعد الالف لشبه النون بنون التثنية وقيل الحذف

مع الشريرة بالحمل على الحقيقة ولم تحذف ذا الالف مع الشريرة لان الخفيفة لا تكون بعدها بما يمكن الحمل وَءَاخِرَ الفِعْلِ الأَلِفْ
بالقلب في الافعال رفع وخذف إن تزمع الواو او اليا واشكل في خشي وما نفى في اخر الفعل مفعول اول للاقلب
و ذا الالف بدل وباء مفعول ثان وهذا احسن من جعل الالف مفعول اول وءاخر الفعل حالا لان في اخر الفعل هو المحدث عنه والتكلم
عليه فيناسبها ورفع مجزوم باء على حد وان انصب خصاصة مجعل والالف مفعوله وفاعله ضمير الفعل ونايب فاعل حذف من
ضمير الالف ولو على البدلية اذ البدل هو المقصود معود الضمير له احسن والواو واليا مفعول ثان وانبغى ان الفعل
الذي في اخره الف كيخشى اذا الحرها رفع الالف قلب في اخره يا نحو اسعيان ولا يقال بعد قبلها حركت اليا وانفتح ما قبلها فقلب
الفا لان الكلام يكف اعلالها بالالف خشية التباس ذا تثنية بالواحد وان رفع الواو واليا حذف في اخره وحرك اليا او الواو
بحركة تجانسهما وهو معنى قوله واشكل في وجاء نحو اخشون يا قوم بضم الواو واخشين يا هند بكسر ها واصل
اخشيوا واخشيي حركت اليا وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وحذفت لالتقاء الساكنين فصار اخشوا واخشي
بالسكون وبه تعلم ان الامر خلية للتوكيد حذف في اخر الفعل فيهما ثم تحريكهما بالمجانس انما هو لاجله ولما كان ذلك فرع
الحذف تكلموا عليه هنا فلا نعيد من تقدم له في الترجمة اختصاصه بالترجم له ومفهوم قوله اذا الالف يرفع وقوله ان يرفع
الواو او اليا متعارضان في رافع المستتر كاسعين والظاهر نحو ليسعين زيد ونون ذا الاناث لتسعينان يا هندات والتعويل
على الثاني والخلاصة سالمة من هذا الا انها تشارك في المتن في ايهام ان ضمير وركة ذا الالف يا في اسعيان واسعينان على ما بينا
من اعتماد التاء هنا للتوكيد وليس كذلك ولا يوجد المتن بان رافع المستتر والظاهر مندرج في قوله اخير له امجح لانه لا يعيهم
منه القلب ولذا قال ابن قاسم في خلافه قولها امجح اسعين بقلب ذا الالف يا قبل قلت من ابن يوخذ من كلامه قلت معاسية بحاله
قال قيل هذا مشكل لان الامر مبني على ما يجزم به مضارعه والمضارع المعتل يجزم بحذف اخره قلت مضارع اخشين الركز لتسعين
والامر مبني على ما بني عليه مضارعه ان كان مضارعه مبنيا وَالْخَفِيفَ لَا تَلِي غَيْرِ الأَلِفْ بَلْ أَخْفِيَتْهَا وَاكْسِرْ وَمَعْ نُونِ إِنَاثِ
الِفْ قَبْلَ الجَمْعْ ذا في والنون الخفيف لان الحرف يجوز تذكيره وتانيثه وهو مبتدا ولا يلي خبر واللام في الالف معوية لانفصال
العامل بالوقف عليه وذا لابتداء في المعمول وعلة الحكم التقاء الساكنين على غير حده وبيان عبارته والخلاصة جرى لان
البعرية اعم من الموالاة ونفي الاعم اخص من نفي الاخص فمقتضاها امتناع هل تضربانني ومن له انه يجب حذف نون الرفع
لاجتماع المثلين مع تعذر الادغام فتبطل المسئلة اذ الخفيفة لا تقع بعد الالف ويؤيده انهم منعوا الفرشي حتى يوتى بالالف
فاصلة بين المثلين فلم يحذف بها يطلب الخفيفة ومقتضى المتن جواز ذلك وتبقى نون الرفع لئلا يجتمع ساكنان والاولى اولى
ولم استغالية اضرابية للابطالية وخبر اخفينها محذوف اي يلي الالف ومفعول اكسر ضمير ذا الاخفا محذوف والمعنى في الاخفا
الشريرة وكسرت لشبهها بعلامة الرفع الواقعة بعد الف التثنية وذا الالف هنا شاملة للمحض والعلامة والفاصلة والى
مبتدا الصفة مغردة اي مزيلة بقرينة قوله ومع نون اناث الصريح في اخذ الفعل فاعله واسناده الضمير الجمع فيعلم منه الالف
ليحتث ضمير او لا علامة واجتمع خبر وقبل ومع متعلقان به والمضاف له قبل معنى ضمير الاخفا لان الخفيفة لا تركز هنا لامع
ووجب الالف للفعلين ذا لاشتال وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الوَقْفِ مَا
مِنْ أَجْلِهَا فِي الوَصْلِ كَانَ عُدِمَا يجب حذف الخفيفة اذا تلاها ساكن كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
اصله تهينن فدخلت لا الناهية فجزم وحذفت الياء للساكنين ثم اكد معرض الفتح لاجل النون وردت الياء التي كانت محذوفة
للساكن في الفعل معرب مجزوم بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتح لنون التوكيد نظير ولا تتبعان في الاعراب
ولا تقل انه مبني في محل جزم لانه انما بلاة على شرط لحاق النون فعل النهي ومن الحكم ان الخفيفة لا حظ لها في التحريك ولا
بد من التي قبلها مفتحة كما سبق او ضمة نحو اضرب الغلام يا قوم والتوكيد فيهما معروف او كسرة كاضرب الغلام يا هند
وبطل التوكيد فيدل عليه بقرينة والفرق بينها وبين التنوين ثبت وحرك في الاكثر محظورا انظرانه لتمام مدخوله فلا يقطعها
وانه لازم للمعرب العاري من ال والاضافة وهي قد تعرض ونحو ما الخفيفة ايضا في الوقف اذا كانت بعد ضمة او كسرة ورد
ما حذف لاجلها في الوصل وهو الواو واليا فتقول اضربوا واضربي والاصل اضربون واضربين حذفت الواو للنون ثم حذفت
النون في الوقف وردت الواو واليا لزوال علة حذفهما وبطل التوكيد فيبين بالقرينة وخص ابو حيان التوكيد بالوصل قائلا
انه لا معنى لادخال ثم حذفها بلا دليل عليه ورد عليه حالة الفتح ذا لابنية وكذا حالة المضارع فاذن تقول فيه هل تضربون

وهل تضربن

وهل تضربن في رد نون الرفع كما في ابن قاسم بلا رد هنا ولي كما قال ابن عظوم لانها حذفت للنون بلا واسطة والواو واليا
بواسطة وتكون نون الرفع ساكنة ولا يضر التقاء الساكنين على غير حده لانه في الوقف ويبين في التوكيد بالقرائن قوله ما
مفعول رد وحذف صلتها ولها متعلق به والضمير للنون وكذا بوصل والباء ظرفية وانما لم يرد المحذوف في نحو لم ايبغيل لان
الحرف هناك جازم فلم يومن من رجوع المحذوف واذا كانت بعد فتحة قلبت في الوقف الفا كقوله والله فاعبدا فقلبت ميتن
للمفعول وفي اشارة للخفيفة نايب فاعله وهو مفعوله ذا لاول والفا الثاني خاتمة
نُونٌ تَلِي لَفْظاً فَقَطْ تَنْوِينُ فَمِنْهُ تَمْكِينٌ كَزَيْدٍ مِثْلُ فِيهْ وَعِوَضٌ وَذُو مُقَابَلٍ وَذُو تَرَنُّمٍ وَذَا غَالٍ التنوين نون
ساكنة زايدة تلحق الاخر لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بالقيد الاول نحو حسن وبالثاني الاولى في نحو ضيفن وبالثالث نحو منكسر
وبالرابع نحو العنتر وبالخامس نحو لنسفعا ومن القواعد العقلية ان القيد المتاخر في التعريف اخص من جميع ما قبله مطلقا
في الماهيات الحقيقية ومطلقا او من وجه في الاعتبارية ولاكن لا يراد في التاخر الا من جهة الخصوص والاخص يستلزم الاعم
فيصح الاقتصار عليه ويخرج به جميع ما خرج بما قبله وان كان تحصيل الجميع اتم فذكرها معقول المتن لفظا فقط اي لا خطا خرج به الاصلية
والمحركة والمتوسطة وذو الترنم والغالي ولما لم يهمزا على اثر نون التوكيد ولم يذكر شيئا من معان اقسامه فيها علم انها ليست
منه فكانه قال لغير توكيد وضبطه حل العرف بالفتح على العرف بالكسر والمعنى في جملة ترى اي توجد لفظا صفة مفرغة
للابتداء بنون قوله فمنه تمكين مبتدا وخبر على حذف مضاف اي تنوين تمكين وهو اللاحق لبعض المتمكنات من غير معرفتها ونكرتها
تقول سيبويه اذا اردت شخصا مسمى بهذا الاسم لا تعرفه على التعيين او تعرفه وقصدت الابهام على المخاطب فانت بحيث
لو سالك لم تجبه وتقوله بلا تنوين اذا اردت معينا اسمه ذلك فاذا رجع المخاطب فذاك وان منعه الاشتراك سال فتجيبه
فاوهم وتقول ايه اذا طلبت من مخاطبك الزيادة من حديث ما في حرب كان وايه بلا تنوين اذا طلبت منه الزيادة من حديث
معين قوله كذا اي منه تمكين مبتدا وخبر وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف للدلالة على تمكنه في الاسمية بمعنى انه على اصله
حيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وعلى خفته اللازمة لسلامته من الشبهين فيقلب في انواع الاعراب
بخلاف المبنى اللازم لحالة واحدة وغير المنصرف الناقص التقلب قوله وعوض مبتدا حذف خبره لما تقدم اي ومنه عوض اما
عن حرف اصلي كجوار اصله جواري استثقلت الضمة او الكسرة النايبة عن الكسرة على اليا فحذفت ثم حذفت اليا تخفيفا
لاعلة موجبة وعوض عنها التنوين او زايد كجندل فان تنوينه عوض من الف جنادل عند ابي ملك او من مضاف اليه
مفرد كتنوين كل وبعض وقد تقدم ما او جملة نحو يومئذ يفرح المومنون بنصر الله قوله وذو تقابل اي ومنه ذو تقابل وهو اللاحق
لنحو مسلمات في مقابلة نون مسلمين بمعنى انه قايم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين وهو كونه
علامة لتمام الاسم فقط كما ان نون مسلمين كذلك وانظر تحقيق ما يتعلق بهذا البحث في حاشيتنا قوله ولا تعد في اقسام
التنوين ذا ترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة التي اخرها حرف اطلاق وهو الالف والواو واليا لاطلاق الصوت معها كقوله
اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن وليست اضافته للترنم بمعنى انه محصل له خلافا لمن قال ذلك ناظرا
الى النون غنة في الخيشوم بل بمعنى انه مذهب له والاضافة فيه لادنى ملابسة لان الترنم هو التغني وهو يحصل بمد الصوت مع حروف
الاطلاق فاذا انشدوا لم يترنموا جاءوا بالنون في مكانها قوله وغاليا عطف على ذا ترنم اي لا تعد من اقسام التنوين ايضا
التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة كقوله قالت بنات العم يا سلمى وانن ووجه النهي عن عدهما في ذلك انهما
يثبتان في الخط والوقف ويلحقان الفعل والحرف والاسم المعرف بال ويحذفان في الوصل ولا شيء من انواع التنوين كذلك
فهما نونان زايدتان لهما احكام خاصة بهما الكِتَابُ الرَّابِعُ فِي العَوَامِلِ الفِعْلُ مَاضٍ وَلُزُومٌ أَوْ تَعَدٍّ أَوْ لِفَقْدِ
هَذَا وَهَذَا فِعْلُهُ أَوْ صِفَةٌ فِيهَا عَلَى الأَمْرِ نَحْوُ شَكُرْ وَقَصَدْ وَنَعَمْ ذا اي الفعل اربعة اقسام اولها اللازم نحو خرج
وثانيها المتعدي كضرب وثالثها ما فقد اللزوم والتعدي فلا يوصف بواحد منهما وهو الناقص ككان وذلك لان التعدي
اقتضاء الفعل فضلة ينصبها بتمم معناه الكلي بها واللزوم اقتضاء معنى الفعل بمجرد ذكر مرفوعه ولا يتنزل واحد من المعنيين
على الناقص وفيه تنكيت على الخلاصة واجيب عنها بما هو مشهور ورابعها الموصوف باللزوم والتعدي معا اي على سبيل
التعاقب كشكر كنصحه ونصح فانها تارة تتعدى بنفسها وتارة باللام هذا مقتضى كلام ابن الفتح في الخصايص وكذا التسهيل
وقيل هو متعد واللام فيما ذكر فيه زايدة وهو راي التفتازاني قال لان معناه مع اللام هو المعنى بدونها وهو ايقاع الشيء
على ما بعد الفاعل واذا اتحد المعنى وجب متعد اه قال اللقاني ولقايل ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع تساويه

لا استعمالين بوجب انتفاء الوصف من التعدي واللزوم وليس كونه متعديا واللام زايدة اولى من كونه لازما واللام مجزوجة
توسعا لترجح هذا بان دعوى الحذف اولى من دعوى الزيادة اه قلنا هذا الرد غير بين لان صحة المعنى وتمامه مع سقوط
الحرف يقتضي زيادته وفي الرضي الاولى جعل اللام في نحو له زايدة لان المعنى مع اللام هو المعنى بلا لام والتعدي واللزوم بحسب المعنى
اه وقيل انه لازم واللام مجزوجة وعليه ابن هشام في التوضيح وهو الصنف الاول وقد علمت ما فيه وبهذا يعلم الجواب على
الخلاصة في اسقاطه بالتعدي ما اسم مفعول بني منه تاما عن حرف جر غني ومن غير اللازم ما دل على سجية او عرض او
حكى او افعلل او افعنلل انفعل او طاوع ما عدي لواحد فقط قوله في التعدي مبتدأ وما خبره وجملة اسم مفعول بني صلتها
والرابط محذوف ويغني تمام اذا وعن متعلقة به وتقدير الجواب مفهوم علامة المتعدي واحترز بالشرط من اللازم فخرج فانه
وان بني منه اسم مفعول لكنه غير مستغن عن الجار فتقول زيد مخروج به او اليه ولا تقول مخروج بخلاف المتعدي فتقول زيد
مضروب وكان من حقه ان يزيد باطراد احترازا من نحو مرور الديار فانه يقال منه الديار ممر وقد لكنه غير مطرد وعدل عن
العلامة التي في الخلاصة لاعتراضها بما هو مشهور ومنه ما لم يجيبوا عنه من اخراج هاء المصدر مطلقا مع انها اذا كانت
لمصدر غير المتعدي صحة بناء اسم المفعول التام منه وان صح ان يبنى منه الناقص نحو مضروب بالسوط فمفعول السوط مضروب
به وهذا ثابت لكان واخواتها لان مذهب سيبويه صحة بنائها للمفعول اي شبهه وفي عبارته الظرف مكون فيه وتقول
الصريح مكون في مقام تدل فيه القرينة على ارادة زيد والاصل كان زيد الصديق ثم كني الصريح ثم جيء باسم المفعول ثم تقول
تعيين التعدي بهذه العلامة مع اختصاصها به وهو مفهوم القسم الرابع الذي صح اثباته لانه لا يقال فيمن لا توجد فيه حالة
اللزوم لانهم قالوا المعنى في نحو تحته ونحو له واحد فليست له حالة يتعين ان يكون فيها لازما قوله وغير اللازم ليس
مبتدأ وخبرا سواء جعلت غير له مبتدأ او خبرا وسواء جعلت الضمير عايدا على المتعدي او على ما لا فهامه انحصار الفعل
في القسمين وقد اعترض تعريفه عبارة في ذلك ونبه هنا على ان الاقسام اربعة كما مر فغيره مبتدأ واللازم نعتا مخصص
وما دل على سجية اي غريزة والمعنى غير المتعدي الذي هو ناقص وما عطف به اللازم نكر لانه لا يصدق على نحو ونحوه
حال من الاحوال والسجية ما ليس بحركة جسم من وصف ثابت كجرح ونهم بمعنى شبع واسقط ما في الخلاصة من ذكر
النظافة والدنس لان الظاهر انهما من العرض ويجاب عنها بان المراد بالعرض هنا معنى مخصوص وهو ما تقدم تفصيله وافعال
الطهارة والدنس تقتضي حركة الجسم وان رجعها في الشرح في السجية وفيه نظر ظاهر نعم يصح ذلك في المعنوي الباطني
وكما يستدل على اللزوم بالمعنى يستدل عليه بالوزن فما كان اوزانا لا يكون عليها الا اللازم ونحو فعل بضم العين كشرف ومن ذلك
انه لا يكون الا للسجية كما مر او شبهها كفقه لمن صار الفقه كالطبع له ونجس كذلك او المشبه بها كجنب شبه وكتحسن
الذي حرقته ذاتي لموصوفه كنجاسة الخمر والخنزير ووجه الشبه ان في كل منهما نجاسة والفرق بين الشبه والمشبه ان الشبه
في الاول قوي واتم لا يتوقف لاحتمال فيه على تشبيه مشبه والثاني بخلافه ان اعتبرنا الوجه الضعيف فيه شبه ذلك والحقناه
ولاجلا وهذا الضعيف لان تشبيهه بالاصل وبالشبه وهو اولى لانه اليه اقرب وهذا معنى قول التسهيل فجعل المعنى مطبوع
عليه ما هو قايم به او كالمطبوع عليه او شبيه باحدهما فقول الدماميني ما هو كالمطبوع عليه هو الشبيه به فقوله بعد
ذلك او شبيه باحدهما عجب وكان هذا عند الشارح من قبيل التصحيح الواقع منه عليه وهو عنده معرض اه غفلة عن هذا ومن
هنا يتخرج الجواب عن الخلاصة في اسقاطه وان كان ذكره اجبر وقد يتعدى بالتضمين والتحويل كما يأتي في ابنية الافعال ان شاء الله
تعالى قوله افعلل بفتح العين واللام الاولى مخففة وتشديد الثانية كاقشعر واطمأن وهذا الوزن قيل مقتضب وبرأسه
لا ادغام ان هو لا يدخل الحمل لتوجيه الموازنة وهذا راي سيبويه وقيل ملحق باحرنجم واستدل قايله بان مصدره كمصدره والنا
وان توذنا بالالحاق واعتذر عن الادغام بانه لم يقع في الكلام افعلل مثل اسحنجر جريه كلها اصول سوى همزة الوصل وعدله
هنا من افعنلل كما في الخلاصة ظاهر في القول بالاقتضاب لا يقال قد ذكر في الخلاصة افعنلل بزيادة احدى اللامين كاقعنسس
ولم يقتصر على ذلك بالاصالة فيه لاني اقول لم يذكره قصدا لبيان المقصود الذي هو احرنجم سواء جعلنا اقعنسس فاعل الوصف
او مفعوله فالمراد ذكره في موقع الوصف المعطوف على المقصود فاقعنسس موضع المراد ومثل المقصود كالمضاف
اليه الخارج عن المضاف ونظيره في جاء زيد والمشابه الاسد فانظر هل تذوق منه ان الاسد مقصود وفي المقصود وبه
يظهر ما في قول بعض شيوخ شرها المراد الشيء وشبهه وكانه قال اقعنسس وما ضاهاه اه قوله انفعل كانجم مطاوع
حرجم المتعدي لواحد ولزامه يتعدد ومعنى حرجم جمع ولام ورد البعض على البعض قال المكلاتي انفعل حيثما وجد لا يتعدى لانه

الفعل كما غير المصدر نحو لا كرام احيته قلت يرد على ما عدل اليه ان معناه بعلامة المتعدي

ان لازم ككرم ونهم بمعنى اوسط في اشتهاء الطعام والعرض ما ليس في حركة جسم من وصف ثابت كفرح

نع ومعل لازم

نع افعلل لازم

لايكون

لا يكون الا مطاوع المتعدي لواحد اه وكتب بعض الاذكياء بطرته فقول الالفية كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا ثم قال او طاوع
المعدي يقال فيه تكرار اه ان يجاب بان الثاني عام اه لا وفي التسهيل انفعل للمطاوعة فعلا فقيقا او تقريرا قال الدماميني مثال التقدير
انحنش بمعنى انبسط فرحا وزهو بمعنى فعل قلت لا حاجة الى ادعاء انه مطاوعه حتى يتطلب تقديره ومطاوعه قلت
والظاهر ما في التسهيل كغيره للزوم اللزوم له وانه غلبة ظهور المطاوعة لواحد فيه فهو كتفعل البناء للفاعل فقوة كلامه
قوله انفعل ابو علي انه لا يكون الا مطاوعا وهو وجه ذو منه وحينئذ يأتي فيه ما مر وقال ابن جني قد يكون مطاوعا كقسمته
وقطعته فانقسم وانقطع وقد لا كانطلق وهذا زيادة على الخلاصة والجواب عنها في قوله او طاوع ما عدي لواحد عدي
بالبناء للمفعول صلة ما ونائبه عايد عليها كدحرجته فتدحرج وضاعفت الحساب فتضاعف ومددت الثوب فامتد لا يمكن ان يكون
المطاوع بالفتح ثلاثيا او زايدا عليه ومعنى المطاوعة ان تريد من الشيء امرا فيساعدك بفعل ما تريد منه ان كان الفعل منه
كعلمت زيدا فتعلم او يصير الى مثل حال الفاعل الذي يأتي منه الفعل كالامثلة المارة واحترز بقوله لواحد من مطاوع المتعدي
لاثنين فانه يكون متعديا لواحد كعلمته الحساب فتعلمه وهكذا درجة المطاوع بالكسر تحت درجة المطاوع بالفتح
لان مفعول ما بالفتح اولا صار فاعلا وعد بهمزة الضمير اللازم بالنسبة لمطلوبه وان كان متعديا بالنسبة لغيره كما مثله
زيد او اليه التنوين وظاهره ان ذلك قياس لانه وكله الى المخاطب وفيه مذاهب الاول انه قياس في اللازم والمتعدي قالي
واحد قاله الاخفش وهو ظاهر مذهب ابي علي الثاني انه سماعي فيهما قاله المبرد الثالث انه قياس في اللازم سماعي في المتعدي
قاله ابن ابي الربيع وهو ظاهر مذهب سيبويه الرابع انه قياس في كل فعل الا باب علمت وهو مذهب ابي عمرو وجماعة وحرف جر
وحذفه على السماع تقتصر فانصبه او اجرر بسماع هو عطف على همزة النقل في الخلاصة وما جرى فيه
نحو جلست على السطح وضربت زيدا بالسوط قوله وحرف الجر اذا لم يكن اقتضاؤه لمفعول معنى وقول ابي حيان الافعال
كلها متعدية تارة بنفس الفعل وتارة بما تفرع اه ابن هشام بافعال المطاوعة كانكسر فان قلت اقول انكسر بكر اشا قلنا
هذا ليس مفعولا به انما هو بيان لآلة الفعل للتي وقع به اه قلت بخلاف قولك كسرت بها كذا فالباء داخلة على المفعول
لان كسرت تقتضي للمكسور والكسور به لما فيه من التأثير بخلاف انكسر فان الذي فيه هو التأثير ولذا شملنا المتعدي بغير
مدخول الحرف بنفسه وله نضرب زيدا بالسوط فتنبه للفرق واجمع كلامه ان المجرور المعدى اليه هو المفعول وهو السبب
في محل نصب وهو ما حققه الرضي قوله وحذفه اي حذف حرف الجر مبتدأ او يقتصر على السماع خبر ثم بعد حذفه قد ينصب
المجرور وقد يبقى على جره وهو معنى قوله فانصب او اجرر وقوله بسماع مستغنى عنه بقوله على السماع لانه اذا كان الحذف
من اصله سماعيا فما تفرع عنه كذلك وهو موافق لقوله في الحروف وهو نفس رد ظ بخلاف قول الخلاصة وبعضهم يرى مطردا
فانه يعني ان يكون قولها نقلا راجعا الى النصب لا الى اصل الحذف وانظر الرد على من زعم خلاف ذلك ممن تكلم عليها في حل
شيئنا والنصب السماعي ضربان جائز في السعة ومخصوص بالضرورة فالاول كنصحته وقصدته والثاني كقوله الى جنح
العراق الزهي الصعه ومثال بقاء الجر قوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وقيس مع ان وان ادام اللبس ومع
ما عنى خلفها فلا تقع نصبا ومن نقول جر فلا تقع اي وقيس حذف حرف الجر لا خصوص النصب او الجر بقرينة ما بعده
مع كي نحو جئتك كي تكرمني اي لكي وهذا زايد على الخلاصة وان نحو وتعجبتم ان جاءكم اي من ان جاءكم وان نحو شهد
الله انه لا اله الا هو اي بانه وفي التسهيل فان ورد ولكن قليل وقيس عليه وان لم يكثر قليل ولم يقس عليه في الذي كثر قولهم
دخلت الدار والبحر ونحوه فيقاس عليه دخلت البلد والبيت ومن المقتصر فيه على السماع ذهبت مكة وتوجه الشام
ومطرنا السهل والجبل وطعم زيد الضبع والبطن اه بل قياس غير مختص بما له التثنى وفي حواشي ابن هشام يطرد
مع الظرف نحو اعتكفت يوم الجمعة والمفعول له نحو جئتك اكرامك والعامل المتعلق نحو فلينظر ايها ازكى طعاما
اه وفي الاولين نظر لان الظرف مضمن معنى في والمفعول له مفيد للتعليل في النصب بنفسه واحترز بقوله ادام اللبس
من نحو رغبت ان تفعل في مقام يتبادر منه انك راغب في الفعل ومرادك انك راغب عنه وبالعكس فيوافق ما هو مقرر
من الفرق بين اللبس والاجمال ولا يخالف ما هو مشهور من جواز ارتكاب الاجمال في الكلام وح لا يرد عليه ورغبوا
ان تنكحوهن وانظر الرد على من جعلهم الخلاصة على غير هذا واعترض بما اشبعنا وفي محل ان وان اي ان وان مع صلتهما
خلف مبتدأ او خبر فلا جمع وهو مذهب الخليل والاكثرين انه ينصب حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه

وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر كان قولا قويا وله نظاير نحو لاه ابوك
واما نقل ابن ملك ان الخليل يرى ان الموضع جر وان سيبويه يرى انه نصب فسهو ويشهد لنزع الجر وان المساجد لله فلا تدعوا
مع الله احدا وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون اصلهما لا تدعوا مع الله احدا لان المساجد لله فاعبدون لان هذه
امتكم ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها ويشهد له ايضا قوله • وما زرت ليلى ان تكون حبيبة •
الي ولا دين بها انا طالبه • روي بخفض دين عطفا على محل ان تكون واجيب بانه عطف على توهم دخول اللام واعترض بان
الجر على المحل الصحيح ورد بان القواعد لا تثبت بالمحتملات قاله في المغني وقال في الحواشي لا يصح كونه عطفا على الموضع
لعدم وجود الجر قلت هذا عنه القايل به لفظ لا موضع وانما منع من ظهوره البناء ونظيره ان يقال لا يعطف على هؤلاء
في قولك مررت بهؤلاء اتوك لان الطالب للموضع مفقود ولا ينبغي سقوطه هذا نعم اذا قلنا الموضع نصب لا يجوز الجر عطفا على الموضع
لان الطالب مفقود والجر بحق الموضع لا بحق اللفظ لو كانت الكلمة معربة انتهى قوله جر خبر محذوف اي هو والجملة
محكية وما وضع اي قوله نبي والجملة خبر من وهذه زيادة على الخلاصة والتعدي للواحد وما لاثنين ثانيهما خبر انتماء
وحذفه بالنقل اجاز ان ما • فمن تعدى اشتغل بغيره اخر • وما الى اثنين يزونه قضا • وعرف تاء ذاتها وذاك
ذو انتساء والعقل ليه ذا عزو قضى • يعنيني او يعني بغير • المتعدي مبتدا ومن وما وما عطف عليها خبر واحسن
منه معنا ان يكون الخبر مقدرا اي اربعة اقسام وما للواحد مبتدا حذف خبره اي منه اي اول الاقسام ما يتعدى لواحد كضرب
وثانيها ما يتعدى لاثنين لا كن للاول بنفسه وللثاني بالحرف وهو معنى ثانيه اي ثاني معموليه بجر كاخترت زيدا من القوم وحذفه
اي الجار للثاني مسند اخبر له الظرف اي ثابت بالنقل وهذا تضمن لانه كقولهم في مقام الرد هذا الحكم ثابت بالنقل جيوهم الغبار بالصواب
ان يكون الخبر في اختار وبالنقل حال مما الا مثله واختار موسى قومه امرتك الخير فاعمل ما امرت به سميتا وكذا احمد كنيته ابو
الحسن استغفر الله ذنبا لست محصيه هديناه السبيل وكان دعوت ولم زيدا وجئنا كهاتان بها صدق عليهم ابليس ظنه اي
بظنه عنت زيدا اسوداده وما سبق من قصر ذلك على النقل هو راي الجمهور واجاز الاخفش الصغير وابن الطراوة الغياس فيما
لا لبس فيه بان يتعين هو ومكانه نحو بريت القلم السكين فان لم يتعين الحرف نحو رغبت ان تفعل او مكانه نحو اخترت قومك الزيدين
لم يجز وثالث الاقسام ما يتعدى لاثنين بدون حرف الجر كاعطى وكسى كسوت زيدا ثوبا قوله وحذف ثاني ذا اي المتكلم فيه وذا اي
ما قبله ذو انتساء خبر حذف فيجوز الاقتصار على الاول وكذا يجوز العكس ان الامرين وقال السهيلي لا يجوز الاقتصار على احدهما
ورابع الاقسام ما ياتي تارة متعديا وتارة قاصرا بمعنيين مختلفين كفغر فاه بمعنى فتحه وفغر فوه بمعنى انفتح وكذا زاد ونقص
او بمعنى كنصح وقد تقدم وهذا كله زايد على الخلاصة تقسيم اخر العقل ذو تصرف • وجامد • فمنه فاق على الوارد
اي الفعل اما متصرف وهو ما تختلف صيغه باختلاف زمانه وهو كثير وجامد وهو خلافه وهو القليل معدود ومنها
ما تقدم في النواسخ والاستثناء ومنها قل نحو قل رجل يقول ذلك بمعنى ما رجل لا يستعمل الا بلفظ الماضي ومنها تعال
لا يستعمل الا بلفظ الامر نحو تعالوا الي كلمة قوله وارد خبر لمحذوف اي هو وارد • نعم وبئس رافعا اسمين بال او ما ضافه
الى لها اشتمل او مضمر فسره مميز • وجمعه مع فاعل مجوز • مبتدا حذف خبره مقدرا اي منه ودليل فعليتهما
اتصال تاء التانيث الساكنة بهما وضمائر الرفع البارزة في قال نعما رجلين ونعموا رجالا ثم بعد اسنادهما الى الفاعل
وكونهما للاماضي جعلتهما بتقرير المعنى كصفة تقدمت على موصوفها نحو والمومن العايدات الطير فصار نعم الرجل
رجل في غاية الجود وكانه قيل نعم اي جيد ولما صارت الجملة بمنزلة المفرد حكيتا وان لم يسم بها كما في انزر نعم وكان الاصل
تنكيرهما عليهما لانهما في المعنى خبر خبر المخصوص لا كنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا بالالف واللام تعريفا للعظمة تاما في تفخيمه او
ضمير امعنى ابا بعده وهو ايضا منكر في المعنى وليست اللام للاستغراق كما قال ابو علي واتباعه لان علامتها صحة ان
تخلفها كل ولا يقال زيد كل الرجل فان قيل يصح على سبيل المجاز والمبالغة قلت امتناع التصريح في مثل هذا بخلاف نعم كل
الرجل دليل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وايضا لا تقصد المبالغة المذكورة في لا مع التصريح بكل ولا يقال انت الرجل بمعنى
انت كل الرجل بمعنى انت الكامل كان من سواك بالنسبة لك غير رجل وليست التي للعهد الذهني معرفة كما قال ابن الحاجب
لما سبق في مبحث المعارف من ان الاشارة الى ما في الذهن من ماهية رجل مثلا فلا بد له يقوم بها تفخيم الاسم المجرد عن اللام التزموا
ما ذكر للراع وهو انهم علوا ان خبر هذا المبتدا المحط به التفخيم بعد الابهام اذا له في التفخيم وقع ما ورد والفاعل في صورة المعرفة

ليكون الكلام

وكل شيء اذا اطاع مقول لم يجر ... صلة اخر

ليكون الكلام الغير الموح او الذم في الكثام على وجه لا يمكن جان مدح شخص منكورا او ذمه لا فايدة فيه والجملة كما ذكرنا في نعت
الفاعل الموصوف بالفعل لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحروف فصار معنى نعم جيد وكانه صفة مشبهة فنعم الرجل كجيد قطيعة
والدليل على ذلك ان المخصوص مبتدا او ما قبله خبر له لا خبر مبتدا محذوف والا لما دخلت عليه النواسخ مقدما على نعم نحو كنت نعم الرجل
وموخرا نحو نعم الرجل كنت واذا كان كذلك فلو كان الخبر باقيا على جملته لوجب فيه العايد والاعتذار الاستغناء عنه وتقدم الكلام
تقدم ما عليه وايضا استغرابا لضمير الجنس غير معهود على ان النكرة المعجم له في حال الايجاب والاعتذار بكون اللام قايما
مقام الضمير لا يصح والا كان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدا غير محتاج للتمييز في نحو زيد نعم رجلا والاعتذار بكون الكلام
للتعريف الذهني المطابق للخارج فيكون الضمير تقدم ما عليه وايضا لا يجوز زيد ضرب رجلا مع ان رجلا يطابق كل فرد وعلم فيه
انه بعد ابطال الوجوه الا ان تكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويويد ذلك دخول حرف
الجر على نعم وبئس مطلقا نحو ما هي بنعم الولد وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم في قوله ما ليلى بنام
صاحبه لان ذلك في نعم وبئس مطلقا كثير فجعل نحو يا نعم المولى على انه منادى وايضا يمنع دخول لام الابتداء والقسم عليها
ولا يفعل ذلك بالماضي دون قد وهذه الاشياء هي التي عزت الفراء حتى قضى انهما في الاصل اسماء ولو كان كذلك لم يكن مع ما بعدهما
وجه الا بتكلف ولكون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزيها ظرف ولا غيره فلا يقال نعم اليوم الرجل قاله الرضي ونقله
الدماميني وقال بعده ولا يخفاك ما في بعضه من التعسف والاقدام على مخالفة الجماعة انتهى قلت ما قاله فيه جرا
ما ذهب اليه الكسائي قال ابن عصفور ذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان وهما جملتان
في الاصل نقلتا وسمي بهما انتهى وقلنا قريبا منه لان الرضي لا يقول بالتسمية كما سبق وقد ذهب الفراء كما مر عنه الى اسميتهما
وفي خلاف الجماعة على هذا المعنى ويدل له عدم الاكتفاء بهما وتوقف كلاسيتهما على المخصوص وما دلت الاصول الصحيحة
على صحته تعين المصير له وان كان خلاف قول الجماعة فان الوقوف مع ما دل الدليل على انه غيره هو الصحيح جمود وتقليد
غير محمود لاني لا يقبل في ذلك الا قول الا المتطلع بمعرفة القواعد الثاقب الفهم الحاد النظر هذا هو المعول عليه وما سواه
لا التفات اليه وفي الخصايص لابن جني بعد ان ذكر ان المراد بالاجماع في النحو اجماع البلدين البصرة والكوفة وانما يكون
حجة اذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص والا فلا لانه لم يرد في قران ولا سنة انهم لا يجتمعون على الخطا كما جاء
النص بذلك في كل الامة وانما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة
كان خليل نفسه وابا عمرو فكره الا انا مع ذلك لا نسمح له بالاقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها
الا بعد امعان واتقان انتهى والتعسف بحسب الظاهر في قول الرضي لا يقال انت الرجل بمعنى كل رجل مجمعا على ان ذلك
لا يقال اذا لم تكن في الكلام صفة مخصوصة يكون الاستغراق بحسب المنصف بها حتى لا يستحق غيرك ان تكون رجل عالما وانما
لا يقال فيما نحن فيه لان المبالغة في غلو خارج عن حد القبول والله تعالى اعلم وهما لانشاء المدح والذم كما صرحوا به
واذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشي المدح وتحدثه بهذا اللفظ ولا وجود له في الخارج قبل ذلك حتى تقصد مطابقة
هذا الكلام اياه بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا ولو كان اخبارا من فاعل جودته خارجا
لدخله التصديق والتكذيب فقول الاعرابي لمن بشر له بمولودة وقال نعم المولودة والله ما هي بنعم المولود ليس
تكذيبا له في المدح اذ لا يمكنه تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التي حكم بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو
انشاء جزء الخبر وكذا الانشاء التعجبي والفي في كم الخبرية ورب قال الرضي هذا غاية ما يمكن توجيه انشائية ما ذكر
به ولي فيه نظر اذ يحصل ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا يمكن ان يكون
في التفضيل الا افضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قايم فهو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار بل
من حيث القيام فكذا قوله ليس بنعم الولد بيان لان الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست حاصلة وكذا في فعل
التعجب وفي كم ورب انتهى قلت ونقله كثير من الشارحين وسلموه ولي فيه نظر لما نحوه من الفرق بين زيد قايم ونعم
الرجل زيد وهو ان المتكلم بالاول قاصد الاعلام بلا ريب والمتكلم بالثاني قاصد مدح زيد والثناء عليه وان لزم من ذلك الاعلام
بالجودة المعتقدة في نفس الامر جاز هنا اذ باب كل انشاء وتلك الجودة المعتقد ثبوتها لم تقصد حكايتها ولا يلزم

من اعتقاد ثبوت المعنى المفهوم من اللفظ فمدلول اللفظ له مطابقة ولا لم يتصور الانشاء في جملة المدح ونحوها
لان الحامد فيه غير مقام التخييل يعتقد اتصاف المحمود بالمحمود عليه في نفس الامر وقولهم الكلام ان كان لنسبته خارج تطا
بقه او لا تطابقه فخبر والا فانشاء معناه ان نقصد مطابقته لها او لا نقصد فالخبر في قولهم وجد للقصد بدليل ان كل معقولين
لابد من نسبة بينهما في الواقع اما بالانتفاء او الثبوت واذا رفع النقيضان للاكرفه لا يكون ذلك كلاما اصلا فحكم
في البيان كما في نحو بعت وقد يكون ظاهرا ويحكم كما في باب نعم وما ذكر في نحو زيد افضل من عمرو وجوابه انه ليس المراد
منه الثناء او ضربه بل الاعلام بزيادة المتصف به على غيره بدليل هذه الخشبة اطول من هذه لمن يقتصر على طويلة وهذا
الحصير اكبر من هذا لمن يتطلب كبيرا في عرفة وهذا الاناء اوسع من هذا المرحب واسعا ونظائر له لا تنحصر نعم قد يقصد
المدح فيما يليق فيه ذلك عرضا وتبعا ثم الفرق بين البابين ان المقصود في الاول بالذات المدح والذم والاعلام
بالجودة وضدها مقصود بالعرض وفي الثاني العكس وعدم الاعلام في الثاني دون الاول شاهد لذلك والذي يقول
في قولك زيد جيد تربية مرحه بالجود والثناء عليه به لا نقيضا وقع من ح كامر في كلامه بان نعم الرجل زيد بمعنى زيد جيد
وكذا قولك الجود لزيد والجود له نعم قد يقال فلم لا جعل الاشكال في عدم قصد الاخبار فانه يقول ذلك اذا كان اولى
او نحو ذلك وهو وحده وكذا على سبيل محض الذكر بخلاف قائل زيد جيد ونعم الرجل زيد وجوابه انه لا يلزم من قصد
الاخبار في الجملة كون الجملة خبرية لانه قد يكون مقصودا تبعا كقولك لمن يسئلك بيع شيء بعتكه الذي انك
تريد بذلك انشاء البيع واعلام المشتري بذلك الانشاء ولا يلزم من قصدهما باللفظ دفعة تساويهما بل الاعلام بانشاء
البيع جزء انشائيته فهما مرتبان فيما بينهما وكذا مقصود القائل زيد جيد ونعم الرجل زيد انشاء الثناء عليه
واشاعة ذلك الثناء والاضمار له بالاعلام به لا كرهنا لامر اخر وهو ان المتكلم بزيد جيد يريد مع ما تقدم الاعلام بجود
زيد فيقوى جانب الاخبار وجوابه انه لا سبيل الى الحكم بان ذلك مقصود بالذات في كل مقام لانه تحكم وتحجير على المتكلم
فنقول ح قد يكون ذلك مقصودا بالذات كما اذا كان يخاطب من يجهل ذلك ويريد اطلاعه على حال زيد وتكون الجملة
ح خبرية متضمنة انشاء وقد يكون مقصودا بالذات الثناء كما اذا كان يخاطب بذلك من هو عالم بحال زيد متحقق
لها وهو مستعمل كثيرا في كلام الفصحاء مثلا في شان زيد من جهة اتصافه بالعلم وتبحره فيه وتحقيقه له فيقول احدهما
للاخر بعد ذلك انه لعالم فيقول الاخر نعم هو عالم وفي كلام العامة بالحق هو عالم ويعود الاول ويقول اي والله عالم
ونعم العالم وتكون الجملة ح انشائية بلا ريب وهذا التفصيل في نحو زيد جيد واما نحو نعم الرجل زيد فليس فيه الا الثناء
لانك لا تريد وصفه بصفة مخصوصة كالجود مثلا بل المدح العام الشايع في كل خصلة محمودة على سبيل المبالغة
فتدبر والمراد بقوله بال نعت لاسمين متعلق بكون خاص في بيت التمييز بال اي معرفين حقيقة وصورة على المتداول
المشهور او صورة فقط على التحقيق المذكور كنعم العبد وبئس الشراب وما معطوفة على اسمين بال او ما اضيف
للمعرف بها كنعم عقبى الدار وبئس مثوى المتكبرين والمضاف للمضاف للمعرف بها في حكم المضاف للمعرف بها كقوله
فنعم ابن اخت القوم غير مكذب ومضمر عطف على اسمين ايضا وجملة جملة جمع له مميز صفة نحو بئس للظالمين بدلا وتمثيل
الخلاصة ليس المراد منه مجرد الايضاح حتى يجيء اسقاطه بل هو معين لاحكام منها ان هذا الضمير لا يبرز في تثنية ولا
جمع بل في التاء والغالب نعموا قوما ومنها انه ملازم للافراد فتمييزه يطابقه معنى فقط نعم يجب في التمييز ان يطابق
المخصوص لفظا ومعنى ومنها ان التمييز يشترط كونه قابلا لال احترازا عن اسم التفضيل المفرد بمن ومن هنا ضعف
القول بان ما في نحو نعما تمييز ومنها انه ملتزم الذكر فلا يجوز الاضمار وذا كما تقدم في التمييز **قوله** وجمع اي التمييز مبتدا
والظرف متعلق به ومجوز خبر ومراده بالفاعل خصوص الظاهر بقرينة مجوز لان جمعه مع الفاعل المضمر لازم كما هو
مفهوم قوله جمع له مميز ومنه قوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايماء وهذا راي المبرد
والفارسي والجمهور على المنع وتاولوا البيت ونحوه بان المنصوب حال مؤكدة والمسئلة نظير لذلك في مجيء التمييز
مؤكدا وقد مر ما فيها في مبحث التمييز فراجعه **وما مميز ما اشتهر واشبهه وسيبويه فاعل ومميز واه** هذا
الخلاف لا يختص بالمتلوة بجملة فعلية كما يوهمه المتن بل هو جار في المتلوة بالمفرد نحو فنعما هي فيل نكرة تمي

تامة تمييز والفاعل مستتر وهي المخصوص وقيل معرفة تامة فاعل وهي ايضا المخصوص وكذا في المتلوة بشيء نحو فقد فاتحها
قيل هي معرفة تامة فاعل وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر والمخصوص عليهما محذوف نعم القول بانها تمييز قبل الفعل فيه ثلاثة
اقوال وبانها فاعل قبله ايضا تحته خمسة اقوال بسطها ابن قاسم وغيره وقول الخلاصة في نحو يمكن ان يكون اشارة لمتلوة
بمفرد وغير المتلوة بشيء والقول بانها فاعل نسبه ابن خروف لسيبويه وهو معنى ما في المتن ورد ابن ملك القول بانها تمييز بانها
تساوي المضمر في الابهام فلا تكون تمييزا له وفي الشرح والى هذا اشار بقوله وميز والى هذا القول اي قول سيبويه من
تمييز له اي اعتبر وله دون تمييز له اشارة لترجيحه واجيب عن رد ابن ملك بانا لا نسلم تساويهما في الابهام لان ما بمعنى شيء عظيم فلا
تساوي المضمر قال الرضي وضعف قول سيبويه عدم مجيء ما بمعنى المعرفة التامة في غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه ان معنى
اعطاه ذلك ايضا يلزم حذف الموصوف اعني المخصوص واقامة صفته مقامه في نحو نعما يعظكم به وهو قليل اذ التقدير نعم الشيء شيء
يعظكم به **ويذكر المخصوص بعد مبتدا او خبر اسم** اي وبعد اخذ نعم وبئس وفاعلهما الظاهر وتمييز المضمر
بالمخصوص في نحو نعم الرجل زيد وبئس رجلا عمرو وهذا ان لم يتقدم ما يشعر به ولا يكفي عنه نحو نعم العبد لتقدم ذكر ايوب عليه
الصلاة والسلام والمخصوص مبتدا او خبره محذوف او مبتدا او ما عطف عليه حال بين به اعراب المخصوص فان كان مبتدا فخبره الجملة
قبله وان كان خبر المبتدا محذوف تقديره هو الممدوح وقد تقدم رده بدخول النواسخ واشار بقوله لمضمر البيان مبتدا على
هذا القول واجب الحذف وكلامه يوهم امتناع تقديم المخصوص وليس كذلك نعم اذا تقدم فهو مبتدا لا غير وقد ورد مثل هذا على
الخلاصة واجيب بان قولها بعد حال من قولها مبتدا او خبر اي هذا اعرابه حال كونه بعدا اي واما اذا كان قبل فليس الا مبتدا وهذا
بعيد جدا في المتن **كبئس ساء واجعل فعلا من ذي ثلاثة** سلم من اجرا فعل المذكور وانما جرد هنا لاتحاد قوله مثلا بهما
يعني لانها للذم العام الشايع في كل خصلة مذمومة بخلاف غيرها فقد يجعل فانه ذم بصفة مخصوصة والتشبيه في المعنى والحكم
لان فعل حضر بمعنى التعجب ولذلك لا يطلق الا فيما استعمل التعجب والاتية في التعجب والتشبيه في الحكم انما هو على لغة حكاها
الاخفش والاكثر من العرب يجيز في فاعل فعل هذا الجر فاعله بالباء تشبيها واستغناء له عن ال كحسن زيد واغماره على وفق
ما قبله نحو زيد بايانا جاد بمعنى ايانا وجرت ايانا وقوله من ذي ثلاثة اي مطلقا كان مضموم العين اصالة او مكسورها او مفتوحها
محولا الى فعل بالضم ويجعل به ما ذكر للاكثر عبارة المتن كالخلاصة ظاهرة في الاخير في ان المضموم لان ذلك فعل الثلاثي للانه من
الثلاثي لان الظاهر من كذا التحول عن شيء **ومثل نعم حبذا الفاعل ذا وان ترد ذما فقل لا حبذا واول ذا المخصوص ايا كان لا**
تعدل بذا وما سوى ذا ارفع بحب او فجر بالبا ودون ذا انضمام الحا كثر يقال حبه يحبه بكسر عين المضارع واهل هذا احب بالفتح واما حب
وحبذا اصله حبب بالفتح لانه بمعنى كان حبيبا ادغم والذي مع الضم في حبذا للدلالة على المدح والحا
في الياء انما غابا وليس هو التركيب فيه لا بفعلية حب فيكون مع امتزاجها باللبس وابن السراج
وهو واتبعهما جمهور عنه في ذلك المحبوب زيد مبتدا والمخصوص خبر **فصل** افعل التفضيل وهو معروف بجملة
حب وما عليه ذا قبل التركيب وانما هو التركيب لم يتغير معنى وكل الفاعل بلا يأتي ح ما عليه **قال الدماميني**
ولا ادري كيف وفقا هذا وليس التركيب ايضا بلا اسمية دائما يكون مع حب فعلا في بقاء الفاعل التركيب
كيف يحذف الفعل والفاعل المخصوص خلافا للاخفش ومن وافقه وفيه تغليب ضعف التركيب وادعاء
تركيب فعل وفعل واسم ولا نظير له مع تجرده وهو التركيب فهو بين وحيث عطف على فعلا وفاعله معمول
اجعلا ذا الاول وذا الثاني وفيه رد للقول الثالث واذا دخلت عليها لا كانت نفيا بين جملة
متعلق بفعل والحكم مقدر وذا طرف على تقدير مضاف او مفعول لاجله اي فلا لاجل ذا ثم في مقام الذم
او لاجله وذا مفعول اول لان الاول قصر لقصده ومخصوصا الثاني ويكون المخصوص مبتدا مخبرا عنه
بالجملة الفعلية او خبر مبتدا لا يظهر كقولك نعم الرجل زيد وفهم من قوله اول ان المخصوص
لا يتقدم وان اخبر كان مجرورا وما بعده اي التعجب ان تمييز كان المخصوص مطلقا ذا الاول او
سواء كان مفردا مذكرا او مؤنثا او مجموعا بلا اسم فقط حذف جوابه لدلالة ما
تقدم عليه **فوائد** وابن ذا على حاله ولا افراد والتركيب مع المخصوص المختلف ومن الموصلع

ما في الخلاصة من أن هذا الكلام جرى مجرى الأمثال في العفو وكثرة الاستعمال
بغير عن حاله وما سواها أي ذا أفعل الرفع وبجب متعلق به أو جر على
الرفع وبالنصب على نزع الخافض أي بالباء نحو هذا وباب فعل المصغر
وقد نسب أنه يجوز رفع فاعله تجرده أي والاضافة لتأليهما وجر بالباء
الزائدة كقوله حب بالزور الذي لا يرى منه إلا صفحة أو لمام
وفي العزلامة بما في الخلاصة من إدخال العاطف على العاطف ومنه
أي ومن التابع لغير ذا متعلق بغلب وضم اصله مبتدأ وغلب خبر وأما
مع ذا فيتعين الفتح كما قال واول فقوله في الشرح وقد كان ضم حاء وما تقوله
فحبذا ربا وحب دينا ففيه شيء لأن هذا مغير كما في التوضيح
بما إذا جعلت مع ذا كالكلمة الواحدة

ومنه ما أفعل أفعل حبذا ... وتلو ذا أفعل انصب وهذا اجزر بها

أي وهو الفعل الجامد افعل على صيغة الماضي ولا يكون إلا مصوغا بما
وافعل على صيغة الأمر للدلالة على معنى التعجب وتلو ذا أي ما افعل
مفعول انصب لأنه مفعول به وهذا أي تلوه وهو افعل مفعول اجرر وبها
متعلق به وما ابتداء الكلام وفعلية افعل الآتي هو رأي البصريين
والكسائي وذهب بقية الكوفيين إلى اسميته والخلاف مبسوط
في التآليف المتداولة وأما أفعل الثاني مجمع على فعليته وهو وإن
كان بصورة الأمر ليس أمرا في الحقيقة على الصحيح ومدخول الباء

تعجب
بأفعل انطق بعد ما تعجبا
أو جئ بأفعل قبل مجرور ببا
وتلو أفعل انصبنه كما
أوفى خليلينا وأصدق بهما

فاعله وهمزة أبرز كما في أطال الفخر بمعنى أفخر زيد أي صار ذا فخر
ثم حول إلى صيغة الأمر ليفهم الفرق بين الصيغتين فقبح إسناده إلى الظاهر
فزيدت الباء فيه ومثال الفاعل للفضة وقد يحذف منها إذا كان أو وصلتها
كقوله وأحبب إلينا أن يكون المقدما

وحذفه جائز لعلم وصلا ... بل بفعل أو بل الفعل والبدل افعلا

وحذفه أي تلو الصيغتين وهو المتعجب منه مبتدأ وجائز خبره ولعلم
متعلق به أي لا يجوز حذفه إلا مع قرينة ولا يجوز أن تكون واحدة
ومع ذلك حذفه مقترن لأنه عمدة الكلام وعليه مدار مفعول
الخلاصة إن كان عند الحذف معناه يضح أخصر هنا وقوله إن
أشار للاستكراه المعبر لأنه لا يقال انتفاع بما لا يجيء ولا
إلا فيما حفقه أي يتعجب ولا يباح أو فيما تصعب إباحته ومثال ذلك
مع ما أفعل قوله بشير على الله وجهه
جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما أعف وأكرما
أي ما أعفهم وأكرمهم ومع أفعل قوله تعالى أسمع بهم وأبصر
أي بهم ولا يلزم كون أفعل مشروعا بأخر مثله عاطفا بمثل المحذوف
غالبا ومن غير الغالب قوله

وإن يستغن يوما فأجدر

أي به وإنما حذف مجرور الباء مع كونه فاعلا لأنه جعل كفاه
صورة الفضلة وقوله وصلا أمر بالوصل حذف مفعوله للعلم

لتقدم ما يدل عليه اي التلو المنصوب والمجرور بالفعل متعلقه به وسرع
ان الفعل ضعيف بالجمود ولم يتصرف في نفسه فلم يتصرف في معموله لذلك وهذه العلة
لا يجوز تقدم المعمول عليه كما في الخلاصة قوله افصلا المعطوف
باو على علا وبالظرف متعلق به كقوله

وأخر إذا حالت بأن تحولا

ومثل الظرف اخوه المجرور وهذا يشمل تعلقهما بفعل التعجب
وان تعلقا بالمتعجب منه ما احسن معتكفا بالمسجد اشعر الفصل
بهما وزاد على الخلاصة جواز فصله بالنداء كالذي ورد
في الكلام الفصيح كقول علي كرم الله وجهه
اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا اي يا ابا
اليقظان قال في شرح التسهيل بعد ان مثل به وهذا مصحح
للقول بالفصل بالنداء

والفصل بين ما وأفعل امنعه
إلا بكان إن يدم تنفع

الفصل مبتدا وبين متعلق به وجملة امنع خبر وقد تقدم
ان كان تزاد بين الشيئين المتلازمين كما التعجبية وفعلها
ومن ذلك قول مادح النبي صلى الله عليه وسلم

ما كان اسعد من اجابك اخذا
بهداك مجتنبا هوى وعنادا

واشار

وأشار بقوله إن يدم تنفع الى ان بعضهم ابى ما زعم
فان كان خبرها وفيها ضميرها وافعل خبرها
فصل الثاني وقيد بعدهما انه ليس كان
على صيغة التعجب وما يمنع دخولها
في التعجب ان فعله سلب الدلالة على
الزمان لانه انشاء والغالب دوام
الوصف المتعجب منه كما احسن
والفصح فلما امتنعت على الانقطاع
في نحو ما كان اصح علمه وتقدم جري بكان
ولا ينتقض هذا بالسبب الذي قبله كان

لأن المراد فيه وكان صلى الله عليه
الصلاة والسلام وإن كان الحكم غير
مختص به وشذ العطار بأصبح وأمسى
في قولهم ما أصبح أبردها والضمير
للغداة وما أمسى أدفأها والضمير
للعشية ولا يقاس على كان خلافا
لابن كيسان ومسألة الفصل بكان
ملغوة والخلاصة في مبحث النواسخ

وما هنا مبتدأ على الأصح ؛
نكرة تامة تمام الصحح ؛

ما مبتدا

ما مبتدا ومبتدا خبره وهذا الشأن في باب
التعجب وجملة أفعل خبر ما والى ابه
الفاعل والمنصوب مفعول به هذا
قول سيبويه والجمهور وضعفه
الرضي بأن استعمال ما نكرة غير
موصوفة نادر وأشار بقوله على
الأصح إلى قول الأخفش إنها موصولة
والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف
أي الذي حسن زيدا موجود قال الرضي
وفيه بعد لأنه حذف الخبر وجوبا

مع عدم ما يصرفه عنه وايضا فيصح هذا
التقدير بمعنى الابهام الذي يليق بالتعجب
والمسوغ للابتداء بها على راي سيبويه
تضمنها معنى التعجب وهي في زيد ايضا
على الاصح لقول الفراء وابن درستويه
انها استفهامية ما بعدها خبرها فال
الترجيح وهو قوي من حيث المعنى لانه
كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه
وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب
نحو وما ادريك ما يوم الدين وما اتى الكلام

على صوغ فعلى التعجب في الابنية

المصدر وعمله

بفعله المصدر الحق في عمل
فعل وان او ما

لما ذكر ما لذي الاصالة في العمل
من العوامل شرع يتكلم على ما يعمل
بحق الفرعية وقدم المصدر
على الصفات لانه اصلها
من جهة اخذها منه وفي هذا الباب الذي

التي راعوها في تقديم اعمال المصدر
فهي لا اقتضا بد تاخير الفعل عنه
قبل فيلا فقدم لا اصالته في العمل
قلنا بالمفرد ايضا الجبهة لانها
في العمل اقوى من المصدر كما
بينا له في لا ضابطة قال الصواب
ما في التسهيل من تاخير اعمال
المصدر وبه تعرف ما في قول
الدماميني كان ينبغي تقديمه على
الاوصاف لاصالته وتعمليه في الازمنة

كلها

وبانى الكلام على نوع فعلى التعجب في الابتدا

المصدر واسمه

كفعله المصدر ان حل محله فعل وان اوما

لما ذكر ما انه اصالة في العمل من العوامل شرع
يتكلم على ما يعمل بشبهه الفعلية وقدم المصدر
على الصفات لانه اصلها من جهة اخذها منه
وفي هذا الكلام التي راعوها في تقديم اعمال المصدر
نهي لا اقتضا به تاخير الفعل عنه قال فيل فقدم
لا اصالته في العمل قلنا بالمفرد ايضا الجبهة
لانها في العمل اقوى من المصدر قال الصواب
ما في التسهيل من تاخير اعمال المصدر وبه
تعرف ما في قول الدماميني كان ينبغي تقديمه
على الاوصاف لاصالته وتعمليه في الازمنة
كلها قوله كفعله خبر مقدم والمصدر
مبتدأ والتشبيه يعم انه يطلب الفاعل وفعله
ان كان فعله لازما ومفعولا واحدا ان كان
فعله كذلك ومتعديا اصحب بفعله مصرحا
ومقدرا بالجار كما يطلبه فعله قوله
ان حل محله فعل وان او ما يوصل ان ما صل

التعبير بالفعل المضمر وان المصدر واقع موقعها
وانما الشرط ان يكون المصدر فاعلا لا يحل محله
فعل مع حرف مصدري وعبارة الخلاصة أحسن وهذا
الاشتراط ان يكون انما هو اذا لم يكن المصدر
بدلا من اللفظ بالفعل كضربا زيدا واما بالسنى
يحل محله ان الفعل وحده ولا يشترط الشيخ بنحو
ضربي زيدا قائما ولا رغبة عن ما رغبت فيه وان
ضربي زيدا حسن لما مر في المفعول المطلق من ان
اللفظ المقدر بأن لا يلزم صحة النطق به مكانه
وما اذا الحذ مدخول الكاف نحو كذكركم اباءكم
على انه يصح تقديره بما وخفاء التقدير مع التشبيه
المقدر فان في الكافية كذا اذا اريد التشبيه فهو
كالغريبة ضرب الحكم البلد القوي ؛ وفي قولي
وقال ابن عصفور ما يصح ان يحل محله فعل مع ما لا يصح
ان يحل وهو المطلق لا يصح وان ما مثله كالمصدر
والمخففة نحو علمت ضربك زيدا شديدا فان المصدر
لا تقع بعد انها وما مر في موضع يتعين فيه المعاني
لان المصدرية تخلص للاستقبال وانما هي ما يتعلق
بمسئلة ما اذا له صوت صوت حمار في المفعول له

مطابا

مضافا معه أل أو لا ؛ اعماله مضافا للفاعل
او مفعوله اكثر لما مر في الاضافة وضعف اعمال المقرون
بأل لانه يضاف الى الاجراء مقرونا بها ولا ينصبهما معا واعماله
منونا اقيس لقوة مشابهته الفعل بعدم التعريف واعماله
بأل ضعيف في القياس قليل في السماع وبهذا تعلم
ان ترتيب الخلاصة احسن وفيه اثبات مما اجود
لايهام المتن انه يعمل مضافا مع أل او بدون أل
ولا يلزم أل الاضافة وان مع المفيد وانه يعمل راجع
اليه وكان معه مكبرا ؛ وغير محدود
وليس مضمرا ؛ اي ويشترط لاعماله زيادة
على ما مر ان يكون معه الاشياء او مجموعا لمنافاته
الفعل بذلك وسمع اعماله مجموعا لا كثرة مفعول
على السماع كقوله ؛ قد جربوه فما زادت تجاربهم
ابا قدامة الا المجد والفنعا ؛ وان يكون مكبرا
لان مصغره الالة التصغير قائم مقام الوصف
والموصوف لا يعمل لمباينته الفعل اذ الافعال
لا توصف وان لا يكون محدودا اي بحرف التاء
لم يعمل الا شذوذا لمباينته الفعل بالدلالة على
الوحدة وان لا يكون مضمرا لمباينته الفعل

أيضا خطابا للكوفيين وأجاز ابن جني والرماني إعماله
في المجرور نحو جلوسك في الدار حسن وهو في المشهور أحسن
والعلة مباينة الفعل أيضا وأجاب الشاطبي عن
الخلاصة في اشتغاله بهذه الشروط بأن اشتراطه كلها
حلول الفعل واشتراط المصدر محله يجزئها وقد
أومأ إليه أن الفعل لا يعمل عمل المصدر فيما ذكر
وإنه مباين له في قوله وغير محدود عطف على خبر
كان وكذا ليس مضمرا بناء على أن خبر كان يجيء
ماضيا وإلا فالجملة حال وحذفه وفصله محتمل
وكونه إخبر فيما اشتهر وأن لا يشتهر لا إعماله
زيادة على ما مر أن يكون مذكورا لا محذوفا للضعف
وبهذا ضعف قول من قال إن الباء في البسملة متعلقة
بابتداء مضمر وأن يكون متصلا بعامله فلا يفصل
أن يوم تبلى السرائر متعلق برجعه للفصل بينهما
بالأجنبي وأن يكون مقدما على عامله لا متأخرا عنه
وما شرحنا به من أن هذه شروط صرح به في التسهيل
وهو ظاهر وصنيع الموضح في التسهيل يقتضي أن
هذه أحكام للمصدر خارجة عن شروط كلها سيما
قول المصنف في الشرح عند شرح قوله وليس مضمرا

وإذا

وإذا اجتمعت الشروط وكان ما يعمل لفظا بما بعد
ذكر الأحوال الثلاثة والإضافة ومقابليها فالأول
شاهد له بهذا البيت ولا يحذف المصدر فيما معموله
في وعلة هذه الأمور ضعف إعماله ولذا ارتكبوا
في منع الفصل والتأخير كونه موصولا بالموصول
الحرفي وصلته واحتاجوا إلى جواز تقديم معموله
إذا كان ظرفا أو عديله لأن الموصول بالشيء لا يلزم
أن يكون له حكمه وسهل ذلك اختصاص الظروف التوسع
له في المعمول فيه وأومأ بهذا التفسير إذ أفاد عنده قول
التسهيل وأكثرها أصولا جمعا وقد علم من التعليل
الثاني أن اشتراط الحلول المذكور يتضمن أيضا
امتناع الفصل والتأخير قوله مختلف بصيغة اسم
المفعول خبر المعطوف عليه والمعطوف باعتبار
التأويل بما ذكر وحذف مثله مع قوله وكونه
للقرينة وإن يضف لفاعل أو مفعول أو
مفعولا كملا بما له تلو أي وإن تضف المصدر
للفرق كمله بما يتلوه مثاله في الحقيقة نحو عجبت من أكل
يوم الجمعة زيد عمرا أو تضرب زيد عمرا عن الخلاصة
وإن تضفه للفاعل كمله بمفعوله نحو ولولا

دفع الله الناس وان تضيف كمفعوله كمله بفاعله
نحو ما في الحديث وحج البيت من استطاع وليعت هذه
منه كالمضاف الذاتي المستطيع واجب على جميع
الناس وهذا التكميل جائز لا واجب لقوله
تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير وقوله تعالى يا
وتقبل دعاء وفي هذه الآية تسلية لكم على ما
يشمل العمدة والفضلة ومنه يعرف جواز حذف
الفاعل في باب المصدر وكونه اسم المصدر الذي
لعلم والغير وخلف جلا اسم المصدر
ثلاثة انواع ما بدء بميم من يكن لغير المفاعلة كمضرب
ومقتل بفتح الاولى والثالث وخرج ومقام ومطارنة
ونحوها وما كان علما كفجار وحماد وما هو بزنة
حرف الثلاثي لغير الثلاثي كأعطى عطاء بدلا من
قيام المصدر الاعطاء وقعان بزنة حرف الثلاثي
كرواح وزوار فالنوع الاول يعمل اتفاقا
لصدق مشابهته الفعل كقوله أظلوم ان مصابكم
رجلا أهدى السلام تحية ظلم والثاني لا يعمل
بلا خلاف لمباينته الفعل بالعلمية والثالث
منع البصريون اعماله الا في الضرورة كقوله

وبعد عطائك المائة الرتاعا كأنه موضوع
في الاصل للمعقول والفعل كذلك لما يعني والموضوع
لما يتوضأ به وهكذا وليس بالمعنى وجوز
الكوفيون قياسا لأنه لم يقع بنا لذا المعنى حيث
سمي به المصدر وهو ظاهر في قوله كما هو خبر واسم
المصدر مبتدأ والميمي نعت المضاف لا المضاف اليه
وذو علم أي علمية معطوف على الميمي والغير
مبتدأ وذو خلف خبر وفي هذا تنكيت على الخلاصة
في اطلاقها وأجاب عنها الشاطبي
بأنه يعلم منها أن ما يشترط في اعمال المصدر
يشترط في اعمال اسمه بالاحرى لانحطاط
درجته عنه في غاية الواسطة وخرج بقيد العلم
لعدم قبوله الشرط ويدخل ما بزنة حرف الثلاثي
على الاصح فيه ومثلة اتباع معمول
المصدر تأتي في خاتمة التوابع ان شاء الله تعالى
اسم الفاعل والمفعول كفعليهما اسم فاعل
ان يعن امضي مكتفيا وفوق نفيا
او استفهاما او موصولا او نداء او حالا او ا
خبر كما ان أو فيعمل اسم الفاعل عمل فعله بثلاثة

شرطه أحدهما أن لا يكون للمضي سواء كان للحال و
الاستقبال أو الاستمرار كما سبق في الإضافة لأنه حينئذ
شبيه بالمضارع في الحركات والسكنات وعدد
الحروف وفي المعنى بخلاف ما للماضي فإنه يشبه الماضي
في المعنى فقط فهو ناقص الشبه وهذا الاشتراط
ليس لإعماله مطلقا بل في خصوص المنصوب على
أنه مفعول به أما الذي يرفع فاعله لا تشترط فيه
يتوقف إعماله فيه على شرطه وأما نحو الظرف
والجار والمجرور فيعمل فيهما ما فيه رائحة الفعل بلا
شرط وثانيهما أن يكون مكبرا إلا في
المصغر بعيد من الفعل لما في المصغر ويعرف
منه أنه لا يعمل الموصوف قبل العمل لما ذكر الخ
خلافا للكسائي في الثلاثة وهذا أخير على الخلاصة
وثالثهما أن يعتمد على ما يقربه من الفعل
ونفي كقوله ولا ساب بوتسيل إذا كان جاهليا
واستفهام كقوله أناو رجالك قتل امرئ
من العز في حبك اعتاض ذلا أو موصوف
ولا فرق بين المذكور والمحذوف لقرينة
كما في الخلاصة مرادا به بالذكر غير ضمير أو

ذي حال وهو مندرج تحت قول الخلاصة أو جا صفة
لأن المراد المعنوية لا الاصطلاحية أو خبر في الحال
نحو ما هذا ... ولا يتابع القطان في زيادة التنوين
أو في الإخبار نحو أن الله بالغ أمره وسكت على
الخلاصة بإسقاط النداء لإيهامه أن الاعتماد
عليه هو المسوغ ويغتفر كذلك بل الاعتماد على
الموصوف المقدر فهو مندرج تحته وأجيب عنها
بأنها لا تخلو عن تكلف فقوله كفعله اسم فاعل مبتدأ
وخبر ولا يتوهم أنه واجب الإعمال كالفعل
لقوله هنا وعاملا ينصب أو يخفض على أن المشبه
بالشيء لا يقوى قوته ومكبرا حال من فاعل يعمل
وجملة قد في حال **ومطلقا يعمل إن أو طرأ أل**
وللمثنى منه والجمع العمل فاعل يعمل
ضمير اسم الفاعل ومطلقا حال منه أي وغير
اشتراط أي عن المضي ولا اعتماده على
الأمور الماضية وأما المصغر فلا يقع صلة لأل
ونص الكلام على أن الموصول وأن صلته أن
يفعل في صورة الاسم حولوه إليه اشتق أهل الادخال
سببه أن المعرفة على الفعل فقوله وللمثنى مبتدأ

اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد وآله

وخبر وآل في ان تعمل للمضمرات العمل المضمر وله بما اتبع
في غير الرافع صلة كال وامثلوا في الرافع صلة كما
كقوله والنادر اذا لم الفهما دمي ونحو والراعي
اللته قلها ذي الاشباعات فكم يصرفون وكما هو في جمع
التصحيح كتمام والتكسير كقوله غير ذي نعم غير
جمع غيور وانعى في يس الوصف والمصدر ان الوصف يدل على
الذات والحدث والتثنية والجمع انما هي للذات فهو كفعل اسند
الى اثنين او جماعة بخلاف المصدر فان التثنية والجمع
فيه لبعض الحدث الذي به يشارك الفعل وبالتمثيل الماضي
يفهم ان تاخير الخلاصة لمماثلة التثنية والجمع على
مشتركة امثلة المثال المبالغة احسن للتنبيه على جريانها
فيها وعامل ينصب او يخفض ما تلا ونصب ما سواه حتما
اي واسم فاعل عامل ان توفرت عليه شروط العمل مبتدا
خبر ينصب ان مفعول له او يخفضه بالاضافة صلى
عليه بتقول هذا ضارب زيد بالتوجيهين وهذا المشهور
بما ان الكسائي الوصف معه المعنى بان والمفعول في
منها بلابد ليس له الا النصب كما يوجد مع الاضافة
ويشترط ايضا لا يكون المعمول ضميرا متصلا او
منفصلا بان كان متصلا فليس له الخفض خلافا لهشام

د اخفض

وانما الخفض في نحو هما في ضاربك ان الموضع نصب كما ضربك وان كان
منفصلا فليس له الا النصب اذ ليس لنا ضمير خفض منفصل وما
شابه في هما ونصب ما سواه اي التالي مبتدا او حتما بالبناء للمفعول
خبر نحو ان جاعل في الارض خليفة وبعد عليه كما في الخلاصة
فاما في الاضافة ونحو هل انتم تاركو لي صاحبي وبين
ان جاء الضمير فهما اسم المفعول المفعول وفعل الخفض
ولا كنه بغير من النعوت ومنه جمعه صح نحو تعويل
في كثير وفعل وفعيل وفعلان وفعال او فعول
اي واسم الفاعل الذي يحول ما حول اليه واحد من هذه
الاوزان الخمسة فيفعل كقوله حذر امورا لا تضير وامن
ما ليس منجيه من الاقدار وفعيل كقوله ان الله
سميع دعاء من دعاه وفعال كقوله اخا الحرب لباسا
اليها جلالها ومفعال كقولهم انه لمنحار بوائكها
وفعول كقوله ضروب بنصل السيف سوق سمانها
وبعضهم من جمع ومنع قوله وتحويل انها لا تعمل
الا بالقصد امارة واشار بقوله في الاصح
الى مذهب الكوفيين فانهم انكروا اعمالها لانها
زادت على معنى الفعل بالمبالغة ولى وان التشبه
الصور ايضا وتاولوا ما ورد دالا على النصب

باضمار فعل يفسره المعاني والجواب أن المبرد منع
النصب في الغابر معا مدة يعني حكمه ولذا رأى الكسائي
البصريين فإنهم انكروا اعمال فعل وفعيل لقلتهما
وقلة وعلى الجرمي فإنه أنكر اعمال فعل لأنه اقل
ورودا وقد قيل ان قوله حذر امورا البيت مصنوع
وحكي عن اللاحقي انه قال سألني سيبويه عن شاهد
في اعمال فعل فعملت له هذا البيت قال أبو
يأبى الله ان يلحق سيبويه امام الجماعة وهذه الحكاية
غلطة فعل اللاحقي مشهور بالكذب وتقدمه في علم اللسان
معروف لا ينكر والحق انه لغضب التنبيه فيه ام فضل
وهيهات ان يعتمد في نقل قول رجل يشهد على نفسه
بالكذب وذلك ان سيبويه ان كان قد سأله فإنما
سأله عن شاهد لقول العرب ويستشهد بكلام من
العرب فجوابه عن ذلك بانشاده هذا البيت
الذي زعم انه صنعه اخبار بانه بيت منصوب لعربي
موثوق في بيته والخبر أن الإخبار غير مطابق
للواقع يكون كذبا فأنى يلتفت الى قول مثل هذا
المتزيد او تقبل له رواية قوله ذو تعويل مبتدأ
بمعنى معول البيت وفي قوله في كثرة اي في مقام

زيادة

ارادة التكثير وانما نعت على هذا بتعبير جملة وكذا
الخلاصة وكون اعمال الاوزان الثلاثة الاول منها
كثير يؤخذ من مفهوم وفي فعيل قل ومقالة
اتباع معمول الصفة الوصف تابع في خاتمة التوابع
ان شاء الله تعالى ومثله في تسمى المفعول
وأعطوا أن يعطى كالاسم مرتفع معنى وفي ذي وشبهه
تسمى لغته في الاسم بالرفع ومثله نعت لمصدر محذوف
اي نعطي اسم الفاعل المفعول جريا مثل جري اسم
الفاعل فيعمل عمل فعله بالنصب ولي المعتمد منه واذا
كان صلة لال عمل مطلقا ويعمل مفردا ومثنى ومجموعا
واذا توجهت فيه الشروط جازت اضافته واعماله
ويفهم من تشبيه اسم المفعول ومقابلته لاسم الفاعل
ان من هو عنده نائب عن الفاعل وانه قائم مقام فعل
المفعول وفي الخلاصة بدل الشرح زيادة ايضاح
قوله واعطي اسم المفعول عن اسم الفاعل بان
يضاف لاسم مرتفع به في المعنى بشرط كونه احدهما
ان يكون من المتعدي الى واحد كمحمود المقاصد الورع
فلا يجوز ان يكون من غير متعد اصلا لا تتصور
الاضافة ولا المتعدي لاثنين او ثلاثة وهذا مأخوذ

ومثال الخلاصة والثاني ان يقصد به الثبوت وهو
داخل في مضمون الاول لانه لا مانع ان يكون متعديا الى
اثنين كما في قوله انه لا يعود الى معمول مذكور
وذلك معنى قوله غير مقصود به العلاج وقد يقال
معنى على الاضافة نصب ورفع لانها بعد تحويل
الاسناد عن المفاعل الى ضمير الموصوف مثلا ونصب الفاعل
على التشبيه بالمفعول به ولم يجعلها من رفع لما فيه من
اضافة الشيء لنفسه وفي هذا اشارة الى انه كما
احق بالاضافة احق باضافتها وهو النصب على التشبيه
بالمفعول به او التمييز نحو محمود المقاصد او مقاصدا
ومعنى الاختصاص في ان اسم الفاعل قد يضاف الى
فاعله نحو كاتب الاب اي ان اسم المفعول احق بجواز
ذلك باستحسان والاضافة في كاتب الاب غير
مستحسنة وبهذا يظهر الاعتراض على من ذهب
الى رضي وابن العنبري انه كاتب الاب في بعض المجاز
فافهم والكلام في هذه المسالة طويل وهي
من مطارح الانظار وان شئت تمام نحو ذلك في حاشية وما
جاء والاوصاف بمعنى اسم المفعول كذبيح بمعنى مذبوح
وقبض بمعنى مقبوض لا يعمل عمل اسم المفعول خلافا

لابن

لابن عصفور وعلى هذا نبه بقوله وفي ذبيح وشبهه تمنع

الصفة المشبهة

الصفات المشبهات تعمل لا كفاعل في النصب وتجعل
عن قوله عن تاخير الخلاصة لها عن اوزان المطلق
والصفات في الوجه لا كنه فلا تقدم فيها ومن ضعفها
في سببها فقوله المشبهات جمع نعت به المجرد لانه
جنس تحته افراد وعدل عن المطابقة التي هي افصح
لاجل الوزن وجملة تعمل خبر الصفة وكفاعل نعت
محذوف اي عملا كعمل فاعل ويتعلق بهما على تعمل
وحذف منه كفاعل الدلالة ما قبله اي يشبه
لا عملها ما اشتق منه لا عملا في الفاعل مما تقدم في بابه
ولا يلزم من التشبيه المساواة من كل وجه لانه وقع
في شيء خاص وهو العمل وجهة العمل مختلفة فاسم
الفاعل ناصب لما بعده على انه مفعول به وهذه ناصبة
له على التشبيه بالمفعول به او التمييز كما سينبه
عليه وقد يستفاد ان عمل اسم الفاعل المشتق وكذا الشرط
المتقدمة هو خصوص نصب المفعول لا الرفع ولا
نصب الظرف والتمييز وانحو ذلك ويستفاد
وذلك امران احدهما ان عملها الثابت لاجل التشبيه

الصفة التي تشبه لذلك هي اسم الفاعل والشبهة
الآتية مخصوص المنصوب على التشبيه بالمفعول
به وثانيهما أنها مقيدة بالمتعدي كما باللازم والمتعدي
الذي شبهت به هو المتعدي لواحد فقط فلا تحمل على
المتعدي لأكثر لكنها لماض مفهم وكان تعمل في سابق
أو ما بعد له أو أجنبي وهنا النصب على تمييز أو
تشبيه مفعول به أي كما كانها الصفة المشبهة
بغير اسم الفاعل عنها بأنه تارة يكون للحال وتارة
للاستقبال وهي لا تكون إلا للحال وهذه العبارة
وإن كانت مطروقة موهمة محتاجة للتأويل قالوا
والمعنى أنها للحال المتصل بالماضي المتصل بالمستقبل
وذلك لأنها للدوام والثبوت فلا تحتوي على زمان
غيره وفيه تضعيف الحال وما في الخلاصة من التنبيه
على أنها لا تصاغ إلا من اللازم يأتي للمصنف في موضع آخر
الصفات ولا تصاغ من متعد مقيسه وقد يرد التشبيه
على ما فيها أنها تكون مجارية للمضارع وغير مجارية
لذلك كما تقدم أن فيها كطاهر القلب جميل
الظاهر في التمثيل وتفارق اسم الفاعل أيضا
في أن معمولها لا يتقدم عليها بخلاف اسم الفاعل

وهذا

جاء زيدا أنا ضارب ضربا على الاشتغال وأما
وجه الأب زيد حسنه وذلك لأن عملها بالحمل
على اسم الفاعل ... أحد منه وهو معنى قوله وكان
تعمل في سابق وتفارقه أيضا في أن معمولها يكون
أن ينفصل عنها بخلاف معمول اسم الفاعل للعلة
المتقدمة وهو معنى قوله أو ما بعد له وهذا بناء
على الخلاصة وتفارقه أيضا في أن معمولها لا يكون
إلا سببيا أي متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو
زيد حسن وجهه أو تقديرا نحو زيد الحسن الوجه
أي منه ومعمول اسم الفاعل يكون سببيا وأجنبيا
وهو معنى قوله أو أجنبي وتفارقه أيضا في أن نصبها
لما بعدها على التمييز إن كان نكرة نحو حسن وجها
وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة نحو
حسن الوجه ونصب اسم الفاعل لما بعده على أنه مفعول
به وهو معنى قوله وهنا النصب الخ وهذا كله
ليس في الخلاصة فارفع بها وانصب وجر مع أل ودو
ذا أل وذا الإضافة وما خلا + معمول الصفة
المشبهة يجوز أن تعمل فيما بعدها مع تعريفها
المأتي التي هي على الفاعلية والجر بالإضافة

والنصب على التمييز او التشبيه والعوامل
الثلاثة متنازعة فيها ومع ان حالي وجهي والباء
ومعمول كالمحذوف اه وكلامه الا ان الصفة
تعمل العمل المذكور متصلة بال وغير متصلة
بها وتتنازع الثلاثة ايضا في قوله ذا ال وما عطف
عليه والمعنى ان معمولها تارة يكون محلى بال
وتارة يكون مضافا وتارة يكون خاليا من ال
والاضافة فعمل الصفة ثلاثة انواع ولها
حالتان فاذا ضربت ثلاثة احوال عملها في حالتيها
صارت الاقسام ستة وضرب ثلاثة في اثنين
ولمعمولها ثلاث حالات تضرب فيها الستة فتصير
الصور ثمانية عشر واوصلها كثير من
المتكلمين على امثلة الحديث وتكايبه كان
المضاف اربعة انواع مضاف لضمير الموصوف
كوجهه والمضاف للضمير كوجه ابيه والمقرون
بال كوجه الاب والمجرد كوجه اب فتكون
اقسام المعمول ستة تضرب فيه الستة المتقدمة
واوصلها بعضهم الى اثنين وسبعين وبعضهم
الى اكثر ويمتنع من الحسن والثلاثين اربعة وهي

وهي ان تكون الصفة بال وتضاف الى المعمول
المجرد منها ومن الاضافة لتاليها وهي الحسن
وجه او وجه اب او وجهه او وجه ابيه وعلى
ذلك نبه بقوله ولا تجر مع ام فاعلا
من ال ومن مضاف لما ال تلا اي لا تجر
بالصفة حالة كونها مع ال الاسم الذي خلا
من ال ومن اضافة لما فيه ال فالاسم المعمول
بمعنى المفرد وهذا مغتفر كما في الرضي بما
اذا لم تكن الصفة مثناة او مجموعة معمول
فانه لا اضافة بالتخفيف ويعلم ذلك الامتناع
من الاضافة بذكر صور المنع هنا تنبيه
وايضاح ولا يعزب لك مقتضاه مما صرح في الاضافة
وكلامه في الامتناع في المضاف للضمير من كون
الموصوف مجردا من ال كمررت برجل الحسن وجهه
او مقرونا بها كمررت بالرجل الحسن وجهه
خلافا لما في التسهيل من اجازة الاخير فقد
قال ان الزمان الذي منع وجوز الاولى هو ان الاضافة
لم تخلص من قبح وهو موجود في الاخير وعود
الضمير لها فيه الا انه يمنع ركونه ابقاء الرفع

وما عدى هذه الاربع جائز لكنه منقسم الى
ضعيف وقبيح وحسن والضعيف نصب
الصفة المجردة والى المعرف بأل والمضاف
الى المعرف بها والمضاف لضمير الموصوف
او الى المضاف الى ضميره وفي الصفة المجردة
من ال المضاف للضمير او الى المضاف الى النكرة
فهي ست صور ووجه ضعف الاربع الاولى ما فيها
من اجراء الوصف القاصر مجرى الوصف
المتعدي وايضا ان ذا ال موجود مع المعرفة
بأل واجابوا بما تجري نعتا والثلاث نصبه
اي الثابت في نحو الحسن وجهه والوجه بالفتح القبيح
الذي هو اقوى والضعف فلان الضعف راجع
لامر صناعي والقبح لامر معنوي وسر انهم انما
ارتكبوا النصب على التشبيه بالمفعول لامرين
احدهما قبح الرفع المتضمن الخلو من الضمير وثانيهما
التوسط الى الاضافة للمرفوع لانها لو كانت
وقع لزمت اضافة الشيء لنفسه كما سبق
فالنصب ليس مقصودا لذاته بل هو توطئة
للاضافة وهذا مصرح به في كلام الرضي

اذا تمهد ذلك فاقول الحسن وجهه بالنصب
يغتفر فيه الامران المذكوران تكثير لهما لا الاضافة
فالنصب فيه لم يخل من قبح الرفع ولم يحصل
الاضافة المقصودة مع ما فيه من اجراء القاصر
مجرى المتعدي ومع ذلك القياس امتناعه بالكلية
ووجه اجازتها ما فيها من انها لغة في المعنى
الحاصلة وتحويل الاسناد والرفع لا يحصلها
وكذا ايضا الحسن الوجه بالنصب ولا يلزم
من هذا قبح النصب حيثما وجد لانه قد يكون
مقصودا موصيا ومخلصا من قبح الرفع وذلك
مع المعمول المنكر وهو اربع صور نحو الحسن
وجها او وجه اب وحسن وجها او وجه اب
لانه لا يتوقف على الاجراء المذكور مع تحصيله
للمبالغة وايضا الاضافة في الاولى ليس متعذر
ولم يبق من صور النصب سوى هذه بل الحسن
العقلي لان المعمول المنصوب اثنا عشر صورة
منها اربعة واربعة من الضعيفة المتكلم فيها
واربعة من التي حكمنا عليها الان بالقبح
فإن قلت الاربع التي حكمنا فيها بالقبح

يلزم على هذا أن تكون قبيحة لجعل الوصلة فيها
مقصورا وكأنه لم يخل من قبح الرفع مع إضافة
للضمير أو إلى المضاف إليه قلت
أما هاتان فإن الإضافة فيهما أيضا ضعيفة
كما سبق فلما لم يكن المعمول إليه أحسن
لم تكن ثم جهة قبح أخرى تعكر ضعف المجيء
وأما الأوليان وهما حسن الوجه أو وجه الأب
فلا يجري فيهما وكأن ما في الصفة فيه معنى فيه [illegible]
فالصواب أنا إن مشينا على مذهب البصريين
المانعين نيابة أل عن الضمير كان حسن الوجه
أو وجه الأب والحسن الوجه أو وجه الأب ضعيفا
وإن مشينا على مذهب الكوفيين القائلين
بنيابتها فهو قبيح تمام وصرح في التوضيح
في مبحث الإضافة بقبح الحسن الوجه بالنصب
فعلى الأول تكون صور الضعف ثمانية وهو
المتعين إذ لو كانت أل نائبة عن الضمير
وقائمة مقامه لما قبح الرفع فلا تبقى فائدة
في الإضافة وبه يظهر قبح الرفع فيما ذكر
وقد صرح به في التوضيح في مبحث الإضافة

يعلم ما في قوله في غيره أنه يكثر من صور القبح
وأن ذلك دليل على بطلان قول البصريين
ووجه الضعف في صورتي الجر إذا أضافت
الصفة من غيرها فقد التخفيف وهو حاصل
بحذف الضمير وبالفصل على الوصف كما في حسن
الوجه أو بحذف التنوين كحسن وجهه أو وجها
كحسن الوجه والحكمة تقتضي أن يبلغ أقصى
ما يمكن منه ويقبح الاقتصار على أدون التخفيف
أعني حذف التنوين كما يقبح تركهما معا
إمكانه وهو حذف الضمير فلا استقباح فيهما
لأنه لم يحذف الضمير في وجهه مع أن غرض الربط
حاصل الحسن في الوصف وكان وجهه
بأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه فكلام
في أنهم عدوا صور الحسن حسن الوجه وحسن
وجه الأب وحسن وجهه وكان الذي فيه شبه
إضافة الشيء إلى نفسه على أنا لو وجهناه
بذلك لما ورد أن ذكر الضمير يصير التحويل
كلا تحويل فيقوى شبه إضافة الشيء لنفسه
بخلاف ما ورد وتركه كما في الضمير بناء في

في الثاني التحويل خبر سيبويه نحو حسن وجهه بالرفع
وقول صاحب الجمل إنه أجازه وخالف فيه الناس قال
ابن عصفور هو كلام جمع الكذب والخطأ فمن كذبه
نقله عن سيبويه على اختيار ذلك بالرفع وقد وقع
شبه هذا الغلط للزجاجي حين نسب الأجازة لسيبويه
والمنع لابن بابشاذ قال وإن كان فيه إضافة الشيء
لنفسه ثم ذكر أنه يستقبح إضافة الصفة
لمرفوعها مطلقا قال هذا إن أراد أن حسن
هو الوجه في المعنى وإن أراد إضافة حسن
إلى الوجه المضاف إلى ضمير راجع إلى الموصوف
حسن فكأنه أضيف حسنا إلى ضميره وذلك
لا يجوز فليس بشيء لأنه لو امتنع ذلك
لامتنع في الحسنة أيضا وقد قال واحد منه
وصبر عنه وصفر بلد وكئيب محلها اه
قلت وهو اشتباه في محل وضوح
إلى أنها في الجملة لا بد فيها من التحويل
وإسناد الصفة للضمير وذلك يقتضي أن الضمير
وذكره يقتضي عدم ذكره فيترجح
إضافة الشيء لنفسه والجملة لا تحويل

فيها

فيها حتى يلزم فيها ذلك والقبيح رفع
الصفة مجردة أو بأل الجر ومع الرفع
الإضافة والمضاف إلى المجرد فهي
أربع هاكذا قالوا والصواب
على ما حققناه زيادة المحصور وجهه والحسن
وجه أبيه بالنصب فتكون ستة وعلى
رأي الكوفيين المتقدم في الحسن الوجه
أو وجه الأب أو حسن الوجه أو وجه الأب
تكون عشرة ووجه القبح في الأربع التي
ذكروا إخلاء الصفة من ضمير الموصوف
لفظا والحسن ما بقي وهو اثنان وعشرون
كذا قالوا والصواب أضعاف ذلك
الحسن وجهه أو وجه أبيه بالنصب
بسبعة عشر والله تعالى أعلم

أفعل التفضيل

أفعل التفضيل مضمر أبدا وعاملا موضع الفاعل
كما رأيت رجلا أحسن في عينيه الكحل منه في عين القبي

أفعل التفضيل ضعيف المشابهة للاسم
الفاعل لأنه لا تلحقه علامة الفرعية

في التأنيث والتثنية والجمع الا اذا خلي
بأل او اضيف لمعرفة فلذلك لا يرفع
الاسم الظاهر اي مقابل المستتر الا في لغة
ضعيفة تقول عليها مررت برجل افضل
منه ابوه بنصب افضل واما في لغة
الجمهور فلا يرفع الا الضمير المستتر
ولا يرفع الظاهر الا اذا وقع موقع
الفعل وذلك اذا كان صفة لاسم
جنس مسبوق بنفي او نهي او استفهام
وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه
باعتبارين مختلفين نحو ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
فانه بمعنى ما رأيت رجلا يحسن في عينه
الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد
وانما لم نقل حسنا اكثر من حسنه
في عين زيد كما هو ظاهر اللفظ
لان هذا التركيب يستعمل في مقام المبالغة
وانما تحط بنفي المساوي لا بنفي خصوص
الافضل فانه لفظه وان دل على نفي

خصوص الافضل بمفرده المقام على نفي
المساوي وبهذا يجاب عما يقال تسليط
النفي على الفعل يفيد اخص مما يفيده
تسليطه على اسم التفضيل فكيف
يقال انه حل محل الفعل ولكون
هذا التركيب يستعمل في مقام المبالغة
اعتبرت فيه تلك الامور المذكورة
وهي كون موصوف اسم التفضيل
جنسا يتسلط النفي عليه ليفيد العموم
ولما حل محل الفعل قوي فيه معناه فعمل
في الظاهر وعلل سيبويه رحمه الله
ذلك بالاضطرار الى العمل لانه لو لم
يعمل لزم رفع الاجنبي بالابتداء واسم التفضيل
خبر كما اذا قلت مررت برجل افضل
منه ابوه برفع افضل وذلك لا يجوز
لما فيه من الفصل بين احسن ومعموله
وهو منه باجنبي وهو الكحل ونعني
بالاجنبي ما ليس من معمولات ذلك العامل
لا الذي لا تعلق له به ولو قدمت منه

على التأويل لكان الضمير راجعا لغير مذكور
ولا يجوز كما كان هذا التعليل معطى في الإثبات
نحو مررت برجل أحسن في عينيه الكحل منه في عين
زيد ونقل عن الجرماني جوازه لا في الإثبات
أيضا لكن القياس لم يثبت فيه
ونصبه أفعل ممنوع بلا خلف ومفعولا به عند أعمل
نصب أفعل التفضيل مبتدأ والمهمل نعت
لمحذوف مفعول المصدر أي المفعول المطلق
وممنوع خبر والجار متعلقة به ووجه المسألة
واقول أنظم أن اسم التفضيل ليس المقصود
به الدلالة على أصل الحدث بل على زيادة
المتصف به على غيره في أصل الحدث فيه على حقه
ولأن الكلام عليه والمصدر إنما يذكر
أو يبين أصل الحدث وقد نبه في التصريح
على هذا المنع في مبحث المفعول المطلق
وأما قول الشاعر
أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم
لؤما وأبيضهم سربال طباخ
فلؤما نصب بفعل مقدر قوله ومفعولا

به

به عطف على المطلق **قال الرضي**
أما نصبه المفعول به فكلهم متفقون
على المنع وإن وجد ما يوهم ذلك قدر له
عامل كقوله فلم أر مثل الحي حيا مصبحا
ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
أكر وأحمى للحقيقة منهم
وأضرب منا بالسيوف القوانسا
أي يضرب القوانس ولا ينصب على التشبيه
بالمفعول أيضا لأنه لم يضعف الشبه
العاملي في المعنى حتى يكون النصب
توكيد للجمع وإن كان فعله الذي بني
ومنه يتعدى لمفعول تعدى هو إليه باللام
نحو أضرب زيد لعمرو وإن كان الفعل
يفهم معنى العلم أو الجهل فلا تعديه
باللام بل بالباء وباللام لأن تلك الأفعال
إنما تتعدى بالباء تقول هو أعلم منه
بكذا ولكذا لأنه ربما قلت علمت
به وإن كان المفعول به يتعدى إليه
الفعل بحرف تعدى إليه أفعل بذلك

الذي في نحو أعطي منه زيد ويتعدى إلى أول مفعولي
كسى وعلم باللام وينصب الثاني منصوبا لأن العامل
لا يتعدى نحو فيه متماثلين لفظا ومعنى فيقول اكسى
منه للعمر والثياب واعلم منه الذي زيد منطلقا
وانتصاب الثاني عند الكوفيين بأفعل وعند
البصريين بفعل مقدر فيكون الثاني لا بفعل محذوف ولا
والفعل محذوف مع المفعول الأول إذ أنا
اكسى منه للعمر واكسوه الثياب وقيل
لا يجوز أحد المفعولين في باب علمت دون الآخر
كلا ولكن أن يقال اشر منه علما أن زيدا منطلقا
أو علما بأن زيدا منطلق وإن كان الفعل
يفهم الحب أو البغض تعدى إلى ما هو الفاعل
في المعنى باللام نحو أحب إلى وأبغض إلى لأن
الفعل يتعدى بها نحو حبب إليكم الإيمان وهذه
زيادة على الخلاصة وإن يخص طالب ودي
وحذف ما أضيف للمنكر لاسم
التفضيل ثلاث حالات الأولى أن يكون
مجردا من أل والإضافة وحكمه حينئذ أمران
أحدهما أن يؤتى بعده بمن جارة للمفضول

بحيث تليه نحو زيد أفضل من عمرو وأوتي
معمولة نحو النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم
وظاهر قوله صله أبدا واجب وإن كون
الخلاصة له بقولها أبدا وفيه تنكيت
وتنبيه على أن الجر دلالة بمعنى الوصف
مجرد عن معنى وجملة خالية للمبين ولا بد
تحرز فيما أن تقول زيد أفضل بمعنى فاضل
وقال مغلوطهم في الأذان الله أكبر أو خرج التركيب
أكبر المتذكر لأن المفاضلة تقتضي المشاركة
في المعنى الواقع فيه التفضيل ولا مشاركة نحو
المخلوق للخالق في شيء من صفاته تعالى
وكذا الدافع قوله وهو أهون عليه بخروج
منه لأن جميع المقدورات متساوية بالنسبة
للقدرة وإنما ذلك في قصورها بالنسبة للمفعول
ومنه هو أعلم بكم أي عالم إذ لا مشاركة
في علمه وقول الفرزدق إن الذي سمك
السماء بنى لنا بيتا دعائمه أعز وأطول
أي عزيزة طويلة ومن حيث يستوي معه
ومعه فيه الأولى وما خالف لذلك من جع البيه

ويفرق معه معنى من وأما المفاضلة فيما يرجع
له تعالى فهي على عادة المخلوقين في التخاطب
وبحسب توهمهم العام في معنى الله أكبر
الله أكبر من كل شيء يتوهم له كبر
أو على حسب ما اعتاده بين المخلوقين
في المفاضلة وإن كان كبرياؤه تعالى لا نسبة
لها إلى كبر المخلوقين وكذا وهو أهون عليه
أي على ما جرت به عادتكم أن إعادة ما يخترع
اختراعه أسهل من اختراعه ابتداء فلم تحيلون
إعادته وكذا وهو أقرب بكم أي منكم
حيث تتوهمون أن لكم علما ولله علما أو على
ما تقولون هذا أعلم من هذا وهي لغة يفقه
العرب في كلامها وبمعاني القرآن خوطبوا
بمقتضى كلامهم وما يعتادونه فيما بينهم
وكذا آية العزة وبل تقوى من فيه كان هي
وقد روي عن رؤبة بن العجاج أن رجلا قال
له يا ابن العجاج أخبرني عن قول العزة أن الله
الطول من أي شيء وقال الجد رؤبة أن العرب
تجتزي بهذا فلان وقال المؤذن الله أكبر

بمقال

بمقال رؤبة كما تسمع إلى قوله الله أكبر اجتزاء بها
وأن يقول من كل شيء انتهى وذكر أبو إسحاق وقال
أو بيان القلوب معنى الله أكبر الله قد أكبر وأن يقال
له أكبر أو يروى كنه كبريائه غيره وقيل الكبر
وأن يحاط به فقد علم أن المجرور بمن التفضيلية
كاجر ومقاته كثيرا للمفضل إما تحقيقا نحو زيد
أحسن وعمرو أو تقديرا نحو انطلق إلى مكة ومن
وإن اختلف المعنى كما سبق ومنه قوله تعالى
أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا
إذ لا خير ولا حسن عند أهل النار ومن ذلك
قولهم في التعجب هذا أحب إلي من هذا وفي التمر هذا
خير من هذا ومذهب الخليل أحب إلي مما يزعمون
الجنة وتأويله هذا أقل بغضا أو شرا أنعم تنعمي
المشاركة في مقام التهكم نحو يزا أظلم من
الحمار قال الرضي وأما قولهم إنما الكبر
والشعر وأنت أشعرهم وأنت تقول كذا فليس
المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب
على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول
وأفعل التفضيل يعبر بعد الألفاظ من المفضول

وتجاوز عنه وفي مثله ليست تفضيلية بل هي
مثلها في قولك بنت من زيد وانفصلت منه تعلق بافعل
المستعمل بمعنى التجاوز فاذا قلت ان الكريم علي
من ان اضربه فكأنك قلت انه بائن لبعده عن
مثل ان اضربه وانما جاز ذلك لان من التفضيلية
متعلق بافعل بغير بين فهذا المعنى لا يتم انك قلت
زيد افضل من عمرو ومعناه زيد متجاوز في الفضل
في رتبة عمرو انتهى وخرج نحيى هذا في المغني على
وجهين ذاكرا ان بحث هو في اولهما والزملا مبني
في ثانيهما بالنقض وفي الكشاف من حديث كلامه
الصيف احر من الشتاء اي الصيف ابلغ في حره
من الشتاء في برده انتهى وحاصل ما اشار اليه
ان المعنى فوق حرارة الصيف اكثر من فوق برودة
الشتاء قال انه تفضيل احد الشيئين
على الاخر ومثله قولهم العسل احلى من الخل
قوله وتذكر وحد اشارة الى الحكم الثاني
وهو انه يدل على افراده المجرد وتذكيره وان كان
الموصوف به متعددا او مؤنثا نحو يوسف
واخوه احب فلان كان اباه كما في قوله

احب

احب ونحو ذلك لان افعل التفضيل شبيه
بافعل في التعجب وزنا ومأخذا وافادة
للمزية وافعل في التعجب لا تلحقه علامة
تأنيث ولا تثنية ولا جمع فحمل عليه شبيهه
والحالة الثانية ان يكون مضافا فان
كانت الاضافة لمعرفة ففيها في حكمه
وان كانت لنكرة ففي حكمه كلام انه امر
احدهما فيه وهو ان يكون مفردا مذكرا
ولو كان موصوفه او كان مؤنثا مثل
ما في المجرد والثاني اشار بالتقسيم
والتقسيم في اقرب الحكمين المذكورين
للمجرد اولهما معا وثانيهما فيه ايضا
وهو ان يكون مجردا من وامّا
قوله فهو بغير من العرى فاعلمنا
منا بل كفى الحياد في الشرف
فلم ادا اعلم منا واضافوا ولي الكلام
المضاف اليه كما تجيء ان
ونظيرها في المضاف اليه وهو ان
يكون مطابقا للموصوف بالاسم

التفضيل فتقول زيد افضل رجل
والزيدان افضل رجلين والزيدون
افضل رجال وفي هند والحالة الثالثة المنبه عنها
ان يلي ال وله حكمان احدهما ان
تجيء معا وهو ماخوذ من مفهوم وان
لم يجيء واما فقوله ولست بالاكثر
منهم حصى وانما العزة للكاثر
فلا زائدة وثانيهما ان يطابق
الموصوف لبعد مشابهته بفعل التعجب
والى هذا اشار بقوله وتلو ال
طبق واشار الى حكم المضاف
للمعرفة بقوله وما لمعرفة
ف ومعنى ما كنت بكسر
وان فسرت بجوز ... وان
يكون افعل الاسم في تعريف والحالة
الرابعة هي خالية من معنى من ان الغيبة لا
ولم تذكر المضاف حكمه في المطابقة
كحكم الحالة الاخيرة وهي التي يكون
فيها بال فيجب مطابقته لموصوفه

وقوله

لانه افصح به الزيادة المطلقة لا على
خصوص المضاف اليه اولا بلا تفضيل
فيه فان هذا شيء مفهوم ويحتملها قوله
الاشج والناقص اعدلا بني مروان لانه لا
مع كثرة عدلهما اوطلاهم وعلى الاول
يقال يوسف احسن اخوته وان
قصدت معنى من ولم تأت به جاز انشاد بالبناء
للمفعول ولا تأتي للوجهين وهما المطابقة
وعدمها ومعنى هذا ان تقصد بافعل
الزيادة على خصوص ما اضيف اليه
ولا يضاف الا الى ما هو بعضه فلا يقال
على هذا يوسف احسن اخوته لانه
انه لا يدخل في جملة الاخوة لان اضافتهم
لضميره تخرجه وقولهم قصدت الزيادة
على ما اضيف اليه فيه تسامح اذ هو
في جملة اجزاء المضاف اليه والتفضيل
انما هو على غيره وقد اعترض عليه
بهذا واستدل ابن مالك بجواز الوجهين
بقوله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم

باحبكم الي واقربكم مني مجالسا احاسنكم اخلاقا
الموطئون اكنافا الذين يالفون ويولفون وامره
احب واقرب وجمع احسن فان اكرما مينين وهو بمعنى
القدح فيه بانا لا نسلم ان معنى من مراد في احاسنكم
بل يقول ما قصد به الزيادة المطلقة وقد صرح
الشيخ بذلك وذهب ابن السراج وابن برهان
وابن يعيش الى وجوب ان المطابقة وعزا
بعض في الخلاصة بقوله عرف محققه ورد عليهم
بقوله تعالى اكابر مجرميها وهو ايراد لمن
قال انه تمام مينين وكابن السراج ان يمنع كون
الالف ظاهرة فيهما على معنى من وقد سبق الاعتراض
على قولهم ان الالف ظاهرة هنا على معنى من في حيث
ظاهرة مراجعة قال ابن هشام اراد وا شيئا
واخطوا في التعبير عنه وذلك انهم ارادوا
بكونه على معنى من ان يكون للتفضيل وبكونه
ليس على معناها ان لا يكون له وانما ضبطوه
بمعنى لانه الذي يخص التفضيل اه وقد عرفت
والقصد اعراب المتن وقوله وقوله ومع تالي
ان بعد تستبعهم من معمول قدم وتاليها مجرورها

وفي

وضمير بها لذاتها ان تستتبع بمجرور من قدمها
على اسم التفضيل وجوبا وهذا طرد بمثال
الخلاصة مما انت خير وفيه نظر بالاجنبي وبمثال
التوضيح انت ممن افضل وفيه شيء الى عامل للادات
المقدر والعمل البعض فالاولى ان التي مجرور بها
ان تكب احدهما وفيه انه يمكن التخلص عنهما
معا بتقديم من ومجرورها على اسم التفضيل وتقديم
اسم التفضيل على المبتدا فيقال ممن افضل انت
ولا يلتبس المبتدا بالفاعل لان اسم التفضيل لا يرفع
الظاهر الا في لغة قليلة كما تقدم وقد يقع
في المبتدا اجواز فاما اخواته بتقديم الخبر
الفعلي من غير التبعات الى لغة اكلوني البراغيث
وكلام المصادر بعضه مجهول اخيرا
وامتعد في الاخبار بالذي و[illegible]
مجهول مفعول امنع لتقديمه من ومجرورها المجهول
من كلامه المسائل وفي الاخبار مصدر اخبر متعلق
بامنع وكذا في اختيار والمعنى انه قد يقع
في الفصيح كقول في الهمزة فلا حسنت فيها غيره
ان تسبقها فهو وكما نسيه منهم الكل

وقول الأخطل أرعى وأنت الكحل ❊ أتموت بعض
الحياة أهون ❊ قوله والحذف إلخ لمرفوع وبقا
وانتظار عن اسم التفضيل ومن مبتدا وخبرها
خبرهم وكلا ولي نحو وكلاهم خير وأبغى لي من الدنيا
وما فيها وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أفعل
خبر المبتدا الحاضر وكان الخبر محذوف من نيته
وأنها نحو زيد أكثر مالا منه وبعطر بالتمييز
ونزيد أخص منه بالفعل وأنيس أولى بالعرب
وأنفسهم بعويله وقد اجتمعنا بعد مقول المقرر
مالك لنت أبشعهم في غضر الزمان يروا ❊

❊ للناس بالخير من عمرو ومن هي
هذا إذا كان الغالط مساويا لما في التعليم
بالفعل وكلا غرار كقوله ❊ ولعود الطيب لو يزرت كتابا
❊ وما موهبة على خم ❊ وبعطر بالمعـ
ومن نحوها وجاء القطان بالبناء في قول جري
لم الواجب يا ابن من منكم ❊
أد ❊ ليكلا واجب في لبثها بهما
وهنا زيادة على الخاصية ويأتي في الأبنية الكلام
على صوغ اسم التفضيل انتهى

اسماء

أسماء الأفعال والأصوات ❊ ما ناب عن
فعل كشتى وصه هو اسم فعل وكذا أوه ومه ❊ ما واقعة على الاسم بقرينة
الترجمة فيخرج حرف النداء ومن كان وأخواتها وليس
في هذا الإخراج بالجنس ولذا قلنا يخرج عنه لا بكلا
ويمكن كلام يخرج حرف النداء والكاف لعنه ونحو منه رجا
تحت قوله ما ناب عن الفعل مع الأسماء الأفعال العادة
وكلام وظاف في نحو ضرب زيد وأفاهم الذي يراد وأخرجها
بقوله كشتى لأن كونها ما غير معمول فيه مقول
ما ناب عن فعل معناه في المعنى والاستعمال والتمثيل
في نية معينة لهذا المراد ومعنى النيابة على
ما حققه التفتازاني الدلالة على معنى الفعل الذي
الفعل يدل عليه مباشرة واسم المفعول
بواسطة كالدلالة على لفظ الفعل ولذا قيل فيه
اسم الفعل موضوع للفظ الفعل لا لمعنى
لا من حيث أنه لفظ من حيث دلالته على معناه وذكر
الرضي هذا عن بعضهم ورد بأن العرب الفصيح ربما
يقول صه مع أنه لا يعرف بيان لفظ اسكت وربما
لم يفهمه لفظه قلت تماثل المقصود من الدلالة
على لفظها بإفادة معناه وتعلمه وذلك واشتهر

صار كأنه موضوع لنفس المعنى وتخيل ابتداء
الفاصلة مهما جواب لقوله مع انه لا يخفى بما فيه
لقوله اشكل وقوله ربما ثم يسمعه الكلام لانتباه تقدمه
قوله ما ناب عن فعل خبر مقدم وسموا اسم فعل مبتدا
مؤخر وكلمة ما نائب مفعول بطل بينهما بالمبتدا
الاجنبي للظروم ولم نكتف لان الحق هو الحذر
عنه **وما بمعنى افعل كآمين كثر وغيره كوي وهيهات نزر**
اي وورود اسم الفعل بمعنى الامر كثير نحو صه بمعنى
انكف ويكثر في كثير تدار منه نوع نزال مقيسا وهو
بفعال كنزال اي وقف مقدم في الوضع اذ كان لا مقدم للمبتداء
وورود للماضي كهيهات بمعنى بعد وللمضارع
كوي بمعنى اعجب قليل **وسموا الفعل رويد بله اذ**
نصبا ومصدرين خفضا اي ومن اسم الفعل
ما هو منقول من مصدر وهو ضربان مصدر فعل
مستعمل وهو مصغر مصدر ارود تصغير ترخيم
باسقاط الزوائد ومصدر فعل مهمل وهو بله
بمعنى ترك ولهما استعمالان احدهما ان ينصبا
ما بعدهما وهما اسما فعل وثانيهما ان يخفضاه
وهما مصدران اذ لا ظاهرة دليل الحقوق بهما

كلاكي

لا يرى كلامه كان خاصيته بوبه تبيين مصدر بتمامه
بالمفعول وينصر كذلك بل يستعملان مصدرين نصبا
لما بعدهما معربين منونين وقد ذكر لها في التوضيح
في رويد وكذا خبر في بله منقول رويدا زيدا وبلها
عمرا قال المعنى كالاسمين ما للفعل من نصب ما بعدهما
مع بنائهما جواب الشرط محذوف اي اذا نصبا فهما
واسم الفعل وحقيقته حال كونهما مصدرين **مطلقة**
دونك اليه الخفض اسم ومن اسم الفعل ما هو
منقول وجار ومجرور كعليك بمعنى الزم واليك عني
بمعنى ابعد وتنحى عني ومنه ما هو منقول من ظرف
كدونك بمعنى خذ ولا يستعمل هذا النوع في الغالب
الا معديا بضمير المخاطب وشذ علي بمعنى اولني
والي بمعنى اتنحى وعليه بمعنى ليلزم وهذه
الكاف في محل خفض لحكاية كما خبر عن بعضهم
العرب علي صبر البكر بؤات عيي الحمد وقال
الكسائي في موضع نصب ورده كون نحو انه يرد
بمعنى خذه وخذ انما يتعدى لواحد وانه لا يتعدى
بعد الفاعل المضمر المتصل الى ضمير المتصل وقال
الفراء في موضع رفع ويلزمه ان يكون فيها ضمير مستتر

وحكمه كما ينوب عنه في اعماله لاكنه ان
لم يجزم ولم يؤخر وحكمه ان اسم الفعل
مبتدأ كما ان حكم ما ينوب هو ان اسم الفعل عنده
وهو الفعل خبر وفي اعماله متعلق بكلا ستغراق ما ان
كان الفعل لازما فالاسم كذلك فيهما وان
كان متعديا بنفسه فالاسم كذلك كعليك وان كان
متعديا بحرف فالاسم كذلك كاليك الا لاكنه ان
اسم الفعل لم يجزم في كلامهم بخلاف الفعل فانه
يجزم ويرفع معموله وذلك لان النائب لا يقوى
قوة المنوب عنه خلافا للكسائي فانه اجاز
اعماله محذوفا وهو زيادة على الخلاصة
وكما لا يجوز اعماله محذوفا لا يجوز تأخيره عن
معموله كما ذكرنا خلافا للكسائي ايضا فانه
اجاز ذلك مستدلا بقوله يا ايها المائح دلوي دونكا
واجيب بان دلوي مبتدأ ودونك خبر وان
يكن المعنى على الاخبار المحض لان الجملة الخبرية
قد يقصد بها التحسر نحو اني وضعتها انثى والتنبيه
كما هنا وسماه النظم ما صح وينون
ان ينكر وسماه النظم مبتدأ والا فاقه

فانية

فانية وما لحقه نعت والجملة خبر المبتدأ الذي
ضمائر الرفع البارزة لا تلحق اسماء الافعال وهذا
حكم بفعلية هات وتعال لاتصال ضمير الرفع
البارز بهما ويعلم ان المراد ضمير الرفع ومن كون
سماه الا ضمير الرفع يكون مستترا فيهما فلذا
فهو صح ان يقال في البلاغة سماه ان علامات للكلم
وان كانت هي نعت النظم بخلاف ضمير النصب والخفض
فلا حاجة استثناء بهما وبهذا يفيد قول التسهيل
وحكمهما غالبا في التعدي واللزوم والا فهما
والا فهما حكم الافعال فان انتم ما هي ان
في ضمائرها فاعلها واضمار هيهات يكون
فاعلها ظاهرا وضميرا مستترا كهيهات زيد وهيهات
هيهات كفعلها وصه انما يكون فاعلها الا مستترا
كفعلها الا صيغتها هذا اذا كان الفاعل مفردا
مذكرا والا يقال اسكتي واسكتا واسكتوا
وصه في الجميع واشار في التسهيل بقوله غالبا
الى انها قد تخالف فعلها في التعدي واللزوم كامين
فانه لم يحفظ لها مفعول وفعلها وهو استجب
متعد وهذه زيادة على الخلاصة قوله وينون

أي أسماء الأفعال تنكيرها مفهومه أنها إذا
عرفت لا تنكر ونحو ذلك على ثلاثة أقسام قسم
لم يجئ إلا منكرا كإيها وويها وقسم جاء معرفا ومعربا
وقسم لم يجئ إلا معرفا كباب فعال المفيد معنى الأمر
وكالأصوات وقسم جاء بالوجهين كصه ومه ونحو
كمه وإيه ومعنى التعريف والتنكير مع أن مدلولها
وهو الفعل لا يقبلهما أنه كما تقدم اسم للفظ الفعل
فإذا عرفت قلت إنها أعلام أجناس للأفعال أي
كعلمية الفعل التي معناها أل للعهد وجب
الدلالة على معناه وحيث صورة الذي للعهد وإذا
نكرت جعل لواحد من آحاد الفعل الذي يتعدد اللفظ
به فلا خلف المعنى بلا اعتبار بوجه بلا تنوين
كأسامة وبه كأسد تكرار جاء ابن الحاجب
وظاهر قول الرضي يجعل التعريف والتنكير راجعه
إلى معنى المصدر وانظر نحو ذلك في حاشيتنا
عند تنوين التنكير وشبهه المحكي كونه
أو خوطب به غير الذي يعقل صوتا لقيا
أي وشبه اسم الفعل في الاكتفاء به مبتدأ
وجملة لقيا بالبناء للمفعول خبر الحاجب مفعول

أول

أول وصوتا ثان ثم حصر هذا الشبه في نوعين أحدهما
ما قصد به الحكاية إما لصوت حيوان كما لقو
الغيبة أو غيره وقائم ما أن لصوت الغاق وقاء
فقيل شرط الحكاية أن تكون مثل المحكي
وهذه لا لعلها هي كلمة وحروف صحيحة في كلمة
في كلمات صحيحة والمحكي لم يتركب كذا لأن الحيوانات
والجمادات لا يحصل الإفصاح بالحروف إلا
للإنسان فلما احتاجوا إلى إيراد
أصواتها التي هي شبه المركب والحروف
في أثناء كلامهم أعطوها حكم كلامهم وتركيبها
حروف صحيحة لأنه يعسر عليهم أو يتعذر
مثل تلك الحاجي أمر العادة كما أنها المقصود
مثل الكلام العادي وجنس الإنسان إلا
في المعادن كما في التعبير فأخرجوها صرفا نحو
ما يحكي الشبه فيه الصوت فيه جعل الواقع
في كلامهم كالحكاية وثانيهما
ما خوطب به ما لا يعقل من الحيوانات كنخ
بفتح النون مخففا للجمل ومشددا للبعير
للمناخ وهدع بفتح الهاء وكسر الدال ويكون

للعين لصغار الابل حتى يراد سكونها فان قلت بي
انتزاع ابي ساوم رجل بكى اشفاق طاحب البكي
نوحهن وقال المصاوم بكى فيما بينهما كذا لذ
اذ رنا البعير مع جره طاحبه فقال هدع فقال
المشي صوته تقول البكي حسن قال الشيخ
هو كلما بعار مما يخاطب بها الحيوانات العجم
فيصوت لهما اما بصوت مركب من حروف معينة لا
معنى تحته ثم يجيء عنده لذلك التصويت على
الامر الذي يراد منه اما بحضه او تلاديه او بايناسه
والطعامه فكان الحيوان يمتثل الذي يراد لتحرك
مقام نفسه الذي التصويت لزوال الشيء او البهي
الى ان يكتفي الكاتب بذلك الصوت عن الشيء
او البهي لانه كان يتصور الحيوان من ذلك
الصوت ما يحبه من الشيء او ضده فيمثل
كشف الصوت بطايله الصوت المركب
من الحروف كلامه والنهي لزوال الحيوان فانما
وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا
من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت
وحيث هو مشتبه لما قرأه في لفظ وتباين الاصوات

بالتقطيع

الاصوات بالتقطيع والاعتماد على المخارج سهل
فالمحاكاة كلها بمعان المطلوبة من الحيوانات مختلفة اذ ذا
اختلاف العلامات الدالة عليها مركبة من الحروف
وما ذكر من الترتيب يعلم وكيفية تعليم الحيوانات
كالدب والقرد وغيرها لذا عزا وانما اتى بمنعا
واتى بكاف صيغ ومخ هذه كلها لماذا العقلانية في الاصل
للطلب او النهي لما استغني بها الطالب عنهما اسما
الافعال كما ذهب اليه بعضهم فتكون اوامر ونواهي
لان الله تعالى جعل الحيوانات في حكم المطلوب وهذه
الاصوات بمنزلة العقلاء كما باسرها فخاطب
وتكلم بها تعممه كالعقلاء فعلى جميعها ايضا ضمير
الفاعل للاكنه لا يتاملو معاملة ضمير العقلاء
وتراكيبه في المعطف عليه ونحو ذلك لعدم
فهم الحيوانات ذلك قوله المحكي به بصيغة
اسم المفعول نعت للشبه ونحو كب عطف على طق
الذي ابعده مفترا به ونحو قوله شبيهه مما
نحو كب به شيء القافلة مما يكتفي كقوله كما لها
البيد الصحيا الا ايلك الحف والجرو
الحق والحق ان يعتمد اوكالوعتيق مع عملا الابدا

ونشاهد الصباء ايضا عن قول المخاصة
وفسروه كاستعمال النبوة
وقال في تحفة الاسماء التي تعمل عمل الفعل وهي عشرة
من المصدر والتابع والتمام الاربعة والمجرور المعتمد
وعملها عمل الفعل بسعره الى المناسب لقوله المعتمد
انه يقول عمل مع فاعله محشيه الامير رحمه الله والمجرور
حكم المرفوع بغيرهما من الباب الثالث من المغني

قوله بين مع ملاطا في الكلام التام المخصوص كالشعر الكلام
عليه عند قول المخصوص الشرح اخو باب العطف والقطع
في جمع الباب على سوى وقوله من الاعرو والمجرور ان يعتمد
نحو عند لذي في الكلام فيه عند قول الكافية في باب
المبتدا او الخبر وما وقع في بابه الا انه مفرد بجملة لذلك من خاتم
صحيح ابراهيم التتائي رحمه الله بواسطة

حتما وقيل جاز فيه الابتداء كما هو الواجب إن ما اعتمدا
والعامل الفعل الذي قد حذفا أو ذا إن أتى نائبا فيه الحكما
الظرف والمجرور مبتدأ وجملة الشرط خبر وكل الوصف
نعتا لمحذوف أي اعتمادا كاعتماد الوصف أي على النفي
والاستفهام أو الموصوف أو المخبر عنه أو الموصول
وفي مع أن ما ذكر جواب الشرط وقد عاملا ه مفعول
في مع وهو تنازع فيه النصب فيه على حد ولوار وائل
بالنيامة داره وجاءت الصلة من الذكر لتأخرها
أو حال من فاعل بدا على أنه صفة ثلاثة نحو ما في الدار
أحد وأي الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء
الذي في الدار أبوه وزيد عنده أخوه ومررت
بزيد عليه جبة خز قيل يجب كون الثاني ما عدا
نقله ابن هشام الفعل أو كون الأكثر يرجح بمشابهته
وجاز التقديم والتأخير وفيه ما لا يخفى في هذا
معنى حتما وقيل تجوز فيه الابتدائية ثم قيل الأرجح
الفاعلية وهذا يفارق كلام الشامة في التقديم
والتأخير وقيل ترجح الابتدائية لضعف العامل
الظرفي وفيه شيء وتوقفوا أي الأوسط أوسطا
وقوله وقيل كان ذو الإخبار وإن لم يعتمد على

شيء

شيء مما ذكر تعينت ابتدائية تاليهما وهو معنى قوله
كما هو الواجب في والكاف مكفوفة بما وهو مبتدأ
للابتداء والواجب خبر والتشبيه في الابتدائية وإلا
فهي في الأول جائزة وفي الثاني واجبة وهذا التشبيه
دليل جواب إن ما اعتمدا وما فيه نافية وهذا أي
الجمهور ولا الأخفش والكوفيون يجوزون الوجهين
لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط وإذا أعرب الجر فمرفوع
فاعلا فعامله الفعل المحذوف أو الظرف والمجرور
لنيابتهما عنه فيه خلاف ورجح الثاني جمهور الحال
في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل
لامتنع وعلى هذا الإشكال يشير بالبيت الآخر
وواجبا قد علقا بالفعل أو شبهه أو ما فيه يجري أوا
واجبا نعت لمحذوف أي علقا تعليقا واجبا وبالفعل
متعلق بعلقا وشبهه عطف على الفعل وهو اجتمع
في أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ويشمل الفعل
التام والناقص خلافا لمن منع المتعلق به لأنه لا يدل
على الحدث ويشمل أيضا المتصرف والجامد وما دال
المتعلق بما فيه رائحة الفعل قوله أنا ابن المنهال
بغض الأحيان وبعض الأحيان كفى متعلق بابن المنهال

بامتناع

تمامه ومعنى أشعرته فهمته وهذا بالحاء وبه أنهما
يتعلقان بما هو مؤول بما يشبه الفعل نحو وهو الذي في
السماء إله فإن في السماء متعلق بإله لأنه مؤول بمعبود
لأنه [?] في الاستثناء ش رب وكاف ولعل
عطف على نائب فاعل يتعلق أي يستثنى مما تقدم بالنسبة
للجار والمجرور والحرف الزائد كفى بالله شهيدا
وفي نحو ما جاءني من أحد غير الله فإنه لا يتعلق لأنه لم يؤت
به لارتباط وتوصيل الفعل بل للتقوية والتوكيد
نعم يصح أن يقال في اللام المقوية إنها متعلقة لأن
التحقيق أنها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل
من الضعف الذي نزل منزلة الفاصل ولا معدية محضة
لاطراد صحة إسقاطها فلها منزلة بين منزلتين ويستثنى
أيضا حروف الاستثناء وقد تقدم الكلام فيها في المستثنى
وكذا لكن رب في نحو رب رجل صالح لقيته أو لقيت
لأن مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الأول أو منصوب
على الاشتغال فيقدر الناصب بعد المجرور لأن رب لها
الصدر وفي رب معنى الزائد لإفادة التكثير
هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي معدية
فلأن في المغني بأن رأى وأنها عدت الفعل المذكور

في كما أنه متعلق بنفسه وكما سبقا به معمولة في المثال
الأول وإن قالوا عدت محذوفا تقديره حصل ونحو
كما صرح به جماعة فهي تقديره ما معنى الكلام مقتضى
عنده ولم يلفظ به في ومثل ويستثنى أيضا الكاف
على أن الأخفش وابن عصفور مستدلين بأنه إذا قيل
زيد كعمرو فإن كان التعلق استقر فالكاف
لا تدل عليه وإن كان مع ما مناسبا للكاف
وهو أشبه فهو متعد بنفسه والصواب أن جميع الحروف
الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على
الاستقرار ويستثنى أيضا لعل في لغة عقيل لأنها
بمنزلة الزائد بدليل أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء
بدليل رفع ما بعده على الخبرية في قوله لعل أبي
المغوار منك قريب ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل
بل لإفادة التوقع وإذا وقع بعد المعرفة أو طلق
أو فرد حالا أو خبرا أو صفة أو مثال
فمفهوم أن التعلق بالفعل إذا وقع أنه يجب حذفه وأن
وقع الظرف أو المجرور حالا نحو فخرج على قومه في زينته
أو صلة نحو وله من في السماوات ومن عنده لا يستكبرون
أو خبرا نحو زيد عندك أو في الدار أو صفة

نحو أول حبيب والقمار أو في مثال كغفر لمع لمرة ك
أي انعقاد عمرك في هذا إن كان ما يقوم في واسع
هو وجب أيضا فيما إذا أريد بعامله أحد نواسخ الابتداء
وقد يقوم أو نصبا على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة
صمت فيه وصيام يوم الفس بغير البناء نحو والليل
إذا يغشى وقد نسبوه **مفعولا والكوفيون لما**
ثالث أو لو بيان لا مفعولا حالا من الفعل وما
عطف عليه مصاحبة وهذا هو الأظهر وقد يعم ما
ما يجب تقديمه مؤخرا أو ما يوجب فلا والنحو في المرار
زيد كان المفعول يقول النحو والثاني نحو أولي المرار
زيدا لا لان لا يلبسهما نوع والأظهر يقول الكون
المطلق ويقول بحسب المعنى فإن كان المعنى
على المضي فهو الفعل الماضي أو وصفا أو على
الاستقبال أو الحال فهو المضارع أو وصف
والأجهل الذي يقدر فهو الوصف لاندراج الأزمنة
كلها وقد يقدر غير الكون إما لدليل
عليه كما في القسم فيقدر أقسم وكما في الاشتغال
فيقدر كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه
أو لمانع إما صناعي كما في يزيد مررت به أو معنوي

كما

كما في يتواضع بث أخاه إذ تقدير الخبر يكون بمعنى
في الأول نعم الفاضل بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع
إذ الضرب لم يقع في يوم الجمعة أن يقدر ما يكون وإنما يكون
وفي الثاني أحسنت وإلى هنا انتهى الكلام بالاستثناء

التنازع في العمل

إن طلب اثنان معمولا ما سبق فمع أمرين عمل والثاني أحق
والكوفة الأول إلا التعجب فعمل الثاني المختار بوجب
أن يقطع على الأصح ليغير إلا لأجل التفسير ولا التنازع
فقد يكون بين أكثر منهما وأيضا هو مع غير وتصور
للمتعلق في أقل ما يمكن تصوره فيه وأقرا د
بالاسم الجنس كلمة التنازع يكون في المتعدد
وقد اجتمع تنازع ثلاثة في اثنين في قوله صلى الله
عليه وسلم تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل
صلاة ثلاثا وثلاثين وخرج بقيد الطلب
التنبيهما إذ كان أحدهما نحو أتاك أتاك
اللاحقون قال الثاني جئ به للتوكيد لا للإسناد
وفهم من الطلب في جهة الطلب أنه لا مانع
أن يتحد نحو ضربت وأكرمت زيدا وقام وقعد
زيد أو تختلف نحو قام وأكرمت زيدا وفهم منه

في الثاني انه كان في قوله كفوهما بقلب او انتميس
او شغلتين والامثلة شهيرة وما نافية وجملة
ماسبوحا في موضع والقاين ظاهر لانه تحرز بزايد
مما يقوم عليهما نحو بالمومنين رءوف رحيم
معمول الجزء من الثاني لدلالة الاول او على احدهما
نحو ضربت زيدا واكرمته مفعولا لان معنى
قوله وما سبقا اي احدهما وفي المسئلة ان الثاني
لم يات حتى وجد الاول فاخذ مقتضاه فيهما وفهم
والا فجواز التنازع في التسبيب وهو الحق
والنحو يجوز ذلك في طابتها قوله بواحد يعمل
اي كلاهما معا لا فيه وتوارد عاملين على معمول
واحد والثاني اولى بالعمل عنده ان رجح
لتقدمه وقال اهل الكوفة الثاني اولى لقربه
معموله ونصهم منهم ان النحو صحح الاول واعمال
الكتح وفيه كان سماع اعمال الاول اكثر ويستثنى
من ذلك المتقدمين العاملين او العامل احدهما
اذا تقدم العامل لا يتضمن اعمال الاول ومن طلب
العامل منه معموله واذا بطل اعماله بطل التنازع
واطلاقا ومن شهد بصحة اعمال كل من العاملين

وجوز

وجوز كما بعد بشرطه اعمال الثاني والكيه اشار بقوله
بعمل الثاني بنصب محماله معقول يوجب ان ترفع الرافع
خبر المجرى وفي هذا الراي ما سبق واعمل المهمل في ضمير
ما تنازع له ان كان معا اذا اعمل احد العاملين بقي الاخر
يطلب المتنازع فيه فيعطى له ضميره وقد ذكر ان كان
مرفوعا لان العمدة لا تحذف فيقول قام وقعد اخواك
على اعمال الاول وقاما وقعد اخواك على اعمال الثاني
وان كان منصوبا فحكمه ما اشار اليه بقوله في
قوله ولا تجي مع الثاني اضمار سواه ومع في اول الى المطبقا
فاخر اي اذا تكلم عند اعمال الثاني اضمار سوى
المرفوع فيه نحو قام وان منه زيد لكابلي وجوز
التهيئة والقطع وهذا من جملة ما حمل عليه قول
المخاصة والنحو ما الزما وعلى امر التنع
حيقيد للشيء وكل اي عند اعمال الاول ان
لا نضمر فيه بل التمسح حذفه نحو اتون اجرع عليه
فكل الا ان كان حذفه موضعا في لبعر فانه يجب
ذكره موخرا نحو استعف واستعار على بريد
جاز الحذف يوهم ان حق الجر المحزوف على الاصل
المقابلة التنوين وكانها المعربة للجعل الثاني

وما أحسن استثناءه لمسألة الكبير وعدم استثنائه
لا أظهر للعمدة لأن كلامه في جواز حذف أحد مفعولي
ظن لدليل والصحيح جواز حذف خبر كان كما سبق
في بابها وهذا عكس ما في الخلاصة والمضمر المخبر عنه
لا يطابق ما فسر الضمير وأنثى ؛ أي إذا كان المضمر الذي
يحتاج له المهمل خبرا عن اسم لا يطابق المفسر للضمير
وهو المتنازع فيه وجب العدول عن الإضمار إلى الإظهار
نحو أظن ويظنني أخا زيدا وعمرا أخوين على إعمال الأول
فزيدا وعمرا مفعولان للأول وأخوين الثاني ويظنني
يطلب زيدا وعمرا بالفاعلية فأعطي له ضميرهما
ويطلب أخوين على أنه مفعول له الثاني فإن أضمرنا
فإما أن نأتي بالضمير مثنى ليطابق المفسر له فيخالف
المخبر عنه وهو ياء المتكلم ومفرد فينعكس الحال
فلما تعذر الإضمار عدلنا للإظهار فأتينا بأخا
مطابقا للمخبر عنه ولم تحصل مخالفته للمتنازع فيه
لأنه غني عن التعصيب وإن أعملنا الثاني قلت
أظن ويظنني زيد وعمرو أخا إياهما أخوين فأخا
مفعول يظن الثاني وبذلك استوفى معموليه
وأظن يطلب زيدا وعمرا على أنهما مفعولان الأول

فاعطي

فأعطي ضميرهما وأخا لأنه عمدة في موضع القطع
وعلى ما جعلناه فهو ما تخرجه ويطلب أخا على أنه مفعول
الثاني فإما أن تأتي بضمير مفردا ليطابق فيه أو مثنى
ليطابق المخبر عنه ويلزم ما تقدم فنعدل للإظهار
ويصح في المثال أن يكون من إعمال الأول والثاني دفعة
واحدة وكلا طالب الظن ويظنني زيدا وعمرا أخا
أعملنا الأول في الأول والثاني في الثاني ويظنني
يطلب زيدا وعمرا بالفاعلية فأعطيناه ضميرهما
وبقي الأول ويطلب أخا على أنه مفعول له الثاني فعلنا
أخوين لما مر في قوله والمضمر مفعول أنبئ والمخبر بصيغة
اسم الفاعل والإسناد مجاز أو المفعول له بدون عن
متعلقة به وما مفعول له لا يطابق والظن معناه أعدل
بقرينة إلى الإظهار وهو يكل مختص يجوز لا الحال
والعلة والتمييز ؛ وهو أن المتنازع فيه متى وقع
يجوز ويكل مختص بصيغة اسم المفعول أو معمول
متعلق يجوز لا الحال لأنها لا تضمر ولا المفعول له
لأن الضمير لا ينصب على المفعول له ولا التمييز
لأنه لا يضمر أيضا الاشتغال ؛ إن شغل
المضمر لاسم قد سبقا ؛ أو ما حوى نعتا بيانا أو نسقا

بالواو وفعلا او شبهه يعمل في سابق بلا اجنبي مانع
لا طلبا او ما معلقا تكلما او كم اذا ١١ وبينهما علما
بالسابق النصب الماضي والاسم شغلا وقد يكون الفعل
كما في غير الشعر في غير ما ياتي وهذا الماضي وان
كان في صلة فهو ملحق بالذكر لينام حذف التهييج
والقطع وانظر الحاشية وكالاسم متعلق بالماضي اي
الماضي الذي هو كالاسم سابق عامل عليه ونحو بالصفة
ونحو زيد خالد ابطال الظاهر بقول وما ذكرنا زيدا
ضربته وما عطف على الماضي وافقه على الظاهر
بغير نية الفعل بلا او اسم كما هو حوى نعتا نحو زيدا
رايت رجلا يحبه او اسم كما هو حوى بيانا نحو زيدا
رايت عمرا اخاه فان قدرت كالاخ بدلا بطلت المسألة
ومعت زيدا ونصبته بفعل الذي ابطل ان الجول
على نية تكرير العامل فهو جملة اخرى او اسم
كما هو حوى عطف نسق بخصوص الواو نحو زيدا
رايت عمرا واخاه لان الواو تجعل الشيئين
كالواحد لما فيها من معنى الجمع ونحو التوكيد
فلا يجوز زيدا رايت عمرا نفسه لان الضمير
ليس للاسم السابق بل للعم ولفظ غير موف

بالمعنى

بالمعنى المراد لان المراد اذا وما حوى نعتا متصلا على الضمير
والاسم السابق او بيانا او نسقا بمعمول الخاصة وعطفه
حالطة لانه والمتراكم وجهة اخرى وهي تفسير
التابع بما تقدم وقوله فعلا مفعول شغل ومعنى
الكاف انه كان من غير المتصرف والجامد وانظر
الحاشية وشبهه عطف على فعلا وهو الوصف
حال كونه يعمل ان يصلح للعمل نحو زيد انا الوصف
بمعنى المضي ونحو بقوله شبها بقيام الوصف الواقع
صلة كال وكالصفة المشبهة ومثال ما توفرت
فيه الشروط زيدا انا ضاربه غدا وبلا اجنبي
متعلق بسابق فهو المحمول على ادات النفي للضرورة
والجملة حال او بعلا وما عطف عليه حال المذكور
ماذكر مما يعمل في هذا الباب غير مفصول
باجنبي والمراد بالاجنبي هنا ما يستغني عنه
ولا يحتاج الى الاعتماد عليه فلهذا يمتنع زيدا
انت تمر به كلاستقلاله بالعمل وعدم احتياجه
لشيء يفسر المبهم وجاز زيدا انت ضارب به غدا
لعدم استقلال الوصف بالعمل وفصلت بلا الشرط
امتنع نصبه والمسألة محتاجة لمزيد كلام

انهم في حاشيتنا وبحثنا معه في العاملات يكون
طالبا للعمل فيما قبله او جود من الضمير ملزوما للنصب
الطلبة لانها لا تعمل فيما قبل الموصوف فيجب الرفع
في نحو زيد الذي يجي مد حمه وهذا معنى قوله لا طلبة
وفيه تكرير مع قوله في صابو بالنسبة للقوي
لان هذا اعم ولا يعمل ما وقع بعد ادات تعليق
لصدريتها نحو زيد ما اكرمته وزيد ما احسنه
باتي مع لا غير وهو معنى قوله او ما معلقات لا
ولا يعمل تالي الحروف الخبرية نحو زيد كم لقيته واما
الاستفهامية فداخلة في المعلق قال الدماميني
ولو اسقطها اي صاحب التسهيل لكان اولى
لئلا يتوهم ان مفهوم الصفة اي الخبرية فاض
على مفهوم العام في قوله او استفهاما بغير
الهمزة وايضا فلانها تلو كالاستفهامية
ولا يعمل تالي اذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد
يضربه عمرو او ليتما نحو ليتما زيدا اكرمته
لانهما لا يدخلان الا على الاسماء ولو نصبت لكانتا
داخلتين على الفعل المقدر والتلو هاهنا بمعنى
الوقوع بعد المتلو ولا يعمل ايضا التالي لادات

٥٦ف

عرض او تحضيض نحو زيد هلا اكرمته وزيدا
الا اكرمته ولا الاسم السابق في هذه المسائل لا في
المرفوع بالابتدائية وتختص من اقسام الاشتغال
ولذا جعله من المرجحات وضابطه في الباب ويقول
اقصر من صيغ الخلاصة وقوله فالسابق انصبه
جواب الشرط وهو من صور الاشتغال وهذا
النصب على اي بعض اقسام واجب والقيد اشار بقوله
وجوبا ان تلا ما اختص بالفعل كالاستفهام
اي يكون نصب الاسم السابق واجبا ان تلا ذلك
الاسم السابق شيئا اختص بالدخول على الفعل
كادوات الشرط نحو ان زيدا لقيته فاكرمه
واذا زيدا تلقاه فاكرمه وادوات التحضيض
نحو هلا زيدا اكرمته لتكون داخلة على الفعل
على المقدر ولو رفع الاسم بعدها لدخلت عليه
لفظا وتقديرا وذلك ممتنع فيها لا كادوات
الشرط لا يقع الاشتغال بعدها الا في الشعر
ولا يليها في النثر الا صريح الفعل الا اذا كان
الادات ان والفعل ماضيا واذا اما ظرفا ثم وجوب
النصب هنا اظهر بالنسبة الى الرفع

بلا ابتدائية ولا ما قبلها التي وقع بعدها فعل محذوف
نحو إذا السماء انشقت وكذا يجب نصبه
أيضا إذا وقع بعد استفهام بغير الهمزة نحو
هل زيدا ضربته على أن هذا قبيح كما سبق
في متن الحروف بقوله والاستفهام عطف
على ما ونقيضه بما عدا الهمزة بعد ما أشار
إليه في الفن الثاني بقوله ذا الهمزة واختير بها
ما الذي غلب للفعل أو مصدر أو فعل الطلب
أو تال عاطف بلا فصل على جملة أولا أجري خلا
بين نحو حروف النفي بعد ما ولا وكذا إن يكون
تاليا للاستفهام بالهمزة نحو أبشرا منا واحدا
نتبعه وأجاز والذي وقع معها انتهاء الباب
فمن مواقعها الثانية أن يكون بعد شيء يغلب
دخوله على الفعل كما النافية نحو ما زيدا رأيته
وهذا الحرف فيه مشكلة بمشكلتها
فيه ما فيه فالمشكلة واضحة قوله ذا الهمزة عطف
على الاستفهام والباء في بها للمصاحبة ومفعول
اختير محذوف أي النصب بقرينة أول الكلام فيه
والذي لغة في الذي واللام فيها للمصاحبة

غلب

غلب مع الفعل وتعلقها في الحقيقة بمحذوف
أي وجوده أو للتقوية أو بالكائن للفعل المشتملة
الحالة الثالثة أن يكون قبل مصدر للطلب نحو زيدا
ضربا له والله حمدا له وهذا على أن الوجوب
نفي معمول المصدر الذي لا ينحل إلى أن والفعل
عليه ولا مما يعمل في متقدم ولا يقتضي عاملا أو فعل
للطلب سواء كان أمرا نحو زيدا اضربه أو نهيا
نحو خالدا لا تهنه أو دعاء نحو اللهم عبدك ارحمه
بقوله أو مضمرا أو بفعل الطلب كقولهم قطع الله
يد ورجل من قالها ومن النفي نعلم أن المعطوف
مفرد أيضا أو قبل مصدر الحالة الرابعة أن يتقدمه
عاطف قبلها غير مفصول عنه بأما على جملة
فعلية نحو خلق الإنسان من نطفة فإذا هو
خصيم مبين والأنعام خلقها واحترز بقوله
بلا فصل من نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته
فإن المختار الرفع بعد أما لأن حكم الرافع
في ابتداء الكلام لأنها تقطع ما بعدها عما
قبلها وبقوله فعلية مما إذا كانت الجملة
المعطوف عليها ذات وجهين وقد تقدم

سيأتي حكمه وفي شرح الكافية أيضا أن المعطوف مفرد
إذا وقع تاليا معطوف انتهى ملخصا أن يكون
في النصب بالذهاب إلى الرفع على الابتداء لئلا
يوهم خلاف المعنى كقوله تعالى إنا كل شيء
خلقناه بقدر قال ابن الحاجب عطفا على ما يختار
فيه النصب وعند خوف لبس المفسر بالصفة
إذ في الرفع يوهم أن جملة خلقناه صفة لشيء
وبقدر هو الخبر فيوهم أن الصفة كهي
مجموع ويكون المعنى أن ما لم نخلقه نحن بل
خلقه غيرنا ليس بقدر وهذا باطل والنصب
سالم منه لأن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف
وما لا يعمل لا يفسر عاملا قال الشيخ سعد الدين إنه إذا
أردت مثلا أن تخبر كل واحد من مماليكك اشتريته
بعشرين دينارا وأنه لم تملك أحدا منهم
إلا بثمن أيضا بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي
اشتريته بعشرين بنصب كل لكونه نصا في المعنى
المقصود لأن التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي
بعشرين وأما إن رفعت كل فيحتمل أن يكون
اشتريته خبرا له وقوله بعشرين متعلقا به

أي

أي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى
المقصود ويحتمل أن يكون اشتريته صفة
لكل واحد وقوله بعشرين هو الخبر أي كل من
اشتريته من المماليك فهو بعشرين فلا يفيد أن
على التقدير الأول أعم لأن قوله كل واحد
من مماليكي عم من اشتريته ومن اشتهى له ومن
حصل له منهم بغير الشراء من وجوه التملكات
والمبتدأ على الثاني لا يقع إلا على من اشتريته
أنت ثم بعد ذلك من ملكته لاحتمال الوجه الثاني
هو غير مقصود ومخالف للوجه المقصود
إذ ربما يكون له على الوجه الثاني منهم
من اشتراه له غير بعشرين أو بأقل أو بأكثر
منها ومن يكون له أيضا منهم جماعة بالهبة
والإرث وغيره لذلك وكل هذا خلاف مقصود
فالنصب أولى لكونه نصا في المقصود والمثال
الذي أورده المص من الكتاب العزيز أعني قوله
تعالى إنا كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه
المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت
الفعل خبرا أو صفة لما يصح أن التقييد

وفي ذلك دلالة على إرادته تعالى بكل شيء كان مخلوق
نصبت كل أو رفعته وسواء جعلت خلقناه
صفة مع الرفع أو خبرا عنه وفي ذلك أن قوله
خلقناه كل شيء بقدر كان يريد خلقنا كل ما يقع
عليه اسم الشيء لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات
الغير المتناهية ويقع على كل واحد منها
اسم شيء وكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله
تعالى إن الله على كل شيء قدير لأن معناه
أنه قادر على كل ممكن متناه وإذا تقرر هذا
قلنا إن معنى كل شيء خلقناه بالرفع مع كل
على أن خلقناه خبر كل مخلوق مخلوق بقدر
وعلى أن خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن
بقدر وإنما معنيان واحد لبعض كل شيء في الآية
مخصوص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له
أو خبرا وليس مع التقدير الأول أعم منه مع
التقدير الثاني كما كان في مثالنا اهـ ونقله
الدماميني رحمه الله عند قول التسهيل أو كون
الرفع يوهم وصفا مخلا وأقول قلت وفيه
دسيسة اعتزالية في غاية الخفاء والدقة

بالدليل الحاصل في الحجة على أهل السنة لما
كان عندهم من التشنيع سواء كان تشنيعه أعظم
أولا وذلك أن أهل السنة استدلوا بالآية على
وحدانيته في الأفعال وعموم خلقه تعالى للأشياء
بقدر كما هو مذهبهم والمعتزلة ليس في قراءة
النصب وإذا ثبت ذلك حملت قراءة الرفع عليها
وجعلت جملة خلقناه خبرا لتتوافق القراءتان لا يخالف
توافقهما أمر غير متعين لأنا نقول مراد ذلك
أنه لم ينتف المعنى المحتمل في إحداهما المعنى المتعين
في الأخرى كما هنا فإن قراءة النصب نص في عموم
خلقه تعالى للأشياء وقراءة الرفع إذا جعلت
الجملة فيها صفة واعتبر مفهومها نفت
ذلك ولما لم يمكنه دفع هذا عن أن الصفة لا تعمل
فيما قبل الموصوف ومما لا يعمل لا يفسر عاملا
ومنع ذلك وجعل الجملة صفة تكلفه وادعى
أن كل شيء عام أريد به خاص وهو المخلوق وذلك
في معنى كون الجملة صفة لأن الموصوفة ليست
بأجزائها على شيء بل الأكثر لا يبطل كونه موضوعا
للمسألة ومن كونها الذي حكيتها الآن ما حققه

تلك الصفة كما يتفاوت المعنى في القراءتين
ولا على جعل الجملة في قراءة الرفع خبرا او صفة
لثبوت الوصفية معنى وبقطعه عن سياقه لا بقراءة
النصب وما ذكره بعضهم من نفي الدعامة التي
اشتهرها اهل السنة وان التزمه الاول بدليل
من ابويهم ولم يصح بدليل لما يقتضي كلامه
وينقض منه الواقف عليه وانظر المسألة فلا يخفى
انه ان اراد المناقشة في التمثيل والكلام في الصلة
من جهة ما يقتضيه عدم ثبوت المخلوقية لكل ما هو
الذي يصاغ عليه الصفة ولا ينبغي فتعين على
المقام على مقتضيه ان يصححه وينفي القسم
الذي اخيه في نفي كلامه وبو صحه اذا تمهد
هذا فلما قوله في نفي ما ابهمه واطباق ما اعمه
لا نسلم ان الموضوع المخلوق بل الموجود
وهو الماخوذ من التعبير بالشيء اذ لا محمل عن
شيئية المعدوم والممكن المعدوم في خارج
فان قلت تعين تخصيصه بالخارجي يرجع لما قال
من ان المراد بشيء المخلوق قلت العنوان الوجود
الخارجي والمحمول المخلوقية لله تعالى وهما متغايران

وان

وان اتحد الماصدق ولا يلزم من تعلق العلم بالشيء
باعتبار صفة الوجود تعلقه به باعتبار صفة
المخلوقية فليس الموضوع هو المخلوق ولئن
سلمنا له ما ادعاه من ذلك المفهوم وجعل الجملة
صفة حتى لا يتفاوت المعنى على الوصفية والخبرية
بل الموضوع مخلوق والمحمول مخلوق لنا
وبغير من تتمته وجعل الجملة صفة يصير الموضوع
مخلوق لنا وبغير عين الخبر وبينهما ما بينهما
والاصطلاح ان صحة الحمل انما تتوقف على تخصيص
الموضوع بالمخلوقية لا على التخصيص بها بغير
نسبتها له تعالى لان المقصود من التخصيص خروج
الممكن المعدوم وهو خارج بها بدون التغيير
في نسبتها له تعالى مستفاد من الخبر وحينئذ فليس
التخصيص بمطلق المخلوقية مساويا لجعل
الجملة صفة هذا الخ فقولك كل محبوب احببته
بصري اي كل ما يصح ان يكون محبوبا احببته
انا وصحبتي اياه بصري فالعائد في اسناد محبته
للغير وياء المخاطبة له وبصري فيه
بيان له وهو التصميم مما ... في المحكوم عليه

وأقصى من كلا بين كلا مختلفين في الواقع ونفس
الأمر نحو خلقناك لا غير وخلقنا إياه بغير مثبت
ولا تغني وهذه المسألة أبين على الخاص
وتي لمثبت لأنه مضاف معنى والثاني نصبه
واجب خلافا لجمهور وأنه هي ما يتعلق بما نقله عن سيبويه
من أنه كالثاني إلى يسهل الوصفية من حاشيتنا
وهذه كالثالثة من بعد على الخاص
وأشار إلى القسم الثالث بقوله وذات وجهين
أن العاطف فعلا خبر أي إن تلا المعطوف
جملة ذات وجهين خبر في نصب الاسم السابق
ورفعه ولا ترجح أحدهما على الآخر وذات الوجهين
هي التي تكون اسمية الصدر فعلية العجز نحو
زيد قام وعمرا أكرمته لأجله يحصل المشاكلة
إن نصبت بالعطف على العجز وإن رفعت بالعطف
على الجملة باسمها وقدم مفعول القسم المفرع
والعطف بمعنى المعطوف وقوله خير أي فيه
وأنه هي ما يتعلق بعدم اشتراط اشتمال الثانية
على ضمير الاسم السابق وبمعارضة عدم الاحتياج
للتقدير في الرفع لمساواته للنصب في حاشيتنا

وأشار

وأشار للقسم الرابع بقوله ورفع في سوى ما ذا
تقدم أي ورفع الاسم السابق في سوى ما مر رجح نحو
زيد ضربته لعدم الاحتياج فيه للإضمار ومعنى
هنا يوجد جواب المعارضة المشهور منه قريبا في
عدم الاحتياج للإضمار إنما يعتبر مرجحا إذا لم
يعارض غيره وإلا فعدم الاحتياج ثابت في جميع
مسائل الباب ولذا خصوا الترجيح بسواها ما هي
وأشغفه قول الخاصة مما أتى أفعل الخ
إلى آخر تتميم وقد بيناه بما هو في الحاشية نقلا
عن الشاطبي وانصب بفعل واجب الإضمار
ولفظا ومعنى أي مماثل فيهما نحو أو لا ضد
ذا أو مراد به وأضيف إذا المشتغل أي النصب
للاسم السابق بفعل وجب الحذف لأن المفسر
عوض عنه وقائم مقامه فلا يجمع بينهما
ويرد عليه أن أيت أحد كثير كوكبا أدبية ونحو
وإياي فارهبون ولأن المذكور لا يصح جعله عوضا
معنى لأجل البقاء مع أن الحذف فيه ملتبس وأنها
ما يتعلق بالمسائل في الحاشية وقوله بفعل يريد
أو وصف بقرينة ما مر له ويجب في المفسر أن يكون

وليه

المعطوف اي وتمادته فيما يمكن فيه ذلك نحو زيدا
لقيت منه وو معناه فيما يتعذر فيه الحمل وذلك
اذا فصل المشغول او الشاغل بحرف جر نحو زيدا مررت
به اي جاوزت ذا وانظر الاعتراض على تقدير جاوزت
في الحاشية او بمضاف نحو زيدا ضربت اخاه والقول
اي التقدير فيه من اللازم او المعنى اي اهنت
زيدا ضربت اخاه فقوله من لفظه او معنى اخاه الاتصال
على حد قوله فقطع التدبير ومن جل معا فلتحصا
وقوله فيما لحن راجع للمعنى والاضافة بمعنى المضاف
والباء متعلقة بفصل المبني للنائب والمشتغل نائبه
فلا فاصل وفي باب الحطة مقرر اي فيه وقوله
فيما خبر لمحذوف اي وذلك وبه تعلم ان من دون
حذف العائد المخفوض لم تتوجه وذا او من به على
تقرير الكلام وهو خبر لمحذوف مطرتيلك الجملة
في المعطوف نائبه اعني اذا وهذا التفصيل في الفقه
زائد على الخلاصة والنصب للسابق والمضمر مع
واحد في شيء مختلف فيه يعني انه اختلف
هل يشترط في صحة الاشتغال ان تتحد جهة نصب
الضمير او ما اضيف اليه والاسم السابق ومذهب

الفارسي

الفارسي والسهيلي والشلوبين في احد قوليه
انه لا يشترط ذلك ومنعوا ان يقال زيدا قمت اجلاله
لان جهة نصب الاسم السابق المفعولية به
وجهة نصب الضمير المفعولية له وكذا زيدا
جلست في اشغاله المضاف للضمير ظرف وذهب
سيبويه والاخفش والشلوبين في اخر قوليه الى عدم
الاشتراط وهو الظاهر قال سيبويه اعبد الله
كنت مثله اي اشبهت عبد الله فانتصب السابق
مفعولا به والمتاخر خبر الكون وهذه زيادة على
الخلاصة وشرطه ان يقبل الاضمار لا حالا وتمييزا
شبههما ايضا اي وشرط الاشتغال اي صحته ان
يقبل الاسم السابق الاضمار ليكون ضميره شاغلا
فلا يكون الاشتغال في حال او تمييز ولا مصدر مؤكد
ومجرور بما لا يجر المضمر كحتى والكاف جزم بذلك
ابو حيان في شرح التسهيل قال والظرف
والمفعول له والمجرور والمفعول معه يمتنع الاشتغال
عنها واما المصدر فان اتسع فيه جاز الاشتغال
عنه نحو الضرب الشديد ضربته زيدا وكذا
المطلق لانه مفعول كذا في الشرح قلت وهو

كلام محرر وذلك ان الاظ جملة الاشتغال كما
قالوا المبتدأ والخبر بخروج عليه حكم الاشتغال
مفعول عنه ولذا يشترط في المنصوب على شريطة
التفسير اختصاص ليصلح للابتدائية فيعلم من هنا
التفاعل ان المشغول عنه لا يكون مفعولا معه
ولا مفعولا له ولا مجرورا بحرف ما الظرف ونحو غيره
من المجرورات لان شيئا من ذلك لا يصلح للابتدائية
قال ابن هشام وينبغي ان لا يفرع على تجويز
الاشتغال في غير المفعول به من المنصوبات
وابعدها عن الصواب والمنهل سبق الاقناع به
البراءة بالواو وهي كواو التعقيب وان خبر مبتدا
ذهب المفعول معه اهـ ولم يظهر لي في اعراب قوله
كلما ان يكون خبرا ليكون محذوفا هو مبتدا والله
اعلم وهذه زيادة على الخلاصة ايضا قال تتمة
ذكر فيها الاشتغال في المرفوع واقسامه ايضا اغفله
في الخلاصة مع شدة الحاجة اليه لانه كثير وقوعه
في الكلام كثيرا في المرتفع الاشتغال الذي ابداه
كالنصب اثباتا او مبتدا له في الرفع ان
المرفوع متعلق بحيث الوافع خبر للاشتغال

وفي النصب

وفي النصب بقدر جريانا كجريانه في المنصوب
وابتدا راجع لهذا التشبيه تاكيد له معنى
ان لا يفارق المرفوع المنصوب في صورتها وجا عكا
او مبتدا كما ان كان ما ارتفع بمعنى المرفوع دفع به ما يقال
كيف تتعدد الاوجه في المرفوع وتجيء فيه الاقسام
مع انه ليس له الا اعراب واحد و اعلم ان في تصور
الاشتغال في المرفوع اشكالا وهو ان العامل
في المرفوع لو فرغ من العمل في الضمير وسلط على
الاسم السابق لم يرفعه مع انه خبر وان في ظاهر
الاشتغال ان يكون العامل بحيث لو فرغ من العمل
في الضمير لعمل في الاسم السابق واجاب عنه الرضي
بان لا يشترط في التفسير ان يصلح للعمل في المتقدم
بل ان يصلح وكان له محل غير التفسير عمل
عليه والا اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع
كونه عاملا في نحو زيد ضربته للفعل محل
غير التفسير وهو كونه خبر المبتدا محكوما له
عليه فالذي يصلح للعمل في زيد ونحو ان زيد ضربته
ليس للفعل فيه محل اذ لو جعل خبرا او مبتدا
لزم دخول ادات الشرط على الاسم فاضطر لجعله

مع شيء آخر **فإن قلت** هذا الإيراد لازم ومع الانفكاك
وتسليم لا نزاع للغير فلا يصح في ما نحن في الحد
لما يفضي إليه من فساد العكس **والذي**
ظهر لي في الخلوص منه أن لم أجد الفعل ما نعتا
ومن رجح ما قبله كان أتاه وكان في خاطره أنه متى
لم يعلم منه وهو مطلوبه ما يمنعه من الوصول
إليه والذي يوضح لك الأمر أن اشتغال العامل
على معموله ليس لازما فلذلك لا يصلح للعمل في المتقدم
بل إنما تلتبس الجملة الفعلية بالاسمية فلولا
في الابتداء وتشبيهها لو فرغ العامل من الضمير وسلط على
الاسم المتقدم لم يعمل فيه أن ندفع بل إن ذلك لا مانع
له منه لا كون المعمول مخصوصا كونه في ما عمله يفعل
ذلك بل المنع منه تشكل من الفعل كما يدل الحسن
بأن المفعول من حيث هو يفضل أن يعمل فيه المتأخر لان
امتنع ذلك هنا لأن الفعل جامد والمنع منه نفسه من المعمول
ما مع الناس **فالابتداء أحسن في نحو زيد عداه واختير خرجت**
فإذا زيد [illegible] والفاعل أحسن بلا زيد [illegible] واختير
في نحو [illegible] واستويا في نحو زيد قعد
وعمرو قلت فهذه أبواب خمسة في المرفوع خمسة

انشاء

أقسام أولها ما تتعين الابتدائية وذلك في نحو زيد
عدا لعدم تقدم ما يقتضي الفعل لزوما أو اختيارا
قوله في نحو زيد عدا أي في نحو قوله وثانيها ما ترجح
فيه الابتدائية على الفاعلية وذلك إذا وقع
المرفوع بعد إذا الفجائية وبعده فعل مقترن
بقد نحو خرجت فإذا زيد قد قام إلا الأخفش حكى عن
العرب إيلاء إذا هذه الفعل المقترن بقد فيكون
هو الصحيح قوله واختير أي النصب في نحو قوله
وثالثها ما تتعين الفاعلية وذلك إذا وقع
الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل كحروف الشرط
فما [illegible] ووجب الفاعلية هنا ظاهر
أي بالنسبة للرفع على الابتدائية ولا يجوز
النصب لأن أدوات الشرط إنما تقتضي الفعل لا الاسم
الفعل ورابعها ما ترجح فيه الفاعلية على
الابتدائية وذلك إذا وقع الاسم السابق
بعد ما يغلب دخوله على الفعل كهمزة الاستفهام
نحو أزيد سار وخامسها ما يستوي فيه
الوجهان وذلك إذا وقع الاسم السابق
بعد عاطف مسبوق بجملة ذات وجهين

نحو زيد فعمرو قائم وإذا أوقعت علم على الاستفهامية
كذلك فقد عطفت الاسمية على الاسمية وإذا أوقعت
على الفعلية كذلك فقد عطفت فعلية على فعلية
والمطابقة ساقطة بكل اعتبار فلا تستوفيا
فوائده وفروع المسائل كثيرة والانفاع الصابغة

الكتاب الخامس في التوابع

يتبع في الاعراب الاسماء الاول
نعت بيان ثم توكيد بدل

يقول ان الاشياء التي تتبع ما قبلها في الاعراب
خمسة وهي ما ذكر ولا حرج في الاعراب
بين العاطف والمتبوع والا فالخبر يتبع المبتدا
في اعرابه العاطف ولا يرد ايضا ان يكون
الاعراب لفظيا فيهما او تقديريا او محليا
كذلك او مختلفا فالصور تسعة وهذا
مع وجود الاعراب في المتبوع والا فلا تبعية
فيه نحو فاه فاه واما في التوكيد اللفظي
ومجموع قوله الاسماء مجموع لقب ثم معتبر
ولا ينافي ان المتبوع يكون فعلا وحرفا وجملة
كما ياتي في التوكيد والبدل والعطف

اما

ارشادا الى قوله تعالى ونبه بقوله الاول على ان التابع لا يتقدم
على المتبوع وما جاء منه لا يفضحه وهذا راي الجمهور
والاول بالتخفيف جمع اولى كالكبرى والكبر نعت للـ
الاسماء لان المراد بها هنا اول الكلمات لا خصوص
ما يعطيه اللفظ بقرينة ما ياتي في ابواب التوابع
وقد سمى ... الخاصة وهي التي اتى
بها الماتن هنا بعض اصحابنا المعتنين وراجعني فلم
يلح لي وجه الخاصة ووجه الشئ الى ان الاسماء
جمع اسم وهو مذكر ولا يجمع علمه بمجرد النعت
المؤنث ولم يجئ بعد جمعا للوصف المذكر ولا يصح
ان يكون اول فعلا بالتشديد لانه انما الفاعل
وفاعله ونظير هذا ما قيل في قوله تعالى واخر متشا
بهات كيف ساغ مع انه يقال اخرى متشابهة
لان التشابه تفاعل وهذا مبني على قاعدة وهي

ان الجمع مسبوق بالصلة وهو كالافراد والصفات
موزعة على الموصوفات في التقدير وقد لاح في
الثاني توجيه المسئلة ما سبق وايضا فقد ذكر
ابن الحاجب في امالي القرآن صفة جمع مذكر
ما لا يعقل تجوز فيها ثلاثة اوجه الجمع المكسر
المذكر والجمع المكسر المؤنث والافراد مع
التانيث لان الموصوف لما ان تعاملته معاملة جمع
مؤنث ومعاملة الجماعة فتقول هذه الكتب
الافاضل والفضل والفضلى فالاول اعتبار بلفظه
في التذكير والثاني اجراء له مجرى جمع المؤنث
لكونه لا يعقل والثالث اجراء له مجرى الجماعة
ولذلك جاء اخر نعتا للايام في قوله تعالى فعدة من ايام
اخر ولو كان لمن يعقل لم يستقم ولذلك لو قلت
جاءني رجال اخر لم يجز حتى تقول اواخر واخرون

كانه

ممن يعقل وهذا جار في الصفات والاخبار والاحوال
انتهى وفي اعراب ابي البقاء في قوله تعالى اموالكم
التي جعل الله لكم قياما الجمهور على افراد
التي لان الواحد والاموال مذكر ولو قيل اللواتي
كان جمعا مع ان الاموال جمع والصفة اذا
جمعت وافرد الموصوف كان واحدها كواحد
الموصوف في التذكير والتانيث وقرئ شاذا
اللواتي باعتبار لفظ الاموال اه وقد علمت
من كلام ابن الحاجب انه لا حاجة الى هذا وانه
يصح اللواتي كما في من ايام اخر معاملة للموصوف
معاملة جمع المؤنث فهذه مستثناة من وجوب
مطابقة النعت للمنعوت في التذكير والتانيث
والجمع والافراد وكذا يقال في الخبر والحال
وتقدم الفاعل وهو فوقهم مقابلة الجمع بالجمع

تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد وقيل انها تقتضي
ذلك معنى او معنى وصناعة في غير ما استثني
واما متشابهات فيعتبر مجيئه مفيدا لمعنى
الغير او متشابهة مع اخرى كما يقال الثيا
بعضها والمتقابضين وفي حديثه تعلى اعلم وعدا عن
ترتيب الخاصة الى ما ذكر لقوله وعند
الاجتماع كذا رتب على نزاع . اي
اذا اجتمعت التوابع قدم النعت لانه كجزء
المتبوع مع شدة الحاجة اليه لايضاح المنعوت
وفي صيغة بخلاف البدل والنسق وبخلاف
التوكيد فان الحاجة اليه ليست كالحاجة
الى النعت ثم بعده البيان لانه شبيه به وجار
مجراه ثم التوكيد لاتصاله بالمتبوع واتحاده
معه في العامل ثم البدل لانه بالواسطة ثم النسق

وقيل

وقيل غير هذا فان في الشرح وقد قدم التاكيد
على النعت والجيه اشار بقوله بان اتى وعكسه لانه
ينبغي تقديم عطف البيان لانه اشبه بالتبيين
من النعت لانه لا يكون لغير اعرف الاسماء
وانه يكون ثابتا في الوضع اذا قلنا باختصاصه
بالمعارف بخلاف الصفة ولهذا المعنى يجمع بين الاسمين
ولهذا قالوا اما يلي ما يكون الثاني فيه اوضح
من الاول وعامل المتبوع فيها يعمل والحق فاذو
وسطه والبدل مقدر فيه بلفظ الاول
لا تبعية على القول الجلي . اختلف في عامل
التوابع على تفصيل اما الصفة والبيان والتوكيد
فقال سيبويه العامل فيها عامل المتبوع وبينه
انه في قصد المتكلم منسوب الى المتبوع مع
تابعه حتى ان التابع والمتبوع معا كمعرب

منصوب الأول فينصب عن المنصوب عليهما معا تطفيا
للفظ بالمعنى وقال الأخفش العامل فيهما معنوي وهو
كونها تابعة كما في الابتداء بالنسبة الى المبتدا
ورد بأن العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة
الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه التابع
فيه وقال جماعة عاملها نظير عامل المتبوع لا
نفسه ورد بأنه خلاف الأصل اذ لا يصار الى الاضمار
الخفي الا عند تعذر الظاهر الجلي وأما النسق
فالصحيح أن عامله عامل الأول بواسطة الحرف
وهو قول سيبويه وقال الفارسي وابن جني مقدر
بعد العاطف وقيل الحرف بالنيابة وهو بعيد
لعدم لزومه احد الفعلين وأما البدل فالأخفش
والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين على أن
العامل فيه مقدر للقياس لكونه مستقلا ومقصودا

بالذكر

بالذكر ولهذا لم تشترط مطابقته للمبدل منه
تعريفا وتنكيرا والسماع في نحو لجعلنا لمن يكفر
بالرحمن لبيوتهم وأجيب عن القياس بأن استقلاله
وقصده يؤذنان بأن العامل هو الأول لا أن المتبوع
كالساقط وبأن العامل قد يعمل فيه بلا في الثاني
وعن السماع بأن الجار والمجرور بدل من الجار
والمجرور والعامل عامل الأول فإن قيل لو لم
يكن المجرور وحده بدلا من المجرور الأول لم يسم
هذا بدل اشتمال لأن الجار والمجرور ليس بمشتمل
على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر
قلنا لما لم يخط من الكلام وما فيه من التوكيد
جاز لهم أن يبني لمن منزلة غير المذكور ويسمونه
بدل الاشتمال نظرا الى المجرور قال الشيخ رحمه الله
وأحسن منه أن المشتمل هو العامل كما يأتي

ماذكر وذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري
وابن الحاجب الى ان العامل فيه عامل المبدل منه
لان الاول في حكم المطرح وكان العامل باشر الثاني
وضعف فيها لما عدا البدل بغرابته قوله والبدل مقترح
وقد علمت ضعف ما مر عليه في البدل وذو واسطة
بمعنى ذو توسط وهو العطف والتي قبلها
مزيد تال على الخلاصة

النعت

النعت تابع متم ما نعت * إما له أو سببيه ثبت

تابع جنس ومتم ما نعت اي منعوته مخرج للمنسوق
لمغايرته متبوعه والبدل لانه هو المقصود
لا انه تتميم للمقصود وله متعلق بثبت او
سببيه عطف على الضمير وهو لما نعت وكذا
المضاف اليه سببي وثبت نعت بعد نعت اي ثبت
معناه اما لنفس المتبوع نحو جاء زيد الفاضل

او

وتكون التوابع كلها على نسق واحد عاملها عامل متبوعها ولذا افلت وعامل المتبوع في التوابع يعمل مطلقا بغيره ... لدرايع المنادي رحمه الله بواسطة

او لسببي المتبوع نحو جاء زيد الفاضل ابوه فخرج بهذا من الحيا ما تات الاسم
فيه عين الاول ومن التوكيد لان نفس الشيء وعينه هو هو وكذا كل ونحوها
فانها عبارة عن نفس المتبوع وكذا كل من اللفظ فان المقصود منها بالذات لتتم
التعريف وابانة مع ذلك بالعرض انقسام النعت الى حقيقي وهو المنسوب
الى ضمير الموصوف المستتر حقيقة نحو جاء زيد الفاضل او مجازا نحو جاء زيد الحسن
الوجه بلا فاصلة وسببي وهو ما ينسب الى اسم ظاهر مضاف لضمير الموصوف نحو
جاء زيد الفاضل ابوه او ضمير المنفصل نحو جاء في غلام ام الاظهار به هي جمع ظاهرة
سمي سببيا لان معناه ثابت لما له علقة وارتباط به ومن سببه وانحصر التتبع بما
فالوام توضيح المعرفة اي رفع الاشتراك اللفظي فيها وتخصيص النكرة اي تقليل
الاشتراك المعنوي فيها حتى يحد النعت المادح والذام والموكد ونحوها بل بالدلالة
على معنى يحتاج اليه المتبوع في المقام الذي استعمل فيه فيدخل الجميع ومما اورد عليه
وان النعت قد يعبر خلاف ما يقتضي المقام كقول القبعثري احمله على الادهم
والاشهب لتنبيه بان المقام هو السلاح والعرف بينهما انما هو بالاعتبار وصور
اخراج الكلام على خلاف مقتضى ظاهر الحال هو جريها على مقتضى الحال والمقام بلا ت
مقتضى ظاهر الحال والمقام اخص من مقتضاهما ولا يلزم من اتباع الاخص اتباع
الاعم كما بين ذلك التبيين اي تم السند ونصح نقل في التعبير يحتاج اليه المتبوع
في كلام المقام وما قيل من ان اعتبار مقتضى المقام بعيد وان اعتبار المخاطب سواء اي
التعبير باعتبارهم تفصيل ذلك لانه لتبيين وتخصيصه لا اعتبار المجهول الحمل
لمقتضى المقام فلانه لتبيين ته كما تبين يعني وافقه في ما تقدم اي فاعل وابوه ضمير
النعت والمفعول للمنعوت ونصب تعريفا وتنكيرا على نزع الخافض وانما وجب توافقها
فيهما لان المعرفة ما وضع لمعين وحيث هو معين والنكرة ما وضع لمعين
لا من حيث تعينه كما سبق ومفهوما المنعوت والنعت واحد ما لدلالة عليهما بالمعنى
والنكرة تقتضي قصر تعيينه وعدم مقتضاه وهما متراجعان فالمراد بالتنكير
ما يشمل الحقيقي والحكمي لتدخل الجملة ويستثنى من هذا الخافض نحو ياحلي لا يعجل
على اي يا مالك وان الجملة صفة هاكذا قيل وفيه ان يقال كيف يستثنى ما فيه
التوابع بل الصواب ان ان مالك بين المعرفة هنا لك وما منزلة النكرة وهذا يعني
فقولهم في ذلك يعتبر في المعرفة الطارئة كما يعتبر في الاصلية ولا حاجة لشيء مما ذكرنا

على رأي ابن هشام وانه يجعل الجملة حالا على ان الصواب ان الفركية من الطير لا نيفار وما يتكلم به وانهي وعهده في شرحنا النصيحة حيث قال الشيخ زيد وما هي نعت عنه

وشرطه ان يكون اعم منه الجمهور على ان النعت انما يكون مساويا للمنعوت او دونه وانه لا يجوز ان يكون اخص فانه في التقريب لان الحكمة تقتضي ان يبدأ الشيء بما هو اخص وان اكتفى المخاطب به فذاك والا زاد عليه من النعت ما يزيد به المخاطب معرفة بان وجدت لا اخص على هذا المذهب تابعا نفي الا غير بعض بدل وذهب جماعة الى عدم هذا الاشتراط وقد علمت انه انما يأتي في المعارف **قال الرضي** وليس مرادهم بقولهم يشترط في الموصوف ان يكون اخص او مساويا انه يكون اقل اجزاء من التوابع او مساويا له فيها لانه لا يجوز بدليل جاءني الرجل العاقل او ابت شيئا اي فاذا المراد ان الموصوف لا يكون اعم اهـ **يقول الدماميني** ما ذكروه في النعت اخص من المنعوت اذا كان الذي تبعه مجازي بلا تجاوز خروج عن موضوع المسئلة ومو بلا مراده غير المراد وهذا اتبع حيث تعين الساتر رحمه الله تعالى بلا عي وقد مر لكن تبين التعارف في تبيينها مع عليها صور الباب وهي زيادة على الخاصة **وهو في الافراد والتركيب او في فرعيهما كالبعل** وهو ان النعت مطلقا حقيقيا كان او سببيا له وحكمه في مطابقته لموصوفه في الافراد وفرعيه التثنية والجمع والتركيب وفرعه التأنيث كحكم الفعل اذا ارتفع حي بعد حكمه في ذلك في مكانه بالفعل فانظر ما يستحقه الفعل يعطى النعت ذلك الفعل بمقتضى القواعد المعروفة بتقول في الحقيقي جاء زيد العاقل لانه لو اتيت بالفعل في مكانه وحدته يستحق التجرد من العلامات والمركبات العامة لانه لو اتيت هنا بالفعل وجدته يستحق العلم ان يضمر لانه لا شبا وقد مر مثله في السببي جاءني هند الفاضل ابواها لانه تقول فضل ابواها والذي يرى العاقلة امهما لانه تقول عقلت امهما وقد ضعف الحقيقي مع هذا ان القسمين يشتركان في وجوب المطابقة في الاعراب والتعريف والتنكير وينفرد الحقيقي بوجوب المطابقة في الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه فالحقيقي اذا لا يبرأ يوافق في اربعة من عشرة فصورتين وثلاث فاذا ضرب اوجه الاعراب الثلاثة في حالتي التعريف والتنكير وضرب الخارج في هذا في الافراد وفرعيه والخارج من هذا في التركيب والتأنيث فالاثنى عشر صورة مع التوقع اربعة مع الافراد وهي جاء زيد العاقل وهند العاقلة ورجل عاقل وامرأة عاقلة ومثلها مع التثنية ومثلها مع الجمع واثنى عشر مع النصب كذلك

وأنثى

واثنى عشر مع الخفض كذلك والسببي تارة يوافق في اربعة من عشرة فيما في صورتين وتارة في ثمانية وثمانية واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير وواحد من الافراد وفرعيه فصورته ثماني عشر صورة حاصل من ضرب اوجه الاعراب في التعريف والتنكير والخارج في الافراد وفرعيه وتارة في ثلاثة وسبعة واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التركيب وفرعيه فصورته اثنى عشر صورة حاصل من ضرب اوجه الاعراب في التعريف والتنكير والخارج في التركيب والتأنيث وتارة في اثنين وخمسة واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير فصورته ستة فجملة الصور مائة وثمانية عشر فيها اوجه الموافقة في الاعراب التسعة لا يأتي فيه الخلاط التسعة والاثنين والسبعين صورة ومما لحقه اعرابها محليا في التثنية نحو جاءني هذان اللذان بعلا كذا ومثال المفرد فيها جاءني الزيدان القائمان على لغة من يلزم الالف ومثاله في الجمع جاءني بني آدم الصلحة بنوي الكريم ونحو ذلك وقد سمعنا استثناء نعت مذكر غير العاقل معنى الفاعل ويستثنى ايضا ابقاء وقد سبق في اسم التفضيل وما يستوي فيه المذكر والمؤنث كجريح واما نحو من نطفة امشاج جمع باعتبار الاجزاء والتشبيه بالفعل انما هو في النعت المفرد لا الجملة نحو جاءني رجال ابوهم ما حاضر

والنعت اما جملة او مشتقا او شبهه كذي وذا في النسب وكل اسم دل على الكثرة النعت اما جملة وستأتي واما مفرد وهو اما مشتق او شبهه والمراد بالمشتق هنا ما تضمن معنى الفعل وحروفه لا ما طيه بالفاعل كاسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل المصوغ وفعل المفعول واشكال المشتق في الاصطلاح هذا الاخير ما اخذ من لفظ المصدر لا على معنى منسوب الى المصدر والقرينة على هذا التخصيص قوله في التعريف الدال او بسببيه فان الذي يدل على معنى في المنعوت او سببيه ما دل ووقع بما قد عليه الحال الدالة والزمان والمكان بل انها لا ينعت بها وقرينة التمثيل في الخلاصة المراد من هذا والمراد بشبه المشتق الجاري مجرى المشتق باب ما جرى مجرى الابراك بمعنى صاحب وفرعه وأولو وأولات وأسماء النسب المقصود نحو مشغلي اختها ان نحو هما شعري فيه النسب وما جرى مجراه في حال دون حال وصف بالمصدر كأسماء الاشارة غير المكانية نحو مررت بزيد هذا وكذا نحو هذا ما ينعت به وذو الطائية وفرعها وكذا الموصولات المبدوة بهمزة وصل وكذا فرو ما وما مضافة الى نكرة تمثل المنعوت لفظا ومعنى او معنى

وفيه نحو مررت برجلين رجل وبرجال انما دلّ النعت على التعدد وكذا كل
وجد وهو مضاف لان ما اسم جنس مشتمل معناه للمنعوت نحو اتت الرجل كل الرجل
وجد الرجل وجد الرجال ونحو اتت رجل كل رجل ونحوه ومعنى كل الرجل انه اجتمع
فيه من خصال الخير ما تفرق في غيره ومعنى جد الرجل انه ما سواه من الرجال
ما سواه باطل وهو باب جزء فضيلة وغير المجرد الوصف بالمصدر والتثنية
اشار بقوله ونعتوا بمصدر كثيرا ووحدوا اشار بنصبته للقصد
وهو يكثر للتخاطب اي اقتدى بانها خلافا لابن … والذي في المصدر المنعوت
به التذكير والافراد وان كان المنعوت بخلاف ذلك لانه … في النعت لم يغيا اجراها
مصدرا مبالغة بجعل الذات نفس المعنى ولا وجه مع ذلك للتثنية والجمع والتانيث
ولا يقدر مضاف والثانية ان لا يقصد … الانضاف مطابقا للمنعوت ويكون
هو النعت في الحقيقة فتقول جاء رجلان عدل اي ذوا عدل وفي هذا اي الضرب
واما الكوفيون المصدر ما اوول بالمشتق واما الوصف باسماء العدد …
كما قال الشيخ رحمه الله دخلا ما في التسهيل نحو عندي رجال ثلاثة اي معدودون بهذا
العدد واعلم ان جمهور النحاة على اشتراط الاشتقاق وشرطه في الوصف جليلة
استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف … اسد احلا
وكانه يقتضي الاشتقاق في الوصف لان النحاة قال الزنجي وفي العروض
والنحاة يشترطون الاشتقاق فيهما والمحقق ابن الحاجب لا يشترط … فيهما
وينعت المنكر بجملة كالصلة وكذا الظرف … لعابرته
التعريف جعل الذات منساة ابهامها خارجا وضعا والتنكير جعلها منساة ابهامها
لغيرها والجملة ليست معرفة ولا نكرة لانها ليست بذات وانما نعت بها النكرة
لانها مؤولة بوصف منكر قال الرضي وقيل لانها لافادة نسبة مجهولة
مبهم في النكرة ونحو فيه العصام بانها اذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة
للمخاطب ليخص بها الموصوف فلا … يكتفى بانها موضوعة لافادة نسبة
مجهولة واستعمالها في المعينة كما اه قال الشهاب ويشكل الاكتفاء
بالتعيين الكائن في الصلة دون النعت وقال السيد الصفوي نحو …
في الرضي ولابن النحو قلت هذا كله داخل في صفة جملة النكرة ما … به
لغير معين كما ان … بالابدال ويتوسط بذلك لاستفادة الربط للابتداء …

بعد

بعد انها جملة مستفادة من الكلام المنتسب لا الكلام فيها فيجب تقدم العلم بها
بمنزلة النكرة معلوم فما الخطاب بها مفهوما وما صرفا وان لم يكن حاضرا ولا يلزم
من معلوميته تعيين ما صرف او فصر تعيينه وما صرفها المعلوم ذات ما في الحضر الذي
وضعت له وكذا يقول في الجملة الموصوف بها هي كاخطار النسبة المعلومة
ليتوصل بها الى المراد ولا يلزم من كونها معلومة تعيينها بل لا معنى لكون النسبة
المعلومة معينة مع اعتبار كونها حالة من الغير وما تعينه لها الا طيبا ولا
كاذبا وانما الفارق بين الصلة والصفة ان مضمون الاولى يجب تقدم العلم به
وحيث يكون لمعين ومضمون الثانية يجب له ذلك وحيث يكون لا لمعين ومما
للنحو مبني على انكار التعيين الرضي ومن يعتني لا يعين بالذات ما بين ما قاله
من عدم جريان التعريف والتنكير في الجملة وايضا فالتاويل الذي ذكره انما يجري على
ذهب ابو … في معنى ذا صب ابوه انما هو للبعض لا للجملة والكلام فيها فيه بنقول
المذكر في ذا صب ابوه هو المحكوم به لا المركب بتمامه والنعت فيه قائم وهو سبب
وفي الاطلاق الجموع وهو معنى كون النعت جملة وليس في احتياج صحة التاويل
بل في قولهم ان الجملة باسرها مؤولة بالنكرة فالصواب ان النسبة المرادة معا
الجمل مدلولة للرابطة وهي حرف والحروف كلية ابدا على ما حرر في محله فهي
في معنى النكرة وان … الجملة نكرة اصطلاحا ولا فائدة لعلاماتها
ثم لا امر في النكرة بين المحكي لفظا ومعنى او معنى فقط كالمعرف بال التي للعهد
الذهني ولا نعني بالجنسية لانها اعم قال الرضي ينعت بخصوص المصدرة بالمضارع
لان اللام مقدرة في الوصف وهو لا تصلح لماضي واجاز ابن هشام المصدرة
بالماضي ولعل الاولى على خلاف بين الخليل وغيره مقدرا ابن الربيع نحو
نعت المعرف بال … بخصوصية جملة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
او مجرورة نحو ما ينبغي للرجل مثلك او خير منك ان يفعل كذا اه وذهب الاخفش
الى تنكير الرجل في المثال على زيادة ال والخليل الى تقدير خير على تقدير ال وقال
الناظم اسهل من هذا البدلية اه وفي الجميع تكلف اذ البدل بغير الجامد قليل
مما قاله الشاطبي … وجماعة … ان ما في تمثيلهم على بابه في الليل نسلخ
منه النهار اذ حمل الليل على جرد ما غير مناسب فوقه … نعت بجملة والتاويل
بمعنى مع ولم يقل بعضهم … الى ما قاله ابن القاسم واخذه لا يتعين … وا

لتفسير ابن الناظم وصاحبه جعفر تقدم من ان جار الحق هذه لابن جار ونعم الرجل
وقال ابن هشام رحمه الله تعالى عنى ان الرابطة بالعموم في قول الشاعر
جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط
وفيه احتياج الى التوجيه بما يتوجه عليه لا معنى او فولك لا الطلب احسن وتكميله
الخاصة بالخبر لان الوصفية لا تقع طلبية والخبرية تقع ولزام يحتج هنا الى
استثنائها بما احتاج اليه كما صاحب الخاصة ولان الموصول بها موصوف بها
في المعنى لان الغرض من الموصول التوصل الى المعارف بالجمل وبهذا تبين وجوب
تقدم العلم بمضمون الموصوف بها ونحوه من العبارات فول التسهيل كالموصول
بها لم مثلا وحكم غاير المنعوت بها حكم غاير الواقعة صلة او خبرا الا كثر الحذف
والخبر فليلا ومن الصفة كثير ومن الصلة اكثر ووجهه ان الصلة اشد اتصالا
بالموصول لانه لا غنى له عنها والصفة ليست كذلك والموصوف لا ان
اتصالها اشد من اتصال الخبر ولذا كان طلب الحذف لها اكثر من طلب الخبر
وعلى هذا نبه بالتمثيل للخبر بنحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل
منها شفاعة ولا يوخذ منها عدل ولا هم ينصرون بالانه على السكون اربع مرات
تنبيه حاصل الجملة التي وقع فيها توجيه الوصفية لعلماء العربية كابن
الحاجب وابن هشام والقيسي والزمامي جملة استعمالها طلبا وقد بنظم الكلام
القصيم لنظم الزمن الشيخ رضي الله عنه ابياتا بتغليد فيها عن نكتة تكوين الالفاظ
فيها وهي

ايسيرما في الفضلة ومراده	بها وجهه استحيا الذي الظمان
ومن كبعيد يوم المتنا ومرادها	على صمدة نحو او بالتغنيا
ومعاون جنب في المشكلات بيانا	كما هاجهي ما ابن اللسان
وايت كتاب الله اكبر معجز	كلام من يهتدي به الثقلان
ومن جملة لا عاين وقطاة	بلا ما ز البلاغة وبضعة معان
ولا غني في الكهف ابهت داية	بها الكبير في طول الزمان عنان
وما هي لا استعمالها فقد	نهي استطعامهم فتلذ بسيطان
بما لحكمة الغراء في وضع كلامه	محال ضمن احداث للسان
ولم يعد على عادات بقطع حيرة	بماء بها عند البيان بدان

قال الزمامي في حواشي المغني فلاجاب رضي الله عنه بان قوله

استعمالها

استعمالها طلبا متعين واجب ولا يجوز استعمالها لان الجملة صفة لقرية
ولو قيل استطعماهم قلنا ان الرابط هم ولا يصح جعلها جوابا لاذا لانه يقتضي ان
المقصود الاخبار باستطعامهما عند اتيانهما وان ذلك تمام معنى الكلام ويلزم
موسى والخضر عليهما السلام عن تحري بيرفقدهما لذلك ويكون مع قصدهما طلب
الطعام او شيء من الامور الدنيوية بل كان القصد ما اراد ربك ان يبلغ اليتيمان
اشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك وانظار تلك العجائب لموسى عليه
السلام مجواب لذا قوله قال لو شئت الى تمام الاية ولا يصح ايضا جعلها صفة
لاهل لان تصير العناية الى شرح حال الاهل من حيث هم ولا يكون للقرية اثر
في ذلك ونحن نجد بقية الكلام مشيرا الى القرية نفسها الا ترى الى قوله
فوجدا فيها ولم يقل عندهم وان الجدار الذي قصد اصلاحه وحفظه ما تحته
جزء من قرية مذمومة مذموم اهلها وقد تقدم منهم ما وقع منهم من الاباء ومنع
الضيف مع طلبه وللبقاع تاثير في الطباع وكانت هذه القرية حقيقة بالافساد
والاضاعة فقوبلت بالاصلاح لمجرد الطاعة بل بقصد الا العمل الصالح ولا يواخذ
بفعل الاهل الذي منه غاد واراح وينضاف الى ذلك ان لو جعلوا بدل لاهل التاني
يحتمل ان يكون غير الاول او غيرهم او منهم ومن غيرهم والغالب ان من اتى قرية لا يجد
جملة اهلها دفعة بل يقع بصره اولا على بعضهم ثم قد يستقريهم فلعل طائفين
العبد بن الطالبين لما اتياهم قد ردتهما لما يليهم من خصب صنيعه استقراء
جميع اهلها على التدريج ليتبين به كمال رحمته وعدم مواخذته بسوء صنيع
عبيدهم ولو جي بالضمير لتعين ان يكون المراد الاول ليس لا غير فاتى بالظاهر اشعارا
بتاكيد العموم فيه وانهما لم يتركا احدا من اهلها الا استطعماه ومع ذلك
فلم يلقيا الا احسن الجزاء وقال ابن الحاجب في اماليه لما كانت الجملة
صفة لقرية لم يكن بد من ان يقال لا اذ لذلك لانه لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها
ولو قيل استطعماها لكان على التجوز وليست الجملة جوابا لاذا بل جوابا بعد
قال الحق سيأتي تعويل في القصة الاخرى حتى اذا لقيا غلاما فقتله بلا تردد
يتعين فيها ان يكون قال هو الجواب ولا يستقيم ان يكون فقتله جوابا لان اذا
لان الماضي الواقع في جواب اذا لا يكون بالفاء وان كان كذلك قبل الكلام
ان القصة الاخرى على هذا النظم في ان قال هو الجواب لانهما صيغتا صيغة فا

واجزا ايضا لقاضي الاكثر لكان من لولده لهول ومعلوم ان من لولده جميع اهل
القرية لانه يري انه اذا قلت اتيت اهل قرية كذا انما تعني وتكن البعض ولا خصوصية
لبعضهم دون بعض ولا تستطعام في القرية انما يكون لسوال الناس منهم هو بعضهم
فوجب ان يقال استطعما اهلها لئلا يتوهم انهما استطعما جميع الاهل وليس كذلك اه
كلامه رحمه الله **قلت** هذا خلاصة ما ذكره ونهاية ما اتجه وانا اقول
عليه والواضح الجلي ان المراد والله اعلم بيان الاعجوبة الثلاثة التي خفيت على نبي
الخضر لموسى عليهما الصلاة والسلام وجعل الجملة صفة لقرية يقتضي ان القصد
اليها وتبعية الكلام لها وانه انما جي بها لتخصص ولا ابهامها وراجع
الكلام واعمل فكرك في تبين ان استبعاد ولاة المقام ينبو عنه وانما الجواب ان الجملة
جواب الشرط وخولفا بها ان يجمعوهما موجز امرها جوابا ان يراد بشيء ما فائدة
معطوف عليه والمعطوف على الجواب جواب بمفهوم مقله ونهاية المعنى ولا اخبار
انما يقع باستطعامهما وما وقع عقيبه واباء القوم وهذا يلتهي بالاخصا ولا يجود
ان استطعام حتى في ما قاله في الدرر والعجب منه كيف استبعد العناية بشرح حال
اهلها دون العناية بشرح حال القرية وبقية الكلام تشير لتمام الاعجوبة التي وقعت
في القرية لا القرية نفسها واستدلال ابن الحاجب على عدم جعل الجملة جوابا بما في القصة
التي قبل هذه يرده ما في القصة الاولى جاء الجواب بها فقد لم تخرجها جملة فالى
قال قلت لئن لا يقال اخرجها جواب ويرد انه صفة ويستدل بالقصة الوسطى
على الجمع فيه **قلت** بعد الخضر بعمل الامور المعتادة التي هي مضمون الشرط
هو الجواب لانه نفس الاعجوبة المنضمة في الظاهر للانكار وانما مما قوله ءلذ
في القصة الثانية للتشبيه على انه يعارضه لفيه مثله او غيره ان يتشنع ولا
ان يحكم منه ما يقتضي الشرط والجواب وان كان يترتب على الشرط
للايعيب ان يتطلبه وان تاخر عنه **ونكتته** تكرير الاهل ان المراد والثاني
خلاف المراد من الاول كما في كلام ابن الحاجب وكون الاستطعام من موسى والخضر
عليهما الصلاة والسلام يقتضي انهما لم يستطعما الا بعض من اهله انه لم تقل كما
لان يستطعم كان ذلك لا يليق عنده منهما وهذا مما يشهد بتخصيص المستطعم
وانه من سوى القوم جميعهم حتى انه اقام الجدار بدون اجر مع عدم تعيب
صاحبه هلا اتى الكلام يقتضي ان المستطعم هم المسنوعون لا غير تعيم تبع له

حتى

حتى في اعلى حكمهم وبعد ما ذكر نعم الدرر في توجيه اعادة لفظ ما ذكر ابن الحاجب
وان معنى ان يجاب اهل بلد كذا انه من على البعض ووجه عليهم ولا خصوصية لبعضهم
وقد نظمت ابياتا تتضمن جواب ابيات القصيد وهي

نعم يقتضي التكرير ابدا حكمة ... يبين للمستفيد السوال جلياه
ولا سيما اهل الكلام بلاغة ... والطبع منا وادي معدلاه
وان مثار تحير مكنون ... اوبيها وبه دباجها بلا صنع لكيساه
جليت اقول معنى الاصيب وامرا ... ولا بدع في الغير من يجتمع
بل الاول الثاني فيه لكل صا ... ذي كاهل وتابعها اتياه
وفي لعل الاستطعام اقوى قرينة ... على قصر بعض الاهل ملحوظاه
وانما موسى الاصم لكل منهم ... بلا نكار المصيب للنبياه
يثبت للمستطعم بغيرها ... وللغير اثباتا جميعا ستوياه

ثم اقول بعد على هذا ان الضمير قد يعود على بعض ما تقدم لقرينة نحو ويعولتهم
احق بردهن بعد ذكر المطلقات الشامل للبائنات والرجعيات والاستطعام
هنا قرينة التخصيص فلو قيل استطعماهم لحصلت النكتة المذكورة فلما اعيد
اللفظ في المحلة كان يلزم ان هنا امرين كل منهما يقتضي اعادة لفظ الاهل
احدهما هنا وهو ان الجواب مجموع الامور المتقاطعة مفهوم كنه وقوله
استطعما اهلها جزء كلا المقصود مما يقع الاعلام بالقصة بتمامها بكل
وتلك الامور على سبيل الاستقلال فحق الاول من الاجزاء ان يتاتى فيه مقتضى
التكميل والترتيب على ما قبله ومقتضى الابتداء وتنبيه ما يعرج عليه فلزم
بنو على ما قبله بنا الجواب على الكلمة واضمرت القرية وعدل الى الاظهار في الاهل
كانه ابتداء كلام نظرا لما يقع فيبطل العروض الجواب المركب من الاجزاء والمتعدد
من الجزئيات ويكون في الكلام اشعار بان المراد هنا الاول وثانيهما معنوي
وهو ان لفظ الاهل كثيرا ما يتجوز فيه فيطلق على ما ليس كذلك في المعنى لى
الاتيان انه فقد يقال اتاهل قرية كذا الكرام استضعفهم ولم يضيفوني فيقال اطلاق
حي ام لا انه لم تستضعف اهل البلد او يقال هل استضعفت اهل البلد انما نسبه
فيقال نعم او لا فحكم عليهم بما يليق بهم ما عين كل الاهل هنا للتنصيص
على الحقيقة ورفع المجاز موقوف انه معنى من ان الحقيقة التي في حال الحقيقة

الطليعة وان لم يكن قبله صناعة والله اعلم بالصواب

ورتب المبتدا ثم الخبر اولا ثم جملة وشبه جملة حتم يلي

اي اذا اجتمعت الثلاثة فقدم المفرد ثم الظرف او المجرور المحتمل نحو وقال رجل مومن من ال فرعون يكتم ايمانه وهذا مستحسن لا واجب خلافا لابن عصفور وهو محجوج بقوله تعالى فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المومنين اعزة على الكافرين ومن شواهد تقديم الجملة قول كعب رضي الله عنه

ان الرسول لسيف يستضاء به ... مهند من سيوف الله مسلول

ويحتمل البارز في السورة ذلك وهذا كتاب انزلناه مبارك وهو محتمل لكون المفرد خبرا ثانيا وكذا في المثنى بمعنى الثناء وجملة عطف على الخبر لا على المفرد لا ان الوجه مرتب وقيل ضعيف استحسانا تاخير الجملة عن المفرد الحق عند بعض الحذف باخره اذ المؤخر عن المؤخر عن الحق مؤخر عنه لانه الحق ذا باب اولى

وامنع نعتا مضمرا والنعت به ... وشبهه ومصدرا لطلبه ونعت اسما اما

ووسما بالنسبة للنعت اربعة اقسام اولها ما لا ينعت ولا ينعت به وهو المضمر وشبهه في التوغل في البناء كاسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والان وقبل وبعد وكذا المصدر الذي للطلب نحو ضربا زيدا لا ينعت لانه بدل من الفعل ولا ينعت به لانه طلب قال الشيخ رحمه الله لا يوصف المضمر لان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ولا حاجة في وصف المعارف الا لتكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واشار الى المدح والذم لانه امنع ما فيه ما هو لا اطلب في المعارف ولم يوصف الغائب امثاله معتبرا في الاغلب لبعض مطار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح واما تحمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما ولا يوصف به لانه الموصف اخص او مساو ولا اخص من المضمر ولا مساو له حتى يقع صفة له واجاز الكسائي رحمه الله وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون مثله على البدل اه وفرع الى سؤال مضمنه اعتراض التوجيه المذكور بوصف اسم الله مع انه في المرتبة العليا تعريفا فلا نسلم ولا يقال وصفه للمدح للايضاح لانا نقول هذا والمنع في الضمير النحو حاصل هو تنبيه بلى بهم كم ذلك فيما هو اولى وباب اولى اه فاجيب بما نصه ان التعليل بالتعليل بالحد النعت الماح

والالزام

هلا يرخص الفضل في منع نعت النعت او يجوز مقيلا بالمنع لان الصفة غالبا مع الفعل وبعدها يوصف اشكل لذلك في التصريح عند قوله الخاصة واخبر وابالتثنية او باكثر الخ ومرفع نسبه ابراهيم التادلي رحمه الله بو سطته

والالزام تعليل بعد وقوع المنع في كلامه في الضمير وهو اسم لكان لمتكلمه حكاية بان الضمير يشابه الحرف ووجه عدم كونه موضع في توجيه بما بعد جمود مع ما ملتزم به وبما لم يجمع ولم يصغر ولم يوصف وضعف توجيه اخر وهو ان الضمير المتصل منزل من عامله منزلة الجزء فما تباعه في صورة اتباع الفعل فلا نسلم فصلوا عنه لكن في العطف او بالمنفصل في التوكيد باعادة الفعل مع توكيده وفي البدل بما علم وفصله كونه على نية تكرار العامل والنعت ليس على نية تكريره واعادته مع اشتقاق النعت وعدم احتياجه لما يتطلبه ممتنع بخلاف التوكيد فلذلك ليس فيه ما يبعد اعادة الجملة المتعلق به فيه ما يقتضيها ولو اكتفى بالضمير المنفصل ثم يحرم التوكيد على النعت وحمل المنفصل على المتصل وفرعه ان التوجيه المذكور في السؤال تبع في جريه وان وجه به الشرح وتبع عليه او وجه وجميع ما تقدم واضح ان الفعل انما امتنع نعت الضمير بالمادح والالزام لان النعت والمنعوت لما بينهما معا اتحاد المعنى والتوابع وامتثال الاتباع في كل شيء التواحد كما يسوغ التعيين كذلك بهما بعينين مختلفين وهكذا في نعت ضمير المتكلم والخطاب فلو قيل انت الذي نزلت المعرف وانا العاجز كان العموم المشتق على التعيين بجهة الخطاب والمتكلم بجهة الغيبة من الشيء الواحد وانه لا يجوز خلاف ما يتم فيه القاطع وهذا هو العرف بما ذكر ونحو انا زيد وانت عمرو كان المبتدا والخبر منعطفا متعلقا ليس احدهما تتمة للاخر عليهم فقولهم نحو بعد انا زيد وبعد انت خلاف ما يتم فيه المخاطب ولذا لم يجز عند ائمة النحاة النعت بما كان الذي وانا العاجز في المتاجر والنعت بما ينعت اما لفظ معنى وصناعة بسبب العامل والاعراب ونحوه ولذا اذا عبر عن احدهما خاصة بغير التعبير عن الاخر كان كالخلاف المترقب وهذا خلاف الالتفات وان الالتفات اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر محقق فيه بعض في الكلام للاغراض كما تقرر في باب منع عليه حيثما وجدت الا ان ما يسهل التيسير وهذا لم يمنع توكيده نحو قمت كلكم والاتيان منه نحو قمت كلكم وصغيركم واعجبتني حسنه ووجهه لا الظاهر يقام مقامه ولم يمتنع عطف المضمر نحو قمت انت وزيد لانه لما فيه من التفاعل [illegible]

ثم يكن التنزيل خلاف المترتب وبهذا يعلم … العلي وجه في ذ وفيه نوع
النكتة وضمير الغيبة عندما يقول بالمح به محمول لمحوابع ثلاثة
الأقسام ما ينعت وينعت به نحو اسم الإشارة … بل وبعله كما في هذا وعمر مررت
بهذا العاقل وعليه نبه بقوله وبكسر اسمه والثالث ما ينعت ولا
ينعت به كالعلم والرابع عكسه وهو ما كان للغاية … وهذا وما قبله زيادة
على الخلاصة (والمختلف … ونعت غير المعرب ومعناه) إذا تعدد
المنعوت وتعددت نعوته فإما أن يختلف لفظها ومعناها نحو مررت بالذي رأيت
العاقل والكريم أو لفظها فقط نحو بالذي يرى المنطلق والماشي أو معناها فقط
نحو الضارب والضارب الأول من الضرب في الأرض بمعنى السير فيها والثاني من الضرب
بالعصا ونحو ذلك وجب تفريقها بالعطف في الصور الثلاث لعدم تأتي
التثنية والجمع ويقوم الاتحاد اللفظي والمعنى والعطف مختص بالواو …
وعلى هذا نبه بقوله والمختلف … وحجبة واحرق او جهتين … وخير بقوله ومن نعت
غير المفرد ونعته وأنه ليس موضوع المسألة التي يكون فيها الأحكام …
بل لا يتصور فيه إلا الأول وغيره … نحو الطلبة الفقهاء والشاعر …
… نعوت كانت … نحو … خلو مستوي … فقير حضري واليد …
… بالواو وكقوله (يا ابن … الطاب والعاني)
ملك … وفي مفهوم المختلف تفصيل … أنه إذا اثنى المنعوت أو جمع امتنع
التفريق نحو جاء الزيدان العاقلان ولا يجوز … نعت على حدته نحو جاء زيد
العاقل وعمرو العاقل وجاءت التثنية والجمع نحو جاء زيد وعمرو العاقلان
وعلى هذا يغلب بالتذكير والعقل عند الشمول وجوبا نحو رجال وامرأة
صالحين وعند التفصيل اختيارا فيقول على التغليب بغير … صالحتين
وصالحين وعلى عدمه صالحين وصالحات وعلى هذا التفصيل فوق الخلاصة
… (ونعت معمولي وحيدي عملا … اتبعه) … تقوم حكم
المنعوت بالنسبة للتعريف وعدمه وحكمها باعتبار الاتباع والقطع
أن منعوتها إما أن يكون واحدا أو متعددا وإما أن يكون متعددا وفي بعامل
المنعوت إن كان واحدا فلذلك صورة ذكرها ابن فارس … فيه سواء
كان متعددا بلا … عمله ومعناه جاز الاتباع والقطع مطلقا سواء

كان

كان المتبوعان فاعلي فعلين نحو جاء زيد وأتى عمرو العاقلان أو خبري مبتدأين
نحو هذا زيد وهذا عمرو العاقلان أو منصوبين أو مخفوضين نحو رأيت زيدا وأبصرت
خالدا الشاعرين وهذا مفهوم من الكافية … من قوله … إذا كانا بلا عطف
أو خبرين واختلف العامل … نحو هذا زيد وجاء عمرو العاقلان
… فليس إلا القطع وبالنسبة المعنى من … نحو … زيد وذهب عمرو العاقلان
فليس أيضا إلا القطع … هذا التفصيل أنه لا يمتنع … على معمول واحد
وجاز … في الصورة الأولى … اتحد العامل والمعنى … عامل واحد
… ونعت … نصبه لأنه قبل … ضرب … نعت … حروف …
معمولي عامليه وحيدي (… مفتقرا … اتبع أو اقطعها)
(الاتباع والقطع) إذا اتبعت المنعوت نعوتا مفتقرا لذكرها وجب
اتباعها … القطع … استغناء … المنعوت بالنسبة
قبلها … الاتباع في السابقة واجب … مع النعت … وليس …
والخلاصة … هذا التنبيه … وإن كان فيها التعيين …
… التعيين … المحوج إلى … التعسف في إدراج التعيين
فيها ولو اقتصرت على ذكر النعوت لحملت كلامه على أن أقل الجمع اثنان
قوله بدونها أي النعوت متعلق بمفعول بتميز المنعوت والاتباع والقطع
مفعول اجز الذي هو جواب الشرط ومعنى تميز المنعوت بدونها أن يكون
متميزا عند السامع موقوفا عليها وإن … على معنى يحتاج له المنعوت
في المقام بل يأتي بما تقدم من أن النعت متمم للمنعوت ويعلم من الشرط
أنه لا يجوز القطع في الأول من نعوت النكرة لأنها تتميز بدونه ويعلم
منه أيضا أنه لا يقطع النعت المؤكد نحو لا تتخذوا إلهين اثنين وإذا
نفخ في الصور نفخة واحدة لأنه لا احتياج إلى التوكيد … جهة أنه يؤتى
به مع التوكيد … فإنه لم يتوقف عليه تعيين المؤكد … عليه تعيين
المعنى المراد … ومنها … قطع التوكيد … أو بعضها عطف على
الضمير المضاف … وإن لم يتعين بدون بعضها أجز الاتباع والقطع
في ذلك البعض الذي يتعين بدونه والمعنى في المسألة الأولى أجز ذلك في كل
واحد من النعوت وفي الثانية في كل واحد من النعوت المستغنى عنها …

منه بجواز الجمع بين الاتباع والقطع وقيل في قول الخلاصة او بعضها انه
مفعول القطع وتمام مسئلة استغناء المنعوت عن بعض النعوت في المغايبة ما بعض
المحتاج له حكمه حكم الكل المحتاج له والبعض المستغنى عنه حكمه حكم الكل المستغنى
عنه فيكون قد ابان جميع الاقسام واحكامها ولا يقرأ بالخفض على معنيه وان يكن
معينا ومفعول القطع محذوف اي اقطع ما سواه الا انه يكون قد ذكر جميع
الاقسام واخل ببعض احكامها اذ لا يفهم منه جواز قطع البعض واتباع البعض
قلت الثاني هذا على تقدير اقطع جميعها او اتبع جميعها فيكون المعنى اي في
في قطع جميعها واتباع جميعها وليس كذلك وانما المعنى على ما [illegible]
قطع كل واحد على استقلاله واتباعه كذلك فتندرج في ذلك صور الجمع
بينهما فلا ينافي المعنى [illegible] الفيلق [illegible] المترتب [illegible]
الوجه الذي يقول به [illegible] واعلم انه حيث اجتمع الاتباع
والقطع وجب تقديم المتبع لئلا يلزم الفصل بين النعت والمنعوت او بين النعتين
بجملة اجنبية وان [illegible] الرجوع الى الشيء بعد [illegible] عنه ولزوم
التسلسل بعد [illegible] والقصور بعد الكمال لان القطع ابلغ في المعنى المراد منه
الاتباع [illegible] الجمل وقيل يجوز الاتباع بعد القطع اعتبارا بجواز [illegible]
والقطع في [illegible] المتبع رفعا ونصبا بالذي الحذف لزم هاهنا على نوع التعاطف
اي للرفع والنصب [illegible] للقطع [illegible] لوجهيه وبالذي متعلق به
[illegible] متعدد [illegible] المبتدا الحذف [illegible] على الخبرية ونصبا
بفعل لازم الحذف [illegible] على الخبرية ونصبا بفعل لازم الحذف [illegible] على المفعولية
بالحذف [illegible] مفعول [illegible] ولزوم الحذف مقيد بما اذا كان النعت المقطوع
[illegible] كما قال [illegible] الخلاصة [illegible] ذلك [illegible]
الحذف [illegible] وحذفوا نعتا ومنعوتا علم اي اجازوا حذف النعت
والمنعوت اذا علم كل منهما ودلت عليه قرينة [illegible] حذف النعت [illegible]
[illegible] الواضح [illegible]
واحتها [illegible] اسم التفضيل [illegible] على البعض
[illegible] التقييد [illegible] الجميع [illegible]
[illegible]

بنفعه

المنعوت وعن [illegible] في [illegible] واذا كان النعت جملة او شبهها
اشترط زيادة على [illegible] ان يكون المنعوت بعض اسم مجرور [illegible]
منا ظعن ومنا اقام اي رجل [illegible] لو قلت ما في قومها لم تيثم
بفضليها في حسب وميسم وعادة التنبيه على ما في الخلاصة وقلة
حذف النعت بالنسبة لحذف المنعوت وسكت عن المنعوت [illegible] الا على
العامل عطف البيان عطف البيان تابع كما يلي
عطوا كنعت في وفاق الاول تابع جنس [illegible] متعلق
[illegible] واللام للتعريف [illegible] العامل [illegible]
[illegible] للتوكيد والبدل والنسق [illegible] للنعت وكذا
[illegible] قول [illegible] الصفة انه مخرج للصفة [illegible]
[illegible] تابع [illegible] التوكيد والنسق [illegible] الشبه
[illegible] حقيقة القصد [illegible]
[illegible] التعريف [illegible] بالعطف عطف البيان
[illegible] النعت في موافقة متبوعه [illegible] خبر مبتدا محذوف
[illegible] في وفاق [illegible] باعتبار [illegible]
[illegible] باعتبار [illegible]
[illegible] العامل [illegible] حكم الواحد [illegible] المعنى والعمل
[illegible] النعت [illegible] النعت
[illegible]
وقيل لا يجي بنكرة وجملة ليس يقع
لما اقتضى تشبيهه بالنعت [illegible] في المعارف والنكرات
[illegible] ذهب البصريون الى انه لا يكون في النكرات
فالاول [illegible] حجة [illegible] الكوفيون
[illegible] مساكين
[illegible] النعت في انه لا يكون الا جامدا او [illegible]
[illegible] الاسمية وفي انه لا يكون جملة اسمية ولا
فعلية [illegible] وهو [illegible] وجملة ليس [illegible]

جملة وبما يصلح لان يتبع ✿ حلوله محل ما له تبع ✿
ما يصلح ان يكون بدلا ان يصلح ان يكون بدلا مطابقا فيما لم تتوجه عليه قرينة تدل
على قصد الاول والتكلم بالثاني ولا عمل بعضا منها وتعيه احد الامرين
وبهذا يندفع ما يقال كيف يصح ان يكون الشيء الواحد مقصودا غير مقصود
بما ان يصلح ضمير عطف البيان وبدلا وهذه الطاهية منشر وكذا
يصح حلول الثاني محل الاول لان البدل يشترط فيه لما هو على نية تكرير العامل
بما يصح فيه لا تعيه ان يكون عطف بيان وهو معنى قوله لا ان يصح قد اجتمعا
ونحو يا اخوينا عمرو سعيد ونحوهما مما لا يصلح التابع لو حل محل المتبوع نحو يا عمرو ونحو
انا ابن التارك البكري بشر لو حل محل ما والى اضافة المحلى بال الى الخالي
منها ولا اضافة لثانيهما وقد سبق الكلام على هذه الفاعدة في باب النداء
وبابه في البدل انه المرضي لوجود صلاحية البيان **التوكيد**
بالنفس اكد متبعا بالعين ✿ مع مضمر طابق ✿ اي اطلق التوكيد
بلفظ النفس نحو جاء زيد نفسه ويا لعين كذلك ويجوز الجمع بينهما
مع تقديم النفس وهذا مفهوم من قوله متبعا بصيغة اسم الفاعل حال
من فاعل اكد او بصيغة اسم المفعول حال من لفظ النفس واخر العين
لانهما مستعملان في التعبير عن جملة الشيء وعبارة الخلاصة توهم عدم جواز
الجمع بينهما كما ان المتن يوهم وجوبه لذلك ويؤكد بها لرفع التجوز في الاسناد
عن المسند اليه تقول جاء الخليفة فيحتمل انك تجوزت في اسمه واطلقته
على غلامه مثلا فاذا قلت نفسه رفع هذا الاحتمال كما ترتبت لفظ المسند اليه
فتقول جاء الخليفة الخليفة او كررته معنى فتقول الخليفة نفسه او عينه
وقد يقوي الاحتمال ولا ينقطع باحد اللفظين فيجمع بينهما وبهذا يندفع
قول ابن هشام الظاهر ان التأكيد بغير الاثنين للجائز وكان فعطا البتة
وبهذا ينتفي الاتيان بالكلمة متعرية ولو كان بها ولا تظافر بوكد ان وانما
تثبت غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او ظنه بدا الغلط
في ذكره فلا بد من تكرير اللفظ ولا ينقطع في رفع ذلك الاتيان بالنفس
والعين فلا للفظ بمادة المعنوي فلا يرده وينبغي عنده هنا وانما ان
كان الاحتمال في لفظ المسند نحو قتل زيد عمرا فانه يحتمل ان يكون المراد

العقل

بالعقل القوي الضرب مع تكرير لفظ المسند او بالاتيان بمصدره كما في قوله
وقد عجت منكتها عجيجا وقد سبق الكلام في المفعول المطلق على جعله لرفع التجوز
في النسبة وان كان الاحتمال في عموم المسند اليه مع بكل واخواتها وان كان
في اصل النسبة نحو قول ابن الاحمر البطالم ين تقع بشيء من ذلك بالتحرير
الجملة ووجه ان النسبة ارتباط بين المسند والمسند اليه فيما يقع
احتمال عنها بتكرير المسند اليه لفظا او معنى ثم نبه على هذا التوكيد بالنفس
والعين انما هو مع التجوز عن النسبة لا يصح وان حمل كلام الشعر على البدل
بواحقية وقد ذكر هذا التفصيل في بعض مجالس الافراد فقال بعض الطلبة
اذا قلت جاء الخليفة نفسه لم يبق في النسبة احتمال اصلا فلا يتوقف ان تفاعله
معها على تكرير الجملة ايضا فلا جنبة بان الكلام فيحتمع فيه مجازان
بل لا تتجاوز فلنا جاء الخليفة احتمل ما سبق ان يكون الخليفة بمعنى الغلام
وان نسبة المجيء اليه بهذا المعنى مجاز على حد هيم فوه الى غيب باب
الزمان فلو قلت جاء الخليفة نفسه ثم تقع في التجوز الاول كما الكون
جرى تاكيد لسبب الزمان بالتقدير لانسبة مجاز النسبة يبقى مع ذلك
واتيان بقوله مع مضمر اي انه لا بد معها ان تلحق التوكيد بضمير يربطه
بالمؤكد واضافة التوكيد له واضافة الاعم للاخص واتيان بقوله
طابق اي ان الضمير للتوكيد ابدا يجب فيه ان يكون بحسب المؤكد في افراده
وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه واجمع ذين ✿ بافعل ان تبع المثنى
الا ضمائر للنفس والعين والباء بمعنى على فتقول جاء الزيدان انفسهما
واعينهما ولم يجئ الى التثنية على جمعهما في صورة الجمع لوضوحه
وانما جمع مع التثنية مراد او نقول تثنية مما هو كالشيء الواحد ولم
يعدوا منزوعة عن احتمال الجمعية في صورة الجمع فان يكون ولذلك لان
الجمع يستعمل في الاثنين بناء على ان اقل الجمع اثنان وكلا اذكر في الشمول
يعني كلتا جميعا وكلا مع مضمر ✿ وما عامر بالجنا اذكر ✿
الشمول نائب ولا اظن المعنى بعضهم بمعنى وان كرد بالجواب وكلا مفعول
مقدم وكلتا معطوف بحذف العاطف لا اذا قصد التنصيص
على الشمول ورفع احتمال كون الاسناد للبعض دالا على ذلك بهذه

الا ابدال وكل للجمع معنى نحو جاء القوم كلهم والقبيلة كلها
واشتريت العبد كله وكلتا لتثنية المؤنث نحو جاءت الهندان
كلتاهما وكلا للتثنية المذكر نحو جاء الزيدان كلاهما وجمع بمعنى كل
ولابد من اتصال هذه الالفاظ بضمير المؤكد ولا يضع كل عين لا ظاهره ولا
جائز لها في غير هذا الباب للاحتياج هنا للرابط ولا الالفاظ التي يؤكد
بها عامة وعنها عبر بقوله وما عم وعم وفي يعني بلفظها الا ان الشا
كيف لا يلتغيا في الشعر واشار بقوله بالكل الى انه تلي من الثناء
وان استعمل للمذكر نحو جاء الجيش عامته وهذا يشهد قول الخلاصة
مثل النافلة وبعد كل اجي باجمع جمع ❊ جمعاء اجمعين او كاجمع
وبعد ذا اكتع ثم ابتع ❊ مرتبا وبعد هذا ابصع
اي انه يجوز تقوية التوكيد اتبع كل باجمع نحو جاء الجيش كله اجمع وجمع
نحو جاءت الهندات كلهن جمع وجمعاء نحو جاءت القبيلة كلها جمعاء واجمعين
نحو جاء القوم كلهم اجمعون وقد علمت معاني هذه الالفاظ واشار بقوله
او كاجمع الى انه ذكرها الى انه لا يجوز الاتيان بهذه الالفاظ في
التوكيد استقلالا غير تابعة لكل وزاد على الخلاصة بقوله وبعد ذا
اي ما ذكر والجمع واخواته اكتع اي جيء باكتع ثم ابتع حالة كونك
وتبال كونه مرتبا هذا الترتيب وبعد هذا الجاء بابتع وبهذا الترتيب
على سبيل الاحسنية وفي شرح الكافية انه الغالب وفي التسهيل
بهذا الترتيب اولى وابتع وفو يوم كتيع اي كامل وابتع الجلد
اجتمع وتقبض وابصع بالصاد المهملة قال ابن آجروم رحمه الله وقد
يقال بالمعجمة وكبير بالغالب قال والبضع اي بالمهملة سمعته وبغض
التعويب ولا اصل مشتقة وقالوا اذا امتى ولا تبصع اي ولا وبعيه
معنى الغاية وابتع وفوبهم مرتبته اي طويل العنق وقد
يستغنى بهذه الالفاظ عن اجمع واخواته كقوله تحملني الذلفاء حولا
اكتعا وقوله الاخر تقولوا بالرواح وانفونا ❊ بجمعا بصرة اكتعين
ولا تؤكد منكرا اما نصر ❊ مذهب البصريين منع توكيد النكرة مطلقا
افادت او لا وما لا ومع الاحتمال خاصة في النكرة بوضعها التمييز عن غيرها

او لا وتاكيدها وذهب الكوفيون الى جواز ما افاد منه وهو القول
وتحصل الفائدة بكون النكرة محدودة والتوكيد من الفاظ الشمول سواء
كانت النكرة زمانا نحو صمت شهرا كله اولا نحو اشتريت عبدا كله فخرج
نحو صمت زمانا كله لان النكرة غير محدودة وصمت شهرا نفسه لان
التوكيد ليس للاحاطة واستشنى ابن مالك رحمه الله ومنع تاكيد النكرة
على المذهب الاول ما اذا كانت النكرة حكما نحو رايتها بالكل بالكل وغيره
تعلى بكله كل ووجهه انها اذا كانت حكما بالنفوس مقصودها ما اه
حتى يشبه وهو بيسر ان القائلين بمنع توكيد النكرة يجرون ذلك في التاكيد
المعنوي واللفظي الا اذا كانت النكرة حكما فيجوز اللفظي وما بعده
الفاني رحمه الله وحمل ذلك على ان هذا تاكيد معنوي لا يخفى ما فيه وفي المثنى
صوغ افعل بغيرا ❊ اي لا يجوز تثنية اجمع تقول جاء الزيدان كلاهما
اجمعان بصوغ افعل مبتدا ويغير بالبناء للمفعول خبر وفي المثنى متعلق به وقد
يفهم منه وعدم جوازه له مع المذكر عدم جوازه مع المؤنث لانه
لا يقال جاءت الهندان كلتاهما جمعاوان وكلام الخلاصة اصرح في منع
ذلك وفرق بين تعليل منعهما استغناء بكلا وكلتا عنهما وانه يقال
وكما استغنوا في غيرهما بكل وانقطا انه كما ان تقوية التوكيد
في غيرهما تم اوفيهما بل الصواب في التعليل ان فوقه ان معنى الجمعية للمعنى
في غير المثنى الذي هو بعض القوم معا ككون واحد واثنين وكائن الى غير
ذلك بالاحتمالات كثيرة ولا يتاتى ذلك مع المثنى وان تؤكد مضمرا رفعا
وصلا ❊ بالنفس والعين فبعد المنفصل ❊ لا بسوى هاذين
انما وجب الاتيان اولا بالمنفصل مع الالتباس في نحو هند خرجت نفسها
او عينها اذ لولاه لتوهمت الفاعلية وان ذلك نفس الحياة والعين الباصرة
وحمل ما لا لبس فيه ولا ينتفع مع اللبس بغير الضمير والقواطع طرد الحكم بعير
مفعول وقال الواجب الاتيان بفاصل غير الضمير وفرج بالمضمر الظاهر فانه لا يؤكد
بالمضمر لان المضمر اقوى منه لكا عرفته فلا يكون تتمة له ولا يجب
شهرا كله لان هو التابع هنا في مكتسب ورفعا بمعنى مرفوعا فخرج
لغيره فانه يجوز توكيده بدون الاتيان اولا بالمنفصل وعاذير انه لا يؤكد اي

إلى التنبيه والتعيين فيحصل الفهم جاءوا كلهم وهم كلهم لأنه لا التباس مع
كل المطابقة للضمير لا تباع العوامل **واللفظي منه وذا معنوي**
أي التوكيد الذي سبقت العادة بأن فيه معنوي لأنه لم يحط بغير لفظ المتبوع
اللفظي واللفظي منه بصيغة اسم الفاعل كالعطف منه بما قبله أو بصيغة
اسم المفعول وفيه حذف وإيصال أي مكرر به لفظه مشتهر ذا فيه وكلامه
لا يشمل المراد فمن نحو قام وقعد زيد فإنه يجوز بعينه فالتعريف غير جامع **قال**
العلامة عبد القادر وأبو العباس بأن إعطاء التأكيد بنفسه لغة العرب إذا وقع
بالتكرير [illegible] على ثلاث مرات وأما فيأتي [illegible] بما ذكرنا فكل واحد منهما متعلق
بما قبله وكذا قول بعضهم للمكذبين اهـ وقوله مكرر يصدق بهذا وبغيره
فهو غير مانع وأورد قول الزوج أنت طالق أنت طالق فقالوا إذا قصد بالثانية
التأكيد لم يقع عليه إلا واحدة فقط فإن كانت خبرية محضة غير موافقة للأولى
معنى وإن كانت إنشائية فيلزمه اثنتان **و**أجاب الشيخ [illegible] رحمه الله بأنها
التأكيد ولا يلزم ما ذكر لأنها إنشاء التأكيد لا إنشاء الإيقاع **قال الدماميني**
رحمه الله وفيه نظر اهـ **و**وجهه أن الجمل التي للتوكيد مستعملة في
معانيها وهذه منها والتوكيد ليس بإنشاء ولا الكلام كذلك في كل صورة
وادعاء أن الجملة هنا أنشئت لإنشاء مضمونها خروجها عن حقيقة التكرير
للأولى فلا تكون تأكيدا لها **قلت** **و**الذي يظهر في عدم ورود الإشكال
وانطواؤه أن الجملة الثانية لإنشاء مضمونها بل على سبيل التبعية
والتكميل للأولى وإذا [illegible] بها التوكيد في صورة لزوم [illegible] إنشاء
مضمونها بل على سبيل التبعية إما استقلالا وإلا كانت هذا معه العارف
[illegible] الفور [illegible] لا إشكال في خصوص ما [illegible] ما ذكر المستقل
بات في [illegible] ويقتضي عدم تصور التوكيد فيه ثم يحمل ما ذكر با
ستشكال [illegible] صورتي لزوم الواحدة والاثنتين **وإن تعدهم**
وطر بالفاء به وطنه معنوا [illegible] كذا غير جواب
أي وإن تكن الضمير المتصل للتوكيد به وذكر معه الذي وطئته به وفصل
نحو قمت قمت أو اسم نحو قام غلامه غلامه أو حرف نحو عجبت منه منه
قال الدماميني وإيهام أن التأكيد للضمير وحده وليس لا يجوزه

التأكيد

التأكيد بالجملة والمطابقة والإيجاب والجزم اهـ **قلت** إنما يقال
ذلك في مقام تدل فيه قرينة على قصد تقرير مدلول الضمير وحده كما إذا
كان القيام مفقودا والمخاطب يستبعد أن يكون فاعله المتكلم وتكون الجملة
الثانية في نحو أنا قمت قمت لا محل لها بل هي جملة صورية فقط لأن الثاني
والفعلية لم يؤت به للإسناد بل لأجل لفظه والضمير الثاني لم يؤت به لينسب
إليه بل للتوكيد وكذا الثانية في نحو زيد أنه أنه فاضل لا اسم لها
ولا خبر وهي غير عاملة في المتصل بها لأنها إنما جيء بها للتوكيد فقوله اللزا
[illegible] وطئته حرف إيجاب [illegible] وطئته واحد [illegible] مبتدأ
وخبر ولا تأتي الجملة المقوم [illegible] سواء كان
اسما [illegible] نحو زيد زيد فاضل أو ضمير [illegible] أنه [illegible] أو حرفا
غير جواب والحرف الجواب فإنه لا يعاد معه شيء لقيامه مقام الجملة نحو
[illegible] **ومضمر الرفع الذي [illegible] أكد به كل ضمير اتصل**
الضمير المتصل إذا أريد توكيده [illegible] بلفظه مع عامله [illegible] وأما
أن يؤتى بمرادفه وهو الضمير المنفصل لأن التوكيد اللفظي كما يكون بتكرير
عين اللفظ **و**يكون بمرادفه **و**الحكم أن يؤتى بالمنفصل المرفوع في
جميع الأحوال سواء كان المؤكد مرفوعا نحو قمت أنت أو منصوبا نحو
رأيتك أنت أو مجرورا نحو مررت بك أنت والتأكيد في [illegible] ولا مطابقة
التي تطلب في الإعراب [illegible] بين التابع والمتبوع عاطفة واستعير ضمير
المرفوع في مكان ضمير النصب والخفض لاتحاد التعرفة بين التوكيد والبدل
قال الشاطبي رحمه الله حكي عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد
أتت بالضمير المرفوع المنفصل مطلقا وإذا أرادت البدل وافقت بين التابع
والمتبوع فقالت جئت أنت ورأيتك إياك ومررت به به فتحصل لفظ التوكيد
والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هذا نقله سيبويه رحمه الله وتلقاه غيره
عنه بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لأنهم تلقفوا العرب ووعوا
مقاصدها اهـ فإن قيل لم خصوا البدل بالموافقة الصورية قلت لأنه على
نية تكرير العامل فناسب أن يكون [illegible] ما يقتضيه [illegible] قلت
فعلى الأول فلا [illegible] أن المنفصل في نحو [illegible] تأكيد

وفي ضربت أباك زيدا وهذا عكس ما في المغني وأجود وهو تكلم بالأول بمعناه فيجب
أن يكون كلاهما تأكيدا ومثله المغني بأن العروض أنث لكونه والبدل معنوي **قلت** والعموم
هنا معنوي كما قال ويقول إذا كان أصل النقيضة محققا لا نزاع فيه ونوزع في تعلق المنفي
خصوص المفعول أو كان مخففا للنزاع **قلت** زيدا منه هو بتوكيد كونه موقع الأول
وإذا كان النزاع تحقيقا أو ظنا في أصل النقيضة فلت زيدا منه أباك وفيه لذا
القوم البدل التحقيق والتقرير للنقيضة ولذا قالوا إنه على نية تكرير العامل
وقد تورد بيان لأنه في التصحيح والتوكيد اللفظي وإن كان قد يقصد به تقوية النسبة
لا تكرير فيه الجملة بأتم حاله أكان المؤكد ضميرا وجوزوا في الجملة العطف
بثم في والقاضي المجرور عود الجار في ما عزاه في النسخ وفي التسهيل وفي
الجملتين بثم أن ما للتبس المعطوف وعلى ما له فلعل الناسخ صحف جوزوا بجوزوا
ومنه للتدريج في ﴿ثم كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون﴾ وفي
بالاشتراك أو اللبس ما أن يكون المقام يوهم التعدد والتأسيس نحو ساضرب زيدا ثم أضرب
زيدا فيفيد المتربد له ومثال الثاني مع أمن اللبس قوله صلى الله عليه وسلم والله
لأغزون قريشا والله لأغزون قريشا والله لأغزون قريشا والقاضي عطف على الجملة
ويعطف الجار عطف على العطف جوزوا في القاضي المجرور عود الجار فيعطف
الواو تنبيه على تبيين العاملين على أن ما جعله بقوله مررت بزيد بزيد أو مررت
بزيد بزيد في أم بمعنى أن مقاصدهم أو اتبع استعمالاتهم والبيت من بيد على النتائج

البدل التابع المقصود بالحكم بلا واسطة فصل بالعلم

التابع جنس وبلا حرف للنقص وعلة فصل صفة أو حال لأنها بعد المعرفة
بأن الجنسية ثم خص إنما علا الأخرى لأن المراد بأن الجنسية التي تكون الجملة
صفة للمعرف بها التي للعهد الذهني والداخلة على المعرفات الحقيقية وخرج
بها النعت والبيان والتوكيد والعطف بحرف لأنه لا يعطف منه أن البدل بالفصل
وهذا هو الصواب **فإن اعترض المعترض** فقالوا العرف في البدل والبيان أن
البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف البيان فإنه على العكس
والجواب أنا لا نسلم ذلك بأن المبدل منه منسوب إليه في الظاهر ولا بد أن
تكون لذكره فائدة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلامه
صلى الله عليه وسلم والفائدة في بدل الكل أحد ثلاثة أشياء بالاستقراء

أما

أما ذكرهما الأول المبهم والثاني متصفا بصفة نحو ﴿بالناصية ناصية كاذبة﴾ أو العكس نحو ﴿بل الغلام
زيدا﴾ والتفسير بعد الإبهام نحو ﴿صراط الله﴾ والقلب في بدل البعض والاشتمال التفسير بعد
الإبهام نحو بدل الغلط ليس بالمقصود وحده **وعلى** استشكال البدل بالفصل ابن هشام
وغيره ممن تكلم على الخلاصة وأجيب في التفصيل المذكور في التفسير بما يذكر
الفصل عليه في أشباه الواسطة ومما تجهله في التوضيح ما فيه فإن قلت تأملت ما ذكره
في هذا التقرير وما ذكره الناظم وابنه وفي ما علمت أنه عدل في الخلاصة الفصل
إلى **و** اعترض عليه بأن تعريف الخلاصة كما يعني وأن ما ذكره ابن الناظم هو ما ذكره
هو **و** قد نقل كلامه ابن قاسم وغيره وهذا في ابن هشام في حواشيها واعتذر الشيخ
على المصنف غير مسلم فيتبين الفرق ولا نغتر بكلام القائل وقال في حواشي التصريح
و هذا تمام ما قيد على ابن الناظم **قلت** ويقيد هو تركه ولذا
ابن هشام فلا يقولوا التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وتعريف الجزيرة بعد انحصار
الفصل فيه والخلاصة فالتابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا
و تعريف الجزيرة بما كان حاصلا هنا مع تقييم الفصل لأنه يفيد انحصار التسمية
بالبدل في التابع المخصوص وكما تقرر انحصار الفصل في البدل لأن المقصود فيها لم يقع
خبرا عن البدل ولما تابعا تحريم ولا انحصار الخ إنما يفيد انحصار الفصل الخ أو في
بعض الفروق الضعيف وابن الناظم ومن تبعه على أنهما تعتبر هذا الانحصار المفقود
وبنوا على ذلك في ترجمة مطابقا أو مطابقا أو في الاشتمال أو كمعطوف بل وذا
إن قصد إضرابا بدا وقد بدا به الغلط ونحو اشتمال
صفة كما اشتمل ومضبطان البدل أربعة أضرب الأول بدل الكل من
الكل وتسميته بالمطابق أولى لأن كل إنما يطلق على ذي أجزاء وذلك غير موجود
لعدم صحته في نحو إلى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر **و** الثاني بدل البعض من
الكل سواء كان البعض أقل أو أكثر أو مساويا ولا بد من ضمير يعود
أو تقييد **و** الثالث بدل الاشتمال والتحقيق أن المشتمل هو العامل بمعنى أن نسبته
إلى المبدل منه لا يكتفى بها في تمام المعنى بل تبقى النفس متشوقة إلى ذكر البدل لنسبة
العامل بالأول مشعر بالثاني وهذا هو المراد بالاشتمال وقيل غير ذلك **و** الرابع
التسمية بالمعطوف ببل في مباينته ما قبله لكونه ليس كلا ولا بعضا ولا مشتملا
عليه عامله وهو ثلاثة أقسام لأنه إن قصد المبدل منه وكان قصده صحيحا

ثم بدا له فأضرب عنه لغرض فأتى بالبدل فهو بدل بداء بقوله وذا إن أسند ثم لا غرض
مذكور مبتدأ وبدا خبره أي بدل بداء وإن قصد ذلك وكان فيه بلا سدا ثم تركه فأبدل
فهو بدل نسيان وإن لم يقصد بالكلية ولا كذا ذا سبق على لسانه غلطا ثم أبدل
فهو بدل غلط أي سبب الغلط عن الأول والجاري تبعا للكثير من النحويين لم يعرفوا
بين الثلاثة الأخير بل سموا البدل فيها بدل غلط والتنبيه لها بقوله أو ما بدا
لغلط وقد وقع في قول الخاصة أو جر بالجبا مراد كلا الغلط على الغلط
ويشترط في بدل البعض والاشتمال صحة الاستغناء بالمبدل منه عن البدل وذلك بأن
يستقيم المعنى بدونه أو حذف البدل فلا يجوز قطعت زيدا أنفه ولا لقيت كل العابد
الكثير ولا عقلت زيدا بعيره ولا أسرجت القوم دابتهم ما لم تكن القرينة في الكلام
ومثاله عند ابن فارس **قلت** وهو مناف لما قررناه في معنى
له سنذكره قلنا هو ما عند الشيخ رحمه الله وقد فات العجاب في قوله
أعجبني زيد حسنه مستندا إلى زيد ولا يكتفى به لجهة المعنى لأنه لم يعجبه كله ولا
ذمه بل معنى فيه وكذا سلب زيد ثوبه فإنه لم يسلب نفسه بل شيئا منه
وكذا السؤال عن بعض الشهر في قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه
مقر لأن يكون بعض أحكامه وكذا لعن أصحاب الأخدود مطلقا غير مقر إلى القتل
بذلك الأخدود ما اشتغلوا به اللعن … ضربت زيدا كبعضه بلى أنه بدل
لأن ضربت زيدا معتبر غير محتاج إلى شيء من أجزائه وأما إن حقيقة ما … في
وأبعد منه إدراجه ما قررناه عنه ومشاكلة المبدل منه للبدل في القصد
لا يقتضي تساويهما فيه بل القصد الذاتي متوجه إلى البدل والمبدل منه مقصود
ضمنا ولعل هذا مراد الجمهور والأمير بعبارتهم يريدوا الإهمال للمبدل منه
بالكلية ثم تقول لا إشكال في امتناع عقلت زيدا بعيره وأعجبني زيد إذا ابتدئ
بذكر البدل لأنه على البدل حتى كأنه بعينه مفهوم مما قبله قال الشيخ رحمه الله
لا يعول في بدل الاشتمال قبل الإتيان بسابقه … لا تتمه بدل الاشتمال
لا يستبعد هو لمبدل منه معينا بأن يتفق النفس مع ذكر الأول متوافقة على
الشاء للاشتمال المتم فيه وهنا الأول غير محل لاستبعاد عدم …
قبل الإتيان للقائل سابقه وكذا في مثاله فلعل ما ذهب بعضه لا اشتغاد
هذا المعنى وهو زيادة على الخاصة ويشترط في بدل البعض والاشتمال

مصاحبتها

مصاحبتها الضمير يعود على المبدل منه البعض بكله والاشتمال بصاحبه ثم تارة يكون مذكورا
كأكلت الرغيف ثلثه وأعجبني زيد حسنه وتارة يكون مقدرا نحو ولله على الناس
حج البيت من استطاع أي منهم وقتل أصحاب الأخدود النار أي فيه

والوفق في التعريف والإظهار لا … يشترط لا كذا في الإبدال
ومنه أن تعطي الذي اشتمل … أو بعضا أو ما احتوى عليه ل

أي لا يشترط أن يكون البدل موافقا للمبدل منه في التعريف والتنكير بل تبدل المعرفة
والنكرة نحو وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله وعكسه نحو لنسفعا بالناصية
ناصية كاذبة ولا يشترط توافقهما في الإظهار والإضمار بل يبدل المضمر من الظاهر كما تقدم
في رأيت زيدا إياه والعكس إن كان المضمر لغائب مطلقا وإن كان لحاضر لم يبدل منه
الظاهر إلا بدل اشتمال كقوله بلغنا السماء مجدنا وسناءنا أو بعض كقوله تعالى لقد
كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وقد تقدم
الكلام على التصريح بالجار مع البدل وإنما فوقه … بالتمييز وكان أي رجلي
بلا … كما قال ابن مالك … على معمولي عامل وزيد على …
على البناء ولا … على التمييز … على البدء … بالمبعض
وبدل كل … كقوله تعالى تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا ويصح في غير
ذلك على ما … وبدل من ضمنه أو ما استفهما … يقرن بالهمزة والقطع سما
أي إذا أبدل اسم من اسم متضمن معنى حرف شرط أو استفهام وجب اقتران البدل
بأداة الشرط في الأول نحو من يقم إن زيد أو عمرو أقم معه وبأداة الاستفهام في الثاني
نحو ما صنعت أخيرا أم شرا … نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو
… ولا يقع في الأول … البدل المبدل منه معنى
لأنه بدل … ويرجح لبدل البعض مع الكل وجاز دخول أل على
… لفظا وتقديرا إلا أنها … المعنى لا الفعل … في الشرح
… في الكشاف رحمه الله … بدل … في قوله تعالى
إذا زلزلت … وما استفهما به … بقوله والقطع سما
أي أن البدل يجوز فيه القطع كالنعت … على خمس … إلا الله
أو … محمد رسول الله … في الجامع والفوائد وقال
ابن … في قوله … على القطع بل البدل أقوى

والنعت لانه مستقل من جملة اخرى اهـ ويمكن ان يكون سماه في البيت اشارة هنا
اي في القطع فيه اي البدل سماه على القطع في النعت ومسئلة الفرد والقطع فيه
على الخلاصة **وبدل الفعل من الفعل** **وجملة وجملة ومفرد**
اي يجري في كلامهم بدل الفعل من الفعل ويجري في الكافية انه يجري فيه الاقسام الاربعة
نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة فان مضاعفة العذاب
هي لقي الاثام وليس من بدل الجملة لظهور الجزم في الفعل ونحو ان تصل تسجد لله يرحمك
ونحو ان تصل الينا تستعن بنا يعن ونحو ان تعط تكسب اجرا والمشتمل ايضا عامل البدل
وحيث انه لا يكتفي بتسليطه عليه في تمام المعنى بل بدل الاشتمال في الفعل غير
المعمول ويرد ايضا في كلامهم بدل الجملة من الجملة وكلام الكافية ايضا جريان
الاقسام الثلاثة فيه نحو فنعنا بالاسودين بالماء والتمر **فلا بد في القواعد**
الغائية ان كان المقصود هو الجملة الثانية وتكون الاولى توطئة لها كانت
الثانية بدل كل وهي بدل الكل من الكل وان كان المقصود هي الاولى وتكون الثانية
لبيانها كانت الثانية عطف بيان للاولى او توكيدا لها اهـ واقره الخطاب
ويس ايضا الشيخ **قلت** لا تعقل كون الاولى هي المقصودة والثانية مع العينية
واما تحقق ذلك في الاسودين والماء والتمر فلا يجب ان يكون على الحذف المبدلية وقصد
الثاني فنعنا بالاسودين الماء والتمر واذا قلنا فنعنا بالاسودين فنعنا بالماء والتمر
فالثانية تاكيد لا غير قال فلو قصد فنعنا وجيء تعيينه بالماء والتمر لا وجه
تعيينه بالاسودين وبالعكس **قلت** لا وجه لبحث فيه بل الغالب الجائز في
قصر الماء والتمر الاسودين وبالعكس فالصواب ما قال الشيخ انه لا يتصور بدل
الكل الا في الجمل لانه انما يتميز عن التوكيد بما يلزم اللفظي ويكون المقصود
هو الثاني ولذلك لا يتصور في الجمل المبتدأة التي لا محل لها من الاعراب هذا الكلام
والذي يتحقق عندي ان المفردين يمكن اتحادهما ما صدقا واختلافهما مفهوما فيتبع
احدهما الاخر ولا يكون توكيدا لفظيا لعدم الترادف بينهما في ان يكون المقصود
بالذات دون الاول بخلاف الجمل فانها اذا اتحد لفظها ومعناها لم يتصور فيها
سوى التوكيد وكذا اذا اختلف لفظها واتحد معناها لم يختلف مفهومها
حتى يقصد الثانية دون الاولى لانه لا معنى لها سواه وليس لها ما صدق خارج
لا اتحاد فيه دون المفهوم **فان قلت** قام زيد قام اخوك ما حد المفهوم من الثانية

غير

غير المفهوم من الاولى **قلت** لا من ظن التمييز في اتحاد المفهوم
ما قول المفهوم واخوك غير المفهوم من زيد وغرضه ذلك ما ذكرته والكلام
في احكام يتحقق معه اختلاف الاخرى الجملتين باتحادهما بالقصد لا الكلام في الجملة
بتمامها والقائل زيد اخوك يحتمل ان يكون مستقلا بالقصد وقام
اخوك بتمامه لا يعقل فيه ذلك اذ لا فائدة في اعتبار قام الثاني دون الاول لاجل
ما تقدم في فنعنا بالاسودين اي من ذكر كلام الشيخ اي البعض وبدل البعض
نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين والاشتمال كقوله اقول له ارحل لا تقيمن
عندنا وهذا معنى قوله وجملة وجملة وعطف على من فعل وقوله ومفرد اي ويجيء
في كلامهم ابدال الجملة من المفرد كقوله
الى الله اشكو بالمدينة حاجة **وبالشام اخرى كيف يلتقيان**
اي الى الله اشكو تعذر التقائهما وهي بدل اشتمال وفاقا للقائلين خلافا لابن جني لا بدل
كل خلافا للمصرح لان تعذر الالتقاء ليس عين الحاجتين ومن جعل هذا ومثل البعض
في البيت مفعولا او جعله عوضا مفعولا بدل وجملة ثم جعل البدل عوضا لا اتحد
في معنى جملة مستقلة ولا حاجة الى دعوى وقد يشهد الكلام على ان ما ذكرنا
في التقسيم وينبغي ان يقال انه يشترط جواز ابدال الاسم من الفعل نحو زيد الدعة
منه وبالعكس نحو زيد يشتغل المنة واجاز بعضهم ابن الحسين عملا لما ابدال
في الحروف وفعلا وهي دالة ايضا لم يظهر ان الثانية بدل من الاولى والشيخ الثاني
في البيت مع تبين على الخلاصة **ولا تقع بدل الكل وهي جواز حذف مبدل منه في**
معنى النهي اي بدل الكل لا يقع مع ان ما لا يقبل الحذف ولعل النه عند البديعة
انه لا تمكن اضافة احدهما للاخر لما فيه من اضافة الشيء لنفسه بخلاف بدل البعض
والاشتمال فانه يصح تعريفهما واضافتهما للمبدل منه فتقول اكلت ثلث الرغيف
واعجبني حسن زيد وليس معناه ان بدل الكل لا ينقطع وهو بدل لانه لا خصوصية
له بل ذلك في التابع من حيث هو تابع اليقوم وفيه انه يمكن عدم بدل الكل
ويصح متبوعا والبدل منه تابعا في المسألة نعم وفي جواز حذف المبدل
منه وابقاء البدل فيكون احدهما يجوز وعليه الاخفش وابن مالك نحو اسرى الى الجنة
وصفته نبرا وصفته مع زيد ابدلهما المحذوفة وظاهر التفصيل انه لا
وانما البدل اغنى عن المبدل منه وتبعه الاكثرون وفي التسهيل المعنى انه

انه قيل عجزه في قوله تعالى كما نصف المشيخ الكذب وفي كما أرسلنا فيكم رسولا منكم
بناء على أن ما في كما موصول مبني وفي محل الجر والثاني لا يجوز وعليه البصريون ابن الله
لأن المبدل منه للاستثناء والحذف بناؤه وفي بعض الجملة المعتمد والمغني لم يثبت جواز
حذف المعطوف عليه عطف بيان واختلف في المبدل منه ثم نقل عن الفراء
لأنه على أنه لم يثبت حذفه وأما البدل فلم يثبت حذفه كما أشار إليه في التصريح في إنه
لم يعثر على شيء منهم وضعه به يعرف التدرج في حاشيته والبيت مبني على الخلاصة

حروف العطف مطلق الجمع لدى البصرية :: الواو لا ترتيب أو معيه

ضرم في هذا ونحو الكلام على فرق بين مطلق الجمع والجمع المطلق ما يحج والمعنى أن
أراد البصريين أن الواو لمطلق الجمع الخ ويعطف اللاحق على السابق نحو ولقد
أرسلنا نوحا وإبراهيم والعكس نحو كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك والمصاحب
نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة ولا تفيد ترتيبا خصوصا لمذهب وتغلب وكما يفيد معية
معية خلافا للأكثرين ويرد للعجب أنه لما نزل قوله تعالى إن الصفا والمروة من شعائر
الله قال الصحابة بأيهما نبدأ يا رسول الله فقال ابدؤوا بما بدأ الله به ويدل
أيضا قوله تعالى وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا وفي آية الأعراف وادخلوا
الباب سجدا وقولوا حطة والقضية واحدة

وخصصت بعطف ما لا يغني :: والخاص والعام وعكسه ضنا
وجئ إذا ما وأو كانت عده :: وما اقتضى تثنية وما اتحد
عامله مع سابق معنى إذا :: حذف والتضمين أولى مخزا

معنى تخصيص الواو بذلك أنه مقصور عليها لا يستعمل فيه غيرها ووجه في الجمع
لم ترتب أفضل بلفظ التقدم للأول وغيره والعرض أن الحكم والمعاني
المنفية لا يتصور الاشتراك بها مطلقا ووجه في حتى اختصاصها بالعطف والغاية
وأما سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم فلنا فيها حالة تضمنها حاشية ابن
الله تعالى وأما ما لا يغني به فلا يتم المعنى به بدون التابع مما يعبر معنى نسيانا كاختصام
والبينة وشملا يجوز اختصم زيد وعمرو ولا يجوز اختصم الزيدان عمرو لأن الحكم
لا يثبت لعمرو وحده ولا الزيدان هنا في الأول ويعني بالبناء المجموع
طيه ما أن الدار في مفرد إليه واختصت الواو أيضا بعطف الخاص على العام
نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وعكسه نحو رب اغفر لي ولوالدي

ولمن

وحروف العطف عشرة أربعة للجمع في المتعدد وستة للواحد كما في
ترجمة الحروف العاطفة وكافية ابن الحاجب وشرحها لمراء
التلاحي رحمه الله بواسطة

ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات وكذلك لا اندراج الخاص في العام
بيانا في تأخير ثبوت الحكم له أو تقدمه واختصت أيضا بعطف المرادف نحو إنما أشكو بثي
وحزني إلى الله وقوله والفى قولها كذبا ومينا وبعطف بعض النعوت على بعض وقد تقدم
وبعطف العقد على النيف وقد تقدم وبعطف ما حقه التثنية أو الجمع كقول الشاعر

إن الرزية لا رزية مثلها :: فقدان مثل محمد ومحمد
وقوله أقمنا بها يوما ويوما وثالثا :: ويوما له يوم الترحل خامس

وبعطف عامل قد حذف وبقي معموله على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد نحو والذين
تبوءوا الدار والإيمان أي وألفوا الإيمان إذ التبوء هو التهيؤ وهو مناسب للإيمان ولا يصح ذلك
لأن التبوء بمعنى اللزوم هو مناسب ومن ذلك قوله علفتها تبنا وماء باردا
وقوله وزججن الحواجب والعيونا وقد تقدم قوله وما انفرد عطف على
ما لا يغنيه أي ويعطف معمول انفرد عامله مع عامل سابق بمعنى أنه يحذف ذلك العامل
ومعنى اتحاد العاملين معنى أن يجمعهما معنى واحد فتبوءوا والفوا يجمعهما معنى اللزوم
وعلفت وسقيت يجمعهما معنى أنلته وزججن وكحلن يجمعهما معنى التحسين وقد صحت
كما يعلم أن العطف فيما ذكر وعطف العيون بتضمين الفعل الأول معنى يتناوله
بمعنى التحسين وفيه معنى زججن حسن وعليه الفارسي والأكثرون على أن التضمين
مقيس وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام وإلى هذا أشار بقوله
والتضمين أولى مخزا وهذه المسائل مبنية على الخلاصة

الفاء للترتيب والتعقيب :: بحسب المقام والتسبب
وخصصت بعطف جملة خلت :: وعائد وما بتفصيل جلت

الفاء حرف العطف وتكون للتسبب وذلك إذا عطفت جملة على جملة نحو
فوكزه موسى فقضى عليه أو صفة نحو لآكلون منها فمالئون منها البطون فشاربون
عليه من الحميم وتفيد مع ذلك التعقيب وهو الترتيب بلا مهلة ويجيء لذلك وحده
نحو جاء زيد فعمرو والتعقيب في كل شيء بحسبه نحو والذي أخرج المرعى فجعله
غثاء أحوى وهذا معنى قوله بحسب المقام لأن الترتيب بلا مهلة لا ينافي
كون الثانية في الترتيب مقلا يحيط بتمامه في زمان طويل إذا كان أول منتقضا
كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة فإن الاخضرار
يتم عقب نزول المطر لا يتم في مدة ولو قيل فتصبح نظرا إلى تمام الاخضرار جاز

جاز وقد يأتي التعقيب بتضمن الترتيب بعطفه عليه وباب عطف الامر على الماضي
وقد يكون الترتيب ذكريا كما في عطف المفصل على المجمل نحو وناد نوح ربه فقال عنها
بلا ترجيح امثلة كما انك فيه بقدر ما تسلكوا في سواكم وذلك بقوله او فقوله وخصت كل
ام وقول الشاعرة واختصوا بها كل لان الذي يسرع فيه الظن نحو انه يحب ويغضب
زيد الذباب والخبر نحو فتصبح الارض مخضرة والصفة نحو مررت برجل يبكي فيضحك
عمرو والحال نحو جاء زيد يبكي فيضحك عمرو وسيرد لما تابعها من معنى السببية التي
تجعل الشيء كالشيء الواحد وقد عرفت مما لقا ابراء الربط في المبتدأ وما
يجري مجراه في نحو لعكسه فيعطف الجملة المشتملة على الرابط على الخالية منه
كقوله * وانسان عيني يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يجم فيغرق *
قوله وما لتفصيل عطفه على جملة واخضت بعطف المفصل على المجمل لا التفاعل
ما بعدها مرتب على ما قبلها وقد سبق تمثيل ذلك وتكون للترتيب والمهلة

وثم للترتيب والتراخي مع * تارة ومع غير العامل مع

خصصها بالتشريك على افادتها الترتيب للرد على الاخفش والكوفيين القائلين
انه قد تتخلف معها وقد رده في المغني كما في قول من زعم عدم اقتضائها للترتيب بما يحكى
وامثاله بقوله مع تاخر اي وجد معان منها الفاء جاءت واو ... كتصاعد اقتضاء التشريك
والترتيب لا ان الفاء للتعقيب وثم للتراخي وقد يقع موقع الفاء كقوله

كهز الرديني تحت العجاج * جرى في الانابيب ثم اضطرب

وحتى كواو ثم ليس تتبع * لبعض غاية لا جمع

تشبيها بالواو في انها لمطلق الجمع وفي الحديث كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز
والكيس مع انه لا ترتيب بين المقدرات في كونها بالقضاء والقدر لكنها بعض
بها دون ما هو كالبعض كقوله * القى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله القاها *
بان النعل ليست بعض الصحيفة والزاد لكنها كالبعض لا المعنى القى ما يثقله
ونقول اعجبتني الجارية حتى كلامها لانه كالبعض منها وبعض من هذا انها تعطف
البعض بالاولى نحو اكلت السمكة حتى راسها ويشترط في المعطوف بها
ايضا ان يكون غاية لما قبله في زيادة او نقص حسي او معنوي وقد اجتمع
المعنويان في قوله * فهي ناء الكماة فما تم * حتى تهابونا حتى بنينا الاصاغر *
مع تضمن الترتيب والتدرج باعتبار القوة والضعف والترتيب المعنوي معها

هو

هو الرماة وهذا معنى قوله غاية وانما بعض لا جمع اي لا يكون المعطوف بها
مجموعا الى منهما بعضه الى بعض بلا استثناء اي انه يشترط في المعطوف بها ان يكون مفردا
بلا تعطف الجمل وهذا اي المجمور واجازة ابن السيد وتقول احمد بن بكر
ما قدر عليه حتى انت تقضي خلا مما الذي فوله تتبع مضارع تبع مبني للفاعل خبر ليس
والمستثنى بالاستثناء اي اما هو كبعض وغاية ولا جمع بالبناء للمفعول كما في

أم باتصال عند هم كالتي * او ما تسوى جملتين اي
سوى بما بعد او واثني * ذات انقطاع كالبل فوقه

وادوات القطع ام وهي ضربان متصلة وهي الواقعة بعد همزة الاستفهام التي
يطلب بها التعيين وهي المعبر عنها بالاستفهامية سواء كان لتعيين المفرد
نحو انتم اشد خلقا ام السماء او المفرد نحو اقريب ام بعيد ما توعدون او بعد همزة
التسوية وهي الواقعة بعد لفظة سواء ونحوها وليس ثمة كقوله تعالى سواء
عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم ولا يقع الا بعد جملتين اما اسميتين كالاية الاولى
والثانية واما فعليتين كالثالثة واما مختلفتين نحو اذ عوتموهم ام انتم صامتون
ويجب تاويلها بالمفرد كما يفهم من الامثلة فقوله ام مبتدا وباتصال خبره
اي توصف بالاتصال ويقال فيها في الاصطلاح متصلة وبعد همزة حال وكالتي نعت
لهمزة وما ابدا وتسوي مضارع سوى من التسوية عطف على المعطوف
ليس متعلق بتسوي واي حرف تفسير لغرض احتمال الكون بين الجملتين بالواقعة بعد
همزة التسوية بل هي حال من الضمير المستقل للخبر او متعلق بمحذوف اي وقع
هذا او واثنان اي التسوية بها الى ما مر اذ جاءت بالجملتين والمعنى ان جملتين
موولتين بالمفردين واسمه الضمير باعتبار ما ذكر والضرب الثاني المنقطعة
وهي بمعنى بل فتعبر الاستفهام وما ظهر وكذا هم انها يعبر بها مطلقا وهو الذي
المغربي ومنه قوله ام هل تستوي الظلمات والنور والمعنى بل اهي شاء وقد ربما بعد هذا
المبتدا الا انها تخلط الانكار الجمل وقد يا والتقدير انها لا ماضي وبعد ان على الاستفهام
عكس ما يعم المتن وذهب الكوفيون الى ان معنى الاستفهام غير لازم لها وعليه
قرح الخاصة واشترط لذلك انهم جعلوا للدلالة كما اذ ليس المعنى على الاستفهام

قال الناصيف حمد الله اما الحقيقي فنعم واما المجازي فلا واشترط
لذا ايضا بل انه يلي في البعض دعوى التوكيد نحو ام هل تستوي الظلمات

والثور اما ان تكسي تحملوا وكذا هي في قوله المنفصلة ثاطعة كما هي الخاصة وقال المغاربة انما ليست للعطف وعلى انها وان العطف في قوله انما لانه لا شاء وعطف الانشاء على الاخبار بناء على جوازه او عطف القصة على القصة واجاز في التفصيل مجيئها لعطف البعد قوله ذات انكار خبر لمبتدا محذوف اي هي وجملة قدمت خبر ليس وبعض المغاربة في الحي ان المنقطعة لا تقع بعد همزة الاستفهام ولا بعد همزة التسوية

خبر ان قسم اتى وبتداو — عطفا وكذا الواو ولا غزو

والواو العطف او وتجي للتخيير كثيرا نحو هذا او اختها والا باحة كجالس العلماء او الزهاد ونسبتها على سبيل التجوز اذهما معنى الامر كما في التلويح وغيره وعلاقة المجاز انهام بينه لا استعمال صيغة الامر فيهما وتاتي للتغيير نحو الكلمة اسم او فعل او حرف والابهام نحو جاءني زيد او عمرو وانت تعلم عين الجاني منهما ولا كذا بتهم على السامع والشك كلمتان ولا كذا لا تعلم عين الجاني وللاضراب عند الكوفيين وابي علي نحو انا اساعدو انتم بدلا من اي وكذا الواو كقوله جاء الخلافة او كانت له قدرا وهذا مقيد بما اذا امن اللبس احترازا من نحو جاء زيد او عمرو في بدجاء امعا فقوله او مشانع فيه من خبر وما بعده ومعمول لمعتز اي خبرها وكل متعلق به وكذا الواو فصل هاله ما عرما قبلها لقلتها واثكال فيها واللام في لامر بمعنى مع واو مصدر

وشك او اما وفد يم نعطف — وخصت الواو وشلها فيه

مثل او في كاما بكسر الهمزة وقد تفتح كقوله

فاحمل عبيد على حالته — بلا ما طيبها واما لها

وشد قراءة اي الصمار اما شاكرا واما كفورا بالفتح كما للكتاب في قوله تعرض بها اماشاكرا بالتوقيف واما كفورا مسوق اقتضاء ولاحظ مبني على اعم الحال والجواب انه لا يخرج على التردد لوجود التكرار التقدير اما شاكرا فجناب واما كفورا فمعاقب وهذا ميزان الشارح انما لا تعطف خير فيه يعني اما الثلاثة المقدمة في المعنى في معنى وخبر وما بعده ونحمل على الثاني المتبعة عليها لا فيه وفي العطف بان الصحيح انها غير عاطفة لمجامعتها الواو لزوما وتاجئ الحقيقة ولا يمنع منه دما من انها لمطلق الجمع

ولا

ولا تجمع هنا في المغني كان ذلك اذ الاحتج توجد قرينة تحمي عنه وهي هنا اما وعلى هذا نبه بقوله وهحت الواو ومثلها اما او فيه بالنسبة للمعمول على اي مثلها في بعضا وعلم منه انه لا ينبغي ترك الواو الخطف فيه بالعطف وعدمه الثانية لا في ولو وقد يستغني عن الاولى بالثانية كقوله ولنا ابتداء في تمادي عمرتها واما بالموات الخيالها وقد يستغني عن الثانية باو كقوله ابي وانا اوايا كم لاما على هدى او في ضلال مبين

نداءا اثبا تالوام الاثني — والش لاب الاثر عاد لاول

مثال النداء يا ابي اما لا اني علي وزعم ابن عصفور ان هذا ليس من كلامهم وابن بعضهم بان لا نشاء لا يقبل النفي قال الدماميني وليس بشيء لجواز بعت العبد لا ثوبه اه قلت اذا قلت ضرب زيد لا عمرو او بالعطف وان كان من عطف الجمل ان لا باعتبار نسبة العامل بليس النفي بذات عمر بل ضرب بدليلها وح فلا يجوز بعت العبد لا ثوبه في مقام انشاء البيع لانه لا معنى لانشاء عن البيع للثوب اذ العقد ثابت به وان قلت نفي انشاء بيع الثوب لا انشاء انتفائه قلت نفي لا انشاء اخبار بيلزم استعمال العامل الواحد في الانشاء والاخبار واختلاف نسبته فهو منزلة بالصواب ان يقال بعت العبد بدون ثوب ومثل هذا يقال في مثال النداء نعم قد يقال النادي الشخص معين توهم غيره لكونه هو المنادى فتقول ذلك لا زيد عمرا او لا عمرا ويكون اخبارا على جهة الاستيناف ومثال الاثبات جاء زيد لا عمرو وزعم منع السكاكي وتبعه ما فاله النحو في زيد لا عمرو وكذا يمتنع ان يجعل العطف على المستثنى قال الدماميني والسبكي لان شرطها ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ليدل عليه ص بما تاثير المفهوم فيكون منطوق ما قبلها الثبوت والمستثنى عكس ذلك لان الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق اه قلت لا يقال الثبوت لما قبل معطوفها ولو بطريق المفهوم كان في تعطوفها لتاثير المفهوم لانها لتاكيد مفهوم المفهوم ومفهوم المفهوم غير معتبر نعم كون الثبوت في الاستثناء بالمفهوم غير متفق عليه وبهذا يعلم ما في قول الدماميني يقع في كلام اهل مختشي وغيرهم من العلماء مثل هذا التركيب ويظهر انه صحيح على ان يجعل الواقع بعدها ليس معطوفا على المستثنى منه النفي على مقدر والتقدير فان زيد لا غيره ويدل على المحذوف الاستثناء والنفي بتامله اه لانه مبني على اعتبار مفهوم المفهوم فيكون نحو انفيا عمرو مستعبدا واثبات القيام لزيد حتى تكون لتاكيد ما افهمه الخطاب فالظاهر ان تركيبه مبني على ان اداة الاستثناء لنقيض الحكم السابق منطوقا ومثال الامر اضرب زيدا لا عمرا او ياتيه غير الاستثناء المتفق في بعت العبد لا ثوبه ويقال ان منعوا لا بد ان فيه او يعم معمولا ان قيل اضرب بكذا الله ولنسايني على صحة تعدد العامل مع المعطوف حتى يرد علينا اختصم زيد وعمرو وجلست بين ابني زيد وعمرو فالظاهر ان عمرا في مثله معمول بعد وللا ناهية ولا عاطفة ودليل المحذوف ان لا تضرب عمرا وهذا امر بني وهو العطف وهو كونها بعد احد الثلاثة على ما قالوا يعقول لا مبتدا وتليه خبر ونداء وما بعده معمول لتلي ونحو يؤخذ منه انها لا تاتي بعد الاستفهام ولا تمر ولا عرض ولا تحضيص وصرح بذلك ابن هشام وهو ظاهر تناسبي وما في ابي فاسم والشاطبي ما يفيد بعض

ذلك غير ظاهر ويشترط للعطف بها ايضا ان يكون متعاطفاها متغايرين لا يصدق احدهما على الآخر نص عليه
السهيلي والابدي وابو حيان وابن هشام قال السهيلي شرطها ان يكون ما قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها
نحو جاءني رجل لا امرأة ويمتنع جاءني رجل لا زيد قال الابدي لانها انما تستعمل لتوكيد النفي قال تقي الدين السبكي وتبعه
في ذلك ابن هشام ان احدهما ان العطف يقتضي المغايرة والمغايرة في اصطلاح اكثر الناس تقتضي المباينة وان
كان التغاير يصدق بين الاعم والاخص وبين الجزء والكل مغايرة فمن ثم يمتنع جاءني زيد لا عمرو لعدم المباينة فان اردت برجل غير
زيد جاز وليس مما نحن فيه الثاني انه اذا اردت الاخبار بمجيء زيد والاخبار بنفي قيام رجل المحتمل له وقعا متناقضين وان
اردت الاخبار بقيام رجل غير زيد فكان ينبغي ان تقول غير زيد انتهى وانظر الدماميني بعد نقله قلت اما تعليل السهيلي
والابدي فنقض قاعدة تقي الدين بانه مبني على اعتبار مفهوم اللقب ومعلوم ما فيه واما الاول من تعليلي تقي الدين فواضح
الضعف لان المعتبر في صحة العطف مطلق التغاير لا خصوص المباينة بدليل صحة عطف الاخص على الاعم والعكس
والبعض على الكل فان قيل اشتراط المباينة مع لا لانها لنفي ما وجب قبلها قلنا يتوقف تحقق ذلك على ان يكون نفي
ما تعطفه مباينا لما قبلها فان قيل عطف الاخص وعكسه بغير لا فيه فائدة التاكيد بخلاف لا قلت ومعها فائدة التخصيص
والاخراج الذي هو اهم من التوكيد واما الثاني من تعليليه فلا نسلم التناقض في شقه الاول بل نقول هو من باب التعيين ورفع
الاحتمال فان رجل قبل ذكر زيد وغيره وبعد ذكره زال احتماله وتعين ارادة غيره نظير ما يقولون في نحو ان تبني حقا
وتكون من التخصيص والاخراج فان قيل فقد ذكر في كلامه انه ليس من [illegible] الاستثناء قلت ليست منها ولا
بلغ [illegible] واستفادة الاخراج معها كونها منها بل نقول هذا من الاخراج بالعطف كما جاء في كلامهم الاخراج بالبدل ونحوه
وبالجملة فالاخراج غير مقصور على الاستثناء ولا [illegible] وثبوت الحكم ثبوت الاخص والذي يظهر لي ان الشرط الصحيح
وابن وجه ان العطف بها [illegible] فان قلت جاءني زيد لا عمرو وانت قاصد [illegible] العكس او شرط
او ثبوت المجيء لاحدهما غير تعيين وهذه الاعتقادات لا تتصور في جاءني رجل لا زيد لانه لا يعتقد مجيء زيد
لا رجل غير مقيد بغير زيد للتناقض ولا يكون العطف للتخصيص لتعذر الاخص ولان المجيء زيد ورجل غير مقيد بغير زيد
لان شرط [illegible] انما يعقل مع التعدد وهو انما يكون مع تقييد رجل بالغير وان المجيء لاحدهما وغير تعيين كذلك لان الاحتمال
وعدم التعيين من شرط الحكم الذي هو [illegible] التعدد وبهذا يظهر لك انه يجوز جاء الناس لا زيد [illegible] خصوص الرد على
معتقد الشركة اذ هو المتصور وظهر ايضا انه يمتنع قام رجل وزيد وعكسه وعطف الاخص وعكسه انما تظهر
فائدته وهو التوكيد [illegible] الاخص مع العموم الشمولي اذ معه يتحقق اندراج الاخص [illegible] الدلالة عليه واعلم
ان [illegible] السبكي اشتراط التغاير بقول البيانيين شرط فصل الموصوف على الصفة [illegible] تنافي الوصفين
نحو [illegible] زيد [illegible] معنى عدم تنافي الوصفين امكان اجتماعهما في ذات واحدة
بخلاف المتنافيين كالعالم والجاهل فان الوصف [illegible] لاستحالة اجتماعهما واما الكاتب
والشاعر [illegible] اجتماعهما وان كان معناهما متباينا والتباين اعم من التنافي فكل متنافيين متباينان ولا عكس [illegible]

لم يشترطوا عدم التباين والسهيلي ومن تبعه لم يشترطوا التنافي اه وهذا الشرط مزيد على الخلاصة وتخفيف هذا البحث
على هذا الوجه مما لم ينبه عليه والله تعالى اعلم لكن بلا اشترط له بعد نفي [illegible] وبعد نهي
ذكر للعطف بلكن شرطين احدهما ان تكون بعد نفي نحو ما زيد قائما لكن قاعد او نهي نحو لا تضرب زيدا لكن عمرا وهي
للاستدراك وثانيهما ان يكون المعطوف بها مفردا فان دخلت على جملة فهي حرف ابتداء كقوله
ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر ويفهم هذا من قول الخلاصة
واول لكن نفيا او نهيا لان الداخلة على الجملة لا يجب معها ذلك ويؤخذ من قوله لكن شرط ثالث وهو ان لا تقترن بالواو فان دخلت
عليها فهي العاطفة كما يؤخذ ذلك من الخلاصة وبل كلكن بعد مصحوبيها [illegible] اوامر اثباتا [illegible]
بل مثل لكن في [illegible] للاستدراك فتستعمل بعد النفي والنهي [illegible] ولها حالة ثالثة تنفرد بها عن لكن وهي
ان تكون بعد الاثبات او الامر ومعناها حينئذ الاضراب ان تنقل الحكم عما قبلها لما بعدها فيصير ما قبلها في معنى المسكوت عنه وليس
المراد بالحكم المحكوم [illegible] وهي مع الجملة للاستئناف
لا عطف [illegible] ان دخلت على جملة فهي للاضراب [illegible]
ابطال [illegible] بل جاءهم بالحق [illegible] وهم لا يظلمون
بل قلوبهم في غمرة [illegible] وهذا قول ابن مالك في شرح الكافية [illegible] على هذا الوجه
ان [illegible] غير صحيح [illegible] في ذلك ابن هشام [illegible] وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد
مكرمون قال الدماميني فان قلت [illegible] فلت هذا [illegible] احتمال ان
الاضراب [illegible] للابطال [illegible]
وانتقال عطف على [illegible] بطال وجملة [illegible] اذا دخلت على الجملة لا تكون عاطفة
خلافا [illegible] ابن مالك ولا يعلم هذا من قوله [illegible] ثم ذكر بعد دخولها على الجملة
[illegible] عليه انها العاطفة [illegible]
وان [illegible] عن الكوفيين [illegible] العطف في نحو ما قام الناس [illegible] زيد [illegible]
العامل في التابع [illegible] العطف لا تباشر العوامل واجيب [illegible] المستثنى منه مقدر [illegible]
ان [illegible] في نحو هذا [illegible] ذهب [illegible] بجواز [illegible] بعدها لما قبلها [illegible]
العطف كذلك واجيب [illegible] اذا امر استقلال الكلام بدون العاطف فان [illegible] المعطوف [illegible]
كما في الاخبار والصفات المتعاطفة واجيب [illegible] العطف غير لازمة [illegible] ان يكون [illegible]
ما صوفا كما في الاخبار والنعوت [illegible] ان يكون [illegible] التوكيد [illegible]
اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة [illegible]
في الواو كما [illegible] استقلالا [illegible]

لدى الجمع والدال الكاتب ولا مثنى المغلوب ليس الغالب وخرج عن ذلك ليس نافية على كونها فعلا ناقصا

والغائب اسمها والخبر محذوف أي ليسه أو ليس إياه ولا يتعين تقديره متصلا وعن أمثلة ذلك نحو هذا زيد وأين عمرو وهلا نحو جاء زيد

مهلا أم وكيف تقول إذا قال مالك لا تنفقه وهاء على لا دنو بكيف الا باعث وفي الثلاثة نظر ظاهر

مسألة في ذكر شيء من أحكام العطف — وعطف على ضمير رفع متصل مع فاصل وشاع عطف ما بفصل

عبارة الخلاصة أحسن لما تضمنه من اشتراط الفصل في غير الشعر والنادر من الكلام بخلاف ما هنا والمعنى أنه يشترط في

جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع في غير ما يرد ما يفصل ما بين المعطوف عليه والعاطف بضمير منفصل نحو لقد كنتم

أنتم وآباؤكم أو غيره نحو يدخلونها ومن صلح وما بين العاطف والمعطوف نحو ما أشركنا ولا آباؤنا ومن يجتنب نحو

ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم بقوله مع فاصل أي على جميع ذلك ولا يكتفي بنون رفع الفارع في العطف بالاكتفاء من

نحو ويرد لا أنها كالجزء وخرج بالضمير الظاهر وبرفع الرفع ضمير النصب والخفض وبالمتصل المنفصل بأنه لا يشترط

في العطف عليهما ما ذكر فقوله وشاع عطف بعطف وما عطف وما نافية والجملة صفة لعطف أي في مفرد أي ما يصل فيه

وهذا الشيء ظاهر في النظم نحو مالي بكر وأبي لبيك الا وأما النثر فيه نادر كقولهم مررت برجل سواء والعدم بي

العدو أي مستوهو والعدم — **وشمل الخفض إعادة لعطف عليه خافض لدى أصح**

بجار رفع مقدر على الابتداء به لأنه قبل ذات النصر والمعنى أنه إذا أريد العطف على الضمير المخفوض ولا يكون إلا متصلا

فإنه تجب إعادة الخافض مع المعطوف ولا إعادة الخافض نحو فقال لها وللأرض أو اسما نحو نعبد إلهك وإله آبائك

بعامل المعطوف وهو عامل المعطوف عليه وما عين مع المعطوف في صدر الاصلاح الفعل تحرز من صورة العطف

على شبه الشرب فهو كاف الثانية في نحو ابعد كرام لا يغتفي معمولا ويضعف هذا أيضا اتصال الضمير بغير عامله

والغاء الجار بالصواب أن العامل الثاني وتخرج الفصلة عن العطف عن الضمير المخفوض ومعنى كلامه أنه إذا أريد العطف

عليه ولم يتمكن منه تمام إعادة الخافض نحو عن العطف عليه مع تحصيل المعنى المراد فقوله ونحوه على تقدير مقابله جواز

تركه اختيار لمجيئه في الفصيح نحو اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ونظما كقوله بأذهب فما بك والأيام

من عجب — **وامنع على معمول عاملين في مجمع ونبه في الحذف يجي** — فعول امنع مفرد لنفي بينه السواس

واللواحق أي والعطف على متعلقة بذلك المفرد والمراد بالمعمول الجنس فيعم بينه كالمثنى فإنها لا تتوارد على معمول

واحد ولهذا يجعل نار عطفا على امرئ في قوله أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا

ومفهوم النثر أنه يجوز العطف على معمولي عاملين واختلف فيه في أشياء على تقدير مضاف أي كل نار فيكون عطفا على كل امرئ بشرط

العطف على معمولي عامل واحد فإن حرف العطف لضعفه لا ينوب مناب عاملين وأجاز ذلك الأخفش أن كان أحدهما

جارا واتصل المعطوف بالعاطف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أو انفصل بلا نحو ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو

واستدل بنحو إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار إلى قوله لآيات في قراءة من نصب آيات

الواو منابه وبه وكأنه قيل وفي اختلاف الليل والنهار وجعل منه أكل امرئ واجيب بأنه في بيانه مفرد بدل عليه

المذكور

المذكور قبل **والعطف في الاسم وفي الفعل وفي ما خص وقع واغراه في**

والعطف في أي يجيء مبتدأ وخبره متعلق بالخبر أي يجيء في الاسم وضده فيعطف الفعل على الاسم

نحو طابت وغيض والعكس نحو وأهضوا وهذان نظائر الجنسين ويجيء في الماضي وضده — أي المعرف والمعرفات

وهو المضارع بقرينة أن الطلب لا يعطف على الخبر ولا العكس فيعطف المضارع على

الماضي نحو إن شاء جعل لك خيرا من ذلك إلى قوله ويجعل والعكس نحو يقدم قومه

يوم القيامة فأوردهم النار ويجيء في المفرد وضده وهو الجملة فيعطف المفرد على

الجملة نحو أم صبي فرحبا أو داح والعطف في الحقيقة على الجملة مما يستشكل بأنه

لا خبر للفعل وإنما سموه عطفا على الفعل لا قد فيه ظهور أي العطف وإنما الفاعل

فيجوز في الفعل والعكس نحو يأتون فالهوى وهذا ما قبله

ولكنه لا أنواع ولا يجيء ما في المتن من الزيادة على الخلاصة

وجاز حذف الواو والمعطوف به وقد والعامل تابع فيه

أي جاز حذف الواو ومعطوفها نحو سرابيل تقيكم الحر أي والبرد ومنه لا يبعد

نعمرا يانها أي وكفيها بقرينة الآيات والأحاديث الصحيحة في نفع مجيء الإيمان

فقوله تلك أمة وقيل راجع للمعطوف عليه وقوله أو كسبت راجع للمعطوف

المقدر وليت أو معنى الواو فيستغنى بذلك عن التقدير لا أنه إذا أسبغ الإيمان

أي كسب الخير معهما عاطفة لنفي على أحوال النفي مسلطة على متعلقيهما

وتلخيصه أن العموم إنما هو في نفي العطف بأو لأنه عقب النفي بها فكسبت

عطف على آمنت ويجوز حذفهما بدون المعطوف بها كقوله أكلت سمكا

لحما تمرا وهو هنا معنى قوله وقد وأي وقد المعطوف به وهذه زيادة على الخلاصة

ويجوز حذف الفاء مع تاليها نحو فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة أي فأفطر فعليه عدة

ويحذف المتبوع قبل واو وظاهر اللفظ بعد الواو

أي يجوز حذف المعطوف عليه بالواو نحو وبك أهلا وسهلا جوابا لمن قال مرحبا أي ومرحبا بك وأهلا ولعل منه قوله

تعالى وثامنهم كلبهم خلافا لابن هشام في المغني وقد رد عليه في التقسيم بأنه قال فيما تقول في الواو

الداخلة على الجملة الثالثة ولم تصب بدخولها عليها ابتداء وهذا رأي محقق من أنها التوكيد لصوق الصفة بالموصوف

والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر كقوله وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم قال وهذه الواو هي التي أذنت

بأن الذين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم قالوا عن ثبات علم وطمأنينة نفس ولم يرجموا بالظن كغيرهم ورد عليه

اعتراضات منها أن ما لك التصرف معنى هذا الرأي وهو أنه مذهب لا يعرف لأحد من النحويين والتوبيخي بوجه أنه لا يلتفت إليه

وانه معلل بما لا يناسب وذ الحداد الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتعلقها بها وهو ضد ما ادعى
التوكيد ولا يصح ان يقال للعاطف مؤكد وان الواو لما صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان اولى المواضع بها
موضع لا يصلح للعاطف بان يكون الموصوف نكرة في نحو ولها كتاب معلوم فان الجملة هنا بجملتها في موضعها الحال
لانها بعد منفي وان الواو وصلت بين الموصوف والصفة ولولا ذلك لما صلح انشاء صفة بل يقال انها ابرزت للصوق اه
وليس لما ان تراجع عنه بما قاله نجم الدين سعيد في شرح الكافية من ان الزمخشري اعرف باللغة وان تعلق الشيئين لا ينافي
تلاصقهما والجملة التي هي لها التصاق بالموصوف والواو ابرزته باعتبار انها في اصلها للجمع المناسب للالتصاق لا انها
اما عاطفة وانها من المواضع التي الجملة فيها صفة لا حال وان الجامد للصوق واتصال المعنى لا للعطف كما يفهم اه
لان قوله اعرف باللغة دعوى لا تسمع قال بعض الفضلاء ولو سلم كل تصلح له دعوى ابن مالك هذا المذهب غير معروف
لبصري ولا كوفي وانما وجه ان يقال هو معروف ونبين من قال به منهم وان الزمخشري ينقله عن امامه وهذا كما قال ولو
كان في رد هذا المذهب اثر تعويل فيه بمقالة ... وابن خالويه والثعلبي ... انها واو الثمانية وزعموا ان العرب
اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية ايذانا بان السبعة عدد تام وما بعده عدد مستانف فلم اعتمد ما هو اضعف من قول
اذ هو قول لا مستند وكل ما استدل به لا دليل فيه كما هو مبين في المغني ... الضعفاء النحويين وتوجيه فيه

ثم يجب ان يجعلها للعطف فيقال لعلما وجه ارتكابه في القول الثالث ... مع ان كلام ... للحكم فيه
تكون المشاركة بين المتعاطفين باعتباره فيعتمد في ادعائها على ذلك وترى ان العاطف والمعطوف عليه مغير
من كلام الله تعالى كما اختار في المغني وان ان العطف بالواو ثم جاء ضمير تعينت فيه المطابقة نحو زيد وعمرو قاما وفي ...
حتى نحو مات الناس حتى الملوك ... واما نحو والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها
بالمعنى ولا ينفقون الكنوز ... والله ورسوله احق ان يرضوه ... ان يرضوا امرهما لان ارضاء امرهما
ارضاء لهم وما انتقاه ... وجوب المطابقة فيه انه يجوز زيد وعمرو قام على الحذف ... والوجه
ان العطف ... ليس ... فلذا نقول ما جاء
زيد ولا عمرو ... واما قوله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله
امرا ان تكون لهم الخيرة ... في هذا الجنس الشامل ... زيد وعمرو ...
ومعهم قوله بعد الواو ... الواو ولا تجب معه المطابقة ... ثم جاء الضمير
في الخبر عن المتعاطفين ... تمتنع المطابقة ... فلا ... في الضمير ...
لان ... نحو زيد فعمرو قام ... والعكس نحو زيد ... وفي ... وهو انهم تجوز المطابقة نحو
زيد وعمرو ... ثم ... لا يدل على ... حتى ...
... ولم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة ... نحو جاء زيد وعمرو ...
واو وام ... على انها العاطفة والمطابقة معها ... موكول الى ... واجب

في الخبار

في الاخبار عن متعاطفيهما ... وجب ... نحو زيد لا عمرو ... او بل عمرو قام ... او ... نحو ... جاء وتقول في غير
... جاء ... زيد ... واما ... نحو زيد ... والمطابقة نحو زيد لا عمرو جاء في
مع ... الحسن ... او ... بمعنى الواو كما قال بعضهم
واما ... او بمعنى الواو ... عليهما او هذه زيادة على
الخلاصة

وفصل عن الواو والفاء بفعل — بقسم والظرف والشبه امتنع

تقول في الفصل بالظرف قام زيد في الدار وعمرو وبالقسم ثم والله عمرو واما فصل الفاء والواو من المعطوف بهما فلا يسوغ الا في
الضرورة ولزوم ... وهذه زيادة على الخلاصة ... على المعطوف عليه ... امتنع ... ان يكون ... التابع
على المتبوع واما نحو قوله — ... — عليك ورحمة الله السلام — ... وبعضهم هذا ... قوله
الخلاصة ...

ولا يجي العطف على اللفظ فيه — توجه العامل امكانا ...

الا ان العطف مبتدا وعلى اللفظ متعلق بمحذوف ... ان يكون على اللفظ وهذا
المقدر هو الخبر ولا يشترط فيه ... وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه
بدليل قام زيد وانا ورأيت زيدا وانا ورب رجل واخيه ... عند نيابة الحجاز
... الا ان العامل يقدر العاطف بدليل اختصم زيد وعمرو
وانما الشرط امكان توجه العامل للمعطوف ... ما نعرب ... اسكن انت
وزوجك الجنة ... ولا يقال ما جاءني ... وان ...
... بجوار ... بالتبعية وان ...
... وقول التسهيل الشرط ... المعطوف ...
العامل ان نحو ... زيد وعمرو في الاول وقام زيد وانا في الثاني ... وكذا
تقول في الامثلة ... ابتدئ ورب ... عند نيابة الحجاز
مبني على ان العطف ... وعطف الجمل ... وهو
... نصوص ... سيبويه ... ان العطف ...
على ... المستثنى ... وهذه زيادة على الخلاصة

ويجوز ... غالبا

والفصل ... العطف على ... توجه
العامل للمعطوف ... بزيد ... مررت ...
... على ... العطف على ...
ان يكون ... زيد واخيه ... الوصف

المستتر في نحو ولو أنه عمل ... لا إضافته لا انفصاله بل الفعل في هذا معنى
مقول لنا طالبتنا وجود الجزء الذي للطالب لذلك العامل يعمل أن زيدا ومحمدا
فالأجمال كان الطالب حين وقع زيد ... الابتداء وقد زال بدخول أن

والشرط في العطف على التوهم ... صحة دخول العامل المتوهم

وأفهم أن العطف العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم
نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر لصحة دخولها
وشرط حسنه كثرة دخول ذلك العامل هناك ولهذا حسن قول زهير
بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئا إذا كان جائيا
ولم يحسن قول الآخر وما كنت ذا نيرب فيهم ... ولا منمش فيهم منمل
لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف ليس وما والنيرب النميمة والمنمل كثير
النميمة والمنمش المفسد ذات البين وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع
في المجزوم ووقع أيضا في المرفوع اسما وفي المنصوب اسما وفعلا وفي المركب وانظر
تحقيق الكلام على أمثلة ذلك في المغني خاتمة تكلم فيها على توابع
مخصوصة تابع مبني النداء انصبه مطلقا ... مضافا أو شبهه في المنتقى
وانصب أو ارفع ما سوى ذا إن عطف ... وما خلا عن أل والابتدا

أي انصب تابع المنادى المبني إذا كان ذلك التابع مضافا أو شبيها به كان
نعتا نحو يا زيد ذا البطل أو بيانا نحو يا زيد أبا عبد الله أو توكيدا نحو يا تميم
كلهم وذلك لأن التابع في هذه الحالة لو كان متبوعا لوجب له النصب فهو
... حالة من يتبعه على حالة الندا ... والتعبير بالكافية ... وما كان
وأما كان ذكر في التسهيل ... بحط المنادى وقال في الشرح
أي سواء كان متبوعه منصوبا أو غيره قال الدماميني رحمه الله في تعليقه
على ... التابع مخفوض أم منصوب ... كذا ... لما ...
... لتعميم بمعنى النداء وقوله مبني النداء أعم من قول الكافية ...
ووقع في هذا الكتاب ما يعترض ... الجواب عنها وأشار بقوله في المنتقى
إلى ... قول الكوفيين والأخفش يجوز رفع النعت المضاف كان الأخفش
حكى يا زيد عمرو بالرفع وخرجه الجمهور على الشذوذ ولم يجوزوا
رفع التوكيد والنسق ... الثاني ... الأول ... الأخفش حكى

طني

بلا تنوين كقوله والجمهور أولوه على القطع أي كان ... مرفوعا ... منادى مفردا علما أو ... جاز فيه النصب والرفع سواء كان بأل أو لا نحو يا زيد
الطويل ويأتي الجمهور بالوجهين وتعين الكافية ... بما سواه أجود النصب فيها
بالمضاف مع ... الوجه ... يجوز فيه الوجهان كالمفرد ...
ومفرد يا رجال ... معه والضم بالوجهين لأنه لا يجمع فيه الرفع لأنه ...
... وما فيه ... ويجب فيه النصب لأن ما فيه ...
المنادى ... لعله ... ما عليه ... النصب ... فيه ...
كالضم والرفع ... وأما ... أشار بقوله مع عطف
أل والمعمور بمعنى ... المفعول أي مع معطوف بالواو في قوله وما كان واقعة
على المعطوف ... وكذا ما والبدل عطف على ما
أي حكم المنسوق ... والبدل حكم المنادى المستقل ... كانا
مضافين نصبا نحو يا زيد وأبا عبد الله ... وإن كانا مفردا علما
أو نكرة غير مقصودة نحو يا زيد ... ما ... وفي غير
الفقه في الأول ... مقصودة ... نحو يا زيد بشر وبشر
وذلك لأن البدل على نية تكرير العامل وحرف العطف نائب مناب العامل

وإن عطف على اسم إن ... بعد ... وكذا ...

يجوز في المعطوف على اسم إن ... والنصب قبل كمال الخبر وبعده كقوله
... الجود والكرم ... العباس والصبوح ...
والرفع بشرط أن يكون بعد كمال الخبر كقوله ... لنا ... والرباب
وقوله تعالى أن الله بريء من المشركين ورسوله وقول الشاعر
... والعطف
على المحل وجود الخبر وأما على ... مبتدأ خبره ... أو معطوف
على الضمير المستتر في الخبر ... الأمثلة المذكورة ... ويمتنع ذلك
قبل استكمال الخبر ومع غير الأحرف الثلاثة وانظر توجيه ذلك في التصريح
وحاشيته وارفع وجوبا ... والبدل ...
... المعرفة ... الأخرى ...
... النعت ... وغير البدل ... التوابع

كالمثنى والنعت والبيان والتوكيد اللفظي والنسق يجوز فيهما وجهان الرفع
مراعاة لمحل لا مع اسمها والنصب مراعاة لمحل اسمها سواء كان التابع والمتبوع
مفردين أو لا متصلين أو لا وأما البناء فلا يجوز إلا بثلاثة شروط [illegible] في [illegible]
مع ما يتعلق بالمسألة وهذا معنى قوله وانبا في [illegible]

وتابع المجرور بالمصدر أو
وتابع المفعول في المصدر [illegible]
وضع بلفظه أو محل [illegible]
اتباعا أو بمجهول فصر

المجرور بالمصدر يجوز في تابعه مراعاة اللفظ فيجر والموضع فيرفع إن كان
المصدر مضافا للفاعل كقوله طلب المعقب حقه المظلوم وينصب إن كان مضافا
للمفعول كقوله مخافة الإفلاس والليانا وكذا تابع المجرور بالوصف يجوز فيه
الجر والنصب والمسألتان مبنيتان على عدم اشتراط وجود المحرز [illegible] الطالب
لمحل المجرور فهو المصدر أو الوصف المنون والمضاف المعرف بأل والمضاف فيهما باعتبار
ما للمضاف إليه خارج عن الثلاثة ويجوز في تابع المفعول الذي أضيف إليه المصدر أيضا
الرفع على تأويل المصدر بحرف مصدري وفعل مبني للمجهول نحو يعجبني [illegible] العسايل
الغامضة برفع التابع وليس إلا اللفظ في المشبهة ونعت التفضيل للتقييد جهة
أي لا يجوز في تابع الصفة المشبهة إلا الاتباع على اللفظ خلافا للفراء في تجويزه
رفع تابع مجرورها [illegible] نحو مررت بالرجل الحسن الوجه وجهه [illegible]
بأنه لم يسمع [illegible] عطف على مجرورها بالنصب وإن عطف على الجملة
المعلق عنها نصب المعطوف لأن الجملة في محل نصب نحو علمت لزيد فاضل
وغيره [illegible] الكتاب الثالث في الأبنية

أي في أبنية الأسماء والأفعال وهي إما للحاجة المعنوية كصيغ الأفعال أو
الصفات اللفظية كالابتداء والوقف أو التوسع كالمقصور والممدود أو
المجانسة كالإمالة [illegible] الاسم الثلاثي [illegible] [illegible] وكما
كان مجردا [illegible] والأول إما [illegible] وإما [illegible] وهو الأظهر [illegible] وانقسامه
على الجوانب الثلاثة المتساوية [illegible] الوسط بالوسط وأما [illegible] وأما [illegible]
ولا يرد [illegible] لأنهم جعلوا [illegible] على [illegible] نقطة [illegible] كلماته
والثلاثي [illegible] الثنائي ولا يرد [illegible] التثنية [illegible] التثنية
والجمع [illegible] وغير آخر الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانيه تعم

على منوال الأول [illegible] والثاني [illegible] الثلاثة في الأربعة
اثني عشر ووجه ذلك [illegible] الشكول [illegible] في وزن الكلمة لأنه حرف
الإعراب [illegible] مع فتح الأول فعل يكون اسما وصفة نحو فلس وسهل وفعل كذلك
نحو فرس وبطل وفعل كذلك نحو كتف وحذر وفعل كذلك نحو عضد ويقظ
وإن بعد مع كسر فعل كذلك نحو حبر ونكر وفعل اسما نحو عنب وصفة على
قلة نحو [illegible] بمعنى متفرق وفعل كذلك نحو إبل وبلز وفعل كذلك نحو قفل وحلو
وفعل كذلك نحو [illegible] وفعل اسما نحو [illegible] وصفة على قلة نحو جنب وفعل
[illegible] فيه [illegible]

وفعل قل وعكس مهمل

فعل بضم وكسر قليل مختص بالفعل [illegible] الكاهل [illegible] منه [illegible] اسم [illegible]
سميت بذلك قبيلة [illegible] والرئم [illegible] للاست والوعل لغة في الوعل
وقيل [illegible] والدئل [illegible] وفيه نظر لأن سيبويه [illegible]
[illegible] فعل بلغة [illegible] وقيل منقول من الفعل [illegible] بأن النقل لا يكون في أسماء
الأجناس [illegible] جنس [illegible] باعتبار [illegible] وفعل بكسر وضم مهمل إلا ما [illegible]
[illegible] بقطع [illegible] ذات الحبك [illegible] ذات [illegible]
بينهما [illegible] وللرباع فعلل وفعلل وفعلل كذا

فعل وفعلل وزاد قوم في الثاني فعلل

في الرباعي خمسة
أوزان متفقا عليها وواحد مختلفا فيه وهو فعلل بفتح [illegible] ويكون
[illegible] نحو جعفر وهو النهر الصغير وصفة كسلهب للطويل وفعلل بكسر
[illegible] اسما كزبرج للسحاب الرقيق وصفة كخرمل للمرأة الحمقاء وفعلل
بكسر الأول وفتح الثالث اسما كدرهم وصفة كهبلع للأكول
وفعلل بكسر [illegible] اسما [illegible] الكتب وصفة [illegible] للطويل
وفعلل بضم [illegible] ضم [illegible] التراب [illegible] وهو كل مخلب
من [illegible] وصفة نحو جرشع [illegible] واختلف فيه فعلل بضم
وسكون وفتح اسما [illegible] الجراد وصفة [illegible] بمعنى جرشع [illegible]
ذهب البصريون غير الأخفش إلى [illegible] بناء أصليا [illegible]
بضمتين لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم وذهب الكوفيون
والأخفش إلى [illegible] الأخفش حكى [illegible] فيه الضم [illegible]

وأما [illegible] في النوع الثاني [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] النوع الرابع عشر [illegible]
[illegible]
[illegible]

الصفة ابو وفا ابو امادي من الحصر ابي بكر باب كثير وجه بل ان الضم منقول في جود وثم في كتب الاخفش والعداي في نحو ليس للاسما وبنحو جرب بل لا بفعلل والافيف المحققة بكلا اسما بقياسه العدل بجرد وطلل على ان الاسما وبل من يروانع في كلامهم كافعنسس الحفو بلا حجم

فعلل وفعلل وفعلل بفعلل للخمسة او بقلل

ذكر الخماسي خمسة اوزان اربعة متفق عليها وواحد مختلف فيه فعلل بفتح الاول والثاني والرابع اسما كسفرجل وصفة كشمردل للطويل وفعلل بضم الاول وفتح الثالث وكسر الرابع اسما كجحمرش للاسد وصفة كقذعمل للبعير الضخم وفعلل بفتح الاول والثالث وكسر الرابع اسما كقهبلس لشعبة الذكر وصفة كجحمرش للعظيمة والاملاء وفعلل بكسر الاول وفتح الثالث اسما كقرطعب للشيء الحقير وصفة كجردحل للضخم من الابل وزاد ابن السراج فعللل بضم الاول وفتح الثالث وكسر الرابع كقذعمل هندلع اسم بقلة وصححه سيبويه رحمه الله وهو الصحيح لانه نونه زائدة او يلزم على اصالتها عدم النظير

وما عدا ما ذكر زائدا وضرما او نادرا وشذا وحكم اعجما

اي ما عدى الامثلة المذكورة امام مزيد فيه كاحرنجام واحرنجام او محذوف منه كعلبط كعلابط اوه ابن كيروديم ووقع ذلك في القصص وجندل اصله جنادل او شاذ كنحو زيد او خارج عن الاسماء العربية كنحو جبر وصن انما هو نادر او اعجمي وفي تدل للاسما غيبة وما في للمنفى ابدا والنفص انما لا كون ... وما خففه ابن ... را او شبه الحرف لحروف او مركب عطف معرب

أبنية الفعل

مجرد الفعل ثلاثي او رباعي ومشتمل الزوائد ستة بلا خماسي

الفعل قسمان مجرد ومزيد فيه والاول ثلاثي ورباعي ولا يكون خماسيا لكثرة تصرفه ولانه يتصل به الضمير المرفوع وبعضهم تحل جزءا منه بدليل اسكان ما قبله

بالخماسي منه كالشرامي في الاسما وقد علمت ان الزوائد بعد ثلاثي او رباعي على مكون ثلاثة ثلاثة او اربعة والثاني لان يزيد على ست للسماع ووجهه مامر

وللثلاثي فعلنا بفعل كسرا وللرباعي بفعلل احظ

للثلاثي خبر مقدم وفعل مبتدا مؤخر وثلثا حال من فعل او ضمير المستقر في الخبر وعينا تمييز ونسبة مثلثا لنائبه والمعنى ان الثلاثي من الفعل له ثلاثة اوزان باعتبار حركة عينه لانه لا يكون الا مفتوح الاول وثانيه اما مفتوح ويكون متعديا كضرب ولازما كقعد او مكسور ويكون متعديا كعلم ولازما كسلم او مضموم ولا يكون الا قاصرا كظرف ولا يتعدى الا بتضمين نحو رحبتكم الدار وسعتكم وقول علي كرم الله وجهه ان بشرا قد طلع اليمن اي بلغ او تحويل كهرته وقلته ضاما للكسائي رحمه الله في قوله اصلهما سودته وقلته ثم نقلت ضمة العين الى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين وقد اجاب المعتل اذا اشكل امره حمل على الصحيح وقد ثبت في الصحيح فعل متعديا مضموما في الاصل بفتح العين وقد اختلف في كيفية ... ورته اي تحويله بفعل اصله سودت وبعت بفتح العين ثم نقلنا الى العين فحذف لالتقاء الساكنين عند انقلابهما الفا ولا يتميز الواوي من اليائي حركوا الواوي بفعل بالضم واليائي بفعل بالكسر ثم نقلت حركة حرف العلة الى الفاء وحذفت لالتقاء الساكنين ورده ابن الحاجب بانه يلزم عليه النقل من باب الى باب ثم لاكلام لفظا معنى ابوابها لفظا ومعنى واما معنى فلا خلاف معاني الابواب واسبابها الحالة الصحيح اي الضم والكسر لنسبتها الى الواو والياء فقال تحركت الواو والياء فيهما وانقلبت الفا فحذفت وضمت الفاء في الواوي وكسرت في اليائي للدلالة عليهما

وإنما ارتكب كلا ولون المحذور المذكور لما رأوا أنهم لو حذفوا
في خفت وصِفت من الواو والياء فقالوا لو كان لبيان ذوات الواو
لوجب الضم في خِفت وأجاب ابن الحاجب بأنهم إنما كسروا في خفت
لبيان البنية وتقريره أن الدلالة على البنية أهم من بيان ذوات
الواو والياء لتعلق الأول بالمعنى والثاني باللفظ وحاصل تحكيم
الدلالة على البنية في قلت وبعت أن ذلك فتحوا فيهما لما دل على
حركة العين ثم تركوا أيضا ذوات الواو والياء حتى
وذوات المقصود الجمع بخلاف خفت وبعت وصِفت فإن الكسر
تدل على أنه مكسور العين وأعوا فيه بيان البنية قال السيد
الجار بردي رحمه الله تعالى وما خالف الأوزان المذكورة
رجع في التقدير إليها كشهم وعلي بإسكان العين تخفيفا
وشهد باتباع الفاء للعين وشهد بإسكان العين تخفيفا
بعد الاتباع ونحو ... وفلا وكلا وغزا وبلغ والاتباع
... وهو بمعنى ... منعر ... ولا ...
... بمعنى ...

ومن يزد فعل خذ أوزانا
بأفعل مع فاعل تفعّلا ونقل استفعل وافعل أيضا
وما كادهام ... وافتعل انفعل ...

... بالأول ... وبمعنى ... الثاني ... الأوزان وهي
أفعل وأظهر معانيه التعدية كأخرج زيد عمرا ومنه
... أشكى ... أجعلني ... وفعل
وأظهر معانيه التعدية نحو ... قال الخليل وسيبويه
رحمهما الله المزيد فيه الأول للتعدية في مقابلة الياء ...
وقال آخرون الثاني للتعدية في مقابلة الواو ...
وهكذا ... في الزائد ... وكذا القولين

صواب

صواب كما قال ابن جني والأخير أفعل واستفعل وأفعل
معانيه الطلب كاستغفرت ... ما ... المغفرة
... والتغلب كاخضر واحول واصلح
... ناعم ... وقريب ... الف
كاحمار واصفار ... واكثر استعماله لاقتسام
الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معنى كخاصم
زيد عمرا وتفاعل واكثر استعماله للاشتراك في الفاعلية
لفظا وفيهما وفي المفعولية معنى كتضارب زيد وعمرو
وتفعل وأصله أن يكون لمطاوعة فعل كعلمته فتعلم
واستشكل التمثيل بهذا بأنه تقول علمته فما تعلم
وإن كان مطاوعا لما يصح نفيه بعد ثبوت المطاوع
واللازم ... أنه لا يصح قولك كسرته فما
انكسر وأجاب ...
تقي الدين السبكي رحمه الله بأن معناه أن العرب يبين القوة
ثابت وذلك أن تعليم العبد لغيره لا يلزم حصول
العلم للمعلم ولا بد من توقفه على معنى آخر وهو إيجاد العلم
في القلب وذلك غير ممكن للمخلوق فلذلك أمكن أن يحصل
من العبد تعليم لغيره ويتخلف العلم لعدم خلق الله له
في قلب المتعلم بخلاف الكسر فإن الانكسار لا يتخلف عنه
إذا واسطة بينه وبينه فلذلك جاز علمته فما
تعلم وامتنع كسرته فما انكسر اهـ نقله الرماصي رحمه الله
وأقول فلت ... إذا كان الكسر والتعلم بمعنى ...
فإن ... ذلك ومعالجته صح النفي فيهما ويكون
... وقيل المجاز ... وليس ... فيه وإن كان ...
بمعنى ... في المفعول ... والنفي ... فيهما
قال قيل معنى علمت ... لديه العلم وخاطبته
به والقيته ... هذا هو المعنى ... لديه ... ولا

يلزم من ذلك تعليمه ذلك **قلت** لو صح ذلك لم يصح
قوله علمته القرآن فتعلم حتى يقول فتعلم مع ان الفعل و
كثيرا في مقامات الاستعمال الذي نعلم قطعا انه علم بحصول
على حصول العلم للمفعول لما صح الاقتصار عليه ولوجب
الاتيان بما يدل عليه في كل مقام يراد فيه بيان حصول العلم
للمفعول ونصح الاقتصار يقضي لذلك ما قلنا نحو علم زيد
جماعة من الناس وعلم الطلبة كذا يقضي وعلم عمرو اعواما
جمة وايضا ايقاع علم على مفعوله يستلزم صحة المطاوعة لانه
مفعوله عليه ولا يصح ذلك على الحقيقة الا مع حصول
معنى للمفعول فكيف يصح عنده مع ذلك اي المعلمية
الذي لا تحصل الا به وايضا لا يصح هذا التعقيب
فيما اذا اسند الى الله نحو وعلم ادم الاسماء كلها
وعلمناه من لدنا علما والقول بانه اذ ذاك بمعنى خلق
العلم يقتضي ان له معنيين يشترك بينهما ويعرى منهما
المسند اليه وايضا افعال العبد كلها متوقفة على تأثير
القدرة القديمة لا كل اذا اصبح عنها بلا ما يدل على
حصول المتوقف وعلى حصول المتوقف عليه بواسطة
الدلالة الاولى بقولك علمته زيدا يدل على حصول خلق
العلم له **فالجواب**
انه انما صح التعليل لانه اكثر التعبير في العرف العام
بعلمت عن تعاطي اسباب التعليم اما مجازا مشهورا او
حقيقة عرفية فان قلت اذا كان المطاوع بالفتح يدل
على حصول المفعول فتوقف المطاوع بالكسر يعرف
[illegible] قلت بل ما يدل التنبيه على حصول العلم
بسهولة من غير كبير تعب ولا كثير معاناة نعم قد يتضمن
ذلك فيفيد طلبه نحو علمته فتعلم بقرحة ومشقة
[illegible] مطاوعة بقدر استطاعة وبما غير مناسب للزلة

لا يعني

لا يعني عن الا كان بسهولة **وافتعل**
ويكثر استعماله للاتخاذ كاطبخ واشتوى اي
اتخذ طبيخا وشواء وللتسبب في العمل والاجتهاد نحو
اكتسبت المال اذا احطت له بسعي ونصر للنفس
بخلاف كسبته فانه قد يطلق ايضا على حصوله بطريقة
مجردة لاسعي فيها وقال تعالى لها ما كسبت وعليها
ما اكتسبت اي للنفس ما كسبت من الخير والثواب باي وجه
اتفق حصوله سواء كان بطريقة مجردة او بتحصيل وسعي
وعليها ما حطته وسعت فيه لا ما حط لها من غير
اكتساب وسعي نبه تعالى على ان الثواب قد يحصل بالاختيار
والسعي وقد يختلف العقاب فانه لا يكون الا بسعيها
وتحصيلها **وانفعل** ويكثر مجيئه لمطاوعة فعل الثلاثي
نحو قسمته فانقسم وكسفته فانكسف ومنه
اذا السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت في باب
من عطفه ونحوه ولا يكاد يكون فعل المطاوعة الا
علاج محسوس فلا يقال علمت المسألة فانعلمت وامثل
انقطع فكان الى [illegible] وانكشفت لي المسألة فليس
حقيقة بل مجازا فليس الكلام فيه او هو بمنزلة انطلق
وانكسر وانجرد وانسل **قال المصنف**
رحمه الله عقب هذه الابيات وهذا موضع قد يستعمل
فيه انفعلت وليس مطاوع فعلت وافعوعل واكثر
استعماله للمبالغة نحو اخشوشن الشعر كثرت خشونته
واغدودن طال وكثر سواده وما عدى هذه الاوزان ملحق
كفعول وفوعل وفيعل وفعلى نحو جهور وحوقل وبيطر
وسلقى وجعبى وسلقى فانها ملحقة بفعلل
تفعلل للثاني وافعلل من ابنية الا [illegible]
اي لمعنى [illegible] باعي [illegible] الاوزان [illegible] تفعلل مطاوعة

يفعلل كدحرج جنه فتدحرج وافعللّ نحو اقشعرّ وهو
بناء مقتضب وقد يطاوع فعلل فيكون مقتضيا وانه
قد لا يجيء بمعنى اللزوم والتعدي وافعنلل كاحرنجم مطاوعة
فعلل وكان من حقه ان يقول وما عداهما ملحق
بفعلل وافعنلل نحو اسلنقى وافعنلل بزيادة ما احرى اللاميين نحو
اقعنسس فلانهما ملحقان باحرنجم

الصحيح والمعتل

لما كانت الافعال تتردد بين الصحة والاعلال
والمعتل منها ينقسم الى اقسام وجب تعريف ما يتعلق
بذلك

صحيحه من حروف الاعتلال خلا
وغيره المعتل طبقا لفاء مثال
والعين اجوف وذو الثلاثة
اللام منقوص وذو الاربعة
لفيف ان كان حرفي علة
مقرون ان توالتا او لا مفروق

ان صحيح الفعل هو ما خلا من حروف الاعتلال وهذا مبني على تعريف
على هذا الذي ذكره الطفدي في مقابلة المعتل ونزال وغيره المعتل
وللامام باب التصريف يعرفون بانه ما خلا من حرف علة وتضعيف
وهمز لانهم يعرفون المضاعف قسما والمهموز قسما وقد يطلق ان
يعد كلا منهما قسما عند الكلام على حركة العين في الماضي
والمضارع ولان المضاعف يكون صحيحا ومعتلا والمهموز فيه
كذلك تقول صحيح معتل منه سالم فالفاء مثال الفاء معتل الفاء
مثال خبر ان يسمى مثالا لان ماضيه كالصحيح يجري على

يفعل

يفعل ويفعل ويفعل ويتنوع بحسب الماضي والمضارع وقيل
يسمى مثالا لانه مثل الاجوف لكونه لا وثانيا والعين
ومعتل العين منه كقال واجوف جمعه وذو الثلاثة باعراب المضاف
اليه دون واو وقف عطف على الخبر ان يسمى معتل العين بالتسمية
اما تسميته اجوف فلاستعارته من اعتلال الجوف واما تسميته
ذا الثلاثة فلصيرورته على ثلاثة احرف في نحو قلت وكلت
وبعت ومعتل اللام ان ومعتل اللام منه كاقرا جمعه منقوص ويقال
ناقص وذو الاربعة معطوف على الخبر ان يسمى معتل اللام بالتسمية
اما تسميته منقوصا فلنقصانه في الامر والجزم واما تسميته
ذا الاربعة فلصيرورته على اربعة احرف نحو دعوت ورميت
في المتكلم والمستتر لفيف خبر محذوف والجملة دليل الجواب ان
ان كان الاعتلال في حرفين من حروف الفعل فهو لفيف
سمي بذلك لالتفاف حرفي علته فهو فعيل بمعنى
مفعول او بمعنى فاعل وهو اظهر لان باب فعيل بمعنى
فاعل اكثر من فعيل بمعنى مفعول وان تسميته لذلك لمعنى
قام به وهو اولى من تسميته الشيء باسم الشيء لمعنى ضمنه
الغير اياه ثم هو قسمان لان حرفي العلة ان توالتا سمي مقرونا
لاقتران انهما كذلك والا سمي مفروقا لافتراقهما كوقى

المضارع

مضارع زاد على الماضي ابتدا
بالحرف من نايت مفتوحا هدا
ما اربع الاحرف في ماضيه
ولو مزيدا ضمه فيه

وثلث العين ان الماضي فتح
وترك ما فتح حرف حلق يتضح
فيها او اللام وان ماض كسر
ما فتح ولا عوض الكسرة
واضمم بغير واكسر بعد
قبل الخير ان بتا يتصل

اي الفعل المضارع يحط بالزيادة على الماضي بكل ابتداء بحرف من حروف نأيت وهي اربعة النون للمتكلم مذكرا كان او مونثا معظما نفسه او معه غيره كان والهمزة للمتكلم الواحد الغير المعظم نفسه مذكرا كان او مونثا والياء للغائب والغائبين والغائبات كان ابناء الغائبات مضمرة مع معها النساء نحو يقوم الهندات وقد تشبع نحو الهندات يقمن وقد يجرح ان يقوم ونقوم الهنود والتاء للمخاطب مذكرا كان او مونثا والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات وللغائبة والغائبتين والغائبات واضمر هند تقوم والهندان تقومان بالتاء لا الياء فلبث تاء للدلالة على التانيث بدليل الهندات يقمن وهن يقمن كما ان النون على التانيث بغيت الياء على الاطلاق ولو جيء بالتاء لكان كل جمع فيه علامتي تانيث نحو هند تقوم والهندان تقومان المضارع نعت لمبتدا محذوف اي بفعل مضارع ومفو لبنزاد على الماضي فتنه في معنى التعريف ردوا ابنوا مفعول نزاد وبالحرف متعلق به ومفتوحا حال من الحرف اي حكم حرف المضارع ان يكون مفتوحا اذا مضارع الماضي اذ باع بالا طالت نحو حرج يدحرج او بالزيادة نحو اكرم يكرم وتباعا يعني فيه حرف المضارع سواء كان ثلاثيا نحو ضرب يضرب او زائدا على الاربعة نحو استخرج يستخرج واما يهريق والياء فيه بدل من الهمزة لا تنزل لزوال العقل فهو كيهراق من بطلق جمامبعول عدا والربع الا في ما فيه مبتدا وخبر صلة ما ويزيدا

حال

حال من ما اي فيه واما حكم ما بعد عين المضارع فان كان الماضي مفتوح العين جاز في عين المضارع الفتح والكسر نحو عتل يعتل وفرع ايضا خزوا ما عتلوا بالكسر والفتح وهذا اذا لم يشتهر احدهما بين فان اشتهر الكسر كيضرب او الفتح كيعتل الشين وقال ابن عصفور يجوز فيها مع اشتهار احدهما وبغير الجيم ايضا بما اذا لم يلتزم احدهما الضرب يقتضيه كالتزام الكسر عند غير بني عامر فيما فاؤه واو نحو يعد وعند الجميع فيما عينه ياء نحو يبيع وعند طيب فيما لامه ياء وعينه حلقية نحو يهمي ويجوز مع الوجهين الفتح ايضا لا يشترط ان يكون في الفعل حرف حلق عينا او لاما الا كثر والقياس مع ذلك هو الفتح نحو ذهب يذهب وقلع يقلع وفرح وان الماضي مكسورا لم يجمع ويفي ومضمومة كيغعر ويبر نحو وبالفتح والكسر نحو فتح ويفتح ومن كدلها وبالضم والفتح كحال يحول ومثلثا كبنع ينبع وينبع وينبع هذا معنى قوله وثلث العين اي المضارع اي الماضي فتح ومن فتح مبتدا او حلق وبعده اي الفتح والكسر لا يعتبر في لهما حرف الحلق لا انه لا يشترط لها شرط اصلا كما تقدم وقوله فيها العين حال من ما عن يتضح واللام عطف على العين وهذاك الشرط يجوز مثلها التاني في حرف الحلق للتخصيص فيما التزم فيه او غلب والمصنفة في مقالة الملائة وبيان مثل الفتح التزيل وجود وجود في مقام التنصيص وبيان الضرب المختلف للفتح مع عبارة فلو وان كان الماضي مكسور العين فتحت عين مضارعه كعلم يعلم لان الماضي لمعنى والمضارع لاخر فاختلف اللفظ لاختلاف المعنى فان له اخوه تعاقب الامثال وخص الفتح للخفة وهذا ما لم يكن مثلا فان كان كسرت العين كورث يرث والمسموع من ذلك ثمانية افعال هذا ورث وثق ووجد وولي وورث وورع وورم وورى ووسع الفتح والكسر في مضارع وغم ووله وهل زاد في التسهيل بعد ذلك وحسب والتعيين في المثال ومثله قول اللامية

واعي الكسر فيما ورث وولي ورم ورعت ومقت وفقه هلا
وثقتا مع وري انخ امورها بعد فونها وجهان فيه مرادا وحسب مع وعث وحر انعم بوحت يبست اولة بيس وهلا ومعي امور هلا اجعل هلا

وبذلك يعلم ما في استثناء المصنف المثال وتعيين الكسر في مضارعه الفعلوا فان كان الماضي مضموم العين ضمت عين مضارعه سلكوا به طريقة واحدة لانه مخصوص بالمعنى الذي لا يفارق كما هو في اللزوم واليه اشار بقوله واضمم بغير هذا كله في مضارع الثلاثي واما غيره فيكسر ما قبل اخره سواء كان رباعيا نحو دحرج يدحرج او من بين الثلاثة كقاتل يقاتل او من بين ان باعي كان نحو ما لم يكن في اوله تاء مزيدة فيفتح ما قبل اخره مضارعه كتعلم يتعلم وهذا معنى قوله واكسر غير مفعال في غير مضارع الثلاثي وليس المراد خصوص فعل المفتوح او مفعا بلية بغير مفتوحا ومن قوله لفول الكسر اي او مع كسر غير مضارع الثلاثي غير الاخير حالة كون الغير المذكور لا يتصل بالتاء

٭ الامر في همزة الوصل بفتح ٭ وغيرها بالتاء ثم ان يضم ٭ سكونه محي بهمز الوصل ثم ٭
٭ ثم يليه قبل اخر كسرة صلات ٭

الامر مبتدا وفي همزة حال منه والمراد همزة الوصل وجملة يفتتح خبر المبتدا نحو انطلق واستخرج من انطلق واستخرج وغيرها اي غير ما هو من في الهمزة مبتدا وبالتاء خبرها والجملة في الحقيقة الكون الخاص الذي دل عليه ما قبل اي يفتتح بالتاء والمراد تاء المضارعة وهو ما بعد حرف المضارعة وفي هذا ابعاد لانه اعتبر اولا ان

ما افتتح به الماضي وهو همزة الوصل وسواء كان تاليا من الماضي في محيط كالانفعال
كتدحرج او ولا طاوعت كان اطمأن يريد وتنزيلا على التفعيل فوليه ان يجمع اراه
كان تاليا في المضارعة ساكنا فاقتح الاول وهو تجمع الوصل بحواشب فاعلى واخرج
وحكم تحريك ما قبل الآخر لاه حكم ما قبل الاخر ظله وهو المضارع متقول دحرج وقاتل
واخرج بالكسر وتعلي بالفتح وهذا معنى قوله في تحريك ذا وفيه تنبيه على ان مفتتح
والمضارعة وهذا مذهب الاخفش والكوفيين وذهب البصريون الى انه مبني مستقل
والذي تحرير ما يتعلق به في حاشية في بناء الفعل

فصل في فعل المجهول

ومن بناء المجهول ضم اولا ❊ ومعه ثاني ما بتاء وصلا
وثالث الوصل وقبل الاخر ❊ اكسر بما غير وافتح في الغابر
وفي معتل العين ذا تنقلب ❊ ضما او في الاجوف اعكس ما صحب
قلب باء عينه او واوا او ❊ يضم بلا دو والمراد اذا راوا
باخلاص واشمام وما قد ضعفا ❊ وفي المضارع افتحنها البدلا
ولم تزد العلة باء واحتفي ❊ بناء هذا انفعالا ما كما ظهي

ومن خبر مقدم وبناء المجهول بالنقض مبتدأ مؤخر اي بناء المفعول فرع عن بناء
الفاعل بدليل ذا الابدال في ووري اجتماع الواوين كالفاعل من
الذي اي طاووس وفي ذا الابدال ولماذا في سوى الى الاول قبل الباب
وقيل الظاهر اسم للبناء المفعول في افعال كطلب وجرح وادلج بكذا واحب
بالكامل الا بالمادة وجوده تخفيفا بالكسر بقوله نقرا افعل له بالضم اوله منه
سواء كان ماضيا او مضارعا في الحروف وبعد فعل الفاعل وصرف عن
الكسر كان حرف المضارعة فيكسر في بعض اللغات ثم الضم تارة يكون لفظا كضرب
وتارة تقديرا كقيل وبيع ومعه اي اضمم مع ضم الاول ثاني الفعل الذي وصل بتاء
كتعلم الحساب بضم الاول والثاني واحترز لضم الثاني بالتاء لانه مضارع
مبني للفاعل عند الوقف وعبارته اشمل من عبارة الخلاصة لصدقها بتاء
المطاوعة كما تقدم وبتاء التكلف كتعلم او التجنب كتأثم والاتخاذ كتبنى
والنفي وتكتابت المرأة صاحبتها وقيده لان الحكم واحد في الجميع
لاب حفظا بقيد بالتي ابدت لتتن يا تهامعتاد للاخذ عن الطبقة

تجارة

ثم وجها من قوله بتاء وصلا فانه يفهم منه انها ليست من الفعل الصالة للاسم ان يغير الفرع في معنى من ماء التاء فيه زايدة
او زيادتها غير معتادة ولا يقع تاليها فوليه وثالث الوصل عطف على ثاني اي يضم مع اول ثالث الفعل الذي وجه في الوصل
ما انطلق لانه لو اقتصر فيه على ضم الاول التبس بالامر عند اسقاط الهمز في الدرج مع الوقف عليه نحو قال انطلق وفي عبارته
خفاء ومعنى اكسر اوقع الكسر قبل الاخر في الماضي والضم معطوف على الضم واكسر اي قبل الاخر في الغابر اي المضارع سماه غابرا
لتبعيته لسبقه على الماضي باعتبار زمانه عكس ما يتوهم ابتداء ومن الماضي لم يبق ماضيا حتى كان حالا او مستقبلا وكسر
ما قبل اخر الماضي وفتح ما قبل اخر المضارع تارة يكونان ملفوظين كضرب ويضرب وتارة مقدرين كقيل ويقال وتسا ... له
حقيقيا كما تقدم وتارة حكميا كغل ويترحج فتغير الحركة في بناء المجهول غير ما في بناء الفاعل ويجوز مع ما ذكر
في المثال وهو معتل الفاء اي كانت فاؤه واوا ان تقلب تلك الواو همزة نحو اوري فان مضارعه اذا وقع الى الاخر
في وعد ووجد باضافة مثال الى الواو ومثال الياء كيسر واو تقلب فعوان زيد والفاعل ضمير الواو الى على التخفيف
السابق في مثال الواو وانقلاب الياء واوا وعبارته توهم ان ذلك على سبيل الوجوب وليس كذلك كما نبهنا عليه ثم ان ذلك
غير مخصوص بالمثال بل مثله فيه اللفيف نحو ادعو ووري لا يقال هو من اهل المثال الذي لم يقل لواو المثال فهو معتل
الفاء بقوله احترص اللفيف ووجه لا اذا قول عليه تصحيحه مثالا فيه البابين انه لا في شيء من ... ابه
اللفيف ومن ادعى التخفيف التغير والظهر في الاجوف الذي اعلت عينه اي قلبت الفا نحو قال وباع قلب عينه ياء او واوا
مع اخلاص الكسر مع الياء والضم مع الواو في الفاء ومع اشمام الفاء مع الياء ميل الواو انقلبت عينه ياء نحو قيل
ثلاثة اعمال سلب حركة الفاء ونقل حركة العين اليها وقلبها ياء واذا لم تقلب كبيع سلب حركة الفاء ونقل حركة
العين اليها من الاجوف عطفا على في المثال وتقلب اصله ان تقلب مجوف واو وترجع الفعل وان تقلب عطفا على
ان تنقلب وجملة صحب اعلالا حال من الاجوف ونحو ان يكون في الاجوف متعلقا بتقلب وغيره تقدم معه اي ... ول
ايش في قول التخفيف المتقدم في الاجوف تقول او حقيقية الاشمام اشتمال على فاء الكلمة بحركة تامة
مركبة من حركتين اي الاشمام في الضمة مقدم وهو الاكثر يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن تمحضت الياء
ولم ان مجهول مفعوما واوه الشارك الى ما ذكر من وجه الثلاثة في الاجوف وباختار متعلق او او بالضم
اي تجوز الاوجه الثلاثة في افتعل وانفعل المعتلين العين نحو اختار وانقاد بقول اختير وانقيد باخلاص الكسر
واختور وانقود باخلاص الضم ولها الاشمام وما قد ضعفا اي كانت عينه ولامه من جنس واحد عطفا على
اختار اي وراد الضم اي الاوجه الثلاثة في المضاعف خلافا للجمهور انه يجب وفي الضم وجه الثلاثة في ردت
الينا واتيان بالمضاعف بعد ذكر الثلاثة والخماسي كل متعلق وانفعل احسن مما في الخلاصة فانه اورد عليها
انها فرقت من بيان الاوجه الثلاثة في الثلاثي المعتل وفي المضاعف ثم ذكر ذلك في الخماسي المعتل خاصة واهملت
ذلك في المضاعف نحو اشتد وما وجه لان الا تدخله الاوجه الثلاثة وليس كذلك بل هو جارية فيه
وما في الخلاصة من اجتناب الشكل الملبس في الفعل نحو بعنا يا عبد وطلبنا يا زيد وفي المضاعف نحو حب زيد

بالضم وردوا بالضم لالتباسه باسم الجماعة المفهوم ونحوها وما اتباع فتحة يوجب
الاعتراض عنه ابو حيان وغيره بان سيبويه والاخفش لم يلتفتوا الى ذلك قال ابو اسحاق وكاهي
كلام سيبويه ان الاوجه الثلاثة مسموعة فلا افرط في التلخيص هذا السماع بالقياس
والقياس ان طارع القياس فمن خرج على هذا السماع كان ذلك باشتغاله مقصود
لذلك قلت فمن نقل ابو حيان نقيضا ونصه وان عصفور ان عدم مراعات اللبس يقوى الكسر
ومراعاته قليل واستدل الشاطبي الى ان اللبس معتبر عند نقل التعجب وما استدل به
ابو حيان وقولهم عمتان ثانيا لا يلزم منه لاشتماله على القرينة المراجعة للكيفية
قال ... قال الشاطبي بعد ما احتجا قلت كيف كان اللفظ عنده
بمقالات عمتان ثانيا بل لقول بيبوان الفعل مبنى للمفعول والظاهر ان الناظم
لا يمنع ان تجلب الشكل الملبس مع وجود القرينة وبذلك يغير كلامه وهذا
زاد الاشمات على الخلاصة بيان حكم التاء زاده عليها ببيان قلب الواو في الطاء
لقا كيف العين وهو مغني توكيده في الطاء كو وبيان قلب الياء المعتل
اللام بها يا ... سواء كانت الالف منقلبة عن ياء نحو في مهوى او عن واو نحو
في نحو وهو معنى قوله سوكا ... العلة يا ... وقوله واحتج ان يمتنع بناء هذا ما نصه
ومن لفظه يشير به الى ان الافعال الناقصة لا تبنى للمجهول لانها غير مستقرة
ومن منعها ليس بفاعل ومنصوبها ليس بمفعول وهذا راي الفارسي وجوز
ذلك السيرافي وسيبويه والكوفيون لان مرفوعها شبيه بالفاعل ومنصوبها
شبيه بالمفعول لا شك بعد ان انها غير مستقرة بما يشح الكلام منها على
الخبر المنايب كما يشهد وغيره ... نايبه

بناء التعجب والتفضيل

يصاغ من بعد ثلاثي ما ... فاعل بلا ... تمام ما اتبعا
ما وصيغة افعل للفاعل قد ... فقوله يصاغ ان ... وبناء التعجب
والتفضيل من فعل ان وصف بفعل بعينه ما التشهي وعرف معنا تقدم
ان القوغ والمصدر ولا يصاغان من اسماء الاجناس التي لا فعل لها كالجلد
والحمار وهذا خفى وقال من الكلب ما اكلبه وشذ قولهم ابن ... بد
وفي ... حنيون على هذا الحال قولهم لا يصاغان الا من الفعل ويشترط
في هذا الفعل ان يكون ثابتا وشذ قولهم ما امانه للقربة وما اخصر هذا الكلام

وهذا اخص من غيره وذلك لان بناهما ما زاد على الثلاثة يؤدي الى هدم بنية
الكلمة بحذف بعض الاصول وتعدد الزوايد المقصودة كما هي في نحو
ما اخرجه وما اخصمه من التخرج وخاصم من موات الكلب والمتفاعلة واعلم
في افعل من يصاغان منه مطلقا وهو راي سيبويه وقيل لا مطلقا وقيل
ان كانت همزته للنقل لم يجز كاعطى ولا جاز كافعل الخمار وان يكون
متصرفا لان التعجب فيما لا يتصرف نقض لوضعه وشذ ما عساه واعسى به
وان يكون قابلا للتفاضل في معناه ولا يصاغان من نحو مات وفنى كانت الامر به
ليعقوب ايمه على بعض نعم يقال ما اجمع موتة وما اعلى مصيبته
استعظاما للذلك وان يكون تاما فلا يصاغان من ناقص كانت خلافا للكوفيين في الفعل
بلغوفلت ما اكون زيدا قائما الكلام في اكون ضميرها على انها على ما
ويصير اسمها مفعولا وهذا انما يكون للفعل التام وكذا التفضيل
لا يشترط ذلك وما ... وان يكون موجبا ولا يصاغان من منفي لان ذلك يوقع في الباب
التنبيه بالاثبات وان لا يكون الوصف منه على افعل كشهل وعمي في
لان بناء التفضيل منه يعجب التباسه بما لا تفضيل فيه وحمل
عليه التعجب وان يكون مبنيا للفاعل فلا يصاغان من مبني للمفعول
سواء كان ملازما له كعني وزهي او لا كضرب خلافا للجماعة في الثاني
والحمل للاول وشذ ما عناه بحاجته وما ... نحو اشغل من ذات النحيين

وما فقد خلفه اشددا واشد مصدري خبرا انصب وجرا
بالباء اشدد وسوى هذا انبه بهجري وبع ما فقد على الابتدائية ونصبه
على الاشتغال واشدد وما عطف عليه فاعل خلف واشدد يعني بناء التعجب
فيكون بعكس والتفضيل ويكون اسما فوقه مصدري الفاعل مفعول لذلك
مفتوح بالنصب وعمم في النصب ويعيه جرته بمصدر بالمفعول به
وذلك اذا كان اشد بما التمييز وذلك اذا كان اسم تفضيل وقوله
وجر يحتمل ان يكون امرا وان طرفه جرد ان المصدر بما يحذف المفعول
والجار ويحتمل ان يكون ماضيا معطوفا على الامر على راي من يجيز
ذلك وبالباء فاعله والمفعول مقدر ثم بعد ما ذكر لا يصح على عمومه
فيصرف لما يطلع مع ما احتزاز من ما فقد الشرط الاول والثالث

والرابع منها انه لا يتعجب منه المبني وما اشار له في التسهيل من انك تقول في التعجب من نحو زيد ما اجمع مونته ردوده
بان امتناع التعجب مما ذكر لم يكن من جهة اللفظ حتى يكون تغييره الى لفظ اخر محصلا للجواز وانما هو من جهة المعنى ونحو
الجمع قابل للتفاوت ثم المصدر الاتي به مما ذكر يجوز ان يكون صريحا ومؤولا الا في باب الشيء والبناء للفاعل فيجب
كونه مؤولا لانه لا يؤتى باللبس الا مع وجوده ومعنى الشرط بما ذكر في التفضيل بغيرهما ايضا لان المصدر المؤول الكونه
معرفة لا يقبل الانتصاب على التمييز واما الناقص فلا يتعجب ان له مصدرا لا كلام في بابه ومعنى ما ذكر انه يجب
خلف ما ذكر لعادم ما ذكر وليس معناه ان ما ذكر لا يستعمل الا خلفا للعادم ما ذكر به يجوز الاتيان بانشد او اشد
مع استيفاء الشروط في التعجب والتفضيل كما في التسهيل ومن لم يستوف الشروط ان لا يستغنى بالصوغ وغيره
ما اكثر ما يلقيه معناه ان لا يلتزم ذكر ذلك والشروط اشد براه بما معناه ما يراه بالشروط غني من غير زيادة وهذا
قال ابن الحاجب اما احمر وما اشد حمرته سواء او ما يراه ما اشد استخراجه ابلغ من استخراج ما فيه يكون قابلا عنه كي
هذا حيث يجب كون ما ذكر خلفا اما ما جاء به مع استيفاء الشروط فلا لانه لا يعول على المستوفي اليه مع السر
ونحو ما اشد تحتم به واشد فسوة لا قيل او انقى مع ان يجعل الفسوق مستوفي للشروط واجيب بان ما به لا يزيد
ان اعلى وجه الفسوق او النقص وصف الفسق بالشرك في كذا نيل الشرك فسوق الجار له وقلوبهم اشر
فساوه وتقلبوا مزج قوله وسوى هذا نزر مذكر اعطنه

بناء المصدر

بفعل ذي ثلاثة عدي فعل ..... كفرح للازم على فعل

فعل بفتح فسكون مبتدأ او ذي ثلاثة خبر وعدي مبني للمجهول صدر اللازم والجملة صفة لذي ثلاثة ووجه
الحذف فيه انه لا يجوز ان يكون في الثلاثة على فعل بفتح العين او فعل بكسرها واما نحو قوله عمر وجعل
بالفتح وفعل بالكسر اذا كان فلم اجد سماع مصدرها قوله فعل بفتحتين مبتدأ وللازم خبره وعلى فعل
صفة للازم وفعل بكسر العين وهذا مقيس ما لم يدل على حرفة او ولاية فان قياس مصدره فعالة
كولي ولاية ولا على لون فان قياس مصدره فعلة كحمر حمرة ولا على معنى ثابت فان قياسه فعول
كبس يبوسة ..... وفعل اللازم ذو فعول ..... مثل غدا او ليس ذا تحول

بل ذو امتناع فله فعال ..... والداء والصوت له فعال

وفعلان فهو ذو تقلب ..... للسير والصوت فعيل اجتنب

فعل بفتحتين مبتدأ وفعول خبر له وذو لحال كغدا غدوا واسم ليس ضمير فعول اي ليس فعول
شاملا لجميع انواع فعل اللازم بل ما دل منه على امتناع كابى اباء وما دل منه على الشيء دائما امتنع منه
قياس مصدره فعال بكسر الفاء واما ابت الشيء فمتعد وما دل منه على الداء كمشى بطنه مشاء
قياس مصدره فعال بضم الفاء وما دل منه على الصوت كغنى وصهل قياس مصدره فعلان بفتح الفاء

او

او فعيل وما دل منه على التقلب كغلت القدر فقياس مصدره فعلان
وما دل منه على السير كرمل فقياس مصدره فعيل فيستثنى فعال
وفعيل فيما دل على الصوت وينفرد فعال فيما دل على الداء وفعيل
فيما دل على السير وكان موضعه ان يذكر ما لم يدل على حرفة او
ولاية فان قياس مصدره فعالة بالكسر

فعولة فعالة لفعلا ..... وما اتى مخالفا فمن ما نقلا

فعولة مقيس في مصدر فعل الذي الوصف منه على فعيل كسهل
سهولة فهو سهل وفعالة في مصدر فعل الذي الوصف منه على فعيل
كشجع شجاعة فهو شجيع وكان موضعه كالخلاصة سلوكها هذا
التفصيل قوله وما اتى الخ ما خرج مما مر في الانواع المتقدمة فخالف
طه ما جملة فمن ما نقلا خبر والمراد ان مفرده سمعه وحده كسخط
مصدر سخط والقياس فتح العين ورضي مصدر رضي والقياس فتح
الفاء

وغير ذي ثلاثة مقيس ..... مصدره كقدس التقديس

وزكه تزكية واجملا ..... اجمال من تجملا تجملا

واستعذ استعاذة ثم اقم ..... اقامة وغالبا ذا التا لزم

اي وغير ذي ثلاثة له مصدر مقيس كالثلاثي وكقدس خبر لمحذوف اي وذلك
كقدس والتقديس مبتدأ حذف خبره اي له التقديس وكالتزكية مصدر كل تفعل
ما لم يكن معتل اللام ... ولا اقتصار هنا فيما بني على تفعل وعدم ذكر له
كامثاله لا كرماته ما فيها من التنبيه على مصدر الامثال واصل استعاذة
واقامة استعواذ واقوام فنقلت حركة المعتل الى الصحيح قبله وقلبت
... في الماضي وانفتح ما قبله الان وقلبت العلة الفا ... منع من ...
سكون الثانية لانه لا ... من الاعلال هنا لبس بخلاف ... او ... العلة ...
التغيير ... ثم اجتمع الفان فحذفت الثانية على الاصح ...
من ... ولذلك لزمت في الغالب ومن غيره الغالب قولهم استعاذ
استعاذا واري اراء

ومرة افتح فعل فتح واكسرا .... في المرة انت المصدرا

اي اذا اردت مصدر الفعل المفتتح بهمز الوصل فاجعل ثالثه الحال بقلب

مصدرًا وهو كما يقال قبل الاخير نحو مدروبتح ما قبله وكتى تالت الفعلكا فكراه
واستخراج ومنه اقامة واستقامة واقوه بما بالنزكي تما نعوه به مفاسبو ومن قوله
واقبح علم ان الهزال عليه جلصبات فانوقه

والرابع المضمن في تفعللا ❊ فعللان وفعللة لفعللا
لما على الفعال والمفاعلة ❊ ای المضمن رابع تفعللا فيغلب مصدر اكثر من ترمج جاءت
وبفعلل كزلزج مصدران وهما فعللان وفعللة وما الحوبه تحته نحو فرويط ولا ينقاس للاول قبله الثقه كوسر اين بعد
منقاس في فعلل في الجملة ولزام بني ماء في الخلاصة من انبعاء فبامنه ولبعاعل كفاتل مصدران وهما الفعال والمفاعلة
وهما منقاسان معالان فيامن الثلاث مغير بغير مالما وبيا كياوم ولم ينبه عليه لغلبته ولوضوح ثقله
وفعلة لمرة كما ثلة ❊ وفعلة لهيئة وغيرها ❊ ثلاثة بالتاء مهملة

المصدر من اسماء الاجناس العامة الموضوعة للقليل والكثير بلفظ واحد فاذا اراد والدلالة الواحدة من الحرف
دلوا على ذلك بلفظ فعلة بفتح الفاء وسكون العين من الثلاث سواء بذى لفظ المصدر على حاله كلبس لبسة
او دخله تغيير كجلس جلسة وانما يعبر هذا الوزن المرة منه بالصيغة في محة وامرة وفعلة مبتداوله خبر له اخ
مع وجوب التغرير في نحو عنز زيد مرة لان اللبس ولو ابهم معنى قوله مماثلة وان اراد والدلالة على
هيئة مخصوصة من الحرف دلوا على ذلك بفعلة بكسر الفاء من الثلاث فاذا لم يريدوا تعيين الهيئة ماهي
انجروا على ذلك ولا يبينوا بالاضافة ونحوها نحو جلس جلسة المستوفى وجلسة المحتسب وهذا ايضا مالم
يكن المصدر العام على هذا الوزن فان كان دل على الهيئة بالصيغة نحو نشد الضالة نشدة عظيمة فقال
ابن هشام يظهر في انه نحو كدرة مما فيه تاء ويقتصر على فعلة ولا فعلة يكون ان يجمع به
الى فعلة وفعلة للمولى لتدل على المرة والهيئة ولا يحتاج الى الصيغة اذ لا التباس وقال
ابن جني وان كان في المصدر التاء ما لم يعم والنوع على مصدره المستعمل والتاء
الغراب كثيرة واحدة ونشرة للهيئة اه ومقتضى كلام ابن هشام كما قال بحرا اه ما
على فعلة بالفتح في محة يدل على الهيئة بنيابة على فعلة بالكسر وما على فعلة
بالكسر كنشرة يدل على المرة بنيابة على فعلة بالفتح ومقتضى كلام ابن جني
ان نحو رحمة معا مصدره على فعلة بفتح الفاء كما والفلاة الغراب والعلم ان كلمة
في التاء وقوله وغير ذي ثلاثة ذو صو مبتدأ وخلة الطبخبر والراجح مفق
مجرور بما انه خبر منه وزه تفعول مفدم خبر والملاء متعلق به والمعنى انه
يدلون على المرة من غير الثلاث بزيادة الثاء على مصدره كانطلاقة واستخراجة
وهذا ما لم يكن بناء المصدر العام عليها فان كان دالا على الصيغة كاقامة واحدة

ومن صيغة البناء ونحو عن الطاعة فمات مات ميتة جاهلية قال الشيخ رحمه الله
وهذا بالكسر في بيان الحالة التي مات عليها يقال ميتة حسنة ومات ميتة سيئة ويروى
الحال والهيئة ومنه اذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة
ونوله طيبه الطعمة والمشاء لقا بفتية ان تهتد لبعث في ركن معموم بكسر الحاء على
ارادة المرة والحالة الحيضة بالفتح والمرة الواحدة من الحيض ما في الحال
ميتة فانه بالفتح اذ المراد حيوان اذا مات ميته وعلى الى كل المحالة الكل
في مثل التغيير وذلك ان مالم مصدرا بل كما كان فيا بسبب بقاء التاء نحو الاغلب
منهما في الاستعمال والمشاعبا كذلك وان كان احدهما فيا سماع فيه تفعد التاء
وفي بينة على ما في الخاصة وشذوذ مجي الهيئة على فعلة في غير الثلاثي كلا في
النسبة على السواد غير خره في المختصرات ومنه ان النسبة كلية ليس لغوا فيه
بل البعض منه ان الهيئة لا تجى في غير البناء على فعلة وهذا المحتاج الى تمد

ومن ذي صيغ للمكان ❊ والمصدر الفعل والزمان
وفي ماذا الوعينا كسر في ❊ كذا ومعل غير المصدر ❊ ولقط
مفعول من يد المفعل بفتح الميم والعين نائب فاعل صيغ ولما متعلقان به
والزمان عطف على المكان والمعنى انه يصوغون من البناء وزنا على مفعل
بفتح عينه ويطلقونه للمصدر والمكان والزمان وما كان منها غير صحيح
في مواضع المضارع وفيه المكان والزمان وكان ما عين كلمة مضارع
معلوا على حركة عينها تتبع حركة عين المضارع فان كان المضارع على يفعل
بالفتح فالعين مفتوحة تبعا للمضارع وبعوله في الهوى على الغراب المعنوية
وان كان على يفعل بالكسر فقال سيبويه رحمه الله نحو منزل ما كان يفعل منه
مفتوحا ولم ينبه على ما يفعل لانه ليس في الكلام مفعل فلما لم يكن البتة
فسلوا كل مصدر الى احد الحركتين الزموه اخفهما انه يقتضى طرد هذا الباب
في اتباع الزمان والمكان للمضارع بعضا انه يقال فيهما مفعل بالضم لانه
ترك لبعضهم في كلامهم ومعون ومهلك ومكرم بالضم من الشواذ وصرفوا
للفتح لانه اخف من الكسر مقولة وهكذا بغير الخلاف الاول على انه منسوب
حذفت منه ياء المشددة فهو محمول على ماله من عربية فوله اما في
كذا المفعل لا كثر ما يعول على مجرة ضبطه الفعل فوله عينا مفعول

مفعول الكسر وفي متعلقة بمراد الكسر ها في الصاد الواو وان الما نحو معتل
اللفاء مطلقا قلنا قيل بالتقاء وبمعز من الكافية انما تكسر في المصدر واللقاء
والزمان وضح في معن كما تشاء مما قبله وكان من حقه ان يخرج عن قوله
كزاك ومعال لم جمع ايضا الحية وطنه في بما مضا عد مكسور
كوهب ووعد ما عدما الى وفيه الكسر حموا ان جعلوا
مما هو بمعناه وتابع له بنز لته صحيح والنحو ووجها واحدا وفيها يحب
له بمعال كوجل اشترا كه مع باب وعد في كون كل واحد منهما تفع
النوار فيه بياء وحركة وان كان لا نجب في يوجل وباب يحب
وكان من حقه ايضا ان يستثني معتل اللام كمشي ورمي وه عم
ما نده تفتح فيه صير لثا له جزء ان الكسر قبل الياء واستثقالا
للاعراب عليها كمرمى ومسعى ومصعى ومرعى وملهى من سواء
كان له مفعل او لا كما علمت والامثلة فان اجتمع الام ان لا
اعتلال اللام وكون الفاء واوا غلب اعتلال اللام كمولى
وانما غلب فيه موجب الفتح على موجب الكسر لان العلة في الفتح
لفظية وهي العوار الكسر قبل الياء ووقوع الاعراب عليها
كما تقدم وعلة الكسر معنوية وهي الحمل كما تقدم
ويستثنى ما الواو ما كان مضاعفا كوح ووجيا ووح وحجا
حرت نعبد منهما كوده الشي بوده ووداحبه وود الشي بمعنى
تمنى فان الفتح فيه ملتزم استثقالا للكسر على الواو وقال
تعلى مودة بينكم في الحياة الدنيا واحفوا التنا بها شزوده ا
والاشارة بقوله كزاك اجعة الى قوله اكسر عينا وفي قوله
ومعطاء بكسر العين حذف اي شرط له كون الكلام في اسم
المصدر والزمان والمكان والتعريب مثاله معل وخشي
المصدر مبتدا خبره كذاك اي غير المصدر وهو اسم المكان والزمان
كذاك اي تكسر عينه حالة كونه مماثلا له بمعل وبكسرت علته
وهي اتباعه للمضارع ومفهومه ان المصدر مفتوح وانما فتح
لكثرة دوره ولا ستعلاك المكان والزمان الكسر للتبعية المتقدمة

واراد

واراد والفرق وقد تقدم ان هذا ليس على الكافية قوله ولفظ مفعول عطف على نائب
بل على صيغ ومن بين عطف على كاف على راي المتقدم اي وصيغ لفظ المفعول للمكان
والزمان والمصدر من المزيد معان لوت جرى على الثلاثة سوا مكانه كان لما
اصغوا او فيها او ابو تغواك منه مثل ما اي اذا وهذا مثل من بزيد مكان
اي امه او زمانه قال الله تعلى وقنا هم كل ممزق اي كل تمزيق وقال كعب بن مالك
اقاتل حتى لا ارى لي مقاتلا … وانجو اذا غم الجبان من الكرب
وقال زيد الخيل رضي الله عنه
اقاتل حتى لا ارى لي مقاتلا … وانجو اذا لم ينج الا المكيس
اي قتالا فيها وتجنبا الزمان والمكان وفيه المسئلة المصدر مفعو
وكذا المكان والزمان مفعول فيهما مفعلة في مفعلا انفعلا المالة اجعله
مفعلة وما بعده ينبغي نصبه على الاشتغال والهاء مفعول ثان لاجعل والمعنى
جعلوا مفعلة ومفعلا ومفعلا بكسر الميم في الثلاثة وفتح العين فيها اسما
للالة والشئ المكتسبة ومراه ومسلة ومخيط ومفتح ومفتاح ومصباح
ومغراف وما جاء على خلاف ذلك مسموع وضام لعسان لا يقاس عليه التي زاد
بها على الكافية

ابنية الصفات

هذا الفصل وما بعده من قول الخلاصة ابنية الفاعلين والمفعولين والصفات
المشبهات بها

كفاعل اسم فاعل الثلاثي ابنا الا الواو والاجراء
فاقتعله وبعال امضا … وما للاعل اوفصعه بها
كالمظلن بلد وعبسل … والبعل اخرو سل فليل
وابناء غير ما على انصاه … بفعل مفتوح غابر كوصعف

قوله كفاعل خبر مقدم واسم فاعل مبتدا مؤخر اي اسم فاعل العقل
الثلاثي جاء على وزن فاعل وهذا اذا كان فعل بفتح العين متعديا كضرب
او لازما كخرج او فعل بالكسر وهو متعد كعلم وعلى بدليل قوله لا بفعل
ولا بمعنى نحي وفعل بالكسر العين والالوان والاحراب بدل اعتمال مع فعل
وافعل له مبتدا وخبر والمراد بالاحرار المتعلق المعنى انه قيام اسم الفاعل
وفعل بالكسر العين اذا كان للالوان والخلق افعل كاخضر واحمر واعرج
واعور وامثالها عطف على الالوان وفعل مبتدا حذف خبره اي له كثيرا ان

وكذا الفرح كفضتان وما وافقه على فعلان وفعل الذي للالوان جمع عن فعل

وهو ما يشرح كحمر وشقر وبيض ثابت كبيض واسود وما جاء منه اسم فاعل

دالة كونه على فعل بفتح العين وكسر العين بدليل قوله ولا فعلت بضم العين

ملاد بفعل كفرح وشرب والفعل بالسكون كضخم وشهم وفعل وفعل بالفتح

كحسن وبطل وهو قليل وافعل مبتدا حذف خبره لدلالة ما قبله اي قليل

فيه ايضا كاغضب واحمر وضخم مبتدا وجملة اتصف خبره والرابط

المجرور بالباء وفعل فاعل اتصف ومنه ما جاء من فعل وفعل كعجل نحو

عف فهو عفيف وافعل نحو شاب فهو اشيب وفعل نحو شاخ فهو شيخ

وفيعل نحو طاب فهو طيب وهذه الثلاثة مندرجة تحت الكاف

وغير ذي الثلاث كالمضارع   مع ضم ميم مع كسر رابع

اي واسم فاعل غير ذي الثلاث وهو ما زاد عليها كالمضارع في الزنة

جا ذا اتى بكلا اتيان باسم فاعله مع المضارعة وعوض عن حرف المضارعة في

كلا منه ميم مضمومة وكونها في مكان حرف المضارعة لا يعم ولفظ بمعمول

الخلاصة سوا اذا ضم ميم وكسر رابعه نحو واطل فهو مواطل وقول الخلاصة

متلو الاخير احسن لانه لا فرق بين ان يكون رابعا كما مر او خامسا نحو متدحرج

ومستخرج وان حمل كلامه على الرابع باعتبار ما بعد الميم خرج نحو مواطل ومج

والخلاف انه لا فرق بين ان يكون في المضارع مكسورا كمواطل او مفتوحا كمتدحرج

واعلم انه لا فرق بين ان يكون الكسر ملفوظا به كما مر او مقدرا نحو مستقيم ومختر

وان فتحت ما اسم فاعل بطرفه   كان ذا زنة مفعول غدوا

اي وان فتحت الرابع وقوله للفتح اسم مفعول محذوف معمول الفعل والمبتدا

وهو اوضح وذو كائنة مبتدا على تقدير مضاف اي واسم مفعول ذي كائنة وزنة

مفعول غدوا والجملة خبر المبتدا والرابط محذوف اي غدوا له ومنه مبيع ومقول

ومعز ومرمي الا انها غيرت لما يأتي في التصريف ان شاء الله تعالى

وناب نقلا عنه بفعل وفعل   كذلك الفعال معنى لا عمل

اي ناب اخر هذه الاوزان الثلاثة عن وزن مفعول من الثلاثي نيابة مقصورة

على النقل وان كثر ذلك في فعيل وذلك لان القياس يقتضي عدم تمييز

الشيء وعدم مخالفة مقتضى القياس والمخالف مفقود لعدم الجريان

في التذكير

في التذكير والتانيث على مقتضى القياس ولما اول بفعل وهو بكثير مفعول كقتيل

بمعنى مذبوح والثاني وهو فعل بفتحتين نحو قبض بمعنى مقبوض والثالث وهو

فعل نحو قتيل وجريح وكان حقه اربعة على اشتراك المذكر والمؤنث

فيه وعدم اختصاصه فيهما المنبه عليه في الخلاصة في المثال وانما لم يمنح

نحو فعيل صفا مع انه وصف معدول اي عدل اليه عن مفعول لوجهين

احدهما ان العدل على قسمين عدل على سبيل التعريب وهو الموجب لمنع الصرف

كثلاث وعدل على سبيل الاستغناء بالمعدول اليه عن المعدول عنه

وهذا لا يعتبر في المنع وهو الثابت هنا وثانيهما ان الموجب للمنع هو

الذي يبقى معه المعنى واما ما يتغير معه المعنى فلا يمنع كما هنا فان فعيلا

ابلغ من مفعول ولذلك لا تقول فيمن جرح جرحا خفيفا جريح وانما تقول

مجروح ومعنى منصوب على اسقاط الخافض اي انما ينوب ما ذكر عن مفعول

في المعنى وهو الدلالة على المفعول لا في العمل فلا يقال مررت برجل كحيل

عينه وقال ابو حيان ان ما كان لا بعضهم اجاز ذلك ويحتاج الى سماع

ولا تصغ من متعد مشبهة   وشذ له التانيث جهة

لان اصل الصفة المشبهة من المتعدي لان المتعدي يقتضي العلاج والتجدد

وذلك مناف لما دل عليه الصفة المشبهة وانه منع مغيرتها اذا لم

يبن المتعدي منزلة القاصر فلمن اصبغت منه كالجاه الرحيم وكثر

مبتدا على تقدير مضاف اي وصف الكثير وذلك اشكله المبالغة عليها

والتانيث مبتدا ثان وجهة خبره والجملة خبر الاول والرابط المجرور باللام

والمعنى ان الوصف الذي ادمنه المبالغة على الكثير التانيث اي مصدره

جهة لا اشتقاقه فلا يشتق منه المبالغة اذا اطلق نحو للمجرد وهو

المراد وشذ ادراك ومعطاء واعطى ونذير من انذر والبيع من الم

ونحو معاز من **التانيث** اي بعد ابنية الصفات لان علامته

تاء كل منهما التمييز صفة المؤنث عن المذكر **علامة التانيث تاء او الف**

علامة التانيث اي في الاسم المتمكن وانما المبني فانهم لا يجعلون علامة

تانيثه ما يذكر بل ربما دلوا على تانيثه بغير ذلك كالكسر في انت والنون

في هن ونحو ذلك وفي قولهم تا التانيث منصب البصريين وان التا اصل

[illegible]

اصل بالنسبة الى انتهاء يعني الى التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل خلافا للكوفيين في العكس يعني الى ان التاء تشبيها لها بالهاء في المخرج والاكثر في ان كلا من الهاء والتاء والالف اصل على حدته وقيل الالف اصل لان التانيث بها لازم وقيل التاء ... فان عبر الفاعل لم يؤنث الفعل بالالف لانها تانيث ليس باصل بل لاجل الفاعل ... على التاء لعروضها ويدل على قوة التاء وتمكنها انها ... بعد وان الالف ... على قوة التصحيح فيها وضعفها ايضا رجوعهم في تصغير المؤنث الغائب اليها واوي ... لمنع الجمع والغلوة اما علقاة فالالف فيه للالحاق بجعفر والتاء ومنع التصحيح فيه للتانيث كما ذكر

وفي اسام قدروا التاكرجل ❊ بالرد في التصغير وكالاضمار ❊ وخبر والنعت والاشعار ❊

فقد تكون علامة التانيث مقدرة ولا يقدر سوى التاء والمرجوع لها في التصغير يدل لذلك ويستدل على تقديرها والمراد معناها بامور منها ردها في التصغير كاذينة وهنيدة في تصغير عين واذن ومنها عود ضمير المؤنث على الحي منها الكاف نحو والشمس وضحاها ومنها تانيث الخبر نحو دارك واسعة ومنها تانيث الوصف اذن واعية وعين جارية بكلام مع تعيين بتاء ومن الوصف ... ولسليمان الريح عاصفة ومنها الاشارة نحو هذه جهنم ... والاسماء ما فيه التركيب والتانيث باعتبار مختلفين ومما يستدل به على الواقع عليه وذلك اما بتمييز واحده عنه بالتاء على ثلاثة اقسام احدها ما يراد به الجنس كالغنم ويخص منه الفرق كالكلم ... والفحم والثاني ما يراد به الجمع كالغنم ويخص منه التانيث كالنحل والنمل والثالث ما يراد به الافراد كالكلم مصوغ نحو جموع الكلم ... والكلمة جنس ومنه الانعام مصوغ نحو في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه جنس وفي نحو ان الحج في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونها جمع وكذلك الطلح في نحو الطلح المنضود ... والنخل في نحو نخل منقعر والنخل باسقات وكذا البقر يكون جنسا وجمعا والتاء في النفح لفظ الواحد من الجمع والجنس قال الترمانيني رحمه الله ويشكل على هذا انه قد يجتمع التركيب والتانيث في الكلمة الواحدة في ...

الواحد كما في قوله تعالى كانهم اعجاز نخل خاوية ... مما ... بما ... يعني علمه ويكون ... النحو انما ... ابو حيان النصب ... للتاكيد مثل انشدا و ... بالمعنى ... الترتيب ... قول الشاعر ... الحمد لله ... ... الى ... والكلم

ولا تلي فارقة فعولا اصلا ولا المفعال والمفعيلا ❊

وغالبا تمنع من فعيل ❊ تابع الموصوف كالقتيلة ❊

والعامل تلي ضمير يعود على التاء ... قوله ... وذلك ... فعول ... اذا كان بمعنى فاعل كصبور وشكور ... نحو ... بمعنى ... معروفة ... التي ... ... بمعنى مفعول اي منصورة ولذا ... حلت ... بمعنى ... وكسرت ... بمعنى ... ... تلحق التاء ... بمعنى فاعل ... قال ابن مالك ... ولم تلحقه التاء المبالغة او لنسب ... ولما علل ابن الحاجب عدم ... بانها بمعنى النسب اي ذو كذا ... ليست بمعنى الحدوث ... الرضي ... ومن ... المنسوب ... فاعل ... نحو ... راضية بمعنى النسب ... التاء ... علامة خلاف الظاهر ... التعليل بالنسب ... المبالغة ... بدليل ... علامة ... فيه ... ما ترى ... للمبالغة ... في ذلك ... الشيخ ... التوقف ولم ... البيت ... في فعول ومفعال ... كمعطير والمفعال ... ومن ... على السماع كقولهم امراة عدوة ومسكينة ... التاء فعيل ... بمعنى مفعول ... اذا كان بمعنى فاعل ... التاء ... في المعنى ولزوم ... الموصوف ... التاء ... الموصوف ... الاسماء ... في استعماله ...

غير جار على موصوف كالحفيظ والشجعة والبلة والسمع ومنه قول نعم صوته الراشدي انت حبينة وهذا شرح
كلام وعليه ابن هشام اي الفاسم في شرح الخلاصة ولماذا الراعي مثله بما رواه السهيلي فان كان ثم شلوا بنو نعم
ورب شبيلة بنو مالك وعلى هذا الحصول انه باستدراج لم نعلق المستلة بقيعوانه يكون الطلة اي الحكم المراد
بغيرة موصوف وكاشارة فيه لا غيم يعودانه ولا تجود لم يلحق التاء وان الواحد والراكوب التاء نسهم
ومن يعلم ان يقال وانت لاتلحق التاء بلا شك ان الرعية قايمة وانما قوله تعالى مع بشر ماشت رهينة بما الى عشتم
التعابة رهينة المبالغة او على ان التاء ابن السراج هي ان التاء يلحق في الانشاد لست مثالت رهينة وهنا يجوز معول مثو
في الحرف والمونث وانا هو يعني الراعي ذا بشر ويعني الاسم بحملها وفيه على الاشارة الى ان تعلم الذي من
يلحقه التاء تنعاهم حصته جمال يعني تحية وبسعراء يكون راعيا السمع الثناء الذي يعتمد على قرا نجعم
التاء يكون مسم لعل الساعة قريب وقوله فللرانك في يوم الرخاء سالسي فيه كلاكم ان العلوانت ٥ وسو ..
في المنهد الجليل الاخرا في التسهيل والله اعلم وانما تلزم فعل مضمر
ذات حر او مضمر متصلا يخرج التاء التاء ومشا اليمعود احتم وان حر انفرسه او رصعه اي الاسم
ذات حركا هو او مضمر ومن نكرها المقابلة الا كما نعرف الزيارة بقصر المونث المجازي لعطفه على رضعة ذات
اسم الحر مونث الموصوف بالمنعا المعرواحد كمالب عماد الخلاصة والذي ان الواقع بهما عطفه موصوف
مفرد على المطلق والاولى ان يكون العبارة على وجه مطلق منه اي الاسم دات الحر سرح فيه الظاهر
والمضمر وقوله او مضمر عطف على ذات المضاف المعرف ان يدخه حر على دات الحر وهو المونث المجازي وكاتصال
بغير بضم المذكر الاضمرة قوله وانتم بهذا في ذلك التاء تنعم ذاك معنى ان الكلام السابق على في المونث
والمراد بذات الحر ما كان حقيقي التانيث وهو ما كان من الحيوان ما رايته كمرأة وبقرة واتان واما هذا فنعم من ذكره
من مونث دان لم تكن التاء في لفظه في بعله مطلقا وان اريد مونث كبر غونه وان كانت التاء في لفظه ان يعد مثل لعلة
وان اريد به مذكر بالاول الا ان يكون التانيث الفعل ذات حر على الشطر الثاني وان اصبح مذكر ومونث بالعطف على الفعل
بما يقتضيه السابق منها فاما زيد وهند وكذا من جنس ارتفع المضمر المتصل كما في الخلاصة اسم ان اسم الفعل
فانه يجوز فيه الوجهان ولما فاه التسهيل ومشار منها في اللزوم وعدمه بناه على مضارع المعارضة اعني الرواسية
تغيرة بالخاتمة بانه قال ما تقدم الا ان ليست التاء فيها تقدم للغيبة لاذا لبس بعدم الى رابيته بوانت كي ذلك
في شعر اي برنبل الماضي هذا كلامه ومن يعلم ما في الجانب حاجب القرع الشركرم المتصل وما في ظاهره المتصل
عن علم هذه هو معرفة لان المراد به المتصل بالعامل المتصل المقابل المنفصل المعنى السابق باب
الضمير الحكم هاهنا ليس على تعميم الحكم في المتصل دون المرفوع منه وذلك في كل مقلب
والهندات في لزوم استماع كمال التاء بمادته من ان المفعول يحافظهما وهو مع النبي هاجلعا لك
الحرف مستدلة وبعد المنتهى اعتمر في ذلك التغيير كما بعضهم من قوله لا تزال وراء حلماء في بعض

مرويه

حتى جاء حكم الضمير في ذلك كحكم الظاهر وفيه اي جواز الوجهين مع الضمير المتصل المختلف فيه لانه التزم الفصل
ونقل من منهاجات يجوز الوجهان في قوله وانا داعيه انت يا هندو وانما داعيه انت يا هندات كما يجوزان في ما
دعا الا انت ولما انزم ما بين الاعادة كان الضمير وان ابتداء بالعامل لفظا وهو منفصل لا معنى كان الفصل
بعين الذي كما قالوا ورد عليه قال الخلاصة كون بعضهم اراده هند وبعضه اراده هند وبعض اراده هند وان
التاء يجب بها فيه وليس في التي ما تقتضيه الحصر ولا يرد عليه ما ورد على الخلاصة من اهمال اسم الجنس الذي
يفرق بينه وبين واحده التاء كما ان التاء فيه جائز وان اوجب عنهم الا في الشعر اثنان لي ابي اي انما ما ذكر في الظاهر
المنفصل والمجازي بعد قسمه ما تقدم
عطف على جملة اي اختم شيئا مثلا بما يرد اختام مع الفاعل الظاهر المجازي التانيث متى جر كلف الشمس
على طلع الشمس وهذا الترجيح ابهم من الخلاصة وان فهم منها جواز الوجهين وفيه جر الفاعل الظاهر
الحقيقي المفصول من الفعل بغير الا كما يجوز اتى القاضي اليوم امراة واما المجازي فيه جر معه في التانيث مثل
سواء اتصل كما مع الى بين الشمس ان هالك وانفطر في لا كما الانفصال الرواسية هلال الا بما مسعل
وهذا معنى قوله مع فصل لا الا كذلك مع انه المسئلة واحد وان المعنى انه بيع جر التاء في الظاهر
المجازي مع فصله بغير الا ويكون في جعلهم قوله دانه هو منفصل
اي سواء من كما وانت التاء

اي سواء من كما وانت التاء وزينت بالفعل الماضي اي وتلزم لك مع جمع تكسير لمذكر او مونث
ويجوز التعيم عليه كما قال ابن هشام بذلك اما على الاعتبار تقول ذات الرجال الى اخر من ظاهر وزاد م
الرجال او الى اخره منهم او اسم جمع مذكر لمن ذكرت منهم نحو قوم وكذب به قومك او مونث
كنسوة او اسم جنس جمعي لمونث كما ورق الشجر وادورق الشجر وتبديل الجمع في الحروب معنى
الجماعة ومنه فاعلم وبين المفرد من الجنسين في نظا استغراقه والعام جمع في المعنى او جمع بالالف
والتاء المذكر كم حملات الطلحات وحاء الطلحات في قوله وتسال ابن على انه جر مع جمع التكسير
واسم الجمع وجمع المذكر بالالف والتاء التي لتكون داخله مجازا كما قال الرواسي ومع مسئلة
مع ما سيأتي بالتاء كما قال ابن قاسم وغيره وقول الخلاصة كالتاء مع احدى اللبن اي جاء على الشعرة
وكذا من معناه المجاز اي يكون التانيث مع التكسير واسم الجمع ازح وهذا الحكم لزوم المتنى
والى حمل على ما قال الامام فيه اي المجاز منسوبا اي لزم ما لزم المذكر وقوله في جمع تكسير او جمع انه
في المقصود من الخلاصة وقوله كذا جمع تقدم ان معناه او اراده اسم الجنس حصته منها انه اذا كر ممدود
سه الوامر وهما بنسبتهم بين الشرح التانيث وذهم وقوله بالالف والتاء اي الجمع بالالف

ليس كذلك بسبب معه النزير خلافا للكوفيين ذلك لسلامة بناء الواحد فيه ونحو من فوق المذكرات الجمع
بالالف والتاء للانثى ليس كذلك بسبب الثبات تاء في ذلك ما للكوفيين وانتم الفارسي في اعطاء التذكير
رضا النحو بالجارة الثبات مع جمع المذكر السالم واختار ابن الخلاف ذلك لم يشتق مما يجوز فيه الاوراه
الا جمع المذكر السالم تشبيه دالة في الشرح ومن اسم الجنس المؤنث نعت جارية ونعم جارية هذا هم
ومنه يعلم الجواب في الايراد المتقدم على قوله ومصفر ومثله قوله مثال في الخلاصة لان ابا سهلا الفاعل
اسما لا على اسم علي عوافر ودلالة سار ولد عمتا احمد راحم
وساوا وجيا علم الاسم للتشبيه بالفعل على الفعل او الجمع علم على الاول والمعنى ان الجم دالة
وجوم مع الظاهر المنفصل له نعوت كان الثبات حقيقيا او مجازيا لو سلا هو دالة الكتب الجاوان ثابت
الهمجة دالة احمد اثنى الاسماء انتم في الاد الرسم وركزا
لا بنات واسماء جمع بالالف والتاء مفرد شيء كامل جواب واذا جاز ذلك مع الجامد فمع المختص اولى بالحكم
الظاهر النص كما تقدم وقد ما قبله ماوان ابن ذلك هذا ابن فيه تشبيه قال ابن عصفور شرح الابيات اذا كان
المؤنث منونا ما لا او مجرورا ان الايراد لا كان لا يجوز الفعل علامة تانيث ونسبه في المغني بالاحكم الكلام
على المعنى لا معنى ما ذا او لا هو مالم اعرابا هو ونسب المجرور الى الايراد انتهى وقوله فيما يراد به السماع
وعدم الحسية ونه يحو انه فيه ما سكون في سورة المجادلة من ركوي ثلاثة الا
لا تتدارك للامنة للعاصي ومعنى للعاصي بعث مراده فاقنعا الصلاح ويعتمد كما قطا سهل من السهل
السلم ويجوز دراجمة وسلوان وحرجة ونعم ونحوه بين مقام اسما معروضة لان اول
النطاق مفتوح وهو فرق زيادة على الكلمة
قال الرماني غير قول التسهيل او بمسرورة هذا يقتضي ان الالف التي بعدها الهمزة
هي علامة اي هي المسرودة لعطار مثال بعد احد قال الاخفش الالف والهمزة معا
للتانيث وقال الزجاج والكوفيون الهمزة وحدها للتانيث والالف زائدة وقال ابن البرهون
ليس شيء منهما للتانيث بل الالف زائدة الدرو الهمزة منقلبة عن الف التانيث وهي الاصل
مقصورة زيدت قبلها الف نحو هذا الايراد على المشترك الاسماء عبارة ونحوه
بالمرتفعة وصاحب التسهيل اقبضت لم يحج اوله نعم للمقابلة يقول ونحو ما هم
ان علامة التانيث هو نفسها لمتصف بالمرار ونحو ذلك واسار يقول اورد هنا التراثيها
لا تتعرض هنا ول فيها واعترض هذه الاسرار الجملة الا خاصة على الشرح لما يقتضي العبارات

ببوت

بيوت الذرية نعل لا يراد التعريف مرهنا التجريد اسم وبعد ابيات ابن مالك باب قوله

ببعل نكس تسكون بكون اسم بعد التي ترادف اوحتى كذكر او جعل بمعنى جمع جمل ربما كان ولكن نبي
جمع نحو باب روداية وامكني بيعين وبيع ومنهم من يعجم الكاف قال الجاردي وانما تكون للعمة
التانيث بحتمل ان يكون بعلي بالنعم مطلعها التعريب واما ابن والنحو للالحاق مختلف كل معرب
وهو المولد دالة كل وحرك وبعلي بعم بينهم لما بربد الاسماء وقدار حتم بعلم كلا في معروف وهو اسم
جمع بعم عن الزكريا نحو واحدا جار له ومنهم من لو نبت فلتم الجمع جارات قال الجوهري والف
ليست للتانيث ولا للالحاق وانما بنى الاسم عليها مقارنة ثناء امر بيسر الكلمة الاشعري ومعرفة
ولا تنونه قال الزمري وهذا شعر فيه الف التانيث ثمانى وهو لم يترك الانصراف ويعلو سبع
وسكون الدال اكثر انتهى يعلي كسكرى وغلبى او مصدرا شرعيه او جمعا الجمعي وان كان اسما لم
تنحر ابنه التانيث بل تنحو للالحاق ومعارضيه الموصلة ارعي وعقلي وشتى او يعلمى نكسي دليلى
الكلام تسكي ودر فيعلي بربو الشيء ويعلي بعم العين وتسكين التي ثمنهم ثم الا ويقال
بعم العين وتشديد الميم استعاره اسم شات احمر وفيما جمع ثمرة شاردة نمر واحدة شد ابن اسماء
مرادف المعدودة بعدالك سواء كان اسما مصدرا او مصدرا او جمعا او جمعا للمعنى كتب ذلك اوصفه
انتى لحمراء او غير تلك مثلا ومن امثلة هذا الوزن قولهم اعتقل مغرب وانشاد في البو عدلات هي
النسب تلاء كلي بمخاراب الخيلاء والتاء وروى هنزة كافي اوتين على ان نسويه بي على ذلك الزمخشري
في شرح الامثال ولا يستعمل الا موصوفا بهذا الوصف بقول بعضهم

في كل يجم واعدلا بفتح الهمزة ثبات الحرفين اذ جعلا علم على عدلاء وبكلاء الصبر وحرد تنوينه
المقصورة وعريضة محول عن باب الفاعل وعلا الاسم بسكون بفتح كخنساء ومن علاء لمكان وعلا الا
بكسر وفتح كقصار اسما يعني العصاص وعلا بفتحتين سكون فوصل

في والنصر مبتدا وما جعله وكحمه صلة ما او اراده المعمول المقدر والذي بهاء الجمع ولا يمانعه لعدار
محذوف اي ما يحتمه الالف خيار لانها وهاذا هاد وذالفعل كرمه وما المبني شعر ولم في الكلام ما نقتضي

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الجمع [illegible] الواحد [illegible]

[illegible] ان [illegible] الجمع [illegible]

[illegible]

وهو خلاف التخفيف

ان الوزن [illegible] ولان الكلم

[illegible]

احترازا من الصحيح كشجاع رباعيا احترازا من الثلاثي وما زاد على الرباعي ثالثه حرف مد احترازا من نحو جعفر
مذكرا احترازا من عناق والرق من ان تكون الدلالة على المؤنث ... ترغيب ... تصريح ... فعال ... فعلان
نعم لا تستعمل من رجال ... الصفات المتقدم ... الخلاصة ... ان ... على انه ... بالمعنى
بالمعنى احمد كسان ... والمعتل كصحيح ...

فعل ... على فعال ... فعل بسكون ... من الوزن
ومقتضى الخلاصة انه لا فرق بين المشتقات ... والمصدر ... الخلاصة ... ان
عبد ... ا لا يستعمل ... او ... لم ... الاسم ... في الخلاصة
... الكافية ... الخلاصة ... الاسم ... اسم
الخلاصة وفعله ... جموع القلة ... شرح ... فعل
... وفعلة ... وفعال ... فعلان ... فعلى
... النسبة ...

فعل ... الاسم ... بيه خمسة شروط ان يكون اسما احترازا من
الصفة رباعيا احترازا من ... صحيح اللام احترازا من معتلها ... هذا الجمع ... اولا
... الضمة ... الضمة ... اسم ... او ... ما
... ويكون ... احترازا من نحو ... احترازا من نحو ... اسم
... كقضيب ... ولا يكون ... مما
احترازا من نحو ... الشرط ... الا

ان فعل ... هذا الجمع ...
... هذا الجمع ... الخلاصة ... شرط
... فعلة ... ان يكون اسما ... احترازا من الصفة ...
... وهذا ... بفعلة ... الخلاصة
... الاسمية ... احترازا من نحو ...

فعلة ... فاعل وصفا لمذكر عاقل ... اللام ... على

فاعل

ومات فخنح وصفا على غير فاعل وما كان على وزن فعيل وصواسم ثم ادا و
وصف لمؤنث كامية اولنفي فاعل كاسد ضار او صحيح اللام كضارب وفعلة
بفتحتين مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام ككامل وكملة ومنه بررة
وجمعته وعجا ... البصريان انه كان ... الاصمعي ... في ... تلغظ
... حتى قال ... انك تسمية البعض ... البعض الى
... ما ... ولغيران من وصف ... وما الحق ... وفعلى
اتى ... وفعل بضم ففتح مطرد في وصف على وزن فعيل بمعنى مفعول
دال على ... كقتلى ... وجرحى ... كاسرى او على وزن فعل
... او فاعل ... او فعيل بمعنى ... عليه فعيل
بمعنى فاعل كمرضى ... كسكرى
في فعل اسما صح لاما فعلة ... وفعل لفاعل وفاعلة
وصفا صحيحا وعن الابقاء ... مذكر
وفعلة بكسر ففتح مطرد فيما كان على وزن فعل بضم فسكون بشرط
ان يكون اسما صحيح اللام كدرج ودرجة وكوز وكوزة ودب
ودببة وخرج بالاسم الوصف كسهل وعمى وبصحة اللام المعتل كمدى
وضبع ... فلتها في فعل وفعل كما في الخلاصة ... غير
... الكتاب وفعل بضم الفاء وتشديد العين مطرد في وصف على
وزن فاعل وفاعلة كعاذل وعاذلة ... عدل وخرج بالشرط
الوصفية نحو حاجب العين ... وفعال بضم الفاء مطرد
في وصف على وزن فاعل ... كعاذل وعذال وخرج فاعلة ونحو
... وفعل ... او ... ولفعال ... مضعف
... وفعل ... وفعلان
... لاربع ... في العين ... بفعال
جمع فاعل ... والفاء في فعال بمعنى على ... في النسخ ... بالنصب
ولم ... والكلام في لفعلة بمعنى في متعلقة
وفي العين ... والتقدير ... يجد وفعال بكسر الفاء في
... انواع فعلة بفتح فسكون نحو قصعة وقصاع ...

وكلمة وكلم كقوله ان تقصون بلا فقع يقربون والطلاع وصعبة وصعاب
لا فرق بين الاسم والصفة وفعل بفتح فسكون نحو كعبة وكعاب وصعب وصعاب
ويشترط ان لا تكون عينه ياء كضيف وان لا تكون فاؤه ياء ونحو يعار واما
فعلة فلا يشترط الا تكون عينها ياء وجوز التسهيل فعالا لفعل غير اليائي
العين ولفعلة مطلقا اه وذلك نحو ضيعة وضياع وضيعة وضياع وقد
بعلم ان عبارته احسن مما في الخلاصة وزاد عليها مقابلا تمام الشتم ا
كون العلة باء الا كون هذا الثاني مشترط في فعلة وكلامه يوهم عدم ذلك
وهو مقصور للوزن وكذا المنصوب على انه حال نية ويجوز فعد
على انها تمييزية ويحفظ ايضا في فعل بفتحتين بشرط ان لا يكون مضاعفا
احترازا من نحو طلل ولا معتل اللام احترازا من نحو فتى ولا من وبين ان تكون
خاليا من التاء كجبل وجبال او مختوما بها كرقبة ورقاب ونحو معنى
قوله ولو بتا وبشرط في التسهيل اسمية فعل دون فعلة كحسنة وحسان
ويحفظ ايضا في فعل بضم فسكون كرمح ورماح وفعل بكسر فسكون
كقدح وقداح بشرط ان يكونا اسمين احترازا من نحو حلف وحلو ويشترط
في مضموم الفاء الا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كمدى ويحفظ
ايضا في فعل صفة لعاقل كنجيب وكريم احترازا من الذي بمعنى مفعول
كقتيل ويشترط ان يكون صحيح اللام كما في التسهيل وفي وصف
على فعلان كغضبان وغضاب او على فعلان كخمصان وخماص ونحو
طويل من وصف على فعيل بمعنى فاعل ولامه صحيحة فطويل طوال
ويحفظ ايضا في مؤنث الاربع الاخيرة سواء كان التانيث بالتاء والالف
فيما فيه ذلك كظريفة وكرام وغضابة وغضبى وغضاب
وخمصانة وخماص وطويلة وطوال
وانثاه نحو ا
لانه اجمعاع فعيل بمعنى فاعل

وفعال اسما مطلق الفاء والكبر
كهما فعول لا كحوت ...

اي والاسر وما بعده فعول مقصور مطرد في فعل بفتحتين كاسد
واسد وهذا ظاهر التسهيل ما تذكره مع ما ينبغي الا ان يشترط

الاسمية

الاسمية وعدم التضعيف فطويل في طلل شاذ ومما شذ [illegible] من
المثال وفي فعل بسكون العين مطلق الفاء مفتوحها كبطن وبطون
او مكسورها كحمل وحمول او مضمومها كجند وجنود بشرط ان تكون
اسماء فان كانت صفات كسهل وحلو وجلف لم تجمع على فعول ويشترط
في فعل بالفتح ان لا تكون عينه واوا كفوج وفوج شاذ ويشترط
في فعل بالضم ان لا تكون عينه واوا كحوت والا يكون مضاعفا
وشذ [illegible] وهذا معنى قوله بلا [illegible] والعين [illegible]
ويحفظ ايضا في فعل بفتح فكسر ككبد وكبود وما نبه الخلاصة
اخو معنى هذا

فعلان للفعال مع فعل فعل
عين كذا فعل وفي سواه قل

فعلان بكسر فسكون مطرد في فعال بضم ففتح كغراب وغربان
وفعل واوي العين كحوت وحيتان وفعل كتاج وتيجان
وصح في شرح الكافية بانه ادى في [illegible] وفي تنبيه
ان التعبير بالفعل انما يطابق الثاني ونزر في سوى ذلك كاخ واخوان
وغزال وغزلان

فعلان للفعل اسما وفعيل

وفعل صح ل فعلان بضم فسكون مطرد في فعل بفتح فسكون
اسما صحيح العين كظهر وظهران وبطن وبطنان وفي فعيل
اسما صحيح العين كقضيب وقضبان وفي فعل بفتحتين اسما صحيح
العين كذكر وذكران فحذف فوله صح من الثاني لدلالة الاول
وقوله صح اي مما ذكر من الثلاثة فخرج ما كان صفة او معتل العين
منها وكان من حقه ان يشترط الصحة بالعين كما في الخلاصة

وللخيل خذ فعلا وافعلاء في فعل
لاما ومضعف وغير ذا قل

فعلاء بضم ففتح مطرد في فعيل صفة لمذكر عاقل غير مضاعف
ولا معتل اللام بمعنى فاعل ككريم وكرماء وبخيل وبخلاء

او بمعنى مفعول كسميع وسمعاء او فعلاء [illegible] بمعنى مفعول [illegible]
ونحوه وقول الخلاصة كذا لما ضاهاهما ابي العين بمعنى فعلاء [illegible] فاعل [illegible]
[illegible] على معنى [illegible] العين [illegible] والمطاعد [illegible] عنه [illegible]

وفواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء وفاعل وفوكاهل
وفاعلة وفاعلاء مدح كحائض

[illegible] تسعة انواع [illegible] الجمع [illegible]
[illegible] عاقل [illegible] علم [illegible] فاعل
وتواعل [illegible] الجمع [illegible]
[illegible] عاقل [illegible]
[illegible]

والفعالى في فعلاء وصف وفعلى تا

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

وفعالى مع فعالي فيه فعلى نحو صحراء وعذرا

فعالى بكسر اللام وفعالى بفتحها مطرد في فعلاء اسما كصحراء او صفة كعذراء
ويشترك كل منهما في فعلى اسما كعلقى وفعلى اسما كذفرى وفعلى وصفا لانثى
افعل كحبلى نحو وفعالي بالكسر في نحو حذرية وسعلاة وفي فوعلة والف في
وفيما حذف اول زائديه نحو حبنطى وعفرنا وينفرد فعالى بالفتح في وصف
على فعلان وفعلى كسكرى وسكارى وهذا يشعر انه داخل تحت الخصيص
كالخاصة

والجمع فعلي نحو كرسي فعالي يجب

فعالي بتشديد الياء مطرد في الثلاثي الساكن العين بزيادة ياء
مشددة لغير تجديد نسب وكرسي وكراسي فيخرج غير الثلاثي والثلاثي
المحرك العين والمجرد من الياء وما ياؤه مجردة للنسب نحو بصري وكاصة

كونها

كونها مجردة النسب وقد تكون الياء في الاصل للنسب ثم يكثر استعمالها
حتى يصير النسب منسيا او كالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما لا نسب فيه
كمهري ومهاري فانه في الاصل منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر
استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل

وزائد الثلاثي غير ما مضى
اجمع بفعالل وشبهه وصف
خماسي جرد حذف الطرف
وراج مثبته في التصغير
وزائد فيه احذفه ما لم تكن
لينا يلي الاخير

[illegible] المراد بزائد الثلاثي الذي يزيد فيه بما زاد ده ووجد على الثلاثة
وذلك ان فعالل يجمع عليه كل ما زاد اصوله على ثلاثة وشبهه يجمع
عليه كل ثلاثي مزيد الا ما استثناه بقوله غير ما مضى وذلك نحو
[illegible] واحمر [illegible] الاصول لا يحذف منه شيء كجعفر وجعافر
وكذا الرباعي بالزيادة كصيرف وصيارف ومسجد ومساجد واما
الخماسي الاصول المجرد فيحذف خامسه كسفرجل وسفارج وهو معنى قوله
ومن خماسي جرد وانما يتعين حذف خامسه اذا لم يكن رابعه يشبهها بالزائد
جاز حذفه [illegible] فخذ [illegible] لان النون من حروف الزيادة او مخرجها
نحو [illegible] من مخرج التاء وهي من حروف الزيادة [illegible] حذفه وابقاء
[illegible] القياس [illegible] على الاول خوا [illegible] وعلى الثاني خوا
[illegible] وهو معنى قوله او رابع [illegible] اذا جاوز اربعة احرف
الزيادة التي جاوز بها الاربعة كعدو [illegible] ما لم تكن الزيادة لينا
قبل الاخير فيبقى [illegible] وقنديل وقناديل وعصفور وعصافير
وهو معنى قوله وزائد [illegible] والضمير المجرور بفي يعود على الخماسي

والسين والتا من كمستدع ازل اذ ببنا الجميع [illegible]
وكذا ما سبقا من نحو اوالواو حين [illegible]
[illegible] بعض ينوفيه خير وفل

نهاية

نهاية ما شرط البنية الجمع بفعالل وشبهه فلذا كان في الاسم ما يخل بذلك وجب ان يحذف منه ما تعذر المجي بالمثال تلك احرف المثالين بان التي يحقق وابقاء بعض ابقي ما له مزية في المعنى واللفظ فلذلك تقول في مستدع مداع بحذف السين والتاء وابقاء الميم لان لها مزية لكونها دالة على معنى يخص الاسماء وهو معنى فوايده وبالبقاء الميم اولى ومثلها في ذلك الهمزة والياء نحو الندد ويلندد فتقول فيهما الاد ويلاد ولانهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى نحو الثون وان لم يتات احد المثالين الا بحذف زيادة معينة وجب حذفها وابقاء غيرها فلذا تقول في حيزبون حيازين بابقاء الواو وحذف الياء ولو عكست لم يغن حذف الواو عن حذف الياء وان تلتا احدهما بحذف زيادة غير معينة وتعادلت التي يلدنان اذ لم تكن لاحداهما مزية على الاخرى خير الحاذف فيجوز ان تقول في سرندى انه تحذف الالف وابقاء النون وبراد بالعكس

التصغير

صغر ثلاثيا بفعيل والذي ** فاق بفعيعل بفعيعيل خذ

ابنية التصغير ثلاثة فعيل للثلاثي مطلقا كجبل وقذي وفعيعل للرباعي المجرد كجعيفر والخماسي اذا حذف اخره او رابعه القسيم بالزائد ولم يعوض كسفيرج ومن جاء بزيادة كاصيبح وفعيعيل للخماسي التام وما هو فيه اذا كان قبل اخره حرف لين كعصيفير وكذا ما حذف خامسه وعوض منه كسفيريج وهذه الاوزان الثلاثة من وضع الخليل قيل له لم بنيت المصغر على هذه الامثلة فقال وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار ووزن المصغر بها اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وكراهة لتكثير الابنية وليس جاريا على مصطلح التصريف جاء وزن احيمد ومكيرم وسفيرج في هذا الباب فعيعل وفي التصريف مختلف

وما به وصلت للجمع لغا ** زا وقبل اخر يا اذا

يحذف بعض الاسم في بر وما ** خالف ما قلنا كذا ان يختما

اي ما توصلت به من العمل الى مثالي مفاعل ومفاعيل فيهما ان لم يكن في

على

على اربع بعد طرحه اي ما فيه فعيعل وفعيعيل صنفا فتقول سفيرج ومن يتخذ او مرو ومن يكثر وفي نصيفر ومريح والبرد وبليبد وحبيب وسربراو سمبد وما حذف منه يعوض ومن يعوض لما تعوض منه من المحذوف الياء في البلابيس فتقول سفاريج وسفيريج وفي منطلق مطالق ومطيليق ففي التصغير والتكسير المفهوم من قوله وما به وقبل اخر خبر مقدم ويا مبتدا والجملة دليل الجواب وما جاء في الباب مخالفا للقواعد المتقدمة فهو قليل خارج عن القياس فمن ذلك في التصغير قولهم في مغرب مغيربان والمصغر الزمان لا المكان المعظمة ثم جاء في العشي عشيان كانه تصغير عشيان وفي عشية عشيشية كانه تصغير عشاة ومن ذلك في التكسير قولهم في رهط اراهط والقياس افعل وفي باطل اباطيل والقياس فواعل وفي حديث احاديث والقياس افعلة وفعل

وقبل تا التانيث افتح تالي ** يا ثنا ومد افا او افعال

او مد سكران ** فصل والابنية المصغر منه ما يعرب بالتصغير ثالثه كيكون جمع الاعراب فتحة عليه اوجه الاعراب وذلك كالبناء الاول وتلك لا يكون فيه ذلك في البناء الاخير ومن قوله يستثنى من حكم التكسير خمسة اشياء بعضه فيها ما لا يعرب بالتصغير في الجمع ولا يبقى ما كان له من الاعراب في البناء الاول ما قبل تا التانيث كطلحة البناء ما قبل من التانيث سواء كانت الطارئة في هذا اللفظ نيابة كمكي حباو للحبلا وتحيم او بخلاف قول الكل هذا ومن ثم جاز انه خلاف للعائبة لاندراج المقصور في قولها على علم الحيا تانيث وهو واضح وهذا معنى قوله ومدة له والاشباع للتانيث الثالث ما قبل افعال جمعا كان كاجمال او مفردا كسر منه اعشار الرابع ما قبل من سكران وكل مقابلة في اخر الف ونون بزيادتين لم يجعل جمع ما هما فيه على فعاليين دون تغيير وهذا معنى الاصالة على شكران فيبقى فيه سكيران لانهم لم يجمعوه على سكارين فان جمع على فعاليين دون تغيير صغر على فعيليين كسرحان وهو سريحين لانه قد قالوا فيه سراحين وان كان جمعه على فعاليين شاذا لم يلتفت اليه كغريان وانسان قالوا فيهما غرابين واناسين تغييرا الخامس ما قبل عجز المركب وبهذا عليه كالمثال صغير

وذا الفصل اذ انه زاد على اربع احرف ارتسما يعرب جميعه

اي والالف المقصورة احذفها عند التصغير ان زادت على اربع كحبارى
وقرقرى ولغيزى فتقول حبير وقريقر ولغيغز ومفهوم الشرط ان الرابعة تثبت ولا تحذف
ووجوب حذف الخامسة مقيد بما اذا لم تكن قبلها مدة زائدة والا جاز
حذف المدة وابقاء الف التانيث وعكسه وهو معنى قوله ان يسبقه
بناء سبق للمفعول وما ذكر من الحكمين معلوم من قوله وما به
المثال بعد على قوله في الجمع وزائد العادي احذفه ما لم يك لينا اثره اللذ ختما
فيه تكرار ويحتمل ان يكون مشى على راي ابن الحاجب في جعله مع انه
لا يكسر ما يعلم حكمه اذا ما سبقه وذكره قبله ليتسلط البيت ومثل
هذا ابقاء في الخاصة والتذييل

واردد لاصل ثانيا لينا قلب
[illegible] عند وذا للجمع محتوم [illegible]

اي اردد الثاني من حروف المصغر لاصله ان ابدل منه اذا صغر تزد
وذلك بشرطين الاول ان يكون لينا احترازا من نحو متعد فتقول
فيه متيعد كالموعد والثاني ان يكون منقلبا عن لين وفيه [illegible]
بل الشرط كما هو في [illegible] وسواء كان بدلا من حرف غير همز
تلي همزة احترازا من نحو آدم [illegible] الى الاصل متصل ويدم بالواو
واندرج في الضابط ثلاثة انواع ما كان لينا منقلبا عن لين كباب
وميزان وناب وموقن فتقول بويب ومويزين ونييب ومييقن الى وان
تسبب الانقلاب وما كان لينا مبدلا من حرف صحيح غير همز نحو دينار وقيراط
جاء اصلهما دنار وقراط فلما ابدل من الياء فيهما صدرت من اول التصغير فتقول
دنينير وقريريط [illegible] والسبب الابدال وما كان صدلا من همز لا تلي همزة
نحو ذيب فان اصله همز فتقول ذؤيب بالهمز [illegible] الاصل [illegible]
النسب وكلام [illegible] فوق الخلاصة قلب لام القلب
في اصطلاح اهل التصريف انما يطلق على ابدال حرف علة من حرف علة
آخر فلا ابدل فلما علمت [illegible] على ارادة مطلق الابدال
عليه ما كان بدلا من همز او قلت [illegible] وفيه في الثاني للاصل فيقول
ابدو ثم نبدل الهمزة الحاذية واوا اخيا بضمها فتح اي ضم

او

او بفتح فلب واوا وهذا الحكم ثابت في جمع التكسير المفتوح الاول
كموازين وابواب وانياب احترازا من المكسور الاول كقيم وديم
من التقويم والدوام ويفهم هذا التقييد على الخلاصة وفي التسهيل
والمجموع على مثال مفاعل او مفاعيل من هذا الحكم الواجب ما للمصغر
اه وفيه نظر

والوسم في تثنية والنسب
الجمع والعجز من المركب
ومن مضاف نحو يرفعها اللزام
من بعد اربع ولا تحذف في
ذي الباب تا الانثى ومد الالف

اي ان هذه الاشياء الثمانية لا تحذف في التصغير بل تعد منفصلة ويلي
التصغير ما قبلها الاول هاء التانيث كحنظلة الثانية العبد
الممدودة كحمراء الثالثة علامة التثنية كمسلمان الرابع ياء
النسب كعبقري الخامس علامة جمع التصحيح كمسلمون السادس
عجز المركب المزجي كبعلبك السابع عجز المركب الاضافي كامرئ
القيس الثامن ياء تلي فعلان كزعفران وهو كذا الى التسع وسواء ما في
من الاول من بعد اربع فهو راجع للجمع الا ما فيه بالنسبة للمركب
المزجي ولذا مثلنا له ببعلبك وفي نحو عجز المركب الاضافي في هذه
المسائل ايضا نظر لانه لا مخالفة بين التصغير والتكسير فيه
فكما تقول في تصغير امرئ القيس تقول في جمعه امارئ القيس وهذه
المسائل في حيز الاستثناء من قوله وما به وطلق للجمع لزاما ومثل
هذا في الخلاصة والصواب ان الاستثناء غير مقصود وانما
المقصود التنبيه على ان هذه الاشياء الثمانية تعد منفصلة عما هي
متصلة به في التصغير ونبه على ان الجمع يخالف ذلك في سبع منها فجميع
من ذلك استثناه ويكون بقضية النظم الثاني ويكون الصواب
اسقاط قوله من بعد اربع وليس هذا تخلص من لا ... انه
في نحو الاخرى مخالفة التصغير للجمع فيما بعد الثلاثة كحمراء وصحراء

وحم وكليحة وكليحة وكلاع ويمكن ان يدعى صلاحا فقوله وما به
وطف ذو علم وافواعم ومشهور الجمع التي في الخلاصة وبيانه الاستثناء
فيما بعد الثالث كما بعد الرابعة وبتعيين اشتغاله التغيير والتعدد على
قوله والوسم بالنصب عطف على تاء والقصب والجمع بالخفض عطفا على
قنينة والعجم بسكون الجيم والقصد عطف على تاء ولم نجد نصا على الجمع
لان الاسناد يقتضي علة والاضافة في لاكثر في قوله ومضاف منافقة
والمعنى به ومن بعد عطف على تاء باشتغال الاداة

وكالف الثاني من بزا او جهل او واوا

الم يدر كظاهر وصوب والمجهول الاطلاق كعاج وطاب
وعوج وصوب والالف مبتدا حذف خبره ان يجعل واوا والحق بقوله
من بزا او جهل مع المبدل بياء كتاب او واوا كباب ومنه كادم
وفد ففرع وحكم في له وتم الحذف فيما لم يطرد

يغني تلو ثلاث اي تم المحذوف في تصغير الاسم الذي بقي بعد الحذف
على اقل من ثلاثة سواء كان المحذوف فاء كخذ مسمى به فيقول اخيذ او عينا
كسه فيقول ستيه او لاما كيد فيقول يدي واعلم بوجود الثناء في خي وحيد
من اقل من الثلاث فيقول في تصغير عدة وسنة وكنة وعيدة وسنية وكنية
وكذا قال يغني تلوا وفهم ما لم يطرد اي اخذ اما يبقى بعد الحذف على ثلاث
يغني الثلاث لا ياتي منه ما حذف منه لعدم الحاجة اليه لان بنية فعيل تاتي
دونه فيقول في هار هوير وشذ في هو تحريم المحذوف والاطلاق وعن قلبت اللام كقولهم
العيب مطار وقيل فيه غير هذا وكميت
بالماء في تصغير تم خير نجم اي ان العرب ربما اوقعوا التصغير على الاصول
في تصغير الترخيم فيقول في تصغير طامر وحماد ومحمود حمير
واختم بالتاء مفعول اي وبتا متعلق به
القلب
وكانيا فعلان وكاميرو وبنيد التاء في المثل والسا كسي او في الاطلاق فقد
كبيرا وفي الثاني فقد كسيا وسمية ما لام طرفه سمي بكان بالياء اي
الاولى ياء التصغير والثانية بدل الحر والثالثة بدل لام الكلمة حذفت
اخرى الياءات على القياس المقرر في باب المنقوص وبقي الاسم ثلاثيا فلحقته التاء

تحا

كما المجموع الثاني الجرد ولحمر بقوله امر اي امر الجمع المذكور
الثاني تقول اي يبقى كما هو قبل في تصغير اسم الجنس شجيرة وضيح ما ذكر بليبر بتصغير
الواحد وذا الذي صغر مخزوما لا ينمو التصغير نوع من الوصف فما يخل الجمع
وحبيبة وهذا تتابع في بعض الابنات والنوعيات فالواو يدل على الترتيب
بالبقاء الاول على ما كان عليه قبل التصغير وتعريف العرب في الا عوضا عن همزة
التصغير واظهر بادنيا بنات بالآت الاولى عين الكلمة والثانية للتصغير والثالثة
لام الكلمة ولا يستعمل الجمع زيادة الالف فحذفت الياء الاولى لان ياء التصغير بمعنى
ما تعرف والثانية لوجوب فتح ياء التصغير لاجل الالف والدليل على هذا العكس
ان ياء التصغير لا تكون الا ثالثة وكلامه ان حمل على صور العصيف للذين جمعها
لقضى ان التصغير لم يدخل غير هما وليس كذلك بل في فعولاء الجمع اللبناء وجاء نيا
وفي اولى واولاء او ليلا واولياء وان حمل على ان المراد هما مع فرع عليهما اقتضى
جواز ذلك في الفروع كلها كما في الخلاصة وليس كذلك المنسب

في نسب زيد بلا مشدد اكسر ما قبلها وحذف علما وزد

في النسبية اي زد بسبب النسب في الاسم ياء مشددة ثم قل بسنها وزد الجمع
وبكسر ما قبلها للمناسبة وان كان اخر الاسم المنسوب ياء مثلها في كونها
مشددة وفي كونها بعد ثلاثة احرف بحط عن او جب حذفها لاجلها فيقول في النسب
الى الشافعي شافعي فقوله مشددة بصيغة اسم المفعول نعت لياء وكسر مبني للمفعول

وعلم التانيث والمرتع في جلي وحليا ابن اقلب واحذف
علم التانيث بالخفض عطفا على ما قبلها والمراد بعلم التانيث هنا خصوصا الثرتبة
ما يا في العين المقصورة والممدودة فيقول في النسب الى مكة مكي لا مكتي لئلا
يجمع بين علامتي تانيث اذا كان المنسوب مؤنثا والمرتع بالنصب هنا فيه يشعر
اقلبه واحذف على جواز العتاق في الميم او حذفها والثاني اولى الاول وقحر
بالعدل مثال اذا كان يا ملا لعمه وكان جرى بلا زيد ليقر فيها الا الحذف كالخامسة
والسادسة بلها اي المنقلبة عن اصل وبلا كهي اي في الالف الاصلية ومع الملحقة
كاقتد في الالف الرابعة والساكن يقوم القلب اي ازيد الرابع وغير ان
في المعتبر ان الحرف في الالف الاولى اشبهت في الاطيلة لان الف الالحاق شبه

نسبه بالعن الثانيث في الزيادة وتخصيص الخلاصة احديته القلب بالاطية معتمد
كما في نحو جهل وبخوا الم يفتح الراء للوزن وان الخامس منه يا والف
والرابع القلب والاولى ان حذف لان ياء النسب الخامس منه يا كمعتمي
او الف كغرنوار اجرو ما زاد على الخامسة كمستدعى ولغيزى واما الرابع فان
كان الالف بقر بسبب التفصيل فيها وان كان الياء جاز فيها القلب والواو والحذف
وسواء في ذلك وفاضوى والثالث اقلب لانه واوا وابدل فتحا عينى
بعلم يفعل وفعل اي ما كان ثالثه ياء او الف يقلب واوا لمن ومما ويستح
حذوه كفتى وفتوى وبنى وبنوى ويلي ذلك القلب في الياء فتح ما قبلها فتفتح
في مجمع نمري في جهاته نمروي بالفتح سابق على القلب كما هو محجوز فوقه بل في
خلاف المتباد وفول الخلاصة واولها القلب انفتاحا وكما تفتح ما قبل الياء
تفتح لياء النسب عين فعل كنمر وفعل كدئل وفعل كابل اعراب من الثقل
وقل بيح في معنوي او شبه بحى حيوي مضمون انه يجوز لياء
النسب الياء المماثلة لها او لما وسعها لا تكون الياء ان زايد تيس كاثنا جمي
او اخرى عملها الطينة كما هي هذا لغة الجمهور وبعضهم يقلب الاطية واوا ويبقي
ما هو على هذه اللغة نبه هنا واما ان كانت الياء المشددة مماثلة لياء
النسب بان كانت بعد حرفي واحد او حرفين ولو بعد حرفين بعناية والى بعد
حرف تفتح اولاهما وتقلب الثانية الفا ثم كهاوا انفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف
واوا عملا بما سبق في الثالث فيقول في حي حيوي وهذا المعنى الاولى بدل
واو والمراد ان اليها فيقول في لهم طوى كما في الخلاصة
وعلم التثنية اجمع نبذ وبياء الحسب وطاء بشذ علم منهم المعنى كامة
ونبذ حيث والجمع عطف على التثنية باستعمال الادات وهذا اذا سمى بهما
واما اذا بقي على حالهما فانه ينسب لواحدهما وبعضهم اجاز في نحو صنعات وغرفات
وتمرات بالاتباع فاذا نسبت لها جموعا قلت ذلك بسكون الوسط والواحد
واذا نسبت لها مصدرا قلت ذلك بتحريكه وتحريكه وجد العلم انه تحذف
علامة التانيث كما في الف انطاكية والف في جمع ثم لا يحتاج لتغيير اخي
وبياء الحسب عطف على ما اعل نبذ وظاهر ذلك انه يقع قبل الجمع وكذلك
لياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها ياء اخرى محذوف المكسورة وبقو الطيبي

الله اكبر

بالسكون بخلاف ما اذا كانت الياء مفردة كمفيل وهو ان اكانت قبل الطرف
او مشددة مفتوحة كهبيخ وهو الفاء المتلا او مطر بنهاوند المكسور نحو
مهيمن تصغير مهيام مفعال من هام او تصغير مهوم وهو النايم فانه اذا صغر ذو
حذفت الواو الثالثة وجيء بياء التصغير مكانها فتقلب الواو الباقية ياء
كما في سيد وانت في في التعويض عن المحذوف كما في تصغير وسعي في
فاذا اردت النسب وجب التعويض لئلا يفضي من باب سيد فتحذف الياء
التي هي بدل من الواو فيكون ذلك اجحافا به وعلى هذا يقع مهيمين فعد بياءات
فما تحذف الياء فهاذه كمد واما مهيمن اي فعل يتدمى فيه المحب فانه تقول في النسب
اليه مهيمني بالسكون ووجه قولهم طائي في النسب لطي ابدال الياء الاولى
الفا مما عدم نحو كهل واما الثانية فقد حذفت على ما تقتضيه قاعدة الباب
كان ماذكر نحو الشذوذ في هذا الباب وانه مقتضاه موجبا ان ذلك القلب الشاذ
محفوظ فيه وفعلي في فعيلة نزم وفعيلة فل بفعلي وما نجى
تام معل اللام واتم ما في كطويلة جليلة اي فاني النسب
الى فعيلة فعلي بفتحتين كحنيفة وحنفي تحذف تاء التانيث كما مر وياء
فعيل للاستثقال وقل في النسب لفعيلة كجهينة فعلي بضم ففتح مثالهما مر
فعلي وفعلي محكيا بن بقل ولا كذا تقول في النسب الى ما لا ثلاثة فيه حتى
اعلا فيه اذا كان معل اللام كعلو وفصي وتحذف ياء فعيل وفعيل وتفتح العين
وتقلب الياء الباقية الفا والالف واوا لانه فتقول علوي وقصوي وما
نقرع في فعيلة وفعيلة منهم بها اذا لم تكونا معتلي العين ولا مضاعفتين
والا تمتا اي لم تحذف ياؤهما فتقول في طويلة وفي طويلي وتقول
في جليلة وقليلة جليلي وقليلي وتم مثنى همنا وفي تثنية في نسبي
اي حكمه في النسب وفي التثنية واحد فتقول في النسب الى حمراء حمراوي
لان همزته قلبت للتانيث وفي النسب الى كساء وعلباء كساءي وعلباءي
وكساوي وعلباوي لان همزة الاول عن اصل والثاني للالحاق وتقول
في النسب لقراء قرائي لانه لا تخص لان همزته اصلية
وانسب لصدر جملة وصدر ما ركب مزجا ولثاني تمما اضافة بلا اعراب
او ذا انت تعريف وغيره النسب اي الاول لثاني يقع لبس فتقول في النسب

الجمع ونحو بني فرع وشذوذ فرعي في النصب اي كعب كعبي وجاء في الجملة المحكي
بها في الحكاية تأبطي وتعولي في النصب اي تأبط بعلبي ومنهم من يجيز النسبة للجزء
واحد ومنهم من يجيز لهما على سبيل الاستقلال فيقول بعلي بكي ومنهم من نسب لهما
مركبا فيقول بعلبكي ومنهم من يصوغ منهما اسما على فعلل وتنسب اليه فيقول
حضرمي وأما المركب الاضافي فان كان الواضح بالثاني مقصودا من الاضافة اليه
كالأول فانه اذا نسب اليه حذف المضاف كزبيري في ابن الزبير لان المضاف اليه هو الذي
مقصود بالولد ونسبة الابن اليه وان لم يكن الثاني مقصودا كما اذا حذف
المضاف اليه كعبدي وامرئي في عبد مناف وامرئ القيس لانه لم يقصد الى مناف
والقيس ولا خاصة عبد وامرئ اليه فليس للثاني مدلول على حياله فينبغي ان منه لبة
بعلبك في ان الثاني لم يعرف له مدلول على حياله فيفعل به ما فعل ببعلبك وجاء في مناف
في عبد مناف منافي

فهذا اما القياس فيما ذكرت لك الا انه قال ابو حيان في شرح التسهيل قال الجاربردي
وفي هذا الكلام نظر لان لقائل ان يقول لا نسلم ان الثاني ليس بمقصود في عبد مناف
فان منافا اسم صنم وقد قصدت الاضافة اليه ويعضده ما في الكشاف في قوله خلقكم
من نفس واحدة ان الخطاب لقريش والمعنى خلقكم من نفس قصي وجعل منها زوجها
من جنسها عربية قرشية ليسكن اليها فلما آتاهما ما طلبا من الولد جعلا له شركاء فيما آتاهما حيث سميا اولادهما
الاربعة بعبد مناف وعبد العزى وعبد قصي وعبد الدار وذكر في حواشيه انه اضاف مناف
والعزى والدار الى صنم مناف والعزى وواحد الى نفسه وواحد الى الدار وعواده
النبوة اه والجاربردي فكلف بجواب مثلا انا نسلم ان معنى المضاف اليه
في عبد الدار كان مقصودا قبل العلمية وبه تحصل معنى الاضافة وعدم
مدلول المضاف ومع ذلك ونسب اليه بخلاف نحو عبد مناف مما لم يشترط له
قبل العلمية فان المضاف له معنى جزء علم وليس مقصودا على حياله فقوله فقصدت
اليه قلنا ذلك قصد عن تابع للمقصود بالذات والعلم الذي هو تمييز مسماه
ولذلك لم يكن اللفظ بدونه تاما فلما تساوى الاول والثاني في كون كل منهما
جزءا غير مستقل ولا مقصود معناه الا ان رجح الاول بالتقدم فينسب اليه
والاحتمال الخاطر بذلك غير مرض اذا تمهد هذا فالتعويل على ما سبق وينبغي في
فرع ان يكون المضاف اليه مقصودا تارة كان مبدوءا بابن او اب وما لم يكن

مبدوا

مبدوءا بابن او اب كغلام زيد المغلب على بعض غلمانه بقرائن كان يطلق عليه وعلى
غيره فينسب للجزء وبه يصح عموم قوله او ذات تعريف ويكون قيدا على هذا
الاعم على الاخص وابو بمعنى الواو عطفه بها فضعيف والتعريف الكائن بعوض
باعتبار الدلالة اللفظية وغير قوله غير ذا الخ بقوله ان لم يخف لبس غير عجيب
كما عرفت وقد حكى قول ابن هشام ينبغي ان لا يجتنب بل يفعل في عبد الاشهل
عبدي فلانه وقع ظنوا العبري في جزء نسبته فلا عرفت شيئا الا بلجزءا وذلك
انهم لم يجتنبوا في منطق ومصطفى وظارب وقاربة ومصيره ومسافع ونزيد
ونزيدي وخمسة عشر وبالجملة فالقول بمراعاة اللبس مخالف لقواعد هذا الباب
اوضح لشرحه اهم المساويس وفي المغرب مثل ما قاله الناظم وفي كلام
ابي حيان مثل ذلك بعد حيث قال المضاف ضربان مضاف الى اسم غير مقصود في
فينسب اليه وبيان ذلك ان الذي ليس بمقصود فيقول في النسب الى امرئ
القيس وعبد مناف امرئي وعبدي وتشذ وتقول منافي تنسبوا للثاني لانه
فيه التباسا ومضاف الى اسم يتصور بدون وذلك في الكنى والابناء كابن الزبير
وابي بكر فيقول زبيري وبكري فينسب الى الثاني لانه المقصود اهـ من شرحه
فقوله اولا عبدي وعبد ثانيا بحذوه فيحتمل منافي البلاغة والحمل
على ان الاول مثلا ايضا في ذلك اه وردّ اللام حتما اذا ثني رد
اولا مجبورا رد اللام حتما مبتدأ وخبر وان يرد بنيانا للفعل للمفعول لتمكنه
واذا ثني بالبناء للمفعول كذلك فاذا فيه ظرفية لا شرطية والمعنى
انه يجب رد اللام في النسب لما حذفت منه ان ردت في تثنية ذلك الاسم كاب
واخ تقول ابوي واخوي لقولهم في التثنية ابوان واخوان وكذا من
حذفه ان يرد او جمع جمع تصحيح المؤنث لفظا وجوب الرد في نحو سنة لا
فيقول سنوي او سنهي لقولهم سنوات وسنهات فما في الخلاصة اتم لانه
وما جمع تصحيح المذكر لا عبرة به لانه ثبت عن اصلها فقولهم ولا
اولا يرد في التثنية فرد اللام جائز لا واجب نحو حر وغد وشفة فيقول
حري وغدي وشفي ولك ان تقول حرحي وغدوي وشفهي وتاء الحذف
وبنت اخت ولذكرها اصطحب مذهب الخليل وسيبويه انه ينسب
الى اخت وبنت كما ينسب الى اخ وابن بحذف التاء ورد المحذوف فيقول

المحذوف فيقول أخوي وبنوي وذهب يونس إلى أنه ينسب إلى البساط لفظها
ولا تحذف التاء فيقول أختي وبنتي ووجه الأول أنهم قالوا أخوات وبنات بحذف
التاء والمراد أن صيغة المذكر لا طلبة ويقدم أن ما وجب ردّه في الجمع وجب
ردّه في النسب على كذا وجهه في التوضيح وشرحه وغيره بأنهم لم يردوا
المحذوف في جمع بنت وأجيب بأنها ردت وحذفت بعد قلبها ألفا
لالتقاء الساكنين وردّ بأن هذا فيه قلب الواو ألفا لا يكون بعد النصب
وقيل التاء في أخوات لأن الواو المضمومة التي في أول الجمع ... مع أنه
مناسب أن يكون في الجمع أنه قلت لا تنبغي ضعفه وتكلفه والظاهر أنهم
لم يردوا في جمع بنت لعدم ردّه في تثنية مذكره بخلاف قالوا أخوان ولم يقولوا
بنوان وسمع أنهم لم يعوضوا في أخ من جمعوا للأخ وعوضوا في ابن لأنهم عوضوا
بالعوض فقالوا أبناء وأجروا الجمع مجرى التثنية في عدم الرد ووجه يونس
أن التاء فيهما ليست للتأنيث والمذهب الخليل أنه ينسب إلى هذه
وهبت بإثبات التاء ولا يقول به ويجوز له بأن التاء فيهما لا تلزم في كل
أحد وبنت لأن التاء فيهما في الوقف طاعة وهبت في الوقف خالصة
وبطاقة ومرضنا احتمال إذا مذهب يونس كذا في شاك بليه ضعف
إذا نسب إليها وضعفا لأن كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله إن
كان ياء أو واوا فيقول في حي ولو كيوي ولووي كأن حي لما ضعف صار
حيي ولو لما ضعف صار كذلك وإن كان الباء ضوعفت وأبدل ضعفها
همزة فيقول فيما يسمى بلا لائي وإن سميت أبدلت الهمزة واوا فيقول
لاوي ومقصوره فولد بليه أن ثانيه إذا كان حرفا صحيحا لا يجب تضعيفه
وهو كذلك فيجوز أن تقول في كم كمي بالتخفيف وكمي بالتشديد
وشية اجبر وافتح العين جبري إذا نسب لمحذوف الفاء وكانت
لامه معتلة كشية جبر في فائه وتفتح عينه مطلقا ويعامل معاملة
المقصور فيقول وشوي هذا مذهب سيبويه وقال أبو الحسن يرد الفاء
إلى سكونها الأصلي فيقول وشيي ويحيى عن الفتح الأول إذا به وزد السماع ولذلك
جرى في المتن عليه وإن كانت اللام صحيحة صحّ فهو مقصوره أنه
لا يجبر وهو كذلك فيقول عدي وما اعتز به ابن هشام وأبو

السماع

أشياء ... عدة في الفاصلة محذوف العين مع أنه لا يجبر العين بقاعدة الكلام ومس
التصويب والصواب أن ذلك مغتفر بغير المطاعن ... مخفف رب مما إذا اسمي به وتنسب
إليه جبر وجوبا فيقول ربي نص عليه سيبويه ولم يخالفه غيره وأما المعتل اللام كالتي
اسم فاعل من أتى مما إذا نسب إليه حكى سيبويه الزمان منهم حمد الله والنسب إليه إنها وجه
له عنه أنه وهي أي يحكم بأن لا وجه بجواز كما في مجرد حية فباطل لأن ذلك يلزم عليه
ثلاثة حيث وأما هذا فعلى ثلاثة أحرف ما ماطرحة له في المحرم بلا ... الحركة التي أو فتحة
كما في حي ثم قلبت الياء القائمة ألفا وأيا على فقلب وتحرك المحذوف يبين في الياء
الموجب له الحركة في قلة ... ومثل هذا يقال في المتن وانسب لجمع لم يشبه علما
بواحده أي انسب إليه بلا إتيان بواحده والقبيحة إليه لأن المقصود من النسبة حاط
بذلك فيقول في النسبة لعرائض عرضي ولتمرات تمري لا أسكت وهذا كما في العقهاء
في فقيه أما في الصواب أيضا ومثل الجمع الغير المسمى به المثنى قبل التسمية به
مثلا ووجهه أن أبنيه عليه ما مثل الجمع في عبارة تدل على اللغوي ولا سيما الجمع
وليس بصحيح لأنه لا مفرد له كما قال الفاضل حمد الله وهذا قال في شرح الجمع
يقال في النسب إلى نساء نسوي فترجح أي نسوة لأن نسوة واحد نساء وقال ابن
هشام ليس قياس بقوله أن جمع على بقال ولا ابن الأمان نسوة ونساء اسما جمع ويخرج
بقوله لم يشبه علما طائع صيغ منه للمفعول من الجمع المسمى به كأكلاب وأنمار ويخرج
ما غلب كالأنصار فيقولهم أصولي ليس بلحن لغلبة الأصول على العلم المعروف وقيل
إنما هذا لم يشابه وإن أبا الوضع اختص منه الطاحية ما فيها الملا حتى أن ذهب عملا ومن له
ولبعضه كعبادي فلأنه ينسب إليه على لفظه وما على فعال تا في نسب وفعال فعال
قد يستغنى فيما عاعو ياء النسب بلا فيطا من اسم ما قصد به ذلك اسم على وزن فاعل
في غير المكرر كنام ولابن ودارع ورامح وقد يغني عنهما فعال كشعر بمعنى نهاري
وقد يغني عنهما فعال في الكثرة معتبر بجعل صاحب شيء أولى لأنه من أمثلة
المبالغة والتكثير وذلك كجمال وجبال لصاحب الجمال والجبن الذي يعمل عليهما
وهو كثير مثل أن يوصاب الشيء فيكون بجانب عل ومعلم على النسب فيؤد
تعلق وما في الكلام لأن الماكرين توجه النفي إلى الغير وهو هنا المبالغة فيقتضى
أولم يقول ثبوت أصل الظلم وهو محال وتميل النصير حذو الذي عزي عن الآية
فأجاب على آية بجهة بجواب فقال العلماء يكتب بالتي لا بالعين ومن طلبه أن جمع صبا

المد على صاحبة الثمان وعلى كان منصبا بالقلم لكان منصبا بكسرته فهي شبه عند
بعض كلامه وشذا يا فتى ومن النفا لي اي شذ في الكتب الشيا بارات على خلاف مقتضى
القواعد المتقدمة مثل ما قال التاملون اللؤمنون على نقل كلام العرب كقولهم في البيتة
للعجاج يجري يكسر البا والى الوعد وهي نعم الزال والى حروا حروي والى الحجرت
نجراني والى صنعاء صنعاني والى مرو مروزي الامالة بدا تنفع بالفتحة الى جهة
الكسرة ويلزم ذلك ان تذهب بالالف الى جهة الياء فهي في الحقيقة عدة امور
كالالف الماضي عدا ياء او جعل يا بلا شذوذ او بز امل ان تخوضنا لبيان اسباب الامالة
وذكر ان منها ان تكون الالف بدلا من ياء وهي في الاخر واسع الكاف انه لا فرق بين الاسم
ثم مثل العفاكرمو وشمل قوله عدا ياء الماطية كالمنا لي والمنقلبة عرا او محلي
واعلي وخرج بقوله الماضي المتوسطة ونيأتي حكمها ومنها ان تكون الالف الاخر
فد جعلت ياء في بعض تصاريف الكلمة من غير شذوذ وكانت زائدة كالف التانيث المقصورة
نحو حبلى فانها جعلت ياء في التثنية واحترز بقوله بلا شذوذ من قلب الالف ياء في الاضافة
لياء المتكلم في لغة هذيل فانهم يقولون في نحو عصى وعصي وليس شاذة فلا امالة لاجل
ذلك ومنه نحو ما قال الشاطبي اذا يحتج الكلام والشاذ على لغة شهيرة فلا اقرب انتهى
واحترز بما ذكر من قوف بعض طيء على عصى بابدال الالف ياء ومن تثنيته على عصيان
واحترز بقوله اوتز بدا من غير صوع الالف للياء بحسب زيادة كقولهم في التصغير
قبي وفي التكسير قبي فلا امالة لذلك قوله الالف مفعول مقدم بامل وجعل عطف
على متعلق الظرف اي امل الالف الاخر حال كونه مبدلا من ياء او جعل ياء بمنا بيه فاعل جعل
ضمير الالف الاخر واو بمعنى الواو والعا تليه ها التانيث مع ما بدله عد ما ها افيه
لاشا يصرف البيت اي ان وجود ها التانيث لا يمنع من كون الالف في الاخر لان ها
التانيث غير معتد بها فالالف قبلها متكونة طرفا او ذلك كفتاة ومناة فيتمال
الفيهما واشار واشار بما بعد الى ان من اسباب الامالة ان تكون الالف بدلا من عين
فعل تكسر فاؤه عند اسناده لتاء الفاعل سواء كانت الالف عن يا كباع او
واو كخاف فانه ماض فاؤه عند الاسناد المذكور كخفت وبعت ويهم ان الغي لا
للامال وان كانت العين تكسر عند الاسناد لتاء المفعول من غير قول الخلاصة الى بلة
بالاسناد للفاعل قوله حين مضاف لما الواقعة على الفعل بدليل الصلة والتشبيه
في كسر الفاء عند الاسناد المذكور ومافي الخلاصة لم من ظلت ماضيا انتهى

للتنفيسه

للتنفيسه في كون الالف عن يا وتا ليا او حرف بعطا او مع ها او فيلى ها او ثنا
تالي كسر او سكون قد ولي او مع ها فمن اسباب الامالة وقوع الالف بعد الياء
متصلة بها كبيان او منفصلة بحرف كشيبان او بحرفين ثانيهما ها كجاءها التفصيل
جيبها بشرط ان لا تكون قبل الهاء ضمة احترازا من نحو هواجيها فلا تجوز امالتها قوله
وتالي ياء عطف على ما قبله اي والمال تالي ياء ولم يخص متى المنقوض للفورة منها
ان تكون الالف قبل الكسر منفصلة بها كمساجد ومنها ان تكون بعد كسر منفصلة بها بحرف
كعماد او بحرفين اولهما ساكن كشملال او كلاهما متحرك واحدهما ها نحو يريد ان يضربها
بشرط ان لا ينضم ما قبل الهاء احترازا من نحو هو بضربها وقال الشيخ التفصيل عن يجي
في قلة امالة نحو دعمها فالصواب ان لا يعتبر في الامالة المتوانية ما اسقاطه احسن
مقام في الخلاصة قوله او سكون عطف على كسر وذا مفعول يولي انشاء الى الكسر
والراء وراء العلى لم يقع كسر وبلا تجوز ومن على وكذا المعطوف
بحرف او حرفين او قبل الها لم ينكسر او لم يتكسر اغتدا اي لما فرغ من اسباب الامالة
شرع يتكلم على موانعها وهي ثمانية حروف الاستعلاء السبعة يجمعها قوله خص ضغط قظ
والراء المكسورة وانما منعت الامالة لان السبع لا تستعلي الى الحنك لم تمل الالف
معها لطلب المجانسة والراء شبهت بالمستعلية لانها مكررة والتفخيم بالمكسورة
بجري ويكاد مه الماة واحترز بقوله مظهر من المقدر فلا تمنع الامالة في خاف لان الكسر
مقدرة في نفس الالف ولا في طاب لان الياء مقدرة وذلك لان السبب المقدر موجود
في نفس الالف فهو اقوى من الظاهر لانه اما متقدم على الالف او متاخر عنها فوله متهم
متصل بكعا واللام مفعول به ثم ان كان المانع متاخرا عن الالف بشرط ان الكسر
ان يتصل بها كطالب او ينفصل بحرف كناكث او بحرفين كمواثيق وان كان مقدما بشرط
ان لا يكون مكسورا او ساكنا بعد كسر كطالب احترازا من نحو طلاب ومطواع
وكان عليه في الخلاصة ان يغير منع المتقدم بما اذا لم ينفصل كفاد في اقتراب
مسعيه وعيم قولنا اذا انشام الى العكس الكسر المقصور منكم ولا كسرا
كمرار اي يعني ان الراء المكسورة تمنع موانع الامالة من اقتضاء المنع ومنها
الراء الغير المكسورة وذلك نحو على الطارق ونحو دار القرار ولا بد من تغييره في الخلاصة
بما اذا كانت الراء متاخرة عن الالف قبل متقدمة لانها ومثلها لم تمل احمر من باد
الشعبان ذي الباري ونحو بشيرا وايضا بما اذا كان المانع مقدما على الالف ما لها التاخر

كما قال الشهير وابن ... بل يمال نحو كتاب وفي تمثيل الشيوخ به نظر **ولا تمل**
لسبب لم يتصل والكف قد يوجبه ما ينفصل أي لا يوجب الإمالة إلا إذا كان متصلا كما تمال الألف في نحو
يد سابور لانفصالها عن الياء وقد تمال الألف للكسرة المنفصلة وإن كانت أضعف
من المتصلة قال سيبويه رحمه الله سمعناهم يقولون لزيد مال بإمالة الكسر وشبهوه
بالكلمة الواحدة وبه يعلم أن كلام المتن كالخلاصة ليس على عمومه من جزئه المنفصل
نحو لم يخش ... قال ابن غازي رحمه الله مثل هذا عندي من المتصل لا يقال ... هنا
تام قوله ويط بالبناء للمفعول سكنة للضرورة ويعني مانع الإمالة وإن كان منفصلا
كما تمال الألف في نحو يريد أن يضربها قبل وكلام المتن كالخلاصة وقد اعترض شارح التوضيح
بأن نصوص النحويين مخالفة لذلك ثم ذكر كلام ابن عصفور قال الشهاب وما ذكره من أن
كلام ابن عصفور ليس حجة على ابن مالك ولا يقتضي أن نصوص النحويين بخلاف ما قاله
وقد أمالوا لتناسب أي هذا القسم على الموانع إشارة إلى أنهما ... في حد
لأن الإمالة فيه تابعة لما قبلها أو لما بعدها ولضعفه بالنسبة إلى بقية الأسباب
ولذلك لا يعتبر المانع بعدها كما قال في الخلاصة بلا داع سواه وأشار لذلك بقوله
بتقديم المعمول أو في تمثيله لذلك بالآية إشكال لوجود غيره فيها وهو كسر الياء للألف
عند بناء الفعل للمفعول وأجاب عنه ابن قاسم بما اعترضه في التصريح وقال ابن غازي رحمه الله
ابن غازي فلله في جوابه ما شاء وأسقط بعض الفضلاء لما رده بتكرير ...
وزعم الشاطبي رحمه الله أن ابن مالك لم يرد إمالة الألف في الآية الكريمة وإنما أراد
إمالة فتحة التاء كما أماله اللام ولا يخفى بعده **ولا إذا البناء غير ها ونا** للناصبة
وذا مفعول بمقدر أي ولا تمل ذا البناء لأن الإمالة ضرب من التصرف ولا حظ في ذلك للحروف
ولا للأسماء الغير المتمكنة وأما الفعل الماضي فلا إمالة فيه ذكر لأن الفعل له الإمالة
في التصريف وهذا مفهوم من قول المتن مع بدل عين ما ثم ... كقول الخلاصة وما ... كذا
بدل عين الفعل ... عليهما ويستثنى من ذلك والبناء المقارن ... بالنحو
للأخذ ... لأنهما أداة لا تتمالان شاذة جاء منصوصة
فيهما فقد سمعت الإمالة شذوذا في غيرهما كذا الإشارية ومتى وأنى وبلى ويا في النداء
في قوله ... أما وإن أراد ... فقد قال الشهاب بيانا للمعنى ... أراد
بما أن ... تجوز إمالتهما في غير الشذوذ الذي سمعا فيه من الكلام أن هذا ثابت
في كل مسموع والظاهر أن إمالة ... ذا الإشارية ومتى وغيرهما ...

صح

صح وإن أوهمت عبارة الناظم خلافه وإن أراد أنه لا ضعف فيه من الكلام خلافه
والفتح قبل كسر راء في طرف أمل كللأيسر مل تكف الكلف تمال الفتحة لسبب آخر وهو
أن تكون قبل راء مكسورة نحو من بشر ... ولا يمنع أن تكون الفتحة في حرف استعلاء
أو راء أو غيرهما وفهم من قوله قبل أن الفتحة لا تمال في نحو الفلينة وإن كانت الكلمة
الأيضال لا كونه المتباين من الكلام ... كان مكسورة إن ما كسرتها
غير ياء ... وإن كان غير ذلك منع الإمالة نحو سم ونحو غيرهم
وما ذكر من اشتراط التطرف للراء غير صحيح فإن سيبويه نص على إمالة فتحة الراء
في نحو رأيت خبط رياح وقول بعض ... في الخلاصة عن الإمالة قبل كسر راء غير
متطرفة ولعل من المشكوك عن ... نصه لا يخفى ضعفه لأن المفهوم معتبر لا مهمل
حجته وبقي عليه كالخلاصة شروط إمالة الفتحة شرطان أن لا تكون على ياء وأن لا
يكون بعد الراء حرف استعلاء فلا تمال فتحة الياء في نحو أعوذ بالله من قول الغير
وقبح الغير ولا تمال الفتحة في نحو من الشرق وإن كان حرف استعلاء مقدما لم يمنع
لأن الراء المكسورة تمنع المستعلي إذا وقع قبلها فيما إذا نحو من الطرق وثاني
أن يكون قبلها التأنيث ألا الإمالة للأول مطلقة في الوصل والوقف وللثاني مقيدة
بالوقف فيه ذلك كما قوله أمل وقوله أن تقف بمثال الفتحة في نحو رحمة ونعمة
وفهم من قوله أن تقف أن الفتحة لا تمال إذا لم تقلب التاء هاء لأن ذلك إنما يكون
في الوصل ولم يفتح المستثناء الألف كما وقع في الخلاصة لعدم إتيانه في الكلام
ونبه على ذلك في الخلاصة لئلا يتوهم أن إمالة هاء التأنيث تستوعب إمالة الألف
كما تستوعب إمالة الفتحة **الوقف** **نحو فتى مقصورا وفي الحذف ابنا**
وقفا كذا إذن **وغيرهم أجروا** ... أن تقع منصبة إعرابا نحو رأيت
زيدا وفتحة البناء نحو أيها ... والمقصور نحو فتى وتكون العدة من
التنوين واستصحب حذف المنقلبة وصلا ووقفا وهذا مذهب ... والأجزاء
والمازني ودليله أن القياس كان يقتضي الإبدال من التنوين مطلقا منع منه في الرفع
والجر والاستثقال وهو مناسب لأن فتحة المقصور لازمة وقيل هذه الألف هي
المنقلبة في الأحوال الثلاثة وحذف التنوين فلما حذف عادت الألف وهذا مروي
عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين وقيل بعضهم بل هي بدل الألف في النصب
بدل التنوين وفي الرفع والجر بدل لام الكلمة وهو مذهب سيبويه ومعظم النحويين

واشار بقوله كذا اذن الى ان نون اذن ايضا تشبه بالتنوين مع انها اصلية فتبدل في الوقف الفا
وهذا راي الجمهور وقيل تقف بالنون لانها بمنزلة لن وان وفيه اشارة الى ان مسئلة
الحاق اذن بالمنون المفتوح وعدم الحاقها مختلفة والخلاف الرابع في قوله وغيره
اي غير التنوين الكائن اثر الفتح وهو الكائن اثر الضم او الكسر وسبق في الاضمار التضعيف
وصلة الضمير لا فتحا عطفا على غيره اي واحذف صلة الضمير في حال الوقف حيث لم تكن فتحا نصب على
نزع الخافض فتقف في نحو ابيه ومررت به بالاسكان الا في الضرورة فقد تثبت الصلة كما في
صنو والفرق بين الفتح وغيره الخفة والثقل وبيا منون المنقوص لا نصبا عنيا
وغيره اثبت وعكس هذا: عطف على غيره ايضا ومنون مضاف المنقوص اضافة صفة لموصوف
اي واحذف يا المنقوص المنون في حالتي الجر والرفع بلا حذف في نحو هذا قاض ومررت بقاض
وبالاثبات في نحو رايت قاضيا قوله عيا بالسين وعا بعد اسوة للالف الا اثر على حر
قوله في عاز من نحو وهو كثير قوله وغيره مفعول مقدم باثبت والضمير لمنون المنقوص
فتقف بالاثبات في نحو هذا القاضي ومررت بالقاضي وقد تثبت الياء في الوقف على المنون
كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادي وتحذف في الوقف على غير المنون فتقول هذا القاض
ومررت بالقاض وهذا معنى قوله وعكس هذا ويجب ان يعلم ان الضمير في قوله وغيره اثبت
راجع لمنون المنقوص بقيد قوله لا نصبا بمعنى المنون اذا كان منصوبا تثبت ياؤه
ساكنة فان في قول الخلاصة وغيره التنوين بالعكس للعموم والعموم والتنوين
بقيده وهو قوله ما لم ينصب الى لا يعلم ان كلامهما عكس على التعيين وهو تعيين
الاثبات خلافا للشيخ يس ومع هذا فصنيعها اسلم مما هنا لان الضمير في قوله وغيره
اثبت ان جعل لمنون المنقوص بقيد قوله لا نصبا كما شرحنا عليه لم يدخل المنصوب
او هم ان قوله وعكس هذا راجع الى صورتين انه جملة ما اندرج في الكلام وان جعل
بغير قوله لا نصبا او هم ان المنصوب لا يثبت له ذاك الحكم والله اعلم وفي
نحو مر لزوم رد يا اقتفي: يريد ان ما تقدم في المنون مقيد بما اذا لم يكن محذوف
العين كاسم فاعل من اري فان كان كذلك تعين رد الياء له في الوقف والا بقي
الا مجاف بيقايه على حرف واحد وحقا في نحو محذوف الفاء كيف مضارع وفى اذا
سمي به فانه كالمنقوص فيجب رد يائه وفيما تقدم قوله وفي نحو متعلق بـ
بصيغة الامر واليا مفعول مقدم به ومر بغير تنوين للوزن ويعني تمم
وغير ها من ساكن: اشار الى انه يجوز في الوقف على المتحرك خمسة اوجه اولها

الاسكان

الاسكان وهو ظاهر وها في كلامه ليست ضمير او لام الفعل وانما اراد ها التانيث
فلا يصح بالمضاف اليه كما في الخلاصة من غير ان الماضي ان نقل بتاء التانيث لان
الكلام فيما اذا الوقف عليه لا في الموقوف عليه بالنقل والتاء انما تصير ها في الوقف
وتحرز بذلك من تاء التانيث فانه لا يجوز في الوقف عليها الا الاسكان قوله من كل
حال من غير وفيه مجي الحال من المضاف بدون شرطه وفي عليه في الخلاصة تغيير
المحرك بغير القارئ احترازا من نحو اخرت الساعة فانه لا يوقف عليه الا بالاسكان
كما في الحمرة وتركهما ولم يستثن ميم الجمع لوضوح انه هاملة وسكنها في الحظ
للروم والاشمام عند في الوقف ومنهما وصلها وكذلك لانه في الوقف يحذف
الواو والميم ليست ذا ذا ومنهما وكذا بعض او مقايسه لجانبهما وقفا ورم ذا تحركه
الروم هو اخفاء الصوت بالحركة من غير ان يذهب الصوت راسا ويكون في جميع الحركات
ولذا عبر بمطلق التحرك او اشمم الضمة المراد بالاشمام الاشارة بالشفتين الى الحركة
ولا يكون الا في الضمة كما اقتضاه كلامه وسواء في ذلك ضمة البناء والاعراب قال الجاربردي
واشتقاقه من الشم كانك اشممت الحرف رائحة الحركة بان هيات العضو للنطق بها
فقوله او اشمم التي بجزء الحرف المضموم اخص من قول الخلاصة او اشمم الضمة
او غير همز او عليل ضعف غير محرك التضعيف هو تشديد الحرف الموقوف
عليه وله شروط ثلاثة اولها ان لا يكون همزة احترازا من نبا الا استثقالا ثانيها الا
يكون حرف علة احترازا من نحو سهو وفتى القاضي وقول ابن هشام لو قيل بالتضعيف في ذي
اللين لم يمتنع في نحو او وزي او وامي ياسر اه جوابه ان المانع من ذلك الاستثقال
لا النص ثالثها ان يكون بعد متحرك احترازا من بكر وقال ابن هشام لا يمتنع عند
وسوى لان التضعيف الذي بعده متحرك يجعله مثار الكلمة وخوف تحة بان فيل المرغم
فيه ثم متحرك قلت هذا الصحيح نحو لعرف عليه اه وفي تسهيله ونحو ان لا يكون منصوبا
منونا في اشهر اللغات واما قوله لغير منه ان ام خذا باقي وجه وقال ابن القاسم قد
لا يحتاج الى هذا الشرط لان المنصوب المنون اذا ابدل تنوينه الفا لم يكن الحرف الذي قبل
الالف موقوفا عليه بل الموقوف عليه انما هو الالف والكلام في احكام الموقوف
عليه اه قلت فيه نظر لان الكلام فيما اذا الوقف عليه بالنقل كما عدا والالف وجودها
الا حيث الوقف بالنقل وانقل يد لساكن تحريكه جاز وان بعدم الحذف لا وفي الهمز
ومن سوى المهموز فتح ما نقل النقل هو تحويل حركة الحرف الى الساكن قبله والله

ولذلك كانت قد وصل او نعها ان يكون الساكن مما لا يمتنع تحريكه سواء كان الامتناع للتعذر كما
في الالف نحو دار او التعسر نحو الحرا او للاستثقال كما في الواو والياء نحو قول وبيع وهذا
معنى قوله تحريكه جاز وثانيها ان لا يوجب ضم التحريك في غير المهموز ما يحرز في نحو هذا بغي
لما يلزم عليه من بناء فعل وهو مهمل ولا في نحو البعض بينهما يلزم من بناء فعل وهو مهمل
او نادر ويعرفه في المهموز لاستثقال والضمة في الهمز هذا ومن تبعه بعلي وهذا
معنى قوله فلا بعدم نظير وثالثها ان لا تكون الحركة فتحة في غير المهموز اي ما طرأ اي التي
لا يجوز عندهم نحو ابت الحي او بكي او ذلك لان الفتحة والضمة فرينتان محلولنا اعلى ومن
الفتة عليها والفتحة ضعيفة فاعتبروا اخرها قال كذا انجار ح وقيل ان المفتوح ان كان
منونا كالجمع والنقل فيه مرض الف التنوين وحمل عليه غير المنون وفيه ان الكلام فيما فيه
يراد الوقف عليه لا في الموقوف عليه بالبدل وايضا هذه لغات متعددة فلا يكون الوقف
عند اهل هذه اللغة مع عدم الاولى وقيل غير هذا مما معنى ذلك ويجوز في نحو ابت الحبة لنقل الحركة
وايجاز ذلك الكوفيون في غير المهموز ايضا وهو معنى قوله ومن سوى المهموز **وما تانيث**
لوى اسم فاعل ان تلت لساكن ح وقل في جمع تصحيح وشبه احترز بالتا عن
تاء التانيث وتاء غيره وبقوله لوى اسم من تاء تانيث الفعل فانهما لا تغيران وبقوله لا التاء
من تاء احت وبنت بناء على قول غير يونس انهما للتانيث وما في التوضيح من الاحتراز عنهما مع انه
في باب النسب قول يونس ليس كما ينبغي ودخل في كلامه ما قبلها متحرك نحو حمزة
وما قبلها ساكن صحيح وليس الا الف نحو الصلاة ودخل فيه ابعد كما سبق
وجمع التصحيح وشبهه الا ان ذلك في الاخير قليل كقول بعضهم دفن البنات من المكرمات
ونحو هيهات وهذا معنى قوله وقل في **والمعل بعط بها السكت بحذف اللام**
وليس في الكاف ذا التزام ومن عوائد الوقف اجتلاب هاء السكت ويكون ذلك في ثلاثة
اشياء احدها الفعل المعتل المحذوف اخره للجزم نحو لم يقض او للبناء نحو اعطه وذلك
جائز لا واجب الا فيما بقي على حرف واحد كالامر من وفى او وعى فانه يجب فيه احدهما ابن كضاعيا
المجزوم وذكر ابن هشام وجوبها في البناء بالاجماع على ما في الوقف على الراء ولم يرقوله
يعط في المعل ح كما للفي ح وهاء السكت متعلق به وبحذف اللام حال من المعل ومفهوم
قوله وليس انه ملتزم مع ما بقي على حرف من سواء كان من محذوف الفاء كعل
او العين كم ولم ير ثانيها ما الاستفهامية اذا جرت وهو معنى قوله **وما في الاستفهام**
ان جرت خذف الفها والهاء بلا اسم ان جر ذا احترز من نحو ضربه والتركيبة فانهما

ط

للتعميم الهاء واحترز بقوله جرت من التي هي نحو وما والمنصوبة فلا تعميمها والاشارة
اي حقيقه بقوله يوطل بها السكت اي بعد حذف الهاء وكان من حقه ان ينبه على ذلك وقوله
بالجر متعلق بقوله جرت احترز من المجرورة بالاسم فان حذف الهاء ولا تعميمها الهاء والفرق
ان الحرف لعدم استقلاله كالجزء منها فلم يلزم من حذف الهاء وعدم سلب الهاء بقاؤها
على حرف واحد بخلاف المجرورة بالاسم المستقل ولهذا اذا حذفت الهاء وجب سلب الهاء بها وهذا
معنى قوله ومن يرد الهاء ان بالاسم الجر ذا اي لا يكن ما في نسخة المحذوف والذي يكون المعنى
وما في الاستفهام ان جرت توطل بها الهاء لاجل حذف الهاء وبقائها على حرف واحد في الحقيقة
ويعدم عدم لزوم الهاء مع المجرورة بالحرف وقوله والذي ذلك ثالثها ما بني على حركة بناء لازما
وهو معنى قوله **ووصلها بنا لازما اجر** اي اجز وصل هاء السكت بما بني بناء لازما
مخرج بنى بناء المعرب فلا نصها لا تلحقه وخرج بقوله ما جاز البناء كلا والمنادى وما قطع
عن الاضافة فلان بناءها جاز بل يلزم لا انه واجب فلا تلحقه وهذه قول الشاعر امر
وتعت وانجى من علم وكان من حقه ان يحترز عن المبني على السكون لا تلحقه ما كان عن
وكان من حقه ان يحترز عن الفعل الماضي فلان بناءه وان كان لازما فحركته تشبه حركة
الاعراب لان الماضي انما بني على حركة لشبهه بالمضارع المعرب فلا تلحقه هاء السكت على الصحيح
وهو مذهب سيبويه والجمهور واختيار ابن مالك ومن حقه ان يستثنيه في الخلاصة
كما استثناه في الكافية حيث قال ووصل الهاء اجز بكل ما حرك تحريك بناء وما
ملم يكن المبني فعلا ماضيا ومثاله ما تقدم فيه التمثيل بقوله اذا ما ترعرع فيها الغلام
فما يقال له من هو **ووصلها بغير تحريك بنا** اي بما جاء في كلامهم الوصل الوقف
وجهه من الحكاية ذلك غير مختص بالشعر بل حتى في النثر وبهذا قرئ فلو منه في النهي
قوله مثل الحريق وافق القصباء وشدد اللام مع وصلها في الاطلاق والمسوغ
للابتداء به ولا التخصيص بالمعنى اي وطرق كلمة بغيرها والابتداء بالحرف **خاتمة**
لكتاب الابنية في زيادة من الوقف وهو مبنى على التصريف لانه فرع بالاعلال وهي مفرعة
على هذا النوع لان معناها خارج عنه وليست مفرعة على مطلق التصريف الذي معناها مقيد
فلان معنى الابنية المختوم بها من حيث هو منه **لا ابتداء بساكن ولا يرى في بعض الوقف بما**
يسكن لا ابتداء بالساكن عامل في جميع اللغات كما قال ابن جني وابو البقاء واختار
الكل هي اشتراط وجد الامكان بالابتداء وان ذلك ممكن في بعضها ووجهه ان التلفظ
بالحرف انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقيف الشيء على ما يحصل بعده محال وجوابه

وجوابه منع التعريف بل الحركة مع الجمع وقد اجمعوا على ان الواو والياء غلبا بل الغا
في هما لو كلاهما الحركة بعد الحرف قبلها وبالجملة فلا حركة او السكون ان احديهما
للحرف فلا عرض للذات فلا يتعقل الحرف عار عنهما فالقول بصحة الابتداء بالفائى
متكلف وانكار للمحسوس وكما سكن كل الحرف وان اراد بالابتداء الاخذ في النطق بغير
الصمت كلا الاخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب النفس فلذلك كما توهم بعضهم فلا نزاع وفرع
كالابتداء بالفائى فيقول ان كان اول الكلمة متحركا فظاهر وكلا الاحتياج الى اجتلاب همزة
الوصل المتوسط للتوصل بالفائى وهذا معنى النطق بالثاني وقد علم وجه تسمية همزة
الوصل بهذا الاسم ولذلك سماها الخليل سلم اللسان وكلايرد نحو يعوجبي الزمان فبي كحى
العيول مبني كالجائع بسكون الهاء مع عدم همزة الوصل فلطالما ان المذكور نادر والهمزة
المعقود كالجزء مما دخل عليه وما اعاده المتن وموضوعه الاتيان بها مع الساكن مبتداه
والغا صنفا لوضوح انه اذا ابتدئ بها فلا بد منها ولو اسقطت لم يجد الا ان ابتدئ
بها خلاف ما افاده كلام الخلاصة والمصنف بانه لا يستفاد من المتن الا وجوبها مع الساكن
كما اقتضاه الام لا يقتضي امتناعها مع غيره بعلة الاتيان بها ذلك الذي ابتكر
لها الكلام تقتضي انها مع المتحرك مستغنى عنها فيكون الاتيان بها اذ ذاك لغوا وموضع

كالماضي والمصدر اثماني فوق ستة وكلها اثماني الى الثلاثة مواضعها المعينة

اربعة لان ابد عليها والمتن لا ينبغي الانحطاط فيها وان لم يصف غيره خلاف الخلاصة
بان الضمير في عبارة تناظ بتلخيص الوصل فيتبع ان الجنس قاله انما هو موضع القواعد
على سبيل القياس فيقول الحكم لزيد والقياس لعمرو والحمد لله الاول الماضي الخماسي
والسداسي كانطلق واستخرج الثاني مصدرهما كالانطلاق والاستخراج الثالث امرهما
كانطلق واستخرج الرابع امر الثلاثي كاعلم واشكر وهذا ما لم تتصل بالفاء مضارعه او عينه
والا لم تجتلب الهمزة نحو وقل قال ويبدل من همزة الاستفهام او يسهل لم تتوسط
همزة الوصل كالمحرك في الحروف سوى الحلق غير كما في ذلك وهذا الا عم الشكل
وبقيته ما جرى به مذهب الخليل انها همزة فقط واذا دخلت همزة الاستفهام على همزة
الوصل لم يحذف الاولى لانها تعني بحذفها والثانية لانها حذفها يوقع في الالتباس
الاستفهام بالخبر بل تبدل الفاء او تسهل نحو الذكرين والان الآن وهذا انما هو اذا
كانت همزة الوصل مفتوحة فان كانت مكسورة نحو اصطفى البنات او مضمومة نحو
اضطر الرجل حذفت لانه لا لبس وهذا الحكم اعني جواز الوجهين في المفتوحة

لا يخفى

لا يختص بعمرة الوصل نصا على جوازها وكلام المتن كالخلاصة والكافية يوهم الاختصاص والتزامه في الخلاصة لزم
الجواز قبل ابن مالك الكافية كالتصريح في الاختصاص

وابن واسم است ابن ابنم
واثنين وامرئ وتانيث نسي

خولها في هذه الاسماء مسموع لا يقاس عليه وهو
عشرة اولها ابن فانه عند البصريين محذوف على وزن افعل بالجيم في الجمع دال نحو ابن وابنان وهو اصل المراد
خلافا للكوفيين في قولهم انه جمع غيرلا ان فعلا لم يجي في الاحاد وذا عند الجمهور ويشهد للبصريين
مجيء الكسر في همزته وحذفها ان في قول سيرنا عن بنات حينئذ لبس ابتليت لغيرها وتم فيه بمرة
بمعنى ومثله في الجموع غير معروف ثانيها اسم اصله عند البصريين سمو محذوفة اللام لاستثقال الحركة عليها ونقل
سكون الميم للسين لتتعاقب الحركات على الميم واجتلبت همزة الوصل وذهب الكوفيون الى ان اصله وسم حذفت الفاء
وجيء بالهمزة ورد بتكسيره على اسماء وتصغيره على سمي ثالثها است اصله ستة بحمل الجمع على استاه رابعها ابن
اصله بنو بحمل الفعول على ابناء ثم اعل بحذف اللام واسكان الفاء اول وجيء بالهمزة خامسها ابنم بمعنى ابن والميم زائدة
للتاكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى ازرق وليست بدلا من اللام وان كانت في حكم الثابتة فلا يحتاج الى الهمزة سا
سادسها اثنان اصله ثنيان بحذف اللام كقولهم في النسب ثنوي بفتحتين ولو كانت الفاء مضمومة او مكسورة لظهر
ذلك في النسبة ولو كانت السين ساكنة لقالوا ثنيي باسكانها ثم حذفت اللام وسكنت الثاء وجيء بالهمزة سابعها
امرؤ وهو اسم تام لان لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع دخول الهمزة واللام اجري مجرى ما اعتل لامه ثامنها
ابنة تاسعها اثنتان عاشرها امرأة والكلام فيها كنظائرها واليه اشار بقوله وتانيث ونبه بقوله نسي على
ان دخولها في هذه الاسماء منقول لا ينقاس

مكسورة لابيدي واوى
بعمت واصم لفا اتصل

مذهب البصريين ان الاصل في همزة الوصل الكسر وفتحت
للتخفيف في موضعين اثنين وانما ضمت للاتباع فبل ضمة اصلية موجودة نحو اسكن او مقدرة نحو اغزي يا هند
بان اصله اغزوي بخلاف ما ضمه عارض نحو ارموا امشوا اصله ارميوا فتكسر همزته وضمت في نحو انطلق بالبناء
للمفعول لان ضمة وصفة اصلية بالنسبة الى هذا البناء وان كان البناء كله عارضا فوله مكسورة خبر لمبتدا
مضمر وحال من همزة الوصل
نبه بقوله علامة على ان المراد هنا نوع في خاص من التصريف وانما تعرض من التكسير والتصغير ونحوهما مطلق
التصريف

غير حرف وشبيه حرف
وغير ذي اثنين اذا لم يحذف

غير معمول مفعول بصرف وشبيه عطف على حرف منطوقه ان الاسماء والافعال الخالية من شبه الحرف
تتصرف ومفهومه ان الحروف وشبهها من الاسماء والافعال لا تتصرف ومن الافعال الجامدة داخلة في شبه الحرف لجمودها
ولذلك ومعاملة واسم وتجويزه بعض وقوله وغير ذي اثنين ان ذا الواحد لا يتصرف بلا حرف وبينه وفي هذا العطف نظر لان
ذا الاثنين واحد والواحد هو الحرف وشبهها وغيرها هو غيرها ولا ايهم ان يكون عطفا تعينه لان الثاني نوع من الاول

لصرفه على بعض الحروف وشبهها وصنيع الخلاصة سالم من هذا لان قوله
وليس ادنى كلام تام يحتمل الاستيناف والعطف وعلى كل فهو مبين لما بعده
ما قبله يريد ان ما يقبل التصريف انما هو من الكلام السابق [illegible]
لا يكون في اصل الوضع على اقل من ثلاثة على ان ابن هشام اعترض عليه بانه ليس بالصحيح
على انه لا يدخل التصريف حرف وما شبهه وان اجيب عنه بانه سالم من
علامة مستانفة وما اقتضاه قوله وغيره الخ وقول الخلاصة وليس ادنى من
قبول اصلا او مطلقا للتصريف بحسب ما دل الحرف جوابه ان هذه علامة
لقابل التصريف والعلامة لا يجب انعكاسها ونبه بقوله ادنى لحذف على
ان الاسم والفعل القابلين للتصريف قد ينقصا عن الثلاثة بالحذف لا في الاصل
كيد ودم والسم في القسم والفعل كقل وبع ومه والاصل حرف لازم والغير لا
اي الحرف الاصلي هو الذي يلزم جميع تصاريف الكلمة كفاء اخذ والزايد وهو المراد بالغير
هو الذي لا يلزم تصاريف الكلمة كتاء احتنى لسقوطها في جزء واجزاء واورد
من التعريف فاسد الطرد والعكس كلمي فقد الاصول قد لا يلزم كواو وعد فانها تسقط
في المضارع والامر والمصدر وبعض الزايد قد يلزم كواو كوكب فانها تثبت في تثنيته وجمعه
وتصغيره والنسب اليه واجيب بان الحرف اذا اسقط لعلة فهو مقدر الوجود
والزايد اذا لزم فهو مقدر السقوط وفيه ان هذا اقرار بالفساد المتقدم ولذلك
للتكيح في معرفة الاصلي والزايد نحو ما سيأتي بالامر بالرجوع للاصل زايد على اكثر من الكلام
ما قال ابن هشام في الحواشي [illegible] زايد يلزم ورب اصلي يسقط بل المعتبر ان يقال ما لم يعارض
معارض في الوزن ضمن فعل اصل قوبلا وزايد بلفظه اكتفي اخر هذا عن تعريف
الاصلي والزايد ليكون الحكم بعد التصور فقوله اصل مبتدا وخبره في متعلقه
بالخبر وضمن منصوب على نزع الباء والمعنى ان الحروف الاصلية تقابل في الوزن
بما تضمنه لفظ فعل من الفاء والعين واللام على حسب الترتيب فالفاء للاول من الحروف
والعين للثاني واللام للثالث ما لم يكن قلب ويحكم بالهيئة العارضة لحروف
صيغة الصيغة بل يسوى بين الوزن والموزون في الحركة والسكون والحروف
الزايدة تقابل في الوزن بلفظها الا ما يستثنيه وضاعف اللام اذا اصل بقي
اي اذا تممت حروف الوزن قبل تمام اصول الموزون بان كان الموزون رباعيا
او خماسيا فوزن الرابع باللام ثانية والخامس باللام ثالثة وهو معنى تكرير اللام وذلك

كجعفر

كجعفر وسفرجل وزايد الحق بالاصل في الوزن وقيل تفعنال مبتدا وتفعل
هذا في نحو ادهيسا وتفعلة وزايد الفاعل زيد [illegible] معناه اجراها
ان يكون الزايد تكرير اصلي فانه لا يقابل في الوزن بلفظه بل بما قوبل به ذلك الاصل
في وزن اغدودن افعوعل وفي وزن جلبب فعلل لان الثانية ان يكون الزايد بدل تاء
الافتعال فانه لا يقابل بلفظه بل بالتاء التي هي الاصل كقولك في وزن اصطبر افتعل
وذلك لان المعتبر كلما زاد في الموزون شيء يوجد في الوزن مع الاصل وكم
امع تنزيل لفظ المنى على المعنى المطابق في لفظ بدل تاء الافتعال الاصلية
ويحكم الزايد بالاشتقاق ان اصله ومن معنى راو اثنا كان فعلى والغير لا
دليلا لكلامه الزيادة اشار الى تفصيلها هنا والمعنى ان الزايد يحكم بزيادته منها
الاشتقاق وهو مقتضى الجمع واصل كالضارب من الضرب والاشتقاق في الاصطلاح
الكبير والاصغر فلما كان ان تكون المادة واحدة ومختلف حالها بالترتيب وجمع ذلك
تدل على معنى واحد ومعنى غير معناه كلا عند ابي الفتح وربما كان الجامع ابو علي والاصغر
مركب ومادة [illegible] على معناه وهو المعول عليه كذا
ضارب على الضرب ومن علم صح ان تقل الى الاصل لما والتعليل نعم
ومنها ان يكون الحرف في محل الزيادة في محل لا يقع فيه الا حرف من حروف الزيادة
نحو كسا وهو الكسح وسحر وسرع وتعرفا عما العيف فوزنها فعلا
في عباراتهم والمطلوب اخص من هذا وهو ان يكون الحرف في موضع لا يقع فيه
الا حرف معين من حروف الزيادة كالنون فيما ذكر في قوله او مثله لا يزيد فيه وعنون
اي بكونه في مثله والنص يعود على الزايد المحدث عنه وهو الزايد وحيث هو
وعبارته كعبارة الفوم ومنها ان يكون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم
فيه زيادته مع الاشتقاق كالنون اذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها
حرفان نحو جحنفل بالفاء فنونه زايدة وان لم يعرف له اشتقاق لانها في موضع
لا تكون فيه الا مع الاشتقاق كالزايدة نحو جحنفل من الجحفلة وهو لكثير الشفة
للانسان ومنها كونه مع عدم الاشتقاق في موضع تكثر فيه زيادته مع
الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف كافكل بمعنى ابدع
وان لم يعرف له اشتقاق حملا على ما عرف اشتقاقه كاحمر وهذان شرحان
تحت قوله او مثله والعروض الثاني والثالث اي التعليل في الثالث

على انها تشتغل بحال التاء ومنها ان يعين الحرف دالا على معنى كحروف المضارعة
وغيرها من الزيادة اذ لذا تنتفي مع ما يتعلق بها من المطولات وهذا من الزوائد على الخلاصة
حروف الزيادة * سألتمونيها الحروف يحكى ان الزجاج سأل المبرد
عن حروف الزيادة فقال سألتمونيها فقال نعم قال اجبتكم ويحكى
مثله عن تميم وان في الحروف للعطف وهو مبتدا خبره ما قبله ويقال عليه ان
كان مرادا خبار بالجملة فانها هي المبتدا الخ ولا وجه
لقصر معنى الجملة هنا وان كان من الاخبار بالمعرد وانما هو اللفظ المعين
فلا معنى له والجواب ان العاطف على حذف مضاف والمعنى حروف الزيادة
حروف مجموع سألتمونيها فالالف * والياء والواو من بعد ثلاثة
ومثلها الطيق وكا كعوعا * وبعدها يستعمل وفعلل
اي عرفت زيادة الحروف الثلاثة اذا صاحبت اكثر من اصلين كضارب وضيغم وكوكب ومعهم مع اصلي
انها اذا صاحبت اصلين فقط لم يحكم بزيادتها وهو كذلك كرضي وبيع ثم احكم المذكور معتبر بما اذا لم تكن
هذه الاحرف في مضاعف الرباعي واللاحق اصول كعاعي وضوضاء وعوعو ويويو ولا خصوصية للياء
والواو بهذا الشرط ومعنى اصالة الالف انقلابها عن اصل ووجه الاصالة فيما ذكر ان اصالة
حرفين متعينة ولا بد من ثالث مكمل للاصول وليس احد الباقيين باولى والاخر ويشترط في زيادة
الياء ان لا تكون مصدرة وبعدها اربعة اصول كيستعور وهو شجر يستاك بعيدانه ووزنه يفعلول
لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله الا في المضارع فوزنه مما يدل بمعنى زيادتها ولا كعوعا
عطف على مقدرا اي لامع اصلين ولا في كعوعع * والميم والهمزة ان تصدرا *
قبل ثلاث اي يحكم بزيادتهما في ذلك كاحمر ومكرم واحترز بالتصدر مما اذا تاخرتا او توسطتا
فانه لا يحكم بزيادتهما الا الهمزة فيما ياتي ذكره وهو اصح وفهم من الخلاصة سبقا الصرف بشم دال
ويفهم قبل ثلاث مما اذا سبقت اصلين ومع اوار بعة كاصطبل ومرزجوش فانها اصلان
وفهم قبل ثلاث ان اصول بعينه الحرف والثاني للدلالة الاولى وهذا صادق بما اذا كانت الاصالة
محققة او محتملة فانه يحكم باصالة المحتمل وزيادة الهمزة والميم كافعى ايم رجل ومرسي بمعنى
احمق وفهم الخلاصة تاصيلها تحقيقا للاقتضاء بها اصالة الهمزة والالف في ذلك وزيادة المحتمل
وهو خلاف النصوص او بعد الخ * والنون بعد اربع منها الف *
اي تزاد الهمزة والنون بعد اربع كحمراء وماء وبيان وشيان وبعده منها الالف نحو احنبطا
واعلودن وفهم الخلاصة بعد الف اصحى وهذا الضرب ماهنا على نحو جمع يويو ونحو بيار باسع
فاعل

فاعل بابث * والنون في الوسط سكونه الف * عطف على ما من حروف الزيادة اي في
الوسط بسكون النون وجملة سكونه الف اي عقب حال لان معين نكرة لغيره اي تزاد النون متوسطة
ساكنة كغضنفر وكناه وهو ان يعبر التوسط بكونه في اربع بالسوية والا فكلام صادق بنحو انفه
ولا يصدق بنحو عنبر محل التوسط على الكلمة بحيث يكون الثاني كالتصغير وكان عليه ان يشترط التعكيك
احترازا من الترجمة كجحنفل بتمثيل الخلاصة بغضنفر او في مساهنا
والتاء في التانيث والمضارعة * ونحو الاستفعال والمطاوعة *
اي تزاد في التانيث كمسلمة ومسلمات ولا يشكل بنحو فاطمات لان التاء في هذا الباب كلمة مستقلة بنفسها
وفي المضارعة كتفعل وكذا غير التاء من حروف المضارعة اي كذا للامر وفي الاستفعال كالاستخراج
ونحوه كالتفعل والتفاعل والافتعال ومن المشتق منها وفي المضارعة كتعلم تعلما
والهاء في الاستفعال واللام في * اشارة والهاء منها تقف
اي تزاد الهاء في الاستفعال كاستقامة ومنه استعانة وهذا مزيد على الخلاصة
وهو محتاج الى التنبيه قال ابن هشام رحمه الله الخلاصة محتاجة الى بيت ومرجح ابن معط
وهو قوله والهاء في استفعال كاستطاعه ونزيد للتقعيد في اسطاعه
وتزاد اللام في اسماء الاشارة كذلك وتلك وانها في الوقف كلمة ولم تعرج على ما يقع
تفصيله وفي عدها من الزوائد وهاء التنبيه والزوائد لانهما كلمتان
مستقلتان واللام للبعد معنى وكابعدها حروف المعاني ابن الدهان في المذكرة
الجزء بلان تقول له ما اعراب كيف مثلهما او هذا العامل كحروف المضارعة
وقول الخلاصة وامنع زيادة بلا قيد ثبت مستفاد مما تقدم في ادلة الزيادة والله تعالى
اعلم وذكر نحو في كتاب الابنية

الحذف

يجزم ما مضارع والمصدر والامر كعدم حذف كلم اي تحذف فاء كل
فعل مضارع ثلاثي صحيح او فتشفا الوقف عنها كسنة يلد مفتوحة وكبعد
في كبعد وحمل عليه الياء اخواته والامر كعد والمصدر الكائن على فعل بكسر
الفاء وسكون العين كعدة وبقدر انقرض تحرك العين بحركة الفاء ليكون
يقاؤها دليلا عليها وتعوض من الفاء تاء التانيث ومن مرفوعه من كعدة
انه يشترط كون الياء مفتوحة بالحذف من بعد مضارع او عدوا من بعد
مبنيا للمفعول ومن ايضا انه يشترط كون العين مكسورة مما حرف من
المفتوح كيوطا والمضموم كيوضؤ ومن ايضا انه يشترط كون

قوله بعد اربع لعل هنا اختصا والاصل والله اعلم تزاد الهمزة والنون بعد اربع منها الف ونحو قوله بعد اربع نحو حمراء ليشمل جميع الرباعي الثلاثي وغيره فليتأمل

احمد

كون ذلك في الفعل الذي يأتي منه تستغل فعول في مثال يفضيه من الغو بغير عير
وفيهم ايضا ان الحذف من فعلة مشهور بل يكون مصدرا لا غيره وان لا يكون لبيان
الهيئة وقوله ومن تعدى راجع للمضارع والأمر وتحذف فاء الأمر من اخذوا كل وامر وذلك
شائع استعمالا شاذ قياسا وانما فعلوا ذلك فيها لئلا تجتمع همزتان فتعل الثانية
بالابدال او الحذف استثقالا واخف **وان جزما فقد في الوصف مع**
مطرد ان كان قلب لم يقع اي يحذف همز افعل في اسمي فاعله ومفعوله
وتمام المراد بالوصف وفي مضارعه كيكرم بالفتح والكسر وبكرم بالضم
لو اثبتت لاجتمعت همزتان في المضارع المفتتح بهمز التكلم وحمل عليه بقية
احواته واسما الفاعل والمفعول وهذا مشهور لما اذا لم تبدل الهمزة هاء كما
في هراق او عينا كما في عيهل والا لم تحذف لعدم مقتضى الحذف وهذا التفسير
زائد على الخلاصة وتجوز في الكاف القلب على البدل
والعين ان يسند لضمير احذف وكلا اوافر وما مثل ذا اتصل
اي تحذف العين من الفعل المضاعف اذا اسند للضمير سواء كان زائدا على الثلاثة
كاحسست او ثلاثيا وسواء كان الثلاثي مكسور العين كظللت او مفتوحها كمسست
اذا كان بمعنى مس فلا اذا كان بمعنى اطاب فمن مكسور العين وهذا التعميم هو
مقتضى التسهيل ومقتضى الخلاصة اختصاص ذلك بالثلاثي المكسور العين
وكلامها صريح في ان هذا الحذف جائز فيقتضى انها ابدا يستفاد منها كما في
ذلك بما اذا اسند الفعل للضمير متحركا فتحرك العاد والالف بخلاف ما قبله ويستفاد
منها ايضا ان مكسور العين بعد الحذف يجوز نقل حركتها للفاء وعدم ذلك
واشار بقوله واقرن الى ان الامر من المضاعف يجوز فيه ذلك وهو مشروط
بان يكون مكسور العين في المضارع وذلك اذا كان الماضي مفتوح العين
نحو قرت بالمكان اقر به بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع لغة فيه فالحذف فيه مسموع
ولا كثرة لا قياس عليه وقرنه على هذا في الخلاصة وفي عطف قوله واقرن
على احسن نقد فوله ان يسند لضمير بعد قوله **الابدال** **احرف هدات موطيا**
اي حروف الخلاصة هدات موطيا لان ذلك في البقاء ليس بجزء ولذا
لم يتعرض في الخلاصة على ابدالها وان عرضها حروف الابدال البدل فان ابدالها

في نحو

في نحو هؤلاء ولا هنا بوه وهيا فمقتصر على السماع ولا يطرد فيه في نحو طيه ولذا قال في التسهيل
والضرورة في التصريف هيا طويتها ابا ما سقط ابدالها **من واو ويا آخرا اثر الف زيد** **تلو بيان**
تبدل الهمزة من الواو والياء في ما اربع مسائل الاولى ان تتطرف احداها بعد الف زائدة كسماء
ورداء اصلهما سماو ورداي فابدلت الواو في الاول والياء في الثاني همزة ولم يخرج نحو بلا يعبه ولا وتينه
ولم يخرج نحو واو وآو وهذه لا يختص بالواو والياء بل تشاركهما فيه الالف كحمراء اصلها
الكافية **من حرف لين آخر بعد الف** **مزيد ابدل همزة ونحو الف**
احسن منها من الخلاصة **وفي فاعل ما اعل عينا ذا اقتفي** الالف همزة واو وياء في آخر وفي وصف
ما اعل عينها من اوجه العطف وهو اشارة الى المسئلة الثانية وهي ان تكون الواو والياء عينا
لاسم فاعل فعل اعلت عينه نحو قائل وبائع وخرج بقوله اعل عينا عور وصيد نحو عاور وصائد
عاور وصايد لان الفرع تابع للاصل **والمد زيد ثالثا في الواحد** **همزا يرى في مثل كالقلائد**
المسئلة الثالثة ان تقع احداهما مدة ثالثة زائدة فتبدل همزة في جمعه على مثال مفاعل وتشاركهما
في ذلك الالف كما نبه عليه بالقلائد جمع قلادة ونحو صحيفة صحائف وفي عجوزة عجائز
وخرج نحو قسور لان الواو ليست مدا ونحو مفازة لعدم الزيادة
كذاك ثاني لينين اكتنفا **مد مفاعل كجمع نيفا**
الرابعة ان تقع احداهما ثانية حرفي لين بينهما الف ولم يفصل بين الثانية والطرف في فاعل
سواء كان اللينان واوين كاوائل او ياءين كنيف ونيايف او مختلفين كسيد وسيائد
ولم تعد الالف بالف التكسير لان المسئلة لا تختص بالجمع فلو بنيت من القول مثل
عوارض قلت قوايل وخرج بالتقييد باشتراط عدم الفصل نحو طواويس ثم جعل
ابدال ثاني اللينين همزة يجب فتح الهمزة للتخفيف وتبدل ياء فيما لامه ياء كهدية
وهدايا او واوا ان تسلم في الواحد كمطية ومطايا او همزة كخطيئة وخطايا
وتبدل واوا فيما لامه واو سلمت في الواحد كهراوة وهراوى وكبعبة نظير ذلك
وبيان الاصل النص خلفها شهيرة
وهمزا اول الواوين رد **في بدء غير شبه ووفي**
ان كل كلمة اجتمع في اولها واوان فانه يجب ابدال اولهما همزة بشرط ان لا تكون
الثانية بدلا من الف فاعل كووفي لان اجتماع الواوين فيه عارض نحو الاحل
وذلك كاواصل جمع واصلة اصله وواصل والكلام لذا الخلاصة في هذه المسئلة
غير محرر وقد تكفل في التوضيح بتحريرها كما وفى بشرح المسئلة السابقة

∴ ومد افتعي ∴ عين الهمز بكلمة سكن ∴ من جنس ما قبل ومد حركي عن ∴
∴ بيا ان بكسر او تلا ان لم يتم ∴ او كان للام والسوي للام يتم ∴

الهمزة من حروف الحلق فيعسر النطق بها فعسر فاذا اجتمعت مع اخرى في كلمة كان النطق بهما اعسر ثم لا يخلو الحال تكون الثانية ساكنة او متحركة فان كانت ساكنة ابدلت من جنس حركة ما قبلها فتبدل الفا بعد الفتحة كآتي ويا بعد الكسرة كايتنا وواوا بعد الضمة كاوتي وان كانت متحركة ابدلت ياء ان كانت مكسورة سواء انكسر ما قبلها كما اذا بنيت مثل اثمد من ام فتقول ايم ثم تنقل حركة الميم الاولى للهمزة الساكنة ثم تبدل الثانية ياء او انفتح كايمة جمع امام او انضم كما في مضارع التنزيل ان جعلته بي وكذا ان تلت وهي غير مضمومة سواء كانت مفتوحة كما اذا بنيت مثل اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء من ام او مكسورة كما سبق وكذا ان كانت لاما سواء كانت بعد سكون او فتح او كسر او ضم كما اذا بنيت من قرا وزن قمطر او جعفر وزبرج وبرثن فان كانت مفتوحة غير تالية للكسر او مضمومة وهي غير طرف ابدلت واوا سواء كان ما قبل المفتوحة مفتوحا كاوادم جمع ادم اصله اءادم او مضموما كاويدم في تصغير اصله اءيدم وسواء كانت المضمومة بعد ضم كما اذا بنيت من ام وزن ابلم وبعد فتح كاوب جمع اب وهو المرعى اصله اءاب او بعد كسر كما اذا بنيت من ام وزن اصبع بكسر الهمزة وضم الباء فوله عن اه عن حرف الحرف فحرك نحو رحمة وان بهم ان حرك فشرط تقدم دليل جوابه ومفعول تلا محذوف لدلالة ما قبله اي كسرا او كان عطف على حرك المقدر وقد عرفت ان المراد بالسوي ∴ والالف اقلب تلو كسرة ويا ∴ بياء ∴

تبدل الالف ياء في موضعين احدهما ان يعرض كسر ما قبلها في الجمع او في التصغير كمصباح ومصابيح ومصيبيح والثاني ان تقع قبلها ياء التصغير كغزال وغزيل فقوله وياء عطف على كسرة وياء مفعول ثان لاقلب ∴ كذا الواو نحو رضيا ∴ وفي شجية وغزيان ∴

ان يفعل بالواو واخر لما فعل بالالف وابدالها ياء للانكسار ما قبلها في الفعل كرضي والاسم المختوم بتاء التانيث كشجية والشجو او زيادتي فعلان كغزيان والغزو ونحو رضيا احسن مما في الخلاصة لاقتضائها ان الواو المتطرفة تبدل ياء اثر ياء التصغير وهو وان كان صحيحا الجري في تصغير جرو لكنه تيسر مع القاعدة الاتية وهي اجتماع الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون ولذا قال في التسهيل وكذلك الواقع اثر كسرة متطرفة فما فتحها على كما في الكم وبقي قوله وغزيان بسكون الزاي للوزن ∴ وفي ∴ نحو صيام وثياب ∴ ايضا ∴

اي يجب الاعلال المذكور للواو الواقعة عينا في مصدر الفعل المعل كصام صياما اصله صواما وما هنا احسن مما في الخلاصة لان قولها المعل صوابه المعل كما عرفت احترازا من نحو لاوذ لواذا

ويجب

ويجب الاعلال المذكور ايضا في الواو المكسور ما قبلها وهي عين جمع سكنت في واحده كثوب وثياب وكان وجه ان يرى كما اعلت الواو في واحده كدار وديار مما في الخلاصة اتم ∴ والمعطيان يرضيان ∴ اذا انطرفت الواو بعد فتحة وهي رابعة فصاعدا ابدلت ياء لان ماضيه اذا كان لا بعد فيكم يستحق الاعلال واسواء كانت في اسم كالمعطيان اصله المعطوان بفعل حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل او فعل كيرضيان اصله يرضوان والرضوان فعل حملا على يرضي ∴ والحيل ∴ فرد فجوا او فحوا الحول ∴ الجمع الذي اعلت عين واحده او سكنت انما يجب اعلاله اذا كان بعد عينه الف كما سبق في التمثيل فان لم تكن فان كان على فعلة وجب تصحيحه كعود وعودة وكوز وكوزة وان كان على فعل جاز فيه التصحيح والاعلال وهو ارجح فالاول كحاجة وحوج والثاني كحيلة وحيل واعلم ان الحيل لما اعلت عين واحده كمر التمثيل به هنا يشعر باستفادة حكم العين ايضا من الجمع ومنه ايضا يعلم شرط الاعلال في الجمع المذكور الاخر مات التنبيه على حكم فعله مما في الخلاصة اتم واجمع وقد علمت ان الجمع المذكور على ثلاثة اقسام وعرفت احكامها وانما تعرضه وصححوا الى ان شرط الاعلال في المصدر المتقدم ان تكون الالف بعد عينه كصيام فان لم تكن وجب التصحيح كحال حولا

∴ والالف اقلب بعد ضم واوا اليا ∴ في الوقف قد ساوى كما اليا ∴
∴ للام فعل او قبل تاء ∴ او في كمثل سبعان ∴

لا يجب ابدال الالف واوا للانضمام ما قبلها كما تقول في تصغير ضارب ضويرب ويجب ابدال الياء واوا للانضمام ما قبلها اذا كانت ساكنة مفردة في غير جمع كموقن اصله ميقن والميقن فيجب التحركة تحصنها في كونها كهيام والرعنة لتحصنها بالادغام كحيض جمع حائض والتي في الجمع وهي غير مدغمة يأتي احكامها وتبدل الياء المتحركة واوا للانضمام ما قبلها ان كانت لام فعل كقضو الرجل او لام اسم مبني على التانيث بالتاء كمرموة مثل مقدرة ورمي فلو كانت الياء عارضة بان يفرد بعد الكلمة على التذكير ثم يعرض لحاق التاء وجب ابدال الضمة كسرة وتصحيح الياء كما يجب مع التجريد كتوان مصدر توانى وهذا التعبير صحيح دون الخلاصة كيان بانه ولعل ابن مالك اشار له بما بعده والبناء على الالف والنون في مسئلة المعطوف فكانه حذف والاول لدلالة الثاني عليه وكذا ان كانت لام اسم مبني على الالف والنون الزائدتين كبناء مثل سبعان والرمي تقول فيه رموان ∴ وللتاء ∴

∴ في الجمع كالبيض اوفي واكسر ∴ في عين فعل الوصف وجهر اذكر ∴

تقدم ان الياء المفردة الساكنة اذا انضم ما قبلها لا تبدل في الجمع واوا ونبه على حكمه هنا فذكر ان الياء تبقى ويكسر ما قبلها لمناسبتها كما تقول في جمع ابيض بيض ونبه ايضا على الياء

انضموم ما قبلها اذا كانت عينا لفعلى وصفا جاز ان تقر الياء وتكسر ما قبلها كما تقول في انثى
الاكيس كيسى وابقاء الضمة فتقلب الياء واوا فتقول كوسى واحترز بالوصف من الاسم فانه تقلب
ياؤه كطوبى ۞ في لام فعلى الاسم ذا الغلب غلب ۞ ولام فعلى الوصف بالعكس انقلب ۞
اي اذا كانت لام فعلى بفتح الفاء ياء قلبت واوا في الاسم كما تقول وابقيت في الوصف كخزيا وريا
وهذا هو الغالب وقد يتخلف كما في طغيا لولد البقرة الوحشية وان كانت لام فعلى بفتح
الفاء واوا قلبت ياء في الوصف كدنيا والدنو وسلمت في الاسم كحزوى اسم موضع هذا هو الغالب
وقد يتخلف كقصوى بلغة غير تميم واطايع بكون القصيا على القياس وقد عرفت معنى العكس
في كلامه ۞ ان يسكن السابق من واو ويا ۞ متصلا او ويا ۞ بلا عروض اقلب الواو يا ۞
۞ وادغم ۞ اي اذا اجتمعت الواو والياء وسكن سابقهما قلبت الواو ياء وادغمت في الياء
كسيد بشرط ان يتصلا فلو انفصلا اي كانا في كلمتين نحو ابو يوسف لم تقلب الواو وان يكون سكون
السابق اصليا فلو عرض نحو قوي مخفف قوي فلا ابدال وان تكون الواو اصلية فلو عرضت
كرويا مخفف رؤيا فلا ابدال وهذه الشروط مفهومات من قوله بلا عروض ۞ وابدل الفا ۞
۞ وياء اوواو بفتح اقتفيا ۞ ان حرك وحرك التالي تلا ۞
۞ وصح ان يسكن سوى اللام فلا ۞ ما لم يك تابعها يا مشددا ۞ والفا ۞
اي تبدل الالف من الياء والواو بشروط منها ان ينفتح ما قبلها فلو سكن كظبي وغزو او ان
انكسر كحيي وعوض او انضم كزبير وصوب فلا ومنها ان يكون الفتح متصلا فلو انفصل كبايع
وقاول فلا والاتصال نحو ابتاد وينويه اقتفيا وان لم يكن كذلك لم يجز الاعلال اصلا
ومنها ان يتحركا فلو سكنتا كبيع وقول فلا ومنها ان تكون حركتهما اصلية فلو عرضتا كتدع
وجيل مخففي توءم وجيئل فلا ولعله اعتمد في افادة هذا على ان التحرك عند الاطلاق ينصرف
للاصلي وما في الخلاصة اعم ومنها ان يتحرك ما بعدهما كباع وقال اصلهما بيع وقول فلو
سكن حسنا كبيان وطويل الا ان تكونا لام الكلمة فان الساكن الذي بعدهما لا يمنع الاعلال
كيخشون اصله يخشيون ثم اعل ما لم يكن الساكن ياء مشددة كعلوي او الفا كرميا فيمتنع اما الاول
فلانه لو اعل لوجب رد الالف واوا ولا يصدق في النصب وجوب قلب الالف الثالثة فيدور
واما الثاني فلانه لو اعل لاجتمع الساكنان فيحذف الاول فيلتبس الفعل المسند للاثنين بالمسند
للواحد ۞ وصح ماضي اعتبارا ۞ ومصدر ما الواو عينا للافتعال ۞
۞ معنى فعلا على ابدا لم يعل ۞ وان لحرفين ذا الاعلال استحق ۞
۞ هذا وعين ما اخيره حق ۞ ما خص بالاسم ۞

انوو

اي ومن شروط المسئلة السابقة ان لا تكون الواو والياء عين فعل الذي
اسم ما قبله على افعل وكالاحيد فاعلا على افعل لانه بمعناه كغيد وحول والعين
مصدره وكالاحيد افعالا فوله ومصدر ان مصدر اغيد وحول والثاني لولا انه الاول
عكس ما في الخلاصة لو قال ماضي كاغيد كما في الخلاصة ومنها وهو ان
لا الواو ان لا تكون عينا للافتعال الذي بمعنى تفاعل كاجتور القوم بمعنى تجاوروا
كما على ما بمعناه فلو لم يكن بمعنى تفاعل كاجتاز بمعنى جاز ولو كانت
الياء عينا لافتعل بمعنى تفاعل كاستاموا بمعنى تسايموا الان الياء ابعد
مما لعين الواو ومعربه وان اوصفيرا وحلته ثم بعلم وعينا حال ومنها ان لا يكون
اي اجتماع اعلالين والاعلى الثاني لغيره من القمر كالهوى مصدر هوى
اذا السود كاله هوى وكلوا صرف الواو بتبع الكلام فلينا عما الاجماع
الياء مجرى اجري ما في الخلاصة مخالفات التكوين مائة الاعلال مما يحتمل او
على اعلال الثاني مما حسبه ومنها ان لا تكون احداهما عين كلمة ما خرها زيادة
مختصة بالاسماء وكالاصلية كغليان وتبيان فانه ادخله الى زيادة بعد
عن شبهه بما هو الاطلاع الاعمال ۞ والنون اذا
يسكن ميما قبل بالقلب كا نبذا ۞ اي اقلب النون ميما اذا كانت قبل
لعين النطق بها بعدها ساكنة فيحصل مع مباينة بين النون وعشها
لشرع الباء وقدم معمول اجرا على الشرط كما حرف العلماء من
للضرورة ۞ فلا افتعال الليس تا ابدل وشذ ۞
۞ في الهمز والتاج افتعال تخذ ۞
۞ كالذي بدا مخشع وادا ۞ كالا ۞
۞ ان تلتها الغنا ايلا الاقوس والاما ۞
فلا افتعال معمول اول لابدل والليس بدل متعدد وتا معمول ثان وفي فعل
مبتدا انما تقدم جملة فتعال لبعده عنه وشمل الليس الواو كاتعد من
الوعد والياء كاتسر من اليسر وانما ابدلوهما لمكان تلاعب بهما الحركات
فتكون بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الفا فابدلوهما
حرفا جلدا لا يتغير بما قبله وشذ في هذا الابدال في الهمز لانه ليس بلين
تخفيفه اتزر من الازار واتمن من الامانة ثم بعد تاء الافتعال حالها اذا

الا اذا قدمها حرف الصاد او دال او زاي اعني الدال بتبدل بعد المطبق وهو
الطاء والظاء والصاد والضاد طاء كاصطبر واطعن واظلم واصطبر
وضرب لمناسبة حرف الاطباق وتبدل بعد الثلاثة الاخيرة دالا كافتعل من درا
وزجر وذكر

ومـا صرا القياس وتوقيف * وبحرف الابدال بالتصريف

اي وما جاء على خلاف القواعد المذكورة في ابواب معموم موقوفا على النقل
لا يقاس عليه كقولهم عوى الكلب عوة والقياس عيوب والقياس
عية وكقولهم غاية وثاية بلا اعلال الاول والقياس اعلال الثاني وكقولهم
امتلا بالتخفيف وكذا الجمع في خطايا بهمزتين مضعفتين وكقولهم
حنظل بابدال النون ميما ومن بلاد فهذا اعم واعيد من قول الخلاصة ويمكن
مغني غير ما قدر سماه وفوقها وكذا قد يجعل لا كنه مفرعا فوقه فيما
من وتنكف في الهمز واقسامه بقوله وبحرف الابدال بالتصريف
اي يعرف الابدال ان يعرف كون الحرف بدلا عن الاصل بعدم وجوده
في بقية تصاريف الكلمة كقولهم تراث لمال الموروث فان قولنا
ورث ووارث وموروث يدل على ان الطاء دون التاء وكذا الوجه جمع وجه
جاه الوجه والتوجه والمواجهة يدل على ان الواو الاصل الهمز الا ان هذا
الدليل غير مطرد لما سبق فيما في الافتعال عن موعد وحاب باب البدل
الثاني في تصاريف جمع لا في تصاريف المادة كلها فالاعم والمواعد
بدلا على الابدال في الاتعاد ومن موعد وهذا الصحيح من زيد على الخلاصة

تصريف الهمز

خفف همز ساكن بلابدال * مجانسا تحريك ما قد تلا

ويكون في اجتماع الهمزتين وهو الذي قصد لبيان احكام الهمزة المفردة
وهو من زيد على الخلاصة والهمزة المفردة اما ساكنة او متحركة
فالساكنة تبدل من جنس حركة ما قبلها فتبدل الفا بعد الفتحة وياء
بعد الكسرة وواوا بعد الضمة سواء كانت هي والحرف الذي قبلها

في كلمة

في كلمة كادم وبير وسوء او في كلمتين كقوله تعالى الى الهدى ايتنا وقوله ايذن
لي ومن ذلك فليت الهمزة الثانية فيما بسكونها وانكسار ما قبلها وليس هذا موضع
تستقبل ثم اطرا بالهمز فصفت من الوطء عادت الهمزة الثانية الى المعرب
القلب والنقل ساكنا الف الهمز والهمزة الفاء محذوف لا تزاد اخر
الكلمة وهذا موضع الاستثقال وعكسه جزوعه وبنقل * حكم الساكن
هو المنفصل وهو اما ان يكون ما قبله متحركا او ساكنا فان كان متحركا
فسيأتي وان كان ساكنا فاما صحيح او معتل واو او ياء او الف فان كان الف
فسيأتي وان كان واوا او ياء زائدتين لغير الالحاق او من يدلان لغير الالحاق
فلا يدلان لغير الالحاق وقلب الهمزة بعدهما اليهما ويدغم الادغام في خطيئة
ومقروءة اصلهما خطيئة ومقروءة ومنه اعيد تصغير امؤس جمع عاس وخص هنا
بالابدال الادغام لا يكون لغيرهما والساكن الصحيح والقاء الساكنين ولا الذي
بنقل حركتها لما قبلها الذي اعتبر تحريك حرف لا اصل له في الحركة مع الاستغناء
عن تحريكه بالقلب الذي هو اولى منه وهذا القلب والادغام واجب الجواز
وان كان الساكن صحيحا كمسألة واخبأ او واوا وياء اصليين كشيء وسوء
او ابدتين للالحاق وجب نقل الضمة وحذف لما تسلف بجمع نقل حركة الهمزة
بعد حذفه لما قبله لانه مزيد ابلغ في التخفيف وقد يقدما بدل عليه وهو حركته
المنقولة وهذا كله اذا كان الساكن في الكلمة التي فيها الهمزة فان لم يكن
فيها نقل حركته بعد حذفه سواء كان الساكن معتلا او صحيحا نحو ابو
ايوب ومن ابوك ابو ايوب ومن ابوك وقد عرفت ما يفيده التمثيل

وبعد فتح كيف كان تسهلوا ان بنهاو بحر مصاه * المتحرك بعد حركة تسعة
اقسام لان حركاتها ثلاثة وحركات ما قبلها كذلك وثلاثة في مثلها بتسعة
فان كان ما قبلها مفتوحا خفف بالتسهيل ومعناه ان تجعل بينه وبين الحرف
المجانس لحركتها ومعنى كيف كان ان الهمزة سواء كان مفتوحا كسأل او
مكسورا كسئم او مضموما كلؤم فتجعل في الاول بين الهمزة والالف وفي الثاني
بين الهمزة والياء وفي الثالث بين الهمزة والواو وضم ثا والعو الكسر تكسر
او ضم على فتح لا وتسهلوا بين بعد ضم وبعد الكسر حالة كون الهمزة
تكسر او تضم في الصار الناطق وهو ذكر الخطيب الذي هو منه اربع صور

نعم فيها الهمزة ايضا وهي الهمزة المكسورة والمضمومة بعد ضم كسبيل
وبوضؤ مضارع وضؤ اذا حسن والمكسورة والمضمومة بعد كسر كبارئكم
وسنقرئك وهذا حكم الهمزة الواقعة بعد الف مطلقا اي سواء كانت مفتوحة
كجاءكم او مكسورة نحو من نسائكم او مضمومة نحو نساؤكم حرث لكم ومنع هنا جعلها
بين بين مع سكون الالف وقرب همزة بين بين من الساكن لان خفاء الالف سهل ذلك فكانه ليس
قبلها شيء وبقوله تلكم او تضم لا يرجع لمسئلة الالف

وذات فتح قلبت ياء ولا كهمز واو اضم واقلبا

اي والهمزة المفتوحة الموالية للكسر تقلب ياء نحو لا يستهزيون والمفتوحة الموالية للضم
تقلب واوا كموجل ولم يجعلوها في هاتين الصورتين بين بين لقرب بين بين مع الفتح من
الالف والالف لا تقع بعد الكسرة ولا بعد الضمة قوله ولا يكسر الواو وضم للكسرة
حال من نايب فاعل قلبت

النقل

من عين فعل التعجب ولا مضاعف ونحو اهوى وانقلا ثم بكن اهالكع

اي ان كانت عين الفعل وهي لين اي واوا او ياء وقبلها ساكن صحيح وجب نقل حركتها
له لاستثقالها على حرف العلة كيقوم ويبيع اصلهما يقوم ويبيع بضم الواو
وكسر الياء فنقلت حركتهما لما قبلهما الساكن ثم بعد النقل ان بقي اللين
مجانسا للحركة المنقولة منه كما مر في موضعه والا ابدل مجانسا لها كخاف واقام واستقام
بقوله صح من المعتل كقولوا وبايع وعوق وبين فلا تنقل الحركة وبقوله لا تعجب من
نحو ما اقومه واقوم به حملا على اسم التفضيل لانهما من واد واحد وبقوله ولا مضاعف
من نحو ابيض واسود لم ينقلوا فيه لئلا يلتبس بباض وساد اسمي فاعل من البياضة والسواد
وبقوله نحو اهوى من المعتل اللام فلا يدخله النقل لئلا يتوالى اعلالان

ومن اسم كفعل مع وسم فحز كسن

اي ان الاسم المشابه للفعل في عدد الحروف والحركات يدخل فيه النقل المذكور
ان كان فيه وسم يمتاز به عن الفعل وذلك بان يوافق المضارع في وزنه دون زيادته
كمقام اصله مقوم ثم نقل واعل او في زيادته وفي الميم تمييز عن الفعل او في زيادته
دون وزنه كتبناء مثل تحلئ من البيع نقول فيه تبيع بالنقل لان وزنه يميزه عن
الفعل فان لم يكن فيه وسم يميزه بان يشبه المضارع من كل وجه وجب
تصحيحه لئلا يلتبس بالفعل كابيض واسود منه

والمفعل المفعال صحح اما وجه تصحيح مفعال كمكيال فالشائع واما
وجه تصحيح مفعل فلانه مقصور مفعال ومفعال صغر كيم من اجل التصحيح ووجهه
ابن مالك بغير هذا ورد عليه والف افعال او استفعال للنقل حذف
المصدر الذي تلوه اي افعال واستفعال مما اعلت عينه حملا على فعله في النقل
والاعلال كاقامة واستقامة اصلهما اقوام واستقوام فنقلت حركة العين للساكن قبلها ثم
الحرف وانفتح ما قبله قلب الفا فاجتمع الفان وحذفت احداهما على الخلاف المتقدم في ابنية المصادر
وعوض عنها هاء التانيث لابقاء الساكن كما في اعلال غير الفعل ولا ذلك لعلة وهو نحو المعقود
كاحولان وكصيد وذلك مفقود هنا قوله افعل يعني تنون للوزن والاستفعال معطوف بحذف الاداة

كذا مفعول وفي تصحيح ذي الياء وفي الواو ابي ج

اي كما تحذف الالف المتقدمة للنقل تحذف الواو من مفعول كمبيع ومصون اصلهما مبيوع ومصوون
فنقلت الحركة للساكن واجتمع واوان في الثاني فحذفت واو مفعول لزيادتها وقربها للطرف فوزنه
مفعل وصارت الياء ساكنة بعد ضمة في الاول وهي لا تناسبها فابدلت الضمة كسرة لتناسبها وكي لا
تقلب الياء واوا فتعرف بين بنات الياء وبنات الواو وحذفت واو مفعول للساكنين فوزنه مفعل
وسمع تصحيح ذي الياء قول الشاعر وكانها تفاحة مطيوبة وسمع التصحيح في الواو
في ثوب مصوون والعود وابي خصة الياء والواو مفيد ذا ارج اشارة الى الاعلال وفي نحو
النصح لا ارجح له التصحيح وهو الاقرب على انه مرجوح لكان الاولى الاتيان على انه نادر في الخلاصة
لصح

وجهد والتصحيح مفعول عدا كذا مفعول الام واو ايسرا

المفعول والثلاثي الذي لم تعل عينه وواوي على وزن فعل بكسر العين يجوز فيه التصحيح حملا على
فعل الفاعل فتقول زيد معدو عليه والاعلال حملا على فعل المفعول فتقول معدي والتصحيح اجود لان
الحمل على فعل الفاعل اولى فان كانت العين واوا كغزو وجه الاعلال وان كان على فعل بالكسر
اتضح ترجيح الاعلال وما حصل لعله نحو في الخلاصة وكذا اجاز الوجهان في مفعول الذي لامه واو
سواء كان مفردا نحو علا علوا وفتي نحو وعتي عتيا وقسي قسيا او جمعا نحو على ودلي والحوا اخو
جمع اب واخ لكن الاعلال في الجمع ارجح لثقله والتصحيح في المفرد ارجح لخفته والمتن يوهم ترجيح
التصحيح مطلقا وفيه نظر لكلام الخلاصة فان قوله فيها ذا وجهين يخلص الاشارة والتنبيه
بقوله انه شبه مفعول بمفعول عدا في مجيء الوجهين واسقط المصنف مسئلة نبع وقيام لعدم اطرادهما
وعلى هذا فتكون مندرجة تحت قوله السابق وما عدا الصدر ذوتوقيف

التقاء الساكنين

ان سا كنان التضعيف يمتنع نحو تتعداه ووقف يفح

كلام العبارة انه يمتنع التقاؤهما بعد وقوعه وليس بمراد وانما المراد انه ان خيف التقاؤهما اجتنب وترك ما يؤدي اليه فالمعنى ان يخشى التقاؤهما لانه يمتنع فيجب اجتناب ما يؤدي اليه وانما امتنع لاستثقاله ويستثنى مواضع يغتفر فيها منها التعداه للكلمات كدار كتاب ومنها الوقف ومر سبق الثالث والمواضع التي يغتفر فيها التقاؤهما ان يكون اولهما

ومدغم مع بعديهم

حرف لين اعم وان يكون من الكلمة اولا كحويصة وثانيهما مدغم متصل لفظا كاصلها او حكما كهل تجيان في المنزلة المتصل فيلا يفصل بينهما بحرف

وانعزل بالمواضع تعين

الرابع ان تدخل همزة الاستفهام على همزة اللام واللام فيه وجهين احدهما تسهيل همزة الوصل بين بين وثانيهما ابدالها الفا ولم يحذفها لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ونحو في الوجهين في الذكر

وايمن الله

الخامس ما ورد من ذلك في الفصيح ونحو الكلم بالابتلات الياء وكذلك ولا الله بابتلات الالف

وذا جا المرو التوكيد حذفا ثم ما

الا شارة للامر بالقرب منكر ورد وايامهم والمرو التوكيد عليه عليهم وزما حيث حذفها مقولهم ان ورماه كي ورشادته المحذوف له للفصل بعض د الاون والمزوم بالاون جا اعتبار ما يقتضيه الضياهم لا مقرورد الابلات كما تقدم ومثال الذي يقع الذي هي المصير ليا ان ذلك ومثاله خلو المشار ومثاله التوكيد ان نونه الخفيفة نونه للانصير الذي كما سبق

ويكسر الاول وغيرهما

اي واذا التقى ساكنان في غير النوعين المتقدمين وهما النوع الذي يغتفر التقاؤهما فيه بانفصاله والنوع الذي يحذف اولهما فيه بانفصاله كسر الاول منهما ان لم يمنع مانع او نحو بنية ما يلي والاصل فيما حرك منهما الكسر كاضرب وقل العلم وذلك لان الكسرة خرجت لالنوع اعرابا لانه الشعر او ما علاقته وقال اصله عند سيبويه الفتح وفي الاصل ذلك ذلك احتمال الاول بنيه تعالى بذلك

الالا لاتباع او استثقال

وان يه بختم محرك تبرا

استثناء والتحريك بالكسر الا الغصر لاتباع حرك الساكن بما يقتضيه والاتباع اما تقدم كمنذ او لمتأخر نحو لفر استغفر والا للجوار في الاشتقال نحو الامم وابن وكيف ثم ما تقدم وكسر الاول مقيد بالاذا لم يكن الثاني اخر كلمة والا حرك هو الثاني بالكسر كامس وجير او الفتح كاين وكيف وهذا الفصل مر سبق على الخلاصة

الادغام

هو لغة الادخال واصطلاحا دمج الحرفان بالجمع دفعة واحدة ووضع بهما او فعلا واحدا

اول مثلين محركين في كلمة ادغم

اي ادغم اول مثلين وجوبا بشرائطها ان تحرك في كلمة واحدة فعلا كانت كرد وضرا واسما كحب وحبه

لادد وصعب

وجمس

وجمع وهيلل وفعل او فعلا وفعل او فعل مرادا وما في كاملها وطا وهما او اد الاختصار اسود ودام للصوفاة الغرد لا تدر بما كي ليد علم كما نحن وثانيهما او الاخر ما قبله ما اشملا على وزن غير معتمر بحو معمف وكالاحقل فيتني كد لاولا معما كي ثم ممتنع ان لا وذلك لانه هو واحد ملية منها العنز للابحال في العزم والادغام بين الاتصال محض بل العقل الغر عيبه وقع العقاميه ما ادلا الاسما بذوما لم يوازنه منهما ولا يعطل بعتشى كلب نتعد و المتبعه علي يحتبيه الذ نام في ادتماد حيث ادغم مواز نه من الفعل وقد وتلك تلتيها الاول الملبب متر غم فيه شعر من ما بين الخطاد تلام المتشابه وان اهتما العرب تسيدا التلاء على ضعفوه لعدم الاعتراد بل العلة فيلا الغا في واضر ما ذكر من المتنافيين

وحيي او عيي وادغم مع استتر وتقتلي او على نا فيه

اي اجز الوجهين في هذه المواضع الثلاثة الاول ما عينه ولامه يا ان متحركتان من ادغم نظرا الى اجتماع المثلين فيه ك في الفعل ومن اظهر نظرا الى ان في الاجتماع عارض العين فالواقع تحركها وانحاح ما قبلها لم تحركتها في الماضي الا فيها في الادغام ومن فك وهو الراجح الى انهما مكان متحركا عليهما فهو اقيس وهو ادغم اظهر اذا اتصل بها نحو تكاد تميز او ليس نحو لا تتجمعوا او الثالث افتعل على افتعل اجتمع فيه تاءان نحو وجهان فهو القياس اصح ما قبل المثلين على تحركه وهو ادغم نقل حركة اول المثلين الى القياس وسقطت همزة الوصل وفيه تقولد او على نافعا على ان د يجوز في النوع الثاني وجه ثالث وهو حذف احدى التاءين وهي الثانية عند سيبويه والبصريين

وفك اد يسكن بعد الضم مرفوع

قدم ان شرط الادغام تحريك المدغم فيه فلا ادغم في ما يوجب سكونه وجب الفك وذلك ضمير الرفع وهو نا ونون الاناث وتاء الضمير نحو حللت ما حللناه

وفي جزم وشبهه خير وعند ادغام ويأتي فتحه والكسر والاتباع ادغما

اي اذا سكن المدغم فيه للجزم او الوقف وهو المراد بشبه الجزم جاز الفك وهو الراجح والادغام نحو لم يحلل ولم يحل وعلى الادغام يجوز فتح المدغم فيه وكسره واتباعه لما قبله ما لم يلفه ساكن فيكسر او ضمير غائبة فيتبعه في حركته وتشفع وقع السلبة ما تقدم من الكلية اذا اتفقت الكلمات مع نحو ان سمعت قال الراجي يعود الترد دلا يا صاحب حتى ماهد ومر دكة تلامنة وجعانى بوما عن العقل المضارع المجزوم وعن الامر معتد ونبه عنه في الجواب وهمت فجلسه ومجمت انه كان كالمستغني فيها وانه غير محتاج للجواب لما عرفت عنده وهو مقطع الكلام

وإما دا الهمزة ال مراء أعلمت انّ لا أجبة أنا رغم أني حين الديوان وتعمر في الشعر ديني
يوم العلم بوده الأمام في تغيبه بما عنده قال لعل الشيخ السكيّان لا باس بلا ذلك في كطالب
الابياديما وبعد ما كتبت عنه فقلت يا ابا عبد الله لم تجيء على صفة المشكلة في صيانة
وسا هو كل شيء لحمي الستغير تحلّه حتى تشفنا وبين ابي الصبر على محمّد سمعت وكان
من خبراء البادية وكان ابوهم واخوه يعيشان من غلة الحطب والصلعة من الغابة وكان
ابي تاجرا في سوق الغماشر وكبده مع ذلك اخرجه خرجة العسر والمواد الفاحشي
وجدت له صحبة يوم شيء الحطب والقلم حتى بين البرد والطين فقلت كيف الحال يا جد
قال نعم ليس عندنا من الماء قليل ولا كثير فلما خرج الى حط اضطر وغلة فقال بيعها
ان بيعتها يكون الماء والماء موسّع على مسافة يعرف دافيته شيء التي عشيّ
نقلته من الماء حتى كانت اواني البيت ثم سلمت عليه وأردت الخروج وأنا في غاية والنعم
وثيابي فدابتلت وخرجت من الثلج فلما ... اما بى فقال اقعد حتى اعطيك مسألة عظيمة
فقعدت فقال الشيخ الجاوس في كتابه الدر المكنون قال فيه حاطّا لبيان
من يدعى إلى السليقة تم قرأتها الحويطة على ابي بكر ابن الاوكز فلما فرغ اعلمته فوقعت على التذكلية
وسأل عما لم تضع الكسرة قال لي الشيخ كيف تضبطان الراء فقال معا بالفتح بلا شكر
او من جهل السعر وسعو مشتغل فاما هالكذا يا سعر تعرف ابل ثم التفت الي وقال على القلوب
وكان اضعف القوم سنا فقال كيف تقول ائتيا يا عم فقال العرب ثلاث مرو متعلمون وكانوا
ولا تحونا بالمتبعون يتبعون الحرف المضاعف حركة الحرف الذي قبله فان كان ضمة ضموه
نحو لم يرد ورد وان كان فتحة او الفا فتحوا نحو لم يعض ويعض وعض واما في فقرا به تعلى
لا تكاد والبح وان كان كسر كسر والمحو لم يعن زيد ومر بالحجم ويتبعون الضاعف
حركة ما قبله الا في ثلاثة مواضع لا يتبعون كما قبله احدها اذا اتصل بالفعل ضمير
مذكر غائب نحو لم يرده وكانت رده ورده وان المتبعين يتبعون هاء الضمير فيقولون
لم يرده ورده ولم يعضه ونحوه وعلى هذا يكون ابكو يقول تعلى لا يمسه الا المطهرون
هنا ونحوها ويكون في الشعر على لغة المتبعين الموضع الثاني اذا اتصل بالفعل ضمير
مؤنث غائب نحو ردها ولم يردها ومنها فينتج الرغم فيه اتباعا الفتحة الهاء وانما
فعلوا ذلك خفة الهاء لم يعتدّوا بها وكان الفتحة باشرت الالف والضمة
بالضمة واو الصلة فاشتغلوا لذلك الموضع الثالث اذا لقي اخر الفعل الساكن كلمة
اخرى نحو رد القوم ولم يرد القوم فمن جمع المتبعون هنا الكسر وعليه بقال ما لم يضع

الشعر

الشعر بالكسر في العرفة الثانية تم الكسائي ومطلقا لان احدى في الفعال الفعل
كسبا الكسر فيقولون ختر بزاوم بعض محمدا وعليه قوله
قال ابي ليلى بجامع ٭ حتى اخلي امر دقيه مسرع ٭ واما العرفة الثالثة وهم اهل نجد
مع على فصيحين بمحل وغير محل والمحل يتقلون الى الكسر اذا كان قصتها في
ماكلمة اخرى فيقولون مس الحبل ويحر الحبل ويا ابن لعبه العنج في الجميع لاكنهم
كسروا مع الساكن فيقولون ما لم تضع الكسر بكسر الراء وغير العطاء الاجم اللون
على الكسر والفتح مطلقا فيقولون ما لم تضع يفتح الراء وعليه قوله
٭ يغض الطرف انك من نمير ٭ ٭ فلا كعبا بلغت ولا كلابا ٭
فلما فرغ الشلوبين انشد الشيخ
٭ نحن الحماة عليه علون من نصلى ٭ ٭ ما كذا بها كذا والاجلاما بنا ٭
قال ولم يشغلها بغير عوض داه فلما فرغت قلت له يا حبيبي من الا من فقر في متكانة
فتعجب الحاضرون وقالوا انكا كذا تقطع اجل عادة فجلت لهم فانتة الحمدالله
من ليس لها حظا اسم صحت في معارفه والقبول عند الملوك والعلماء والنعم ام
وقد نظم هذا التفصيل شيخنا الامام العلامة المحقق الفاضل الفقيه سيدي احمد ابن الحاج
رحمه الله تعالى ونفعنا به امين بقوله

٭ ادّ حرم العقل الذي قد شدّدا ٭ ٭ ذا ضمّه كان مطلقا ٭ ٭ بلا كسر ما كطفا العنو ولا غنا ٭

٭ وهذا ولا حسبه بلفق ساكنا ٭ ٭ بالتوب بالكسر كهم الان نانا ٭
٭ ثالثة اللغات ان يتبعا ٭ ٭ بالعا ضمة لدا ضمما ٭
٭ وافتحه بعد فتحة او الف ٭ ٭ وان يكسر لدا الكسر عن ٭
٭ الاشمومه وهج ٭ ٭ والضم عنه بنكا تموع ٭
٭ ونحو ردها وجها افتحا ٭ ٭ لصلة وخفة فدروها ٭
٭ ونحو عف الطرف عن الحيا ٭ ٭ فكسر للشاعر طبع العلما ٭
اه قوله
٭ وجه اجعل فلا صرا عجبا ٭ ٭ دون ملح ٭
ها اذا في حرف الاستثناء ومشبه الجمع ونحو الام لانه حكم له بالتخيم ثم التشبه
انقطاع التعجب فلم يجعله وكالام حقيقة في الوجود فلا فيه البر فيه سوى ذلك
اتما على القول بانه اسم حقيقة فاستثناؤه والحج واما على مقابله فباعتبار صورته
وذلك قوله وقال نبي المسلمين تقدموا ٭ واحبب الينا ان يكون المقدما

على المفعول لاجل التعمير ما يا اني الحرمين

٢٠٩

وأما العلم فاشتقاقه مبني على لفظه من تميم فانه شذ عن اتم لا يتعرف عالم مواد اشتقاقه
وأما المجاز يبين مجيء عنزع اسم فعل بمعنى كحل او افعل **وأرى تقاربا**

يجوز بالقلب كاول واه ﴿ يرغم اراعي البسر حصاه ﴾ يعني ان ادغام المتقا
ربين في كلمتين جائز للواجب ويتوقف لولا الاحب الاول اي حتى يصير التاء بعضه
ان يكون ما قبل الاول منحركا او بعد الف لينا نحو يعرف ويعلم وقلب الباء ميما
والثاني نحو باسم على خلاف فيه مثال الاول انه لا يرغم وليس في المتن تنبيه على هذا
الشرط وذكر في التفصيل ويشترط ايضا ان لا يكون اول المتقاربين لينا
نحو قصر ياسر وهذا كثير واقرب واعم نحو خرا نقاربون لا نهما لا تدغم في مقاربهما
ولا طاء او ثنيا او ميما او صعبا الجاء في ذلك والا خلال بوصف الحرف ويشترط
ايضا كما في المتن ان لا يكون الادغام الى التباس مثل ما يعاني لما يدغم صنواه وقنواه
لانه يوهم ان ذلك من المضاعف وهذا زايد على الخلاصة

والضرورة دعمو اوطا ﴿ كالحرمنه العلي الاجلل ﴾
يعني انه قد يقع في ضرورة الشعر الادغام بدونه نحو حصه وكذا يقع فيه الفك في
التعليل مع تقدم شروط الزوم الادغام كقوله اني اجود لا قوام وان ضنوا وكقوله
الحمد لله العلي الاجلل وهو ايضا زيادة على الخلاصة

﴿ ضرائر الشعر ﴾

يجوز للشاعر ما يمتنع ﴿ في الاختيار حيث ما يتسع ﴾ وداخرون جوزوه مطلقا ﴿
ان يجوز للشاعر ان يرتكب في الشعر ما لا يجوز ارتكابه في الاختيار
ان لم يجد عنه مندوحة بان لم يمكنه الاتيان بعبارة اخرى هذا راي ابن مالك وقال
قوم اخرون منهم ابن جني وابن هشام يجوز مطلقا وان لم يضطر اليه لانه في موضع
التحقق فيه الضرائر واستدلوا بقوله ثم تجود مغوف نال الصولاة حيث قطع ثم
وقدر شبهها بالباء والجزم مع وجود المندوحة عن ذلك مع مغوف او نصبه
قلت وظهر لي انه لا حاجة الى ما وجد فيه المندوحة هل يجوز القياس عليه او لا
على ما الحق بغيره وهذا اظهر وطال البحث فيه قليلا ولم يجعله ضرورة استدلالا
بقوله كانه بالحكم الذي يحقق حكومته قال وليس بضرورة لتمكنه من ان يقول الى ارضي
حكومته وهذا ايضا لم يسلم في جواز حذف نون مضارع كان مكافات العاصي
استدلالا بقوله فان لم تك المرآة ابدت وسامة قال وليس بضرورة لتمكنه

وان

وان يقول فان تكن المرآت اخفت وهل المذهب الثاني لا يقيسون على ذلك ويخصون
بالضرورة قال ابو حيان ما ذهب اليه ابن مالك في هذه المسئلة مذهبها والتحكم في اجماع النحاة
وتحكم على العرب في كلامها ولانه لو فتح هذا الباب ما بقي ضرورة وهذا سهل يكثير والحق ان اصل
ابن عصفور ان في مناظرته وخطبه تكاد تنفقه حتى ورد به الشاعر بمقدار واحصر كل الاحصار
وتمادر ثنا العتبرات بعارضة يبقى ان الوصل منكم واصل
ولانه قد لا يخطر ببال الشاعر الا ما فيه ولو صح تكلف الاستبدال في مثل هو يتات زهير و
غاد وغيره قلت وعندي ان ما ذهب اليه ابن مالك هو قول اصل النحو وسيبويه رحمه الله فانه قال في
قول الشاعر ثلاث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير في مثله جائز على
السعة اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكانه ان يقول كلهن قتلت بالنصب وانظر ما اعترض عليه كابن
العصفور الحاجب يعترض عليه بانه لم يشترط في الضرورة عدم المندوحة بل خلاف ان الشاعر يتكلف
للرفع لان كلا المضافة للضمير لا تباشر العوامل فلا يستعملونها الا توكيدا او مبتدأ ان العامل
في المبتدأ معنوي لم تخرجها في الضرورة عما هي عليه فلا اجازه ولو نصبها على المفعولية لخرجها عن
ذلك هو يبقى عدم المندوحة التي اشترطه سيبويه في حقيقة الضرورة فلا بد من الاجماع وكلام ابن
ابن مالك ليس فيه ان ما يفعلون لا يجوز في الضرورة حتى يلزمه التحكم ولا بعده بان الضرورة المدافعة عن
القياس عن ما ورد ضعفا في السعة ولا يلزم وانتقاء اللحن انتقاء الاثم ثم يقول ما ذهب اليه ابن
مالك هو الذي يجب ان يكون المعول عليه والمصير اليه وذلك ان ما لا مندوحة للشاعر عنه هو الذي
يتفق فيه مانع القياس في اللغة واما ما له عنه مندوحة فلا سبيل الا الحمل بانه انما ارتكبه للشعر لان
الحكم بامتناعه في النثر دعوى بلا نص وتخصيص جوازه بالشعر تخصيص بلا مخصص والاستناد الى وروده
في الشعر مصادرة وانظر ما ابن حيان من فاعرفي اجدهما الاصل ان الشعر موافق للنثر اذ هو كلام واحد
ولغة واحدة فما جاز في احدهما يجوز في الاخر لا اذا قام دليل على ان الواقع في الشعر انما وقع فيه لخصوص
حيثية كونه شعرا وعلى هذه القاعدة يبنى مذهب ابن مالك القاعدة الثانية الاصل ان الشعر مخالف
للنثر لا اذا قام دليل على ان الواقع فيه لم يقع لخصوصية كونه شعرا وعلى هذه يبنى مذهب الفاضل
وبهذا يظهر لك ان القبيل الثاني هو الملزوم للتحكم والتحجير ولا يخفى ان الاقتضاء المستحق وجون
العادة تتلقى بالقبول تما النا على الاذعان اليه تقليدا او برحمه الله الامام ما ادوا شيئا
ثم ان امتناع القياس على ما في الشعر على الخلاف المتفرع النثر او لا يجوز القياس على ما استعمل
في الضرورة قال ابو علي كما اجاز لنا ان نقيس منثورنا على منثورهم كذلك يجوز ان نقيس شعرنا

على شعريه مما اجازته الضرورة لعل اجازته هنا وما للابتلاء   وقلب الاعراب على ما ابتغا

اي وتجوز للضرورة ايضا قلب الاعراب كحكم البعوض بالعكس قوله

ان وجاد عقعقا لتصوموا   كيف وجاه عقعقان ويسوم به

ونصب الفاعل بالعكس قوله   كما نالت منعم بجنا على عدم   وقيل لا تجوز ذلك الا اذا كان ضمن العامل معنى يصلح به وقيل تجوز في الكلام اتساعا واتكالا على فهم المعنى كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقيل غير هذا مما يوقف عليه في كتب النحو وهذه زيادة على الخلاصة خاتمة في الخط

الخط رسم لفظه بالحروف   مع ابتداء بها ان تبتدا او تقف

الخط تصوير اللفظ المقصود تصويره برسم حروف هجايه اي لا برسم حروف اسماء هجايه فاذا قيل اكتب زيدا فانك تكتب مسمى زاي وياء ودال دون حروف اسمائها ويكون ذلك باعتبار الابتداء بذلك اللفظ والوقف عليه وهو معنى قوله ان تبتدا او تقف ثم فرع على ذلك بقوله

نحو رحمه ويحي ومد بعدها   والياء في الغاز وقاض ونحوها

ونحو زيدا واذن بالالف   ومن بلفظه اذا ايسمى

وكلمة لا كلمتين

اي ولاجل ما في كتب نحو رحمه زيدا او وقفه زيدا بالهاء وكذا يحيى لانه يوقف عليها بالهاء بخلاف ما في حتى والى وعلى فانها تكتب بالالف لان الوقف عليها بالهاء غير لازم نعم اذا قصد كتبت بها ولاجله ايضا كتب نحو رحمة بالهاء لانه يوقف عليها بها بخلاف نحو اخت ولاجله كتب ياء الغاضي بالياء لانه يوقف عليه بها على الافصح وياء قاض بغير ياء لانه يوقف عليه بدونها وما عطف عليه مبتدا او خبر المتعلق المحذوف بفرينة ما قبله اي يرسم ويكتب وما مقصود لفظه ونحو ضمير او الياء مبتدا اي تكتب في الغاضي وقاض مبتدا او ونحوها اي الياء خبره والموقوف عليه المنون المنصوب نحو رايت زيدا يكتب بالالف لان الوقف عليه بالالف وغير المنصوب بالحذف لان الوقف عليه به والمؤكد بالنون الخفيفة بالالف لان الوقف عليه بها ويكتب المركب من كلمة بلفظه اي بحرف واحد وكلمتين اسم المرخم والمرخم فيه اعتبارا بالوقف عليه وقد اجتمعا بان الله لهو خير الرازقين

واكتب   الهمز بالالف بدءا تثبت

ووسطا ساكنة بحرف   حركة قبل وعكسا تلف

بحرفها وتلو تحريك على   تسهيلها وطرفا فرخزا

تلو سكون او بحرف ما تلا   واحذف وابن على اتصلا

وبعد لا ان كذاك البسمله   اذا تعذر الضابط المذكور ما النخي بعدة الكتابيين احدهما ما للاصورة له قصد وهو الهمزة وتفصيل ذلك انها ان كانت في اول كتبت بالالف مطلقا

مفتوحة

مفتوحة كانت كاحمرا ومكسورة كابل او مضمومة كاحر وهذا معنى قوله واكتب في وان كانتا في الوسط فان كانتا ساكنة كتبت بحرف حركة ما قبلها فتكتب الهاء في نحو ياكل وياء في نحو بيس وواوا في نحو بوس اعتبارا بتخفيفها وهذا معنى قوله ووسطا وان كانتا متحركة فان كان ما قبلها ساكنا كتبت بحرف حركتها فتكتب الهاء في نحو يسال وياء في نحو يستلم وواوا في نحو يلوم وهذا معنى قوله وعكسا وان كان قبلها متحرك كتبت بالتسهيل فتكتب الهاء في نحو سال وياء في نحو فية وواوا في نحو موجل وهذا معنى قوله وتلو وان كانتا طرفا فان كان ما قبلها ساكنا حذفت ولم تثبت في الخط صورة نحو خب وملء ودفء وهذا معنى قوله وطرفا وان كان قبلها متحرك كتبت بحرف حركته فتكتب الهاء في نحو قرا وياء في نحو قرئ وواوا في نحو بطؤ وهذا معنى قوله او بحرف ما تلا وتحذف الهمزة ايضا في ابن اذا وقع بين علمين وجعل صفة حال الابتداء وغيره نحو جاء زيد بن عمرو فسال ابن الحاجب والغياض كتابة الالف لانه يبتدا بها في النطق ولا كذلك حذفوها اختصارا لكثرة الدوران واشترطوا ان يكون بين علمين وصفة لانه انما يكثر اذا كان كذلك ويشترط ايضا ان لا يقع اول سطر لانه محل ابتداء به عادة لان الغاية تقطع الى اخر السطر ثم يبتدا بما بعد الخ يليه وهذا معنى قوله واحذف ونحوه وفيه حذف مضاف اي همز ابن المعنى اي بين علمين وتحذف ايضا من الحج بعينه اذا دخل عليها لام نحو للحاج وللمراة وهذا معنى قوله وبعد لا ان اي احذف همزة ال بعد لام التعريف وتحذف ايضا من البسملة تخفيفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرها نحو اقرا باسم ربك وهذا معنى قوله كذاك البسمله وفي الشفا كان معاوية رضي الله عنه يكتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الق الدواة وحرف القلم واقم الباء وفرق السين ولا تعور الميم وحسن الله ومد الرحمان وجود الرحيم وقوله اقم الباء ظاهره في التطويل لان المنصوص انه يطول تطويلا لا يبلغ مقدار الالف وجاء في الشفا ايضا لا تمد البسم الله الرحمن الرحيم فالهاء للاشتراء انها لا تبعثوا العباد شاملا وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال من كتب بسم الله الرحمن الرحيم ولم يعور الميم والهاء كتب الله له الف الف حسنة ومحا عنه الف الف سيئة

وصل ابط كل حرف قبله   ومنكم الوصل وما انكف ان

ملغاة او بالعضو الاتي تلوا   وكلما ما قبلها لم يعمل

وغير بابعي وان توصل   وبعضا وعن اذا ما استعملا

وصل بعن وان تي مستعملها   وو وعن موصولة وان وان

ثم اطلبها وما ونون هاربي   انتهى الغلط فيما اخذ له فيه الاصل المذكور

اما بوصل واما بزيادة واما بنقص واما بدل اما الوصل فتوصل كل كلمة على حرف يقبل الوصل وذلك ان لا يمالي الكلمة ان تكون منفصلة وغيرها بالفاعل الياء والباء والكاف بخلاف ما لا يقبله ...

وهو ستة احرف فيما قال الشارح الهاء والالف والتاء والنون والراء
والياء في الواو وهذا معنى الشطر الاول وتسقط الضمير المتصل
وتسقط ما جاء بعدها كافة كانت كائنا او ملغاة نحو بهم جنة او مع اداة
شرط غير متركبا بها وهذا معنى البيت الاول وتسقط كلما
ان لم يعمل فيها ما قبلها وهي الظرفية نحو كلما جاءت بيد اخ منه خلاف
التي يعمل فيها ما قبلها وهي كل المضافة نحو هذا كلما اعطيته
وردت اليه كلما اعطيته وهذا معنى قوله وتسقط ما الموصولة
غالبا بعد في نحو فيما هم فيه يختلفون ونحو خير مما اتيتكم وهذا
معنى قوله وغالبا لا وتسقط ما الاستفهامية بعد في ومن وعن نحو
فيما جئت مما فر ومما عما تسأل وهذا معنى قوله وبها لا
وتسقط من الاستفهامية بعد بعض نحو فيمن رغبت وهو معنى قوله
وصلا وتسقط من الموصولة بمن وعن نحو استعنت بمن قرأت
عليه ورويت عمن رويت عنه وهو معنى قوله ومن لا وتسقط ان
الناصبة بلا وتسقط نونها لانها صورة في الخط نحو ان لا
الا تخف خلاف ان المخففة فانها تكتب مفصولة نحو علمت ان لا
يقوم وتسقط ان الشرطية بلا وما وتحذف ابدا نونها في الخط
نحو الا تفعلوه واما يعلم وانما حذفت النون خطا لفظا في الاتصال
وانها تحذف لفظا للادغام فحذفت فيما ليوافق الخط اللفظ
وهو معنى قوله وان وان لا وكذا يوهم صنيع ملك ان الناصبة اختصت بها
بالفعل وان فوقها لانها مطلقا انطلق بموضع مخصوص
لا ينفك وسفيها [illegible] وقيل [illegible] وانه نحو
[illegible] والف لواو فعل جمع

والف لواو فعل جمع *
فيردوا او جا او لوا الجمع *
وفي اولوا بد وباوخ مع *
عم وبلا نصب وتصغير فع *

هذه امثلة مخالفة الخط باللفظ بالزيادة من زيادة الالف بعد واو الجمع
المتطرفة في الفعل الماضي والامر والمضارع نحو جاءوا وصاروا وقالوا

والثروا

وانما بعد او لم يجئ بواو فاصلة بينها وبين الواو الاصلية في نحو يدعو ويغزو
بخلاف واو الجمع في الاسم كاولوا الفضل وواو الفعل المعدكبر غو
وهذا معنى قوله والف الخ وهو مبتدا خبره بعد واللام في لواو بمعنى
مع واضافة الفعل للجمع باعتبار فاعله وان اذا الواو في او لو
وفي جرو وعدو وهو او لي واولات وفي اولئك ونحو مرو او لو
وجهه ان الكلام في الاسماء بخلاف المعطوفة ما انها
تكتب بغير واو وفي ادا ايضا في نحو هم بالرفع وفي عم وحالتي
الرفع والجر من اضافته وبرحم وفي هذا يقول بعض القراء
فرق صد يقال مثلما واحد النهم *
ويكتبون كعم وبرحب واحم *
فلان صريف القنو برحو وشاهم *
كما تهبط صد الفقات مر الدم *
اي تون محبة الفلانون الحتاج دابك كما الموصولة والنم
بسبب الزيادة دابك كعم وما ادغم حالة النصب استغناء
بالالف فانها كافية في الفرق وكذا اذا صغر نحو عميم في
بادمه وكام مفصول سوى المثنى

حذف او فيه تاء عنده *
والف الذي حذف والا *
نسيانا الاضافة والعدة *
ونحو ذا وهذا وكذا *
كذا والاعلام ان كثرت فيه الكاف *
فالم يحذف كداود وكذا *
فعلم بالحذف ليس حصل *
والواو من داود ضم الاول *
وياء اثنى اي ... *

هذه امثلة مخالفة الخط باللفظ بحذف اللام من الذي
ومن وهو سوى المثنى وهو اللذان واللتان لئلا يلتبس بالجمع

بصيغة الجمع وتحذف من كل ما اجتمع فيه ثلاث لامات
نحو للحم خير وشبهه من كلام المبتدئ وأما ما فيه لامان كالليلة والليل
واللهو واللعب واللحم وغيره وشبهها اللاتي والحذف وهو معنى البيت
الثالث وفيه ... مفردة وتحذف الألف من الذي والذين واللاتي واللائي
ومما ... المثنى مثل اللذان من كل واللام احترازا من نحو اللاعب
ورجال الدنيا والآخرة وهذا معنى البيت الثاني وتحذف
من الذي وهذا وثلاث وثمانين وكذا ... هذا الثاني وثلاث
ولكن ومن كل علم زائد على ثلاثة أحرف كصالح وابراهيم واسماعيل
ما لم يحذف منه حرف آخر كداود واسرائيل فلا تحذف الألف
منه ... وكذا ... الباقي فلا يحذف شيء
من اذ لو حذفت ... وهذا معنى قوله وحذف ... و
تحذف الواو عند اجتماع واوين ... كداوود وتحذف
الياء عند اجتماع ياءين ... وهو معنى قوله والواو ...

وآتيا تفعل
في ألف رابعة مما عدا
أو أصلها الياء أو تاء او نشا
وكل ما قد كتبوا غير بلى
حتى على بالألف ثم الملي
وفي لدى خلف قدماء النحاة
والغاية في الجمع لا ...
ومثل هذا أحرف الفصيح

هذه أمثلة مطابقة ... الألف وقعت رابعة فما عدا
في اسم أو فعل تكتب ياء سواء كانت مبدلة عن ياء أو واو نحو
اصطفى ومصطفى ... ما لم يكن قبلها ياء كالدنيا
فتكتب ألفا ... احترازا من اجتماع ياءين وكذا الثلاثية ... أصلها
الياء كفتى وسعى وكذا المجهولة الممالة كمتى وأما الثلاثية
التي أصلها الواو كعصا أو المجهولة الغير الممالة فتكتب بالألف

وهذا معنى

وهذا معنى البيت الثالث وكل الحروف تكتب بالألف إلا بلى وحتى
وعلى وإلى فبالياء وهذا معنى الثاني واختلفوا في لدى فمنهم
من كتبها بالألف لأنها ثلاثية مجهولة ولم تمل ومنهم من كتبها
بالياء وجعلها مستثناة من القاعدة السابقة وهذا معنى قوله
وفي لدى ... وخرج ... شيئا ... المصحف
... فيه أشياء على خلاف القياس ... منها ...
في مواضع ... وكذا ... وزيدت فيه الألف ...
... وجمع ... في كتب
الرسم ... الرسم ... عنهم والثاني ...
القواعد ... يكتب فيه ... إذا كان ...
... يكتب ... في ... وإن كانت
... تكتب في النصب بالألف وفي ... بإثبات
... وهو معنى قوله ... هذا تمام نظم الفريدة
... في ... في جبهة ...

أعلام بتمام ... وانقضاء ... الفصيحة المسماة
بالفريدة والفريدة هي الدرة ... وفريدة ...
محذوف أو غير محذوف ... وفريدة ... عقد ...
... عليها ... انتهى
بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه
الجميل على يد العبد الفقير ...
أحمد بن ... غفر
الله له ولوالديه ولجميع
المسلمين آمين والحمد
لله رب
العالمين

في ١٧ رجب عام ١٣١٧